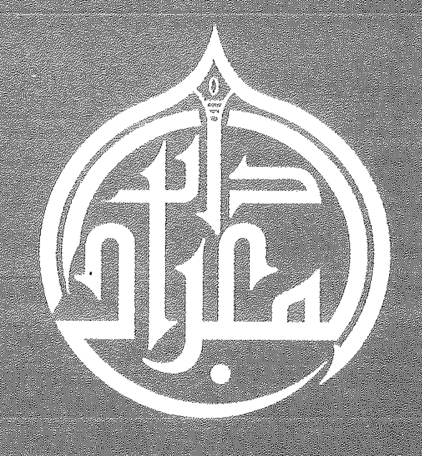
الاستواء معلوم والكيف مجهول

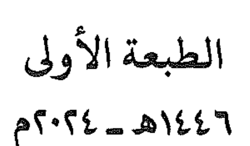
الاستواء معلوم والكيف مجهول

تأليف: أ. د. الشريف حاتم بن عارف العوني

عدد الصفحات: (٤٩٦)

القياس: ١٧ × ٢٤





الطبعة الأولى

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م



ISBN 978-9933-586-65-2

دار المعراج

تلفاكس: 963112247242+

ص.ب: 31429 - سورية - دمشق

E-mail: meraj.press@gmail.com

التصميم والإخراج الفني: عائشة الفارس

aishahalialfares@gmail.com

الاستواء معلوم والكيف مجهول

تقرير لتفويض المعنى لا لإثباته

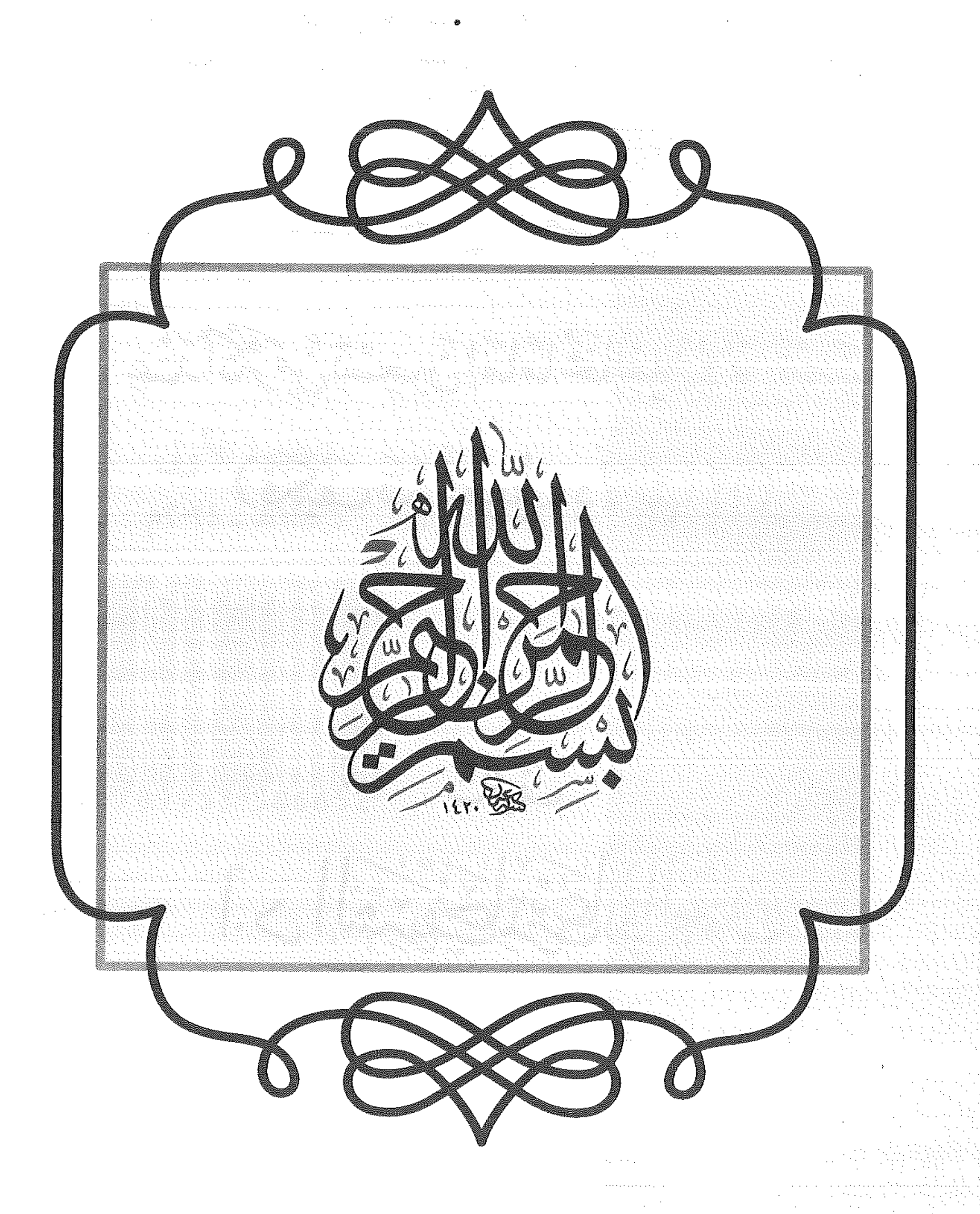
عند أكثر من تسعين إماما مخالفين لابن تيمية

(فكيف تم تحريف دلالتها؟!)

تأليف

أ.د الشريف حاتم بن عارف العوني

دار المعراج


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠




المقدمة

الحمد لله الحقِّ المبين ، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين المبعوث رحمةً للعالمين ، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين ، وعلى ذريته إلى يوم الدِّين .

أما بعد :

فمما يُهِمُّ كلَّ مسلم محبٍّ لإخوانه المسلمين ، وكلَّ ناصحٍ لأمته مشفقٍ عليها : أن يكون ساعيًا في التأليف بين قلوب المؤمنين ، جامعًا ما كان قد تفرّق من كلمتهم ، راجيًا من ربه العليِّ القديرِ أن يُوفّقه في هذا المسعى الجليل الكبير .

هذا قَدْرٌ من النصح للأمة لا يختلف فيه مسلمان ، ولا تخلو منه رغبةُ أحدٍ من أهل الإيمان ، وإن تباينوا في درجة الاهتمام ، وفي منهجيته .

ولذلك لا أشك أن بعض التفريق للأُمّة الذي قد حصل من بعضهم (وما زال يحصل) إنما أزّهم إليه ظنُّهم أن التأليف لا يتمّ إلا بعد أن يُفرَّقَ بين ما توهّموه حقًّا عما زعموه باطلًا ! ولا أتردّد في أن بعض القَطْعِ لصفّ المسلمين الذي أخلّ بتماسكهم لم يقع من بعضهم إلا لزعمهم أنهم يريدون أن يَلْتَئِمَ الصفُّ على الكتاب

والسنة ، فقَطّعوه على خلاف الكتاب والسنة ! ولا أتوقّفُ طرفةَ عينٍ في أن كثيرًا من العِراك العقائدي والفكري الذي تَشَرْذَمَ بسببه المسلمون إلى طوائف وأحزاب إنما استفزّهم إليه تَوهُّمُهم أن اجتماع الكلمة لا يمكن أن تتحقّقَ أسبابُه إلا بعد تصحيح العقائد على ما كانوا قد اعتقدوه صحيحَها ، وهو بخلاف ذلك !

فجئنا وقد ورثنا بعضَ هذا الإرث ، وزاد بعضُ أبناء أُمتنا عليه جهالاتٍ ورِقّةَ ديانة ، بل لا أشك أن لعدوٍّ أمتنا في العصر الحديث يدًا خفيةً كانت تحرّك بعض خيوط التحريش والتفريق والإفشال ، مستغلّةً ذلك الإرث الطائش . فاجتمع في بعض أُمتنا ما تفرّق فيمن سبق من أسباب التفريق بالتكفير والتفسيق والتبديع على خلاف منهج الشرع ، وصار بعض الأُمة في العصر الحديث شرًّا على الأُمة من عدوها الخارجي ، بل صار خادمًا له دون أن يشعر !

ولكن ـ بحمد الله ـ قد بقي في تراثنا الرزينِ الثقيلِ كثيرٌ من منارات العلم الرفيعة ومن أضواء الإيمان الراسخ : تهدي من أراد الحقَّ الواضحَ والعلمَ الصافي ، ووجد في الحق الجاذبيةَ الكافية لتوحيدِ الكلمة ، وفي العلم حبلَ الأُلفةِ المتينَ الذي لا ينفصم .

فكيف لا أكون واحدًا من أولئك : ممن له أقوى رغبة في توحيد الكلمة وإعادة الأُلفة الأخوية بين المسلمين ، على محجّة الكتاب والسنة وعلى صراطِ الحق المستقيم ؟!

كما أرجو أن أكون قد ابتعدتُ عن خطأ من فرّق وهو يريد أن يجمع ، وشتّتَ وهو يحب أن يوحِّد !

جمع الكلمة بالعلم لا بالعاطفة

فلقد علمتُ أن الاختلاف الذي منشؤه العلم ، لا يُزيلُ أسبابَ التفرّقِ منه إلا العلمُ نفسه . فلا تنفع فيه العباراتُ العاطفية التي تُنادي بتوحيد الأُمّة ، وهي عباراتٌ خاليةٌ من براهين العلم . ولا تُفيدُ الشعاراتُ الرمزيةُ الجميلةُ التي تُرفَعُ لِرَأْبِ الصَّدْع ، وهي لا تَتبيَّنُ موضعَ الصدعِ وقَدْرَه حتى تعرف مِرْأَبَه ؛ إذ العلمُ صَلِفٌ عزيز ، لا يُداهِن ولا يُداري ، ولا ينخدع ولا يغترّ ، ولا تنفع معه الحلولُ الوسطُ بين الحق والباطل ، فلا تَوَسُّطَ بين الحق والباطل ؛ إلا الباطل نفسَه . إنما العلمُ شيءٌ واحد : حقٌّ ناصع ، ودليلٌ ساطع ، وصراطٌ مستقيم ، وميزانُ العدلِ القويم .

لذلك فقد حثّني واجبي الديني ، وحُبُّ أمتي : أن أُجيل فكري في كثير من مسائل الاختلاف العقائدية ، وأن أضعها تحت ضوء التبيُّن ، وأن أفحصها بنظر العلم الموضوعي المتجرّد ، بحسب ما آتاني الله تعالى ـ بفضله ـ من قُدرة ، تاليًا قوله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، وقوله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَاۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق : ٧] .

كتبي في الإصلاح والتأليف بين المسلمين

وقد وفّقني الله تعالى إلى تأليف عدد من الكتب في هذا الاتجاه ، تناوَلَتِ العديدَ من الأصول التي كان الاختلافُ فيها من أكبر أسباب التفرُّقِ : كالتكفير ، والتبديع ، والتفسيق بغير حق[1] .

---

(١) انظر كتبي التالية :

١. (تكفير أهل الشهادتين : موانعه ومناطاته) .

=

من أسباب التفرق

ومن هذه المباحث العقائدية التي كانت ـ وما زالت ـ سببًا لتفريق الأُمّة ، ولتنابُزِها بألقاب الفسق والبدعة والكُفْر : مسألة الأسماء والصفات الإلهيّة : ما الذي يُثبَتُ منها ؟ وما الذي لا يُثبَتُ ؟ وما معنى الإثبات عند الإثبات ؟ وما معنى النفي عند النفي ؟

وكل صاحب قول من مقالات الاختلاف تلك يزعم أنه هو المتّبعُ للكتاب والسنة ، وأنه هو المقتفي أثرَ السلف الصالح . وقد يَصِفُ مُخالِفَهُ بمعاندة الكتاب ، وبمشاقّة الرسول ﷺ ، وبالتنكُّب عن سبيل المؤمنين والسلف الصالحين .

وقد اشتعلت كتبُ العقائد بنار تلك المعارك ، وتقابلت فيها خنادقُ الاختلاف ، وتراصَّت صفوفُ الاصطفاف ، ثم تقارعت في ساحها سيوفُ الاستدلالات ، وتعالت للردود فيها صرخات ، فتصاعد رَهَجُ الاحتراب ، وعَمِيت بصائرُ التمييز ، فسقطت في وسطها عقولٌ ، وصُرعت هنالك نفوسٌ عن يقينها ، واضطُرَّت أخرى أن تَكْتُمَ إيمانَها ، وتعادت الإخْوةُ في بابها ، وتَقَطّعَتْ الأرحامُ في أسبابها ، وهناك ضحك الشيطان واستلقى ، فقد قطع عنا حَبْلَ العروة الوثقى !

ومع ذلك : فما خلت الأُمةُ من جذوةِ هِدايةٍ ، ولا دَرَسَت فيها كل معالم طريق الرشاد ، ولا تفانى منها رجالُ الإنقاذِ على مرّ العصور ، في كل معركةٍ عقائدية وقعت ، وفي كل ساحة من ساحاتها ، بحمد الله تعالى .

= ٢. و(مفهوم شرك العبادة : تحريرُه والرد على غلاة التكفير بحجة وقوع المسلمين فيه) .

٣. و(الولاء والبراء : بين الغلو والجفاء) .

٤. و(التعامل مع المبتدع : بين رَدِّ بدعته ومُراعاةِ حقوقِ إسلامه) .

٥. و(اختلافُ المفتين) .

٦. و(اليقيني والظني من الأخبار سجالٌ بين الإمام أبي الحسن الأشعري والمحدّثين) .

الهداية في باب الصفات الإلهية

فكانت جذوةُ الهداية في ساحة الاختلاف في مسألة الصفات الإلهية : هي القول بتفويض المعنى مع التنزيه في الصفات المشتبهة ، وعدم التشنيع على التأويل: ما دام التأويلُ بقصد التنزيه (لا التعطيل) ، وعلى نهج كلام العرب وأساليبهم في الكلام (وليس يَنْحُو إلى تفاسير الباطنية الأجنبية عن دلالات اللغة) .

مذهب الجمهور في باب الأسماء والصفات

ورضي كثيرٌ من أهل العلم بأحد الخيارين السابقين (التفويض مع التنزيه أو التأويل المنضبط بغير تعطيل) ، وصوّبوا كلا المنهجين ، ولم يرتضوا مَن انتقص التفويض ، ولا مَن شنّع على التأويل . وقالوا : التفويض هو منهجُ السلف ، والتأويل هو ضرورةُ الخلَف ، فلا السلفِ قد جَهِلُوا التأويل أو رفضوه حين تركوه ، ولا الخلَف تَرفّعوا عن التفويض حين تأوّلوا .

الغلاة في بابَي التفويض والتأويل

وبقي ـ بخلاف أولئك الحكماءِ الحلماءِ ـ قلةٌ آخرون غيرُهم : يستجهلون المفوِّضة ، ومع استجهالهم لهم لا يَخلُصُون هم أنفسهم من مطلق التفويض ؛ إلا إذا عَطّلوا أو جسّموا . وفي مقابلهم آخرون : يُطلقون القولَ بتبديع المؤوِّلة والتشنيع عليهم ، على أنهم ـ مع شدة نفارهم من التأويل ـ ما نَجَوْا (هم أنفسهم) من مطلق التأويل ؛ إلا إذا شبّهوا أو تناقضوا[(١)] .

دلائل الغلو في منع التأويل

(١) للغلو في منع التأويل دلائل ، منها :

١. رفض التأويل رفضًا مطلقًا ، أو ادّعاء رفضه المطلق ؛ مع أنه لا خلاف في قبوله إذا وُجدت القرينة النصية الصارفة ، أو القرينة العقلية الصارفة ، كالقرينة في قوله تعالى عن الشمس ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ . فالعقل يوجب أن يكون معنى غروبها في العين الحمئة هو مَرْأىٰ العينِ ، كما تظهر الشمس عند الغروب على شاطئ البحر وكأنّ قُرصَها يَسْقُطُ في البحر . مع أن ظاهر الآية : أن الشمس تغرب في العين الحمئة حقيقةً ، وأنها تغطس فيها ، هذا هو ظاهر الآية ، وقد يوهم صحةَ هذا الظاهر القراءة المتواترة الأخرى ﴿فِي عَيْنٍ حَامِيَةٍ﴾ . ولا يُحيل هذا الظاهرَ إحالةً قاطعةً إلا العقلُ والعلمُ بالطبيعة . ولذلك ذهب عامةُ أهل التفسير إلى المعنى الصحيح الأول ، وإن وُجد قولٌ شاذٌّ بالثاني .

=

الخطب بين الفريقين يسير لولا تحريش الشيطان

ويكاد هذا الاختلاف أن يُصبح ائتلافًا : لو عرف المفوِّضُ أن المؤوِّلَ لا يعترض على النص ، بل هو يعترض على التوهّم في فهمه . ولو علم المؤوِّلُ أن المفوِّضَ لا يجمد على الظاهر غير المراد ، ولا يَقْصِدُ ما يَؤُولُ إلى التشبيه ، بل هو يَقِفُ عند حدود ما يَعْلَمُ ، ويَكِلُ ما لا يعلم إلى الله تعالى .

ثم توالت أجيالٌ : كانت معاركُهم تدور حول أيّ المنهجين نُقدِّم : تفويض المعنى ، أم التأويل؟ وكانت أصواتُ الحكماءِ الحلماءِ دومًا موجودة ، تقول : ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ .

ولذلك رأيت أن أكتب في هذا الموضوع ، عَلّي أُعِينُ مَن أراد الحق ناصرًا على توحيد كلمة المسلمين ، ورجائي أن يكون العلمُ (لا العاطفة وحدها) هو القائدَ إلى تأليف القلوب .

خطة سير الكتاب

ومن هنا نلج بحث هذا الموضوع بتمهيد وفصلين ، وملحق :

التمهيد : وتضمَّن شرح المشكلة ، وتقرير ابن تيمية فيها ، وافتتاحية الردّ عليه .

الفصل الأول : تخريج أهم طرق عبارة الإمام مالك وبيان الثابت من ألفاظها .

الفصل الثاني : الأئمة الذين فهموا جواب الإمام مالك عن الاستواء بأنه تفويضٌ منه لمعنى (الاستواء) ، خلافًا لمن زعم أنه يدل على إثبات المعنى وتفويض الكيف .

= ٢. إلحاق نصوص بنصوص الصفات ، وادعاء تفويضها ، مما لا يمكن التفويض فيها إلا بما يشبه التجسيم ، أو مما لا يدخل في نصوص الصفات أصلا ، لوضوح الدليل على أنه ليس منها ، كالمرض «مرضتُ فلم تزرني» والهرولة والإزار والرداء والظل .

٣. إيراد الضعيف والموضوع في أحاديث الصفات والعقائد ، ثم الموالاة والمعاداة عليها ! كحديث (الشاب الأمرد) و(الاستلقاء) و(جلوس النبي ﷺ على العرش) .. ونحو ذلك .

ثم الخاتمة : وتضمنت أهم النتائج .

سجال عقدي ينشر لأول مرة

مع الملحق الأول : أثبتُّ فيه سجالًا عقديًّا حول إيجاب الإجمال أو إيجاب التفصيل في المسائل الخلافية من مسائل صفات ربِّنا الجليل ﷻ بين ابن الصلاح والعز ابن عبد السلام .

والملحق الثاني : القدر المشترك (الذي بإثباته يَثْبُتُ معنى صفات الله تعالى في التقرير التيمي) .

فالله أسأل أن يبارك في هذه الصفحات ، وأن يوفق كاتبها وقارئها إلى ما فيه المرضاة ، ويبلغنا بها جميعا أعالي الجنات .

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكتب

أ.د الشريف حاتم بن عارف العوني

في العاشر من رمضان المبارك سنة ١٤٤٥هـ

وفي مكة المكرمة زادها الله تشريفًا وتعظيمًا



التمهيد

وفيه بيان منشأ الاختلاف ومدخل النقاش

لقد شاء الله تعالى أن تختلف مواهب الناس ، وأن تختلف مناحي أنظارهم ، وأن تتعدَّدَ اجتهاداتهم ، خاصةً في ظنيات الشريعة ، وفي الأحكام المبنية على تحديد الأصلح ، بمعرفة خير الخيرَينِ ليُجلب ، وبتعيينِ شرِّ الشَّرَّينِ ليُدرأ .

ومن ذلك : ظنيات الأحكام العملية من أحكام الفقه ، ومنها أيضًا : ظنيات العقائد ، التي لا ينبني على الاختلاف فيها تبديعٌ .

الخلاف في التفويض والتأويل من مسائل العقائد الفرعية

ومن هذه المسائل التي أجازت ظنيتُها للعلماء : موقفين مختلفين في الظاهر ، متفقينِ في الباطن : مسائل الموقف من نصوص الصفات المشتبهة ، والتي تَراوَحَ الاختلافُ المعتبرُ فيها (عند أهل السنة) بين : تفويض المعنى مع التنزيه ، والتأويل الرافع للشبهة والموافق لأساليب العرب في البيان .

ظهور قولٍ في التفويض سد باب الائتلاف

ولقد ذكرتُ في تقديمي الآنِف : أن هذا الاختلاف بين طائفتي أهل السنة (من مفوِّضة المعنى ومن المؤوّلين) كاد أن يُصبح ائتلافًا ؛ لأن فتيل التنازع بين التفويض المعتدل والتأويل المعتدل فتيلٌ منزوع ، لولا تحريش الشيطان ونفخه فينا بالعصبيات وإساءة الظنون . وكان يمكن أن يُكبتَ كيدُ الشيطان ، وأن تُحلَّ عقدةُ نَفْثِه ، لولا ظهور قولٍ في التفويض أعاد الفتنة جَذَعةً ، وأحيا مواتَ العِرَاك ،

وأمات حياةَ التوافُقِ والتسالُمِ ، بأن زعم أن التفويض الذي يقبله المؤوِّلةُ ليس هو تفويض السلف ، وزعم أن تفويض السلف إنما هو التفويض الذي يمنع التمثيل ، ولا يمنع القدر المشترك (وجهَ شَبَهٍ)[1] بين الخالق والمخلوق ، وأنه بغير إثبات (القدر المشترك) سيؤول الأمر إلى التعطيل التام للصفات . وسمى صاحبُ هذا القولِ الحادثِ التفويضَ بهذا المعنى : إثباتًا للمعنى ، وأخذًا بالظاهر . فتفويض السلف عند صاحب هذا القول : هو تفويضٌ للكيف ، لا للمعنى ، وأما تفويضُ الخلَف عنده : فهو تفويضٌ للمعنى والكيف معًا ، ونَبَزَهُ بسبب ذلك كله ـ بِلَقَبِ السُّوء ـ تعطيلًا وتجهيلًا !

وهذا القول في التفريق بين تفويض السلف وتفويض الخلف قولٌ حادث ، لن تجد لمن اخترعه في بداية القرن الثامن الهجري سابقًا من الصحابة ﵃ أو التابعين وأتباع التابعين ولا في الأئمة المتبوعين ولا فيمن جاء بعدهم من جميع أئمة المسلمين وعلمائهم ، اللهم إلا أن يوجد نظيره أو ما يقاربه عند طوائف من أهل التجسيم ، وممن يلزم من قوله التجسيم !

المراد بالتفويض الذي أحدثه ابن تيمية

وأقصد بذلك تقرير ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) ، والذي أوضحه في رسالته (التدمرية) ، وفي غيرها من مصنفاته . والذي يوجب فيه إثبات معنى للإضافات، هو المعنى الذي يُفهم من دلالة اللفظ مع التنزيه عن المثليّة ، والذي يَثبُتُ به وجودُ قَدْرٍ مشتَركٍ بين دلالة اللفظ في صفة الخالق وصفة المخلوق ، وبغير إثبات هذا المعنى ـ عند ابن تيمية ـ سيكون اللفظ معطَّلًا عن كل دلالاته ، ولا يمكن أن يخاطبنا الله تعالى بمثله .

وجه تعميق تقرير ابن تيمية للخلاف بين الفريقين

وابن تيمية بهذا التقرير قد سدَّ بابًا كان مُشْرَعا للتصالح بين المعتدلين من أهل التفويض وأهل التأويل ، ودقَّ بين الطائفتين عطر مَنْشِم ! لأنه بهذه الدعوى

(١) انظر الملحق الثاني عن القدر المشترك (٤٦٢) .

لم يَعُدْ وجهُ الاختلافِ بين المفوِّض والمؤوِّل منحصرًا في غُلُوِّ التفويض أو في مبالغةِ التأويل (كما كان يقع)، وإنما صار سبب الاختلاف بقوله هذا يكمن في أصل التفويض نفسه، الذي هو عند السلف (بزعمه) تفويضٌ للكيف مع إثبات المعنى، وعند الخلَف: تعطيلٌ وتجهيل؛ لأنه تفويضٌ للمعنى. فما عاد هناك (بهذا الرأي الحادث) وجهُ التقاءٍ بين الطائفتين من أهل التفويض وأهل التأويل، بل اتّسعَتْ شُقّةُ التباعُدِ، وصار التبايُنُ بينهما نحوًا من تَبايُنِ الأضداد!

- فما عسى أن يقبل المؤوِّلُ تنزيهًا لله تعالى من مُثْبِتِ المعنى (على هذا الرأي) وهو لا يُنزه الباري عز وجل عن شَبَهٍ ما بالمخلوق، ويصرح بإثبات القدر المشترك، وإنما يُنزِّهُهُ سبحانه عن المثلية فقط، ولا يُنزّه الله تعالى عن الكيفية، وإنما ينفي عِلْمَنا نحن بالكيفية فقط.

- وما عسى أن يقبل مُثْبِتُ المعنى ومفوِّضُ الكيف من المؤوِّل، وهو يراه لم يكتف بالسكوت عن المعنى، حتى رآه قد أخرج النصَّ عن ظاهره إلى تعطيلٍ للمعنى وتجهيل بصفات ربنا تعالى ذِكْرُه وتقدست أسماؤه، بحسب نظره إليه!

ولذلك كان ادعاءُ التفريق بين تفويض السلف وتفويض الخلَف تراجُعًا عن طريق الأُلفة والاتفاق، وتَقَهْقُرًا في سبيل الإصلاح، وارْتِدادًا إلى خندق العداوات التي فرّقت وأفسدت، والتي لا يمكن تَجاوُزُها إلا برَدْمِ ذلك الخندق، وإبطالِ ذلك التفريق المزعوم.

لو كان تقرير ابن تيمية هو الحق لاتبعناه

وتالله، لو كان تفويض السلف للكيف دون المعنى كما قال صاحب هذا الرأي الحادث، لرضينا به كما نرضى بالحق، ولقبلنا هذا التقرير، بل لنصرناه ورأينا فيه طريقَ الأُلفة، ليعود الناس إلى نهج السلف الصالح الذي عليه يصح الاتفاق والاجتماع. أمَا والأمر بخلاف دعواه، وأن الواقع هو أن تفويض السلف والخلَف سواء: وأنه تفويضٌ للكيف والمعنى معًا = فلا يجوز أن نقبل ما يخالف ذلك؛

لأنه ليس هو الحق ، بل هو الباطل ؛ ولأن تفريقه المزعوم هذا بين ما ادّعاه تفويضًا للسلف وادّعاه مخالفًا لتفويض الخلَف تفريقٌ قد عَمِلَ ما يعمله عُودُ المِسْعَر الذي يحرِّك الجمر فينفُضُ عنه الرمادَ ويُشعِلُ مَا خبا من نار العِرَاك ، وكالكِير قد نفخ في رماد جمرةِ الخصام فتوهّجَ لهبُها أشدَّ مما كان ، فزاد من تَفرُّقِ الأُمة ، وأَبعدَ على الإصلاح الشُّقّة .

فتنة السلفية المعاصرة

ثم جاء أدعياءُ السلفية المعاصرة فتقلّدوا هذا الرأي الحادث ، كعادتهم مع من يَغْلُون في تعظيمه ، وكانوا أقلّ علمًا وأقلّ ورعًا ممن أحدثه ، فما اكتفوا بعود المِسْعَر يحرك النار ، بل تقاذفوا الجمرَ في وجه رياح الفتنة ، فتطاير اللهبُ في كل اتجاه ، واشتعلت حرائقُ الفتنة في كل مكان ، فانفصم ما كان متصلا من أجزاءِ الأُمة ، وتَقطّعت أجزاؤها المنفصلة أجزاءً جديدة ، بل نُبشت قبور الأئمة بالتبديع والتضليل والتنفير عن علومهم ، وصُلبوا على عود بحثهم العَقَدي المزعوم ، وصُدَّ عبادُ الله عن قدواتهم من العلماء السالفين ، بشتائم التجهُّمِ والتجهيل ، وبِتُـهَمِ التحريف والتعطيل .

فصار الردّ على ذلك الرأي الحادث الزاعم أن تفويض السلف في الكيف دون المعنى : من أوجب الواجبات ، لكي نعيد الحق إلى نصابه ، نُصرةً للعلم بدليله ، واستئنافًا لخطة تأليف القلوب وتوحيد الكلمة التي كانت مؤهّلةً للحصول قبل ذلك التفريق .

أقصر الطرق لإسقاط المحدث

ولما كان هذا هو غرض هذا المقال : نظرتُ في أوضح طريقٍ وأقصره يمكن أن يصحح المسار ، فإذا هو إثبات أن التفريق بين التفويضينِ قول حادث ، لا يسندُه السلفُ ولا علماء الخلَف ، فتفويض الخلَف هو نفسه تفويض السلف ، وما كان يقع النزاع بين الحنابلة والأشعرية إلا في التوسع في التأويل .

عبارات السلف القاطعة بتفويض المعنى

ولما كانت عبارات السلف متواترة بتفويض المعنى ، بصريح عباراتهم وواضح دلالاتها ، بنحو قولهم : «بلا معنى» ، و : «بلا كيف ولا معنى» ، و : «بلا تفسير» ، و : «أمِرُّوها كما جاءت» ، و : «تفسيرها قراءتها»[1] ، لم يجد صاحبُ هذا

---

(١) قال يحيى بن معين : «شهدت زكريا بن عدي سأل وكيعا ، فقال : يا أبا سفيان ، هذه الأحاديث ، يعني مثل : حديث : «الكرسي موضع القدمين» ، ونحو هذا ؟ فقال وكيع : أدركنا إسماعيل بن أبي خالد ، وسفيان ، ومِسْعَرًا يحدّثون بهذه الأحاديث ، ولا يُفسِّرون بشيء» . تاريخ الدوري عن ابن معين (رقم ٢٥٤٣) ، ونقله عنه كثيرٌ من كتب العقائد .
فالمنفي هو (التفسير) بأي شيء ، والإثبات مقتصر على قبول اللفظ المروي والإيمان به .
وكل محاولة لتأويل هذه العبارات بخلاف ظاهرها ، بنحو قولهم : «المراد : تفسير الجهمية» أو : «تفسير المجسِّمة» = فهو تحريف لدلالة ظاهر العبارة . والغريب أنه سيكون تأويلًا ممن يزعم رفض التأويل ، وتجويزًا ممن ينفي وجود المجاز !!
كما أن ادّعاء أن وكيعًا أراد إثبات المعنى الظاهر ادّعاءٌ لا علاقة له بلفظ عبارته .
وقال أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) : «هذه الأحاديث التي تُروى : «ضحك ربنا من قنوط عباده» ، و : «إن جهنم لا تمتلئ حتى يضع ربك قدمه فيها» ، و : «الكرسي موضع القدمين» ، وهذه الأحاديث التي في الرؤية = هي عندنا حق ، حملها الثقاتُ بعضُهم عن بعض ، ونحن إذا سُئلنا عن تفسيرها لا نُفسّرها ، وما أدركتُ أحدًا يفسرها» . التوحيد لابن منده ـ تحقيق : د/ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي . الجامعة الإسلامية : المدينة المنورة . سنة : ١٤١٣هـ ـ (٣/ ١١٦ رقم ٥٢٢) ، وقد خرّجتُه في مجلس إملاء محمد بن عبد الواحد الدقاق (في الرؤية) ـ تحقيقي . مكتبة الرشد : الرياض . سنة : ١٤١٨هـ ـ (رقم ٧) .
وهذا الكلام من أبي عبيد كالحكاية للإجماع على ذلك .
وقال الإمام الحافظ الناقد السُّنّي أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله الذُّهْلي ـ شيخ البخاري ـ (ت٢٥٨هـ) عن رؤية الله ﷻ : «السُّنّةُ عندنا ـ وهو قول أئمتنا: مالك بن أنس، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ، وسفيان بن سعيد الثوري، وسفيان بن عيينة الهلالي ، وأحمد بن حنبل ، وعليه عَهِدْنا أهلَ العلم ـ : أن الله جل وعز يُرى في الآخرة بالأبصار ، يراه أهل الجنة ، فأما سواهم من بني آدم فلا . قال : والحجة في ذلك: أحاديثُ مأثورةٌ عن النبي ﷺ ، أنه قيل له : «يا رسول الله ، هل نرى ربنا يوم القيامة ...» ، وذكر الحديث . قال محمد بن يحيى : وإن الإيمان بهذه الأحاديث المأثورة عن رسول الله ﷺ في رؤية الرب في القيامة ، والقَدَر ، والشفاعة ، وعذاب القبر، والحوض، والميزان ، والدجال ، والرجم ، **ونزول الرب تبارك وتعالى في كل ليلة بعد النصف أو الثلث الباقي** ، والحساب ، والنار والجنة أنهما مخلوقتان غير فانيتين ،=

الرأي الحادث بالتفريق بين تفويض السلف والخلَف (وهو تقي الدين ابن تيمية رحمه الله)

= وأنه ليس أحدٌ [إلا] سيكلمه الله يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان يترجم له ، ونحوها من الأحاديث ، والتصديق بها لازمٌ للعباد : أن يؤمنوا بها ، **وإن لم تبلغه عقولُهم ، ولم يعرفوا تفسيرَها** ، فعليهم الإيمانُ بها والتسليمُ ، بلا كيفٍ ، **ولا تنقيرٍ** ، ولا قياسٍ ؛ لأن أفعال الله لا تُشبَّهُ بأفعال العباد». إعراب القرآن لأبي جعفر ابن النحاس ـ تحقيق : د/ زهير غازي زاهد . عالم الكتب : بيروت . سنة : ١٤٠٥هـ ـ (٥/ ٨٨).

وهذه حكايةٌ أخرى للإجماع على تفويض المعنى ، ويسمي الذهلي أعيانَ الأئمة عليه (ومنهم الإمام مالك). فـ(عدم التفسير) الذي حكى الذهلي الإجماعَ عليه لا يمكن أن يكون هو التفسير بذِكرِ المعنى ؛ لأن ذِكْرَ المعنى هو التفسير (يا معشر العقلاء!) وليس شيئًا غيره. و(عدم التنقير) لا يمكن أن يكون هو كل ذلك التنقير في إثبات القدر المشترك والخوض فيه وامتحان الناس على إثباته ؛ إلا إذا صار النقيضُ بمعنى النقيض واتفق الضِدّان !

وقد تَعَقَّب أبو جعفر ابن النحاس (ت٣٣٨هـ) هذا الكلامَ لشيخ شيخِه الذُّهْلي بقوله : «فهذا كلام العلماء في كل عصر المعروفين بالسنة ، حتى انتهى ذلك إلى أبي جعفر محمد بن جرير ...» ، فذكر ما يدل على أن ابن جرير موافقٌ لهم في مذهبهم الذي حكاه ، والذي هو تفويض المعنى كما بينه الذهلي ، مؤكِّدًا بذلك صحة الإجماع الذي حكاه الذهلي .

وقال ابن منده (ت٣٩٥هـ) في (التوحيد) : «ذِكْرُ أخبارٍ جاءت عن رسول الله ﷺ بأسانيد مقبولة ، رضيها الأئمةُ ، وَرَوَوْها على سبيل الوَصْفِ : على ما جاءت ، **وامتنعوا عن تأويلها وتفسيرها**» . التوحيد لابن منده (٣/ ١١٥) .

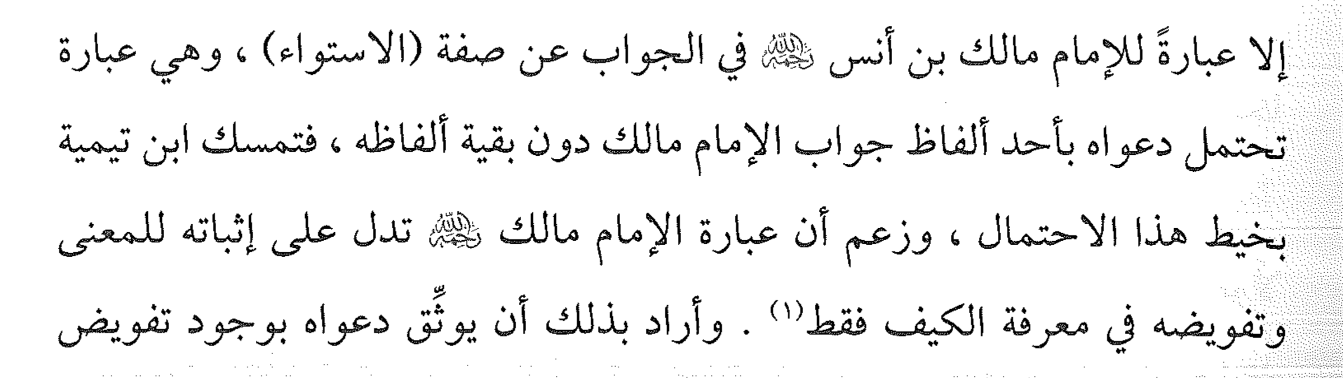
وهذا نفيٌ للتأويل ونفيٌ للتفسير معًا ، فإن أمكن المحرّفون أن يقولوا في عبارات نفي التفسير وحده : «إن المقصود هو نفي تأويل أهل البدع الذي يُخرج اللفظ عن ظاهره» ، فماذا سيقولون عن نفي التأويل والتفسير معًا ؟!

نعم لن يعجزوا عن مزيد تحريف ومعاندة ، كعادة أهل الاستكبار ، فلا تبالِ بهم في أي وادٍ بعد ذلك سقطوا .

ثم إن ابن منده ينسب ذلك للأئمة ، بلا استثناء ، فهو إجماعٌ محكيٌّ من أحد أئمة السنة ممن كان منافرًا للأشعرية في زمنه ، وكتابه (التوحيد) يزعم السلفيةُ المعاصرةُ أنه من كتبهم ، فإذا هو ضدهم .

وقال قِوامُ السنة أبو القاسم التيمي (ت٥٣٥هـ) : «ما صح من أحاديث الصفات عن رسول الله ﷺ اجتمع الأئمةُ على أن تفسيرَها قراءتُها ، قالوا : أَمِرُّوها كما جاءت» . الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي ـ تحقيق محمد ربيع المدخلي ، ومحمد أبو رحيم . دار الراية : المدينة المنورة . الطبعة الثانية : ١٤١٩هـ ـ (١/ ٢٥٩) .

وهذا نقلٌ صريح للإجماع على عدم التفسير ، وفسَّر عدم التفسير بالاكتفاء بالقراءة !=



إلا عبارةً للإمام مالك بن أنس رحمه الله في الجواب عن صفة (الاستواء) ، وهي عبارة تحتمل دعواه بأحد ألفاظ جواب الإمام مالك دون بقية ألفاظه ، فتمسك ابن تيمية بخيط هذا الاحتمال ، وزعم أن عبارة الإمام مالك رحمه الله تدل على إثباته للمعنى وتفويضه في معرفة الكيف فقط[1] . وأراد بذلك أن يوثِّق دعواه بوجود تفويض

= وحاكي ذلك أحد أئمة السنة المنافرين لأهل الكلام ، وكتابه (الحجة في بيان المحجة) يدّعي المنتسبون للسلفية أنه على منهجهم .

وتعقب الإمامُ الذهبي (ت٧٤٨هـ) عبارة أبي عبيد السابقة بقوله : «قلت : قد فَسَّر علماء السلف المهمَّ من الألفاظ وغير المهم ، وما أبقوا ممكنا . وآيات الصفات وأحاديثها لم يتعرضوا لتأويلها أصلًا ، وهي أهمّ الدين ، فلو كان تأويلُها سائغًا أو حتمًا : لبادروا إليه . **فعُلِمَ ـ قَطْعًا ـ أن قراءتها وإمْرارَها على ما جاءت هو الحق ، لا تفسيرَ لها غير ذلك** ، فنؤمن بذلك ، **ونسكتُ اقتداءً بالسلف** ، معتقدين أنها صفات لله ـ تعالى ـ استأثر الله بعلم حقائقها ، وأنها لا تشبه صفات المخلوقين ، كما أن ذاته المقدسة لا تماثل ذوات المخلوقين ، فالكتاب والسنة نطق بها ، والرسول ﷺ بَلَّغَ ، وما تعرَّضَ لتأويل ، مع كون الباري قال : ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ . فعلينا الإيمانُ والتسليم للنصوص ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم» . سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٠٦) .

وقال في موضع آخر معلقا أيضًا على كلام أبي عبيد : «قلت : قد صنف أبو عبيد كتاب (غريب الحديث) ، **وما تَعَرَّضَ لأخبار الصفات الإلهية بتأويلٍ أبدا ، ولا فَسَّرَ منها شيئًا، وقد أخبر بأنه ما لحق أحدًا يُفسِّرُها . فلو كان ـ والله ـ تفسيرُها سائغًا** ، أو حتمًا : لأوشك أن يكون اهتمامهم بذلك فوق اهتمامهم بأحاديث الفروع والآداب . فلما لم يتعرّضوا لها بتأويل ، وأقرُّوها على ما وردت عليه : عُلِم أن ذلك هو الحق الذي لا حَيدةَ عنه» . سير أعلام النبلاء (٨/ ١٦٢) .

فهذا هو فَهْمُ الإمام الذهبي لعبارة أبي عبيد ، والتي ما كان لأحد أن يفهم منها غير ما فَهِمَ ، لقطعيّةِ دلالتها . ومع ذلك ستجد أصحاب التحريف يزعمونها تدل على إثبات المعنى الذي لم يأت له ذكر في كلام أبي عبيد ، بل جاء ما ينفي إثباته ؛ لأنه قد نفى التفسير ، وماذا يكون إثبات معنى كلمة ، إذا لم يكن هو التفسير ؟! وماذا يكون التفسير ، إذا لم يكن هو بيان المعنى ؟!

(١) كقوله في (شرح حديث النزول) : «ولهذا كان السلف ـ كربيعة ، ومالك بن أنس وغيرهما ـ يقولون : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول . وهذا قول سائر السلف ـ كابن الماجشون ، والإمام أحمد بن حنبل ، وغيرهم ـ وفي غير ذلك من الصفات . فمعنى «الاستواء معلوم» :=

للكيف دون المعنى عند السلف بهذا الخيط الرقيق الضعيف ، لكي ينسب إلى السلف فكرةً لديه تَوَهَّمَ صحتَها ، فصار يبحث عما يؤيدها ، فلم يجد مستمسكًا لذلك إلا أحد ألفاظ الجواب المشار إليه للإمام مالك .

وهذه معضلة هذا القول الحادثْ ومُرْتَكَزُ ضَعْفِه : أنه ينسب إلى السلف قولًا لم يجده في مقالةٍ لأحدٍ من السلف ، فلم يتلفّظ به أحدٌ من السلف ، ولا قرّره أحدٌ من الأئمة المتبوعين ! وكيف يكون مذهبا للسلف ولا يوجد لهم في تقريره كلامٌ ؟!

هذه هي معضلة هذا القول الحادث !

لذلك حمل ابن تيمية رحمه الله جوابَ الإمام مالك المشار إليه على معنى يؤيِّد التقرير الذي أحدثه ، وصار يُؤوِّل عبارات السلف الصريحة والقاطعة بتفويض المعنى على وَفْق ما حَمَلَ عليه عبارةَ الإمام مالك ! فصار بذلك : مؤوِّلًا بخلاف الظاهر لعبارة الإمام مالك ، ومؤوِّلًا بخلاف الظاهر لعبارات بقية السلف ، وهو الذي يرفض التأويل وينفي المجاز ! بل انتقى من ألفاظ الجواب المرويِّ عن الإمام مالك أقربَ الألفاظ لاحتمال تأويله ، دون منهج علمي يبيّن سبب هذا الانتقاء لتلك الرواية ، مع علمه ببقية الألفاظ وذكره لأهمها !

حكاية ابن تيمية لمذهب السلف بخلاف ما هو عليه لم يقع منه عن خيانة

ولا أشك أن هذا الخطأ عندما وقع من ابن تيمية لم يقع خيانةً للأمانة ، فحاشاه من ذلك هو وكل عالم من علماء الإسلام ! وإنما هذا أحد مظاهر ضعف الإنسان، عندما يتشبّع بفكرة ، ويتحمّس لرأي ، فيَدْخُلُهُ هوًى خفيٌّ يعجز عن مشاهدته ، ويُصبح مأسورًا فيه ، فلا يرى إلا ما يؤيده ، ولا يُبصر أيَّ شيءٍ يعارضه !

= وهو التأويل والتفسير الذي يعلمه الراسخون ، و«الكيفية» : هي التأويل المجهول لبني آدم وغيرهم ، الذي لا يعلمه إلا الله (سبحانه وتعالى)» . شرح حديث النزول لابن تيمية ـ تحقيق : محمد عبد الرحمن الخميس . دار العاصمة : الرياض . سنة : ١٤١٤هـ ـ (١٠٧) .
وقوله فيه : «وهكذا سائر الأئمة ، قولهم يوافق قول مالك : في أنا لا نعلم كيفية استوائه ، كما لا نعلم كيفية ذاته ، ولكن نعلم المعنى الذي دل عليه الخطاب ، فنعلم معنى الاستواء، ولا نعلم كيفيته» . شرح حديث النزول لابن تيمية (١٣٣) .

من مستندات ابن تيمية في مذهبه الحادث

وعبارة الإمام مالك التي كانت هي محلَّ التأويلِ والتمسُّك : هي جوابه لمن سأله عن معنى قوله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، فقال (بحسب أحد ألفاظ جوابه) : «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول...» . فجعل ابن تيمية من هذا اللفظ مثالا لإثبات المعنى وتفويض الكيف عند السلف . ثم تتابع بعد ابن تيمية مَن تَقلّدُوه (خاصة من المعاصرين) : فجعلوا من هذا الجواب للإمام مالك أقوى مستمسَكٍ لهم على ادعائهم أن السلف لم يفوضوا المعنى في الصفات الإلهية ، وأن التفويض اقتصر عندهم على تفويض العلم بالكيف فقط .

وبالغ مقلّدو ابنِ تيمية في الاستدلال بعبارة الإمام مالك عن الاستواء ، وكَرَّرُوها في كل مناسبة ، وألّفوا في تصحيحها وبيان معناها بحسب رأيهم رسائل ومقالات . حتى أوهموا من يطالع كلامهم واغترَّ بهم : أن عبارة الإمام مالك تقطع بصحة رأيهم ! وأنهم أَسْعَدُ الناسِ باتّباع الإمام مالك ، حتى إنهم توهّموا ـ في أنفسهم ـ أنهم أَسعدُ باتّباعِ الإمام مالك من المالكيّة أنفسهم ! فعبارة الإمام مالك بفهمهم لها قد أصبحت شعارًا لما نسبوه إلى منهج السلف في إثبات المعنى وتفويض الكيف . مع أن الحقيقةَ الجليّةَ على الضدّ من ذلك كله :

- فعبارة الإمام مالك تدلّ على خلاف فَهْمِهم لها : وأنه رحمه الله كان يُفوِّضُ المعنى ؛ لأن المعنى الذي يقصده ابن تيمية هو (الكيف) أصلًا .

- وأن هؤلاء المتمسِّحين بعبارة الإمام مالك لم ينالوا من بركتها شيئًا ، ولا سُعِدوا بِعِلْمِها . وما كان لهم أن يكونوا أسعدَ بالإمام مالك من أصحابه السادة المالكية (وفقهم الله وبارك فيهم ، وقد فعل سبحانه) ؛ إلا عند من أعماه جهلُه وغرورُه منهم ، ممن يظن نفسه أولى بالأئمة من العلماء الذين انتسبوا إليهم وأَفْنَوْا أعمارَهم في دراسة مذاهبهم وتتبّع كل نصٍّ لهم وتحرير مرادهم في اجتهاداتهم .

لذلك فقد صار إثبات بطلان استدلالهم بعبارة الإمام مالك أمرًا ضروريًا ضرورةً علميةً وإرشاديةً ؛ لأجل بيان انفكاك تقريرهم عن تقرير السلف والخلَف ، ولأجل إحياء التقرير الداعي لتأليف القلوب ورَأْبِ الصَّدْعِ وتوحيد الصف .

من آفات السلفية المعاصرة

لكن إظهار هذه الحقيقة ليس أمرًا سهلًا (رغم وضوحه) ؛ لأن المخالفين من أدعياء السلفية المعاصرين قد تشرّبوا فكرةً صارت إمكانيةُ محاكمتها عندهم شِبْهَ مستحيلةٍ ، فهم لا يرون غيرَ قناعتهم ، عاجزون عن أن يدّعوا محاكمتها ولو مجرد ادّعاء ، ولا أن يتظاهروا بذلك ، فكيف بمحاكمتها حقيقةً . وقد غرسوا هذه الموثوقية الزائفة في عامة أتباعهم ، فصار الأتباعُ المغرَّرُ بهم أشدَّ عجزًا من شيوخهم عن رؤية شيءٍ غيرَ ما أراهم الشيوخُ وما يزعمونه لهم أنه هو طريق الرشاد !

وهذا (في الحقيقة) هو شأن أدْعِياءُ السلفية المعاصرة في غالب أحوالهم، فإنهم لا يكتفون بالاحتجاجات الضعيفة ، حتى يضيفوا إليها اختلاسَ أدلة خصومهم عليهم ليجعلوها لهم ، لكي يُوهموا الأغرارَ أنهم هم أتباع السلف ، بخلاف خصومهم ! فيجعلون بهذا السطو على الأدلةِ الدليلَ الذي يَرُدُّ عليهم وكأنه الدليل الذي ينصرهم ! ويُكثرون ترديد هذا الادعاء ، ويثرثرون بهذا الاستدلال في الكتب والرسائل والدروس ، مستغلّين حماسة الأتباع المغرَّر بهم والدعم المتوفِّر لهم ، في الإكثار من منابر الثرثرة وصَحائف الهذْرِ ، حتى يصل الأمرُ إلى أن لا يظن المتلقّي المسكينُ الواقعُ في حبائلهم والذي يُحسن الظنَّ بهم إلا أنهم هم الـمُحِقُّون ، والواقع أنهم هم المبطِلون ، وأنهم عن الحق ناكبون ، وعن طريقه منحرفون .

غلوّ السلفية المعاصرة في ابن تيمية

وقد يفعلون هذا التغريرَ المتكرِّرَ منهم دون وعي منهم بأنهم يخادعون أنفسهم ؛ وإنما يفعلونه تقليدًا منهم لآحادٍ من العلماء الذين ما زالوا يَغْلُون في

تعظيمهم ويتعصّبون في تقليدهم ، كابن تيمية رحمه الله . فهم لجعلهم ابنَ تيمية سماءَ العلومِ والمعارف ، وسقفَ الاطلاعِ الأعْلَى[(١)] ، وهمزةَ الوصل بين خلفهم وسلفهم المتخيَّل = يَتلقّفون ما يقوله ابن تيمية دون أدنى مراجعة ، ويُسلّمون لاستدلالِه دون أيّما فحصٍ : على أنه هو الاستدلالُ ، ويفوضون في كلامه المعنى والكيف ، خاصة في مفاصل مذهبه العقدي ، الذي هو أهم ما يميّزه عندهم .

---

(١) فهو أعلم من الأئمة الأربعة ـ الإمام أبي حنيفة والإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد رضي الله عنهم ـ كما قاله أحد المعظّمين عندهم ، بحجة أنه اطلع على علومهم جميعا ، فأضاف علومهم إليه !

وهو ممن يصح أن يُقال عنه : **إنه لولا ختم النبوة لقلنا إنّ ابنَ تيمية نبيٌّ** ، انظر الكتاب المسمى بـ(مسائل أبي عمر السدحان للإمام عبد العزيز ابن باز) : للدكتور عبد العزيز بن محمد بن عبد الله السدحان ، وقرأه وقدّم له كلٌّ من : عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، وصالح بن فوزان الفوزان . إصدار : مكتبة الإمام ابن القيم العامة : الرياض . سنة : ١٤٢٦هـ. فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية : رقم الإيداع : ٦٤٦٧ / ١٤٢٦ . ردمك : (٦ ـ ٧٨٣ ـ ٤٩ ـ ٩٩٦٠) ـ تحت عنوان : مسائل في الأدب (ص ٢٩) .

فما بعد هذا الغلو في ابن تيمية غلو !!

مع ما لهم من عبارات الغلو التي لا تنقضي ، مثل : ادعاء أنه أعلم بالمذاهب من علماء تلك المذاهب ، وأنه أعرف بالعلوم من المتخصصين فيها ، وأن كل حديث لا يعرفه ابن تيمية ليس بحديث...!! مع أننا وجدناه لا يعرف أحاديث صحيحة ، ويحتج بما لا يصح وبما لا أصل له ، وينسب للصحيحين ما ليس فيهما ، ولا يعرف قولا لإمامه الإمام أحمد ابن حنبل ، وهو موجود في كتاب مشهور لعبد الله ابن الإمام أحمد ؛ لأنه بشر يصيب ويخطئ ، وكباقي علماء الأمة ، وأنه ليس شيخ الإسلام الوحيد ، فهو أحد علماء الأمة ، وإذا صح تلقيب علماء المسلمين بشيوخ الإسلام : فهو أحدهم .

وقد يستدل الغلاة لبعض غلوهم بعبارات المفتونين بابن تيمية من تلامذته وأصحابه وأتباعه ، وهي عباراتٌ إذا خرجت من أهل العلم فقد خرجت على وجه التجوّز (مع إحسان الظن بقائلها) ، وعلى نحو عبارات الثناء التي يُطلقها المتأخرون ولا يريدون حرفيتها ، كمثل قولهم عمن يُثنون عليه : «فريد دهره ، ونسيج وحده...» ، وتجدهم قد قالوها في العشرات من أهل العصر الواحد !

وقد يفعل بعضهم هذا التغرير عنادًا واستكبارًا عن قبول الحق ، وخشيةً مِن فَقْدِ الزعامة التي اكتسبوها بتجييش الطلبة وتحزيبهم على هذا الرأي أو ذاك ؛ لأنهم لم يستبينوا بطلان تلك الآراء إلا بعد زمنٍ من تقريرهم لها ونُصرتها السنينَ الطوال ! فما عاد يمكنهم التراجع عنها حفاظًا على مكتسبات ذلك التجييش وشعبيته ودعمه !!

مذهب السلفية المعاصرة في أبواب الصفات

ففي مسألة التفويض في صفات الباري ﷻ تَبنَّىٰ أتباعُ السلفية المعاصرة تقريرَ ابنِ تيمية المشار إليه سابقًا : والذي زعم فيه أن تفويض السلف يختلف عن تفويض الخلَف ، وأن تفويض السلف هو تفويضٌ في الكيف دون المعنى ، وأن المقصود بإثبات المعنى الذي يُثبته السلف في رأيه للصفة المنسوبة لله تعالى : هو إثبات قدرٍ مشتركٍ لدلالة هذه اللفظة بين صفة المخلوقات وصفة الخالق ، وهو قَدْرٌ يصح أن يُنسب لله تعالى عندهم بشرط أن لا يعني المماثلة بين صفة الباري ﷻ وصفة خَلْقِه ، تنزُّهًا عن التمثيل (وهذا التمثيل المنفي هو الذي قد يُعبَّر عنه مرّاتٍ بالتشبيه) . وأما تفويض الخلَف عند ابن تيمية ومقلّديه : فهو تفويضٌ في الكيف وفي المعنى معًا ، وهو التعطيل والتجهيل عينُه عند ابن تيمية وعند موافقيه .

ومع كثرة عبارات السلف الدالة على ضد تقرير ابن تيمية ، وهي عبارات قاطعة الدلالة ، كقولهم : «بلا معنى» ، و: «بلا كيف ولا معنى» ، و: «بلا تفسير» ، و: «أمِرُّوها كما جاءت» ، و: «تفسيرها قراءتها» ؛ إلا أن المقلدين لابن تيمية حرّفوا دلالات هذه العبارات كلها :

- فزعموا أن معنى عبارة : «بلا معنى» ، و :«بلا تفسير» أي بلا المعنى الذي يذكره أهلُ التشبيهِ أو أهلُ التأويل ، وبلا تفسير الجهمية والمعطّلة . رغم أن عبارات السلف ظاهرةٌ بنفي كل معنى ، وبرَفْضِ كل تفسير ، بلا قيدٍ للمعنى المنفيّ ، ولا تخصيصٍ للتفسير الممنوع .

- وأن المقصود بـ«تفسيرها قراءتها» و«وأَمِرُّوها كما جاءت» : إثباتُ المعنى الذي استظهروه منها ، رغم قطعيّةِ دلالة عبارات السلف على أنهم كانوا يكتفون في آيات الصفات المشتبهة بقراءتها ، بلا زيادةٍ عليها ولا نقصٍ منها .

تفويض الإمام أحمد الصريح في أبواب الصفات

ومع كثرة عبارات السلف الدالة على تفويضهم ، وأنه كان تفويضًا للمعنى والكيف ، مما سبقت الإشارة إلى شيء يسير منها ، فهذا ما كان عليه عمومُ الحنابلةِ أيضًا ، منذ الإمام أحمد رحمه الله :

فقد ثبت عن الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله : ما رواه عنه الإمامُ الحافظُ حنبل بن إسحاق بن حنبل ـ ابنُ عم الإمام أحمد ـ حيث يقول : «سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تُروى : «إن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا» ، وأن الله يُرىٰ ، «وإن الله يضع قدمه» ، وما أشبهه ؟ فقال أبو عبد الله : نؤمن بها ، ونصدق بها ، **ولا كيف ولا معنى** ، ولا نَرُدُّ منها شيئًا ، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق ، إذا كانت بأسانيد صحاح ، ولا نَرُدُّ على رسول الله ﷺ قولَه ، **ولا يوصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، بلا حَدٍّ ولا غاية : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾** ، ولا يبلغ الواصفون صفته ، وصفاته منه ، **ولا نتعدَّى القرآن والحديث ، فنقول كما قال ، ونصفه كما وصف نفسه ، ولا نتعدى ذلك** ، نؤمن بالقرآن كله : محكمه ومتشابهه ، ولا نزيل عنه صفةً من صفاته لشناعةٍ شُنّعت»[١] .

---

(١) ذم التأويل لابن قدامة ـ ضمن مجموع فيه : إثبات صفة العلو ، ولمعة الاعتقاد ، وذم التأويل . تحقيق : بدر البدر . دار ابن الأثير : الكويت . ١٤١٦هـ ـ (رقم ٣٣) ، نقلا عن كتاب (السنة) للخلال ، وتحريم النظر في كتب الكلام لابن قدامة ، وتحرف فيه اسم (حنبل) إلى (حنبلي) ـ تحقيق : عبد الرحمن دمشقية . دار عالم الكتب : بيروت . سنة : ١٤١٠هـ ـ (٣٨ ـ ٣٩) ، ولمعة الاعتقاد لابن قدامة ـ ضمن مجموع فيه : إثبات صفة العلو، ولمعة الاعتقاد ، وذم التأويل . تحقيق : بدر البدر . دار ابن الأثير : الكويت . ١٤١٦هـ ـ (١٧٣ رقم ٣) .
=

= ومحل الشاهد نقله أيضًا عددٌ من أهل العلم ، كأبي يعلى الفراء في إبطال التأويلات ـ تحقيق : محمد بن حمد الحمود النجدي . غراس : الكويت . الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ ـ (رقم ٧ ـ ١٨) .

وانظر كتاب : الإبانة لابن بطة (تتمة الرد على الجهمية) ـ تحقيق : الوليد بن محمد بن سيف النصر . دار الراية : الرياض . الأولى :١٤١٨هـ ـ (٣/ ٥٨ رقم ٥٠) ـ وتحقيق : عادل آل حمدان . دار اللؤلؤة : القاهرة . سنة : ١٤٤٤هـ ـ (٣/ ١٤٣ رقم٢٦١٣) ، والروايتين والوجهين ـ المسائل العقدية ـ لأبي يعلى الفراء ـ تحقيق : سعود الخلَف . أضواء السلف: الرياض . سنة : ١٤١٩هـ ـ (٤٩ ـ ٦٠) .

الرد على كتاب (تحرير المعنى في قول الإمام أحمد : لا كيف ولا معنى)

وقد طُبع مؤخرا كتاب يحاول تأويل عبارة الإمام أحمد بخلاف دلالتها القاطعة ، والتي جمعت بين نفي المعنى ونفي الكيف . فحاول مؤلفُ الكتاب أن يتأول العبارة بخلاف دلالتها من خلال كتاب له يقع في مائتي صفحة ، فما أتى بغير محاولة تحريفية جديدة لعبارات التفويض المعنوي عند السلف . فانظره بعنوان : (تحرير المعنى في قول الإمام أحمد : لا كيف ولا معنى) لأحمد الغريب . دار العمرية : الرياض . سنة : ١٤٤٥هـ .

ثم إن مناقضة هذه العبارة : «لا كيف ولا معنى» لدعوى إثبات المعنى مناقضةٌ صريحة ، لا يستطيع أحدٌ أن يتجاهل مناقضتَها لدعوى إثبات المعنى ، حتى صاحب هذا الكتاب ، فهي المناقضة التي قادته هو نفسُه إلى محاولة الإجابة عنها بما ملأ بها كتابًا كاملًا ، لكي يُصحِّحَ مذهبَه الباطل في إثبات المعنى .

أفليس من المستحيلات أن تكون عبارة الإمام أحمد تلك بهذا القدر من المناقضة لدعوى إثبات المعنى ثم لا تستوقف أحدًا من علماء الحنابلة على مرّ القرون ؟! فلو كان الحنابلة ـ كصاحب الكتاب ـ ممن يُثبتون المعنى خلافًا لقول إمام المذهب : «لا كيف ولا معنى» لما سكتوا عن هذه العبارة لحظةً واحدة دون ردٍّ أو توجيه (تأويل) ؟! والواقع أن هذه العبارة للإمام أحمد لم يستشكلها أحدٌ من علماء الحنابلة ، فلا حَاوَلَ أحدٌ منهم أن يردّها أو أن يتأوَّلها، على مرّ القرون الحنبلية ، ورغم تتابعهم على نقلها في كتبهم العقائدية وفي سياق سجالهم الحامي في العقائد . فلماذا لم يستشكلوها ؟! لماذا لم يتأوّلوها (كما فعل هذا العابث)؟!

ولا ينفع هذا العابث أن ابن تيمية كان قد سبقه إلى تَأوُّل هذه العبارة بخلاف ظاهرها المقطوع بدلالته (الذي جمع بين نفي الكيف والمعنى) ، كما في مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤) ؛ لأن ابن تيمية قد انفرد بتأويلها هذا دون بقية الحنابلة لكي لا تنقض عليه تقريرَه ، فليس فيه مُسْتَمْسَكٌ لمن أراد أن يفهم العبارة كما فهمها الحنابلة سواه .=

= رغم أن الحنابلة لما أن وجدوا عبارةً أُخرى للإمام أحمد تدل على تأويله صفةً من صفات الله ، وهي صفة المجيء ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ، وأن المقصود بها: مجيء قدرته ، وهي عبارة كان قد رواها عنه حنبل بن إسحاق أيضًا : تباينت مواقف الحنابلة منها : بين رفضٍ لها ، وقبول مع تأويلها ، وقبولِ التأويل الوارد فيها وتصحيحه منهجًا للإمام أحمد أحيانًا . ذلك أنها عبارةٌ تُشكل على موقف كثيرٍ من الحنابلة الرافضين للتأويل . فانظر : المحنة لحنبل ـ تحقيق : مصطفى بن محمد القباني . مركز الملك فيصل للبحوث : الرياض . سنة : ١٤٤٠هـ ـ (١١٧) ، والبداية والنهاية لابن كثير ـ تحقيق التركي ـ (١٤/ ٣٨٦) ، مع :

- إبطال التأويلات لأبي يعلى الفراء ـ تحقيق : محمد بن حمد الحمود النجدي . غراس : الكويت . سنة : ١٤٣٤هـ ـ (١٥٨رقم١٢٠) .
- وكتاب الروايتين والوجهين لأبي يعلى الفراء ـ تحقيق : د/ سعود بن عبد العزيز الخلف . أضواء السلف : الرياض . سنة : ١٤١٩هـ ـ (٦٠ ـ ٦٢) ، وقد رجّح أبو يعلى الفراء أن موقف الإمام أحمد كان هو تفويض المعنى ، وأن هذا هو المذهب الحنبلي .
- وشرح حديث النزول لابن تيمية ـ تحقيق : محمد الخميس ـ (٢٠٧ ـ ٢١٠) .
- ومختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ـ تحقيق : د/ الحسن بن عبد الرحمن العلوي. أضواء السلف : الرياض . سنة : ١٤٢٥ ـ (٣/ ١٢٣٥ ـ ١٢٣٧) .
- وفتح الباري لابن رجب (ضمن استدراك) ـ تحقيق : طارق بن عوض الله . دار ابن الجوزي . سنة : ١٤١٧هـ ـ (٦/ ٥٣٣ ـ ٥٣٦) .

فلو كانت رواية حنبل التي حكاها عن الإمام أحمد : «لا كيف ولا معنى» تخالف المستقرّ عندهم من إثبات المعنى لوجب أن يكون موقفهم منها أشدَّ نُفرة من التأويل الذي رواه عنه ، ولما اضطُّرَّ أن يُترك اكتشافُ معناها المناقض لمذهب إثبات المعنى لهذا العابث بعد أكثر من ألف سنة ومائتين !! أم أن الحنابلة كانوا نائمين ، حتى أيقظهم صاحب ذلك العبث !!

كما وتغافَل صاحبُ هذا العبث أن أئمة الحنابلة قد تتابعوا على نقل مذهب تفويض المعنى في عقائدهم الحنبلية ! فصار هو ـ عند نفسه ـ أعلمَ بمذهب الإمام أحمد من أئمته على مرّ القرون قبل ابن تيمية ومن تبعه . اللهم إلا من بعض جهلة الحنابلة الذين سبقوا ابن تيمية، كالدَّشْتي التكفيري المشبِّه (ت٦٦٥هـ) صاحب كتاب : (إثبات الحدّ لله عز وجل وأنه قاعدٌ جالسٌ على عرشه) . فما يكون الدشتي وأمثاله من جَهَلَةِ الحنابلة في القدر أمام أئمة الحنابلة : منذ أبي يعلى ، إلى ابن قدامة ، وإلى متأخريهم كالسفّاريني والكَرْمي وغيرهم .=

وقال الإمام أحمد أيضًا : «لم يزل الله عالما متكلّمًا[1] ، نعبد الله (عز وجل)

= ومن أهم ما تغافل عنه صاحبُ هذا التحريف : أن سياق عبارة «لا كيف ولا معنى» كلّه دالٌّ على تفويض المعنى ، فمع قطعية دلالة العبارة «لا كيف ولا معنى»، فسياقها أيضًا يزيد من قطعية دلالتها ؛ إذِ الإمامُ أحمد يقول في سياق عبارته نفسها :

- «ولا يوصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله» : وهذا هو تفويض المعنى عينُه ؛ لأن من أضاف تفسيرًا ومعنى زائدًا على اللفظ الوارد : فقد وصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه ، وبأكثر مما وصفه به النبي ﷺ ، فكيف يكون ممن لم يصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ؟!
- ويقول : «بلا حَدٍّ ولا غاية» : عبارةٌ لا تناسب إثباتَ القدر المشترك ؛ فإن القدر المشترك الذي يُثبت وجودَ شبهٍ في معنى الصفة بين الخالق والمخلوق (لا يستوجب المثلية)، قد حدَّ للصفة حدًّا هو ذلك القدر المشترك ، فهو معارضٌ لمن نفى الحدَّ والغاية ، كالإمام أحمد !
- ويقول : «ولا نَتعدَّىٰ القرآنَ والحديثَ ، **فنقول كما قال** ، ونَصِفُه كما وَصَفَ نفسَه، ولا نَتعدَّىٰ ذلك» تقريرٌ مؤكَّدٌ لتفويض المعنى ؛ لأن المثبِتَ للمعنى ـ على طريقة ابن تيمية ـ قد تعدَّى القرآنَ والحديث قطعًا بذكره ما يزعمه معنى ما وَرَدَ في القرآن والحديث ! وبذلك لا يوصف بأنه قال ما قاله القرآنُ والحديث قطعًا ؛ لأنه زاد ما لم يقله القرآنُ والحديث زيادةً كبيرة ، هي كل ذلك الخوض فيما سماه بإثبات معاني الصفات وتقرير القدر المشترك .

وأحسن ما في ذلك الكتاب العابث (تحرير المعنى في قول الإمام أحمد : لا كيف ولا معنى) هو أنه أكّد على ثبوت العبارة عن الإمام أحمد ، وردّ على أصحابه من التيميين المعاصرين الذين زعموا ضعفَها ، وزعموا أن ابن تيمية قد شَكّكَ في ثبوتها (١١ ـ ١٣) .

(١) هذا التقرير بـ«أن الله لم يزل عالما متكلِّما» يعارض التقرير التيمي ، الذي يزعم أن الكلام الإلهي قديم النوع حادث الآحاد ، وأن الله تعالى يتكلّم بكلامٍ مُحدَثٍ متى شاء . فها أنت ترى بنفسك أن معتقد الإمام أحمد بخلاف ذلك :

- فصفة الكلام عند الإمام أحمد صفةٌ أزلية : يقول رحمه الله : «ولم يزل الله عز وجل متكلما»، المحنة لحنبل ـ تحقيق : مصطفى بن محمد القباني . مركز الملك فيصل للبحوث : الرياض. سنة : ١٤٤٠هـ (١٣٩ ـ ١٤٠) ، والسنة للخلال ـ تحقيق : عادل آل حمدان.=

= دار الأوراق الثقافية : جدة والمدينة المنورة . الطبعة الثالثة : سنة : ١٤٣٩هـ ـ (٢/ ٥٦ رقم ١٧٩٣) .

وقال أبو بكر المَرُّوذِي : «قال سمعت أبا عبد الله قال : ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ ، فأخبر أن الخلق خلق ، والأمر غير الخلق ، وهو كلامه ، وأن الله عز وجل لم يَخْلُ من العلم ، وقال ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ ، والذكر هو القرآن ، **وأن الله عز وجل لم يَخْلُ منهما ، ولم يزل الله متكلما عالما** . وقال في موضع آخر : إن الله عز وجل **لم يَخْلُ من العلم والكلام وليسا من الخلق ، لأنه لم يخل منهما ، فالقرآن من علم الله**» .

وقال الخلال عقبه : «ومعنى كلامهم عن أبي عبد الله واحد ، و المَرُّوذِي أنسق الكلام». السنة للخلال (٢/ ٨٦ ـ ٨٧ رقم ١٨٧١) (٢/ ١١٤ ـ ١١٥ رقم ١٨٩٩) ، والإبانة لابن بطة ـ تحقيق : د/ يوسف بن عبد الله الوابل . دار الراية : الرياض . سنة: ١٤١٥هـ ـ (٢/ ٢٦ رقم ٢١٨) ـ وتحقيق : عادل آل حمدان . دار اللؤلؤة : القاهرة . سنة : ١٤٤٤هـ ـ (٢/ ٥٤٠ ـ ٥٤١ رقم ٢٣١٣) .

وقال عبد الله ابن الإمام أحمد : «قلت لأبي : إن لُوَينًا محمد بن سليمان الأسدي يقول: «أول ما خلق الله القلم» ، والله عز وجل لم يزل متكلِّمًا قبل أن يخلق الخلق . (قال عبد الله ابن الإمام أحمد) : فأعجبه هذا واستحسنه» . السنة للخلال (رقم ١٨٧٦) .

- وأكّد الإمام أحمد هذا المعنى في صفة الكلام بقوله : «القرآن من علم الله ، ومن زعم أن علم الله مخلوق فقد كفر» . المحنة لحنبل بن إسحاق (١٠٢ ، ١١٨) ، ونحوه في السنة للخلال ـ تحقيق : عادل آل حمدان ـ (٢/ ٧٥ رقم ١٨٤٧) .

وهذا متواتر عن الإمام أحمد : أن القرآن من علم الله الأزلي ، وربما قال : «فإن علم الله هو القرآن» : انظر : المحنة لصالح ابن الإمام أحمد ـ تحقيق : مصطفى بن محمد القباني. أروقة : عمان . سنة ١٤٤٤هـ ـ (١٤٨ ، ١٥١ ، ١٦٩ ، ٢٣١) ، ومسائل ابن هانئ (رقم ١٨٦٣) ، والسنة للخلال (رقم ١٨٥٤ ، ١٨٥٧ ، ١٨٥٩ ـ ١٨٦٥ ، ١٨٧١) ، والإبانة لابن بطة ـ تحقيق : د/ يوسف الوابل ـ (٢/ ٢٤٩رقم ٤٢٨) ـ وتحقيق : عادل آل حمدان . دار اللؤلؤة : القاهرة . سنة : ١٤٤٤هـ ـ (٢/ ٤٧٨ ، ٥٥٦ ـ ٥٦٦ ، ٥٦٩ ، رقم ٢٣٥٥ ، ٢٣٦٦ ، ٢٣٦٦/٢٣٦٦/أ) .

- وقرن الإمام أحمد بين العلم والكلام ، كما سبق ، عندما قال : «أن الله لم يزل عالما متكلِّما» ، ولا زعم أن كلام الله يتجدد ، كما لم يزعم أن علم الله يتجدد ، خلافًا لما يزعم التيميون في العلم والكلام معًا ، فانظر تقرير ابن تيمية تجدد العلم لله تعالى في الرد على المنطقيين ـ طبعة دار المعرفة ـ (٤٦٤ ـ ٤٦٥) . =

- وكان الإمام أحمد يكفِّر من وصف القرآن أو شيئًا منه بأنه مُحْدَث ! فأين هذا ممن يدعي الانتساب إليه ويزعم أن الكلامْ قديم النوع حادث الأفراد ، ويزعم أن إحداثه في ذات الله لا يعني أنه مخلوق !

فانظر : المحنة لصالح ابن الإمام أحمد ـ تحقيق : مصطفى بن محمد القباني . أروقة : عمان. سنة ١٤٤٤هـ ـ(١٥٢) ، والمحنة لحنبل (١٠٣) ، والسنة لعبد ابن الإمام أحمد ـ تحقيق : عادل آل حمدان ـ (رقم ٢٣ ـ ٣٤) ، ومسائل حرب الكرماني ـ تحقيق : فايز بن أحمد بن حامد حابس ـ (رقم١٨٠٥ ،١٨٠٧) ، والسنة للخلال (رقم ١٨٤٤) ، والإبانة لابن بطة ـ وتحقيق : عادل آل حمدان . دار اللؤلؤة : القاهرة . سنة : ١٤٤٤هـ ـ (٢/ ٥٦٥ رقم ٢٣٥٤) ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ـ تحقيق أحمد بن علي القفيلي ـ (رقم ٣٨٠ ، ٤٣٣) ، والمحنة لعبد الغني المقدسي ـ تحقيق : مصطفى القباني . مسك : عَمان . سنة : ١٤٤٤هـ ـ(١٧٠) .

وانظر أيضًا كتاب الجاهل المجهول أبي العباس الكَنْكَشي (ت٤٤٩هـ) المسمى بـ(رسالة في أصول دين الإسلام) ، ففيه تكفير غليظ لمن زعم أن القرآن محدث ، وأن هذا من أقوال الجهمية ، وأن القرآن قديم لا محدث ! هذا كله ولم يدرك محققُ الكتاب أن هذا ينقض مذهب ابن تيمية في صفة الكلام ! فانظر : رسالة في أصول دين الإسلام للكنكشي ـ تحقيق: د/ نبيل بن نصّار السندي . دار الخزانة : الكويت . سنة : ١٤٤٤هـ ـ(٣٢ ـ ٣٣) .

- وأقرّ الإمام أبو داود في (مسائله للإمام أحمد) وَصْفَ القرآنِ بأنه ليس ببائن عن الله تعالى : فقد قال أبو داود في (مسائل أحمد) : «سمعت العنبري ، قال : سمعت أبا الوليد، يقول : «القرآن كلام الله ، ليس ببائنٍ من الله»» . مسائل أبي داود (رقم١٧١٧) ، والسنة للخلال (رقم ٢٠٠٠) .

والعنبري هو : العباس بن عبد العظيم العنبري : أحد الحفاظ (ت٢٤٠هـ) ، وأبو الوليد هو : هشام بن عبد الملك الباهلي الطيالسي : أحد أكابر أئمة السنة من أتباع التابعين (ت٢٢٧هـ) ، عن أربع وتسعين سنة .

فإذا كان القرآن ليس ببائن منه ، فالذي بانَ ووصل لملك الوحي ، ومنه إلى النبي ﷺ ، ما يكون؟

مثل هذا النص لا يستوقف السطحيين ، ويُمِرُّهُ الفاهمون كما جاء ، وقد يحاول صفيقُ الوجه تحريف دلالته .

بصفاته : غير محدودة ، ولا معلومة[١] ؛ إلا بما وصف به نفسه[٢]...»[٣] .

مذهب الحنابلة في أبواب الصفات

وقد استمر جمهور أهل الحديث والحنابلة على تقرير تفويض المعنى مع رفض التأويل :

فهذا شيخ الحنابلة في القرن الخامس الهجري أبو يعلى الفراء (ت٤٥٨هـ) يصرح بمذهب تفويض المعنى ، في عدد من كتبه ، منها في كتابه (إبطال التأويلات»[٤] ،

---

(١) نفي العلم : تصريحٌ بالتفويض المطلق .
وقول الإمام أحمد عن الصفات : «ولا معلومة» تُلزم التيميين بفهمهم لعبارة الإمام مالك : «الاستواء معلوم» ، فإنهم كانوا قد زعموا أن قول الإمام مالك في وصف الاستواء بأنه «معلوم» يدل على إثباته المعنى ، وأن معنى صفة الله تعالى هو المعلوم عند الإمام مالك ، هكذا زعموا ! فيلزمهم في قول الإمام أحمد عن صفات الله إنها «غير معلومة» أن يكون مرادُه من نَفْي العلم نَفْيَ العلمِ بالمعنى . أما أن تكون لفظة «معلومة» مُثبِتةً للمعنى (في عبارة الإمام مالك) ، وإذا نُفيت (في عبارة الإمام أحمد) لا تنفي المعنى : فهذا تناقضٌ ، لا يصدر من واعٍ وهو يبتغي الحق .
ولن يدع الرافضون للتأويل أن يتأوّلوا عبارة الإمام أحمد بخلاف ظاهرها ، وأنه يريد نفي العلم بالكيفية ، وقد وقع هذا منهم ، بادّعاء وجود عبارات للإمام أحمد تدل على إثبات المعنى (الذي هو القدر المشترك عندهم) ، والحقيقة أنه لا توجد أي عبارة للإمام أحمد ثابتة عنه تدل على ما يزعمون .

(٢) هذا يبين أن القول عن صفات الله إنها معلومة (الاستواء معلوم) يعني أنها معلومة بما أخبر الله به عنها ، لا بما يزيد على ذلك .

(٣) المحنة لحنبل بن إسحاق ـ تحقيق : مصطفى بن محمد القباني . مركز الملك فيصل للبحوث : الرياض . سنة : ١٤٤٠هـ ـ (١٠٢) ، والسنة للخلال ـ تحقيق : عادل آل حمدان ـ (٢/ ٧٥رقم ١٨٤٧) ، ونحوه في الإبانة لابن بطة ـ تحقيق د/ يوسف الوابل ـ (٢/ ٣٣رقم ٢٢٣) ـ وتحقيق : عادل آل حمدان . دار اللؤلؤة : القاهرة . سنة : ١٤٤٤هـ ـ (٢/ ٥٤٣ ـ ٥٤٥ رقم ٢٣١٨) .

(٤) إبطال التأويلات للفراء ـ تحقيق : محمد بن حمد الحمود النجدي . غراس : الكويت. الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ ـ : «باب : في الدلالة على أنه لا يجوز الاشتغال بتأويلها وتفسيرها» : (٦٦ ـ ٨٥) ، وانظره أيضا فيه (١٧٤ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٤٣ ـ ٢٤٥ ، ٢٦٠ ـ ٢٦١ ، ٢٧١ ـ ٢٧٢ ، ٢٧٦ ـ ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ـ ٢٩٢ ، ٣٠٨ ـ ٣١١ ، ٣١٨ ، ٣٢٥ ، ٥٨٧) ، والروايتين والوجهين ـ المسائل العقدية منه ـ لأبي يعلى (٥٨) .

ويقرّ ابن تيمية نفسُه أن شيخَ الحنابلة أبا يعلى كان مفوِّضًا للمعنى[١] .

حتى شيخ الحنابلة في زمنه الموفَّق ابن قدامة (ت٦٢٠هـ) ، والذي كانت صراحة عباراته في تفويض المعنى مستعصيةً عن تحريف دلالتها ؛ إلا على من اعتادوا التحريف واعتادوا قبول التحريف منهم لدى الذين دجّنوهم من الأتباع[٢] .

---

(١) ذكر ابن تيمية أن القاضيَ أبا يعلى من مفوضة المعاني ، حيث قال : «ولهذا كان هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل ، كما فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار. وتارة يفوضون معانيها ، ويقولون : تجري على ظواهرها ، كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك . وتارة يختلف اجتهادهم ، فيرجحون هذا تارة وهذا تارة ، كحال ابن عقيل وأمثاله» . درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣٥) .

وتنبّه أن ابن تيمية هنا يُقرِّر أن الإجراء على الظاهر لا يعارض تفويض المعنى ، بل إن عبارة (الإجراء على الظاهر) تعني تفويض المعنى بالتسليم للنص دون ادّعاء معنى له . وهذا كله بتقرير ابن تيمية نفسه ، لا بتقرير الأشعرية ولا الجهمية .

فلا تسمح للمتلاعبين أن يوهموك بأن الإجراء على الظاهر يعني إثبات المعنى ، كما قد فعلوا ذلك وغرّروا بكثيرين .

(٢) انظر : لمعة الاعتقاد لابن قدامة ـ ضمن مجموع فيه : إثبات صفة العلو ، ولمعة الاعتقاد، وذم التأويل . تحقيق : بدر البدر . دار ابن الأثير : الكويت . ١٤١٦هـ ـ(١٧١ ـ ١٧٢ رقم ٢)، وذم التأويل لابن قدامة ـ ضمن مجموع فيه : إثبات صفة العلو ، ولمعة الاعتقاد، وذم التأويل . تحقيق : بدر البدر . دار ابن الأثير : الكويت . ١٤١٦هـ ـ(٢٢٢ ، ٢٣٣ رقم ٦ ، ٣١ ـ ٣٣) .

تصريح ابن قدامة بقدم صفة الكلام لله تعالى خلافًا لابن تيمية ، وتناقض السلفية المعاصرة في فهم كلام ابن قدامة

وكلام ابن قدامة حتى في صفة الكلام كلامٌ صريح بأن كلام الله قديم ، وهذا يوجب التفويض في كونه صوتا وحرفا مع قدمه ، حيث قال : «ومن صفات الله تعالى أنه متكلم بكلام قديم ، يُسمعه منه من شاء من خلقه ، سمعه موسى عليه السلام منه من غير واسطة، وسمعه جبريل عليه السلام ، ومن أذن له من ملائكته ورسله» ، فانظر لمعة الاعتقاد لابن قدامة (١٧٩رقم ٢١) .

ولذلك لما أراد ابن عثيمين شرحه ، قال : «قوله : «متكلِّم بكلام قديم» يعني قديم النوع حادث الآحاد ، لا يصلح إلا هذا المعنى على مذهب أهل السنة والجماعة ، وإن كان ظاهر كلامه أنه قديم النوع والآحاد» . الهادي إلى سبيل الرشاد شرح لمعة الاعتقاد لابن عثيمين ـ مؤسسة الرسالة : بيروت . الطبعة الثانية : ١٤٠٤هـ ـ(٤٣) .=

حتى إنه قال : «وأما إيماننا بالآيات وأخبار الصفات : **فإنما هو إيمانٌ بمجرَّد الألفاظ التي لا شك في صحتها ولا ريب في صدقها ، وقائلُها أعلمُ بمعناها . فآمنّا بها على المعنى الذي أراد ربنا تبارك وتعالى** . فجمعنا بين الإيمان الواجب ونفي التشبيه المحرم . وهذا أَسَدُّ وأحسنُ من قول من جعل الآيات والأخبار تجسيما وتشبيها ، وتَحيّلَ على إبطالها ورَدِّها ، فحملها على معنى صفات المخلوقين بسوء رأيه وقبح عقيدته ، ونعوذ بالله من الضلال البعيد»[1] .

فهكذا كان السلف في عامة موقفهم من نصوص الإضافات لله تعالى مما يصح أن يدل على صفة لله تعالى ، ومنهم الحنابلة ، فقد كانوا رضي الله عنهم على ذلك ، حتى شيخ حنابلة زمنه موفَّق الدين ابن قدامة !

= ولا يحق لابن عثيمين رحمه الله أن يحرِّف معنى كلام ابن قدامة ، فيزعم أنه يعني معنى لا يوجد في كلامه ما يدل عليه ، وهو يخالف ظاهرَ كلامه . ولذلك كان البرّاك أَوْفقَ وأَوْلَى بالشرح الصحيح ، عندما اعترف بدلالة كلام ابن قدامة ، وإن تجرّأ على مخالفة إمام الحنابلة في زمنه في مسألة من أشهر مسائل الاختلاف بين الحنابلة والأشعرية !

فقد قال عبد الرحمن بن ناصر البرّاك : «قوله : «ومن صفات الله تعالى أنه متكلم بكلام قديم» : أَسْتَظْهِرُ من كلام المصنِّف رحمه الله أنه ينحو منحى السالمية ، فإنهم يقولون : أن كلام الله حروفٌ وأصواتٌ ، لكنها قديمة ، فكلامه لا تتعلق به المشيئة ، وإنما المشيئة تتعلق بإسماعه ، فيُسمع كلامه القديم من شاء ، فموسى إنما سمع كلام الله القديم ، وهو قائمٌ به على حدِّ زعمهم ، فهو مثل حياتِه وسَمْعِه وبصره ، قائمٌ به لم يزل موصوفًا بهذا الكلام» . إرشاد العباد إلى معاني لمعة الاعتقاد للبراك ـ إعداد : عبد الله محمد السحيم. دار التدمرية : الرياض . الطبعة الأولى : ١٤٣٣هـ ـ (٥٠) .

(١) تحريم النظر في كتب الكلام لابن قدامة ـ تحقيق : عبد الرحمن دمشقية . دار عالم الكتب: بيروت . سنة : ١٤١٠هـ ـ (٥٩) .

وسيأتي التأكيد على تفويض ابن قدامة ، في موضعه من مسرد العلماء الذين شرحوا جواب الإمام مالك في الفصل الثاني من هذا الكتاب (ص٣٧٦ ـ ٣٨٢، ٣٨٧) .

حتى جاء ابن تيمية رحمه الله فادّعى أن تفويض السلف يختلف عن تفويض الخلَف ، مخالفًا بذلك من سبقه من جمهور الحنابلة وأعيان المذهب ومن غيرهم، وممن جاء بعد ابن تيمية من أعيان الحنابلة ممن استمر على عَقْدِ الحنابلة الأوائل غير مقلِّدٍ لابن تيمية .

فهم ابن تيمية المحدَث لعبارة الإمام مالك

لكن لما بدأ ابنُ تيمية يستند في دعوى التفريق بين تفويض السلف وتفويض الخلَف إلى استدلالات له ، كان من أهم ما استند إليه لادّعاء تقرير السلف لهذا التفريق : عبارةٌ للإمام مالك حول صفة (الاستواء) ، عندما سُئل الإمام مالك عن معنى قوله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، فأجاب جوابا ، زعم ابن تيمية أن معنى جوابه هو أن : (الاستواء) معلوم في اللغة ، وأن دلالته اللغوية المعهودة هي المقصودة في صفة الله تعالى ، ولكن بلا تمثيل ، وأن المجهول من هذه الصفة إنما هو الكيفية ، ويقصد بالكيفية المجهولة هو العلم بها ، وليس نفي الكيفية[1] . حتى قال في أحد المواطن : «وجواب مالك في ذلك في الإثبات ؛ فإن السائل قال له : يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، كيف استوى؟ فقال مالك : «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول [وفي لفظ : استواؤه معلوم ، أو معقول ، والكيف غير معقول] ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» . فقد أخبر رضي الله عنه بأن نفس الاستواء معلوم ، وأن كيفية الاستواء مجهولة . وهذا بعينه قول أهل الإثبات . وأما النُّفاةُ : فما يُثبتون استواءً حتى تُجهل كيفيته ، بل عند هذا القائل الشاكِّ وأمثاله : أن الاستواء مجهول غير معلوم . وإن كان الاستواء مجهولًا لم يُحتج أن يُقال : «الكيف مجهول»،

---

(١) وهذا مبثوث في عامة كتبه ، فانظر : الفتوى الحموية الكبرى (٣٠٦) ، ومجموع الفتاوى (٣/ ٥٨) (٥/ ٤٠ ـ ٤١ ، ١٤٩ ، ١٨٠ ـ ١٨١ ، ٣٦٥ ، ٥٢٠) (١٧/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤) ، وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩) (٣/ ٣٨٩ ـ ٣٩١) (٨/ ٣٠٦ ، ٥٤٥) ، ودرء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩) (٥/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥) (٧/ ٣٢٨) .

لا سيما إذا كان الاستواء منفيًا ، فالمنفي المعدوم لا كيفية له ، حتى يُقال : هي مجهولة أو معلومة . وكلام مالك صريحٌ في إثبات الاستواء ، وأنه معلوم ، **وأن له كيفيةً ، لكن تلك الكيفية مجهولةٌ لنا لا نعلمها نحن**[١] . ولهذا بَدَّعَ السائلَ الذي سأله عن هذه الكيفية ، فإن السؤال إنما يكون عن أمر معلوم لنا ، ونحن لا نعلم كيفية استوائه ، وليس كل ما كان معلومًا وله كيفية تلك الكيفية معلومة لنا .

يبين ذلك : أن المالكية وغير المالكية نقلوا عن مالك أنه قال : الله في السماء ، وعلمه في كل مكان . حتى ذكر مكي في كتاب التفسير الذي جمعه من كلام مالك ، ونقله أبو عمر الطَّلَمَنْكي[٢] ، وأبو عمر ابن عبد البر[٣] ، وابن أبي زيد في المختصر[٤] ، وغير واحد . ولو كان مالك من الواقفة أو النفاة لم يَنقل هذا الإثبات»[٥] .

خطأ ابن تيمية فيما نسبه إلى بعض الأئمة

وقبل مناقشة هذا الفهم الذي فهمه ابن تيمية من عبارة الإمام مالك ، أُنبّه أن ابن تيمية قد أخطأ خطأً بيِّنًا مقطوعًا به فيما نسبه إلى الأئمة الذين سماهم ، وهم : مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) ، وأبو عُمر الطلمنكي (ت٤٢٩هـ) ، وابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) ، وابن أبي زيد (ت٣٨٦هـ) ، كما سأبين ذلك عند سرد مقالات الأئمة الذين فهموا عبارة الإمام مالك بخلاف فهم ابن تيمية في الفصل الثاني .

---

(١) وقال ابن تيمية في موضع آخر مُثبتًا الكيفية ، وإن كانت مجهولةً لنا (حسب تقريره) : «وأكثر أهل الحديث والسنة من أصحاب الإمام أحمد رحمه الله وغيرُهم لا ينفون ثبوت الكيفية في نفس الأمر ، بل يقولون : لا نعلم الكيفية» . بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٨٨) .
وقال في موضع آخر عن الجهل بالكيفية في عبارة الإمام مالك : «فبيّنَ أن كيفية استوائه مجهولة للعباد ، فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر ، ولكن نفوا علم الخلق به» . درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣٥) .

(٢) سيأتي بيان أن الطلمنكي لم يكن يُثبت المعنى ، خلافا لكلام ابن تيمية (ص١٤٤ ـ ١٥٠) .

(٣) سيأتي ذكر كلام ابن عبد البر ، وبيان أنه لا يدل على ما يقوله ابن تيمية (١٥٦ ـ ٢٤٢) .

(٤) ستأتي مناقشة نسبة هذا التقرير لابن أبي زيد ، وبيان أنه لا يصح عنه (٩٢ ـ ١٤٣) .

(٥) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية ـ تعليق : محمد رشيد رضا ـ (١/ ٢٠٧) .

جماهير الأئمة يخالفون ابن تيمية في فهم كلام مالك

ولو افترضنا ـ تَنزُّلًا ـ أن هؤلاء الأربعة كانوا موافقين لابن تيمية ، فقد خالفهم قريبٌ من تسعين عالما ، فمن أولى بالاتباع ؟! وكيف يمكن لمن يريد اختراعَ معنًى جديدٍ للتفويض بعبارة الإمام مالك أن يستند إليها وهي بهذا الضعف عن استحقاق الاعتماد ؟! ودلالتها بهذا التزلزل في أقل تقدير ؟! وهي مخالفةٌ لتصريح بقية السلف في أن إثبات تلك الصفات إثباتٌ : «بلا معنى» ، و : «بلا كيف ولا معنى» ، و : «بلا تفسير» ، و : «أمِرُّوها كما جاءت» ، و : «تفسيرها قراءتها» !

فكيف إذا كان لفظ جواب الإمام مالك في روايته الأثبت لا يدل على شيء من تقرير ابن تيمية ؟! بل يدل على ضد الدلالة التي يريدها ابنُ تيمية ؟! كما سيأتي بيانه .

من احتجاج ابن تيمية بكلام مالك

ولكن دعونا أوّلا نعرض لنموذج من احتجاج ابن تيمية بجواب الإمام مالك ، ونبدأ بمناقشته :

فقد قال ابن تيمية في موضع آخر عقب كلام الإمام مالك : «وقد تَلَقَّى الناسُ هذا الكلام بالقبول ، فليس في أهل السنة من ينكره . وقد بيَّنَ أن الاستواء معلوم ، كما أن سائر ما أخبر به معلوم . ولكن الكيفية لا تُعلم ، ولا يجوز السؤال عنها ، لا يُقال : كيف استوى ؟ ولم يقل مالك : الكيف معدوم ، وإنما قال : الكيف مجهول. وهذا فيه نزاعٌ بين أصحابنا وغيرهم من أهل السنة ، غير أن أكثرهم يقولون : «لا تخطر كيفيته ببال ، ولا تجري ماهيته في مقال» ، ومنهم من يقول : «ليس له كيفية ، ولا ماهية» .

فإن قيل : معنى قوله : «الاستواء معلوم» أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم ، كما قاله بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه . قيل : هذا ضعيف ؛ فإن هذا من باب تحصيل الحاصل ؛ فإن السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن ، وقد تلا الآية .

وأيضا فلم يقل : ذِكْرُ الاستواء في القرآن ، ولا : إخبارُ الله بالاستواء ؛ وإنما قال : «الاستواء معلوم» . فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم ، لم يُخبر عن الجملة . وأيضا فإنه قال : «والكيف مجهول» ، ولو أراد ذلك لقال : معنى الاستواء مجهول، أو : تفسير الاستواء مجهول ، أو : بيان الاستواء غير معلوم ، فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء ، لا العلم بنفس الاستواء»[1] .

بداية الرد على ابن تيمية

هذا هو وجه استدلال ابن تيمية بجواب الإمام مالك عن الاستواء ، وهذا أوان الرد على هذا الفهم التيمي لعبارة الإمام مالك :

انتقاء ابن تيمية للرواية الأقرب لمذهبه وترك الأصح

أولا : عبارة «الاستواء معلوم» التي كانت مستندَ ابن تيمية في فهمه لعبارة الإمام مالك لا يصح الاكتفاء بها في تقرير مذهب الإمام مالك في الصفات ؛ لأنها حتى لو ثبتت عن الإمام مالك فإن هناك لفظًا آخر عن الإمام مالك هو الأثبت عنه، وهو لفظٌ لا يدلُّ على تقرير ابن تيمية ، بل يدل على نقيضه ، وهو قول الإمام مالك (كما سيأتي) : «﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كما وصف نفسه ، ولا يقال: كيف ، و(كيفَ) عنه مرفوعٌ..» ، وهو لفظٌ سيأتي تخريجه وبيان من صحح روايته من أهل العلم ، ومنهم ابن تيمية نفسه ! وحتى لو كان هذا اللفظ ليس أَولى ثبوتًا من اللفظ الذي يحتج به ابن تيمية ، فلا أقل من أن نجعله مفسِّرًا له مبيِّنًا لمعناه ؛ لأن الروايات يفسِّرُ بعضها بعضًا ؛ لأنها روايات تنسب الكلامَ بألفاظه المتعدّدة إلى صاحب الكلام المرادِ تَفَهُّمُ معنى كلامه .

وهذا اللفظ «﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كما وصف نفسه ، ولا يقال : كيف ، وكيف عنه مرفوع ..» هو أبعدُ لفظٍ عن أن يكون فيه إثباتٌ لمعنى ، وليس فيه إلا ما ثبت عن السلف في نصوص الصفات : من أن قراءتها تفسيرها ، وأَمِرّوها كما جاءت .

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٠٩ـ٣١٠) .

حتى لو كانت الرواية التي انتقاها ابن تيمية أرجح = فلا يُستفاد منها إثبات معنى

ثانيا : لو رجّحنا عبارة : «الاستواء معلوم» ، وليست هي الأرجح ، لما دلّت على إثبات معنى ؛ لأنها لو احتملت الدلالة على إثبات معنى للاستواء في صفة الله كما يريد ابن تيمية ، فسيكون هذا المرادُ هو واحدًا من أربعة احتمالات لـمُرادِ الإمام مالك ، ولا يحق لأحد أن يجزم بأحد هذه المرادات بغير مرجِّح قاطع له على بقية الاحتمالات الواردة ، أو مرجِّحٍ يفيد تغليب ذلك الاحتمال على غيره في أقل تقدير . مع أن القطع هو الواجب في مثل هذا السياق ؛ لأنه سيكون أصلًا يُبنى عليه ما يُنسب للسلف من الاعتقادات ، وتُتأوَّل عباراتهم في تفويض المعنى لكي توافقه !

حصر المعاني المفهومة من عبارة (الاستواء معلوم)

أما المرادات التي تحتملها عبارة : «الاستواء معلوم» ـ سوى المراد الذي نسبه ابن تيمية للإمام مالك ـ فترجع إلى المعاني الثلاثة التالية :

- «معلومٌ» أي معناها في اللغة إذا أُطلقت على الخلق ، وهذا لا علاقة له بصفة الخالق ؛ لأن الله تعالى منزّهٌ عن أن يشابهه أحدٌ : وهو فهم أهل التفويض للمعنى . ويَقْوَى ذلك إذا علمنا : أن المعنى يستلزم الكيفية المنفية ، كما سيأتي بيانه .

- معلومٌ ورودُه في نص الشرع ، ولا ينكره مؤمن بالوحي ، بل يؤمن به ويسلِّمُ له ، مع التنزيه عن الشَّبَهِ ، لكن لا يُخاض في معناه : وهذا من فُهُوم أهل التفويض أيضًا . ويؤيد هذا الفهم أصحُّ ألفاظ عبارة الإمام مالك ، وهو أنه قال: «﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كما وصف نفسه ، ولا يقال : كيف ، وكيف عنه مرفوع...»[1] .

---

(١) سيأتي تخريجها ودراسة إسنادها وبيان صحته ، وبيان أنه قد صححها ثلاثة من الأئمة ، منهم ابن تيمية نفسه (٤٧ ـ ٥٠) .

ـ «معلومٌ» معناها عند الراسخين في العلم : بحسب سياقها ، وبحسب ما وُجد في الأدلة من صوارف عن ظاهرها الموهم للتشبيه ، كقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ : وهذا هو فهم أهل التأويل لعبارة الإمام مالك ، ولذلك نسب قلةٌ منهم الإمامَ مالكًا إلى أنه مال فيها إلى التأويل .

أكثر من تسعين عالما لم يفهموا ما فهمه ابن تيمية من عبارة مالك

وسيأتي أن هذه الفُهوم الثلاثة هي ما كان يدور حولها فهمُ أكثر من تسعين إمامًا وعالمًا ، كلهم لم يفهموا من عبارة الإمام مالك إثبات المعنى ؛ ما عدا ابن تيمية والذين قلّدوه وحدهم !

ومن أولئك التسعين : ثلاثةٌ وثلاثون إمامًا من أئمة المالكية الذين يجب أن يكونوا هم أعرف الناس بكلام إمامهم ، ومع ذلك ما فهموا عبارةَ إمامِهم إلا على تفويض المعنى (وقلّةٌ منهم أجاز أن الإمام مالكًا قد مال إلى التأويل) ! والبقية من التسعين هم من أئمة بقية المذاهب (الحنفية والشافعية والحنابلة) ومن أهل الحديث، كل هؤلاء لم يجدوا في عبارة الإمام مالك إلا تفويض المعنى ! فأنَّى يصحُّ أن تدل عبارته على معنى لم يفهمه منها أحدٌ من هؤلاء جميعا ، على اختلاف مذاهبهم وأعصارهم وبلدانهم ، ثم لا يظهر هذا المعنى الباطل ؛ إلا لابن تيمية ومن تابعه ، وهو فهمٌ يخالف تصريحات السلف جميعهم : كقولهم : «بلا معنى» ، و : «بلا كيف ولا معنى» ، و : «بلا تفسير» ، و : «أمِرُّوها كما جاءت» ، و : «تفسيرها قراءتها» ؟!

هل السائل كان يسأل مالكا عن الكيف أم عن المعنى ؟

ثالثا : ادعى ابن تيمية أن السائل كان يسأل عن الكيفية ، لا عن المعنى ، ولذلك أنكر عليه الإمام مالك ، ودليله على ذلك أنه قال : «الاستواء معلوم» . وهذا غير صحيح ، فالسائل كان يسأل عن المعنى ، والذي سيكون إثباته إثباتًا للكيفية ، وسيأتي ما يبيِّنُ ذلك .

وقد قال ابنُ تيمية لإثبات هذا الفهم : «وإن كان الاستواء مجهولًا لم يُحتج أن يُقال : «الكيف مجهول» ، لا سيما إذا كان الاستواء منفيًا ، فالمنفي المعدوم لا كيفية له ، حتى يُقال : هي مجهولة أو معلومة» .

لم يفرق العلماء (عدا ابن تيمية) بين العلم بمعاني الصفات وبين الكيفية

فقد بينّا أن هناك عدة معاني لكون الاستواء معلومًا عند كل أهل العلم (سوى ابن تيمية) ، فهؤلاء العلماء إذا قبلوا رواية : «الاستواء معلوم» ، فهم لن يقولوا ـ مع قبولها ومع قولهم «الاستواء معلوم» ـ : إن الاستواء مجهولٌ في الوقت نفسه ومن الجهة نفسها ، بل لا بد أن يكون لهم فهمٌ لـ(العلم) بالاستواء يختلف عن معنى (العلم) الذي عند ابن تيمية . ولذلك كان تَغافُلُ ابنِ تيمية عن أن العلماء المخالفين له لا ينكرون العلم بـ ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ لا يقف عند الغفلة عن ذلك ، بل هي مغالطة منه ، ولذلك وصفتها بالتغافل ؛ لأن هؤلاء العلماء بعد إقرارهم بأن الاستواء معلوم لن يقولوا في الوقت نفسه ومن الجهة نفسها : إن الاستواء مجهول ، وإن كيفيته أيضًا مجهولة . كيف يقولون ذلك ويدّعون الجهل بالاستواء وهم يعلمون أن لفظة ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ قد وردت في كتاب الله العظيم ، وأن هذه اللفظة قد عُلمت من هذه الآية الكريمة .

ولو افترضنا أن هؤلاء قد قصدوا : إن العلم بها مجهول ، فوجه التأكيد على الجهل بالكيفية في قوله : «والكيف مجهول» أنه تأكيدٌ للجهل بها ، وكأنه يقول للسائل : الجهل بمعناها هو جهلُنا بكيفيتها ، وإثباتنا المعنى هو إثباتٌ للكيفية ، ولذلك ننفي المعنى لكي ننفي علمنا بالكيفية .

فليس في نفي العلم بمعنى الصفة ما يمنع أن يُقال عَقِبَ هذا النفي : «والكيف مجهول» .

كما أن الإمام مالكًا لما علم أن غرض سؤال السائل هو طلبُ الكيفية ، فيمكن أن يقول له : العلم بمعناها مجهول ، وغرضك الخبيث الذي تريده من سؤالك هو كذلك مجهول ، وسؤالك كله بدعة ، وأنت بذلك قد دللتنا أنك مبتدع . ما المانع من ذلك ؟! وما الداعي لتحميل كلام الإمام مالك ما لا يحتمل من المعاني ، ما دام هذا سائغًا في مجاري الكلام وفي أجوبة الناس .

ما وجه زجر مالك للسائل؟!

بل لو كان الإمام مالك يُثبت معنى للاستواء فلماذا إذن زجر السائل ؟ فالسائل يسأل أحدَ الراسخين في العلم عن معنى يعرفه الراسخون ، حسب تقرير ابن تيمية. فلماذا لا يبيّنُ له الإمامُ مالكٌ المعنى الذي يعلمه ؟! لماذا لا يبلّغ العلم الذي أُمِرَ ببيانه وبعدم كتمانه ؟!

لماذا لم يبيّن مالك المعنى إذا كان يعلمه؟!

من عجائب ابن تيمية أنه ترك عدم بيان الإمام مالك للمعنى ، ولم يقف عنده، وهو صريحٌ في عدم العلم به ؛ لأن السائل يسأل عنه ، ثم ينسب إلى الإمام مالك إثبات المعنى !! أين أثبت الإمام مالكٌ المعنى ؟! إن إثبات المعنى في مثل ذلك السياق لا يصح أن يُدعى إلا لو كان قد ذكره الإمام مالك ؛ لأن السؤال كان عنه .

وكل محاولة لاختلاق ضعف في فهم عبارة الإمام مالك على أنه لا يمكن أن ينفي المعنى ثم ينفي العلم بالكيف : فهي محاولةٌ ضعيفة ، لا تقوم إلا على مصادرة وتَحكُّم ، لا على منهجية علمية .

هل يُثبت الإمامُ مالك كيفيةً لصفات الله ؟!

وأما قول ابن تيمية : «وكلام مالك صريحٌ في إثبات الاستواء ، وأنه معلوم ، **وأن له كيفية** ، لكن تلك الكيفية مجهولة لنا لا نعلمها نحن» ، فلا يعدو كونه توهُّمًا فوق توهّم على الإمام مالك ، تَجاوَزَ به ابنُ تيمية نسبةَ إثباتِ المعنى إلى الإمام مالك ،

إلى ادّعاء أن الإمام مالكًا كان يُثبت الكيفية أيضًا ، لكنه كان يجهلها ! ولفظ الكيفية الذي يُثبته ابن تيمية ، وينسب إثباته إلى السلف وإلى الإمام مالك : لفظٌ باطلٌ ، ولا تصح نسبته إلى الإمام مالك :

ـ ففوق قُبح لفظ الكيفية وميله إلى ما قد يُوهِمُ التجسيم ؛ لأنه مع إثبات المعنى الذي يقصده ابن تيمية سيكون دالا على حدوث صفة في ذات الله تعالى وتقدّس بعد أن لم تكن ، وهي الاستواء على العرش ، ولن تكون سوى استقرار أو جلوس لا يماثل استقرار الخلق وجلوسهم ، وإن وُجد بينهما قدرٌ من الاشتراك في المعنى ووجهٌ من المشابهة التي لا تُحقِّقُ المماثلة !

ـ فهو أيضًا يخالف لفظ الرواية الأصح عن الإمام مالك ، وهو أنه قال : «ولا يقال : كيف ، وكيف عنه مرفوع» . فقد صرّح الإمام مالك بنفي الكيفية في هذه الرواية الصحيحة ، خلافًا لادعاء ابن تيمية .

لفظ (الكيف) و(الكيفية) في صفات الله تعالى لم يَرِد في الكتاب ، ولا في السنة

ـ وهو ـ بعد ذلك ـ لفظٌ لم يرد في الكتاب والسنة ولا في كلام السلف الصالح، فأين جاء إثبات (الكيفية) في صفات الله تعالى ؟! وقد عهدنا ابن تيمية يزعم رَفْضَ النفي والإثبات للفظ (الجسم) و(الحيّز) و(الجهة) بحجة أن نفيها لم يَرِدْ في الكتاب والسنة[1] ولا إثباتها ، بل إن ابن تيمية تورَّع في نفي لفظ (التشبيه) ، وأنه يجب أن يُكتفى بنفي (المِثْل) دون لفظ (الشَّبَه)[2] ! فما باله تجرّأ هنا على إثبات لفظٍ لم

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٠٩ ـ ٣١٠) (٧/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤) ، ومنهاج السنة النبوية لابن تيمية (٢/ ٣٢١ ـ ٣٢٢ ، ٥٥٤) .

(٢) قال ابن تيمية : «فلما كان لفظ التشبيه يقال على ما يجب انتفاؤه وعلى ما يجب إثباته لم يرد الكتاب والسنة به مطلقا ، لا في نفي ولا إثبات ، ولكن جاءت النصوص في النفي بلفظ المِثْلِ والكُفْوِ والنِّدِّ والسَّمِيّ» ، بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٤٨٥) . =

يَرِدْ في الكتاب والسنة : وهو (الكيفية) ، ولا وَرَدَ على لسان أحدٍ من السلف ؟!!

هل يكون السؤال عن أمر معلوم ؟!

وإني لأعجب من قول ابن تيمية : «فإن السؤال إنما يكون عن أمر معلوم لنا» ، ولا أدري كيف صحّت له ؟! فما أكثر ما يَسأل الناس عما يجهلون ، وهو الأصل في أسئلتهم ! ويَسألون عما يعلمه العلماء وعما لا يعلمه إلا الله تعالى ؛ لعدم علمهم بالمحكَم والمتشابه ، ويَسألون ما يجوز السؤالُ عنه وما لا يجوز ؛ لجهلهم .

وأما قول ابن تيمية : «فإن قيل : معنى قوله : «الاستواء معلوم» أن وُرُودَ هذا اللفظ في القرآن معلوم ، كما قاله بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه . قيل : هذا ضعيف ؛ فإن هذا من باب تحصيل الحاصل ؛ فإن السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن ، وقد تلا الآية» .

فالجواب عنه أن يُقال :

هل الجواب بـ (تحصيل الحاصل) غير مفيد دائما ؟!

«تحصيل الحاصل» مهم في سياق نفي العلم بالمعنى ، لأن معناه حينئذ : إذا كنتَ تسأل عن إيماننا بما ورد ، فنحن نؤمن ونسلِّم ، وإذا كنت تسأل سؤال تشكيك لظنك أن هذه الآية سوف تجعلنا نشك ، فنحن نؤمن بها ، ولن تزيدنا إلا تسليمًا وخضوعًا ، وإن كنا نجهل معناها ، وما قد يتضمنه المعنى الذي نتوهمه من إثبات الكيف : فالله عز وجل منزّهٌ عنه .

= وقال ابن تيمية في موطن آخر : «ولهذا كان أئمة أهل السنة ومحققو أهل الكلام يمنعون من أن يُقال : لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه ؛ فإن مقتضى هذا : كونه معدومًا . ومنهم طوائف يُطلقون هذا ، لكن من هؤلاء من يريد بنفي التشابه نفي التماثل ، فلا يكون بينهما خلاف معنوي ؛ إذ هم متفقون على نفي التماثل بوجه من الوجوه ، كما دل على ذلك القرآن ، كما قد بيناه في غير هذا الموضع ، كما يُعلم أيضا بالعقل» . بيان تلبيس الجهمية (١٣٦/٣) .

فالسائل ما دام يعرف الآية ، ومعنى الاستواء في اللغة معروف عند ذلك الجيل المتقدِّم ، فلن يكون سؤاله إلا سؤالَ متعنّتٍ أو مشكِّك ، فكان لا بد من إعلان التسليم لكلام الله ، وأنه ليس في كلام الله موضعُ تعنّتٍ ولا سببُ تشكيك ، وإن كنا نجهل فيه المعنى ، وأنه ليس في جهلنا بالمعنى ما يوجب التردد في إثبات الصفة مع الجهل بمعناها .

وإن كان الإمام مالك يُؤوِّلُ معناها (على ما ذهب إليه بعض الأئمة) ، فيكون معنى قوله : «الاستواء معلوم» : أي معلوم عند الراسخين في العلم ، وإن كان من سواهم لا يعرفون معناها ، ولا يحق لغير الراسخين البحث عما يفوق قدرتهم على الفهم ، وما قد يكون في مجاراتهم بالجواب على سؤالهم فتنةٌ لهم ؛ لأنه مما لا تبلغه عقولُهم ومعارفُهم . ثم اكتفى الإمام مالك بنفي الكيفية ، لكي يحميه من التشبيه، فكأنه قال له: يكفيك الإيمان المجمل بالآية ، مع تنزيه الله تعالى عن الكيفيات الموجبة للتشبيه. هذا جواب العالم على سؤال الجاهل الذي يريد تَحمُّلَ ما لا يحتمله من العلم ، ثم رأى الإمام مالك أن يؤدّبه (هو وغيره) بأن بيّن أن هذا الصنف من الأسئلة التي لا يترتب عليها ما يفيد العامة من العمل : مما يجب أن ينتهي العوام عن الخوض فيه ، فإن أصروا على الخوض دلَّ ذلك على زيغِ قلوبِهم واتّباعِهم أهواءَهم .

وبهذا يتبيّن أن ما أسماه ابن تيمية «تحصيل حاصل» كان مفيدًا ومُهِمًّا في جواب الإمام مالك ، ولم يكن حشوًا ولا لغوًا يُنزّه عن مثله كلام العلماء ، لكي يُزعم أن تنزيه كلام الإمام مالك منه يوجب تأويله على أن معنى الاستواء كان هو المعلوم لديه !

وأما قول ابن تيمية : «وأيضا فلم يقل : ذِكْرُ الاستواء في القرآن ، ولا : إخبارُ الله بالاستواء ؛ وإنما قال : «الاستواء معلوم» . فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم ، لم يُخبر عن الجملة» .

فالجواب عليه أن يُقال : صحيح أن الإمام مالكًا لم يقل ذلك ، لكنه كذلك لم يقل : «معنى الاستواء معلوم» ، ولا تمّمَ ذلك بقوله : «ومعناه المعلوم في اللغة هو المقصود في صفة الله» ، حتى يستدل به ابن تيمية على مبتغاه ! فليست القطعيةُ في الدلالة متحقِّقةً في لفظ العبارة التي ينسبها ابن تيمية للإمام مالك على المعنى الذي يريده ابن تيمية ، حتى يشترط قطعية الدلالة في المعنى الذي يريد أن ينفيه عنها . فظاهر اللفظ يكفي في إثبات مراد الإمام مالك ، مع عدم وجود الصارف عن إرادة هذا الظاهر ، فكيف إذا كان اللفظ الثابت عن الإمام مالك ليس هو : «الاستواء معلوم» أصلًا .

نعم.. هذا القدر من عدم القطعية في عبارة الإمام مالك كانت هي مدخل ابن تيمية لادّعاء عبارته دالّةً على إثبات المعنى ، لكن ذلك لا ينفي أن ظاهر عبارة الإمام مالك لا تدل على التفصيل الذي يريده ابن تيمية ، بل هو ظاهرٌ يدل على ضد ما يقول ، ولذلك تتابع عشرات العلماء (أكثر من تسعين إماما) على فهمها وفق ظاهرها ، خلافًا لتأويل ابن تيمية .

ثم قال ابن تيمية : «وأيضا فإنه قال : «والكيف مجهول» ، ولو أراد ذلك لقال : معنى الاستواء مجهول ، أو : تفسير الاستواء مجهول ، أو : بيان الاستواء غير معلوم ، فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء ، لا العلم بنفس الاستواء» .

وقد أجبنا عن ذلك سابقًا : وبينّا أن الإمام مالكًا يريد بيان قبح السؤال ؛ لأنه يسأل عن معنًى ما كُلّفنا العلمَ به ، رغم إيماننا به وتسليمنا له ، وعِلْمِنا بدلالة الاستواء في حق غير الله تعالى من خلقه ، مع تنزيه الله تعالى عن تلك الدلالة (الكيفية) .

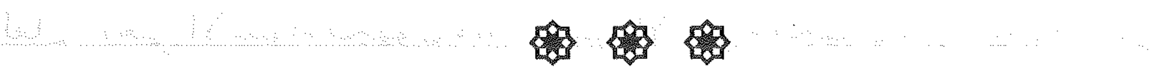
وبذلك لا نستغرب أن نجد كل العلماء من أهل السنة لم يفهموا كلام الإمام مالك أنه إثباتٌ للمعنى الذي يقصده ابن تيمية ؛ لأن عبارة الإمام مالك لا تدل عليه بأي وجه ، بل تدل على ضده ؛ ولأن فهم عبارة الإمام مالك بفهم ابن تيمية سيكون مخالفةً لما عَلِمْناهُ من عبارات السلف القاطعة بتفويض المعنى : كقولهم : «بلا معنى» ، و : «بلا كيف ولا معنى» ، و : «بلا تفسير» ، و : «أمِرُّوها كما جاءت» ، و : «تفسيرها قراءتها» .

وهكذا نكون قد أجبنا عن استدلالات ابن تيمية على أن جواب الإمام مالك يدل على إثبات المعنى ، بما يبيِّنُ سقوط فهمه . وكان هذا كافيًا ، لولا حرصي على إبلاغ الحجة ، وإتمام البلاغ .

ومن هنا نلج إلى فَصْلَيِ الدراسة :

الفصل الأول : تخريج أهم طرق عبارة الإمام مالك وبيان الثابت من ألفاظها .

الفصل الثاني : الأئمة الذين فهموا جواب الإمام مالك عن الاستواء بأنه تفويضٌ منه لمعنى (الاستواء) ، خلافًا لمن زعم أنه يدل على إثبات المعنى وتفويض الكيف .





الفصل الأول

تخريج أهم طرق عبارة الإمام مالك وبيان الثابت من ألفاظها

وإنما أذكر هنا الروايات التي رُويت بالإسناد، لمعرفة أصح ألفاظ عبارة الإمام مالك المروية عنه:

الطريق الأول:

أصحّ رواية لعبارة الإمام مالك

أصح طُرق عبارة الإمام مالك هو ما أخرجه الإمام البيهقي في (الأسماء والصفات):

قال البيهقي: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران[1]، ثنا أبي[2]، حدثنا أبو الربيع ابن أخي رِشْدِين بن

---

(١) أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران، أبو الحسن ابن أبي بكر، الإسماعيلي، الشاهد، النيسابوري (ت٣٤٠هـ): أحد شيوخ الحاكم الذين وثقهم وصحح لهم. فانظر المستدرك ـ طبعة: دار الميمان ـ (رقم ٧٨٤٨، ورقم ٢٧٣، ٩٨٣، ١٢٨٩، ٢٤٣٠، ٣٨٠٨، ٣٩١٥، ٥٠٧٤، ٧٣٨٣... وغيرها)، والأنساب للسمعاني (مادة: الإسماعيلي) ـ طبعة: دمج ـ (١/ ٢٥٤)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٧/ ٧٣٥).

(٢) أبو بكر محمد بن إسماعيل بن مهران النيسابوري، المعروف بالإسماعيلي (ت٢٩٥هـ):=

سعد[١] قال : سمعت عبد الله بن وهب ، يقول : كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل ، فقال : يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، كيف استواؤه ؟ قال : فأطرق مالك وأخذته الرُّحَضاء[٢] ، ثم رفع رأسه ، فقال : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ : كما وصف نفسه ، ولا يُقال : كيف ، وكيف عنه مرفوعٌ ، وأنت رجل سوءٍ صاحبُ بدعة ، أخرجوه . قال : فأُخرج الرجل»[٣] .

وهذا إسنادٌ صحيح ، وراويه عن الإمام مالك أحدُ أجلِّ تلامذته الفقهاء الآخذين عنه ، وهو الإمام الفقيه الحافظ العابد أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم المصري (ت١٩٧هـ) ، صاحب المصنفات ، وأحد أعمدة المذهب المالكي ، بل لم يكن الإمام مالك يُلقِّبُ أحدًا من الآخذين عنه بـ(الإمام) وبـ(المفتي) إلا عبد الله بن وهب ، وكان يكتب إليه : «إلى أبي محمد المفتي»[٤] .

ابن تيمية ممن صَحَّحَ هذه الرواية!

ولذلك فقد صَحَّحَ هذا الإسنادَ : ابنُ تيمية ، والذهبي ، وابن حجر :

- قال ابن تيمية عن هذا الإسناد : «وروى الحافظ أبو بكر البيهقي بإسناد صحيح عن ابن وهب»[٥] .

= قال الذهبي : «الإمام ، الحافظ الرحال ، الثقة ، أبو بكر محمد بن إسماعيل بن مهران النيسابوري ، المعروف بالإسماعيلي» . سير أعلام النبلاء (١٤/ ١١٧) .

(١) سليمان بن داود بن حماد المهري أبو الربيع المصري ابن أخي رِشْدِين (٢٥٣هـ) : ثقة . من رجال (التهذيب) .

(٢) أي : تَصبَّب عَرَقًا .

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي ـ تحقيق : أنس محمد عدنان الشرفاوي . دار التقوى : دمشق. سنة : ١٤٤٥هـ ـ (٢/ ٣١٩ رقم ٨٧٤) ، ـ وتحقيق : محمد محب الدين أبو زيد . مكتبة التوعية الإسلامية : الجيزة . سنة : ١٤٣٦هـ ـ (رقم ٨٧٣) .

(٤) التسمية والحكايات عن نُظراء مالك وأصحابه لأبي العباس الوليد بن بكر الغَمْري (ت٣٩٢هـ) ـ تحقيق : رضوان بن صالح الحَضْري . الرابطة المحمدية للعلماء : المغرب. سنة : ١٤٣٦هـ ـ (١٠٢) .

(٥) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن تيمية ـ طبع وزارة الأوقاف ـ (١/ ١٩٠) .

ـ وقال الذهبي : «وساق البيهقي بإسناد صحيح عن أبي الربيع الرِّشْدِيني عن ابن وهب...»[١] .

ـ وقال ابن حجر : «وأخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب ، قال : كنا عند مالك ، فدخل رجل...»[٢] .

أصحّ روايةٍ هي أبعد رواية عن إثبات المعنى!

وهذا اللفظ الصحيح هو أقوى الألفاظ بُعدًا عن ادعاء إثبات المعنى ، وأصرحها بأن الـمُثبَت هو ورودُ اللفظ في النص ، وأن الكيف ممنوعٌ عن الله ، فليس المنفي هو العلمَ بالكيف فقط ، بل المنفي هو الكيفُ نفسه .

هذه الرواية الأصح كافية في إنهاء النقاش مع التيميّة

وهذا اللفظ كان يوجب وحده إبطال فهم ابن تيمية ، وكافٍ وحده في إنهاء البحث من أساسه معه ومع مقلّديه ، وأن نُنهيَ النقاش ، ونضعَ القلم ، وأن نتمثّل قول الله عز وجل : ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ .

فالإمام مالك لا يقول في هذه الروايةِ الأصحِّ والأثبتِ : «الاستواء معلوم» ، بل يقول : «﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ : كما وصف نفسه» ، فماذا يحتاج مبتغي الحق أصرحَ من أن يقول له الإمامُ مالكٌ : «كما وصف نفسه» لكي يعلم بأن تفويض الإمام مالك يقف عند الإيمان باللفظ الوارد فقط ، دون أي ادّعاءٍ لمعنى معلوم . فجواب الإمام مالك لمن سأله عن المعنى هو أنه أخبره بأنه : لا كلام في الصفة بأكثر من تلاوة الوارد ؛ لأنّ أيَّ كلامٍ في المعنى سيكون تكييفًا . ثم يؤكد الإمامُ مالكٌ تنزيهَ الله تعالى عن التشبيه كله تنزيهًا تامًّا بقوله : «ولا يُقال : كيف ، وكيف عنه مرفوعٌ» ،

---

(١) العلو للعلي الغفار للذهبي ـ تحقيق : عبد الله البراك ـ (٢/ ٩٥٢ رقم ٣٤٤) .

(٢) فتح الباري لابن حجر ـ الطبعة السلفية ـ (١٣/ ٤٠٧) .

فالممنوع هو الذي سأل عنه السائل، وهو المعنى الذي لن يكون الكلامُ فيه ـ بأي وجه ـ إلا تكييفا. ولم يقل الإمامُ مالك: إن لله كيفًا يعلمه هو، كما يزعم التيميون، ولا أن قدرًا مشتركًا ثابتٌ بين دلالة الصفة لله والصفة للخلق.

ورغم قوة هذه الرواية في إبطال قولِ مَن زعم للصفة معنى معلومًا وهو إثبات القدر المشترك، بل رغم كفايتها في ردّ الفهم التيمي ردًّا مُبْرمًا، لكننا سوف نكمل مباحث هذا الردّ، من باب إبلاغ الحجة، وإنهاج محجّةِ البَلاغ، لكي نستجمع ما يتيسَّر مما يُعزِّزُ حضورَ الحق، ويدمغ الباطل فيُزهقه.

وإلا.. فلا أدري! إلى متى يبقى هذا التغافُلُ عن هذه الرواية والجوابِ الصحيح؟!

أما المغرَّرُ بهم: فهذا البحث كفيلٌ بإيقاظهم، إن أراد الله بهم خيرًا!

الطريق الثاني:

قال أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين (ت٢١٤) في (المختصر الكبير): «وقد سُئل مالك عما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا»؟ فقال: تُرسل هذه الأحاديث كما جاءت (يعني: إذا صحت).

وسئل عن ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيفية غير معلومة، والسؤال عن هذا بدعة.

وكان مالك يكره الخوض في الكلام والجدال في الدين، وقال: الجدال في الدين يقسي القلب»[1].

---

(١) المختصر الكبير لابن عبد الحكم ـ تحقيق: د/ أحمد بن عبد الكريم نجيب:=

سماع ابن عبد الحكم من الإمام مالك

وابن عبد الحكم وإن كان تلميذًا للإمام مالك ، وسمع منه (الموطأ) وغيره ، لكن اختُلف في هذه الأسمعة التي رواها عن الإمام مالك ، فقيل بعضها سمعها من الإمام مالك وبعضها الآخر من تلامذته عنه ، وقيل : بل كلها لم يسمعها .

قال ابن عبد البر : «سمع من مالك سماعًا نحو ثلاثة أجزاء ، وسمع الموطأ. **ثم روى عن ابن وهب وابن القاسم وأشهب كثيرًا من رأي مالك الذي سمعوه منه،** وصنف كتابا **اختصر فيه تلك الأسمعة بألفاظ مقرِّبة** ، ثم اختصر من ذلك الكتاب كتابا صغيرًا . وعليهما مع غيرهما عن مالك يُعوِّل البغداديون من المالكيين في المدارسة ، وإياهما شَرَحَ الشيخُ أبو بكر الأَبْهَرِيُّ رحمه الله»[1] .

في حين قال القاضي عياض : «ومن تواليف عبد الله بن عبد الحكم : المختصر الكبير . يقال إنه نحا به اختصارَ كُتب أشهب»[2] .

والأصوب هو كلام ابن عبد البر : أن ابن عبد الحكم سمع شيئًا من الإمام مالك ، لكن غالب مسائله مما سمعها من أشهب ومن ابن وهب وابن القاسم ، وعلى هذا واقع كتابه[3] .

= مركز نجيبويه : القاهرة . سنة : ١٤٣٢هـ ـ (٥٨٨) ـ وتحقيق : أ .د/ حميد لحمر . الدار المغربية : المغرب . سنة : ١٤٤٠هـ ـ (٣٣٤) ، وشرح المختصر الكبير لأبي بكر الأبهري ـ تحقيق : أحمد عبد الله حسن . جمعية دار البر : دُبي . سنة : ١٤٤٢هـ ـ (٤/ ٦٢١ ـ ٦٢٢ رقم ٣٣١٧) ، وقطعة منه مطبوعة بعنوان : شرح الشيخ أبي بكر الأبهري لكتاب الجامع لابن عبد الحكم ـ تحقيق : أ .د/ حميد لحمر . دار الغرب : بيروت . سنة : ١٤٢٥هـ ـ (١٦٣ رقم ١٦٣ ـ ١٦٤) .

(١) الانتقاء لابن عبد البر ـ تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ـ (٩٩) .

(٢) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٣/ ٣٦٥) .

(٣) انظر مقدمة تحقيق شرح المختصر الكبير لأبي بكر الأبهري ـ تحقيق : أحمد عبد الله حسن (١/ ١٧ ـ ١٨) .

كما أن كلام القاضي عياض يدل على أن ابن عبد الحكم قد تصرَّف في ألفاظ ما سمعه من هؤلاء التلامذة ، بغرض الاختصار والتقريب .

ولا شك في قوة نقل ابن عبد الحكم في هذه المسائل وأنه سيكون نقلًا مقبولا عن الإمام مالك ، فهو حتى لو لم يكن سماعَه المباشرَ من الإمام مالك ، فهو سماعه من بعض أكابر تلامذة الإمام مالك الثقات عنه .

تقديم رواية ابن وهب على رواية ابن عبد الحكم

ولكن يبقى أن ظاهر هذا السؤال : أنه مما لم يسمعه ابن عبد الحكم من الإمام مالك ؛ لأنه لم يذكر ما يدل على حضور هذا المجلس وسماعَ جواب الإمام مالك ؛ ولِـمَا عُلم من أن غالبه غير مسموع له . ورغم اطمئناننا إلى ثبوته عن الإمام مالك ؛ إلا أنه لن يكون أوثقَ مِن نَقْلِ مَن صرَّح بحضور المجلس وسماع الإمام مالك ، كابن وهب في الرواية الأولى السابقة . بل قد يكون مرجع رواية ابن عبد الحكم إلى رواية ابن وهب ، خاصة وقد عرفنا أن ابن عبد الحكم قد ملأ كتابه بالنقل عن ابن وهب مما سمعه ابن وهب من الإمام مالك .

ونتيجة ذلك القاطعة : تقديمُ رواية ابن وهب على رواية ابن عبد الحكم .

هذا أوَّلًا .

توجيه رواية ابن عبد الحكم

وثانيًا : قد نقل ابن عبد الحكم نفسه ما يبيِّن معنى عبارة الإمام مالك : «الاستواء معلوم» ، ويبيِّنُ مذهب الإمام مالك في هذا الباب ، وأنه هو تفويض المعنى .

فقد قدّم ابنُ عبد الحكم السؤال عن الاستواء سؤالًا عن حديث النزول : «وقد سُئل مالك عما رُوي عن النبي ﷺ أنه قال :«ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا»؟ فقال : تُرسل هذه الأحاديث كما جاءت (يعني : إذا صحت)» .

وهذا جواب صريح في تفويض المعنى ؛ لأنه أمر بالاكتفاء في هذه الصفة برواية الحديث كما ورد ، بلا أي إضافة : «تُرسل هذه الأحاديث كما جاءت» .

وختم ابن عبد الحكم سؤال الاستواء بما يؤكد كراهية الإمام مالك للكلام في هذا الموضوع : «وكان مالك يكره الخوض في الكلام والجدال في الدين» . فلو كانت هذه المسألة عند الإمام مالك من أصول الدين التي يجب فيها إثباتُ المعنى ، لذَكَرَ المعنى ، ولكان المفوِّضُ للمعنى عنده مُعَطِّلًا ومُجهِّلًا ، ولأوجب الكلامَ فيها كما أوجبه ابن تيمية ، وبدَّع من خالفه .

فابن عبد الحكم لم يجد هو نفسه تناقضًا بين جواب الإمام مالك في الاستواء وأنه «معلوم» وأمرِ الإمام مالك في صفة النزول بعدم إضافة شيء على حكاية الصفة الواردة في الحديث كما وردت في الحديث ، دون زيادة أو نقص .

الطريق الثالث :

وهو أكثر طرق الخبر إيرادًا في الكتب :

أشهر طرق عبارة الإمام مالك ، وإن كانت لا تصح

قال الدارمي في (الرد على الجهمية) : «حدثنا مهدي بن جعفر الرملي[1] :

---

(١) مهدي بن جعفر بن جَيْهان (أو : حيّهان) الرملي (توفي بعد ٢٣٠هـ) ، قال عنه ابن حجر في (التقريب) : «صدوق له أوهام» .
وأقوال الجرح والتعديل في ترجمته في (ميزان الاعتدال) للذهبي كما يلي : «قال ابن معين وغيره : لا بأس به .
وقال ابن عدي : يروي عن الثقات ما لا يتابع عليه .
وبقي إلى بعد سنة ثلاثين ومائتين .
وقول ابن عدي لم أره في (الكامل) ولكنه في (تاريخ دمشق) .

ثنا جعفر بن عبد الله[١] (وكان من أهل الحديث ثقة)[٢]، عن رجل قد سماه لي، قال: جاء رجل إلى مالك بن أنس فقال: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، كيف استوى؟ قال: فما رأينا مالكًا وجد من شيء كوجده من مقالته، وعلاه الرُّحَضاء، وأطرق، وجعلنا ننتظر ما يأمر به فيه. قال: ثم سُرِّيَ عن مالك، فقال: الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وإني لأخاف أن تكون ضالا، ثم أمر به فأُخرج»[٣].

مِن عِلل هذا الطريق

وفي هذا الخبر عللٌ متعدّدة:

أولها: الرجل المبهم الذي بين جعفر بن عبد الله والإمام مالك.

ثانيها: جعفر بن عبد الله: ليس له ترجمة، ولا ذُكر في الرواة عن الإمام مالك من اسمه جعفر بن عبد الله. وأما توثيق الراوي عنه مهدي بن جعفر الرملي، فمهدي ليس من أهل الجرح والتعديل، وهو نفسه ما زال يحتاج إلى من يدعمه.

= وقال البخاري: حديثه منكر». ميزان الاعتدال ـ طبعة مؤسسة الرسالة ـ (رقم ٨٣٢٥). وليس في (تهذيب التهذيب) زيادة عليه، فانظره ـ جمعية دار البرّ: دُبي ـ (١٣/ ٣٦٤ ـ ٣٦٦ رقم ٧٣٦٠).
وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أخطأ». الثقات (٩/ ٢٠١).
وعبارة ابن عدي أسندها ابن عساكر إليه في (تاريخ دمشق) ـ طبعة مجمع اللغة ـ (٧٠/ ٤٨١ ـ ٤٨٥).

(١) ليس له ترجمة، ولا ذُكر أحدٌ في الرواة عن الإمام مالك من اسمه جعفر بن عبد الله، مع عناية العلماء بذكر الرواة عنه.

(٢) هذا توثيق ممن لا يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، فمع الكلام في مهدي بن جعفر، ومع عدم كونه ناقدًا من نقاد الحديث ومن أهل المعرفة به ومِن أبعدِ النَّقَلَة عن بلوغ هذه المنزلة: لم يذكره أحدٌ فيمن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، وما كان لأحد أن يذكره فيهم.

(٣) الرد على الجهمية للدارمي ـ تحقيق: بدر البدر ـ (رقم ١٠٤)، ـ وتحقيق: أحمد القفيلي ـ (رقم ٥٠).

ثالثها : مهدي بن جعفر : ليس في محلّ من يُعتمد عليه عند الانفراد ، وفي أمر كبير من أمور المعتقد ، يُراد أن يُجعل أصلا منسوبًا إلى أهل السنة . مع مخالفة لفظ روايته للفظ الرواية الأثبت التي سبقت .

وقد خالف الدارميَّ في إسناد هذا الحديث : سلمةُ بن شبيب ، فحذف الواسطة بين جعفر بن عبد الله والإمام مالك ، والدارمي أحفظ منه وأتقن .

أخرجه من حديث سلمة بن شبيب : أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني في (عقيدة السلف)[١] ، واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة)[٢]، وأبو نعيم في (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء)[٣] ، كلهم من طريق سلمة بن شبيب ، قال : «حدثنا مهدي بن جعفر ، عن جعفر بن عبد الله ، قال : جاء رجل إلى مالك بن أنس...» .

وفيه علتان من علل الإسناد السابق ، مع مخالفة سلمة بن شبيب للدارمي في جعل الخبر سماعَ جعفر بن عبد الله (المجهول) من مالك . كما قد نُسب مهدي بن جعفر عند الصابوني في هذا الخبر فقيل فيه : مهدي بن جعفر بن ميمون ، ومهدي بن جعفر الرملي هو ابن جيهان أو حيّهان ، كما سبق .

والدارمي أحفظ من سلمة بن شبيب ، وإن لم يكن الدارمي أحفظ ففي زيادته الراوي المبهم ما يوجب الشك في رواية سلمة بن شبيب .

---

(١) عقيدة السلف للصابوني ـ تحقيق : د/ ناصر بن عبد الرحمن الجديع . دار العاصمة : الرياض . سنة : ١٤١٩هـ ـ (١٨١ ـ ١٨٢) .

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ـ تحقيق : أحمد القفيلي . دار النصيحة : المدينة المنورة . سنة : ١٤٣٦ هـ ـ (رقم ٥٧٨) .

(٣) حلية الأولياء لأبي نعيم (٦/ ٣٢٥) .

لذلك لا وزن للفظ هذه الرواية .

وقد أعضله بعضهم عن مهدي بن جعفر ، كما عند ابن عبد البر :

قال ابن عبد البر : «وأخبرنا محمد بن عبد الملك ، قال : حدثنا عبد الله بن يونس ، قال : حدثنا بقي بن مخلد ، قال : حدثنا بكار بن عبد الله القرشي ، قال : حدثنا مهدي بن جعفر ، عن مالك بن أنس : أنه سأله عن قول الله عز وجل ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوى ؟ قال : فأطرق مالك ، ثم قال : استواؤه مجهول[1] ، والفعل منه غير معقول ، والمسألة عن هذا بدعة»[2] .

ومع إعضالها ، فقد جاءت بلفظ مباين للألفاظ السابقة ، ويزيد لفظُ الرواية بُعدًا عن إثبات معنى للاستواء ، كما هو واضح من قوله فيها : «استواؤه مجهول». فهي عبارةٌ على الضدِّ من المعنى الذي يريد ابن تيمية أن ينسبه إلى جواب الإمام مالك ؛ لأنه يصرح بجهل استواء الله تعالى : «استواؤه مجهول» .

ومن وجوه هذه الرواية واضطراباتها : ما أخرجه الصابوني في عقيدة السلف، قال : «حدثنا أبو الحسن بن إسحاق المدني : حدثنا أحمد بن الخضر أبو الحسن الشافعي : حدثنا شاذان : حدثنا ابن مخلد بن يزيد القُهُسْتاني : حدثنا جعفر بن ميمون ، قال : سُئل مالك بن أنس عن قوله : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوى؟ قال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا ضالًّا ، وأمر به أن يُخرج من مجلسه»[3] .

---

(١) كذا في طبعتي التمهيد : طبعة بشار وطبعة المغرب .

(٢) التمهيد لابن عبد البر ـ الطبعة المغربية ـ (٧/ ١٥١) ـ طبعة : بشار عواد معروف ـ (٥/ ١٦٣) .

(٣) عقيدة السلف للصابوني ـ تحقيق : د/ ناصر بن عبد الرحمن الجديع . دار العاصمة : الرياض . سنة : ١٤١٩هـ ـ (١٨٠ ـ ١٨١) .

وفي إسناده :

- ابن مخلد بن يزيد القُهُسْتاني : لا ترجمة له .

- وجعفر بن ميمون : هذا ليس هو الأنماطي المترجم في (التهذيب) ، وليس في الرواة عن الإمام مالك من اسمه جعفر بن ميمون ، كما في (مجرد أسماء الرواة عن مالك) لرشيد الدين العطار (ت٦٦٢هـ) الذي اختصره من كتاب الخطيب البغدادي ، وكما في كتب رواة الموطأ لغيره : كابن الأكفاني (ت٥٢٤هـ) ، وابن ناصر الدين (ت٨٤٠هـ) .

ولذلك إن كان لهذا الراوي وجه من الصحة : فلعله هو نفسه مهدي بن جعفر الرملي ، وقد سبق ونبهت أنه سُمي في بعض الأسانيد بمهدي بن جعفر بن ميمون .

- فإن كان هو مهدي بن جعفر فالإسناد منقطع ، وإن لم يكن هو : فلم يذكر هذا الراوي سماعه من الإمام مالك ولا حضوره لهذا المجلس ، وإنما رواه حكايةً فقط .

الطريق الرابع :

أخرج ابن عبد البر من طريق بقي بن مخلد ، أنه قال : «حدثنا أيوب بن صالح المخزومي بالرملة ، قال : كنا عند مالك ، إذ جاءه عراقي ، فقال له : يا أبا عبد الله ، مسألة أريد أن أسألك عنها ، فطأطأ مالك رأسه ، فقال له : يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوى ؟ قال : سألتَ عن غير مجهول ، وتكلمت في غير معقول ، إنك امْرُؤُ سوءٍ ، أخرجوه ، فأخذوا بضَبْعَيهِ ، فأخرجوه»[1] .

---

(١) التمهيد لابن عبد البر ـ الطبعة المغربية ـ (٧/ ١٥١) ـ طبعة : بشار عواد معروف ـ (٥/ ١٦٣) .

من عِلل هذا الطريق

وفي إسناده: أيوب بن صالح بن سلمة المخزومي المدني ثم الرملي:

قال عنه ابن عدي: «روى عن مالك ما لم يُتابعه عليه. بلغني عن يحيى بن معين أنه ضعفه»[١]. وقد تفرّد بحديث عن الإمام مالك، حكم الدارقطني عليه بالبطلان[٢].

فهو إسناد شديد الضعف.

الطريق الخامس:



قال البيهقي في (الأسماء والصفات) وفي (الاعتقاد): «أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن الحارث الفقيه الأصفهاني: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيّان المعروف بأبي الشيخ: حدثنا أبو جعفر أحمد بن زيرك اليزدي: سمعت محمد بن عمرو بن النضر النيسابوري، يقول: سمعت يحيى بن يحيى، يقول: كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال: يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ فكيف استوى؟ قال: فأطرق مالك برأسه، حتى علاه الرُّحَضاء، ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعًا. فأَمر به أن يُخرج»[٣].

---

(١) الكامل لابن عدي ـ تحقيق السرساوي ـ (٢/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤ رقم ١٩٥).

(٢) لسان الميزان لابن حجر (رقم ١٣٦١).

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي تحقيق: أنس محمد عدنان الشرفاوي. دار التقوى: دمشق. سنة: ١٤٤٥هـ ـ (٢/ ٣٢٠ رقم ٨٧٥)، ـ وتحقيق: محمد محب الدين أبو زيد. مكتبة التوعية الإسلامية: الجيزة. سنة: ١٤٣٦هـ ـ (رقم ٨٧٤)، والاعتقاد له ـ تحقيق: أحمد أبو العينين. دار الفضيلة: الرياض. سنة: ١٤٢٠هـ ـ (١١٩).

مِن عِلل هذا الطريق

في إسناده : أبو جعفر أحمد بن زيرك اليزدي : لم أجد له ترجمة . ومما يقوي الظن بجهالته أنه لم يُذكر في شيوخ أبي الشيخ الأصبهاني في جمعَينِ معاصرين لشيوخ أبي الشيخ من خلال مصنفاته ، وهما :

- معجم شيوخ أبي الشيخ الأصبهاني : للدكتور شريف بن صالح التشادي[١] .

- بلوغ الأماني بتراجم شيوخ أبي الشيخ الأصبهاني : لنايف بن صلاح المنصوري[٢] .

فلم يأتِ في هذين الكتابين أي اسم في شيوخ أبي الشيخ لمن يمكن أن يكون هو أحمد بن زيرك اليزدي .

وليس هو شيخَ أبي الشيخ الآخر ، أعني : أبا يعقوب إسحاق بن أحمد بن زيرك اليزدي الفارسي :

- فقد سُمي صاحبُ الرواية في كتابين للبيهقي بالاسم نفسه : «أبو جعفر أحمد بن زيرك اليزدي» ، مما يُبعد احتمال التصحيف أو السقط في اسمه .

- أن صاحب الرواية كنيته «أبو جعفر» والمترجم كنيته «أبو يعقوب» .

- من ترجم لإسحاق بن أحمد بن زيرك لم يذكر في شيوخه : محمد بن عمرو بن النضر النيسابوري (ت٢٨٧هـ) .

وهذا يعني أن هذه الرواية لا تصح أيضًا .

---

(١) مؤسسة بينونة للنشر : الإمارات . الطبعة الأولى : ١٤٣٣هـ .

(٢) دار العاصمة : الرياض . الطبعة الأولى : ١٤٣٣هـ .

الطريق السادس:



قال أبو الشيخ الأصبهاني في (طبقات المحدثين بأصبهان): «حدثنا عبد الرحمن بن الفيض، قال: حدثنا هارون بن سليمان، قال: سمعت محمد بن النعمان بن عبد السلام، يقول: أتى رجل مالك بن أنس فقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، كيف استوى؟ قال: فأطرق، وجعل يعرق، وجعلنا ننتظر ما يأمر به، فرفع رأسه، فقال: الاستواء منه غير مجهول، والكيف منه غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا ضالا، أخرجوه من داري»[1].

من علل هذا الطريق

وإسناده غير متصل؛ لأن محمد بن النعمان بن عبد السلام الأصبهاني (ت٢٤٤هـ)، وإن كان معروفا بالزهد والعبادة[2]؛ إلا أنه ليس معروفا بالرواية عن الإمام مالك، ولا ذكره أحدٌ في الآخذين عنه. ويؤكد عدم سماعه من الإمام مالك، أن الإمام الذهبي قال عنه في ترجمته: «لم يسمع من أبيه لصغره»[3]، وأبوه النعمان بن عبد السلام توفي سنة ١٨٣هـ، والإمام مالك توفي سنة ١٧٩هـ، فإن صح عدم سماعه من أبيه لصغره، وقد توفي أبوه بعد الإمام مالك بأربع سنين، وهو أصبهاني، فأنّى يسمع من الإمام مالك في المدينة المنورة؟! وإنما بدأ رحلته وسماعه في صغره بعد التسعين، فسمع من وكيع بن الجراح (ت١٩٧هـ) وسفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ)، وحفص بن غياث (ت١٩٤هـ) وأبي بكر ابن عياش (ت١٩٥هـ) ونحوهم.

---

(١) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (٢/ ٢١١ ـ ٢١٤ رقم ١٥٤)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (١٠/ ٣٩١)، وذكر أخبار أصبهان له (٢/ ١٨٣ ـ ١٨٥)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٥/ ١٢٤٨ ـ ١٢٤٩).

(٢) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (٢/ ٢١٤).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٥/ ١٢٤٨).

وهو مع ذلك لم يرو القصة عن الإمام مالك بصيغة صريحة على السماع ، ولا بالعنعنة أو بـ(قال) ، وإنما حكى القصة حكايةً بلا أي دليل قطعي أو ظني على الحضور والسماع .

وأما قوله في أثناء الخبر : «وجعلنا ننتظر ما يأمر به» ، فبعد استبعاد حضوره لهذا المجلس لصغر سنه عنه ، فالظاهر أنها من بقية حكاية حاكي القصة ، فهو يحكي كلام من قصّها عليه من باب الالتفات .

ولو صح هذا الخبر فليس لفظه بأقوى دلالةً على رأي من زعم أن الإمام مالكًا كان يُثبت معنى للاستواء في صفة الله تعالى من لفظة «الاستواء معلوم» ، وقد بينا الاحتمالات التي تحتملها .

ولو صح إسناد هذا الخبر : فلن يبلغ أن يكون أصحَّ إسنادًا ولا أقوى ثُبوتًا من رواية ابن وهب الصحيحة التي قدمناها في هذا المسرد .

الطريق السابع :



قال أبو بكر ابن المقرئ (ت٣٨١هـ) في (المعجم) : «حدثنا القاضي عبد الله بن سيده الأصبهاني : حدثنا الليث بن عبد الله البالسي ، قال : سمعت زكريا بن محمد بن مروان ، يقول : كنت عند إسماعيل بن أبي أويس ، فسأله رجل من الحاج عن مسألة الشاميين مع أبي عبد الله مالك بن أنس ، فقال ابن أبي أويس : نعم ، كنت ذات يوم عند أبي عبد الله مالك ، إذ استأذن عليه رجل من الشاميين ، فأذن له ، فسلم، ثم قال: اشفني يا أبا عبد الله ، شفاك الله ! قال : وما ورائك ؟ قال : أخبرني عن قول الله تعالى:

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوى ؟ قال : فأطرق مَلِيًّا ، ثم رفع رأسه ، فقال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، قم عني ، لا أقام الله رجليك ، فما أراك إلا ضالا»[١] .

من علل هذا الطريق

وهذا إسنادٌ مسلسل بالمجهولين : فعبد الله بن سيده ، وشيخه الليث بن عبد الله ، وشيخه زكريا بن محمد بن مروان : ثلاثتهم لم أجد لهم ترجمة .

وقد تثبّتُّ من صحة الأسماء في هذا الإسناد بالرجوع للأصل الخطي[٢] ، فلم يكن هناك اختلافٌ بين المخطوط والمطبوع .

الطريق الثامن :

قال ابن عبد البر : «أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال : حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك ، قال : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا سُريج بن النعمان ، قال : حدثنا عبد الله بن نافع ، قال : قال مالك بن أنس : الله عز وجل في السماء ، وعلمُه في كل مكان ، لا يخلو منه مكان .

قال : وقيل لمالك : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوى ؟ فقال مالك رحمه الله : استواؤه معقول ، وكيفيته مجهولة ، وسؤالك عن هذا بدعة ، وأراك رجل سوء»[٣] .

---

(١) المعجم لأبي بكر ابن المقرئ (رقم ١٠٢٢) .

(٢) مخطوط المعجم لأبي بكر ابن المقرئ ـ في دار الكتب المصرية (٢٧/ مصطلح) ـ (١٠٩/أ) .

(٣) التمهيد لابن عبد البر ـ طبعة وزارة الأوقاف المغربية ـ (٧/ ١٣٨) ـ وطبعة بشار ـ (١٤٩/٥) .

الكلام على هذا الطريق

وظاهر هذا النقل : أن إسناد رواية عبد الله بن نافع الصائغ المدني عن الإمام مالك هو الإسناد المذكور في الخبر السابق عليه : «الله عز وجل في السماء...» ، فإن كان هذا صحيحًا = فهذا إسنادٌ جيد . ويبقى احتمال أن يكون ابن عبد البر علق الخبر، وأنه استأنف ذكر الخبر الثاني دون ذكر إسناد الخبر الأول .

فهذا ابن عبد البر نفسه في كتاب (الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء)(١)، يُسند هذا الخبر من هذا الوجه نفسه ، فيقتصر فيه على الخبر الأول ، دون قصة السؤال عن الاستواء . مع أنه في بابٍ أحوج ما يكون فيه أن يذكره ، لو كان واردا من هذا الوجه عنده ؛ لأنه عقد هذا الباب لذكر كلام الإمام مالك في الرد على أهل البدع ، وعنونه بقوله (باب : قول مالك ﷺ في أهل الأهواء والبدع) .

والذي يزيد في الشك في اتصالها : أن كل من أسند الخبر عن عبد الله بن نافع لم يذكر عقبه الخبر الثاني الذي فيه السؤال عن الاستواء :

ففي (السنة) لعبد الله ابن الإمام أحمد و(العلل ومعرفة الرجال) له ، قال : «حدثني أبي ، قال : حدثنا سريج بن النعمان ، قال : أخبرني عبد الله بن نافع ، قال : كان مالك [يعني ابن أنس] يقول : الإيمان قول وعمل . ويقول : القرآن كلام الله . ويقول : من يقول القرآن مخلوق : قال : يوجع ضربا ، ويُحبس حتى يتوب . وقال مالك : الله في السماء ، وعلمه في كل مكان لا يخلو منه شيء . [وتلا هذه الآية : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ . وعظُم عليه الكلام في هذا ، واستشنعه»(٢) .

---

(١) الانتقاء لابن عبد البر (٧١ ، ٧٣) .

(٢) السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد (رقم ١١) ، والعلل ومعرفة الرجال لعبد الله ابن الإمام أحمد عن أبيه (رقم ١٢٤٨) .

وقريب منه : اللفظ الذي رواه صالح ابن الإمام أحمد في (المسائل)[١] .

فهل لو كان في بقية هذه الرواية ذِكْرُ الاستواء سَيَقْصُرُ نَقْلُ عبدِ الله ابن الإمام أحمد عنها؟! وهو يكاد يجمع في هذا النص متنًا مختصرا في عدد من مسائل الخلاف العقدي : في الإيمان ، وخلق القرآن ، وفي العلو !

وهكذا رواه أحمد بن سلمان النَّجّاد (ت٣٤٨هـ) عن عبد الله ابن الإمام أحمد ، دون زيادة[٢] .

وفرّقه الآجري في (الشريعة)[٣] ، ولم يذكر قصة السؤال عن الاستواء من هذا الطريق .

وأخرجه ابن منده في (التوحيد) ، بلفظ : «الإيمان قول وعمل ، وكان يقول : كلم الله موسى تكليما . وقال مالك : الله في السماء ، وعلمه في كل مكان ، لا يخلو منه شيء»[٤] .

وفرقه ابن بطة في (الإبانة الكبرى)[٥] ، ولم يذكر قصة السؤال عن الاستواء من طريق عبد الله بن نافع .

---

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح (رقم ٨٣٩) .
(٢) الرد على من يقول القرآن مخلوق للنجاد (رقم ٢) .
(٣) الشريعة للآجري (رقم ١٦٦ ، ٢٤٧ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣) .
(٤) التوحيد لابن منده ـ تحقيق : علي بن محمد الفقيهي ـ (رقم ٨٩٣) .
(٥) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة (الرد على الجهمية) ـ تحقيق : د/ يوسف الوابل ـ (٢/ ٧٠ ـ ٧١رقم ٢٩٣) ، (والجزء المتمم للرد على الجهمية) ـ وتحقيق : محمد نبيه النصر ـ (٣/ ١٥٣ ـ ١٥٤رقم ١١٠) ـ والإبانة لابن بطة ـ وتحقيق : عادل آل حمدان . دار اللؤلؤة : القاهرة . سنة : ١٤٤٤هـ ـ (٢/ ٥٦٩ ـ ٥٧٠ رقم ٢٣٦٨) (٣/ ٢١٨ رقم ٢٦٩٢) .

وفرقه اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة)[١] ، ولم يذكر قصة الاستواء من طريق عبد الله بن نافع ، مع إخراجه لها من أكثر من وجه .

وأخرجه ابن قدامة في (إثبات صفة العلو)[٢] ، دون قصة الاستواء . وعندما أراد ذكر قصة الاستواء (وهي قصة يُحتاج إليها في موضوع كتابه) ذكرها من وجه آخر[٣] .

وقال الذهبي في (العلو) : «قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في (الرد على الجهمية) : حدثني أبي : حدثنا سُريج بن النعمان ، عن عبد الله بن نافع ، قال : قال مالك بن أنس : الله في السماء ، وعلمه في كل مكان ، لا يخلو منه شيء .

وساق البيهقي بإسناد صحيح : عن أبي الربيع الرِّشْدِيني ، عن ابن وهب ، قال كنت عند مالك ، فدخل رجل فقال يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوى ؟ فأطرق مالك ، وأخذته الرُّحَضاء ، ... (وذكر القصة)»[٤] .

فلو كانت القصة مروية من طريق عبد الله بن نافع عند عبد الله بن أحمد ، وبذلك الإسناد الصحيح ، لما نزل الذهبي إلى البيهقي لينقل القصة من إسناده ، ويصححها بإسناد البيهقي .

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ـ تحقيق : القفيلي ـ (رقم ٤٩٦ ، ٥٨٧) .

(٢) إثبات صفة العلو لابن قدامة ـ تحقيق : بدر البدر ـ (رقم ٩٢) .

(٣) إثبات صفة العلو لابن قدامة ـ تحقيق : بدر البدر ـ (رقم ١٠٤) .

(٤) العلو للعلي الغفار للذهبي ـ تحقيق : عبد الله بن صالح البراك . دار الوطن : الرياض . سنة : ١٤٢٠هـ ـ (٢/ ٩٥١ ـ ٩٥٢ رقم ٣٤٣ ـ ٣٤٤) .

الراجح في هذا الطريق

كل هذا يجعلني أرجح أن ابن عبد البر رواها معلقة بغير إسناد ، وأن الخبر المسند هو الخبر الأول الذي ينتهي بقوله : «الله عز وجل في السماء ، وعلمُه في كل مكان ، لا يخلو منه مكان» .

كما أن نقل ابن عبد البر اختلف لفظه لهذه الرواية : ففي (التمهيد) : جاء لفظه كما سبق : «استواؤه معقول» ، ولكنه عندما ذكر الرواية معلقةً (يقينًا) في كتابه (الاستذكار) كان لفظها فيه : «استواؤه معلوم»[١] .

وهذا يعني أنه لا يمكن الاعتماد على هذه الرواية ، للشك في إسنادها ، وللاختلاف في لفظها .

الطريق التاسع :



قال المزي في (تهذيب الكمال) «قال ابن ماجه في التفسير : حدثنا علي بن سعيد، قال : حدثنا بشار الخفاف أو غيره ، قال : كنت عند مالك بن أنس ، فأتاه رجل فقال : يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، كيف استوى؟ وذكر الحديث»[٢] .

هكذا أورده المزي دون ذكر اللفظ .

من عِلل هذا الطريق

وإسناده ضعيف ، للشك في راويه ، ولكون أحد من يُحتمل أن يكون راويه لا يُعتمد عليه ، وهو بشار بن موسى الخفاف (ت٢٢٨هـ) ، وهو ضعيف ، بل بلغ بالإمام يحيى بن معين أنه كان يكذبه[٣] .

---

(١) الاستذكار لابن عبد البر ـ تحقيق : بشار ـ (٥/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦) .

(٢) تهذيب الكمال للمزي (٤/ ٩٠) .

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر ـ طبعة : جمعية دار البر ـ (٢/ ٢٥١ ـ ٢٥٣ رقم ٧٢٤).

ومع أن المزي لم يذكر اللفظ ؛ إلا أني وجدت ما يُحتمل أن يكون هو لفظ هذا الوجه في تفسير أبي المظفر السمعاني (ت٤٨٩هـ) ، فقد قال فيه : «وقد [رووا] عن جعفر بن عبد الله ، وبشر الخفاف قالا : كنا عند مالك ، فأتاه رجل وسأله عن قوله : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوى ؟ فأطرق مالك مَلِيًّا ، وعلاه الرُّحَضاء ، ثم قال : الكيف غير معقول ، والاستواء مجهول ، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة ، وما أظنك إلا ضالا ، ثم أمر به فأُخرج»[1] .

وهذا لفظٌ أبعدُ ما يكون عن أن يدل على إثبات معنى ! بل هو يدل على عدم العلم بالمعنى .

والغريب ـ عند التيميين ـ هو أن أبا المظفر السمعاني كان يعتمد هذا اللفظ في النقل عن الإمام مالك ! فالسمعاني يرى أن الإمام مالكًا كان يعتقد أن الاستواء مجهول ، ولا يمكن أن يقصد بجهالة الاستواء الجهل بلفظِه الوارد في الآية والمسؤولِ عنه ، وإنما يجب أن يكون قد قَصَدَ بالجهالة معنى الاستواء .

الطريق العاشر :



قال ابن رشد (ت٥٢٠هـ) في (البيان والتحصيل) : «مسألة : قال سحنون: وأخبرني بعض أصحاب مالك ، أنه كان قاعدا عند مالك ، فأتاه رجل فقال : يا أبا عبد الله : مسألة ؟ فسكت عنه ، ثم قال له : مسألة ؟ فسكت عنه ، ثم عاد عليه ، فرفع إليه مالك رأسه كالمجيب له ، فقال له السائل : يا أبا عبد الله

(١) تفسير أبي المظفر السمعاني ـ تحقيق : ياسر إبراهيم ، وغنيم عباس غنيم . دار الوطن : الرياض . سنة : ١٤١٨هـ ـ (٣/ ٣٢٠) .

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، كيف كان استواؤه؟ قال : فطأطأ مالك رأسه ساعة، ثم رفعه ، فقال : سألتَ عن غير مجهول ، وتكلمتَ في غير معقول ، ولا أراك إلا امرأ سوءٍ ، أخرجوه»[١] .

ومع عدم وجود إسناد في هذا الخبر ، لكن لجلالة سحنون في الإمام مالك ألحقتُ نقله بالروايات المسندة لهذا الخبر .

والجواب عن هذه الرواية أخف من الجواب الصحيح الذي ذكرناه على رواية : «الاستواء معلوم» .

الطريق الحادي عشر :



قال الثعلبي (ت٤٢٧هـ) في تفسيره (الكشف والبيان) : «سمعت أبا محمد الحسن بن علي بن محمد بن حمدان السِّجْزي الخطيب ، يقول سمعت القاضي أبا سهل محمد بن سعيد يقول : سمعت أبا بكر البخاري يقول : سمعت أبا عبد الله محمد بن شجاع البلخي ، يقول : سئل مالك بن أنس رحمه الله عن قول عز وجل : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوى ؟ قال : الكيف مجهول ، والاستواء غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة»[٢] .

---

(١) البيان والتحصيل لابن رشد (١٦/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨) .

(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي ـ طبعة : دار التفسير ـ (١٢/ ٣٦٩ رقم ١٣٧٠) .



من علل هذا الطريق

وهذا إسنادٌ لا يُعتمد عليه : فمِن شيخ الثعلبي إلى شيخ شيخه ، وإلى شيخ شيخ شيخه : ثلاثتهم : لم أجد لهم ترجمة . وأما أبو عبد الله محمد بن شجاع البلخي ، فهو :

- إما محمد بن شجاع البغدادي المعروف بابن الثلجي (ت٢٦٦هـ) ، وهو متهم بالكذب ، ولا يمكن أن يحضر مجلس الإمام مالك ؛ لأنه وُلد سنة (١٨١هـ) أي بعد وفاة الإمام مالك بسنتين[١] .

- وإما محمد بن شجاع المرُّوذي الباكندي (ويصح فيها : البِيْكَنْدِي) ، أبو عبد الله ، نزيل بغداد : وهو من شيوخ الترمذي والنسائي ، وهو ثقة[٢] . وقد يرجِّح أنه هو المقصود : أن الراوي عن محمد بن شجاع في هذا الإسناد نُسب إلى بُخارىٰ، وأن (بِيكَنْد) بلدةٌ قريبةٌ من بُخارىٰ ، ولذلك فقد جمع بعضُ الرواة بين النسبة إلى بيكند والنسبة إلى بخارىٰ ، كمحمد بن سَلَام البيكندي البخاري شيخ البخاري .

لكني لم أجد من ذكر سماعه من الإمام مالك .

- وإما أنه شخص ثالث غير معروف ، كرجال الإسناد بعده : الآخذ عنه ، والآخذ عن الآخذ عنه ، والآخذ عن الآخذ عن الآخذ عنه !

فالإسناد بهذا الحال لا يمكن الاعتماد عليه بحال .

---

(١) الكامل لابن عدي - تحقيق : السرساوي - (٩/ ٤٢٣ - ٤٢٤ رقم ١٧٨٢) ، وتاريخ بغداد للخطيب (٣/ ٣١٥ - ٣١٨) ، وتهذيب التهذيب - طبعة جمعية دار البر - (١١/ ٦٢٥ - ٦٢٧ رقم ٦٣١٤) .

(٢) تاريخ بغداد للخطيب (٣/ ٣١٣ - ٣١٤) ، وتهذيب التهذيب - طبعة جمعية دار البر - (١١/ ٦٢٢ - ٦٢٣ رقم ٦٣١٢) .

الخلاصة في أصح ألفاظ عبارة الإمام مالك

والخلاصة :



أن اللفظ الذي لا يمكن أن يكونَ هناك لفظ أصح منه عن الإمام مالك ، هو الذي يقول فيه الإمام مالك : «﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ : كما وصف نفسه، ولا يقال : كيف ، وكيف عنه مرفوع ، وأنت رجل سوءٍ صاحب بدعة ، أخرجوه . قال : فأُخرج الرجل»[1] .

وهو لفظ قاطع بأن مقصود الإمام مالك هو الاقتصار على إثبات اللفظ الذي ورد في كتاب الله تعالى ، ولا علاقة له بتاتًا بما يزعمه التيميون : أنه يريد إثبات معنى للاستواء . بل تحميل هذه العبارة للإمام مالك رحمه الله بهذا اللفظ الصحيح الصريح معناهم المزعوم : لا يصح أن يوصف بغير كونه تحريفًا لدلالة العبارة ، وليس تأويلا ، وبأنه تَقَوُّلٌ على الإمام مالك ما لم يقله !

عبارات أخرى للإمام مالك تدل على أنه مفوض للمعنى

والذي يؤكد المؤكّد : من أن الإمام مالكًا أراد تفويض المعنى عباراتٌ أخرى ومواقف أخرى للإمام مالك تجري على مذهب تفويض المعنى والوقوف على الإيمان باللفظ الوارد :

أولا : أن الإمام مالكًا أحدُ أئمة السلف الذين صرّحوا بتفويض المعنى ، من خلال عبارتهم الشهيرة «أَمِرُّوها كما جاءت ، بلا تفسير» :

فبعد أن كان تفويض المعنى هو مذهب السلف أصلا ، والذين يأتي الإمام مالك في رؤوسهم ، بدليل نحو أقوال السلف عن الصفات المشتبهة : «بلا معنى» ،

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي تحقيق : أنس محمد عدنان الشرفاوي . دار التقوى : دمشق . سنة : ١٤٤٥هـ ـ(٢/ ٣١٩ رقم ٧٦٤) ، ـ وتحقيق : محمد محب الدين أبو زيد . مكتبة التوعية الإسلامية : الجيزة . سنة : ١٤٣٦هـ ـ(رقم ٨٧٣) .

و : «بلا كيف ولا معنى» ، و : «بلا تفسير» ، و : «أَمِرُّوها كما جاءت» ، و : «تفسيرها قراءتها» = فقد ثبت ذلك عن الإمام مالك نفسه أنه قال عن أحاديث الصفات : «أَمِرُّوها كما جاءت ، بلا تفسير» .

فقد سأل الوليد بن مسلم الدمشقي سادة الأئمة في ذلك العصر عن أحاديث الصفات ، كما صحّ عنه أنه قال : «سألت الأوزاعي ، والثوري، ومالك بن أنس، والليث بن سعد : عن الأحاديث التي فيها الصفات ؟ فكلهم قال : أَمِرُّوها كما جاءت [وفي لفظ : نؤمن بها ، وتُمضىٰ على ما جاءت] : بلا تفسير [وفي لفظ : بلا كيف]»[1] .

فماذا نريد من الإمام مالك أكثر من أن يقول : «أَمِرُّوها كما جاءت»؟! لنعلم أنه ـ وبقية الأئمة ـ لا يجيز الزيادةَ على ما جاء ! فكيف إذا أضفنا إليها قوله : «بلا تفسير»؟!

كما أن تعاقب (التفسير) و(الكيف) في رواية هذا التقرير عن هؤلاء الأئمة يدل على أنهما بمعنى واحد عند ناقلي هذا الخبر ، فـ(التفسير) هو (الكيف) ، ولذلك

---

(١) أخرجه بلفظ : «بلا تفسير» : أبو بكر ابن المقرئ في المعجم (رقم ٥٥٥) ، والآجري في الشريعة (رقم ٧٢٠) ، وابن منده في التوحيد ـ تحقيق : الفقيهي ـ (رقم ٥٢٠ ، ٨٩٤) ، وابن عبد البر في الاستذكار ـ تحقيق : بشار ـ (٥/ ٢٦٥) .
وأخرجه بلفظ : «بلا كيف» : ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير ـ السفر الثالث ـ (رقم ٣٢٨٣، ٤٦٨٨) ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (رقم ٧٦٢ ، ٨١٣) ، والبيهقي في الأسماء والصفات ـ تحقيق : أنس الشرفاوي (٢/ ٤٢٦ رقم ٩٦٦) ـ وتحقيق : محمد محب الدين أبو زيد ـ (٣/ ١١٢٧رقم ٩٦٤) ، وفي السنن الكبرى ـ تحقيق : التركي ـ (رقم ٤٧١٦) ، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٩) (٧/ ١٥٨) ، وفي الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (٧٣ ـ ٧٤) ، وأبو القاسم التيمي في «شرح صحيح البخاري (٤/ ٦٢٤) .

استجاز النقلة رواية الخبر مرة بلفظ : «بلا تفسير» ، ومرة بلفظ : «بلا كيف» ؛ لأن كل تفسيرٍ هو تكييفٌ في الحقيقة ، ولذلك كان الامتناعُ عن التكييف هو الامتناعَ نفسَه عن التفسير .

من العلماء الذين فهموا أن الإمرار في كلام مالك هو التفويض:

وهذا ما فهمه العلماء من هذه العبارة التي رواها الوليد بن مسلم عن الإمام مالك ومن معه من بقية الأئمة (الأوزاعي ، والثوري ، والليث بن سعد) :

١. ابن منده (ت٣٩٥هـ) :

فقدّمها ابن منده بقوله : «ذِكْرُ أخبار جاءت عن رسول الله ﷺ بأسانيد مقبولة ، رضيها الأئمة ، ورووها على سبيل الوصف : على ما جاءت ، **وامتنعوا عن تأويلها وتفسيرها**»[1] .

٢. الثعلبي (ت٤٢٧هـ) :

فقد قال في تفسيره (الكشف والبيان) عن صفة الإتيان : «وسكت قومٌ عن الخوض فِي معنى الإتيان ، فقالوا : نؤمن بظاهره ، ونقف عن تفسيره ؛ لأنّا قد نُهينا أن نقول في كتاب الله ما لا نعلم ، ولم يُنبّهنا الله تعالى ولا نبهنا رسولُه على حقيقة معناه .

قال الكلبي : هذا من المكتوم الذي لا يُفَسَّر .

وكان مالك ، والأوزاعي ، وأَحمد ، وإسحاق ، وجماعةٌ من المشايخ يقولون فيه وفي أمثاله : أَمِرُّوها كما جاءت ، بلا كيف»[2] .

---

(١) التوحيد لابن منده ـ تحقيق : الفقيهي ـ (٣/ ١١٥) .
(٢) الكشف والبيان للثعلبي ـ طبعة : دار التفسير ـ (٥/ ٣٤٠ ـ ٣٤١) .

٣. ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) :

قال ابن الجوزي في (كشف المشكل من حديث الصحيحين) : «في مثل هذه الأشياء أنه يجب علينا أن نعرف ما يجوز على الله سبحانه ، وما يستحيل . ومن المستحيل عليه الحركةُ والنُّقْلةُ والتغيُّرُ ، فيبقى ما ورد في هذا ، فالناس فيه قائلان: أحدهما : الساكت عن الكلام فيه ، وقد حكى أبو عيسى الترمذي عن مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث : أمروها بلا كيف ، فهذه كانت طريقة عامة السلف ...»[١] .

٤. الموفق ابن قدامة (ت٦٢٠هـ) :

قال ابن قدامة في (ذم التأويل) «ومذهب السلف (رحمةُ الله عليهم) الإيمانُ بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله أو على لسان رسوله: من غير زيادة عليها ولا نقص منها ، ولا تَجاوُزٍ لها ، ولا تفسيرٍ ، ولا تأويلٍ لها بما يخالف ظاهرها ، ولا تشبيه بصفاتِ المخلوقين ولا سِماتِ المُحْدَثِينَ ، بل أَمَرُّوها كما جاءت ، ورَدُّوا عِلْمها إلى قائلها ، **ومعناها إلى المتكلِّم بها**»[٢] .

٥. أبو العباس القرطبي ـ صاحب (المفهم) ـ (ت٦٥٦هـ) :

٦. وأبو عبد الله القرطبي ـ صاحب (الجامع لأحكام القرآن) ـ (ت٦٧١هـ) :

قال أبو العباس القرطبي : «وقد عُرف أن مذهب السلف تَرْكُ التعرُّضِ لتأويلها، مع قطعهم باستحالة ظواهرها ، [فيقولون : أَمِرُّوها كما جاءت] . ومذهب

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٣/ ٣٧٩) .

(٢) ذم التأويل لابن قدامة (١١) .

غيرهم: إبداء تأويلاتها، وحملها على ما يصح حمله في اللسان عليها، من غير قطعٍ [بتعيين مَحْمَلٍ] منها»(١).

ونقله أبو عبد الله القرطبي عن شيخه مقرًّا له.

٧. شهاب الدين ابن جَهْبل الشافعي ـ أحمد بن يحيى بن إسماعيل ـ (ت٧٣٣هـ):

قال ابن جهبل في ردّه على من زعم أن إثبات صفة العُلُوّ لله تعالى يعني إثباتًا لجهة العُلُوّ: «ونُقل عن مالك بن أنس، والثوري، والليث، والأوزاعي: أنهم قالوا في أحاديث الصفات: أَمِرُّوها كما جاءت.

فيُقال له: لم لا أمسكتَ على ما أَمَرَتْ به الأئمة، بل وصفت الله بجهة العلو، ولم يَرِدْ بذلك خبرٌ. ولو بذلت قُرابَ الأرض ذهبًا على أن تسمعها من عالم رباني: لم تفرح بذلك! بل تَصَرَّفْتَ ونَقَلْتَ على ما خطر لك، وما أَمْرَرْتَ ولا أَقْرَرْتَ، ولا امْتَثَلْتَ ما نقلتَه عن الأئمة»(٢).

فهؤلاء سبعةٌ من الأئمة فهموا من عبارة: «أَمِرُّوها كما جاءت» كما يجب أن تُفهم، وهو عدم الزيادة على قدر ما جاء، والاكتفاء بالإيمان بلفظ ما جاء.

فكيف إذا أضفنا إليها عبارة: «بلا تفسير»؟!

---

(١) المفهم للقرطبي ـ تحقيق: محيي الدين مستو، ويوسف على بديوي وأحمد محمد السيد، ومحمود إبراهيم بزّال. دار ابن كثير: ودار الكلم الطيب: بيروت. سنة: ١٤١٧هـ ـ (٦/ ٦٩٧ ـ ٦٩٨)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ـ تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي. مؤسسة الرسالة: بيروت. سنة: ١٤٢٧هـ ـ (٥/ ٢٣) ـ وطبعة دار الكتب ـ (٤/ ١٤). وما بين معكوفتين من (الجامع) للقرطبي.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ٧٣).

مما صح أيضا عن الإمام مالك في تفويض المعنى: السكوت

بل لقد صح عن الإمام مالك في تفويض المعنى أنه قال أيضًا : «إياكم والبدع، قيل : يا أبا عبد الله ، وما البدع ؟ قال : أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته ، لا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون»[1] .

فهذا تصريحٌ من الإمام مالك بالسكوت عند الكلام في أسماء الله والصفات ، ولا يمكن أن يكون معنى السكوت هو الكلام عن المعنى ، كما لا يمكن أن يكون السكوت هو الكلام ؛ لأنهما ضدّان ! بل ينسب الإمامُ مالك في جوابه هذا السكوتَ وعدم الخوض في المعنى بشيء إلى الصحابة والتابعين !

وصح عن تلميذ الإمام مالك مصعب بن عبد الله الزبيري (ت٢٣٦هـ) أنه قال: «كان مالك بن أنس يقول : الكلام في الدِّين أكرهه ، وكان أهل بلدنا يكرهونه ، وينهون عنه ، نحو الكلام في رأي جهم والقدر وكل ما أشبه ذلك ، ولا أحب الكلام

---

(١) أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في ردّه على أهل الكلام (كما في كتاب : أحاديث في ذم الكلام بانتخاب أبي الفضل المقرئ) ـ تحقيق : د/ ناصر الجديع . دار أطلس للنشر : الرياض . سنة : ١٤١٧هـ ـ(٨٢) ، والصابوني في عقيدة السلف ـ تحقيق : د/ ناصر الجديع ـ (٢٤٢ ـ ٢٤٤) ، وأبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام ـ تحقيق : عبد الله الأنصاري ـ (رقم ٨٧٢) ، وأبو القاسم التيمي في الحجة في بيان المحجة ـ تحقيق : محمد بن ربيع المدخلي. دار الراية : الرياض . الطبعة الثانية : سنة : ١٤١٩هـ ـ (١/ ١١٤) ، وفي شرح صحيح البخاري له (٤/ ٦٢١ ـ ٦٢٣) ، كلهم من طريق الفقيه محمد بن محمود المروزي الشافعي (وهو حافظ فقيه جليل) ، عن محمد بن عمير بن هشام الرازي القماطري (ت٢٩٤هـ) وهو (الحافظ الثقة المأمون ، كما قال الإسماعيلي في سؤالات السهمي رقم ٤٠٢ ، وانظر تاريخ الإسلام للذهبي : ٦/ ١٠٤٠) ، عن يحيى بن أيوب بن بادي العلاف (ت٢٨٩هـ) وهو محدِّث حجة (سير أعلام النبلاء : ١٣/ ٤٥٣) ، عن يونس بن عبد الأعلى الصدفي ، عن أشهب بن عبد العزيز ، عن الإمام مالك .
فالإسناد صحيح كما تراه .

إلا فيما تحته عمل . فأما الكلام في الدين ، وفي الله عز وجل : فالسكوت أحب إليّ ؛ لأني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلا ما تحته عمل»[١] .

فماذا نريد أوضح دلالةً من ذلك على تفويض المعنى ؟!

أحاديث الصفات من المشتبهات عند الإمام مالك

ثانيًا : أن الإمام مالكًا كان ينهى عن التحديث بالأحاديث التي توهم التشبيه، ولولا أنها عنده من المشتبهات التي لا يُحسن التعامل معها إلا أهل العلم ، لما نهى عن التحديث بها ؛ إذ كيف يجوز أن يُنهى عن التحديث بما قاله النبي ﷺ ؛ إلا على الوجه الذي ذكرناه ، وأنه من باب : «حدِّثُوا الناس بما يعرفون ، أتحبون أن يكذب الله ورسوله»[٢] ، و : «ما أنت بِمُحَدِّثٍ قومًا حديثًا لا تَبْلُغُهُ عقولُهم ؛ إلا كان لبعضهم فتنةً»[٣] .

وقد قال يحيى بن إبراهيم بن مُزَين الطُّلَيطلي (ت٢٥٩هـ) : «إنما كره مالكٌ أن يتحدث بتلك الأحاديث ؛ لأن فيها حَدًّا وصفة وتشبيهًا ، والنجاة في هذا : الانتهاءُ إلى ما قال الله عز وجل ووصف به نفسه : بوجه ، ويدين ، وبَسْطٍ ، واستواء ، وكلام ، فقال ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ وقال ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وقال ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ وقال ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، فليقل قائلٌ بما قال الله ، ولْيَنْتَهِ إليه ، ولا يَعْدُوه ، ولا يُفسِّره[٤]، ولا يقل كيف ؛ فإن في ذلك الهلاك ؛ لأن الله كلف عبيده الإيمان بالتنزيل ، ولم

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ٩٣٨) .

(٢) صحَّ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في صحيح البخاري ـ طبعة التأصيل ـ (رقم ١٣١) ، وإنما أخّر البخاري إسناده عن متنه لأنه أثر موقوف ، وشرط البخاري تخريج المرفوع .

(٣) صحَّ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في مقدمة صحيح مسلم ـ طبعة التأصيل ـ (رقم ١٣) .

(٤) هذا هو تفويض المعنى .

يكلفهم الخوض في التأويل الذي لا يعلمه غيرُه . وقد بلغني عن ابن القاسم أنه لم ير بأسا برواية الحديث : أن الله ضحك ، وذلك لأن الضحك من الله ، والتنزّل ، والملالة ، والتعجب منه = ليس على جهة ما يكون من عباده[١]»[٢] .

نهي الإمام مالك عن التحديث بأحاديث الصفات وأسباب ذلك

فسبب نهي الإمام مالك عن التحديث بهذه الأحاديث عند ابن مُزَين هو أنها موهمة للتشبيه ، لا ضعفها .

وقال ابن أبي زيد القيرواني : «قال أصبغ : قال ابن القاسم : ومن قال : الله لم يكلِّم موسى : فَلْيُسْتَتَبْ ، فإن تاب وإلا قُتل .

ولا ينبغي لأحد أن يصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه ، ولا يشبهه كذلك بشيء ، وليقل : له يدان كما وصف به نفسه ، وله وجه كما وصف به نفسه . **تقف عند ما في الكتاب** ، لأن الله سبحانه لا مثل له ولا شبيه له ولا نظير له . ولا يروي أحدٌ مثل هذه الأحاديث ، مثل : «إن الله خلق آدم على صورته» ، ونحو ذلك من الأحاديث[٣] . وأعظمَ مالكٌ أن يتحدث أحدٌ بمثل هذه الأحاديث أو يرددها»[٤] .

وقال أبو بكر الأبهري (ت٣٧٥هـ) في (شرح المختصر الكبير) : «وسئل مالك عمن يتحدث الحديث الذي قالوا : «إن الله تعالى خلق آدم على صورته» ، والذي جاء : «أن الله يكشف عن ساقه يوم القيامة» ، و«أنه يدخل يده في جهنم ، فيخرج

---

(١) فهو تفويض مع تنزيهٍ عن التشبيه .

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٥١ ـ ١٥٢) ، وفي طبعة بشار (٥/ ١٦٣) .

(٣) قوله : «مثل هذه الأحاديث» و«ونحو ذلك من الأحاديث» : يدل على أن كلام الإمام مالك ليس عن الأحاديث الضعيفة ، وإنما عن موضوع هذه الأحاديث ؛ لأن المثلية في الضعف لا تتضح بذكر حديث ضعيف ، وإنما تتضح المثلية بذكر مثال لموضوعه .

(٤) النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات لابن أبي زيد (١٤/ ٥٥٣) .

منها من أراد»؟ فأنكر ذلك إنكارا شديدا ، ونهى أن يتحدث بها أحد . فقيل له : إن ناسا من أهل العلم يتحدثون بها . فقال : من هم ؟ فقلنا له : ابن عجلان ، عن أبي الزناد . فقال : لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء ، ولم يكن عالما .

إنما كره أن يتحدث بهذه الأشياء ؛ من قِبَلِ أنها ليست صحيحة الإسناد عنده ، فلا يجوز أن يضاف إلى رسول الله ﷺ ويُتحدَّث عنه بما ليس بصحيح الرواية عنه .

ولأن في ذلك ضربًا من التشبيه ، والله يتعالى عن التشبيه بخلقه ، قال الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ .

ولأن هذه الأحاديث إذا صحت ، لم توجب علم الحقيقة ، وإنما توجب علم الظاهر(١) ، ولا يجوز تَرْكُ ما يُوجب العلمَ الحقيقيَّ الذي أوجبه العقلُ بخبرٍ غير صحيح ، ولو صحَّ أيضا لما أَوْجَبَ العلمَ الحقيقيَّ(٢) كما يوجبه العقل والقياس»(٣) .

ولئن أورد الأبهري سببين لنهي الإمام مالك عن التحديث بهذه الأحاديث ، ورآهما كليهما سببين للنهي عند الإمام مالك ، فهو إنما فعل ذلك لصحة السببين كليهما عن الإمام مالك . فقد نهى الإمام مالك عن التحديث بالضعيف الذي لم يصح عنده ، ونهى كذلك عن التحديث بالمشتبه الذي يوهم التشبيه .

بل لقد مال الأبهري ـ وهو من جِلّة فقهاء المالكية العراقيين المتقدّمين ـ ميلًا ظاهرًا إلى أن هذه الأحاديث توهم التشبيه الموجب للردّ أو التأويل عنده .

---

(١) يقصد أنها لا توجب القطع ، وإنما توجب غلبة الظن .

(٢) يقصد لا يُقدَّم الخبر الظني على ما قطع به العقلُ والقياسُ القطعي .

(٣) شرح المختصر الكبير لابن عبد الحكم لأبي بكر الأبهري ـ تحقيق : أحمد عبد الله حسن . جمعية دار البر : دُبي . سنة : ١٤٤٢هـ . (٤/ ٦١٩ ـ ٦٢٠) .

ولذلك قال ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) معلِّقا على نهي الإمام مالك عن التحديث بهذه الأحاديث : «وإنما كره ذلك مالكٌ خشيةَ الخوض في التشبيه»(١) .

وقال ابن رُشد (ت٥٢٠هـ) في (البيان والتحصيل) : «وما تضمنته هذه الرواية من كراهية مالك لرواية هذه الأحاديث التي يقتضي ظاهرُها التشبيه ، وإعظامه أن يُحدَّث بها ، مثل ما روي من : «الله خلق آدم على صورته» ؛ ونحوها من الأحاديث = فالمعنى من ذلك : أنه كَرِهَ أن تُشاع روايتها ، ويكثر التحدُّثُ بها ، فيسمعها الجهالُ الذين لا يعرفون تأويلها ، فيسبق إلى ظنونهم التشبيه بها ، وسبيلها إذا صحَّت الرواياتُ بها : أن تُتأوَّلَ على ما يصح مما ينتفي بها عن الله تشبيهه بشيء من خلقه ، كما يُصنع بما جاء من القرآن والسنن المتواترة والآثار مما يقتضي ظاهره التشبيه»(٢) .

رأي الذهبي في سبب نهي مالك عن التحديث بأحاديث الصفات

وهذا بخلاف جزم الإمام الذهبي بأن النهي إنما صدر من الإمام مالك لضعف بعض الأحاديث عنده فقط ، حيث قال : «قلت : أنكر الإمام ذلك ، لأنه لم يثبت عنده ، ولا اتصل به ، فهو معذور ، كما أن صاحبي (الصحيحين) معذوران في إخراج ذلك ـ أعني : الحديث الأول والثاني(٣) ـ لثبوت سندهما ، وأما الحديث الثالث(٤) ، فلا أعرفه بهذا اللفظ ، فقولنا في ذلك وبابه : الإقرار ، والإمرار ، وتفويض معناه إلى قائله الصادق المعصوم»(٥) .

---

(١) التمهيد لابن عبد البر ـ طبعة المغرب ـ (٧/ ١٥٠) .

(٢) البيان والتحصيل لابن رشد (١٦/ ٤٠٢) .

(٣) الحديث الأول هو حديث : «إن الله خلق آدم على صورته» ، والثاني هو حديث : «إن الله يكشف عن ساقه» ، وكلاهما في الصحيحين .

(٤) الحديث الثالث هو : «وأنه يُدخل يده في جهنم حتى يخرج من أراد» ، والمقصود حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في الصحيحين : «يقول الجبار : بقيت شفاعتي ، فيقبض قبضة من النار ، فيخرج أقواما قد امتحشوا» .

(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي (٨/ ١٠٤) .

فرغم أن الإمام الذهبي قد صرّح بتفويض المعنى ، ولا شك أنه كان يعتقد أن هذا التفويض هو مذهب السلف كالإمام مالك ، وهذا ـ في الحقيقة ـ هو غاية ما نريد إثباته ؛ إلا أن حَصْرَه سببَ نهي الإمام مالك عن التحديث بتلك الأحاديث في ضَعْفِها عنده ، رغم صحة أسانيدها في الحقيقة = حصرٌ غير وجيه ، ولذلك لم يوافقه عليه أئمةُ المالكية (كما سبق) .

نهي مالك عن التحديث بأحاديث الصفات هو لموضوعها لا لضعفها

وقد قال العقيلي في (الضعفاء) : «حدثنا مقدام بن داود قال : حدثنا أبو زيد أحمد بن أبي الغمر ، والحارث بن مسكين ، قالا : حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، قال : سألت مالكا عمن يحدث بالحديث الذي قالوا : «إن الله خلق آدم على صورته» ، فأنكر ذلك مالكٌ إنكارًا شديدا ، ونهى أن يتحدث به أحدٌ ، فقيل له: إن ناسًا من أهل العلم يتحدثون به ؟ فقال : من هم ؟ فقيل : محمد بن عجلان، عن أبي الزناد ، فقال : لم يكن يعرف ابن عجلان هذه الأشياء ، ولم يكن عالما. وذكر أبا الزناد ، فقال : إنه لم يزل عاملًا لهؤلاء حتى مات[1] ، وكان صاحب عمال يتبعهم»[2] .

فهنا إنما أنكر الإمام مالك التحديث بهذا الحديث ، لا لضعفه عنده : فابن عجلان ثقة[3] ، وكان الإمام مالك يُثني عليه[4] ، وإنما استضعفه في الفقه ومعرفة

---

(١) يقصد أنه كان عاملا لبني أُمية ، فانظر : التاريخ للدوري عن ابن معين (رقم ١١١٠) ، ومعرفة الرجال عن ابن معين لابن محرز ـ تحقيق : محمد بن علي الأزهري ـ (رقم ١٨٣) .

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (ترجمة أبي الزناد عبد الله بن ذكوان) ـ تحقيق : السرساوي . سنة : ١٤٢٩هـ ـ (٣/ ٢١٩ ـ ٢٢٠ رقم ٢٨٤٩) .

(٣) انظر تهذيب التهذيب لابن حجر ـ طبعة جمعية دار البر ـ (١٢/ ١٠٩ ـ ١١٢ رقم ٦٥١٥) .

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ١٩٦ ـ ١٩٧) ، والمدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم للحاكم ـ تحقيق : أ . د/ إبراهيم آل كليب ـ (٢/ ٦٨١ ـ ٦٨٢) .

المصلحة فيما يُحدَّث به مما لا يُحدَّث به . وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان من أجل علماء المدينة ، وهو أحد شيوخ الإمام مالك في (الموطأ) الذين اعتمد عليهم ، وروى عنه أكثر من خمسين حديثا[1] ، فلا يمكن أن يكون ضعيفًا عنده .

فمراد الإمام مالك : أن هذين ليسا بقدوة فيما يُحدَّث به العامة وما لا يُحدَّثون به . وما كان للإمام مالك أن يعيبهم بذلك لو لا أن هذه الأحاديث عنده من المشتبهات التي يُخشى على العامي أن يضلَّ إذا سمعها ؛ لأنها تحتاج علمًا وإيمانًا يُمكّنان صاحبه إحسانَ التعامل معها ، والعوامُّ تخور قُواهم العلمية والإيمانية تجاهها .

وهذا موقف صريح في أن نهي الإمام مالك عن التحديث بهذه الأحاديث هو لكونها من المشتبهات ، لا لضعفها عنده . ولو كانت من المحكمات لما نهى عن التحديث بها ؛ بل لأمر بالتحديث بها وتعليمها الناسَ وما فيها من الاعتقاد والعمل .

وقال تلميذ مالك وناقل فقهه عبد الرحمن بن القاسم العُتقي (ت١٩١هـ) : «**ولا ينبغي لأحدٍ أن يصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه ، ولا يُشَبِّهُهُ كذلك بشيء، وليقل** : له يدان كما وصف به نفسه ، وله وجه كما وصف به نفسه . **تقف عند ما في الكتاب** ، لأن الله سبحانه لا مثل له ولا شبيه له ولا نظير له[2] . **ولا يروي أحد**

---

(١) انظر التمهيد لابن عبد البر ـ طبعة المغرب ـ (١٨/ ٥ ـ ٨) ، وأسماء شيوخ مالك لابن خلفون (٢٨٥ ـ ٢٩٠ رقم ٥٤) .

(٢) علق ابن رُشد على هذا الكلام بقوله : «وقوله : «ولا يُشَبِّهْ يدي ربه بشيء ، ولا وجهه تبارك وتعالى بشيء ، ولكن يقول : له يدان ، كما وصف نفسه ، وله وجه ، كما وصف نفسه ، يقف عند ما وصف به نفسه في الكتاب ؛ فإنه تبارك وتعالى لا مِثْلَ له ولا شبيه ولا نظير» = قولٌ صحيح بيِّنٌ ، لا اختلاف فيه بين أحدٍ من أهل القبلة : في أنه لا يجوز أن يُشبِّهَ يديه ولا وجهه بشيء ؛ إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ، كما قال تعالى في محكم كتابه ،=

مثل هذه الأحاديث : مثل : «إن الله خلق آدم على صورته» ، ونحو ذلك من الأحاديث . وأعظمَ مالكٌ أن يتحدث أحدٌ بمثل هذه الأحاديث أو يُردِّدها [وفي لفظ : أو يرويها ، وضعفه]»[1] .

الجمع بين نهي مالك عن رواية أحاديث الصفات وبين روايته هو لبعضها

فإن قيل : لكن الإمام مالكًا قد حدث ببعض أحاديث الصفات ، كحديث النزول ، ولو كان ينهى عنها لاشتباهها لما حدّث بها ؟

والجواب : لم يكن نهي الإمام مالك عامًّا في كل نصوص الصفات ، كيف ومن نصوص الصفات ما هو آياتٌ قرآنية ؟! ولذلك لا إشكال عند الإمام مالك في التحديث ببعض أحاديث الصفات : إما لوجود نظائرها في القرآن الكريم ، ولأنها مما يتضح توجيهه ، ويتيسّرُ على العامة أن يتلقّوا فهمه من أهل العلم ، فلا يُشْكِل على العامة حينئذ . وإما لارتباط الحديث بعملٍ وفقه على العامة أن يتعلّموه ، ونحو ذلك من الأسباب الداعية للتحديث .

فإن قيل : لكن لابن القاسم كلامٌ يدل أن نَهْيَ الإمامِ مالك عن التحديث بتلك الأحاديث هو بسبب ضَعْفِها عنده ، ثم أَوْرَدَ المستشكِلُ ما يلي :

= ولا هو بذي جنس ولا جسم ولا صورة . ولا اختلاف بينهم أيضا : في جواز إطلاق القول: بأن لله يدين ووجها وعينين ؛ لأن الله وصف بذلك نفسه بكتابه ، فوجب إطلاق القول بذلك ، والاعتقاد بأنها صفاتُ ذاته ، من غير تكييفٍ ولا تشبيه ولا تحديد ؛ إذ لا يشبهه شيء من المخلوقات . هذا قول المحققين من المتكلمين ، وتوقَّف كثيرٌ من الشيوخ عن إثبات هذه الصفات الخمس ، وقالوا : لا يجوز أن يُثبَتَ في صفات الله ما لم يُعلم بضرورة العقل ولا بدليله ، وتأوَّلُوها على غير ظاهرها ...» ، ثم ذكر وجوه التأويل . فانظر : البيان والتحصيل (١٦/ ٤٠١) .

(١) النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات لابن أبي زيد (١٤/ ٥٥٣)، وأصول السنة لابن أبي زمنين (٧٥) ، والبيان والتحصيل لابن رشد (١٦/ ٤٠٠) ، والجامع لمسائل المدونة لابن يونس (٢٤/ ٦٨) .

قال عبد الرحمن بن القاسم : «وسألت مالكًا عن الحديث في أخبار سعد بن معاذ في العرش[١] ؟ فقال : لا تتحدث به ، وما يدعو الإنسانَ أن يَتحدَّثَ به ؟! وهو يرى ما فيه من [التغرير][٢] . وعن الحديث : «إن الله خلق آدم على صورته» ، وعن الحديث في «الساق» ، وذلك كله ، قال ابن القاسم : لا ينبغي لمن يتقي الله ويخافه أن يحدث بمثل هذا . فقلت له : إن الله تبارك وتعالى يضحك ، فلم يره من هذا وأجازه ، وقال : قد جاء فيه حديثان ، وحديث «ينزل» مثل ذلك»[٣] .

والجواب : كلام عبد الرحمن بن القاسم صريحٌ في بيان سبب منع الإمام مالك من التحديث بهذا الحديث ، لأنه قال : «وما يدعو الإنسان أن يَتحدَّثَ به ؟! وهو يرى ما فيه من التغرير» .

وقد بيّن أبو الوليد الباجي الأشعري (ت٤٩٤هـ) سبب تفريق الإمام مالك بين ما أجاز التحديث به من أحاديث الصفات وما لم يجزه ، فقال : «يحتمل أن يُفَرَّقَ بينهما من وجهين :

أحدهما : أن حديث التنزُّل والضحك أحاديث صحاح ، لم يُطعن في شيء منها ، وحديث اهتزاز العرش قد تقدم الإنكار له والمخالفة فيه من الصحابة ، وحديث الصورة والساق ليست أسانيدها تبلغ في الصحة درجة حديث التنزُّل .

---

(١) يقصد حديث جابر رضي الله عنه في الصحيحين : «اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ» .

(٢) في هذا الموطن من البيان والتحصيل تصحفت إلى : (التعزيز) ، ووردت في موطن آخر من البيان والتحصيل على الصواب (١٧/ ٢٤٥) . وهو على الصواب أيضًا في المنتقى للباجي (١/ ٣٥٧) ، والمدخل لابن الحاج (٢/ ١٤٧) ، مع دلالة السياق على الصواب أيضًا .

(٣) البيان والتحصيل لابن رشد (١٨/ ٥٠٤) .

والوجه الثاني: أن التأويل في حديث التنزُّلِ أقربُ وأَبْينُ، والغررُ بسوء التأويل فيها أبعدُ، والله أعلم وأحكم»(١).

ويكفينا أن يَرِدَ الاحتمالُ الثاني على كلام الإمام مالك عند الباجي، والذي يرجحه: صحة الأحاديث التي نهى عن التحديث بها، وقوله هنا «وعن الحديث: «إن الله خلق آدم على صورته»، وعن الحديث في «الساق»، وذلك كله»، فقوله: «وذلك كله» لا يكون كلاما ذا معنى إلا على إرادة الإحالة على ما شابهَ هذه الأحاديث في موضوعها وبابها، وأما لو أراد نحوها في الضعف: فهذا لا معنى لها؛ لأن هذا (النحو) لن يُعرف بهذه الإحالة، بل سيبقى مبهما؛ لأن الضعف إنما يُعرف بنقد الأحاديث وأسانيدها. فلو قال قائل: لا تُحدِّثْ بهذه الأحاديث الضعيفة ونحوها في الضعف، سيقول له السامع: وكيف أعرف ضَعْفَها عندك، والحاصل أن ما ضعَّفته صحيحٌ في الحقيقة، مما يؤكد فشلَ هذا النوع من التحذير. أما لو قال القائل: لا تُحدِّثْ بهذه الأحاديث وما كان في مثل موضوعها، فقد اتّضحَ المقصودُ وتَعيَّنت الأحاديثُ بهذه الإحالة.

ولذلك قال ابن رشد في شرحه لهذا النقل: «إنما نهى مالكٌ أن يُتحدَّث بهذا الحديث، وهو ما رُوي أن العرش اهتز لسعد بن معاذ، ويتكلم به، مخافةَ أن يشيع في الناس، فيسمعها الجهال الذين لا يعرفون تأويلها، فيسبق إلى ظنونهم التشبيه بها، لظنهم أن العرش إذا اهتز: أي تَحرَّك، تحرَّك الله بتحركه، كالجالس منا على كرسيه، إذا تحرك الكرسي تحرك هو بتحركه. وليس عرش الرحمن بموضع استقرار له، إذ ليس في مكان، ولا مستقر بمكان، تعالى عن ذلك ذو الجلال والإكرام»(٢).

---

(١) المنتقى شرح الموطا للباجي (١/ ٣٥٧).

(٢) البيان والتحصيل لابن رشد (١٧/ ٢٤٥).

وقال في موطن آخر : «وإنما نهى مالك أن يُتحدَّث بهذين الحديثين ، وبالحديث الذي جاء بـ«أن الله خلق آدم على صورته» ، ونحو ذلك من الأحاديث التي يقتضي ظاهرها التشبيه : مخافةَ أن يُتحدَّث بها ، فيكثر التَّحَدُّثُ بها ، وتشيع في الناس ، فيسمعها الجهال الذين لا يعرفون تأويلها ، فيسبق إلى ظنونهم التشبيه بها. وسبيلها ـ إذا صحت الروايات بها ـ أن تُتأوَّل على ما يصحّ ، مما ينتفي به التشبيه عن الله عز وجل بشيء من خلقه ، كما يُصنع بما جاء في القرآن مما يقتضي ظاهره التشبيه، وهو كثير ، كالإتيان في قوله عز وجل : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ ، والمجيء في قوله عز وجل : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ، والاستواء في قوله ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ . وكما يُفعل أيضا بما جاء من ذلك في السنن المتواترة ، كالضحك ، والتنزيل ، وشبه ذلك مما لم يَكْره روايتها ؛ لتواتر الآثار بها ؛ لأن سبيلَها كلها في اقتضاء ظاهرها التشبيه وإمكان تأويلها على ما ينتفي به تشبيه الله عز وجل بشيء من خلقه : سواءٌ. وأبعدها كلها من التشبيه ما جاء من أن : «عرش الرحمن اهتز لموت سعد بن معاذ»؛ لأن العرش مخلوق ، خَلْقٌ من خَلْقِ الله عز وجل ، فلا يستحيل عليه الحركة والاهتزاز، وإضافته إلى الله تعالى إنما هي بمعنى التشريف له ، كما يقال : بيت الله وحرمه ، لا بمعنى أنه يحلُّ فيه وموضعٌ لاستقراره ، إذ ليس في مكانٍ ولا مستقرًّا بمكان ، فقد كان قبل أن يخلق المكان ، فلا يلحقه عز وجل باهتزاز عرشه ما يلحق من اهتز عرشه من المخلوقين وهو جالس عليه من تحركه بحركته ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا»[١] .

---

(١) البيان والتحصيل لابن رشد (١٨/ ٥٠٥) .

وهكذا يتضح الموقف المتحفِّظ للإمام مالك من الأحاديث الموهمة للتشبيه، وأنها لديه من المشتبه ، الذي لا يعلم تأويله إلا الله تعالى ، ولا يحسن التعامل معه إلا الراسخون في العلم ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ .

أسعد الناس بعبارة الإمام مالك

وبهذا العرض لا يبقى لدى أيِّ منصف شكٌّ : أن أسعد الناس بعبارة الإمام مالك رحمه الله لما سُئل عن الاستواء هو من فوّضَ المعنى . وأن أشقاهم بها (لا جعل الله منهم شقيًّا ، بل غفر لهم وسامحهم) هو من خاض في المعنى، ثم ادعى الاستناد إلى جواب الإمام مالك رحمه الله .

وبهذا أصل إلى الفصل الذي أعرض فيه مقالات أكثر من تسعين عالما : كلهم قد فَهِمَ من جواب الإمام مالك في الاستواء أنه جوابٌ يدلُّ على تفويض المعنى ، وعلى أن الخوض في المعنى هو التكييفُ المنهيُّ عنه والمبدَّعُ من بَحَثَ فيه .





الفصل الثاني

الأئمةُ الذين فَهِموا جوابَ الإمامِ مالكٍ عن الاستواء بأنه تفويضٌ منه لمعنى (الاستواء) خلافًا لمن زعم أنه يدل على إثبات المعنى وتفويض الكيف

وقد قسمته إلى مبحثين :

المبحث الأول : في تقرير علماء المالكية لمعنى جواب الإمام مالك عن الاستواء ؛ لأنهم أولى الناس بفهم كلامه .

والمبحث الثاني : تقرير بقية علماء الأُمة من بقية المذاهب لمعنى جواب الإمام مالك عن الاستواء .

وقد رتّبتُ الأسماء في المبحثين كليهما حسب الطبقة وتاريخ الوفاة ، مبتدئًا بالأقدم ، متدرِّجًا به إلى الأحدث .

المبحث الأول

تقرير علماء المالكية لمعنى جواب الإمام مالك عن الاستواء :



١. أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين (ت٢١٤هـ) تلميذ الإمام مالك :

فهم ابن عبد الحكم لكلام مالك أنه تفويض للمعنى

قال أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم في (المختصر الكبير) :«وقد سُئل مالك عما روي عن النبي ﷺ أنه قال :«ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا»؟ فقال : تُرسل هذه الأحاديث كما جاءت (يعني : إذا صحت) .

وسُئل عن ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾؟ فقال : الاستواء معلوم ، والكيفية غير معلومة ، والسؤال عن هذا بدعة .

وكان مالك يكره الخوض في الكلام والجدال في الدين ، وقال : الجدال في الدين يقسي القلب»[1] .

التعليق على كلام ابن عبد الحكم

فقد قدّم ابن عبد الحكم السؤال عن الاستواء سؤالا عن حديث النزول : «وقد سُئل مالك عما روي عن النبي ﷺ أنه قال :«ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا»؟ فقال : تُرسل هذه الأحاديث كما جاءت (يعني : إذا صحت)» .

وهذا جواب صريح في تفويض المعنى ؛ لأنه أمر بالاكتفاء في هذه الصفة برواية الحديث كما ورد ، بلا أي إضافة على لفظ الحديث : «تُرسل هذه الأحاديث كما جاءت» . وعبارة «تُرسل» قاطعةٌ بمنع تقييد اللفظ الوارد أو الزيادة عليه بأي شيء خارج عن لفظه .

---

(١) المختصر الكبير لابن عبد الحكم ـ تحقيق : د/ أحمد بن عبد الكريم نجيب . مركز نجيبويه : القاهرة . سنة : ١٤٣٢هـ ـ (٥٨٨) ، وشرح المختصر الكبير لأبي بكر الأبهري ـ تحقيق : أحمد عبد الله حسن . جمعية دار البر : دُبي . سنة : ١٤٤٢هـ ـ (٤/ ٦٢١ ـ ٦٢٢ رقم ٣٣١٧) ، وقطعة منه مطبوعة بعنوان : شرح الشيخ أبي بكر الأبهري لكتاب الجامع لابن عبد الحكم ـ تحقيق : أ .د/ حميد لحمر . دار الغرب : بيروت . سنة : ١٤٢٥هـ ـ (١٦٣ رقم ١٦٣ ـ ١٦٤) .

وختم ابن عبد الحكم سؤال الاستواء بما يؤكد كراهية الإمام مالك للكلام في هذا الموضوع : «وكان مالك يكره الخوض في الكلام والجدال في الدين» . فلو كانت هذه المسألة عند الإمام مالك من أصول الدين التي يجب فيها إثباتُ المعنى، لذكر المعنى ، ولكان المفوِّض للمعنى عنده مُعَطّلًا ومُجهِّلًا : ولأوجبَ الكلام فيها كما أوجبه ابن تيمية ، وبدَّع من خالفه .

فابن عبد الحكم لم يجد هو نفسه تناقضًا بين جواب الإمام مالك في الاستواء وأنه «معلوم» وأمر الإمام مالك في صفة النزول بعدم إضافة شيء على حكاية الصفة الواردة في الحديث كما وردت في الحديث ، دون زيادة أو نقص .

وكان ابن عبد الحكم قد قدّم هذا النص بما يؤكد موقف الإمام مالك من نصوص الصفات ، وأنه كان يعدها من المشتبهات . وسأذكر هذا النص عندما أذكر كلام أبي بكر الأبهري (ت٣٧٥هـ) ، بعد النص التالي .

فهم ابن مزين لكلام مالك أنه تفويضٌ للمعنى

٢. يحيى بن إبراهيم بن مُزَين الطُّلَيطلي (ت٢٥٩هـ) :

فقد أورد ابنُ عبد البر كلامَ الإمام مالك ، ثم قال : «وقال يحيى بن إبراهيم بن مُزَين : إنما كره مالكٌ أن يتحدث بتلك الأحاديث ؛ لأن فيها حَدًّا وصفة وتشبيهًا، والنجاة في هذا : الانتهاءُ إلى ما قال الله عز وجل ووصف به نفسه : بوجه ، ويدين، وبَسْطٍ ، واستواء ، وكلام ، فقال ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ وقال ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وقال ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ وقال ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، فليقل قائلٌ بما قال الله ، ولْيَنْتَهِ إليه ، ولا يَعْدُوه ، ولا يُفسِّره[١] ، ولا يقل كيف ؛ فإن في ذلك الهلاك ؛ لأن الله كلف

---

(١) هذا هو تفويض المعنى .

عبيده الإيمان بالتنزيل ، ولم يكلفهم الخوض في التأويل الذي لا يعلمه غيرُه . وقد بلغني عن ابن القاسم أنه لم ير بأسا برواية الحديث : أن الله ضحك ، وذلك لأن الضحك من الله ، والتنزّل ، والملالة ، والتعجب منه = ليس على جهة ما يكون من عباده»[1][2] .

التعليق على فهم ابن مُزين لعبارة مالك

القول بما قال الله تعالى ، والانتهاء إلى ما قال الله سبحانه ، وعدم تعدّيه إلى أي شيء غيره : تعني الاكتفاء باللفظ الوارد ، دون إضافة ما يُزعم أنه معنى ؛ لأن هذا المضاف ليس مما قاله الله تعالى ، وبإضافته قد تعدَّى مُضيفُه ما قاله الله سبحانه .

ثم يقول ابن مزين : «ولا يفسِّرُه» ، ولا شك أن ذكر المعنى تفسيرٌ ، وإن لم يكن تفسيرًا ، فماذا يكون إذن ؟!

وقوله : «لأن الله كلف عبيده الإيمان بالتنزيل» ، والتنزيل ليس هو المعنى الذي يذكره مدّعو إثبات المعنى ؛ إلا إذا زعموا أن الوحي نزل عليهم بذلك المعنى، وهم لا يزعمون ذلك .

وقِفْ عند قوله : «ولم يكلفهم الخوض في التأويل الذي لا يعلمه غيرُه» ، فـ(التأويل) الذي لا يعلمه إلا الله تعالى ليس هو التأويل المذموم بصرف اللفظ عن ظاهره بغير صارف ، وإنما هذا (التأويل) الذي لا يعلمه إلا الله تعالى هو (التفسير) والذي هو بيان المعنى ، فهو المعنى الذي يريده الله من تلك الصفة . فمعنى الصفات عند ابن مُزين لا يعلمه إلا الله تعالى ، ومن كان يُقرِّرُ جَهْلَ الخلق بمعنى الصفات التي لا يعلم معناها إلا الله تعالى لن يكون إلا مفوِّضًا للمعنى .

---

(١) فهو تفويض مع تنزيهٍ عن التشبيه .

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٥١ ـ ١٥٢) ، وفي طبعة بشار (٥/ ١٦٣) .

وبهذا لا يبقى هناك أدنى شك أن ابن مُزين كان مفوضًا للمعنى ، وأنه كان ينسب إلى الإمامِ مالكٍ تفويضَ المعنى أيضًا ، وابن مُزين من أجلّ متقدمي المالكية، ومن السابقين لظهور أبي الحسن الأشعري أيضًا .

فهم الأبهري لكلام مالك أنه تفويضٌ للمعنى

٣. أبو بكر الأبهري - محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح التميمي المالكي - (ت٣٧٥) :

أورد الأبهري جوابا للإمام مالك حول حديث (الساق) في (شرح المختصر الكبير) ، فقال : «وسئل مالك عمن يتحدث الحديث الذي قالوا : «إن الله تعالى خلق آدم على صورته» ، والذي جاء : «أن الله يكشف عن ساقه يوم القيامة» ، و«أنه يدخل يده في جهنم ، فيخرج منها من أراد»؟ فأنكر ذلك إنكارا شديدا ، ونهى أن يتحدث بها أحد . فقيل له : إن ناسا من أهل العلم يتحدثون بها . فقال : من هم؟ فقلنا له : ابن عجلان ، عن أبي الزناد . فقال : لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء، ولم يكن عالما .

إنما كره أن يتحدث بهذه الأشياء ؛ من قِبَلِ أنها ليست صحيحة الإسناد عنده ، فلا يجوز أن يضاف إلى رسول الله ﷺ ويُتحدَّث عنه بما ليس بصحيح الرواية عنه .

ولأن في ذلك ضربًا من التشبيه ، والله يتعالى عن التشبيه بخلقه ، قال الله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ .

ولأن هذه الأحاديث إذا صحت ، لم توجب علم الحقيقة ، وإنما توجب علم الظاهر[1] ، ولا يجوز تَرْكُ ما يُوجب العلمَ الحقيقيَّ الذي أوجبه العقلُ بخبرٍ غير

---

(١) يقصد أنها لا توجب القطع ، وإنما توجب غلبة الظن . فهذا هو تعبير بعض المتقدمين عن الظن الغالب ، كالإمام الشافعي في (الرسالة) .

صحيح ، ولو صحَّ أيضا لما أَوْجَبَ العلمَ الحقيقيَّ[1] كما يوجبه العقل والقياس»[2] .

التعليق على فهم الأبهري لعبارة مالك

وبعد هذا الكلام الصريح بأن أمثال هذه الأخبار التي حوت صفات مشتبهة توجب عدم إعمال ظاهرها المؤدي إلى التشبيه ، نقل الأبهري سؤالين للإمام مالك من (المختصر الكبير) لابن عبد الحكم ، في أحدهما تصريح الإمام مالك بالتفويض ، وفي الثاني منهما سؤال الإمام مالك عن الاستواء ، مما سبق ذكره عند ذكر كلام ابن عبد الحكم (ت٢١٤هـ) .

مما يدل على أن الأبهري لم يجد في جواب الإمام مالك عن الاستواء إثباتًا لمعنى ، بل وجد فيه تفويضًا ونهيًا عن الكلام في المشتبهات .

فهم ابن أبي زيد لكلام مالك أنه تفويضٌ للمعنى

٤ . أبو محمد ابن أبي زيد القيرواني ـ عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن المالكي ـ (ت٣٨٦هـ) :

قال ابن أبي زيد في (الجامع) من (اختصار المدونة والمختلطة) : «وقال رجل لمالك : يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوى؟ قال : الاستواء غير مجهول ، والكيف منه غير معقول ، والسؤال عنه بدعة ، والإيمان به واجب ، وأراك صاحب بدعة ، أخرجوه»[3] .

---

(١) يقصد لا يُقدَّم الخبر الظني على ما قطع به العقل والقياس القطعي .

(٢) شرح المختصر الكبير لابن عبد الحكم لأبي بكر الأبهري ـ تحقيق : أحمد عبد الله حسن . جمعية دار البر : دُبي . سنة : ١٤٤٢هـ . (٤/ ٦١٩ ـ ٦٢٠) .

(٣) الجامع والسنن والآداب والتاريخ لابن أبي زيد ـ تحقيق : محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ . مؤسسة الرسالة : بيروت ، والمكتبة العتيقة : تونس . الطبعة الثانية : ١٤٠٣هـ ـ (١٢٣) . وهو من ضمن كتاب : اختصار المدونة والمختلطة لابن أبي زيد ـ تحقيق : د/ أحمد بن عبد الكريم نجيب . مركز نجيبويه : مراكش . سنة : ١٤٣٤هـ ـ (٤/ ٥٥١) .

الخلاف في فهم كلام ابن أبي زيد

ولم يتعرّض ابن أبي زيد في هذا الموضع ولا في غيره (حسب اطلاعي) إلى شرح عبارة الإمام مالك ؛ اللهم إلا أنه تعرض لصفة العلو والاستواء بما اختُلف في فهمه ، فذهب ابن تيمية ومقلّدوه إلى أنه بيّن معنى الاستواء ، وهو بذلك عندهم قد أثبت لله تعالى الجهة . وذهب آخرون إلى خلاف ذلك ، وأن عبارة ابن أبي زيد ليس فيها إثباتٌ للجهة ، ولن يكون بعدم إثبات الجهة مثبتًا معنًى للاستواء أو العلو. وبالتالي ، وبحسب ما يدل عليه مذهبه : سيكون قد فهم عبارة الإمام مالك على تفويض المعنى ؛ لأنه مالكي ؛ ولأنه أورد عبارة إمامه محتجًّا بها على بيان معتقد السلف الصالح .

ولكن ابن أبي زيد قال أيضًا في موضع آخر من كتاب (الجامع) الذي هو جزء من (اختصار المدونة والمختلطة) : «وأنه فوق سماواته على عرشه ، دون أرضه»[1] ، وهي عبارة أضافت كلمة (فوق) ، فظنها البعض دالة على إثبات الجهة ، بسبب الغفلة عن أن (فوق) وردت في النص كما في قوله تعالى ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ ، فليس في إثباتها خروجٌ عن منهج التفويض ، بل إثباتها التزامٌ بالنص السمعي الوارد .

العبارة المشكِلة في كلام ابن أبي زيد

وأما عبارة ابن أبي زيد التي كانت محل الاختلاف : فهي قوله في رسالته الشهيرة متحدّثًا عن الإيمان بالله تعالى : «وأنه فوق عرشه المجيد بذاته ، وهو في كل مكان بعلمه ... (إلى أن قال) على العرشِ اسْتَوَىٰ ، وعلى الـمُلْكِ احْتَوَىٰ» .

---

(١) الجامع والسنن والآداب والتاريخ لابن أبي زيد (١٠٨) ، وهو من ضمن كتاب : اختصار المدونة والمختلطة لابن أبي زيد ـ تحقيق : د/ أحمد بن عبد الكريم نجيب . مركز نجيبويه : مراكش . سنة : ١٤٣٤هـ ـ (٤/ ٥٣٧)

وحتى نفهم عبارته هذه بطريقة صحيحة أذكر هذا الفصل بكماله من (الرسالة) لابن أبي زيد ، فقد قال في (رسالته) : «الإيمان بالقلب والنطق باللسان : أن الله إله واحد ، لا إله غيره ، ولا شبيهَ له ، ولا نظيرَ له ، ولا ولدَ له ، ولا والدَ له ، ولا صاحبةَ له ، ولا شريكَ له .

ليس لأوليته ابتداءٌ ، ولا لآخِرِيّتِه انقضاءٌ .

لا يَبْلُغُ كُنْهَ صفتِه الواصفون ، ولا يحيطُ بأمره المتفكّرون ، يعتبر المتفكرون بآياته ، ولا يتفكّرون في مائيَّةِ ذاته .

﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ .

العالِمُ الخبير ، المدبِّرُ القدير ، السَّمِيعُ البصير ، العَليُّ الكبير .

وأنه فوقَ عَرْشِهِ المجيدِ بذاته ، وهو في كلِّ مكانٍ بعلمِه .

خَلَقَ الإنسانَ ، ويعلم ما توسوس به نفسُه ، وهو أقرب إليه من حبل الوريد .

﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ .

على العرشِ اسْتَوَىٰ ، وعلى المُلْكِ احْتَوَىٰ ، وله الأسماء الحسنىٰ والصفات العُلىٰ .

لم يزل بجميع صفاته وأسمائه ، تعالى أن تكون صفاته مخلوقةً ، وأسماؤه مُحدَثةً .

كَلَّمَ موسى بكلامِه الذي هو صفةُ ذاتِه ، لا خَلْقٌ من خَلْقِه .

وتَجلَّى للجبلِ فصار دَكًّا مِن جلالِه .

وأن القرآن كلامُ الله : ليس بمخلوق فَيَبِيدَ ، ولا صفةٌ لمخلوقٍ فينفدَ»[١] .

مواقف العلماء من عبارة ابن أبي زيد

هذه هي عبارة ابن أبي زيد بكمالها ، ومن ضمنها العبارة التي وقع في فهمها الاختلاف وكَثُرَ حولها النقاش ، وهي قوله : «وأنه فوق عرشه المجيد بذاته» :

- فمن مصوِّبٍ لها على أنها تدل على إثبات معنًى للاستواء ؛ لأنه قال : «وأنه فوقَ عَرْشِهِ المجيدِ بذاته... على العرشِ اسْتَوَىٰ ، وعلى الـمُلْكِ احْتَوَىٰ» . وهؤلاء هم مقلّدة ابن تيمية .

- ومن مصوِّبٍ على أنها لم تخرج عن تفويض المعنى ؛ لأنه لم يفسِّر (فوق) و(استوى) ، وهما لفظان واردان في الأدلة . وأما لفظة «بذاته» فالمقصود بها بيان أن كمال الصفات الإلهية كمالٌ ذاتي أزلي ، ليس حادثا ولا مكتسبًا من غيره عز وجل ، أو غير ذلك من المعاني الصحيحة التي سيأتي ذكرها في تقريرات العلماء ممن شرحوا كلام ابن أبي زيد .

- ومن مُخَطِّئٍ للعبارة ؛ لأنها توهم إثبات الجهة ، بخلاف معتقد ابن أبي زيد نفسه . فعندهم أن العبارة ليست محكمة ، وظاهرها يوهم إثبات الجهة .

- ومن مُخَطِّئٍ لأن العبارة أضافت ما لم يَرِد في النصِّ فقط ، وهو لفظ «بذاته» ، وإضافة الفوقية على العرش ، والسمع إنما ورد بـ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ، ولم يَرِد بـ(فوق العرش) . وإلا فالعبارة عندهم صحيحةُ المرادِ من قائلها ، ولا تخرج عن تفويض المعنى . لكنّ منهج تفويض المعنى يُوجب الاكتفاء باللفظ الوارد في أدلة السمع دون زيادة عليه ، وأدلة السمع لم تقل : استوى بذاته ، ولا أنه تعالى فوق عرشه بذاته .

---

(١) متن الرسالة لابن أبي زيد - تحقيق : د/ عمر الجيلاني الشبلي التونسي . الدار المالكية : تونس . سنة : ١٤٣٨هـ - (٢٦ - ٢٧) .

سقوط دعوى أن ابن أبي زيد مثبت للمعنى

وبذلك تعلم أن محاولة سحب ابن أبي زيد إلى اعتقاد ابن تيمية محاولة غير موفقة ؛ لأن عبارة ابن أبي زيد لا تدل عليها أصلًا (على الصحيح) ، أو هي عبارة في الدلالة عليها ليست قاطعةً (في أقل تقدير) ، بل هي محتملة ، ويخالف دلالتها من كلام ابن أبي زيد ما يوجب تأويلها ، ولا يَمتنع عن فهمها على وجهها ؛ إلا بتوهمات ناتجةٍ عن عدم فهم احتمالات دلالات العبارات ، مع ارتسام معنى واحد في الذهن للعبارة ، بسبب الإلف والتقليد . أو هي توهمات ناتجة عن تحميل العبارة معانيَ ليست في دلالة ألفاظها ؛ من أجل الاستكثار بإمامٍ كابن أبي زيد لمن لم يجد له في الأئمة موافقًا إلا بمثل هذا الاعتساف في ليّ أعناق العبارات .

توجيه كلام ابن أبي زيد

فإن رجعنا للعبارة نفسها لنحتكم إليها : لا نجد فيها أي عبارة صريحة بإثبات أي معنى من المعاني التي يريدُها التقريرُ التيمي لمعنى الاستواء :

إثبات الفوقية لا يستلزم الجهة

- لأن الفوقية واردة في النص ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ ، والاستواء وارد في النص ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، فإثبات لفظيهما هو مذهب تفويض المعنى ، ولا علاقة لهذا الإثبات اللفظي بإثبات جهة (فوق) الـمُدْرَكة لنا ، ولا بمعنى الاستواء الذي نعرفه في المخلوقات (مع التنزيه عن المثلية) .

- وأما لفظة (بذاته) وحدها فهي وإن عارضها بعض مفوِّضة المعنى ؛ لأنها زيادة على اللفظ الوارد في النص ، أو لأنها قد توهم أن صفة الفوقية قد حدثت بعد خلق العرش ، مما يؤيِّد قولَ من يقبل حلول الحوادث بذات الله تعالى : فكلاهما ليس متوجِّها بالنقد على ابن أبي زيد :

❁ أما الزيادة على النص بلفظة (فوق) و(بذاته) فهي عند من صححها لم يرَ فيها إلا بيانَ طريقةِ تفويضِه لمعنى الصفة ، فهو يريد إثبات كون الفوقية صفة لله تعالى ، كما يُقسِّمُ بعضُ علماء الكلام الصفاتِ ـ في بعض تقسيماتهم ـ إلى ذاتية وفعلية . وسيأتي للعلماء عددٌ من التوجيهات للفظة (بذاته) تُخرجها عن الدلالة على معنى حدوث فعلٍ في ذات الله اسمه الاستواء .

❁ وليس في إضافة عبارة «بذاته» ما يصرِّحُ بإثبات حلول الحوادث بذات الله تعالى ، ولا أنه تعالى في جهة فوق المحدّدة عندنا ، ولا علاقة لها بإثبات قدر مشترك بين صفة الاستواء لله تعالى ووصف الخلق بها ! وأقصى ما يُمكن أن يُدّعى أن ظاهرها يدل على إثبات الجهة ، كما قال العز ابن عبد السلام ، وسيأتي نقلُ تقريره ، مع كلام شُراح (الرسالة) من أئمة المالكية .

فلا أدري إلى متى سوف يستمر التيميون في الإصرار على تحريف كلام الأئمة لكي يزعموا لهم موافقًا في مسألة الصفات الإلهية ؟!

المنهج العلمي لا يُبيح الاجتزاء

ثم إن شأن مبتغي الحق أن يجمع بين عبارات ابن أبي زيد ، خاصة وهي عبارات متعاقبة في موضع واحد ، فلا يجتزئ عبارةً واحدة ، ثم يُحمّلها معنى من عنده ليجعلها باعتسافه موافقةً لما يريد أن ينصره من المقالات .

نفي ابن أبي زيد عن صفات الله الحدوث

فقد قال ابن أبي زيد (كما سبق) : «لم يزل بجميع صفاته وأسمائه ، تعالى أن تكون صفاته مخلوقةً ، وأسماؤه مُحدَثةً» . وهذا نصٌّ قاطعٌ من ابن أبي زيد أنه يمنع في صفات الله الحدوثَ ، لأنه وَصَفَها بالأزلية . وهذا ما فهمه شُرّاحُ (الرسالة)[1] ؛

(١) انظر كلامهم عن أزلية الصفات ، ومنع حلول الحوادث بالله تعالى ، حتى في صفة الكلام=

وأنّىٰ لهم أن يفهموها على غير ذلك وهو مُوجِبُ دلالةِ لفظها .

وإذا كان الاستواء عند ابن أبي زيد من صفات الله ، وهو كذلك عنده ، فسيكون أزليًّا ، ليس حادثًا بعد خلق العرش . وهذا يقطع بأن ابن أبي زيد لا يقرّ بالمعنى الذي يريده ابن تيمية ؛ لأن ابن تيمية يجعل الاستواء فعلا لله تعالى أحدثه في نفسه بعد خلق العرش ، لتجويزه حلول الحوادث بذات الله تعالى .

= لله تعالى :

- شرح الرسالة للقاضي عبد الوهاب (ت٤٢٢هـ) ـ تحقيق : كريم بن عبد الوهاب عشو ، وليامين بن قَدُّور الجزائري . دار المحسن : الجزائر ، ودار ابن حزم : بيروت. سنة : ١٤٤٤هـ ـ (٤٨ ـ ٥٦) .
- وشرح عقيدة الرسالة لأبي بكر الخفاف (ت٦٨٨هـ) ـ تحقيق : د/ عبد الله التوراتي . دار نقطة : بيروت . سنة : ١٤٤٥هـ ـ (٢٧٨ ـ ٢٧٩) .
- نصح المقالة في شرح الرسالة لابن الفخار الجذامي الأندلسي ـ تحقيق : عبد الغني سرحان . دار الرياحين : عمان : الأردن . سنة : ١٤٤٤هـ (٤٢ ـ ٤٣ ، ٤٤) .
- وشرح مقدمة الرسالة لناصر الدين منصور بن أحمد المَشِدّالي (ت٧٣١هـ) ـ تحقيق: د/ عبد الكريم بومركود . الرابطة المحمدية : المغرب . سنة : ١٤٤٢هـ ـ (١١٦) .
- والتحرير والتحبير في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني الملقّب بمالكٍ الصغير لتاج الدين الفاكهاني (ت٧٣٤هـ) ـ تحقيق : د/ أحمد بن عبد الكريم نجيب . دار المذهب : نواكشوط : موريتانيا . سنة : ١٤٣٩هـ ـ (١/ ٢٠٥) .
- وشرح الرسالة ليوسف بن عمر الأنفاسي (ت٧٦١هـ) ـ تحقيق : د/ محمد الطريباق البدري . الدار المغربية : المغرب ، ودار الكلمة : القاهرة . سنة : ١٤٤٠هـ ـ (١/ ٢٧٧).
- شرح الرسالة لأبي العباس زَرُّوق (ت٨٩٩هـ) ـ دار الفكر : بيروت . سنة : ١٤٠٢هـ ـ (١/ ٣٢ ـ ٣٣) .
- شرح الرسالة لأبي الفضل قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي القيرواني (ت٨٣٧هـ) ـ دار الفكر : بيروت . سنة : ١٤٠٢هـ ـ (١/ ٣٢ ـ ٣٣) .
- وتنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة : للتتائي ـ محمد بن خليل بن إبراهيم ـ (ت٩٤٢هـ) ـ تحقيق : د/ محمد عايش عبد العال شبير . (١/ ١٩٨ ـ ٢٠٤) .

ومما يؤكّد أن ابن أبي زيد لا يقول بحلول الحوادث بذات الله تقريرُه عن صفة الكلام ، فبعد أن ذكر أن الكلام صفةُ ذاته تعالى قال : «ليس بمخلوق فَيَبِيدَ ، ولا صفةٌ لمخلوقٍ فينفدَ» . فهذا هو تقرير الصفة النفسية ، التي يقول بها الأشعرية ؛ لأنه ليس قديمَ النوعِ حادثَ الأفراد ، كما يقول ابن تيمية ، ولأن القرآن الكريم له بداية وله نهاية ، وحروفه تنفد .

ولذلك قال أبو الوليد ابن رُشد ـ الجد ـ (ت٥٢٠هـ) في شرح هذه العبارة : «ولا صفة لمخلوق فينفد ، معناه : ليس بعَرَضٍ حالٍّ في نفسه فينفد»[1] .

معرفة مواقف العلماء من المحكم والمتشابه مما يُحتَكَمُ إليه لمعرفة مذهبهم في نصوص الصفات

ثم إن من قواعد هذا الباب التي تمنع اللبسَ عن كلام العالم فيه : معرفةَ موقفهِ من (المحكَم) و(المتشابه) ، وهل كان يعتقد أن (المتشابه) لا يعلم تأويله إلا الله، أم أن هذا العالم ممن يقولون بأن المتشابه يعلم تأويله الله ويعلمه الراسخون في العلم أيضًا ؛ لأن من رجّح أن (المتشابه) لا يعلم تفسيره إلا الله وحده لن يخالف تقريرَه هذا في نصوص الصفات المتشابهة ، فيدّعي لها معنى ؛ إلا إن نازع في كون تلك النصوص من المتشابه[2] ، أو إن ادّعَىٰ عِلْمَ الراسخين بها .

---

(١) انظر مقدمة تحقيق الدكتور عبد الله التوراتي لـ(شرح عقيدة الرسالة) لأبي بكر الخفاف ـ دار نقطة : بيروت . سنة : ١٤٤٥هـ ـ (٧٣) .

(٢) قال ابن تيمية : «وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله ، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله ، كما يقول كل واحد من القولين طوائفُ من أصحابنا وغيرهم ، فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه ، ونجوا من بدعٍ وقع فيها غيرهم : فالكلام على هذا من وجهين :
الأول : من قال : إن هذا من المتشابه ، وأنه لا يُفهم معناه ، فنقول : أما الدليل على بطلان ذلك فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة لا أحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية ، ونفى أن يعلم أحد معناه» . مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥) .
=

نصوص الصفات من المتشابه عند ابن أبي زيد

وأما ابن أبي زيد فقد كان يرى (المتشابه) مما لا يعلم تفسيره إلا الله، كما صرّح بذلك في كتاب (الجامع) من (اختصار المدونة والمختلطة)، فقال: «ونُصدِّق بما جاءنا عن الله عز وجل في كتابه، وما ثبت عن رسول الله ﷺ من أخباره يوجب العمل بمُحْكَمِه، ونُقرُّ بنصِّ مُشكِله ومتشابهه، وبكل ما غاب عنا من حقيقة تفسيره إلى الله سبحانه. والله يعلم تأويل المتشابه من كتابه، ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾. وقال بعض الناس: إن الراسخين يعلمون مشكله، ولكن الأول قولُ أهل المدينة، وعليه يدل الكتاب»[1].

ولا شك أن صفات الله تعالى مما غاب عنا حقيقةُ تفسيره، فهو من المتشابه الذي لا يعلم تفسيره الراسخون في العلم (ومنهم ابن أبي زيد)، ولا يعلم تأويله إلا الله تعالى.

وقد قال ابن أبي زيد القيرواني في كتابه (النوادر والزيادات): «قال أصبغ: قال ابن القاسم: ومن قال الله لم يكلِّم موسى: فَلْيُسْتَتَبْ، فإن تاب وإلا قُتل.

ابن تيمية وابن القيم يُعّدان آية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ من المتشابه غير المحكم!

= والغريب أن ابن تيمية وابن القيم قد جعلا المحكَمَ القاطع الدلالة في قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ من المتشابه، فهذه الآية عندهما من المتشابه رغم قطعية دلالتها، وعَزَيا ذلك إلى الإمام أحمد، بناءً على كتاب الرد على الجهمية المكذوب على الإمام أحمد. فانظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٨٠)، وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٣/ ٤٥٥)، ودرء التعارض (٥/ ١٦٧)، وأعلام الموقعين لابن القيم ـ طبعة عطاءات العلم ـ (٣/ ١٩٦)، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (٣١٦).

وما قالا: إن هذا الكتاب المكذوب (على افتراض صحته) قد أغرب راويهِ وشذَّ عن الإمام أحمد بما لا يُعرف عنه، بل بما يُعرف عن أحمد خلافه، كما فعلا في رواية حنبل الصحيحة التي فيها تأويل صفة المجيء؛ فما أعظمَ تنزيه الإمام أحمد لصفات الله تعالى الذي بناه على هذه الآية وأمثالها، بل هذه الآية هي أعظم آيات التنزيه وأقطعها دلالةً.

(١) الجامع لابن أبي زيد ـ سبقت معلومات الطباعة ـ (١١٤ ـ ١١٥)، وهو من ضمن كتاب: اختصار المدونة والمختلطة لابن أبي زيد (٤/ ٥٤٢).

ولا ينبغي لأحد أن يصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه، ولا يشبهه كذلك بشيء، وليقل: له يدان كما وصف به نفسه، وله وجه كما وصف به نفسه. **تقف عند ما في الكتاب**، لأن الله سبحانه لا مثلَ له ولا شبيهَ له ولا نظيرَ له. ولا يروي أحدٌ مثل هذه الأحاديث، مثل: «إن الله خلق آدم على صورته»، ونحو ذلك من الأحاديث[1]. وأَعْظَمَ مالكٌ أن يتحدَّثَ أحدٌ بمثل هذه الأحاديث أو يرددها»[2].

فهنا ينقل ابن أبي زيد هذا الكلام عن عبد الرحمن بن القاسم العُتقي تلميذ مالك وناقل مذهبه، معتمِدًا عليه، وهو يدل على أمرين مهمين:

- على تفويض المعنى في نصوص الصفات، بدليل قوله: «تقف عند ما في الكتاب»، ومن فَسَّرَ المعنى لم يقف عند ما في الكتاب، بل زاد عليه المعنى الذي يزعمه تفسيرًا لما في الكتاب.

- وعلى أن الأحاديث الموهمة للتشبيه يُنهىٰ عن التحديث بها، لأنها مظنة إساءة الفهم من الجهال والعوام، ومظنة عدم إحسان التعامل معها، كما سبق بيانه من موقف الإمام مالك منها.

أشعرية ابن أبي زيد القيرواني

ثم كيف يُفهم كلامٌ لأبي محمد ابن أبي زيد يخالف أصلًا من أصول مذهب عبد الله بن سعيد بن كُلّاب ومذهبِ أبي الحسن الأشعري؟! وهو الأشعري[3]،

---

(١) قوله: «مثل هذه الأحاديث» و«ونحو ذلك من الأحاديث»: يدل على أن كلام الإمام مالك ليس عن الأحاديث الضعيفة، وإنما عن موضوع هذه الأحاديث؛ لأن المثلية في الضعف لا تتضح بذكر حديث ضعيف، وإنما تتضح المثلية بذكر مثال لموضوعه.

(٢) النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات لابن أبي زيد (١٤/ ٥٥٣).

(٣) سُئل أبو الوليد ابن رُشد الفقيه (ت٥٢٠هـ) عن ابن أبي زيد هل هو أشعري؟ أم لا؟ والسائل هو الأمير المرابِطي أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن تاشفين (ت٥١٤هـ)،=



والذي دافع عن ابن كُلّاب وعن الأشعري ووصفهما بالقيام بالسنة والردّ على أهل البدع[1].

لا يفعل ذلك إلا متعجّل الفهم، أو مسيء الظن بالأئمة، أو متّبعٌ لهواه.

سبب وقوع الإشكال في عبارة ابن أبي زيد القيرواني

أما لماذا قال ابن أبي زيد هذه العبارة التي لا تقطع الطريق على مخطّئيه وتريح مصوّبيه: «فوقَ عَرْشِهِ المجيدِ بذاته»؟

فهذا مما يوجب علينا أن نعرف الواقع العلمي في زمن ابن أبي زيد، ومن هم المبتدعة الذين كان يهمه أن يردَّ عليهم بدعتَهم؟ لأن فهم الواقع العلمي ومنطلقاته ومعاركه الفكرية والعقدية والمذهبية من أهم السياقات التي تعيننا على فهم كلام أيِّ عالمٍ، والغفلة عن ذلك من أكبر أسباب فهم كلام العلماء خطأً.

وقد وجدنا أكثر علماء العقائد إذا جاؤوا إلى مسألة الاستواء فإن أكثر مَن يَرُدُّون عليهم فيها هم طائفتان: الأولى: هم المشبّهة القائلون بأن معنى الاستواء هو القعود والاستقرار فوق العرش، والثانية: هم الجهمية القائلون بأن الله تعالى في كل مكان، ويستدلون لذلك بنحو قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾،

= فأجاب بعد أن ذكر أن أصول الديانات قد اختص بها أئمةُ الأشعرية، ثم قال: «فلا يُعتقد في ابن أبي زيد وغيره من نُظرائه أنه جاهلٌ بها. وكفى من الدليل على معرفته بها ما ذكره في صدر رسالته مما يجب اعتقاده في الدِّين». فتاوى ابن رُشد ـ تحقيق: د/ المختار بن الطاهر التليلي. (١٠٦٠ ـ ١٠٦١).

فهنا استدل ابنُ رشد بالمقدمة العقدية لـ(رسالة ابن أبي زيد) للدلالة على أنه كان أشعريا، فلو كان فيها ما يخالف الأشعرية لم يجعلها ابنُ رشد دليلَ أشعريته.

(١) تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى أبي الحسن الأشعري لابن عساكر ـ تحقيق: أنس محمد عدنان الشرفاوي. دار التقوى: دمشق. سنة: ١٤٤٠هـ ـ (٢٧١، ٢٧٢ ـ ٢٧٣، ٦٩٨ ـ ٧٠٢)، وفي الطبعة القديمة (١٢٢، ١٢٣، ٤٠٥ ـ ٤٠٩).

وقوله تعالى ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾[١] .

توجيه ابن العربي لعبارة ابن أبي زيد

وهذا الواقع العلمي هو ما نص عليه أبو بكر ابن العربي (ت٥٤٣هـ) ، فقد ذكر أحوال العلماء الذين قد صدرت منهم عبارات تجاوزت ما يوجبه اعتقادُهم من تفويض المعنى ، فلم يكتفوا باللفظ الوارد في الكتاب والسنة ، حتى زادوا عليه ، فقال ابن العربي : «والذي أوقعهم في ذلك : أنهم رأوا أحاديث ليست بصحيحة: أن النبي ﷺ عَدَّدَ السموات فذكرها ، حتى انتهى إلى السماء السابعة ، قال فيه : «والعرش فوق ذلك ، والله فوق ذلك»[٢] . وسمعوا القدرية يقولون : إن الله في كل مكان ، وتكاثرت في ذلك الأقوال من المؤالِف والمخالِف ، فأنكروا ذلك عليهم ، وقالوا : إن أُطلق لفظ في هذا المعنى فالذي ينطلق أنه على العرش ، وسامحوا في (فوق) لأنه بمعنى (علا) و(جلَّ) ، وردّدوها في الحديث المذكور آنفا . ثم جاءت طائفة رَكَّبت عليه ، فقالت : إنه فوق العرش بذاته ، وعليها شيخ المغرب أبو محمد عبد الله ابن أبي زيد ، فقالها للمعلّمين ، فَسَدِكَتْ[٣] بقلوب الأطفال والكبار . ثم جاء هذا الثاني ، فقال : وأنا ماذا أَزيد مما يُظهر منزلتي ؟ بأن أقول : وهو الذي يليه من

---

(١) قال ابن عبد البر في التمهيد عن الجهمية ومن وافقهم : «فإن احتجّوا بقول الله عز وجل: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ ، وبقوله : ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ ، وبقوله : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ ، وزعموا أن الله تبارك وتعالى في كل مكان بنفسه وذاته تبارك وتعالى» . التمهيد لابن عبد البر ـ الطبعة المغربية ـ (٧/ ١٣٤) .

(٢) يقصد حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه المشهور بحديث الأوعال في مسند أحمد والسنن لأبي داود والترمذي وابن ماجه ، وهو حديث ضعيف الإسناد ومنكر المتن والإسناد .

(٣) سَدِكَ : أي لَزِمَ .

مخلوقاته ، يعني ليس بينه وبينه موجود ، وهو يحاذيه ، وجعل يفيض في المحاذاة والجهة ، وما يفيض بكلمة صحيحة ...»[1] .

فهذا نصٌّ في منطلَقِ كلامِ ابنِ أبي زيدٍ صادرٌ مِن أَولى الناسِ معرفةً بالواقع العلمي في ذلك الزمن (وهو أبو بكر ابن العربي المالكي) ؛ لإمامته في العلم ، ولاتحادِ المذهب ، ولقرب عهده بابن أبي زيد زمانًا ومكانًا . وقد بيَّنَ ابنُ العربي أن ابن أبي زيد انطلق في كلامه من إرادة الرد على من يقول : «إن الله في كل مكان». ويؤيد ذلك أن عبارة ابن أبي زيد على اختصارها قد حرصت على أن تَرُدَّ على أصحاب تلك المقالة ، ألا تراه يقول : «وأنه فوقَ عَرْشِهِ المجيدِ بذاته ، وهو في كلِّ مكانٍ بعلمِه»، فظاهر من قوله «وهو في كلِّ مكانٍ بعلمِه» أنه يَرُدُّ على من كان يقول : إنه في كل مكان . بل حتى العبارات التالية كانت في سياق الردّ عليهم أيضًا ، ألا ترى قوله : «خَلَقَ الإنسانَ ، ويعلم ما توسوس به نفسُه ، وهو أقرب إليه من حبل الوريد . ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾» . فكل هذا تأكيدٌ من ابن أبي زيد على أن الذي هو معنا ولا يفارقنا هو علمُ الله واطلاعه على خافية الأعين وما تُخفي الصدور ، وليست ذاته العليّة (عَزَّ ربُّنا وتَقدّس)[2] .

---

(١) العواصم من القواصم لابن العربي ـ تحقيق : د/ عمار طالبي . دار الثقافة : الدوحة. سنة : ١٤١٣هـ ـ (٢١٥) ، ـ وتحقيق : عبد الحميد بن باديس . المطبعة الجزائرية : الجزائر . سنة : ١٣٤٥هـ ـ (٢/ ٢٤ ـ ٢٥) .

(٢) وهذا هو ما فهمه شُراح الرسالة من قول ابن أبي زيد : «وهو في كلِّ مكانٍ بعلمِه ...» إلى آخر كلامه . فانظر : شرح الرسالة للقاضي عبد الوهاب تحقيق : كريم بن عبد الوهاب عشو ، وليامين بن قَدُّور الجزائري . دار المحسن : الجزائر ، ودار ابن حزم : بيروت . سنة : ١٤٤٤هـ ـ (٢/٣٦ ـ ٣٨) . وتنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة : للتتائي ـ محمد بن خليل بن إبراهيم ـ (ت٩٤٢هـ) ـ تحقيق : د/ محمد عايش عبد العال شبير . (١/ ١٨٦ ـ ١٩٠) ، وغيرهما .

وبهذا نعلم أن مراد ابن أبي زيد من عبارته : إنما هو إثبات أن الله تعالى بائنٌ من خلقه ، وليس في كل مكان كما زعم من كان يَرُدُّ عليهم . ولا خطر بباله إثبات معنًى للاستواء : لا المعنى الذي يريده التيميون ، ولا معنى غيره .

وهذا هو فهم ابن العربي لكلام ابن أبي زيد : أنه يريد ذلك المعنى الصحيح، لا أنه يريد إثبات الجهة .

نعم.. ابن العربي يُخطِّئُ ابنَ أبي زيد في طريقة تعبيره عن المعنى الصحيح بتلك العبارة ، وفي سياسته لردّ البدعة ؛ لأن عبارة ابن أبي زيد في نظر ابن العربي هي التي مهّدت ليأتي جاهلٌ ويصرِّح بمحاذاة الله تعالى للعرش وبالجهة له سبحانه، بعد أن تلقَّى الصغار والكبار عبارة ابن أبي زيد ، ولهج بها شيوخُ الكتاتيب ومعلِّمو الأطفال .

فابن العربي لا ينسب إلى عبارة ابن أبي زيد القولَ بالجهة والمحاذاة ، بل كلامه صريح أن ابن أبي زيد إنما كان يريد إثباتَ تفويض المعنى بعبارةٍ تَرُدُّ على من يقول : إن الله تعالى في كل مكان .

ومما يقطع الشك باليقين : من أن أبا بكر ابن العربي لم يُحمِّل كلام أبي محمد ابن أبي زيد معنًى ينتقده : أنه قال في آخر كتبه تصنيفا ـ فيما يظهر ـ وهو (واضح السبيل إلى معرفة قانون التأويل بفوائد التنزيل) مشيرا إلى ابن أبي زيد : «أراد به أنه موجودٌ لا معدوم ؛ إذ المعدوم ليس بشيء ، والموجود شيء ، ردًّا على الفلاسفة الذين يقولون : ليس فوق الفلك التاسع شيءٌ ، قالوا ذلك افتراء وعدوانا على الله»[1] .

---

(١) انظر مقدمة تحقيق الدكتور عبد الله التوراتي لـ(شرح عقيدة الرسالة) لأبي بكر الخفاف ـ دار نقطة : بيروت . سنة : ١٤٤٥هـ ـ (٨٢) .

وقال ابن العربي في موضع آخر: «ومعنى إطلاقه (ذاته) أراد بالذات الوجود؛ فإن الذات ليس باسم واقع في اللغة على جسم أو جوهر أو عَرَض، وإنما يفيدُك الوجود، كلفظ شيء»[1].

كلام العلماء على عبارة ابن أبي زيد

وبعد أن شرحنا عبارة ابن أبي زيد بما يبيِّن سلامتها من الخروج عن تفويض المعنى، نريد أن نقف على مواقف العلماء منها:

فهم أبي عبد الله القرطبي لعبارة ابن أبي زيد

وأفتتح لبيان مواقف العلماء من عبارة ابن أبي زيد: بعبارة أبي عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هـ) التي يصرِّحُ فيها بأن أبا محمد ابن أبي زيد من مفوِّضة المعنى، على أحد منهجي الأشعري في التعامل مع نصوص الصفات المشتبهة:

فقد قال أبو عبد الله القرطبي خلال كلامه عن صفة الاستواء: «قال الشيخ أبو الحسن الأشعري: «أُثبته مستويا على عرشه، وأنفي عنه كل استواء يوجب حدوثه».

وله قولٌ آخر: «إنه فَعَلَ في العرش فِعْلًا، سَمَّى به نفسَه مستويًا».

قال علماؤنا: وبقوله الأول قال الطبري[2]، وابن أبي زيد، وعبد الوهاب وجماعةٌ من شيوخ الفقه والحديث.

---

(١) انظر مقدمة تحقيق الدكتور عبد الله التوراتي لـ(شرح عقيدة الرسالة) لأبي بكر الخفاف ـ دار نقطة: بيروت. سنة: ١٤٤٥هـ ـ (٨٣).

(٢) سيأتي نقل كلام الإمام الطبري في ذلك، بما يؤكد أن الطبري كان مذهبه كما نسبه إليه القرطبيُّ: كان يميل إلى تفويض المعنى. بل إنه كان لا يرفض مطلق التأويل أيضًا. فانظر ما سأنقله من مثالٍ لذلك من تفسيره، عندما أذكر كلام القرطبي في فهمه لجواب الإمام مالك (٢٥٢ ـ ٢٥٣).

قال البيهقي : «وعلى هذه الطريقة مذهب الشافعي رحمه الله ، وإليه ذهب أحمد ابن حنبل ، والحسن بن الفضل البلخي ، ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابي» .

(قال القرطبي) قلت : وهو قول القاضي أبي بكر ابن الطيب في كتابه (تمهيد الأوائل) ، والأستاذِ أبي بكر ابن فورك في (شرح أوائل الأدلة) .

قال القاضي[1] : «بابٌ : فإن قال قائل : فأين هو ؟ قيل له : (الأينُ) سؤالٌ عن مكان ، وليس هو مما يحويه مكان ، ولا تحيط به أقطارٌ . غير أنّا نقول : إنه على العرش ، لا على معنى كون الجسم على الجسم بملاصقة ومجاورة ، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا» .

(قال القرطبي) قلتُ : وهذا قول أبي عُمر ابن عبد البر ، وأبي عُمر الطَّلَمَنْكِي وغيرهم من الأندلسيين»[2] .

ومن هنا نبدأ بعرض أهم مواقف العلماء عموما والشُرّاح لكتاب (الرسالة) خصوصًا من عبارة ابن أبي زيد[3] في (الاستواء) ، وسأذكرها مرتّبةً ترتيبًا زمنيًّا :

فهم ابن موهب لعبارة ابن أبي زيد

قال أبو بكر محمد بن موهب القَبْري المالكي تلميذ ابن أبي زيد (ت٤١٨هـ) في شرحه على الرسالة : «وأما قوله : «إنه فوق عرشه المجيد بذاته» فإن معنى : (فوق) و(على) عند جميع العرب واحد ، وفي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ تصديق

---

(١) يقصد الباقلاني .

(٢) الأسنى في شرح الأسماء الحسنى لأبي عبد الله القرطبي ـ تحقيق : عرفان سليم حسّونة. المكتبة العصرية : بيروت . سنة : ١٤٢٦هـ ـ (١٦٨ ـ ١١٦٩) ، وصححته بمخطوط محفوظ في مكتبة جار الله بتركيا ، رقم ١٠٢٤ (٥٣/ أ) .

(٣) وقد سبقني إلى عرض عامة المقالات د/ عبد الله التوراتي في مقدمة تحقيقه لشرح عقيدة الرسالة لأبي بكر الخفاف ـ دار نقطة : بيروت . سنة : ١٤٤٥هـ ـ (٦٦ ـ ٨٨) .

ذلك : قول الله عز وجل : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ، وقال : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ وقال في وصف الملائكة : ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ، وقال : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ ، ونحو ذلك كثير ، وقال النبي ﷺ للأعجمية التي أراد سيدها أن يعتقها : «أين ربك ؟ فأشارت إلى السماء»، ووصف النبي ﷺ أنه عُرج به من الأرض إلى السماء ، من سماء إلى سماء ، إلى سدرة المنتهى ، وإلى ما فوقها ، حتى قال : لقد سمعتُ صريف القلم، وأنه وصف من فرض الصلوات أنه كل ما هبط من مكانه ، فلقي موسى في بعض السمٰوات ، فأمره بالتخفيف عن أمته ، عاد يصعد ، ثم سأل ، إلى أن انتهى إلى خمس صلوات في اليوم والليلة .

وقد تأتي لفظة (في) في لغة العرب بمعنى : فوق ، وعلى ذلك قول الله عز وجل : ﴿فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا﴾ ، يريد : عليها وفوقها . وكذلك قوله فيما وصف عن فرعون أنه قال في قصة السحرة : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ ، يريد عليها ، قال الله عز وجل : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ ، قال أهل التأويل العالمون بلغة العرب : يريد فوقها .

وهو قول مالك مما فهمه عن جماعة ممن أدرك من التابعين ، مما فهموه عن الصحابة ، مما فهموه عن النبي ﷺ : أن الله في السماء ، يعني : فوقها وعليها .

ولذلك قال الشيخ أبو محمد : «إنه فوق عرشه المجيد» ، ثم بيَّنَ أن علوه على عرشه وفوقه إنما هو بذاته ، لأنه بائن عن جميع خلقه بلا كيف ، وهو في كل

مكانٍ من الأمكنة المخلوقة بعلمه ، لا بذاته ؛ إذ لا تحويه الأماكن ، لأنه أعظم منها ، وقد كان ولا مكان ، ولم يَحُلْ بصفاته عما كان ، إذ لا تجري عليه الأحوال .

لكن علوه في استوائه على عرشه هو عندنا بخلاف ما كان قبل أن يستوي على العرش لأنه قال : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ، و(ثم) لا تكون أبدا إلا لاستئناف فعل يصير بينه وبين ما قبله فسحة ، فهو سبحانه وإن كان لا يزول ولا يحول ، فقد يزيل المخلوقات دونه ، ويحيلها كيف يشاء ، فصار بكونه على عرشه في وَصْفِنا بخلاف ما كان قبل ذلك ، هذا حُكم وَصْفِنا لاستوائه على عرشه سبحانه . ففرقٌ بين ذاته وعلمه من جملة الحكم والمعنى ؛ إذ لا تخلو الأماكن من علمه ، وهو بائن عن جميعها بذاته ، وإن كان محيطا بها جميعا عظمة وجلالا .

(إلى أن قال) : «وقوله : ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ فإنما معناه عند أهل السنة على غير الاستيلاء والقهر والغلبة والملك الذي ظنت المعتزلة ، ومن قال بقولهم: إنه معنى الاستواء . وبعضهم يقول : إنه على المجاز دون الحقيقة . ويُبيِّنُ سوءَ تأويلهم في استوائه على عرشه ، على غير ما تأولوه من الاستيلاء وغيره : ما قد علمه أهل المعقول : بأنه لم يزل مستويا على جميع مخلوقاته بعد اختراعه لها ، وكان العرش وغيره في ذلك سواء ، فلا معنى لتأويلهم بإفراد العرش بالاستواء ، الذي هو في تأويلهم الفاسد استيلاء وملك وقهر وغلبة .

(قال) : ويبين أيضا أنه على الحقيقة بقوله عز وجل : ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ ، فلما أبصر المنصفون إفرادَ ذكره بالاستواء على عرشه ، بعد خلق سمواته وأرضه ، وتخصيصه بصفة الاستواء ، علموا أن الاستواء هاهنا على غير الاستيلاء ونحوه ، فأقروا بوصفه بالاستواء على عرشه ، وأنه على الحقيقة لا على

المجاز ؛ لأنه الصادق في قيله ، ووقفوا عن تكييف ذلك وتمثيله ، إذ ليس كمثله شيء من الأشياء»[١] .

مناقشة ابن تيمية في استشهاده بكلام ابن موهب

ساق ابنُ تيمية كلام أبي بكر ابن موهب وكأنه يؤيد تقريره في إثبات معنًى للعلو ، ومستنده في ذلك (على ما يبدو) ما يلي :

١ . إثبات لفظ الفوقية على العرش .

٢ . إقراره لفظة (بذاته) .

٣ . أنه يجب حمل (الاستواء) على الحقيقة ، لا على المجاز .

٤ . أنه ذكر حلول الحوادث بذات الله تعالى بقوله : «فصار بكونه على عرشه في وَصْفِنا بخلاف ما كان قبل ذلك» .

والحقيقة أنه ليس في شيء من ذلك إثباتُ معنًى للاستواء ولا إثبات شيءٍ من لوازمه عند ابن تيمية ؛ لأن :

١ . إثبات أنه عز وجل مستو على عرشه ، وفوق خلقه ، هو إثبات للفظ الوارد ، ولا يتضمن إثبات معنى .

٢ . ولفظة (بذاته) يُقصد بها عند مفوّضة المعنى :

ـ أن (الاستواء) المُثْبَت لفظُه : صفةٌ يُوصف بها الباري عز وجل كما وردت في السمع .

---

(١) نقل هذا النص بطوله ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٧٥ ـ ١٧٩) ، ونقل جزءا منه الذهبي في العلو للعلي الغفار ـ تحقيق : عبد الله البراك ـ (٢/ ١٣٦٥ رقم ٥٤٦) ، وابن قيم الجوزية في اجتماع الجيوش الإسلامية ـ تحقيق : زايد النشيري . دار عالم الفوائد : مكة المكرمة . سنة : ١٤٣١هـ ـ (٢٢٥ ـ ٢٢٦) .

- ويُقصَدُ بها أيضًا أنه سبحانه بائنٌ من خلقه ، وليس في كل مكان كما يقول الجهمية ، ولا يتضمن ذلك إثبات جهة لله تعالى ولا حيّز ولا حدّ .

- ويُقصد بها أيضًا : أن العلو المعنوي لله تعالى صفة ذاته ، وليس مما اكتسبه من غيره عز وجل .

٣. وأما حملها على الحقيقة : أي الحقيقة التي لا يعلم معناها إلا الله تعالى ، والمقصود بذلك رفض التأويل الذي يحمل (الاستواء) على معنى مجازيّ . فهو حملٌ على الحقيقة التي لا تُعلَم ؛ لأنه لا دليل على الصارف : فلا في النص قرينةٌ صارفة ، ولا في العقل ما يُحيل إثبات تلك الصفة الغيبية التي لا يعلم معناها إلا الله تعالى .

٤. أما قوله «فصار بكونه على عرشه في وَصْفِنا بخلاف ما كان قبل ذلك» لا يعني به تجويز حلول الحوادث بذات الله عز وجل ؛ لأنه قد قدّم هذه العبارة بقوله : «ولم يَحُلْ بصفاته عما كان ، إذ لا تجري عليه الأحوال» ، وهذا نص صريح بعدم حلول الحوادث بذات الله تعالى ، وبقوله أيضًا : «فهو سبحانه وإن كان لا يزول ولا يحول» . وإنما أراد بقوله : «فصار بكونه على عرشه في وَصْفِنا بخلاف ما كان قبل ذلك» : أن الذي تغيَّر هو جواز وصفنا نحن الخلق له بأنه مستوٍ على العرش ، لا شك أن هذا الوصف بـ(الاستواء على العرش) لا بُد أنه لم يجز إلا بعد خلق العرش ، فالعرش مخلوق وليس أزليا . ألا تراه يصرح بذلك في قوله : «فصار بكونه على عرشه في وَصْفِنا» ، وقال : «هذا حكم وَصْفِنا» ، فالذي تغيّر هو وصفنا لله تعالى المتعلق بوجود المخلوق ، كما لا يصح أن يُقال : إن الله تعالى فوق السمٰوات أو فوق الملائكة قبل خلق السمٰوات وقبل خَلْقِ الملائكة ، أما العلو

المطلق والفوقية المطلقة فهي صفات أزلية لله تعالى . ولذلك صرح أن التغيّر إنما يحدث للمخلوقات ، لا لله تعالى ، فقال : «فهو سبحانه وإن كان لا يزول ولا يحول، **فقد يزيل المخلوقات دونه**» ، أي التغيّر إنما يُحدثه الله تعالى في المخلوقات ، ولا يُحدثه في ذاته ، كما قال : «دونه» .

التعليق على كلام ابن موهب

وبذلك يتبيَّن أن أبا بكر ابن موهب لا يقرر إثبات معنى للاستواء ، فهو مفوِّضٌ للمعنى ، كما يدل عليه كلامه .

وكيف لا يكون هذا مراد ابن موهب ، وهذا هو لفظه ؟ ثم هو فوق ذلك من متكلّمي الأشعرية[1] الذين لا يختلف متقدموهم عن متأخريهم في تراوح موقفهم

---

(١) وصف القاضي عياض أبا بكر ابن موهب ، فقال : «وغَلَبَ عليه الكلامُ والجدل على نصرة مذهب أهل السنّة ، والتواليفُ في ذلك» ، ترتيب المدارك للقاضي عياض (٧/ ١٨٨) .
هذه حكاية واقع ابن موهب ، وأنه ليس ممن غلبت عليه علوم السنة ، بل غلب عليه علم الكلام والجدل ، وأن تآليفه في ذلك ، فالقاضي عياض يخبر عن واقع مشاهد يعرفه ، ولا يجتهد في وصفه بذلك . وثم يذكر القاضي عياض أنه كان على المذهب الأشعري ، بدليل ما يلي :
فالقاضي عياض لكونه أشعريا لا يصف متكلِّما بأنه على مذهب أهل السنة إلا أن يكون أشعريا :
أما أشعرية القاضي عياض فمعروفة : من مخطوط عقيدته المكتشف مؤخرًا ، فانظر: مقال (رسالة مخطوطة في عقيدة الإمام القاضي عياض) للدكتور محمد أبو يحيى ـ مجلة الشهاب: جامعة الوادي: الجزائرية المجلد ٦ العدد ١ الصفحة ٩٩ _ ١٢٨. بتاريخ رجب ١٤٤١هـ = ١٥/ ٣/ ٢٠٢٠م. وانظر أيضًا رسالة الماجستير : القاضي عياض والعقيدة الأشعرية : للباحثة سميحة زلاقي . جامعة محمد بو ضياف : الجزائر . كلية العلوم الإنسانية . سنة : ٢٠١٨ ـ ٢٠١٩ .
كما يثبت ذلك تقريراته الكثيرة الدالة على أشعريته ، ومن تصريحه بأن الأشعرية هم أهل السنة :
- فقد قال في موضع من كُتبه : «وإنما سُمّيت الأشعرية أهل السنة : لاتّباعهم السنن هكذا ، وموافقتهم لها» ، إكمال المعلم للقاضي عياض ـ تحقيق : د/ يحيى إسماعيل. دار الوفاء : مصر . سنة : ١٤١٩ هـ ـ (٨/ ١٣٢) .
- وقال في موضع آخر : «أن مذهب أهل السنة بأجمعهم : من السلف الصالح وأهل الحديث والفقهاء والمتكلمين على مذهبهم من الأشعريين» ، إكمال المعلم للقاضي عياض (١/ ٢٥٥) .
=

في الصفات بين تفويض المعنى أو التأويل ، ويميل بعضهم للأول وبعضهم للثاني .

فمن أشدّ العجب أن يُؤتى بالأشعرية لإثبات أنهم تيميون ! ومصدر العجب لا يقتصر على ناحية سَبْقِ بعضهم الزمني للمقالة التيمية (وهو مصدر عجبٍ حقيقي ؛ إلا عند من تشرّب دعوى أن مذهب ابن تيمية هو مذهب السلف) ، وإنما ـ مع ذلك ـ يزداد العجب من ناحية أصول الأشعرية العقدية التي تأبى تحميل كلامهم مذهبًا يُضادُّ مذهبهم في باب الصفات ! وما حال من يفعل ذلك إلا كمن يأتي لمعتزلي فيدّعيه من أهل السنة لأنه قال : «القرآن كلام الله» ، وكمن يأتي لقدري يقول : «لا يستقلُّ بالخلق إلا الله تعالى» ، فينسب إليه أنه لا يقول بخلق العباد لأفعالهم ! متناسيًا أصول مذهبه التي توجب فهم كلامه بناءً على أصول مذهبه[1] .

= ـ ولذلك قال عن الباقلاني في ترجمته : «الملقب بشيخ السنة ، ولسان الأمة ، المتكلِّم على مذهبِ المثبتةِ وأهلِ الحديثِ وطريقةِ أبي الحسن الأشعري» ، ترتيب المدارك للقاضي عياض (٧/ ٤٤) .

ـ ولا يكاد يذكر القاضي عياضٌ متكلِّمًا أشعريًّا إلا ويصفه بأنه «من المتكلمين على مذهب أهل السنة» ، ترتيب المدارك للقاضي عياض (٦/ ١٨١ ، ١٩٦) (٧/ ٢٣١) (٨/ ١٤٤) .

(١) وقد تنبّهَ بعضهم لهذا الأصل في فهم عبارات العلماء من أهل الكلام وغيرهم ، وهو يريد الاستكثار بالموافقين لمذهب ابن تيمية ، فصار يلتفُّ على ذلك : بأن يزعم لهذا العالم أنه تاب عن أشعريته ، ولذلك خالف الأشعرية في هذه المسألة ، أو أنه تناقض وأنطقه الحقُّ دون أن يشعر ، أو أن يُدّعى بواسع الخيال وجودُ اختلافٍ منهجيٍّ كبير بين متقدمي الأشعرية ومتأخِّريهم ، أو بين مَشْرِقِيّيهم ومَغْرِبِيِّيهم ، أو بين جِنِّهم وإنسهم ! كل هذا العبث والتدليس لأجل أن يستكثر بأسماء بعض العلماء ليُوقِفَ أسماءهم في صفّه القصير المنقطع ، فلا يكون منفردًا خلف الصف ! وهو يعلم أن جَلْبَ هذه الأسماء معه لن يخرجه عن الانفراد ، فلن يقف في الصفّ إلا علومُ العلماء ، لا مجرد أسمائهم مع خيالات الموافَقةِ ! ومن أمثلة هذه الخيالات غير الموفّقة : ما حصل من تعليق أحد المعاصرين على عبارة نقلها أبو طاهر السِّلفي (ت٥٧٦هـ) عن شيخه الأشعري محمد بن عتيق التميمي المعروف بابن أبي كُديّة (ت٥١٢هـ) ، يحكي فيها ابنُ أبي كُديّة هذا تَراوُحَ أقوالِ الأشعرية في صفة الاستواء بين التفويض والتأويل ، فعدّه المعلِّقُ التيمي اضطرابًا منهم ، كما ستراه ! =

= فقد قال أبو طاهر السِّلفي : «سألت أبا عبد الله محمد بن أبي بكر التميمي القيرواني ابن أبي

ولئن سلّمنا ـ تنزُّلًا ـ أن عبارة ابن موهب يمكن أن تُفهم على ما يريد ابن تيمية، فنريد أن نقف مع فهم تلميذٍ آخر لابن أبي زيد، لنرى كيف فَهِمَ عبارة شيخه؛ لأن أولى من عرف مراد الشيخ هو تلميذه، خاصة إذا كان هذا التلميذ أحد الأئمة في العلوم الإسلامية.

فهم مكي ابن أبي طالب لعبارة ابن أبي زيد

ولا شك أن الإمام مكيَّ بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) هو ذلك التلميذ (تلميذ ابن أبي زيد) الذي تتوفر فيه كل الصفات التي توجب التسليم له في فهم عبارة شيخه، وأنه لا ينبغي أن تُفهم عبارة ابن أبي زيد بخلاف فهم تلميذه الذي تلقاها عنه لفظًا ومعنى.

وقد قال مكي في تفسير قوله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، بعد ذِكْرِه لعدد من التأويلات: «وأحسن الأقوال في هذه: (علا)، والذي يعتقده أهل السنة، ويقولونه في هذا: إن الله (جلّ ذِكْرُه) [فوق][1] سماواته على عرشه دون

كدية المتكلِّم الأشعري عن الاستواء؟ فقال: من أصحابنا من قال المراد به العلو، ومنهم من قال: القصد، ومنهم من قال: الاستيلاء، ومن أصحابنا المتقدمين من ذهب إلى أنه يُحمل على ما ورد به، ولا يُفسَّر، وهو أحد الوجهين عن أبي الحسن». العلو للعلي الغفار للذهبي ـ تحقيق عبد الله البراك ـ (٢/ ١٣٥٦ رقم ٥٤٢).

فعلق محقق الكتاب (عبد الله البراك) بقوله: «قول الأشعرية في هذه الصفة مضطرب كما أشار لذلك القيرواني...».

ولم يتنبّه المعلق بهذا أن هذا الإمام الأشعري حكى هذه الأقوال على أنها جميعا أقوالٌ محتملة، ثم ختم بتفويض المعنى «ولا يُفسَّر»، وذكر أن هذا التفويض أحد منهجي أبي الحسن الأشعري، ومنهجه الآخر هو التأويل الذي سبقت بعض مقالاته عند الأشعرية. فليس هناك تناقض، وإنما هما منهجان يُجوّزهما عامة الأشعرية، ويرون الاختلاف في دائرتهما اختلافًا معتبرًا.

هذا مثالٌ من مئات الأمثلة لِفَهْم التيميين لمقالات مخالفيهم خطأً، أو بحسب أهوائهم!

(١) سقطت هنا من المصدر، لكن أثبتها المحقق في مقدمة تحقيقه (١/ ١٢).

أرضه، وأنه في كل مكان بعلمه، وله (تعالى ذِكْرُه) كرسيٌّ وسع السماوات والأرض، كما قال (جلّ ذِكْرُه). وكذلك ذكر شيخنا أبو محمد ابن أبي زيد رحمه الله»[١].

إذن فمكي بن أبي طالب كان يقرِّرُ تقريرَ شيخه، ويتتبع حروف عبارته في تقرير معتقده، وينسب هذا المعتقد إلى معتقد أهل السنة والجماعة.

فهل كان مكي يفهم كلام شيخه على معنى إثبات الجهة؟ أم كان يفهمه بضدّ ذلك؟

سيقطع لك فَهْمَ مرادِه كلامُه الذي لا يحتاج إلى شرح:

فقد قال في تفسير قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: «واختار الطبري وغيرُه أن يكون (استوى) بمعنى (علا)، على المفهوم في لسان العرب.

(قال مكي): وليس: (علا) في هذا المعنى أنه تعالى عَلا من سُفْلٍ كان فيه إلى عُلُوٍّ، ولا هو عُلُوٌّ انتقالٍ مِن مكانٍ إلى مكان، ولا عُلُوٌّ بحركةٍ، تعالى الله ربُّنا عن ذلك كله، لا يجوز أن يوصف بشيءٍ من ذلك، لأنها صفاتٌ توجب الحدوثَ للموصوف بها، والله (جَلَّ ذِكْرُه) أَوّلٌ بلا نهاية. لكن نقول: إنه عُلُوٌّ قُدرةٍ واقتدار، ولم يزل تعالى قادرًا له الأسماء الحسنى والصفات العُلا»[٢].

وقال في تفسير آية سورة الرعد ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: «أي: علا عليه عُلُوَّ قُدرةٍ، لا عُلُوَّ مكان»[٣].

---

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٧/ ٤٦١٠).

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب ـ مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي: جامعة الشارقة. طباعة: مجموعة بحوث الكتاب والسنة: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة الشارقة. الطبعة: الأولى: ١٤٢٩ ـ (١/ ٢٠٩).

(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٥/ ٣٦٦٤).

وقال في تفسير آية سورة الفرقان ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ : «ولا يجوز أن يَتوهم أحد في ذلك : جلوسًا ولا حركةً ولا نُقْلةً ، ولكنه استوى على العرش كما شاء ، لا يُمثَّلُ ذلك ، ولا يُحدُّ، ولا يُظَنُّ له انتقالٌ من مكان إلى مكان ؛ لأن ذلك لمن صفة المحدثات . وقد قال تعالى ذكره : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ، فلا يحل لأحد أن يمثل صفات ربه ـ الذي ليس كمثله شيء ـ بصفات المخلوقين الذين لهم أمثال وأشباه ، فكما أنه تعالى لا يشبهه شيء ، كذلك صفاته ليست كصفات المخلوقين . فالاستواء معلوم ، والكيف لا نعلمه ، فعلينا التسليم لذلك .

وقد قيل : استوى : استولى ، والمعنى : ثم استولى بمقدرته على العرش، فرفعه فوق السماوات والأرض المخلوقة هي وما بينهما في ستة أيام ، والعرش مخلوق بعد السماوات والأرض . ثم استولى بقدرته عليه ، على عظمه ، فرفعه فوق السماوات والأرض .

والله أعلم بمراده في ذلك ، فهذا موضعٌ مُشْكِلٌ ، وإنما ذكرنا قول من تقدمنا ، لم نأت بشيءٍ مِن عندنا في هذا وشِبْهِهِ»[١] .

وقال في تفسير آية فُصّلت : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ «أي : ثم ارتفع إلى السماء ارتفاعَ قُدْرةٍ ، لا ارتفاع نُقْلة»[٢] .

---

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٨/ ٥٢٤٢ ـ ٥٢٤٣) .

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (١٠/ ٦٤٩١) .

وقال في تفسير آية سورة الحديد ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ : «أي : ارتفع وعلا ارتفاعَ قدرةٍ وتعظيمٍ وجلالةٍ ، لا ارتفاعَ نُقلة»[١] .

التعليق على كلام مكي

فهذه نصوصٌ تقطع بأن مكي بن أبي طالب قد فَهِمَ من شيخه معنى الاستواء على أبعد فهم عن اعتقاد الجهة أو ما يُثبت حلول الحوادث بذات الله تعالى .

ادعاء ابن تيمية أن مكي موافق له

وأعجب العجب أنه مع قطعية عبارات مكي في بيان مذهبه في تفسير (الاستواء) و(العلو) هو أيضًا قد زعمه ابن تيمية موافقًا له[٢] ! وستأتي مناقشة ذلك عند ذكر عبارة مكي بن أبي طالب التي يستشهد فيها بجواب الإمام مالك على معنى (الاستواء)[٣] .

ولكن ينقضي العجب إذا عُرف السبب : فمن لم يجد له سلفًا ، لَزِمَه أن يَتوهَّمَ له سلفًا !

فهم القاضي عبد الوهاب البغدادي لعبارة ابن أبي زيد

وهذا **القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت٤٢٢هـ)** يقول مشيرا إلى قول ابن أبي زيد : «على العرش استوى» : «هذه العبارة الآخِرةُ ـ التي هي قوله «على العرش» أحبُّ إليّ من الأُولى ، التي هي قوله : «وأنه فوق عرشه استوى» ؛ لأن قوله «على عرشه» وَرَدَ به النصُّ ، ولم يَرِدِ النصُّ بذكر (فوق)، وإن كان المعنى واحدًا ، وكان المرادُ بذكر (الفوق) في هذا الموضع أنه (على) ؛ إلا أن ما طابق النصَّ أَولى بأن يُستعمل... (ثم أورد نصوص الاستواء والعلو ، ثم قال) ولإجماع الأُمة أنّا متعبّدون في الدعاء برفع أيدينا إلى جهة العلو دون السُّفل، ودون

---

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (١١/ ٧٣٠٧) .

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية ـ تعليق : محمد رشيد رضا ـ (١/ ٢٠٧) .

(٣) انظر ما سيأتي (١٥٠ ـ ١٥٤) .

اليمين والشمال وسائر الجهات، وهذا ينفي أن يكون في كل مكان ... (ثم أورد استدلالات من يزعم أن الله في كل مكان، وردّ عليها، ثم قال) واعلم أن الوصف له تعالى بالاستواء اتِّباعٌ للنصّ، وتسليمٌ للشرع، وتصديقٌ لما وصف نفسه تعالى به. ولا يجوز أن يُثبت له كيفية؛ لأن الشرع لم يَرِد بذلك، ولا أخبرَ النبيُّ ﷺ فيه بشيء، ولا سألته الصحابةُ عنه، ولا أن ذلك يرجع إلى التنقّل والتحوُّل وإشغال الحيّز والافتقار إلى الأماكن، وذلك يؤول إلى التجسيم، وإلى قِدَم الأجسام، وهذا كُفرٌ عند كافّة أهل الإسلام»[١].

التعليق على كلام البغدادي

فالقاضي عبد الوهاب لا يأخذ على ابن أبي زيد معنى يخالف فيه تفويضَ المعنى، وإنما يراه مخالفا للأولى في التزام النصّ في التعبير عن هذا التفويض.

هذا فهم أحد أجلّ علماء المالكية المتقدمين، ومن المدرسة المالكية العراقية (المشرقية).

فهم الهسكوري لكلام عبد الوهاب البغدادي وابن أبي زيد

ولذلك قال الفقيه **أبو محمد صالح الهسكوري الفاسي (ت٦٥٣هـ)** في شرح الرسالة عن القاضي عبد الوهاب: «وأَخَذَ على أبي محمد لأنه خالف بذلك التوقيف، ولا يجوز التسامح إلا فيما عُرفت حقيقته. وأخذ عليه أيضًا في قوله بذاته؛ لأنها زيادة على ما ورد التوقيف، وذلك لا يجوز. ونحوه عن ابن رُشد»[٢].

---

(١) شرح الرسالة للقاضي عبد الوهاب ـ تحقيق: كريم عبد الوهاب عَشُو وليامين بن قَدور امكرار الجزائري. دار محسن: الجزائر، ودار ابن حزم: بيروت. الأولى: ١٤٤٤هـ ـ (٢/ ٣٤ـ٣٨).

(٢) شرح عقيدة ابن أبي زيد من كتاب الرسالة (وهو قطعة من شرح الرسالة) للهسكوري ـ تحقيق: د/ أبو عمران محمد بلعبد بن أمنو البوطيبي. مجلة المذهب المالكي، نشر: مركز الجنوب للإنماء الثقافي والإنساني. سنة: ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م ـ (١٠٣).

فالهسكوري رحمه الله فهم كلام القاضي عبد الوهاب على وجهه ، وهو أنه أراد منه التزام اللفظ الوارد في السمع (التوقيف) ؛ لأن ما لا يُعرف معناه لا يُتسامَح في تغيير اللفظ الوارد فيه .

فهم ابن رُشد لعبارة ابن أبي زيد

وأضاف لنا الهسكوري **أبا الوليد ابن رُشد ـ وهو يقصد الفقيهَ ابن رُشد صاحب كتاب : البيان والتحصيل ـ** (ت٥٢٠هـ) ، حيث إنه أحد من شرح (الرسالة) لابن أبي زيد . فذكر أنه اعترض على ابن أبي زيد في اللفظ ، لا في المعنى[1] . وإلا فابن رُشد كان يَعُدُّ ابنَ أبي زيد من علماء الأشعرية ، بل يستدل على أشعريته بالمقدمة العقائدية لـ(رسالته)[2] .

نقد ابن الفخار لعبارة ابن أبي زيد ووجهُه

وممن انتقد ابنَ أبي زيد : **ابنُ الفخار ـ محمد بن عمر بن يوسف القرطبي المالكي ـ** (٤١٨هـ) في كتاب (الرد على أبي محمد ابن أبي زيد القيرواني في رسالته)، حيث قال : «وقد قال أيضًا عن الله «أنه فوق عرشه المجيد بذاته» . وموضع الغلط في هذا الكلام : عُدولُه عن ظاهر نصِّ القرآن ؛ لأنه تعالى قال ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، ولم يقل (فوق) ، وهذا وهم»[3] .

---

(١) انظر مقدمة تحقيق الدكتور عبد الله التوراتي لـ(شرح عقيدة الرسالة) لأبي بكر الخفاف ـ دار نقطة : بيروت . سنة : ١٤٤٥هـ ـ (٧٣) .

(٢) سُئل أبو الوليد ابن رُشد الفقيه (ت٥٢٠هـ) عن ابن أبي زيد هل هو أشعري ؟ أم لا ؟ والسائل هو الأمير المرابِطي أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن تاشفين (ت٥١٤هـ) ، فأجاب بعد أن ذكر أن أصول الديانات قد اختص بها أئمةُ الأشعرية ، ثم قال : «فلا يُعتقد في ابن أبي زيد وغيره من نُظرائه أنه جاهلٌ بها . وكفى من الدليل على معرفته بها ما ذكره في صدر رسالته مما يجب اعتقاده في الدِّين» . فتاوى ابن رُشد ـ تحقيق : د/ المختار بن الطاهر التليلي . (١٠٦٠ ـ ١٠٦١) .

(٣) الرد على أبي محمد ابن أبي زيد القيرواني في رسالته لابن الفخار ـ تحقيق : بدر العمراني . مجلة الأحمدية : دبي . العدد ١٧ ، سنة : ١٤٢٥هـ ـ (١٠٢) .



وهذا النقد كنقد من سبقه من العلماء : هو نقدٌ للعبارة ، لا لمعتقد ابن أبي زيد، فليس فيه نسبةٌ له إلى خلاف ما يوجبه تفويضُ المعنى : من عدم إثباتٍ لأيِّ معنى .

نقد المرادي لعبارة ابن أبي زيد ووجهه

ومثله **أبو بكر المرادي ـ محمد بن الحسن الحضرمي ـ** (ت٤٨٩هـ) ، فقد قال: «أُخذ على أبي محمد في قوله : «بذاته» ؛ لأنه زيادة على ما ورد به التوقيف، وذلك لا يجوز»[(١)] .

توجيه القرافي لعبارة ابن أبي زيد

وقال القرافي (ت٦٨٤هـ) : «قال ابن أبي زيد : «الله تعالى فوق سماواته على عرشه ، دون أرضه ، وإنه في كل مكان بعلمه» . وقال في (الرسالة) : «استوى على عرشه المجيد بذاته» ، وهذا أقرب للتأويل من الأول ، أي : بغير مُعِيْنٍ ، بل بذاته استوى على العرش وغيرِه . وخَصَّ الله تعالى العرش بالاستواء ؛ لأنه أعظم أجزاء العالم ، فيبقى غيرُه بطريق الأولى .

فقال جماعةٌ عن ابن أبي زيد وعن ابن عبد البر وجماعةٍ من المجتهدين : إنهم يعتقدون الجهة ؛ لأجل هذه الإطلاقات . وقال بعض الفضلاء : هذا إنما يلزمهم إذا لم يصرحوا بأنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ، وبغير ذلك من النصوص النافية للجهة . وإنما قصدهم إجراءُ النصوص كما جاءت ، من غير تأويل ، ويقولون : لها معانٍ لا نُدركها ، ويقولون : هذا استواء لا يشبه الاستواءات ، كما أن ذاته لا تشبه

---

(١) انظر مقدمة تحقيق شرح عقيدة الرسالة لأبي بكر الخفاف ـ تحقيق : د/ عبد الله التوراتي . دار نقطة : بيروت . سنة : ١٤٤٥هـ ـ (٧١) ، وانظر أيضًا : العلو للعلي الغفار للذهبي ـ تحقيق : عبد الله بن صالح البراك . در الوطن : الرياض . سنة : ١٤٢٠هـ ـ (٢/ ١٣٥٤رقم ٥٤١) .

الذوات. فكذلك يكون فوق سماواته دون أرضه : فوقيةً لا تشبه الفوقيات ، وهذا أقرب لمناصب العلماء من القول بالجهة»[١] .

وبذلك بيّن القرافي توجيه كلام ابن أبي زيد ، وما يجب أن يُحمل عليه كلامه .

التعليق على كلام القرافي

واللطيف أن القرافي عدَّ عبارة ابن أبي زيد في (الرسالة) أقرب لفهمها على الوجه الصحيح من عبارته في المختصر (في الجامع منه) ، ولم يجد في عبارة «بذاته» إشكالًا كبيرًا يُشكل على تفويض المعنى .

فهم الخفاف لعبارة ابن أبي زيد

وممن صوَّب كلام ابن أبي زيد ، وجعله مفوِّضًا للمعنى : **أبو بكر الخفّاف ـ محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الإشبيلي ـ (ت٦٨٨هـ)** ، في شرحه للرسالة ، فقد ذكر قوله : «وأنه فوق عرشِه المجيد بذاته» ، ثم قال في شرحها : «نقل أبو عمران الزناتي عن شيخه أبي محمد صالح[٢] أنه قال : «(فوق) هنا بمعنى (على) عند جميع العرب ، وفي كتاب الله وسُنة نبيّه ﷺ تصديقُ ذلك ، قوله تعالى ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ ، وقال ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ﴾ ، ونحو ذلك كثير» .

(قال الخفاف) قلت : انظر هذا الكلام حقَّ النظر ، فإنه كلامٌ موهمٌ بالجهة... (ثم تكلّم عن استحالة العلو المكاني والفوقية الحسية على صفات الله تعالى ، ثم قال) :

وما قاله الشيخ أبو محمد صالح من الاستدلال بالآي من أن (فوق) بمعنى (على) حقٌّ ، لكن أيُّ فوقيّةٍ أُريد بها ؟ لم يتعرَّض لها ، وكان حقُّه أن يبيّن المراد

---

(١) الذخيرة للقرافي ـ تحقيق : د/ محمد حجي . دار الغرب : بيروت . سنة : ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م ـ (١٣/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)

(٢) هو صالح بن يحيى بن الغازي الـهَسْكُوري الفاسي (ت٦٥٣هـ) ، وله شرحٌ لرسالة ابن أبي زيد ، وقد تقدم النقل منه .

بذلك في حقِّه تعالى ، إشفاقًا على عقائد العوام الذين لم يَخبُروا المعقولات ، حتى ينتبهوا لحلّ الشبهات العقلية ، ولا خاضوا في علم اللسان (أعني العوام) حتى ينتبهوا لاستعمال الألفاظ اللغوية ، ولا يظنوا أني أنسبه إلى الجهل بذلك ، بل محلّه أجلُّ من ذلك .

ونسي قولًا في (الاستواء) أعمّ من هذا الكلام .

وكذلك نقل الشيخُ أبو عمران عن الإمام أبي محمد عبد الوهاب[١] أنه قال : «اللفظة الثانية ـ وهي قوله : على العرش استوى ـ أحبُّ إليَّ من هذه» ، وأَخَذَ على أبي محمد[٢] ؛ لأنه خالف التوقيف[٣] .

قلتُ : يعني بمخالفته التوقيف من حيث قال «فوق عرشه» ، عِوضًا من قوله ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ .

وأخذَ أيضًا عليه في قوله «بذاته» ؛ لأنها زائدةٌ على ما ورد به التوقيف ، وذلك لا يجوز .

ونحو هذا الكلام عن ابن رُشد .

---

(١) هو القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت٤٢٢هـ) ، وله شرح على الرسالة ، سيأتي النقل منه عند سرد عبارات العلماء الذين فهموا جواب الإمام مالك على أنه جوابُ من كان يفوِّض معنى الاستواء .

(٢) يقصد أن القاضي أبا محمد عبد الوهاب أخذَ على أبي محمد ابن أبي زيد .

(٣) فهذا هو الذي أخذه القاضي عبد الوهاب على ابن أبي زيد ، لا أنه نسب إلى ابن أبي زيد إثبات معنى أو إثبات الجهة أو المكان . وهنا فرق كبيرٌ بين المؤاخذة على اللفظ والمؤاخذة على المعنى ، فالمؤاخذة على اللفظ خلافها لفظي ، لا علاقة له بالخلاف المعنوي الذي يريد التيميون ادعاءه على كلام ابن أبي زيد .

(ثم صار يوجه معنى كلام ابن أبي زيد ، إلى أن قال) ولا تفهم من قوله رحمه الله «بذاته» أن تلك الفوقية من لواحق ذاته المفعولة له ، فتكون باء السبب ، فإن ذلك محال ؛ لأن الأسباب والمسبَّبات من لواحق الحوادث .

وقد أفصح الشاعر في ممدوحه بأن كماله غير مستفادٍ من غيره ، فقال :

نفسُ عصامٍ سوّدت عصاما ... وعلّمتْهُ الكرَّ والإقداما

(إلى أن قال :) فإذا تبيَّنَ لكلامه المنطوي على (فوق) و(بذاته) معنىً رائقٌ ولفظٌ صحيحٌ : فلا ينبغي أن يُعترَضَ عليه فيه ، والكمال لله وحده ، ولا يتعدَّى المرءُ حدَّه ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله»[١] .

وسيأتي بقية تقرير الخفاف في موضعه ممن فهموا عبارة الإمام مالك في الاستواء على أنها تحكي تفويضَ المعنى[٢] .

نقد العز ابن عبد السلام لعبارة ابن أبي زيد

وممن خطّأ عبارة ابن أبي زيد ، وجعل ظاهرها يدل على إثبات الجهة : **الإمام العز ابن عبد السلام الشافعي (ت٦٦٠هـ)** ، فقد سُئل : «ما يقول في قول ابن أبي زيد المالكي رضي الله عنه : «وأنه تعالى فوق عرشه المجيد بذاته ، وأنه في كل مكان بعلمه» ، هل يُفهَمُ من هذا القولُ بالجهة ، أم لا ؟ وهل يُكفَّر معتقدُها ، أم لا ؟» ، فأجاب العز ابن عبد السلام بقوله : «ظاهر ما ذكره ابن أبي زيد القولُ بالجهة ؛ لأنه فرّق بين كونه على العرش وبين كونه مع خلقه . والأصح أن مُعتقِدَ الجهة لا يَكْفُر ؛ لأن علماء المسلمين لم يُخرجوهم عن الإسلام ، بل حكموا لهم بالإرث من المسلمين

---

(١) شرح عقيدة الرسالة لأبي بكر الخفاف ـ تحقيق : د/ عبد الله التوراتي . دار نقطة : بيروت. سنة : ١٤٤٥هـ ـ (٢٤٥ ـ ٢٤٩) .

(٢) انظر (ص٢٧٨ ـ ٢٨١) .

والدفن في مقابرهم وتحريم دمائهم وأموالهم وإيجاب الصلاة عليهم ، وكذلك سائر أرباب البدع ، لم يزل الناسُ مُجْرين أحكام الإسلام ، ولا مبالاة بمن كفّرهم لمراغمته لما عليه الناس»[1] .

التعليق على كلام العز ابن عبد السلام

فهنا ينتقد العز ابن عبد السلام عبارة ابن أبي زيد ؛ لأن ظاهرها إثبات الجهة . وتقييده بأن دلالة العبارة على إثبات الجهة دلالةٌ ظاهرية هو تقييدٌ مقصودٌ ولا شك ، فهو يرى دلالتها على الجهة دلالةً ظاهريةً فقط ، ولا يراها عبارةً نصّيّةً قاطعةً بإثبات الجهة ، وهي كذلك عند كل من يفهم الفرق بين النصّ والظاهر .

ثم هو كان يتحدّث عن العبارة المقتطعة المختصرة ، وهي قول ابن أبي زيد : «وأنه تعالى فوق عرشه المجيد بذاته ، وأنه في كل مكان بعلمه» ، ولم يكن يتحدّث عن دلالة كلامه بكماله ، ولا كان يتحدّث عن مذهب ابن أبي زيد الذي ينسبه إليه في هذه المسألة . وتخطيء هذه العبارة عند العز ابن عبد السلام لا يلزم منه أنه كان ينسب إلى ابن أبي زيد ما أوهم بها ظاهرُها ، والعز ابن عبد السلام من أعلم الناس بذلك ، ولذلك قيّدَ جوابه بأنه جوابٌ عن العبارة المسؤول عنها فقط ، وأنه جوابٌ عن ظاهر تلك العبارة أيضًا .

وهذا التقييد الدقيق في الكلام عن (ظاهر) عبارة ابن أبي زيد لا يصدر مثلُه غالبًا من الشخص المدقِّق في كلامه إلا إذا أراد أن يُخلي مسؤوليتَه عما قد يدل على خلاف ذلك الظاهر ، مما قد يصرف الظاهرَ عن دلالته ؛ إما لعلمه بوجود الصارِفِ عن الظاهر ، أو لمجرّد احتمال وجوده عنده دون تأكُّدِهِ من وجودِ الصارِف أو من عدم وجوده .

---

(١) الفتاوى المصرية للعز ابن عبد السلام ـ تحقيق : إياد خالد الطباع . دار الفكر : دمشق . سنة : ١٤٢٨هـ ـ (٥٠ ، ٥٢ الاستفتاء رقم ٧) .

سبب عدم تحرير العز لمذهب ابن أبي زيد

والسبب في اقتصار العز ابن عبد السلام على هذا القدر من الجواب ، وعدم تحرير مذهب ابن أبي زيد بالرجوع إلى بقية سياق كلامه وبقية تقريراته : هو أن هذا الجزء من كلام ابن أبي زيد هو ما كان قد سأل عنه المستفتي ، والقدر الواجب في الجواب هو أن يكون على قدر السؤال ؛ ولعل شافعيةَ العزِّ ابن عبد السلام لا تجعله متحمِّسًا لتحرير مذهب ابن أبي زيد المالكي ، ولذلك اقتصر في الجواب عن ظاهر العبارة ، وترك تحريرَ مذهبِ هذا الإمام المالكي للمالكِيِّينَ ، وهذا ما عمله أئمةُ المالكية في الواقع ، فَوَفَوْا وكَفَوْا ، كما رأيتَ فيما سبق ، وكما سترى فيما يأتي .

رد النفراوي على العز

ولذلك ردّ على العز ابن عبد السلام أحمدُ بن غُنيم بن سالم النَّفْراوي المالكي (ت١١٢٦هـ) ، فقال : «ما قاله عز الدين من أن ظاهره القول بالجهة يَرُدُّه قولُ الإمام أبي عبد الله محمد بن مجاهد في رسالته : ومما أجمعوا على إطلاقه : «أنه تعالى فوق سمواته ، على عرشه ، دون أرضه»[1] ، إطلاقًا شرعيًّا»[2] .

يقصد النفراوي أن أحد رؤوس الأشعرية وهو ابن مجاهد قد أطلق عبارة هي نحو عبارة ابن أبي زيد ، فكما فُهمت عبارة ابن مجاهد على غير إرادة الجهة ، يجب أن تُفهم عبارة ابن أبي زيد . لكن لقائلٍ أن يقول : إن ابن أبي زيد زاد إشكالا بقوله: «بذاته» ، ولم يقل ابن مجاهد : «بذاته» ، فلا يكون جواب النفراوي على العز ابن عبد السلام في تمام القوة .

---

(١) هذا النص بحروفه في رسالة أهل الثغر المطبوعة منسوبة لأبي الحسن الأشعري وهي لابن مجاهد ـ تحقيق : عبد الله شاكر الجنيد . مكتبة العلوم والحكم : المدينة المنورة . سنة : ١٤٢٢هـ ـ (٢٣٢) .

(٢) الفواكه الدواني لابن غنيم النفراوي ـ تحقيق : د .أ/ رابح زرواتي . دار ابن حزم : بيروت . سنة : ١٤٤٠هـ ـ (١/ ١٢٨) .

ولنفترض أخيرًا : أن العز ابن عبد السلام نسب إلى ابن أبي زيد القول بالجهة، وخالفه في ذلك كلام ابن أبي زيد نفسه ، وخالفه عامة علماء المالكية ، فبرّؤوا ابن أبي زيد من ذلك ، فكان ماذا ؟! نقول : أخطأ العزُّ ، وهو في قلوبنا أكبر من هذا الخطأ ! وأصاب الحقُّ بدليله الذي بينه الجمُّ الكبيرُ من العلماء الذين وجّهوا كلام ابن أبي زيد .

وما حقيقةُ من يتشبّث بتخطيء العزِّ ويترك تصويبَ الدليل الذي نصره العلماءُ سواه : إلا حقيقة متّبعِ الهوى ، ممن يفرح بالخطأ لينصر به الباطل ، وما هو بناصره !

فإذا عدنا إلى تقريرات أئمة المالكية وشَرْحِهم عبارةَ ابنِ أبي زيد نعود إلى العناية بالتحرير والتدقيق :

فهم ابن الفخار لعبارة ابن أبي زيد

فقال أبو عبد الله محمد بن علي بن الفخار الجُذامي الأندلسي (ت٧٢٣هـ): «وقوله : «أنه فوق عرشه المجيد بذاته» ، معناه : أن الله تبارك وتعالى قهر عرشه ومَلَكَه وصَرَّفَه بذاته ، أي وحده ، لم يشركه في ذلك أحد ، ولم يُعنه على ذلك أحد... (إلى أن قال) :

وقوله : «على العرش استوى» ، معناه : قهر العرش ومَلَكَه وصَرَّفَه كيف يشاء ؛ لأنه خالقه . والاستواء يكون بمعنى القهر والملك في كلام العرب ، وعلى ذلك قول الشاعر :

قد استوى بشرٌ على العراقِ ... من غير سيفٍ ودمٍ مُهراقِ

والاستواء يكون بمعنى الاستقرار ، كقوله تعالى ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ ، وهذا محالٌ على الله سبحانه ؛ لأنه تعالى ليس في زمان ولا مكان ، ولا يشبه شيئًا ، ولا يُشبهه شيء ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾»[1] .

---

(١) نصح المقالة في شرح الرسالة لابن الفخار الجذامي الأندلسي ـ تحقيق : عبد الغني سرحان. دار الرياحين : عمان : الأردن . سنة : ١٤٤٤هـ ـ (١/ ٣٩ ، ٤١ ـ ٤٢) .

فهم المشدالي لعبارة ابن أبي زيد

وهذا ناصر الدين أبو علي منصور بن أحمد المَشِدّالي البِجائي (ت٧٣١هـ) يقول بعد أن ذكر أن المقصود بالفوقية : الفوقيةُ المعنوية ، وهي فوقيةُ الجلالِ والكمال : «فإن قيل : ما أطلقه المصنِّف من فوقية الله تعالى على عرشه بذاته مما يوهم النقص ، ولم يَرِدْ فيه إِذْنٌ ، وما هذا شأنه يمتنع إطلاقُه على الله تعالى ؟

قلنا : (فوق) و(على) مترادفان معناهما واحد ، وقد ورد إطلاقُ (على) في قوله تعالى سأله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، فجاز إطلاق (فوق) مكان (على) ، لجواز قيام أحد المترادفَين قيام الآخر .

ولأرباب الأصول في جواز إطلاق لفظٍ يوهم الفساد ـ إذا لم يَرِدْ بإطلاقه شرعٌ ـ خلافٌ : فمنعه قومٌ لما فيه من الإبهام ، وجَوَّزه قومٌ إذا تَخَصَّصَ اللفظُ بعُرْفِ الاستعمال في معنى صحيح ، وقد صح استعمال الفوقية في العظمة والشرف والمكانة ، فصحَّ إطلاق (فوق) لذلك .

ويجوز أن يكون هذا مذهب المصنِّف .

على أنّا نقول : قد ورد إطلاقُ الفوقية على الله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ﴾ ؛ إلا أنه يُقال : (الفوقية) وإن وَرَدَ إطلاقُها ، فقوله «بذاته» لم يَرِدْ إطلاقُه»[1] .

وهكذا لا يرى المشِدّالي في كلام ابن أبي زيد معنى يخالف التقرير الأشعري، فضلًا أن يرى فيه إثباتًا لمعنى ، فضلا عن أن يدل على حلول الحوادث في ذات الله !

(١) شرح مقدمة الرسالة لناصر الدين المشِدّالي ـ تحقيق : د/ عبد الكريم بومركود . الرابطة المحمدية : المغرب . ١٤٤٢هـ ـ (١٠٨ ـ ١٠٩) .

فهم ابن جهبل لعبارة ابن أبي زيد

قال شهابُ الدين ابنُ جهبل الشافعي الأشعري ـ أحمد بن يحيى بن إسماعيل بن طاهر الكلابي الحلبي ثم الدمشقي الشافعي ـ (ت٧٣٣هـ) في ردّه على ابن تيمية : «وأما ما حكاه عن أبي عمر ابن عبد البر : فقد علم الخاصُّ والعامُّ مذهبَ الرجل ، ومخالفة الناس له ، ونكيرُ المالكية عليه أولًا وآخرًا مشهورٌ ، ومخالفته لإمام المغرب أبي الوليد الباجي معروفةٌ ، حتى إن فضلاء المغرب يقولون : لم يكن أحدٌ بالمغرب يرى هذه المقالةَ غيرُه وغيرُ ابن أبي زيد ، على أن العلماء منهم من قد اعتذر عن ابن أبي زيد ، بما هو موجود في كلام القاضي الأجل أبي محمد عبد الوهاب البغدادي المالكي رحمه الله .

ثم إنه قال : «إن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات» ، ولم يعقل ما معنى : «في السماء» ، «على العرش من فوق سبع سموات» .

ثم إن ابن عبد البر ما تأوّل هذا الكلام ، ولا قال كمقالة المدّعي إن المراد بالعرش والسماء جهة العلو»[١] .

التعليق على كلام ابن جهبل

وبهذا يتبيّن أن ابن جهبل الشافعي يميل إلى تفسير القاضي عبد الوهاب لكلام ابن أبي زيد (والذي سبق ذكره) ، وهو التفسير الذي يبيِّنُ أن كلام ابن أبي زيد غيرُ منتقَدٍ بإثبات الجهة ، وإنما انتقاده من جهة عدم الالتزام باللفظ الوارد في الصفة .

فهم الفاكهاني لعبارة ابن أبي زيد

وقال تاج الدين الفاكهاني ـ عمر بن علي بن سالم اللخمي ـ (ت٧٣٤هـ) في شرحه للرسالة : «اعلم أنه قد أُخذَ على المصنِّف رحمه الله في هذه العبارة ، وهي قوله: «بذاته» ، وسمعت شيخنا أبا علي البِجَائي رضي الله عنه[٢] يقول : «قيل : إن هذه اللفظة

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٩/ ٧٨ ـ ٧٩) .

(٢) هو ناصر الدين منصور بن أحمد بن عبد الحق الزواوي البِجَائي الـمَشِدّالي (ت٧٣١هـ) ، وسبق أن نقلنا توجيهه لكلام أبي محمد ابن أبي زيد .

دُسّت على المصنِّف» ، فإن صح هذا : فلا إشكال في سقوط الاعتراض عليه ، وإلا فوجه الأخذ عليه : أن هذه اللفظة لم يَرِد بها السمع ، فهي زيادةٌ على ما ورد به التوقيف ، وذلك لا يجوز . وإلى مثل هذا نحا القاضي أبو الوليد ابن رشد رحمه الله .

وقد كثُرَ الكلام في ذلك : فمن مخطِّئٍ ، ومن معتذِر .

وأجمعُ ما رأيتُ في ذلك من الكلام ممن تكلم على الرسالة : ما قاله بعض فقهاء العصر المغاربة[1] ، أذكره بنصه من غير زيادة عليه :

قال : اعلم أن كلامه يتضح ببيان معنى الفوقية والعرش والمجيد والذات :

ومعنى فوقية الله تعالى على عرشه : فنقول ـ والله أعلم ـ : الفوقية عبارةٌ عن كون الشيء أعلى من غيره ، سواءٌ كان الأعلى يماسُّ الأسفل ، أو لا يماسُّه ، ويُستعمل حقيقةً في الأجرام ، كقولنا : زيد على السطح ، ومجازًا في المعاني ، كقولنا : السيّدُ فوق عبده ، وإن كانا على سطح واحد .

وقد قيل في قوله تعالى ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوۡقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ ، وقوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ : إنها فوقية بمعنى الظفر والقهر بالحجة .

ويجوز أن يُقال : الفوقية حقيقة في القدر المشترك بين الفوقية الحسية والمعنوية ، وهو مجرد العلو ، مع قطع النظر عن المكان وغيره ، دفعًا للاشتراك والمجاز .

---

(١) الظاهر أنه هو البِجَائي المَشِدّالي (ت٧٣١هـ) نفسه . ولا أدري لِمَ صَرَّحَ باسمه ، ثم أبهمه هكذا .

(قال الفاكهاني) : قلتُ : قوله : «حقيقة في القدر المشترك» فيه نظرٌ ؛ وذلك لأن القدر المشترك لا بُدّ أن يكون صادقًا على كل واحدٍ منهما ، إما بالتواطؤ[١] ، وإما بالتشكيك[٢] ، ولا يصح بواحدٍ منهما : أما التواطؤ : فظاهر ، وأما التشكيك ؛ فلأن المشكِّك لا بد وأن يكون المعنى صادقًا عليهما ، ولكنه اختلف في محالّه : إما بالأوّلية ، وإما بالأولويّة ، والقوة ، والضعف ، وليس الأمر هنا كذلك ؛ لأنا نجد معنى واحدًا يصدق على عُلوّ الأجرام بعضها على بعض ، وعلى المعاني بعضها على بعض ، والله أعلم[٣] .

ثم قال[٤] : فمن جاز عليه المكان : جاز أن تكون فوقيته بالمكان أو بالمعنى، ومن يستحيل عليه الجسمية والمكان : لا تكون فوقيته إلا معنوية... (ثم قال مستمرًّا في النقل عن الفقيه المغربي) :

وأما الذات : فنقول : ذات الشيء : حقيقتُه وماهيتُه ونفسُه وعينُه وثبوتُه ، إن جعلنا الوجود نفس الماهية ، ومعناها واحدٌ بألفاظ مترادفة .

والضمير في «بذاته» يجوز أن يعود على العرش ، على أن تكون الباء بمعنى (في) ، كما يُقال : أقمتُ بمكة ، بمعنى : أقمتُ فيها ، فكأنه قيل : العرش المجيد في ذاته في المعاني المتقدمة .

---

(١) اللفظ المتواطئ : هو اللفظ الذي له معنى واحد ، لكنه يصدق على أفراد كثيرين بالتساوي: كلفظ (الإنسان) .

(٢) اللفظ المشكِّك : هو اللفظ الذي له معنى واحد ، لكنه غير متساوٍ في أفراده . كالنور ، يتّحد في معناه ، لكن أفراده تتباين بين نور الشمس والقمر والمصباح .

(٣) هذا تقرير لا يتحدث عن (القدر المشترك) الذي يقصده ابن تيمية ، لكنه نافعٌ أيضًا في مناقشة تقرير ابن تيمية ، بعد قليل من التأمل .

(٤) يقصد الفقيه المغربي المعاصر له الذي بدأ النقلَ عنه .

وأما فوقية الله تعالى على عرشه : فالمراد بها فوقية معنوية بمعنى الشرف والجلال والكمال والمكانة ، لا فوقية أحياز وأمكنة ؛ لأنه تعالى يستحيل عليه المكان والجهات ، ومشابهة المخلوقات . وهي إما بمعنى: الحُكم والـمُلك، فترجع إلى معنى القهر . أو بمعنى : عدم المماثلة والمخالفة، فترجع إلى معنى التنزيه .

وإن أعدتَ الضمير في «بذاته» على الله تعالى : فيكون المعنى : إن هذه الفوقية المعنوية له تعالى بالذات ، لا بالغير ... (واستمر في النقل عن هذا الفقيه ، إلى أن قال) :

ثم قال : فإن قيل : ما أطلقه المصنِّف من فوقية الله تعالى على العرش بذاته مما يوهم النقص ، ولم يَرِدْ به إذنٌ ، وما هذا شأنه يُمنع إطلاقُه على الله تعالى ؟

قلنا : (فوق) و(علا) مترادفان معناهما واحد ، وقد ورد إطلاق (علا) فيه في قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، فجاز إطلاق (فوق) مكان (علا)؛ لجواز قيام أحد المترادفين مقام الآخر ، ولأن أرباب الأصول اختلفوا في جواز إطلاق لفظٍ يوهم الفساد ، إذا لم يَرِدْ بإطلاقه شرعٌ : فمنعه قوم ، لما فيه من الإيهام ، وجوّزَ ذلك قومٌ ، إذا تَخصَّصَ اللفظُ بعُرف الاستعمال في معنى صحيح ، لما فيه من المعنى الصحيح . وقد صحّ استعمالُ لفظ الفوقية على العظمة والشرف والمكانة ، فصحّ إطلاقُ (فوقَ) لذلك .

ويجوز أن يكون هذا مذهب المصنِّف .

على أنا نقول : قد وَرَدَ إطلاقُ الفوقية على الله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ ، ﴿وَإِنَّا فَوۡقَهُمۡ قَٰهِرُونَ﴾ .

إلا أنه يقال : الفوقية وإن وَرَدَ إطلاقها فقوله «بذاته» لم يَرِدْ إطلاقُه .

(قال الفاكهاني) انتهى كلامُه ، فتأمّله ، فإنه جيد إن شاء الله تعالى .

والظاهر أنه غايةُ ما يُمكن أن يُقال في هذه المسألة ، ومع ذلك ففي النفس منها شيء ، وإن كان الظنُّ بالمصنِّف حسنًا جميلًا»[1] .

لا أحد ينسب لابن أبي زيد إثبات المعنى

فهذا كلام يبيّن أنه لا يوجد في المخطِّئين والمصوِّبين لابن أبي زيد من كان يزعم أن ابن أبي زيد كان يُثبت معنًى للاستواء ، أو أنه كان يعتقد في العُلُوِّ الجهة .

فهم الأنفاسي لعبارة ابن أبي زيد

وقال **يوسف بن عمر الأنفاسي الفاسي (ت٧٦١هـ)** في شرحه لـ(الرسالة) : «قوله «بذاته» قيل :

- قصد إلى ضَعْفِ تأويل من تَأَوَّلَ قوله ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ حين قال : خَلَقَ الله العرش ، وسماه : (استوى) .

- وقال آخر : معنى قوله «بذاته» أي تَمجَّدَ وتشرَّفَ بذاته ، لا بجعل جاعلٍ؛ إذ كل من تَعظَّم أو تَشرَّفَ إنما تَشرَّفَ بالله تعالى ، والله تعالى تَمجَّدَ بذاته. وقد قال الشاعر :

نفسُ عصامٍ سَوّدت عصاما فعلّمتْــــهُ الكــرَّ والإقداما

أي صيّرته سيِّدًا عصاما .

---

(١) التحرير والتحبير في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني الملقّب بمالكٍ الصغير لتاج الدين الفاكهاني ـ تحقيق : د/ أحمد بن عبد الكريم نجيب . دار المذهب : نواكشوط : موريتانيا. سنة : ١٤٣٩هـ ـ (١/ ١٨٩ ـ ١٩٤) .

ـ وقيل : «فوق عرشه المجيد بذاته» بالقهر والغلبة على ما تقدّم ، وذاته ونفسُه ووجوده : كل ذلك بمعنى واحد»[١] .

التعليق على كلام الأنفاسي

فهنا يذكر الأنفاسي ثلاثة معاني لعبارة ابن أبي زيد ، وهي معانٍ يحتملها لفظه، ليس في أحدها ما يدل على إثبات معنى للاستواء مخالفا لمنهج الأشعرية المتراوح بين تفويض المعنى والتأويل الصارف عن التشبيه .

تعليق محكم لابن سلامة في توجيه عبارة ابن أبي زيد

ومِنْ أَحْكَمِ التعليق وأوضحِ الشَّرْحِ ما قاله الفقيه المالكي **أبو عبد الله محمد بن محمد بن سلامة الأنصاري التونسي (ت٧٤٦هـ)** في شرحه لـ(الرسالة)، حيث قال : «هذا مما انتُقد على المصنِّف ﷺ ، **وإذا فُهِم معناه فليس بمنتقَد** .

اعلم أوَّلًا أن هذا الكلام وهذا الإطلاق ليس من إطلاقِ المصنِّف ، وإنما هو إطلاقُ السلفِ الصالحِ والصَّدْرِ الأوَّلِ ، نصَّ على ذلك الإمامُ أبو عبد الله ابن مجاهد[٢] في (رسالته إلى أهل باب الأبواب) ، قال فيها ما نصُّه : ومما أجمعوا على إطلاقه : «أنه تعالى فوق سمواته ، على عرشه ، دون أرضه»[٣] ، يريد إطلاقًا شرعيا ، ولم يَرِدْ في الشرع أنه في الأرض ، فلهذا قال «دون أرضه» . هذا مع ثبوت

---

(١) شرح الرسالة للأنفاسي ـ تحقيق : د/ محمد طريباق البدري . الدار المغربية : المغرب . ودار الكلمة : القاهرة . سنة : ١٤٤٠هـ ـ (١/ ٢٧٠) .

(٢) هو العلامة الأشعري أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد الطائي البغدادي ، تلميذ أبي الحسن الأشعري ، وصاحب (رسالة أهل الثغر) وهي التي أشار إليها المؤلف (ت٣٧٠هـ) .

(٣) هذا النص بحروفه في رسالة أهل الثغر المطبوعة منسوبة لأبي الحسن الأشعري ـ تحقيق : عبد الله شاكر الجنيد . مكتبة العلوم والحكم : المدينة المنورة . سنة : ١٤٢٢هـ ـ (٢٣٢) .

علمهم باستحالة الجهة عليه تعالى ، فليس هذا عندهم مُشْكِلًا ؛ لعلمهم بفصاحة العرب واتساعهم في الاستعارات . ونقل هذا الكلام بعينه الشيخُ أبو محمد في مختصره ، وغيّر لفظه هنا[١] ، قصدًا للتقريب على المبتدي .

فإذا تَقَرَّرَ هذا : فالناس عالةٌ على الصدر الأول[٢] ، وإذا كان إطلاقُهم هذا : فيتعيّن تفهُّمه بالتمثيل والبسط ؛ إذْ غلبت العُجمة على القلوب ، حتى ظنّت أن هذا الإطلاق يلزم منه ثبوتُ الجهة في حقّ المنزّه عنها تعالى وتقدّس ... (إلى أن قال) :

فإذا تقرَّر هذا : فمحملُ (فوق) على الحسِّ معلومُ الاستحالة بالدلائل اليقينية ، لتَقَدُّسِهِ تعالى عن الجواهر والأجسام ، ومعلومٌ ذلك من سياق كلامِ المصنِّف ، بحيث لا يُوهَمُ على قارئه أنه أراد الحسَّ .

فهو تعالى فوق العرش فوقيةَ معنى وجلالٍ وعظمةٍ .

ثم الفوقية المعنوية من حيث هي فوقية : إما أن تكون واجبةً بالذات ، أو مستفادة من حكم الغير ، لا ترجع لمعنى في الذات .

وفوقية كل من سوى الله تعالى لا ترجع لمعنى في الذات ، وإنما ذلك بحكم الله تعالى وتشريفه ، فهو تعالى وَصَفَ العرش بالمجد والعِظَم ، وجعله أعظمَ المخلوقات .

---

(١) يقصد قول ابن أبي زيد : «وأنه فوق سماواته على عرشه ، دون أرضه» ، في كتابه الجامع والسنن والآداب والتاريخ لابن أبي زيد (١٠٨) وهو من ضمن كتاب : اختصار المدونة والمختلطة لابن أبي زيد (٤/ ٥٣٧) .

(٢) هذا كلامٌ يقوله عالمٌ أشعري : أن «الناس عالةٌ على الصدر الأول» ، وهو مما يقوله كل أشعري صباحَ مساء في تعظيم السلف وعلومهم ، ولا يستغرب صدورَه من أشعري إلا من لم يقرأ إلا سبابَ خصوم الأشعريةِ وشتامَهم ، وقَذْفَهم منهم بكل افتراء ، ولم يقرأ للأشعرية كتابا قط ! إلا أن يكون مفتريًا كذابًا .

وعُلوُّ الله ومجدُه ليس كعلو غيره ، بل هو مخالفٌ لكل المخلوقات مخالفةً مطلقةً ، فمجدُه تعالى وعظمتُه وعَلْياؤه حُكمٌ واجبٌ له بذاته ، لا يُشارَكُ فيها. وسواءٌ قلنا على هذا : إن العرش نُعت بالمجد ، أو المجد خبرُ مبتدأ[1] ، فأراد المصنِّفُ أن يبيِّن أن ذلك العلوَّ والمجدَ والجلال الذاتيَّ ليس إلا لله رب العالمين ، كأنه يقول : هو العلي المجيد بذاته ، ليس ذلك مُستفادًا من غيره . وإن قلنا (بذاته) متعلِّقٌ بـ(فوق) ، والمجد نعتٌ للعرش : فكأنه يقول : هو فوق أعظمِ المخلوقات وأرفعِها فوقيةً وعظمةً وجلالًا بذاته ، لا بتشريفِ مشرِّفٍ ولا بتخصيصِ مخصِّصٍ، بل بذاته العليّة المقدّسة عن الاحتياج . و(فوق) بمعنى (علا) مشهور ، وهما لفظان مترادفان ، يُستعمل أحدُهما موضعَ الآخر . وخُصَّ العرش بالذكر دون غيره من المخلوقات ؛ لأنه الذي ورد به الإطلاقُ الشرعي ؛ ولأنه من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى . فأراد أن يُوفِّقَ بين ما يجب اعتقادُه وبين ما يصحّ إطلاقُه .

واعلم أن الصِّيَغَ التي تُطلَقُ في هذا المعنى أربعة أقسام :

- فمنها ما يصح إطلاقًا واعتقادًا ، ومثاله قوله : «وإنه في كل مكانٍ بعلمه» .
- ومنها ما يمتنعُ إطلاقًا واعتقادًا ، ومثاله أن تقول : إنه في كلِّ مكانٍ بذاته .
- ومنها ما يصح إطلاقًا ، ويُعْتَقَدُ منه ما يجب من الكمالِ ويُنْفَىٰ ما يُؤَدِّي إلى المُحَالِ ، مثالُه : «وأنه فوق عرشه» .

---

(١) يعني سواء قرأنا عبارة ابن أبي زيد بكسر الدال في (المجيد) «وأنه فوقَ عَرْشِهِ **المجيدِ** بذاته» ، أو قرأناها بضم الدال : «وأنه فوقَ عَرْشِهِ **المجيدُ** بذاته» .

- ومنها ما يَمتنعُ إطلاقًا، ويجوز اعتقادًا بالمعنى الذي جَوَّزْناهُ في قولِه: «وأنه فوق عرشه»[١]، ومثالُه أن تقول: إنه فوق كُرْسِيِّهِ.

واعلم أنه لا نصَّ في الشرع في مُحال؛ فكل ما ورد من ذلك فغايتُه أن يكون ظاهرًا: فما ظاهرُه المُحالُ: فلا خلاف بين أهل السنة في طَرْحِ ذلك الظاهر، ثم يُنظَرُ فيما يحتمله ذلك اللفظُ بعد الطرح:

- فإن احتمل واحدًا تعيَّنَ الحملُ عليه، ولا خلاف بينهم في هذا أيضًا.

- وإن احتملَ أكثرَ من واحد: فهنا اختلف السلفُ والخلَف[٢]:

فجمهور السلف وَقَفَ في ذلك؛ لأنه صار من قبيل المجمل، ولا سبيل لتعيين أحد المحامل؛ إلا من جهة الشرع، فصار متشابهًا، فوجب الوَقْفُ.

وعن هذا قال الإمام مالك رحمه الله لمن سأله عن آية الاستواء: الاستواء معلوم، أي: معلومٌ محامله في اللسان. والكيف غير معقول، أي: وما يؤدي إليه الظاهر من الكيف غير معقول؛ لأنه مستحيل. والسؤال عن هذا بدعة، أي: والسؤال عن تعيين أحد المحامل في اللفظ المتشابه بدعة. فمشى في ذلك على طريق جمهور السلف.

---

(١) ليس هذا هو مثال هذا القسم، وإنما مثاله هو قوله: إنه فوق كرسيه. وإنما أراد الإحالة إلى المعنى الصحيح والاعتقاد الصحيح الذي سبق وبيّنه فيما مثالُه: «إنه فوق عرشه».

(٢) هو اختلاف بسبب اختلاف أحوال الناس وقلة العلم وظهور البدع، كما سيبيّنه بكلامه الآتي، لا بسبب أن الخلَف ظنوا أنفسهم أعلم من السلف، كما يَفْجُرُ المخالفون لهم في خصومتهم معهم.

وأما الخلَف فقالوا : الوقف في زماننا يؤدي إلى طعن المبتدعة في الدِّين، وتوهيمهم على الضعفاء من المسلمين . فأوّلوها على الأوجه الصحيحة ، وفرّقوا بين الغثّ والسمين ، واعتضدوا بذلك بقول رسول الله ﷺ : «يحمل هذا العلم من كل خلَفٍ عدولُه ينفون عنه تحريف الغالين ، وتأويل المبطِلين»، وقال ﷺ : «وستفترق هذه الأُمة على ثلاث وسبعين» . فهذا هو الباعث للخلف على التأويل»[1] .

التعليق على كلام ابن سلامة

وهذا كلامٌ مُحكَم لا يحتاج إلا فهمَ الكلام ، لكي نعلم أن كلام ابن أبي زيد لا يتضمّن معنى باطلًا في نظر الأشعرية ، وإنما احتمل المعنى الباطل عندهم احتمالا ضعيفًا ، مع جزمهم بأن ابن أبي زيد لا يقصده . ولذلك افتتح ابن سلامة شرحه بقوله : «وإذا فُهِم معناه فليس بمنتقَد» .

فهم التنوخي لعبارة ابن أبي زيد

وقال أبو الفضل قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي القيرواني (ت٨٣٧هـ) : «وهذا مما انتُقد على الشيخ رحمه الله في قوله بذاته ، فإنها زيادةٌ على النص ، فمن مخطِّئٍ، ومن معتذِر ... (ثم نقل كلام الفاكهاني وابن سلامة الأنصاري وغيرهما)»[2] .

انتقاد ابن عرفة لعبارة ابن أبي زيد

وممن انتقد عبارة ابن أبي زيد **أبو عبد الله ابن عرفة التونسي ـ محمد بن محمد بن محمد بن عرفة الوَرْغَمّي المالكي ـ (ت٨٠٣هـ)** ، فقد نقل عنه تلميذُه أبو القاسم البُرْزُلي المالكي (ت٨٤١هـ) المذاهب في صفة الفوقية ، فذكر مذهب من كان يرى إثباتها من غير تكييف ولا تحديد ، أي مع تفويض المعنى ، وأن ابن

---

(١) النكت المفيدة في شرح الخطبة والعقيدة لابن سلامة الأنصاري ـ تحقيق : د/ الميلودي بن جمعة ، والأستاذ الحبيب بن طاهر . مؤسسة المعارف : بيروت ـ (٨٣ ـ ٨٦) .

(٢) شرح الرسالة لابن ناجي التنوخي ـ دار الفكر : بيروت . سنة : ١٤٠٢هـ ـ (١/ ٢٨) .

عبد البر ممن قال به ، وأن القاضي عياضًا نسب هذا القول إلى بعض الأشعرية ، فأنكره ابن عرفه على القاضي عياض ، ووصف القاضي عياضًا بضعف التحرير العقدي ، وزعم أنه لم يقل بذلك أحدٌ من الأشعرية ، فردّ عليه تلميذُه البُرْزُلي بأنه وجده منسوبا لأبي العباس القلانسي (أحد الكُلابية المعاصرين لأبي الحسن الأشعري) ، ثم ذكر البُرْزُلي عن شيخه ابن عرفه أنه أنكر هذا المذهب على ابن عبد البر ، فقال : «واشتدّ نكير شيخنا المذكور[1] عليه ، وقال : لم [تزل فقهاء] المذهب ينكرونه عليه ، بحمل ما ورد على ظاهره ، ولتدافع مذهبه في نفسه عند تحقيقه . وهو ظاهر كلام الشيخ [أبي محمد ابن أبي زيد] في رسالته»[2] .

وجه انتقاد ابن عرفة لعبارة ابن أبي زيد

فالمذهب المنتقد عند ابن عرفة هو إثبات الفوقية دون تحديد ولا تكييف، أي مع تفويض المعنى ؛ إما لأنه لا يُثبتها صفةً سمعية ، أو لأن إطلاقها بلا تنزيه عن الجهة يوهم التشبيه عنده . وهذا المذهب المنتقد عند ابن عرفة لا علاقة له بالمذهب التيمي ، بل هو مخالفٌ له .

ثم إن تلميذ ابن عرفة أبا القاسم البُرْزُلي المالكي (ت٨٤١هـ) أكّد ضرورة الجمع بين كلام ابن أبي زيد ليُفهم عنه ، فذكر الاختلاف في فهمه ، ثم قال : «اختُلف في تأويل ما ذكره ابن أبي زيد على ما في المختصر ، على وجهٍ لا يُشكل»[3] .

---

(١) يقصد ابن عرفة .

(٢) فتاوى البرزلي ـ تحقيق د/ محمد الحبيب الهيلة . دار الغرب : بيروت . سنة : ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م ـ (٦/ ١٩٩) ، والذي بين معكوفتين تصحيحٌ من (الفتاوى الحديثية) لابن حجر المكي الهيثمي ـ تحقيق : محمد أحمد بدران . دار التقوى : دمشق . سنة : ١٤٢٥هـ ـ (١٩٥) .

(٣) فتاوى البرزلي ـ تحقيق د/ محمد الحبيب الهيلة . دار الغرب : بيروت . سنة : ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م ـ (٦/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣) .

يقصد بعبارة المختصر قوله في اختصار المدونة والمختلطة (الجامع) : «وأنه فوق سماواته على عرشه ، دون أرضه»[١] . ولم يذكر هنا عبارة (بذاته) ، فكان أقرب للتفسير الصحيح ، وأبعد عن الإيهام .

فهم السنوسي لعبارة ابن أبي زيد

وممن علق على كلام ابن أبي زيد : **أبو عبد الله السنوسي المالكي الأشعري (ت٨٩٥هـ)** ، حيث قال : «ولم يقل بالجهة أحدٌ من أهل السنة ، وإنما قال بها طائفةٌ من المبتدعة ، وهم الحشوية والكَرّامية ... (إلى أن قال) وما يوجد في بعض التآليف من تلطيخ الشيخ ابن أبي زيد وأبي عمر ابن عبد البر وبعض السلف به : ففاسدٌ لا يُلتَفَتُ إليه .

وسبب وهم من نقل ذلك عن بعض السلف : ما عُرف منهم رضي الله عنهم من التوقّف عن تأويل الظواهر المستحيلة ، نحو ﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، وما أشبهه ، فَتُوُهِّمَ أن وقفَهم عن تأويلها لاعتقادهم ظواهرها ! وحاشاهم من ذلك . وإنما وقفوا عن تعيين تأويلٍ لها ؛ لتعدُّدِ التأويلات الصحيحة ، من غير علمٍ بالمراد منها . بعد قطعهم بأن الظواهر المستحيلة غيرُ مرادةٍ ألبتةَ .

وما أقبح أن يُظَنَّ السوء بمن لا يليق به !!»[٢] .

---

(١) الجامع والسنن والآداب والتاريخ لابن أبي زيد (١٠٨) وهو من ضمن كتاب : اختصار المدونة والمختلطة لابن أبي زيد ـ تحقيق : د/ أحمد بن عبد الكريم نجيب . مركز نجيبويه : مراكش . سنة : ١٤٣٤هـ ـ (٤/ ٥٣٧) .

(٢) شرح العقيدة الوسطى للسنوسي ـ تحقيق : أنس محمد عدنان الشرقاوي . دار التقوى : دمشق . سنة : ١٤٤١هـ ـ (٢٤٤ ـ ٢٤٥ ، ٢٤٦ ـ ٢٤٧) .

وحكاه عن السنوسي معتمِدًا عليه محمد بن أحمد المِسْناوي الدِّلائي المالكي (ت١١٣٦هـ) في كتابه : تنزيه ذوي الولاية والعرفان عن عقائد أهل الزيغ والخذلان ـ تحقيق : د/ عبد الصمد بو ذياب . دار الفتح : عَمان . سنة : ١٤٤١هـ ـ (١٤٥ ـ ١٤٦) .

التعليق على كلام السنوسي

وهذا كلام صريح في تنزيه ابن أبي زيد من إرادة إثبات الجهة، وأن نسبة ذلك له وهمٌ وظنُّ سوء.

فهم ابن جُزي لعبارة ابن أبي زيد

وهذا ابن جُزَيّ المالكي (ت٧٤١هـ) يقول في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: «﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، حيث وقع: حمله قومٌ على ظاهره، منهم ابن أبي زيد وغيره. وتأوّله قوم بمعنى: قصد، كقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، ولو كان كذلك لقال: ثم استوى إلى العرش. وتأوّلها الأشعرية: أن معنى استوى: استولى بالملك والقدرة.

والحق: الإيمان به من غير تكييف، فإن السلامة في التسليم.

ولله در مالك بن أنس في قوله للذي سأله عن ذلك: «الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال عن هذا بدعة»، وقد رُوي مثل قول مالك عن أبي حنيفة، وجعفر الصادق، والحسن البصري. **ولم يتكلم الصحابةُ ولا التابعون في معنى الاستواء، بل أمسكوا عنه**؛ ولذلك قال مالك: «السؤال عنه بدعة»»[1].

التعليق على كلام ابن جُزيّ

فالمذهب الذي ينسبه ابن جُزي إلى الإمام مالك وإلى السلف باللفظ الصريح: هو عدم ذكر المعنى، هذا مما لا شك فيه في دلالة عبارته، وهو مما لا يمكن أن يُصوِّبَ ابنُ جُزي عليه مذهبا آخر، ما دام قد نسبه إلى الإمام مالك وإلى الصحابة رضي الله عنهم والتابعين.

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جُزي ـ تحقيق: أ.د/ محمد سيدي محمد مولاي. دار الضياء: الكويت. سنة ١٤٣٠هـ ـ (١/ ٧١١ ـ ٧١٢).

ولكن ابن جُزَيٍّ قد ذكر في تقديمه تفسير الآية ثلاثةَ مذاهب ، وردّ منها المذهبين الثاني والثالث ، في حين أنه لم يرُدّ المذهب الأول الذي نسبه إلى ابن أبي زيد وغيره ، فدلّ ذلك أن مذهب ابن أبي زيد مذهبٌ مرضيٌّ لديه ، ولذلك سكت عن ردِّه ، بينما ردَّ المذهبين اللذين ذكرهما بعده . وإذا كان مذهب ابن أبي زيد عند ابن جُزي مذهبًا مرضيًّا ، وكان المذهب المرضي هو تفويض المعنى = فالمذهب الذي كان ينسبه ابنُ جزي إلى ابن أبي زيد هو تفويض المعنى .

وسأبيّن ـ فيما سيأتي ـ في سياق ذكري كلام ابن جُزي في موضعه من هذا المسرد : كيف تدلُّ عبارةُ (الحملِ على الظاهر) على تفويض المعنى[1] ، خلافًا لمن يحملها على إثبات المعنى المستفاد من دلالة اللفظ .

فهم زروق لعبارة ابن أبي زيد

وقال أبو العباس زَرُّوق ـ أحمد بن أحمد بن محمَّد بن عيسى البُرْنُسي الفاسي المالكي ـ (ت٨٩٩هـ) : ««وأنه فوق عرشه المجيد بذاته ، وهو في كل مكان بعلمه» ، يريد : فوقيةً معنوية ، كما يُقال : السلطان فوق الوزير ، والمالِك فوق المملوك ، والشريف فوق الدنيء ، لا أنها حسيّة ، كالسماء فوق الأرض ، وما في معناه ؛ لانتفاء الجهة في حقّه تعالى لما يلزم عليها من النقص والحدوث .

والعرش في اللغة : عبارةٌ عما علا وارتفع ، ومنه ﴿جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ﴾ . والمراد هنا مخلوقٌ عظيم جامعٌ للكائنات ، الكرسي والسموات في جنبه كحلقةٍ ملقاة في فلاة ، هو أجل الموجودات وأعلاها منصبًا وأشرفها قدرًا ، سوى بني آدم والملائكة ، فهو فوق العالم كله في الجلالة والرفعة ، ولكن رفعته وجلالته إنما هي بجعل الله له ، لا بذاته ، ولا لذاته ، ولا من ذاته ، فهو وإن كان رفيعا جليلًا : فرفعةُ الحقِّ تعالى وجلالتُه فوقه ؛ لأنها من ذاته بذاته لذاته .

---

(١) انظر ما سيأتي (٢٨٣ ـ ٢٨٤) .

و«المجيد» : يُقال بالخفض على أنه صفةٌ للعرش ، وبالرفع صفةٌ لله تعالى ، وهو الأظهر ، كلٌّ صحيح ، والتقدير : أنه فوق عرشه المجيد الذي هو الرفعة والجلالة . وإن كان العرش مجيدًا ، فإن مجده بتمجيده تعالى ، وهو قوله : «مجيدٌ بذاته» : لا يتوقف على تمجيد غيره .

وقد قال بعض الشيوخ : إنما أحوج الشيخَ لهذه العبارة الواهمة دفعُ ما ادّعاه العُبيديون في زمانه في شأن رَقّادة[1] ، ورأى أن اعتقاد الجهة مع التعظيم أيسرُ أمرًا مما كانوا يعتقدونه...»[2] ، إلى آخر كلامه .

التعليق على كلام زروق

فواضح أن زَرُّوق لا يعتقد أن ابن أبي زيد كان يقصد إثبات الجهة .

وأما ما نقله عن بعض الشيوخ ، وأن ابن أبي زيد بسبب فتنة العبيديين (الفاطميين) لما حكموا تونس فهو قولٌ ضعيف ، ولا يصح أن يُنسب لابن أبي زيد، ولا لأي عالم : أن لا ينقذ الناس من الباطل إلا بما يعتقده هو نفسُه باطلًا !

خلاصة الكلام في عبارة ابن أبي زيد ومعتقده

الخلاصة : تبيّن بهذا العرض أنه لا يمكن التسليم لابن تيمية بأن ابن أبي زيد موافقٌ له ؛ لأن ابن أبي زيد لم يذكر شيئًا عن إثبات الجهة صراحة ، فضلا عن إثبات القدر المشترك أو حلول الحوادث بذات الله تعالى ، والتي لا يصح مذهب ابن تيمية إلا بها . بل إننا وجدنا ابن أبي زيد ينفي حلول الحوادث بذات الله تعالى ، ويطلق الأزلية على صفات الله تعالى دون ادعاء وجود صفات فعلية تحدث في ذات الله وتتجدّد فيه سبحانه وتعالى ، كما هو مذهب ابن تيمية .

---

(١) رقّادة : مدينة تونسية بجوار القيروان .

(٢) شرح الرسالة لزروق ـ طبع دار الفكر : بيروت . سنة : ١٤٠٢هـ ـ (١/ ٢٨ ـ ٢٩) .

وذكرنا مواقف العلماء من فهم عبارة ابن أبي زيد :

ـ بما لا يُبقي أيَّ شكٍّ لدى كل طالب حق في أنّ ابنَ أبي زيد لا علاقةَ له بالتقرير التيمي في صفة الاستواء .

ـ وأن ابن أبي زيد عندما استشهد بعبارة الإمام مالك على مذهبه فقد كان يستشهد بها على ما لا يُخرجُها عن تفويض المعنى .

فهم القاضي عبد الوهاب لعبارة الإمام مالك

٥. القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر التغلبي البغدادي المالكي (ت٤٢٢هـ) :

فقد قال القاضي عبد الوهاب المالكي (ت٤٢٢هـ) في شرحه لرسالة ابن أبي زيد : «واعلم أن الوصف له بالاستواء اتّباعٌ للنص ، وتسليمٌ للشرع ، وتصديقٌ لما وصف نفسه تعالى به ، ولا يجوز أن يُثبَتَ له كيفية ؛ لأن الشرع لم يَرِد بذلك ، ولا أخبرَ النبي ﷺ فيه بشيءٍ ، ولا سألته الصحابةُ عنه ؛ ولا أنّ[1] ذلك يرجع إلى التنقّل والتحوّل وإشغال الحيّز والافتقار إلى الأماكن ، وذلك يَؤُوْلُ إلى التجسيم ، وهذا كُفرٌ عند كافة أهل الإسلام .

وقد أجمل مالك رحمه الله الجوابَ عن سؤال من سأله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كيف استوى ؟ فقال : «الاستواء منه غير مجهول ، والكيف منه غير معقول ، والسؤال عن هذا بدعة» ، ثم أمر بإخراج السائل»[2] .

---

(١) وقُرئت في تحقيق بو خبزة والعمراني بـ(ولأن) ، شرح الرسالة (١٠٤) . والسياق يقوي ما ورد في التحقيق المعتمد في العزو .

(٢) شرح الرسالة ـ تحقيق : كريم عبد الوهاب عَشُو وليامين بن قَدور امكرار الجزائري . دار محسن : الجزائر ، ودار ابن حزم : بيروت . الأولى : ١٤٤٤هـ ـ (٢/ ٣٨) .

التعليق على كلام القاضي عبد الوهاب

تضمن هذا الكلام التفويضَ المحض :

١. أثبت لفظ الاستواء وصفًا اتباعًا وتسليما للنص .

٢. وأن الشرع لم يُرِد إثبات الكيفية . ولا يمكن أن يقصد بذلك التجسيم والتشبيه وأن الشرع لم يُرِدْه ؛ لأن التجسيم والتشبيه مستحيلٌ عن الله تعالى . فمراده : نفي أن يَرِدَ الشرع بأحد معاني الاستواء التي يعرفها الخلق من الخلق ، إمعانًا في تفويض المعنى .

٣. ثم لما نفى التنقّل والتحوّل وإشغال الحيّز والافتقار إلى الأماكن ، وهو نفيٌ ممنوع عند التيمية ، دل ذلك على مخالفته لهم ، وأنه يريد تفويض المعنى .

٤. نفى المكان خلافا للتيمية القائلين بالمكان العدمي والجهة العدمية .

ثم جعل هذا التقريرَ التفويضيَّ للمعنى هو معنى كلام الإمام مالك .

فهم الطلمنكي لعبارة الإمام مالك ، ومحاولة ابن تيمية اجتذابه إلى مذهبه

٦. أبو عُمر الطَّلَمَنْكي ـ أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى المعافري الأندلسي ـ (ت٤٢٩هـ) :

استشهد ابن تيمية بأبي عمر الطلمنكي ، وكأنه على مذهبه في إثبات المعنى لصفة الاستواء ، حيث نقل عنه أنه قال : «وأجمعوا ـ يعني أهل السنة والجماعة ـ على أن لله عرشًا ، وعلى أنه مستو على عرشه ، وعلمه وقدرته وتدبيره بكل ما خلقه . قال : فأجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ ، ونحو ذلك في القرآن : أن ذلك علمه ، وأن الله فوق السمٰوات بذاته ، مستوٍ على عرشه كيف شاء .

قال : وقال أهل السنة في قوله : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ : الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة ، لا على المجاز ، واستدلوا بقول الله : ﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ﴾ ، وبقوله : ﴿لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ ، وبقوله : ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ . [فقد قال قوم من المعتزلة والجهمية : لا يجوز أن يسمى الله عزوجل بهذه الأسماء على الحقيقة ، ويسمى بها المخلوق . فنفوا عن الله الحقائق من أسمائه ، وأثبتوها لخلقه ! فإذا سُئلوا ما حملهم على هذا الزيغ ؟ قالوا : الاجتماع في التسمية يوجب التشبيه . قلنا : هذا خروج عن اللغة التي خوطبنا بها ؛ لأن المعقول في اللغة : أن الاشتباه في اللغة لا يحصل بالتسمية ، وإنما تشبيه الأشياء بأنفسها أو بهيئاتٍ فيها : كالبياض بالبياض ، والسواد بالسواد ، والطويل بالطويل ، والقصير بالقصير . ولو كانت الأسماء توجب اشتباهًا : لاشتبهت الأشياء كلها ، لشمول اسم الشيء لها ، وعموم تسمية الأشياء به . فنسألهم : أتقولون إن الله موجود ؟ فإن قالوا : نعم ، قيل لهم : يلزمكم ـ على دعواكم ـ أن يكون مُشْبِهًا للموجودين . وإن قالوا : موجود ، ولا يوجب وجوده الاشتباه بينه وبين الموجودات ، قلنا : فكذلك هو : حي عالم قادر مريد سميع بصير متكلّم ، يعني : ولا يلزم اشتباهه بمن اتصف بهذه الصفات] .

إلا أن المتكلمين من أهل الإثبات في هذا على أقوال :

فقال مالك رحمه الله : «إن الاستواء معقول ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» .

وقال عبد الله بن المبارك ـ ومن تابعه من أهل العلم ، وهم كثير ـ : إن معنى ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ : استقر ، وهو قول القتيبي .

وقال غير هؤلاء: استوى أي ظهر.

وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: استوى بمعنى: علا، وتقول العرب: استويت على ظهر الفرس، بمعنى: علوت عليه، واستويت على سقف البيت، بمعنى علوت عليه، ويقال: استويت على السطح بمعناه[1]، وقال الله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾، وقال: ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾، وقال: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾، وقال: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بمعنى علا على العرش، قول الحسن.

وقَوْلُ مالكٍ مِن أَنبلِ جوابٍ وقعَ في هذه المسألة وأشدِّه استيعابًا؛ لأن فيه نبذَ التكييفِ، وإثباتَ الاستواءِ المعقول، وقد ائتمَّ أهلُ العلم بقوله واستجودوه واستحسنوه.

(قال ابن تيمية) ثم تكلم على فساد قول من تأول ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾ بمعنى: استولى»[2].

---

(١) الذي في (مجاز القرآن) لأبي عبيدة: «﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ أي علا، يقال: استويتُ فوق الدابة، وعلى البعير، وعلى الجبل، وفوق البيت: أي علوتُ عليه وفوقه». مجاز القرآن لأبي عبيدة ـ تحقيق: محمد فؤاد سزكين ـ (٢/ ١٥).
لكنه قال في موضع آخر: «مجازه: ظهر على العرش وعلا عليه، ويقال: استويت على ظهر الفرس، وعلى ظهر البيت». (١/ ٢٧٣).

(٢) شرح حديث النزول لابن تيمية ـ تحقيق: محمد عبد الرحمن الخميس. دار العاصمة: الرياض. سنة: ١٤١٤هـ ـ (٣٩٠ ـ ٣٩١)، وما بين معكوفتين زديادة من نقل الإمام الذهبي في العلو للعلي الغفار (٢/ ١٣١٥ ـ ١٣١٦)، وانظر مختصرا في اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ـ تحقيق: زايد النشيري. دار عالم الفوائد: مكة المكرمة. سنة: ١٤٣١هـ ـ (٢٠٣ ـ ٢٠٤).

الرد على ابن تيمية في محاولة اجتذاب الطلمنكي إلى مذهبه

هذا ما نقله ابن تيمية عن الطلمنكي موهمًا أنه لا يدل إلا على إثبات معنى الاستواء بطريقته هو في إثباته ، مع أن كلام الطلمنكي ليس فيه إلا إثبات لفظ الصفة ورفض التأويل ، وهذا هو معنى قوله : «الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة» :

ـ بدليل أنه إنما قصد بذلك رفض التأويل الذي يجعل إطلاق الاستواء مجازًا ، ولذلك قال : «لا على المجاز» .

ـ وبدليل أنه كان في سياق من اطّرد في نفي الصفة من المعتزلة والجهمية ، ممن قالوا : لا يجوز أن يسمى الله عزوجل بهذه الأسماء على الحقيقة ، ويسمى بها المخلوق . فنفوا عن الله الحقائق من أسمائه ، وأثبتوها لخلقه !

ـ أن الطلمنكي صرح أن مالكا «نبذ التكييف» ، وابن تيمية يزعم أن مالكا نبذ العلم بالتكييف .

ـ أن معقولية الاستواء في عبارة الإمام مالك حسب رواية الطلمنكي لا تؤدي المعنى الذي تؤدّيه عبارة : «الاستواء معلوم» ؛ لأن صفة «الاستواء» صفةٌ سمعية لا تثبتُ بالعقل أصلا ، والمراد منها لا يمكن إثباته بالعقل من باب أولى ! بخلاف ما لو قال «الاستواء معلوم» ، يمكن أن يُزعم بأن المراد من وصف الاستواء بكونه معلوما أن معناه معلوم ، كما زعم ابن تيمية . فإذا ما اختار الطلمنكي رواية : «الاستواء معقول» ، فهذا يعني : أن الاستواءَ في اللغة ـ لا حيث كونه صفةً لله تعالى ـ معقولُ المعنى ، فكل عربي يعرف معنى الاستواء في اللغة . وبهذا يكون الطلمنكي مفوِّضًا للمعنى والكيف ، ويكون قد فهم عبارة الإمام مالك بذلك ؛ لأنه قد جعل الاستواء معقولا !

نفي الطلمنكي حلولَ الحوادث بذات الله سبحانه

ومما يؤكد أن الطلمنكي كان مفوضًا للصفات : أنه نُقل عنه أنه ذكر : «ما ذكره أبو داود قال : ثنا غسان بن المفضَّل ـ وكان من العلماء ـ قال : عبدة بن أبي برزة يقول : «إن الجهمية أشر من اليهود والنصارى» ، فمن زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر ، لأن القرآن كلام الله وعلمه ، لم يزل ولا يزال ... (إلى أن قال) وهو كما وصف نفسه ، من غير تفسير ولا تشبيه ، وهو السميع من السمع ، والبصير من البصر ، وهو كما وصف نفسه ، [ولا][1] يَعرف الناس من الصفة : بلا تفسير كيف هو ، ولكنه كما ينبغي له»[2] .

فالطلمنكي هنا :

- يجعل صفة الكلام صفةً قديمةً أزلية ، فهو عنده علم الله الأزلي ، وهذا إنما يقول به من ينفي حلول الحوادث بالله تعالى . ومن نفى حلول الحوادث لن يُثبت صفةً لله تعالى حدثت له في ذاته بعد خلق العرش ؛ لأن إثبات ذلك إثباتٌ لحلول الحوادث بالله تعالى .

- ثم يصرح الطلمنكي بالنهي عن التفسير والتشبيه ، ولم يقل التفسير الجهمي ولا التجسيمي .

- يصرح الطلمنكي بأن الناس لا يعرفون الصفة ، ولا تُفسَّر الصفة ، وذلك في قوله : «ولا يَعرف الناس من الصفة : بلا تفسير كيف هو» .

(١) في الطبعة المعتمدة : ([وكما] يُعرف الناس من الصفة» ، والتصويب من تحقيق الكتاب في رسائل الماجستير في جامعة أم القرى ـ تحقيق : أميمة المسملي . كلية الدعوة : قسم العقيدة . سنة ١٤٣٩هـ . (٥٥٦) .

(٢) صفات رب العالمين لابن المحب الصامت ـ تحقيق : عمار تمالت . دار الخزانة : الكويت . سنة : ١٤٤٢هـ ـ (١/ ٢٠٧) .

وأما إن كان صواب العبارة هو : «وهو كما وصف نفسه ، من غير تفسير ولا تشبيه ، وهو السميع من السمع ، والبصير من البصر ، وهو كما وصف نفسه ، وكما يُعرف الناس من الصفة ، بلا تفسير كيف هو ، ولكنه كما ينبغي له» ، كما في الطبعة الأخرى ، فمعناها : إن الله تعالى يُعرف بلفظ الوصف الذي وصف به نفسه، ونسميه تعالى بما سمى به نفسه ، كما يُعرف الناس بصفتهم وأسمائهم ، إلا أننا في صفات الله لا نفسرها ، ولا نكيّفها .

وبهذا تبيَّن أن الطلمنكي ليس على رأي ابن تيمية في إثبات معنى للاستواء، وليس في عبارته أي لفظ يصرح بنحو قوله : معنى صفة الاستواء لله تعالى معنًى معلوم ، بل وُجد في سياق كلام الطلمنكي ما يدل على خلاف هذا .

القرطبي ينسب الطلمنكي إلى مذهب تفويض المعنى

ومذهب تفويض المعنى قد نسبه إلى الطلمنكي من هو أعلم بالطلمنكي من ابن تيمية : أعني أبا عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ) ، فهو بَلَدِيُّه (أندلسي) وعلى مذهبه (مالكي) وأقرب عهدًا به من ابن تيمية .

فقد قال أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ) خلال كلامه عن صفة الاستواء : «قال الشيخ أبو الحسن الأشعري : «أُثبته مستويا على عرشه ، وأنفي عنه كل استواء يوجب حدوثه» .

وله قولٌ آخر : «إنه فَعَلَ في العرش فِعْلًا ، سَمَّى به نفسَه مستويًا» .

قال علماؤنا : وبقوله الأول قال الطبري ، وابن أبي زيد ، وعبد الوهاب وجماعةٌ من شيوخ الفقه والحديث .

قال البيهقي : «وعلى هذه الطريقة مذهب الشافعي رحمه الله ، وإليه ذهب أحمد ابن حنبل ، والحسن بن الفضل البلخي ، ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابي» .

(قال القرطبي) قلت : وهو قول القاضي أبي بكر ابن الطيب في كتابه (تمهيد الأوائل) ، والأستاذِ أبي بكر ابن فورك في (شرح أوائل الأدلة) .

قال القاضي[1] : «بابٌ : فإن قال قائل : فأين هو ؟ قيل له : (الأينُ) سؤالٌ عن مكان ، وليس هو مما يحويه مكان ، ولا تحيط به أقطارٌ . غير أنّا نقول : إنه على العرش ، لا على معنى كون الجسم على الجسم بملاصقة ومجاورة ، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا» .

(قال القرطبي) قلتُ : وهذا **قول أبي عُمر ابن عبد البر ، وأبي عُمر الطَّلَمَنْكِي، وغيرهم من الأندلسيين**»[2] .

فهم مكي بن أبي طالب لعبارة الإمام مالك

٧. مكي بن أبي طالب ـ القيسي القيرواني ، ثم القرطبي المالكي ـ (ت٤٣٧هـ) :

قال في تفسير قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ : «واختار الطبري وغيرُه أن يكون (استوى) بمعنى (علا) ، على المفهوم في لسان العرب .

(قال مكي) : وليس : (علا) في هذا المعنى أنه تعالى عَلا من سُفْلٍ كان فيه إلى عُلُوٍّ ، ولا هو عُلُوُّ انتقالٍ مِن مكانٍ إلى مكان ، ولا عُلُوٌّ بحركةٍ ، تعالى الله ربُّنا عن ذلك كله ، لا يجوز أن يوصف بشيءٍ من ذلك ، لأنها صفاتٌ توجب الحدوثَ للموصوف بها ، والله (جَلَّ ذِكْرُه) أَوّلٌ بلا نهاية . لكن نقول : إنه عُلُوُّ قُدرةٍ واقتدار ،

---

(١) يقصد الباقلاني .

(٢) الأسنى في شرح الأسماء الحسنى لأبي عبد الله القرطبي ـ تحقيق : عرفان سليم حسّونة. المكتبة العصرية : بيروت . سنة : ١٤٢٦هـ ـ (١٦٨ ـ ١١٦٩) ، وصححته بمخطوط محفوظ في مكتبة جار الله بتركيا ، رقم ١٠٢٤ (٥٣/ أ) .

ولم يزل تعالى قادرًا له الأسماء الحسنى والصفات العُلا»[١] .

وقال في تفسير آية سورة الرعد ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ : «أي : علا عليه عُلُوَّ قُدرةٍ ، لا عُلُوَّ مكان»[٢] .

وقال في تفسير آية سورة الفرقان ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ : «ولا يجوز أن يَتوهم أحد في ذلك : جلوسًا ولا حركةً ولا نُقْلةً ، ولكنه استوى على العرش كما شاء ، لا يُمثَّلُ ذلك ، ولا يُحدُّ، ولا يُظَنُّ له انتقالٌ من مكان إلى مكان ؛ لأن ذلك لمن صفة المحدثات . وقد قال تعالى ذكره : ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَىۡءٞ﴾ ، فلا يحل لأحد أن يمثل صفات ربه ـ الذي ليس كمثله شيء ـ بصفات المخلوقين الذين لهم أمثال وأشباه ، فكما أنه تعالى لا يشبهه شيء ، كذلك صفاته ليست كصفات المخلوقين . فالاستواء معلوم ، والكيف لا نعلمه ، فعلينا التسليم لذلك .

وقد قيل : استوى : استولى ، والمعنى : ثم استولى بمقدرته على العرش، فرفعه فوق السماوات والأرض المخلوقة هي وما بينهما في ستة أيام ، والعرش مخلوق بعد السماوات والأرض . ثم استولى بقدرته عليه ، على عظمه ، فرفعه فوق السماوات والأرض .

والله أعلم بمراده في ذلك ، فهذا موضعٌ مُشْكِلٌ ، وإنما ذكرنا قول من تقدمنا ، لم نأت بشيءٍ مِن عندنا في هذا وشِبْهِهِ»[٣] .

---

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب ـ مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي : جامعة الشارقة . طباعة : مجموعة بحوث الكتاب والسنة : كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . جامعة الشارقة . الطبعة : الأولى : ١٤٢٩ ـ (١/ ٢٠٩) .

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٥/ ٣٦٦٤) .

(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٨/ ٥٢٤٢ ـ ٥٢٤٣) .



وقال في تفسير آية فُصّلت : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ «أي : ثم ارتفع إلى السماء ارتفاعَ قُدْرةٍ ، لا ارتفاعَ نُقْلة»[١] .

وقال في تفسير آية سورة الحديد ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ : «أي : ارتفع وعلا ارتفاعَ قدرةٍ وتعظيمٍ وجلالةٍ ، لا ارتفاعَ نُقلة»[٢] .

فبعد أن عرفت معنى (استوى) ومعنى (علا) عند مكي بن أبي طالب ، وأنه علو القدرة والاقتدار ، وأنه علو أزلي ، وليس فعلا أحدثه الله تعالى في نفسه بعد خلق العرش والسموات = اقرأ تفسيره لآية سورة طه ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، والذي قال فيه بعد ذِكْرِهِ لعدد من التأويلات : «وأحسن الأقوال في هذه: (علا) ، والذي يعتقده أهل السنة ، ويقولونه في هذا : إن الله (جلّ ذِكْرُه) [فوق][٣] سماواته على عرشه دون أرضه ، وأنه في كل مكان بعلمه ، وله (تعالى ذِكْرُه) كرسيٌّ وسع السماوات والأرض ، كما قال (جلّ ذِكْرُه) . وكذلك ذكر شيخنا أبو محمد ابن أبي زيد رحمه الله .

وقد سأل رجل مالكًا عن هذا ، فقال له : كيف استوى ؟ فاحمرت وجنتا مالك ، وطأطأ رأسه ، ثم رفع رأسه ، فقال : «الاستواء منه غير مجهول ، والكيف منه غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وإني أخاف أن يكون ضالًّا ، أَخْرِجُوه» ، فأُخرج ، فناداه الرجل : «يا أبا عبد الله ، والله الذي لا إله غيره،

---

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (١٠/ ٦٤٩١) .

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (١١/ ٧٣٠٧) .

(٣) سقطت هنا من المصدر ، لكن أثبتها المحقق في مقدمة تحقيقه (١/ ١٢) .

لقد سألتُ عن هذه المسألة أهل البصرة ، وأهل الكوفة ، وأهل العراق ، إلى أن وَرَدْتُ عليك ، فلم أجد أحدًا وُفِّق لما وُفِّقتَ له»[١] .

التعليق على كلام مكي الصريح في التفويض

فهل يُمكن أن يُنسب إلى مكي بن أبي طالب ـ بعد هذا الكلام الصريح ـ أنه يُثبت معنى لـ(استوى) ولـ(علا) له علاقةٌ بأحد المعاني التي يزعمها مثبتو المعنى الظاهر بزعمهم : كمعنى الاستقرارِ ، أو معنى عُلُوِّ الجهة ، أو معنى فِعْلٍ أحدثه الله تعالى في نفسه بعد أن لم يكن ، كما يزعم ذلك كله أو بعضه التيميون ؟!

محاولة ابن تيمية اجتذاب مكي إلى مذهبه

وَازِنْ بين ما أثبته مكيٌّ من معنى كلام الإمام مالك للاستواء وما نسبه ابن تيمية إلى مكيّ وإلى الإمام مالك في النص التالي :

فقد قال ابن تيمية : «وجواب مالك في ذلك في الإثبات ؛ فإن السائل قال له : يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، كيف استوى؟ فقال مالك: «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول [وفي لفظ : استواؤه معلوم ، أو معقول ، والكيف غير معقول] ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» . فقد أخبر رضي الله عنه بأن نفس الاستواء معلوم ، وأن كيفية الاستواء مجهولة . وهذا بعينه قول أهل الإثبات. وأما النُّفاةُ فما يُثبتون استواءً حتى تُجهل كيفيته ، بل عند هذا القائل الشاكِّ وأمثاله: أن الاستواء مجهول غير معلوم . وإن كان الاستواء مجهولًا لم يُحتج أن يُقال : «الكيف مجهول» ، لا سيما إذا كان الاستواء منفيًا ، فالمنفي المعدوم لا كيفية له ، حتى يُقال : هي مجهولة أو معلومة . وكلام مالك صريحٌ في إثبات الاستواء ، وأنه معلوم ، وأن له كيفية ، لكن تلك الكيفية مجهولة لنا لا نعلمها نحن . ولهذا بَدَّعَ السائل الذي سأله عن هذه الكيفية ، فإن السؤال إنما يكون عن أمر معلوم لنا ، ونحن لا نعلم كيفية استوائه ، وليس كل ما كان معلومًا وله كيفية تلك الكيفية معلومة لنا .

---

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٧/ ٤٦٦٣ ـ ٤٦١١) .

يبين ذلك : أن المالكية وغير المالكية نقلوا عن مالك أنه قال : الله في السماء، وعلمه في كل مكان . حتى ذكر مكي في كتاب التفسير الذي جمعه من كلام مالك ، ونقله أبو عمر الطلمنكي ، وأبو عمر ابن عبد البر ، وابن أبي زيد في المختصر ، وغير واحد . ولو كان مالك من الواقفة أو النُفاة لم يَنقل هذا الإثبات»[١] .

التعليق على كلام ابن تيمية

فهل كان مكيٌّ ينقل كلام الإمام مالك على أنه من أهل الإثبات بالمراد التيمي الذي يُنسب للسلف ؟ أم أن الإثبات الذي كان ينسبه مكيٌّ إلى الإمام مالك وإلى شيخه أبي محمد ابن أبي زيد أيضًا هو إثبات اللفظ ، دون أي معنى من المعاني اللغوية التي تُستظَهر من لفظة (استوى) و(علا)؟

لا مجال إلا الاعتراف بأن ابن تيمية قد أخطأ خطأً بيِّنًا مقطوعًا به فيما نسبه إلى مكي بن أبي طالب ، وإلى غيره من المالكية !

وتنبه أن مكي بن أبي طالب من تلامذة ابن أبي زيد ، وهو يحكي مذهب تفويض المعنى عن مالك وعن السلف ، وهذا يشهد لما سبق بَسْطُ بيانه من تبرئة ابن أبي زيد مما يخالف مذهب تفويض المعنى .

فهم الداني لعبارة الإمام مالك

٨. **الإمام المقرئ أبو عَمرو الداني ـ عثمان بن سعيد ـ (ت٤٤٠هـ)** :

قال في الرسالة الوافية : «ومن قولهم : أنه سبحانه فوق سماواته ، مستوٍ على عرشه ، ومستول على جميع خلقه[٢] ، وبائن منهم بذاته ، غير بائن بعلمه ،

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية ـ تعليق : محمد رشيد رضا ـ (١/ ٢٠٧)

تفسير الاستواء بـ (استولى) عند الداني

(٢) فيه إشارة إلى أن تفسير استوى بـ(استولى) ليس مردودا عند الداني ، وأن ما يُعترض عليه من أن فعل الاستيلاء قد وقع بعد مغالبة ليس اعتراضًا واردًا عنده . ولذلك انتقدها أحد محققي الكتاب (كما ستراه في العزو) ، وهو الدكتور محمد سعيد القحطاني (رئيس قسم العقيدة سابقا بجامعة أم القرى) ؛ لأنه فهم منها قبول الداني لهذا التأويل المبتدع عنده .=

بل علمه محيط بهم ، يعلم سرَّهم وجهرهم ، ويعلم ما يكسبون ، على ما ورد به خبره الصادق ، وكتابه الناطق ، فقال تعالى : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، واستواؤه عز وجل : عُلُوُّهُ بغير كيفيةٍ ، ولا تحديدٍ ، ولا مُجاورةٍ ، ولا مماسَّةٍ[1] .

= في حين أن محققًا آخر لكتاب الداني (وهو د/ دغش العجمي) ادعى أنها عبارة مقبولة ، وأن الداني أراد بها الردَّ على من تأوَّلَ (الاستواء) بـ(الاستيلاء) ، بأن استيلاء الله على جميع خلقه ، ولا يختصُّ استيلاؤه سبحانه بالعرش حتى يقال : استوى على العرش .
ونسي هذا المحقق بأن أحد وجوه رَدِّ هذا التأويل عند من ردّه هو أن (الاستيلاء) يدل على مغالبة تلاها الاستيلاءُ ، هذا أولا .
وثانيا : أن الداني ذكر هذا المعنى في شرحه معنى الاستواء ، لا في الرد على من قال إن معنى الاستواء هو (الاستيلاء) .
وثالثا : أن سبب قول الداني «مستولٍ على جميع خلقه» ولم يخص العرش في تفسيره للاستواء ؛ لأن هذا هو معنى استيلائه على عرشه عند من أول الاستواء بالاستيلاء ، ولم يقل أحدٌ من المسلمين إن قَهْر ربوبية المُلْك والسلطان يخص العرش وحده ، ولذلك يُعلِّلُ المتأوّلون للاستواء بالاستيلاء بأن الآية إنما نصت على العرش لأن العرش هو أعظم المخلوقات وأعلاها ، فالاستواء عليه (والذي معناه عندهم الاستيلاء) هو كنايةٌ على أنه تعالى «مستولٍ على جميع خلقه» ، كما قال الداني .

(١) هذا يوجب أنه تفويض كامل : لأنه عُلُوٌّ بغير كيفية ، ولا تحديد ، ولا مجاورة ، ولا مماسة .
ولذلك انتقدها محققا كتاب الداني المنتسبان للسلفية المعاصرة : دغش العجمي ، وحلمي الرشيدي ، في تحقيقهما المنفصل للكتاب .
لكنهما ينتقدان هذه العبارات ، دون أن يستفيدا منها مذهبَ الداني في (الاستواء) ، وكأنهم أعلم من الداني بمراد نفسه ! فالداني عندهما : يجب عليه أن يريد إثباتَ معنى الاستواء ، غَصْبًا ، حتى لو كانت عباراته لا تدل إلا على تفويض المعنى !
ولا يريدون أن يفهموا أن إثبات لفظ الاستواء والفوقية هو إثباتُ لفظٍ فقط ؛ لأنهما لفظان قد وردا في السمع ، وأن هذا الإثبات للفظ عند الداني لا يدل على إثبات معنًى هو الجهة الحسية فوق العرش المخلوق ، ولا يدل على إثبات قدرٍ مشترك بين استواء الله تعالى واستواء الخلق ، كما يعنيه الإثبات في المدرسة التيمية . ولذلك نفى الداني عن الاستواء : المجاورةَ والمماسة ، وهو عند التيمية يعني المماسة ، فإن لم يَعْنِها فهو يدل على المجاورة في أقل تقدير ، وإن نفوا إثبات الألفاظ (المماسة والمجاورة) فينفونها لأنها (بزعمهم) ألفاظ مجملة ، ولأن إثباتها ونفيها لم يَرِد في الشرع ، لكنهم لا ينفون معناها ؛ لأن هذا هو المعنى الذي ينسبونه للاستواء أصلًا .

قال مالك رحمه الله للذي سأله عن كيفية الاستواء : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة»[١] .

فهم ابن عبد البر لعبارة الإمام مالك ، ومحاولة ابن تيمية اجتذابه إلى مذهبه

٩. أبو عُمر ابن عبد البر ـ يوسُف بن عبد الله بن محمد النَّمَري القرطبي المالكي ـ (ت٤٦٣هـ) :

احتج ابن تيمية بابن عبد البر ، مدّعيا أنه كان يُثبت معنى الاستواء ، كما أثبته هو ، وذكر كلامه الآتي في كتاب (التمهيد)[٢] .

فقد أورد ابنُ عبد البر حديث (الموطأ) : عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «ينزل ربنا (تبارك وتعالى) كل ليلة إلى السماء الدنيا ، حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني : فأستجيب له ؟ من يسألني : فأعطيه ؟ من يستغفرني : فأغفر له ؟» ، ثم قال : «وفيه دليل على أن الله عز وجل في السماء ، على العرش ، من فوق سبع سمٰوات ، كما قالت الجماعة .

وهو من حجتهم على المعتزلة والجهمية في قولهم إن الله عز وجل في كل مكان ، وليس على العرش ، والدليل على صحة ما قاله أهل الحق في ذلك : قول الله عز وجل ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، وقوله عز وجل ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ ، وقوله ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾، وقوله

---

(١) الرسالة الوافية للداني ـ تحقيق : د/ محمد سعيد القحطاني . دار ابن الجوزي . سنة : ١٤١٩هـ ـ (٥٢ ـ ٥٣) ـ وتحقيق : دغش العجمي . دار الإمام أحمد : الكويت . سنة : ١٤٢١هـ ـ (١٢٩ ـ ١٣٠) ـ وتحقيق : حلمي محمد الرشيدي . دار البصيرة : الإسكندرية. طبعة جديدة : ١٤٢٦هـ ـ (٢٠) .

(٢) وسوف أضيف في الحاشية بعض كلام ابن عبد البر في (الاستذكار) مما يتعلق بهذا الموضع ، مما قد يكون له أثرٌ في توضيح عبارته وفهمها .

﴿إِذًا لَّٱبۡتَغَوۡاْ إِلَىٰ ذِي ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلٗا﴾ ، وقوله تبارك اسمه ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ ، وقوله تعالى ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ﴾ ، وقال ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ ، وقال جل ذكره ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ ، وهذا من العلو ، وكذلك قوله ﴿ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ ، و﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾ ، و﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلۡعَرۡشِ﴾ ، و ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ ، والجهمي يزعم أنه أسفل ، وقال جل ذكره ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ﴾ ، وقوله ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ ، وقال لعيسى ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ ، وقال ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ وقال ﴿ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ ، وقال ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ﴾ ، وقال ﴿لَيۡسَ لَهُۥ دَافِعٞ ۝٢ مِّنَ ٱللَّهِ ذِي ٱلۡمَعَارِجِ﴾ ، والعروج هو الصعود .

وأما قوله تعالى ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ : فمعناه مَن على السماء ، يعني على العرش . وقد يكون (في) بمعنى (على) ، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ﴾ ، أي : على الأرض ، وكذلك قوله ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ ، وهذا كله يعضده قوله تعالى ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ ، وما كان مثله مما تلونا من الآيات في هذا الباب .

وهذه الآيات كلها واضحات في إبطال قول المعتزلة .

وأما ادّعاؤهم المجاز في (الاستواء) وقولهم في تأويل ﴿ ٱسۡتَوَىٰ﴾ : استولى، فلا معنى له ؛ لأنه غير ظاهر في اللغة . ومعنى الاستيلاء في اللغة : المغالبة ، والله لا يُغالبه ولا يعلوه أحدٌ ، وهو الواحد الصمد . ومن حق الكلام أن يُحمل على حقيقته

، حتى تتفق الأمةُ أنه أُريد به المجاز ؛ إذ لا سبيل إلى اتباع ما أُنزل إلينا من ربنا ؛ إلا على ذلك . وإنما يُوجَّهُ كلامُ الله عز وجل إلى الأشهر والأظهر من وجوهه ، ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليمُ . ولو ساغ ادّعاءُ المجاز لكل مُدّعٍ : ما ثبت شيءٌ من العبارات ، وجَلَّ الله عز وجل عن أن يُخاطِبَ إلا بما تفهمه العربُ في معهود مخاطباتها ، مما يصح معناه عند السامعين .

والاستواء معلومٌ في اللغة ، ومفهوم : وهو العُلُوُّ والارتفاعُ على الشيء ، والاستقرارُ والتَّمكُّنُ فيه .

قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ قال : علا ، قال : وتقول العرب : استويتُ فوق الدابة ، واستويت فوق البيت[1] .

وقال غيرُه : استوى أي انتهى شبابه واستقر ، فلم يكن في شبابه مزيد .

(قال ابن عبد البر) الاستواء : الاستقرارُ في العُلُوّ ، وبهذا خاطبنا الله عز وجل، وقال ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ ، وقال ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ ، وقال ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ .
وقال الشاعر :

فأوردتُهم ماءً بفيفاءَ قفرةٍ وقد حَلّقَ النجمُ اليمانيُّ فاستوى

---

(١) الذي في (مجاز القرآن) لأبي عبيدة : «﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ أي علا ، يقال : استويتُ فوق الدابة ، وعلى البعير ، وعلى الجبل ، وفوق البيت : أي علوتُ عليه وفوقه» .
مجاز القرآن لأبي عبيدة ـ تحقيق : محمد فؤاد سزكين ـ (٢/ ١٥) .
لكنه قال في موضع آخر : «مجازه : ظهر على العرش وعلا عليه ، ويقال : استويت على ظهر الفرس ، وعلى ظهر البيت» . (١/ ٢٧٣) .

وهذا لا يجوز أن يتأول فيه أحدٌ (استولى) ؛ لأن النجم لا يستولي .

وقد ذكر النضر بن شميل ـ وكان ثقةً مأمونًا جليلًا في علم الديانة واللغة ـ قال : حدثني الخليل ـ وحسبُك بالخليل ـ قال : أتيتُ أبا ربيعة الأعرابي ، وكان من أعلم من رأيت ، فإذا هو على سطح ، فسلَّمنا ، فردَّ علينا السلام ، وقال لنا : استووا ، فبقينا متحيّرين ، ولم ندر ما قال ، قال : فقال : لنا أعرابي إلى جنبه : إنه أمركم أن ترتفعوا . قال الخليل : هو من قول الله عز وجل : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ ، فصعدنا إليه... (ثم قال ابن عبد البر) أما سمعوا الله عز وجل حيث يقول: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ ، فدلَّ على أن موسى عليه السلام كان يقول : إلهي في السماء ، وفرعون يظنه كاذبا :

فسبحان من لا يَقْدُرُ الخلقُ قَدْرَه ... ومن هو فوق العرش فَرْدٌ موحَّدُ

مليكٌ على عرش السماءِ مهيمنٌ ... لعزّتِه تَعْنُو الوجوهُ وتَسْجُدُ(١)

وهذا الشعر لأُميّة بن أبي الصَّلْت .

(قال ابن عبد البر) فإن احتجّوا بقول الله عز وجل : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ ، وبقوله : ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ ، وبقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ ، وزعموا أن الله تبارك وتعالى في كل مكان بنفسه وذاته تبارك وتعالى ، قيل لهم : لا خلاف بيننا وبينكم وبين سائر الأمة

---

(١) زادت الطبعة المعتمدة من التمهيد هنا بيتين لم يردا في الأصول الخطية ، على ما في تحقيق بشار لـ(التمهيد) .

أنه ليس في الأرض دون السماء بذاته ، فوجب حَمْلُ هذه الآيات على المعنى الصحيح المجتمَعِ عليه ، وذلك : أنه في السماء إلهٌ معبودٌ من أهل السماء ، وفي الأرض إلهٌ معبودٌ من أهل الأرض . وكذلك قال أهل العلم بالتفسير ، فظاهر التنزيل يشهد أنه على العرش ، والاختلاف في ذلك بيننا فقط ، وأسعد الناس به من ساعده الظاهر .

وأما قوله في الآية الأخرى : ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ ، فالإجماع والاتفاقُ قد بيّنَ المرادَ : بأنه معبودٌ من أهل الأرض . فتدبر هذا ، فإنه قاطع إن شاء الله .

ومن الحجة أيضا في أنه (عز وجل) على العرش فوق السمٰوات السبع : أن الموحدين أجمعين ، من العرب والعجم ، إذا كَرَبَهم أمرٌ ، أو نزلت بهم شِدّةٌ ، رفعوا وجوههم إلى السماء ، يستغيثون ربهم تبارك وتعالى . وهذا أشهرُ وأَعْرَفُ عند الخاصة والعامة من أن يُحتاج فيه إلى أكثر من حكايته ؛ لأنه اضطرارٌ ، لم يؤنّبهم عليه أحدٌ ، ولا أنكره عليهم مسلم ، وقد قال ﷺ للأَمَةِ التي أراد مولاها عِتْقَها إن كانت مؤمنة ، فاختبرها رسولُ الله ﷺ بأن قال لها : «أين الله ؟» ، فأشارت إلى السماء ، ثم قال لها : «من أنا ؟» ، قالت : رسول الله ، قال : «أَعْتِقْها ، فإنها مؤمنة» . فاكتفى رسول الله ﷺ منها برفعها رأسها إلى السماء ، واستغنى بذلك عما سواه ... (ثم أسند الحديث ، ثم قال) :

وأما احتجاجهم : لو كان في مكان لأشبه المخلوقات ؛ لأن ما أحاطت به الأمكنةُ واحتوتْهُ : مخلوقٌ ، فشيءٌ لا يلزم ، ولا معنى له ؛ لأنه عز وجل ليس كمثله شيء من خلقه ، ولا يُقاس بشيء من بريته ، لا يُدرك بقياس ، ولا يُقاس بالناس ، لا إله إلا هو ، كان قبل كل شيء ، ثم خلق الأمكنةَ والسمواتِ والأرضَ

وما بينهما ، وهو الباقي بعد كل شيء ، وخالق كل شيء ، لا شريك له . وقد قال المسلمون وكلُّ ذي عقل : إنه لا يُعقل كائنٌ لا في مكان منّا ، وما ليس في مكان : فهو عدم . وقد صح في المعقول ، وثبت بالواضح من الدليل : أنه كان في الأزل : لا في مكان ، وليس بمعدوم ، فكيف يُقاس على شيء من خلقه ؟! أو يجري بينه وبينهم تمثيلٌ أو تشبيه؟! تعالى الله عمّا يقول الظالمون عُلُوًّا كبيرًا ، الذي لا يُبلَغُ مِن وَصْفِهِ ؛ إلا إلى ما وَصَفَ به نفسَه ، أو وَصَفَهُ به نبيُّه ورسولُه ، أو اجتمعت عليه الأُمّةُ الحنيفيةُ عنه .

فإن قال قائل منهم : إنّا وصفنا ربنا أنه كان لا في مكان ، ثم خلق الأماكن ، فصار في مكان ، وفي ذلك إقرار منا بالتغيير والانتقال ، إذ زال عن صفته في الأزل ، وصار في مكان دون مكان ؟

قيل له : وكذلك زعمتَ أنت أنه كان لا في مكان ، وانتقل إلى صفة هي الكون في كل مكان ، فقد تغيَّر عندك معبودُك ، وانتقل من لا مكان إلى كل مكان ! وهذا لا ينفك منه ؛ لأنه إن زعم أنه في الأزل في كل مكان ، كما هو الآن : فقد أوجب الأماكنَ والأشياءَ موجودةً معه في أزله ، وهذا فاسد .

فإن قيل : فهل يجوز عندك أن ينتقل من لا مكان في الأزل إلى مكان ؟ قيل له : أما الانتقال وتَغيُّرُ الحال فلا سبيل إلى إطلاق ذلك عليه ؛ لأن كونه في الأزل لا يوجب مكانًا ، وكذلك نَقْلُه لا يوجب مكانًا ، وليس في ذلك كالخلق ؛ لأنه كَوَّنَ ما كونُه يوجب مكانًا من الخلق ، ونُقْلتُه توجب مكانًا ، ويصير منتقلًا من مكان إلى مكان ، والله عز وجل ليس كذلك ؛ لأنه في الأزل غيرُ كائنٍ في مكان ، وكذلك نُقلتُه لا توجب مكانًا ، وهذا ما لا تقدر العقولُ على دفعه . ولكنا نقول : استوى مِن لا مكان

إلى مكان ، ولا نقول انتقل ، وإن كان المعنى في ذلك واحدا . ألا ترى أنا نقول: له العرش ، ولا نقول : له سرير ، ومعناهما واحد ، ونقول : هو الحكيم ، ولا نقول : هو العاقل ، ونقول : خليلُ إبراهيمَ ، ولا نقول : صديقُ إبراهيم ، وإن كان المعنى في ذلك كله واحدًا . لا نسميه ولا نصفه ولا نُطلق عليه إلا ما سمَّى به نفسَه ، على ما تقدم ذِكْرُنا له مِن وَصْفِه لنفسه ، لا شريك له ، ولا ندفعُ ما وَصَفَ به نفسه ؛ لأنه دفعٌ للقرآن ، وقد قال الله عز وجل ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ، وليس مجيئُهُ حركةً ولا زوالًا ولا انتقالًا ؛ لأن ذلك إنما يكون إذا كان الجائي جسمًا أو جوهرًا ، فلما ثبت أنه ليس بجسم ولا جوهر : لم يجب أن يكون مجيئهُ حركةً ولا نُقلةً . ولو اعتبرت ذلك بقولهم : جاءت فلانًا قيامتُه ، وجاءه الموت ، وجاءه المرض ، وشبه ذلك مما هو موجودٌ نازلٌ به ، ولا مجيء = لَبَانَ لك ، وبالله العصمة والتوفيق .

فإن قال : إنه لا يكون مستويًا على مكان ؛ إلا مقرونًا بالتكييف ؟ قيل : قد يكون الاستواء واجبًا ، والتكييفُ مرتفعٌ ، وليس رَفْعُ التكييف يوجب رفعَ الاستواء، ولو لزم هذا : لزم التكييف في الأزل ؛ لأنه لا يكون كائنٌ في لا مكان ؛ إلا مقرونا بالتكييف ، وقد عقلنا وأدركنا بحواسنا أن لنا أرواحًا في أبداننا ، ولا نعلم كيفية ذلك ، وليس جهلُنا بكيفية الأرواح : يوجب أن ليس لنا أرواح ، وكذلك ليس جهلنا بكيفيةِ (على عَرْشِهِ) يوجب أنه ليس على عرشه... (ثم قال) :

وقيل لمالك : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كيف استوى ؟ فقال مالك رحمه الله : «استواؤه معقول ، وكيفيته مجهولة ، وسؤالك عن هذا بدعة ، وأراك رجل سوء» ، وقد روينا عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في قول الله عز وجل ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ مثلَ قول مالك هذا سواء .

وأما احتجاجهم بقوله عز وجل ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾، فلا حجة لهم في ظاهر هذه الآية ؛ لأن علماء الصحابة والتابعين الذين حُملت عنهم التآويل في القرآن قالوا في تأويل هذه الآية : «هو على العرش ، وعلمه في كل مكان» ، وما خالفهم في ذلك أحدٌ يُحتج بقوله... (ثم أسند آثارا عن السلف في ذلك ، ثم قال) :

وأما قوله ﷺ في هذا الحديث : «ينزل تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا» ، فقد أكثرَ الناسُ التنازُعَ فيه ، والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة : أنهم يقولون : «ينزل»، كما قال رسول الله ﷺ ، ويُصدِّقون بهذا الحديث ، ولا يُكيِّفون .

والقول في كيفية النزول كالقول في كيفية الاستواء والمجيء ، والحجة في ذلك واحدة[1] .

وقد قال قوم من أهل الأثر أيضا : إنه ينزل أمرُه ، وتنزل رحمته . ورُويَ ذلك عن حبيبٍ كاتبِ مالك[2] وغيره . وأنكره منهم آخرون ، وقالوا هذا ليس بشيء ؛ لأن

---

(١) عبارة ابن عبد البر في (الاستذكار) : «وأما قوله ﷺ في هذا الحديث : «ينزل ربنا» ، الذي عليه أهل العلم من أهل السنة والحق : الإيمانُ بمثل هذا وشِبْهِهِ من القرآنِ والسُّنَنِ، دون كيفية ، فيقولون : ينزل ، ولا يقولون : كيف النزول ؟ كما لا يقولون : كيف الاستواء، ولا : كيف المجيء ، في قوله عز وجل ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ، ولا : كيف التجلي ، في قوله ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾» . الاستذكار لابن عبد البر ـ تحقيق : بشار عواد ـ (٥/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧) .

(٢) حبيب كاتب مالك متّهم لا يُوثق بنقله .

وقد قال الإمام الذهبي : «وقال ابن عدي : حدثنا محمد بن هارون بن حسان :=

أمره ورحمته لا يزالان ينزلان أبدًا في الليل والنهار ، وتعالى الملك الجبار الذي إذا أراد أمرًا قال له : «كن» فيكون ، في أي وقت شاء ، ويختص برحمته من يشاء ، متى شاء ، لا إله إلا هو الكبير المتعال .

(ثم أخرج ابن عبد البر بإسنادٍ لا يصح عن الإمام مالك) : أنه سُئل عن الحديث : «إن الله ينزل في الليل إلى سماء الدنيا»؟ فقال مالك : يتنزل أمره[1] .

وقد يحتمل أن يكون كما قال مالك ﷺ ، على معنى : أنه تتنزّل رحمته وقضاؤه بالعفو والاستجابة ، وذلك من أمره ، أي : أكثر ما يكون ذلك في ذلك الوقت ، والله أعلم ... (ثم تكلم ابن عبد البر عن الأوقاتِ التي تكون أَرجىٰ لإجابة الدعاء ، ثم قال) :

= حدثنا صالح بن أيوب : حدثنا حبيب بن أبي حبيب : حدثني مالك ، قال : «يتنزل ربنا تبارك وتعالى أمره ، فأما هو ، فدائم لا يزول» . قال صالح : فذكرت ذلك ليحيى بن بكير، فقال : حسن والله ، ولم أسمعه من مالك .

(قال الذهبي) قلت : لا أعرف صالحا ، وحبيب مشهور ، والمحفوظ عن مالك ﷺ رواية الوليد بن مسلم ، أنه سأله عن أحاديث الصفات ، فقال : أَمِرَّها كما جاءت ، بلا تفسير . فيكون للإمام في ذلك قولان ، إن صحت رواية حبيب» . سير أعلام النبلاء للذهبي (٨/ ١٠٥) .

فتنبّهْ : أن الإمامَ الذهبيّ مع تضعيفه للرواية ، لم يستبعد ثُبوتَها ، ولم يمنع من ثبوت مذهبين عن الإمام مالك : مذهب التفويض ، ومذهب التأويل !

(١) وقال ابن عبد البر في (الاستذكار) : «وقد قال قوم : إنه ينزل أمره ، وتنزل رحمته ونعمته . وهذا ليس بشيء ؛ لأن أمره بما شاء من رحمته ونقمته ينزل بالليل والنهار ، بلا توقيت ثلث الليل ولا غيره .

ولو صح ما رُوي في ذلك عن مالك : كان معناه : أن الأغلب من استجابته دُعاءَ من دَعاهُ مِن عباده في رحمته وعفوه : يكون ذلك الوقت» . الاستذكار لابن عبد البر ـ تحقيق : بشار عواد ـ (٥/ ٢٩٨) .

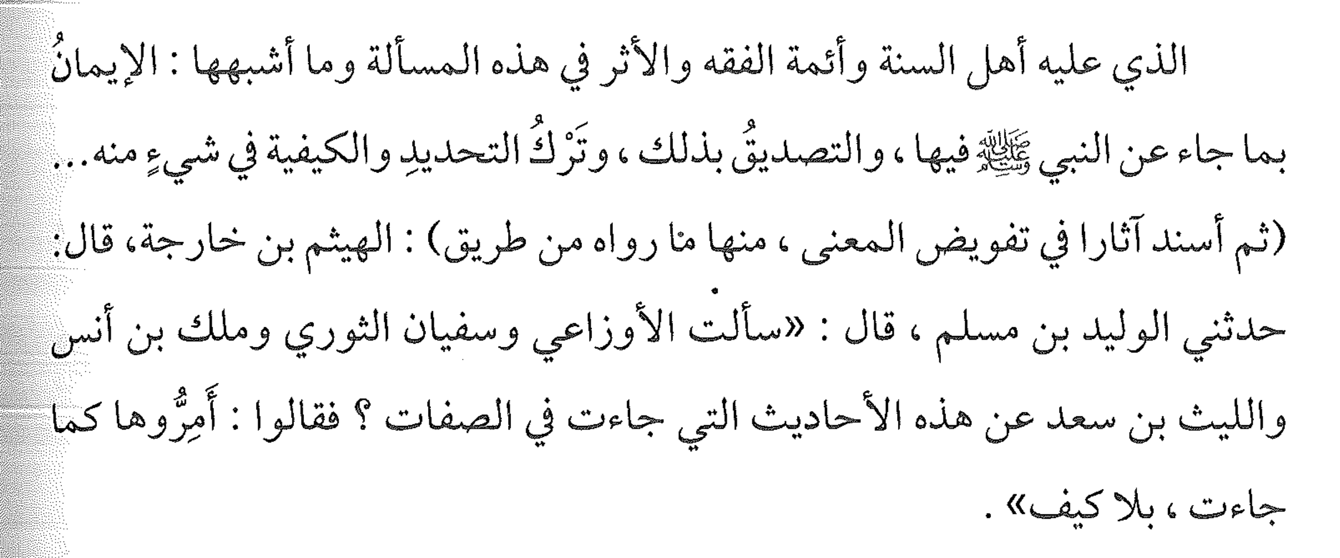
وقال آخرون : ينزل بذاته . أخبرنا أحمد بن عبد الله : أن أباه أخبره ، قال : حدثنا أحمد بن خالد ، قال : حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح بمصر ، قال : سمعت نُعيم بن حماد يقول : «حديث النزول يَرُدُّ على الجهمية قولهم» ، قال : وقال نُعيم : «ينزل بذاته ، وهو على كرسيه» .

(قال ابن عبد البرّ) ليس هذا بشيءٍ عند أهل الفهم من أهل السنة ؛ لأن هذا كيفية ، وهم يفزعون منها[1] ؛ لأنها لا تصلح إلا فيما يُحاطُ به عيانًا ، وقد جلَّ الله وتعالى عن ذلك ، وما غاب عن العيون فلا يصفه ذوو العقول إلا بخبر ، ولا خبر في صفات الله ؛ إلا ما وصف نفسه به في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ ، فلا نتعدى ذلك إلى تشبيهٍ أو قياسٍ أو تمثيلٍ أو تنظيرٍ ، فإنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ .

(قال ابن عبد البر) أهل السنة مُجمِعُون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة ، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة ، لا على المجاز ؛ إلا أنهم لا يكيّفون شيئا من ذلك ، ولا يحدّون فيه صفةً محصورةً . وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج : فكلهم ينكرها ، ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة ، ويزعمون أن من أقرّ بها مشبِّهٌ ، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود . والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنةُ رسوله ، وهم أئمة الجماعة والحمد لله ... (ثم أسند في التنزيه آثارًا ، ثم قال) :

---

(١) وقال ابن عبد البر في (الاستذكار) : «وقد قالت فرقةٌ منتسبةٌ إلى السنة : إنه ينزل بذاته ! وهذا قولٌ مهجورٌ ؛ لأنه ـ تعالى ذِكْرُه ـ ليس بمحلٍّ للحركات ، ولا فيه شيءٌ من علامات المخلوقات» . الاستذكار لابن عبد البر ـ تحقيق : بشار عواد ـ (٥/ ٢٩٨) .



الذي عليه أهل السنة وأئمة الفقه والأثر في هذه المسألة وما أشبهها : الإيمانُ بما جاء عن النبي ﷺ فيها ، والتصديقُ بذلك ، وتَرْكُ التحديدِ والكيفية في شيءٍ منه... (ثم أسند آثارا في تفويض المعنى ، منها ما رواه من طريق) : الهيثم بن خارجة، قال: حدثني الوليد بن مسلم ، قال : «سألت الأوزاعي وسفيان الثوري وملك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في الصفات ؟ فقالوا : أَمِرُّوها كما جاءت ، بلا كيف» .

وذكر عباس الدوري ، قال سمعت يحيى بن معين يقول : «شهدت زكريا بن عدي سأل وكيع بن الجراح ، فقال : يا أبا سفيان ، هذه الأحاديث ـ يعني مثل الكرسي موضع القدمين ، ونحو هذا ـ ؟ فقال : أدركت إسماعيل بن أبي خالد ، وسفيانَ ، ومِسْعَرًا : يُحدِّثُون بهذه الأحاديث ، ولا يُفسِّرون شيئا» .

قال عباس بن محمد الدوري : وسمعت أبا عبيد القاسم بن سلام ، وذُكر له عن رجل من أهل السنة أنه كان يقول : هذه الأحاديث التي تروى في الرؤية ، والكرسي موضع القدمين ، وضحك ربنا من قنوط عباده ، وأن جهنم لتمتلىء ، وأشباه هذه الأحاديث ، وقالوا : إن فلانا يقول : يقع في قلوبنا أن هذه الأحاديث حق ؟ فقال : ضَعَّفْتُم عندي أمره ، هذه الأحاديث حق لا شك فيها ، رواها الثقات بعضهم عن بعض ؛ إلا أنّا إذا سُئلنا عن تفسير هذه الأحاديث : لم نفسرها ، ولم نذكر أحدًا يفسرها .

وقد كان مالكٌ يُنكر على مَنْ حدَّث بمثل هذه الأحاديث ، ذكره أصبغ ، وعيسى عن ابن القاسم ، قال : «سألت مالكا عمّن يحدِّث الحديث : إن الله خلق آدم على صورته ، والحديث : إن الله يكشف عن ساقه يوم القيامة ، وإنه يدخل في النار يده حتى يُخرج من أراد ؟ فأنكر ذلك إنكارًا شديدًا ، ونهى أن يُحدَّث به أحدٌ» .

وإنما كره ذلك مالكٌ خشيةَ الخوضِ في التشبيه بكيفٍ هاهنا... (ثم أسند إلى) ابن وضاح : سألت يحيى بن معين عن التنزُّل ؟ فقال : أَقِرَّ به ، ولا تَحُدَّ فيه بقولٍ ، كل من لقيتُ من أهل السنة يصدِّق بحديث التنزُّلِ . قال : وقال لي ابن معين : صدِّقْ به ولا تَصِفْهُ... (ثم أسند من طريق) مهدي بن جعفر ، عن مالك بن أنس : أنه سأله عن قول الله عز وجل ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كيف استوى ؟ قال : فأطرق مالكٌ ، ثم قال : «استواؤه مجهول ، والفعل منه غير معقول ، والمسألة عن هذا بدعة» .

قال بَقِيّ : وحدثنا أيوب بن صالح المخزومي بالرملة ، قال : كنا عند مالك ، إذ جاءه عراقي ، فقال له يا أبا عبد الله مسألة أريد أن أسألك عنها ، فطأطأ مالك رأسه ، فقال له : يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كيف استوى ؟ قال : «سألتَ عن غير مجهول ، وتكلّمتَ في غير معقول ، إنك امْرُؤُ سوءٍ ، أَخْرِجُوه» ، فأخذوا بضبعيه ، فأخرجوه[1] .

وقال يحيى بن إبرهيم بن مُزَين : إنما كَرِهَ مالكٌ أن يتحدَّث بتلك الأحاديث؛ لأن فيها حَدًّا وصِفَةً وتشبيهًا ، والنجاة في هذا : الانتهاءُ إلى ما قال الله عز وجل ووصف به نفسه : بوجهٍ ، ويدين ، وبَسْطٍ ، واستواء ، وكلام ، فقال ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ﴾ وقال ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وقال ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ وقال ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، فليقل قائلٌ بما قال الله ، ولْيَنْتَهِ إليه ، ولا يَعْدُوه ، ولا يُفسِّره[2] ، ولا يقل كيف ؛ فإن في

---

(١) سبق الكلام عن هذه الرواية ، وبيان عدم صحة إسنادها .

(٢) هذا هو تفويض المعنى .

ذلك الهلاك ؛ لأن الله كلف عبيده الإيمان بالتنزيل ، ولم يكلفهم الخوض في التأويل الذي لا يعلمه غيرُه . وقد بلغني عن ابن القاسم أنه لم ير بأسا برواية الحديث : أن الله ضحك ، وذلك لأن الضحك من الله ، والتنزّل ، والملالة ، والتعجب منه = ليس على جهة ما يكون من عباده[(١)]»[(٢)] .

عدم إحكام عبارات ابن عبد البر سمح لابن تيمية بادعائه على مذهبه

هذا آخر كلام ابن عبد البر .

وكما احتجّ ابن تيمية بكلام ابن عبد البر على أنه يوافقه في إثبات معنى للاستواء ، فقد انتقده بعض الأشعرية لاضطراب عبارته !

ردّ ابن جهبل على ابن تيمية في استشهاده بابن عبد البر

حتى قال ابنُ جهبل الشافعي الأشعري (ت٧٣٣هـ) في ردّه على ابن تيمية : «وأما ما حكاه عن أبي عمر بن عبد البر : فقد علم الخاصُّ والعامُّ مذهبَ الرجل، ومخالفة الناس له ، ونكيرُ المالكية عليه أولًا وآخرًا مشهورٌ ، ومخالفته لإمام المغرب أبي الوليد الباجي معروفةٌ ، حتى إن فضلاء المغرب يقولون : لم يكن أحدٌ بالمغرب يرى هذه المقالةَ غيرُه وغيرُ ابن أبي زيد ، على أن العلماء منهم من قد اعتذر عن ابن أبي زيد ، بما هو موجود في كلام القاضي الأجل أبي محمد عبد الوهاب البغدادي المالكي رحمه الله .

ثم إنه قال : «إن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات» ، ولم يعقل ما معنى : «في السماء» ، «على العرش من فوق سبع سموات» .

---

(١) فهو تفويض مع تنزيهٍ عن التشبيه .

(٢) التمهيد لابن عبد البر ـ الطبعة المغربية ـ (٧/ ١٢٩ ـ ١٥٢) ، وفي طبعة بشار (٥/ ١٤٠ ـ ١٦٤) .

ثم إن ابن عبد البر ما تأوّل هذا الكلام ، ولا قال كمقالة المدّعي إن المراد بالعرش والسماء جهة العلو»[١] .

وهذا كلام صريح من ابن جهبل يبيِّن فيه أنه ينتقد اضطرابَ عبارة ابن عبد البر، أو إيهامها الخوض في إثبات معنى يلزم منه التشبيه . كما أنه صريح بأن عبارته لا تساوي عبارة ابن تيمية ، ولا فيها التصريح بإثبات أن استواء الله تعالى يعني إثبات جهة العلو من الجهات الست المخلوقة .

فابن جهبل لا يجعل ابن عبد البر موافقًا لابن تيمية كما يريد التيميون ، لكنه يعدّ عبارته غير محكمة ، وفيها عدم وضوح سمح لابن تيمية أن يقتطع منها جزءًا موهما موافقته في رأيه .

تنزيه السنوسي لابن عبد البر وابن أبي زيد عن القول بالجهة

وكذلك تمسّك التيميون زُورًا بعبارة **أبي عبد الله السنوسي المالكي** الأشعري (ت٨٩٥هـ) التي يذكر فيها ادعاءَ مثبتي جهة العلو الحسية لله (تعالى وتقدّس) أنهم موافقون في معتقدهم هذا لبعض السلف ولابن أبي زيد ولابن عبد البر ، حيث يقول السنوسي : «وما يوجد في بعض التآليف من تلطيخ الشيخ ابن أبي زيد وأبي عمر ابن عبد البر وبعض السلف به : ففاسدٌ لا يُلتَفَتُ إليه .

وسبب وهم من نقل ذلك عن بعض السلف : ما عُرف منهم رضي الله عنهم من التوقّف عن تأويل الظواهر المستحيلة ، نحو ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، وما أشبهه ، فتُوُهِّمَ أن وقفَهم عن تأويلها لاعتقادهم ظواهرها ! وحاشاهم من ذلك . وإنما وقفوا عن تعيين تأويلٍ لها ؛ لتعدُّدِ التأويلات الصحيحة ، من غير علمٍ بالمراد منها . بعد قطعهم بأن الظواهر المستحيلة غيرُ مرادةٍ ألبتةَ .

(١) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٩/ ٧٨ ـ ٧٩) .

وما أقبح أن يُظَنَّ السوء بمن لا يليق به !!»[1] .

هذا كلام السنوسي بحروفه ، وهو ظاهرٌ أنه لا يُصحِّحُ نسبة القول بعلوّ الجهة لابن أبي زيد ولابن عبد البر ، ولا لأحد من السلف ، بل هو يعدُّ ذلك تلطيخًا لقَدْرِ هؤلاء ومكانتهم في العلم والإمامة ، وأنهم لم يقولوا بإثبات الجهة .

ومع وضوح هذا الكلام فقد وجدت بعض الملبِّسين الكذبة يزعمون أن السنوسي نسب إلى ابن عبد البر القول بالجهة ، وأنه عابه بذلك ! يريد بذلك أن يَشْحَذَ له سَلَفًا قبل ابن تيمية ، ولو بالكذب على السنوسي الأشعري .

نسبة ابن الجوزي لابن عبد البر كلامًا ما لم يقله

وممن نسب إلى ابن عبد البر ما لم يقله : **ابنُ الجوزي** (ت٥٩٧هـ) ، حيث قال منكرًا على من زاد على النص : «أما من قال : الحديث يقتضي كذا ، ويُحمل على كذا ، مثل أن يقول : استوى على العرش بذاته ، وينزل إلى السماء الدنيا بذاته = فهذه زيادة فهمها قائلُها من الحسّ ، لا من النقل .

ولقد عجبتُ لرجل أندلسي يُقال له : ابن عبد البر ، صنف كتاب (التمهيد) ، فذكر فيه حديث النزول إلى السماء الدنيا ، فقال : «هذا يدل على أن الله تعالى على العرش ؛ لأنه لولا ذلك ، لما كان لقوله : (ينزل) معنى» . وهذا كلام جاهل بمعرفة الله عز وجل ؛ لأن هذا اسْتَسْلَفَ مِن حِسِّهِ ما يعرفه من نزول الأجسام ، فقاس صفة الحق عليه ! فأين هؤلاء واتباع الأثر؟! ولقد تكلموا بأقبح ما يتكلم به المتأولون ، ثم عابوا المتكلمين»[2] .

---

(١) شرح العقيدة الوسطى للسنوسي ـ تحقيق : أنس محمد عدنان الشرفاوي . دار التقوى : دمشق . سنة : ١٤٤١هـ ـ (٢٤٦ ـ ٢٤٧) .

(٢) صيد الخاطر لابن الجوزي ـ تحقيق : طارق بن عوض الله . مدار الوطن للنشر : الرياض . سنة : ١٤٣٧هـ ـ (١٣٦) .

الرد على ابن الجوزي

والحقيقة أن ابن عبد البر لم يقل ما حكاه عنه ابن الجوزي :

- فإما أن ابن الجوزي نُقل له كلامٌ منسوبٌ لابن عبد البر حسب فَهْمِ بعض الناس منه ، ولم يقف هو على كلامه بنفسه . وإلا . . فهذا كلامُ ابن عبد البر في (التمهيد) ، قد ذكرناه لك ، فأين قال ابن عبد البر في شرح حديث النزول : «هذا يدل على أن الله تعالى على العرش ؛ لأنه لولا ذلك ، لما كان لقوله : (ينزل) معنى» ؟

- وإما أن ابن الجوزي ألزم ابن عبد البر بما ظنه لازمَ كلامه ، وهو لا يلزم من كلامه ؛ لأنه إذا أثبت العلو بلا تشبيه وبلا تعيين معنى للاستواء ، يمكنه أن يقول: كما ثبت العلو بالقرآن بلا تعيين معنى معيَّن له ، ولم يلزم منه التشبيه ، فكذلك النزول الوارد في الحديث !

انتقاد ابن عرفة لعبارة ابن عبد البر

وممن انتقد عبارة ابن عبد البر أبو عبد الله ابن عرفة ـ محمد بن محمد بن محمد بن عرفة الوَرْغَمّي المالكي ـ (ت٨٠٣هـ) ، فقد نقل عنه تلميذُه أبو القاسم البُرْزُلي المالكي (ت٨٤١هـ) المذاهب في صفة الفوقية ، فذكر مذهب من كان يرى إثباتها من غير تكييف ولا تحديد ، أي مع تفويض المعنى ، وأن القاضي عياضًا نسب هذا القول إلى بعض الأشعرية ، فأنكره ابن عرفة على القاضي عياض ، ووصف القاضي عياضًا بضعف التحرير العقدي ، وزعم أنه لم يقل بذلك أحدٌ من الأشعرية، فردّ عليه تلميذُه البُرْزُلي بأنه وجده منسوبا لأبي العباس القلانسي (أحد الكُلابية المعاصرين لأبي الحسن الأشعري) ، ثم ذكر البُرْزُلي أن ابن عبد البر قد اختار هذا المذهب : مذهب إثبات الفوقية مع تفويض المعنى ، ثم نقل عن شيخه ابن عرفة أنه أنكره عليه ، فقال عن شيخه ابن عرفه : «واشتدّ نكير شيخنا المذكور عليه ، وقال : لم [تزل فقهاء] المذهب ينكرونه عليه ، بحمل ما ورد على ظاهره ، ولتدافع مذهبه في نفسه عند تحقيقه»[1] .

---

(١) فتاوى البرزلي ـ تحقيق د/ محمد الحبيب الهيلة . دار الغرب : بيروت . سنة : ١٤٢٣هـ =

التعليق على كلام ابن عرفة

فالمذهب المنتقد على ابن عبد البر عند ابن عرفة هو إثبات (الفوقية) دون تحديد ولا تكييف ، أي مع تفويض المعنى ؛ إما لأن ابن عرفة لا يُثبت (الفوقية) صفةً سمعية ، وإما لأن إطلاقها بلا تنزيهٍ عن الجهة مما يوهم التشبيه عنده . وهذا المذهب المنتقد عند ابن عرفة لا علاقة له بالمذهب التيمي ، بل هو مخالفٌ له .

والأهم : أن ابن عرفة يصرِّح أن كلام ابن عبد البر **متدافع** ، أي أن فيه اضطرابا ، فما يُتوهَّم من عبارةٍ له تنفيه عنه عبارةٌ أُخرى له . وهذا يعني عدم صحة ادعائه مؤيِّدًا لمن أثبت الجهة ؛ لأن عباراته لا تستقرّ على إثبات ذلك ، بل فيها ما يوجب نفيه .

وهكذا يؤكد ابن عرفة أن عبارة ابن عبد البر فيها بعض الاضطراب ، مما لا يجيز نسبةَ مذهبٍ باطلٍ إليه ، ما دام في كلامه ما ينفيه عنه ، وإن وُجد في كلامه ما يوهم به أيضًا .

فلن يفرح متسوّلو أسماءِ الأئمة بنقد ابن عرفة لابن عبد البر ، ليزعموا ابنَ عبد البر على مذهبهم .

انتقاد البرزلي لعبارة ابن عبد البر

وممن ربما كان ينتقد كلام ابن عبد البر : **أبو القاسم البُرْزُلي** المالكي التونسي (ت٨٤١هـ) ، حيث ذكر جواب الإمام مالك في معنى الاستواء ، ثم قال : «واختُلف في تأويل قول مالك :

- فصرفه ابنُ عبد البر إلى مذهبه .
- وظاهر حكاية غيره : أنه وقف عن الكلام فيها ، كمذهب الواقفية .

= ٢٠٠٢م ـ (٦/ ١٩٩) ، والتصحيح بين معكوفتين من الفتاوى الحديثية لابن حجر المكي الهيثمي ـ تحقيق : محمد أحمد بدران . دار التقوى : دمشق . سنة : ١٤٢٥هـ ـ (١٩٥) .

- ومنهم من نحا به مذهبَ المتكلمين ، وإليه أشار ابن التِّلِمْساني في (شرح المعالم) ، فقال... (ونقل كلامه الآتي)»[١] .

التعليق على كلام البرزلي

فشرح أبو العباس المنجور الفاسي (ت٩٩٥هـ) قول البُرْزُلي : «فصرفه ابنُ عبد البر إلى مذهبه» ، فقال : «يعني ما نُسب إليه من إثبات الجهة ، من غير تكييفٍ ولا تحديد»[٢] . والجهة إذا مُنع منها التكييف والتحديد ، صارت مفوّضةَ المعنى . فلم يعد هناك فرق في المذهب بين أن تُثبتها أو تُثبت العلوّ أو الاستواء ، ما دام إثبات جميعها إثباتًا للفظ دون المعنى .

فالذي ينتقده البُرزُلي على ابن عبد البر هو أنه لم يكتف باللفظ الوارد ، ولم ينسب إليه إثبات معنى .

وسيأتي مزيد توضيح لمراد البُرْزُلي عند ذكر كلامه في سياق هذا المسرد[٣] .

تعليق الكوثري على اضطراب عبارات ابن عبد البر

ومن أواخر من تحدث عن كلام ابن عبد البر وإشكاله الشيخ محمد زاهد الكوثري (ت١٣٧١هـ) ، حيث قال في تعليقه على (السيف الصقيل) للسبكي في نفي إثبات الجهة لله تعالى : «وأما ما وقع في كلام ابن أبي زيد وابن عبد البر مما يوهم ذلك : فمؤوَّل عند محققي المالكية . ولو كان ابن عبد البر لم يكتف بالطلمنكي في أصول الدين ورحل إلى المشرق كالباجي لم يقع في كلامه ما يوهم»[٤] .

---

(١) فتاوى البرزلي ـ تحقيق د/ محمد الحبيب الهيلة . دار الغرب : بيروت . سنة : ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م ـ (٦/ ٢٠١ ـ ٢٠٢) .

(٢) نظم الفرائد ومُبدي الفوائد لمحصِّل المقاصد للمنجور ـ وهو شرح لنظم (محصّل المقاصد مما به تُعتبر العقائد) لأبي العباس ابن زكري التلمساني (ت٨٩٩هـ) ـ تحقيق : د/ جمال زَرْكي . دار الرشاد الحديثة : الدار البيضاء . سنة ١٤٤٤هـ ـ (٢/ ٩٢٢) .

(٣) انظر (٢٨٩ ـ ٢٩١) .

(٤) السيف الصقيل في الردّ على ابن زفيل لتقي الدين السبكي ـ تحقيق : محمد زاهد الكوثري . المكتبة الأزهرية : القاهرة ـ (٨٧) .

وهنا يصرح الكوثري أنه لا يصح أن يُنسب لابن أبي زيد ولابن عبد البر إثبات الجهة لله تعالى ، وأن ما يوجد في كلامهما مما يوهم ذلك مؤوَّلٌ بكلامٍ لهما يجعله لا يدل عليه . فالكوثري لا يُسلِّم بأن كلامَ ابن أبي زيد وابن عبد البر دالٌّ على أنهما يُثبتان الجهة ، حتى يُحتجّ بكلامه على إثبات أن كلام ابن عبد البر يدل على إثبات الجهة كما يثبتها ابن تيمية .

ولو كان الكوثري يرى كلام ابن أبي زيد أو كلام ابن عبد البر دالًّا على إثبات الجهة الحسية لما تأخر عن إسقاطه ، كما فعل مع عبارة منسوبة لعبد القادر الجيلاني (ت٥٦١هـ) ، وهو أجلُّ مكانةً وأعظمُ قدرًا وأهيبُ في نفوس كثير من أهل العلم عامة وأهل التصوف خاصةً : فبعد أن ذكر الكوثري كلامَ من رجّح أن العبارة المنتقدة المنسوبة للجيلاني حول إثبات الجهة عبارةٌ مدسوسةٌ عليه ، ولم يزعم تأويلها كما فعل مع كلام ابن أبي زيد وكلام ابن عبد البر ، ثم ختم الكوثري ردّه بقوله عن الشيخ عبد القادر الجيلاني : «ولا يوجد بين أهل الحق من يعترف بصلاحه مع فرض ثبوت تلك المخازي عنه ، فعلى فرض ثبوتها عنه : فلا حُبَّ ولا كرامة !»[1] .

فلم يكن الكوثري ليتردّد في إسقاط ابن عبد البر لو كانت عبارته تدل على إثبات الجهة ، ولم يقل بأنه يجب تأويلها إلا لأن في كلامه ما يوجب التأويل . ولذلك لن ينفع المتسوّلين على أقدار العلماء أن يحتجوا بالكوثري لادّعاء أنه ينسب لابن عبد البر إثبات الجهة لله تعالى ، لن تنفعهم هذه الشحاذةُ لاسْتِجْلابِ اسمِ عالمٍ إلى ابن تيمية ، لكي يزعموا وجود عالمٍ معتبرٍ ـ ممن سبقه ـ كان يوافقه !

---

(١) السيف الصقيل في الردّ على ابن زفيل لتقي الدين السبكي (٨٦) .

وأما كلام الكوثري عن تتلمذ ابن عبد البر للطلمنكي ، فيقصد بذلك أن عدم تتلمذ ابن عبد البر على أهل التحرير العقدي ، واكتفاءه بأهل النقل كالطلمنكي : هو ما جعله لا يحرر عبارته التحرير الذي ينفي عنها الإيهام ، فخرجت عبارتُه بسبب ذلك مضطربةً ، حتى سمحت باضطرابها للفقراء الـمُتَسوِّلين على قامات أهل العلم أن يوهموا أنها عبارةٌ موافقةٌ لهم ! ولم يقصد الكوثري بذلك أن ابن عبد البر لم يكن موافقا لمقالات أهل السنة من أهل تفويض المعنى ، وإنما قصد التمكُّنَ من دقائق العقائد الذي يُدقِّقُ العبارة ويحميها من تعدّد احتمالات الفهم .

الخلاصة : الكوثري لا يُسلِّم أن ابن عبد البر مخالفٌ لأهل تفويض المعنى، وإنما يرى عبارته تنمّ عن اضطرابٍ : أَوْهَمَ خلافَ مُرادِه ، أو سمح للمتمسّحين بأوهام الموافقة أن يتبرّكوا بالتمسّح بها !

فإن عدنا إلى كلام ابن عبد البر ، والذي سُقتُه بكماله ، لم أختصر منه إلا الأسانيد ، وبعض الروايات التي غيرُها يُغني عنها .

توجيه عبارات ابن عبد البر

فلا بد أن نقرّ أولا : أن كلام ابن عبد البر هذا تضمّن ما قد يُوهم إثباتَ معنى القدر المشترك الذي يدعيه التيميون ، لكنه أيضًا قد تضمن ما يدل على تفويض المعنى ، مما يوجب أن نستوضح مراده بتجرد ، دون اجتزاء عبارة منه دون أخرى ، ودون تحكّم فيما يجب صرفه عن ظاهره من كلامه ، بل يجب تحديدُ الـمُحْكَم من كلامه وتحديدُ المتشابه منه ، لكي يُؤوَّل المتشابه بما يوافق الـمُحْكَم .

البداية بعبارات ابن عبد البر الموهمة إثبات معنى

وسأبدأ أولا : بذكر عبارات ابن عبد البر التي يحتج بها من يزعمه مثبتًا لمعنى يتضمن إثبات القدر المشترك ، ثم سأذكر ـ ثانيًا ـ عباراته التي يحتج بها من يَعُدُّهُ من مُفَوِّضة المعنى ، وسأناقش خلال ذلك الاستدلال بكل عبارة على ما استُدِلَّ بها عليه، لنتبيَّن صلاحيتها للاحتجاج بها على ما استُدِلَّ بها عليه من عدم صلاحيتها لذلك .

أولا : ما يوهم إثبات المعنى المُثْبِتِ للقدر المشترك في كلام ابن عبد البر :

دعوى أن ابن عبد البر يثبت العلو الحسّي

١ . أن ابن عبد البر استنبط من حديث التنزُّل الإلهي العلوَّ الإلهي ، مما يدل على أنه فَهِمَ العلوَّ علوًّا حِسِّيًّا .

وإلى ذلك أشار ابن الجوزي ـ كما سبق ـ عندما قال : «ولقد عجبتُ لرجل أندلسي يُقال له : ابن عبد البر ، صنّف كتاب (التمهيد) ، فذكر فيه حديث النزول إلى السماء الدنيا ، فقال : «هذا يدل على أن الله تعالى على العرش ؛ لأنه لولا ذلك ، لما كان لقوله : (ينزل) معنى»»[(١)] .

تبرئة ابن عبد البر من اعتقاد العلو الحسّي

وسبقت تبرئة ابن عبد البر من هذا الإطلاق ، وأنه لم يتفوّه بما نسبه إليه ابنُ الجوزي .

لكن هل يدل كلام ابن عبد البر على هذا المعنى الذي نسبه ابن الجوزي إليه؟ بمعنى : هل استنبطَ ابنُ عبد البر من حديث النزول إثبات جهة العلو لله تعالى؟ عندما قال عَقِبَ حديث النزول : «وفيه دليل على أن الله عز وجل في السماء ، على العرش ، من فوق سبع سمٰوات ، كما قالت الجماعة . وهو من حجتهم على المعتزلة والجهمية في قولهم إن الله عز وجل في كل مكان ، وليس على العرش» .

والحقيقة : أن استنباطَ العلوِّ الإلهي من حديث التنزُّل الإلهي لا يلزم منه إثباتُ الجهة ، وتحميله هذا المعنى تحميلٌ متحامِلٌ غيرُ سديدٍ ؛ لأن ابن عبد البر إنما أراد الرد على من يدعي أن الله تعالى في كل مكان ، كما هو صريح لفظه ،

---

(١) صيد الخاطر لابن الجوزي ـ تحقيق : طارق بن عوض الله . مدار الوطن للنشر : الرياض . سنة : ١٤٣٧هـ ـ (١٣٦) .

وحينئذٍ سيكون وَصْفُ الله تعالى بالنزول وأنه على العرش وعلى السماء : كل ذلك يُبطل من يقول إنه في كل مكان ؛ لأن من كان في كل مكان لا يوصف بعلو ولا بنزول، ولا أنه استوى على العرش ، ولا أنه فوق خلقه وسماواته ، بغض النظر عن معنى النزول والعلو والاستواء ، فهي أوصافٌ حتى لو جهلنا معناها فهي ألفاظٌ تنزّهُ الله تعالى عن أن يكون في كل مكان .

هذا هو كل ما أراد ابن عبد البر إثباته استنباطًا من حديث النزول .

فإن قيل : لكننا بذلك قد أثبتنا معنى يناقض قول من زعم أن الله في كل مكان، وهذا المعنى يناقض تفويضَ المعنى ؟

الجواب : هذا المعنى الذي أثبتته صفة العلو والاستواء والنزول لا يزيد على أن يكون قد عبَّرَ عن مباينة الله تعالى لخلقه بلفظ العلو والاستواء والنزول ، فليس فيها معنى زائد على هذا القدر التنزيهي المحض .

هل فات ابن الجوزي أن ابن عبد البر هو الذي أنكر على نُعيم بن حماد زيادة «بذاته» على حديث التنزّل ، فقال في إنكاره : «ليس هذا بشيءٍ عند أهل الفهم من أهل السنة ؛ لأن هذا كيفية ، وهم يفزعون منها ؛ لأنها لا تصلح إلا فيما يُحاطُ به عيانًا ، وقد جلَّ الله وتعالى عن ذلك ، وما غاب عن العيون فلا يصفه ذوو العقول إلا بخبر ، ولا خبر في صفات الله ؛ إلا ما وصف نفسه به في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ ، فلا نتعدى ذلك إلى تشبيهٍ أو قياسٍ أو تمثيلٍ أو تنظيرٍ ، فإنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾» .

وهو القائل في إنكار زيادة بذاته أيضا : «وقد قالت فرقةٌ منتسبةٌ إلى السنة : إنه ينزل بذاته ! وهذا قولٌ مهجورٌ ؛ لأنه ـ تعالى ذِكْرُه ـ ليس بمحلٍّ للحركات ، ولا فيه شيءٌ من علامات المخلوقات»[1] .

فهل هذا كلام مَن «اسْتَسْلَفَ مِن حِسِّهِ ما يعرفه من نزول الأجسام ، فقاس صفةَ الحق عليه»[2] ، كما ادعى ابن الجوزي (عفا الله عنه) .

دعوى تفسير ابن عبد البر الاستواء بالعلو والارتفاع ، وتبرئته من ذلك

٢. تفسير ابن عبد البر الاستواء بالعلو والارتفاع :

وذلك في قوله : «والاستواء معلومٌ في اللغة ، ومفهوم ، وهو العلو والارتفاع على الشيء ، والاستقرار والتمكن فيه» .

والاستدلال بذلك يَنُمُّ عن جهلٍ أو تلبيس ؛ لأن مفوِّضة المعنى لا يمتنعون عن إثبات صفة «العليّ» و«الأعلى» لله تعالى ، ولا يمتنعون عن إطلاق أي لفظ ورد في الوحي كما ورد في لفظ الوحي بلا زيادة ولا نقص على اللفظ الوارد .

كما أن كلام ابن عبد البر هنا كان في سياق معاني الاستواء في اللغة ، لا في سياق معناها في صفة الله تعالى الواردة :

- بدليل صريح قوله : «والاستواء معلومٌ في اللغة ...» .

- وبدليل قوله في بيان المعنى اللغوي : «وهو العلو والارتفاع على الشيء،

---

(١) وقال ابن عبد البر في (الاستذكار) : «وقد قالت فرقةٌ منتسبةٌ إلى السنة : إنه ينزل بذاته ! وهذا قولٌ مهجورٌ ؛ لأنه ـ تعالى ذِكْرُه ـ ليس بمحلٍّ للحركات ، ولا فيه شيءٌ من علامات المخلوقات» . الاستذكار لابن عبد البر ـ تحقيق : بشار عواد ـ (٥/ ٢٩٨) .

(٢) صيد الخاطر لابن الجوزي ـ تحقيق : طارق بن عوض الله . مدار الوطن للنشر : الرياض . سنة : ١٤٣٧هـ ـ (١٣٦) .

والاستقرار والتمكن فيه» ؛ إذ يستحيل أن يفسِّر ابن عبد البر صفة الله تعالى بـ(الاستقرار) و(التمكّن فيه) ، خاصة : (التمكّن فيه) ، وابن عبد البر هو الذي رفض زيادة (بذاته) على صفة النزول ؛ لعدم ورودها (كما يزعم المخالفون[1]) ، أو لذلك ولأنها توهم أنه تعالى «محلًّا للحركات» وأنه تعالى فيه «علاماتُ المخلوقات»، حسب تعبير ابن عبد البر ؛ فكيف يُثبت (التمكّن) وهو لفظٌ لم يَرِدْ في الوحي، ولم يَنْجُ من جَعْلِ الله تبارك وتعالى وتقدس محلًّا للحركات وأن فيه علاماتِ المخلوقات عزّ وجلّ وتقدّس !

- وبدليل قوله في حكاية تفاسير أهل اللغة عقب ذلك : «وقال غيرُه : استوى أي انتهى شبابه واستقرّ ، فلم يكن في شبابه مزيد» ، وهو معنى يستحيل أن يُقال عن الله تعالى .

إذن فهذه العبارة لابن عبد البر ليست في بيان معنى صفة الله تعالى ، وإنما في بيان معنى (الاستواء) في اللغة .

وكان غرض ابن عبد البر من ذكر المعاني اللغوية للاستواء إبطالَ تفسير الاستواء على العرش بالاستيلاء ، كما هو صريح سياق كلامه .

دعوى تفسير ابن عبد البر الاستواء بالاستقرار ، وتبرئته من ذلك

٣. قول ابن عبد البر : «الاستواء : الاستقرارُ في العُلُوّ ، وبهذا خاطبنا الله عز وجل» .

---

(١) التيميون دائمًا يكررون رفض تنزيه الله من صفات الأجسام (كالتجسيم والتشبيه والجهة ونحوها) بدعوى أن نفيها عن الله تعالى لا يصح نفيه ولا إثباته ، يقولون : لأنه لم يأت نفيها ولا إثباتها في الكتاب والسنة .

فزعموا أن ابن عبد البر يفسِّر الاستواء بالاستقرار في العلو ، قالوا : وقد صرّح أن هذا هو معناها في كتاب الله تعالى ، وذلك في قوله «وبهذا خاطبنا الله عز وجل» .

وهذه مغالطة واجتزاء يدل على جهل أو هوى ؛ لأن ابن عبد البر ما زال في سياق بيان المعنى اللغوي لكلمة (استوى) .

وأما احتجاجهم بقول ابن عبد البر : «وبهذا خاطبنا الله عز وجل» ، فلو قرؤوا ما تمّم به ابنُ عبد البر كلامه ، وكانوا من أهل الفهم ، لما قالوا هذا الكلام ، فقد قال ابن عبد البر : «الاستواء : الاستقرارُ في العُلُوّ ، وبهذا خاطبنا الله عز وجل ، وقال ﴿لِتَسْتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُواْ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ ، وقال ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ ، وقال ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾» .

ألم يلحظوا أن الآيات التي ذكرها ابن عبد البر لتفسير الاستواء بالاستقرار في العلو كلها لا علاقة لها بصفة الله تعالى ، وإنما هي في استواء بني آدم على ظهور الأنعام وفي استوائهم على الفُلْك ، ولم يذكر أي آية من آيات استواء الله تعالى على العرش ؛ لأنه في سياق بيان المعاني اللغوية للاستواء .

دعوى استدلال ابن عبد البر برفع الوجوه إلى السماء حال الدعاء على العلو الحسّي، وتبرئته من ذلك

٤ . استدلال ابن عبد البر بأن الموحدين أجمعين ، من العرب والعجم ، إذا كَرَبَهم أمرٌ ، أو نزلت بهم شدة ، رفعوا وجوههم إلى السماء ، يستغيثون ربهم تبارك وتعالى : على أنه تعالى استوى على العرش فوق السمٰوات السبع .

ولا شك أن ظاهر هذا الاستدلال من ابن عبد البر يدل على أنه يُثبت جهة العلو الحسية ؛ لأنه استدل لصفة علو الله على العرش بتوجه العباد إلى جهة السماء في دعائهم واستغاثتهم .

كروية الأرض وعلاقتها بمسألة العلو والجهة

ولكن يُبطل هذا الاستدلال حقيقة كروية الأرض ، والتي تجعل جهة العلو التي يستشعرها المتوجهون إلى الله تعالى في الدعاء والاستغاثة ليست جهة واحدة من الجهات الست ؛ لأن العلو الحسي لمن كان في القطب الشمالي من الأرض

هو سُفل لأهل القطب الجنوبي ، والعلو لأهل خط الاستواء أمامٌ أو خلفٌ لأهل القطبين ، وهكذا سيكون العلو لأهل الأرض محيطًا بالأرض من جميع جهاتها، فكيف يستقيم الاستدلال بتوجه أهل الأرض لجهة العلو على أنهم يثبتون جهة خاصة يسمونها بالعلو ؟!

وقد يقول قائل : هذا لا يدل على أن ابن عبد البر لم يكن يثبت جهة علو خاصة لله تعالى ، فلعله لم يكن يثبت كروية الأرض ، ولعله كان يظن الأرض مسطحة .

حكاية الإجماع على كروية الأرض

والجواب : إنما نحتج بكروية الأرض على أنه إجماعٌ لعلماء المسلمين ، كما حكاه غير واحد من أهل العلم[١] ، وممن حكى الإجماع على كروية الأرض : صديقُ ابن عبد البر ورفيقُه أبو محمد ابن حزم الأندلسي الظاهري ، حيث قال : «إن أحدًا من أئمة المسلمين المستحقّين لاسم الإمامة بالعلم رضي الله عنهم لم يُنكروا تكويرَ الأرض ، ولا يُحفظ لأحدٍ منهم في دَفْعِه كلمةٌ ، بل البراهين من القرآن والسنة قد جاءت بتكويرها، قال الله عز وجل ﴿يُكَوِّرُ ٱلَّيۡلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيۡلِ﴾...»[٢] .

---

(١) قال ابن تيمية : «السمٰوات مستديرةٌ عند علماء المسلمين ، وقد حكى إجماع المسلمين على ذلك غيرُ واحد من العلماء أئمة الإسلام : مثل أبي الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي : أحد الأعيان الكبار من الطبقة الثانية من أصحاب الإمام أحمد ، وله نحو أربعمائة مصنف. وحكى الإجماع على ذلك : الإمام أبو محمد ابن حزم ، وأبو الفرج بن الجوزي» . مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/ ٥٨٦) .
وقال أيضًا نقلًا عن ابن المنادي : «أجمعوا على أن الأرض بجميع حركاتها من البر والبحر مثل الكُرَةِ . قال : ويدل عليه أن الشمس والقمر والكواكب لا يوجد طلوعها وغروبها على جميع من في نواحي الأرض في وقت واحد ، بل على المشرق قبل المغرب . قال : فكُرَةُ الأرض مثبتة في وسط كُرةِ السماء كالنقطة في الدائرة». مجموع الفتاوى (٢٥ / ١٩٥) .

(٢) الفصل في الملل والنحل لابن حزم ـ تحقيق : د/ سمير قدوري . دار المالكية : تونس . سنة : ١٤٤٤هـ ـ (٢/ ٥٥٩) .



وبهذا يتبيّن أن إيراد احتمال كون ابن عبد البر ممن يعتقد أن الأرض مسطحة غير كروية إيرادٌ مرفوض ، وبذلك يصح الاستدلال بكروية الأرض على عدم تصحيح نسبة اعتقاد جهةِ عُلُوٍّ محدَّدةٍ مِنْ الجهات الستّ في صفة الله تعالى إلى اعتقاد ابن عبد البر ، وأنه اعتقادٌ لا يصح أن يُستنبط من استدلال ابن عبد البر بتوجه العباد إلى جهة العلو في دعائهم ؛ لأنه باعتقاد كروية الأرض سيكون العلوُّ بهذا الاعتقاد هو الجهاتِ كلَّها التي تحيط بالأرض من جميع جهاتها . ولا قائل من علماء المسلمين بأن العلو في صفة الله تعني إحاطةَ ذات الله عز وجل بخلقه[1] ،

---

(١) اللهم إلا ظاهرَ عبارةٍ لابن تيمية ، تدل على أن الله تعالى عنده محيطٌ بالعالم ، فقد قال رحمه الله : «الخامس : أن يقال ليس للعالم إلا جهتان ، وهي العلو والسُّفْل :

- فأما العلو : فهو مختص بالله تعالى .
- وأما أسفل سافلين : فذلك سجين ، وهو المركز الذي لا يسع إلا الجوهر الفرد .

وكل قائم بنفسه فإنه يصح أن يكون مباينا عنه بجميع الجهات ؛ لأن كل ما سواه يصح أن يكون فوقه . وإن كان كذلك ، فيقال بموجب المعارضة : وهو أن الله تعالى يجوز أن يكون مباينا للعالم من جميع جهاته ؛ لأن جميع جهاته هي العلو ، ليس له جهة أخرى . فظهر القول بموجب الحجة : ألا ترى أن سطح العرش مباينٌ للعالم كذلك» . بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٤/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥) .

وقال في موضع آخر (فيما يُسمى بالرسالة العَرْشِيّة) : «فإن قوله : «لو أُدلي أحدُكم بحبلٍ لهبط على الله» إنما هو تقدير مفروض ؛ أي : لو وقع الإدلاء لوقع عليه ، لكنه لا يمكن أن يُدْلي أحدٌ على الله شيئا ؛ لأنه عالٍ بالذات ، وإذا أُهبط شيء إلى جهة الأرض : وقف في المركز ، ولم يصعد إلى الجهة الأخرى . لكن بتقدير فَرْضِ الإدلاء : يكون ما ذكر من الجزاء» . مجموع الفتاوى (٦/ ٥٧١) .

فإن أراد ما يبدو عليه ظاهر كلامه هذا ، مع تقريره عن كروية الأرض والأفلاك والسموات، لزم منه أن يكون الله محيطًا بالعالم ، وكأن العالم داخل الله ! تعالى الله وتقدّس عن ذلك .

أما حديث الإدلاء فانظروا كيف تأوله الإمام الترمذي بتأويل أبعد ما يكون عن فهم ابن تيمية ، وينسب الترمذي هذا التأويل لأهل العلم ، قال الترمذي : «وفسر بعض أهل العلم=

حتى عند من أثبت جهة العلو لله تعالى ، اللهم إلا أن يكون من أهل الحلول والاتحاد . ثم لو وُجد من يقول بذلك (أن العلو في صفة الله تعني إحاطةَ ذات الله عز وجل بخلقه) ، فقد فسّر العُلُوَّ بغير ما يتبادر إلى ذهن الناس ؛ إذْ صار معناه الإحاطة ! فلا هو بذلك قد فسّر العلو بدلالته في اللغة ، ولا هو تَأَوَّلَهُ بتأويلٍ يُنزِّهُ الباري عز وجل بما يجب تنزيهه عنه .

مراد ابن عبد البر من الاحتجاج بتوجه العباد إلى السماء حال الدعاء

فإن كان ابن عبد البر لا يقصد الاحتجاج بتوجه العباد لجهة السماء إثباتَ الجهة لله تعالى من الجهات الست ، فماذا قصد بذلك في سياق إثبات علو الله تعالى ؟

والجواب عن ذلك من وجهين :

الوجه الأول : لما كان ابن عبد البر يَرُدُّ ـ فيمن يرُدُّ عليه ـ على مَن كان يقول إن الله تعالى في كل مكان ، فأراد أن يبيِّن أن القلوب لا تتحيَّر في التوجه بالدعاء إلى أي مكان ، وإنما تتوجه إلى السماء ، فدلَّ ذلك أن الله تعالى ليس في كل مكان .

وأما لماذا تتجه القلوب إلى السماء ؟ فلأن النصوص جاءت تخبر أن الله تعالى مستوٍ على عرشه ، الذي هو أعلى المخلوقات مكانًا .

= هذا الحديث ، فقالوا : إنما هبط على علم الله وقدرته وسلطانه . وعلم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان ، وهو على العرش كما وصف في كتابه» . جامع الترمذي ـ طبعة دار التأصيل ـ (٤/ ٢٦٥ رقم ٣٦٠٣) .

وهكذا تَثبُتُ المباينة بين أئمة السنة والتقرير التيمي في هذه المسألة ، ويثبُتُ جريان التأويل عند أئمة السنة إذا أوجبته الأصولُ العقدية .

ولذلك لما قال الإمام الخطابي (ت٣٨٨هـ) : «وقد جرت عادة المسلمين وعامتهم بأن يدعوا ربهم عند الابتهال والرغبة إليه ، ويرفعوا أيديهم إلى السماء ؛ وذلك لاستفاضة العلم عندهم بأن المدعْو في السماء سبحانه» . علّق الإمام أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ) بقوله : «لما كانت السماء محلًّا كريمًا ، ومكانًا شريفًا ، وهو موضع التفضيل والتقدير ومهبط الوحي والتنزيل : كان التوجّه بالدعاء إليه ، كالصلاة إلى القبلة»[١] . وإنما قال القرطبي ذلك لأن الخطابي كان مفوِّضًا معنى الاستواء ، ولا يُثبت جهة لله تعالى ، وعلى هذا استشهد به القرطبي أصلًا[٢] .

والوجه الثاني : هو ما ذكره تلميذ أبي الحسن الأشعري المباشر : وهو أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري الأشعري (ت٣٨٠هـ) ، وهو ممن كان يُثبت صفة العلو والاستواء تفويضًا للمعنى[٣] ، فيُثبت : «أن الله سبحانه وتعالى في السماء ، فوق كل شيء ، مستوٍ على عرشه ... والقديم ـ جلّ جلاله ـ عالٍ على عرشه ، لا قاعدٌ ولا قائم ، ولا مماسٌّ له ، ولا مُباينٌ»[٤] ، وكان مع ذلك يحتج بتوجه

---

(١) الأسنى في شرح الأسماء الحسنى لأبي عبد الله القرطبي ـ تحقيق : عرفان سليم حسّونة. المكتبة العصرية : بيروت . سنة : ١٤٢٦هـ ـ (١٧٠) ، ومخطوطة الكتاب المحفوظ في مكتبة جار الله بتركيا ، رقم ١٠٢٤ (٥٣/ ب) .

(٢) سيأتي كلام الخطابي كاملا ، وبيان أنه كان مفوِّضًا لمعنى الاستواء (ص٣٠٦ ـ ٣٢٥) .

(٣) فأشعريته وعراقته في الأشعرية تجعله لا يخرج عن تفويض المعنى ؛ إلا إلى التأويل ، فهما طريقا الأشعرية منذ أبي الحسن الأشعري إلى المتأخرين من أئمة الأشعرية ، كما في بيت اللقاني الشهير في جوهرة التوحيد :

وكـلُّ نـصٍّ أَوْهَـمَ التشـبيه ... أَوِّلْـهُ أو فَـوِّضْ وَرُمْ تنزيهـا

وما دام أنه لم يُؤَوّل ، فما بقي إلا تفويض المعنى .

(٤) وسيأتي (ص٣٣٧ ـ ٣٣٨) تفسير الإمام البيهقي الأشعري لكلام أبي الحسن ابن مهدي أنه : «يريد به : مباينة الذات التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد ، لأن المماسة والمباينة=

العباد لله تعالى في الدعاء إلى جهة السماء ! ولما ردّ المعتزلة على الاحتجاج عليهم برفع الداعين أيديهم وأبصارهم إلى السماء ، معلّلين سبب ذلك : «بأن أرزاق العباد لما كانت من السماء ، وكانت حفظة الأعمال من الكرام الكاتبين إنما مساكنهم السماء : جاز أن نرفع أيدينا إليهم عند الدعاء» ، هذا جواب المعتزلي ، فرد عليه ابن مهدي بأنه لو صح تعليلهم «جاز أن نخفض أيدينا في الدعاء نحو الأرض ، من أجل أن الله تعالى يُحدث فيها النبات والأقوات والمعايش ، وأنها قرارُهم ، ومنها خُلقوا، وإليها يُرجعون ؛ ولأنه يُحدث فيها الآيات ، كالزلازل والرجف والخسف ؛ ولأن الملائكة معهم في الأرض الذين يكتبون أعمالهم ، فإذا لم يجب خفض الأيدي نحو الأرض لما وصفنا : لم تكن العلّة في رفعها نحو السماء ما وصفه البلخي ، وإنما أمرنا الله تعالى برفع أيدينا قاصدين إليه **برفعها نحو العرش الذي هو مستو عليه** ، كما قال ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ . وهذه علّةٌ مطّردةٌ ؛ لأن البلخي لا يمكنه أن يقول : فاستووا إلى الأرض ؛ لأن العرش تحتها ؛ إذ كان العرش فوق السماء ، وليس بتحت الأرض»[١] .

والمهم في هذا النقل : بيان أن من احتج من الأئمة برفع الأيدي إلى السماء وتوجه الأبصار في الدعاء إليها : لا يلزم من احتجاجه بذلك أنه يُثبت جهة العلو

= (التي هي ضدها) والقيام والقعود من أوصاف الأجسام ، والله عز وجل أحَدٌ صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ، فلا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام تبارك وتعالى» . الأسماء والصفات للبيهقي ـ تحقيق : أنس محمد عدنان الشرفاوي . دار التقوى : دمشق. سنة : ١٤٤٥هـ ـ (٢/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧) ، ـ وتحقيق : محمد محب الدين أبو زيد . مكتبة التوعية الإسلامية : الجيزة . سنة : ١٤٣٦هـ ـ (١٠٣٣) .

(١) تأويل الآيات المشكلة لأبي الحسن ابن مهدي ـ تحقيق : ناصر محمدي . دار الآفاق العربية : القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤٣٦هـ ـ (١٤٤ ، ١٤٩ ـ ١٥٠) .

الحسية لله تعالى ؛ لأن أبا الحسن ابن مهدي الأشعري جعل التوجه بالأيدي والقلوب نحو العرش ، وذلك أن الله تعالى مستوٍ عليه . فالذي في جهة حسية عنده هو العرش المخلوق ، لا ربُّنا العليُّ القدير عزَّ وجلّ .

دعوى أن ابن عبد البر صحّح معنى الانتقال والحركة لكنه لا يطلق ذلك لعدم وروده

٥ . أن ابن عبد البر صحّح معنى الانتقال في (الاستواء) ، لكنه رفض إطلاق لفظ (الانتقال) لعدم وروده ، ولإجمالٍ في دلالته (حسب زعمهم) :

حيث قال ابن عبد البر : «فإن قيل : فهل يجوز عندك أن ينتقل من لا مكان في الأزل إلى مكان ؟ قيل له : أما الانتقال وتَغيُّرُ الحال فلا سبيل إلى إطلاق ذلك عليه ؛ لأن كونه في الأزل لا يوجب مكانًا ، وكذلك نَقْلُه لا يوجب مكانًا ، وليس في ذلك كالخلق ؛ لأنه كَوَّنَ ما كونُه يوجب مكانًا من الخلق ، ونُقْلتُه توجب مكانًا ، ويصير منتقلًا من مكان إلى مكان ، والله عز وجل ليس كذلك ؛ لأنه في الأزل غيرُ كائنٍ في مكان ، وكذلك نُقلتُه لا توجب مكانًا ، وهذا ما لا تقدر العقولُ على دفعه . ولكنا نقول : استوى مِن لا مكان إلى مكان ، ولا نقول انتقل ، وإن كان المعنى في ذلك واحدا . ألا ترى أنا نقول : له العرش ، ولا نقول : له سرير ، ومعناهما واحد ..» .

قال ابن تيمية : «وقال عثمان بن سعيد وغيره : إن الحركة من لوازم الحياة ، فكل حي متحرك ، وجعلوا نفي هذا من أقوال الجهمية نُفاةِ الصفات ، الذين اتفق السلفُ والأئمةُ على تضليلهم وتبديعهم .

وطائفة أخرى من السلفية : كنُعيم بن حماد الخزاعي ، والبخاري صاحب الصحيح ، وأبي بكر ابن خزيمة ، وغيرهم : كأبي عمر ابن عبد البر ، وأمثاله : يُثبتون المعنى الذي يثبته هؤلاء ، ويُسمون ذلك فعلًا ونحوه ، ومن هؤلاء من يمتنع عن إطلاق لفظ الحركة ؛ لكونه غير مأثور .

وأصحاب أحمد منهم من يوافق هؤلاء : كأبي بكر عبد العزيز ، وأبي عبد الله ابن بطة وأمثالهما . ومنهم من يوافق الأولين : كأبي عبد الله ابن حامد ، وأمثاله . ومنهم طائفة ثالثة : كالتَّمِيميِّينِ ، وابن الزاغوني ، غيرهم : يوافقون النُّفاة من أصحاب ابن كُلّاب وأمثالهم»[(١)] .

فهنا يزعم ابن تيمية أن ابن عبد البر ينفي الحركة عن الله لأنها لم تَرِدْ فقط ، ولا ينفي عن الله عز وجل معناها !

وقال ابن قيم الجوزية : «لفظ الحركة والانتقال والجسم والحيز والجهة والأعراض والحوادث والعلة والتغيير والتركيب ، ونحو ذلك من الألفاظ التي تحتها حق وباطل ، فهذه لا تُقبل مطلقا ، ولا تُرَدُّ مطلقًا ، فإن الله سبحانه لم يُثبت لنفسه هذه المسمّيات ولم ينفها عنه ، فمن أثبتها مطلقا فقد أخطأ ، ومن نفاها مطلقا فقد أخطأ ، فإن معانيها منقسمة إلى ما يمتنع إثباته لله ، وما يجب إثباته له . فإن الانتقال يُراد به انتقال الجسم أو العَرَض من مكان هو محتاج إليه إلى مكان آخر يحتاج إليه ، وهذا يمتنع إثباته للرب تبارك وتعالى ، وكذلك الحركة ، إذا أُريد بها هذا المعنى امتنع إثباتها لله تعالى ، ويراد بالحركة والانتقال حركة الفاعل من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلا ، وانتقاله أيضا من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلا .

فهذا المعنى حق في نفسه ، لا يُعقل كون الفاعل فاعلا إلا به ، فنفيه عن الفاعل نفيٌ لحقيقة الفعل ، وتعطيلٌ له . وقد يُراد بالحركة والانتقال ما هو أعم من ذلك ، وهو فعل يقوم بذات الفاعل يتعلق بالمكان الذي قصد له ، وأراد إيقاع الفعل بنفسه فيه ، وقد دل القرآن والسنة والإجماع على أنه سبحانه يجيء يوم القيامة ، وينزل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٢/ ٧ـ٨) .

لفصل القضاء بين عباده ، ويأتي في ظلل من الغمام والملائكة ، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ، وينزل عشية عرفة ، وينزل إلى الأرض قبل يوم القيامة ، وينزل إلى أهل الجنة ، وهذه أفعال يفعلها بنفسه في هذه الأمكنة ، فلا يجوز نفيها عنه بنفي الحركة والنقلة المختصة بالمخلوقين ، فإنها ليست من لوازم أفعاله المختصة به، فما كان من لوازم أفعاله لم يجز نفيه عنه ، وما كان من خصائص الخلق لم يجز إثباته له ، وحركة الحي من لوازم ذاته ، ولا فرق بين الحي والميت إلا بالحركة والشعور، فكل حي متحرك بالإرادة وله شعور ، فنفي الحركة عنه كنفي الشعور ، وذلك يستلزم نفي الحياة»[1] .

تبرئة ابن عبد البر من القول بالحركة والانتقال

ولنعد إلى كلام ابن عبد البر ونَدْرُسُه :

يبدأ كلامُه بكلامِ معترضٍ ينفي العلوَّ والاستواء على العرش ، يسأل هذا المعترِض قائلًا : هل يجوز عندك أن ينتقل الله من لا مكان ؛ لأنه تعالى قبل خلق المكان ـ في الأزل ـ كان في لا مكان ، إلى مكانٍ هو الاستواء على العرش ؟

يريد السائل أن يُحرج ابن عبد البر ، ليصف الله تعالى بحلول الحوادث في ذاته ، إذا ما أَثبتَ فعلًا لله في ذاته اسمه الاستواء على العرش .

فأجابه ابنُ عبد البر بالنفي ، قائلًا : الانتقال وتَغيُّرُ الحالِ يُنزِّهُ الله تعالى عنهما؛ لأن إثباتك الله تعالى في لا مكان ـ في الأزل ـ قبل خلق المكان ، يوجب عليك أن لا يكون استواؤه تعالى على العرش يوجب أن يطرأ على الله حدثُ الوجود في مكان؛

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية ـ تحقيق : د/ الحسن بن عبد الرحمن العلوي . أضواء السلف : الرياض . سنة : ١٤٢٥ ـ (٣/ ١٢٣١ ـ ١٢٣٣) .

لأن الله تعالى ليس كخلقه الذين لا يوجدون إلا في مكان ، فيكون انتقالهم : انتقالًا من مكان إلى مكان . أما الخالق عز وجل : فكما كان ولا مكان ، لن يكون انتقاله (ولو صح إطلاقه) انتقالا إلى مكان .

ثم قرّر ابن عبد البر أن العقول توجب الإقرار بذلك : أن من كان في الأزل في ما لا مكان ، لا يلزم من وصفه بالاستواء والانتقال أن يكون قد انتقل إلى مكان .

فالسؤال كان عن انتقال من لا مكان إلى مكان ، هو جهة العرش ، هذا هو سؤال المعترض . والجواب جاء بالنفي على هذا السؤال : أن الله تعالى لا يصح أن يُسأل عنه هذا السؤال ؛ لأنه مستغنٍ عن المكان منذ الأزل ، فلن يكون استواؤه انتقالا إلى مكان هو العرش .

فلم يذكر ابن عبد البر أي لفظة تدل على أنه يُثبت حدثًا في ذات الله تعالى ، ولا عن فعل يفعله عز وجل في نفسه (حسب تعبير ابن القيم) يسميه استواءً أو نزولا أو مجيئًا . فمن أين لابن تيمية وابن القيم أنه أراد ذلك ؟!

بل لقد صرح ابن عبد البر أن الله تعالى منزَّهٌ عن التغيير ، وحلول الحوادث في ذات الله إن لم تكن تغيُّرًا يحدث ، فماذا يكون ؟!

غاية ما في الأمر أن ابن عبد البر بعد أن نفى إلزام الخصم بخصوص الانتقال من لا مكان إلى مكان ، بيّن له ابن عبد البر أنه لا يستجيز أيضًا إطلاق الانتقال من لا مكان إلى لا مكان أيضًا ؛ لأنه لم يَرِد . وإن كان (الانتقال) من لا مكان إلى لا مكان ، ليس فيه إثبات جهة ، كالاستواء تماما ، الذي لا يُثبت جهةً ، لا جهة العرش ولا غيرها .

معنى الانتقال في كلام ابن عبد البر

فمعنى (الانتقال) الذي سَوّاهُ ابن عبد البر بـ(الاستواء) ليس هو الانتقال إلى مكان هو جهة العرش كما يريد ابن تيمية وابن القيم ، وإنما هو انتقالٌ مفوَّضُ المعنى ؛ لأنه انتقالٌ مِن لا مكان إلى لا مكان أيضًا ، سماه الله تعالى استواءً على العرش . فالمساواة بين (الاستواء) و(الانتقال) في المعنى عند ابن عبد البر ، هو أنه إطلاقُ لفظٍ لا يُثبت معنى الانتقال من لا مكان إلى مكان ولا يُثبت تَغيُّرَ الحال ، لا كما هو لازم إثبات استواء أحدثه الله في نفسه ، وهو الإثبات الذي يريده ابن تيمية وابن القيم .

تحريف التيمية لعبارة ابن عبد البر المحكمة في نفي الانتقال والتغير

والعجب من التيمية : كيف يبيحون لأنفسهم تحريف العبارة المحكمة ، في قول ابن عبد البر : «أما الانتقال وتَغيُّرُ الحال فلا سبيلَ إلى إطلاق ذلك عليه» ، وهي عبارة صريحة في منع إطلاق ذلك بلا قيدٍ لهذا النفي ، ولم يزعم ابن عبد البر أن هذه العبارة عبارة مجملة ، تحتمل معنى صحيحًا ومعنى باطلًا ، كما يزعم التيميّون . بل أطلق القول بنفيها ، ثم ذهب يستدل لإطلاق نفيها : بأن من كان مستغنيا عن المكان منذ الأزل ، لا يصح أن يُتصور أن يتغير حاله بخلق المكان ، ولا أن يكون استواؤه انتقالا من لا مكان إلى مكان .

بل الحقيقة أن هذه العبارة هي دليلٌ على ضد ما يريد التيميّون : فهي تنفي أن يكون للاستواء وللانتقال (إن صح إطلاقه) أي علاقة بإثبات جهة لله تعالى هي جهة العرش .

لكن هؤلاء القوم اعتادوا تحريف عبارات الأئمة لتوافق تصوراتهم ، فإذا ظفروا بعبارة ليست قاطعة على خلافهم ، وجدوا في عدم القطع مدخلًا لتحريفها حسب ما قرره لهم ابن تيمية ؛ لأنه عندهم معيار الصواب والخطأ ، وهمزة الوصل بين السلف والخلَف ، إن لم يكن هو نفسُه السلفَ !

ومما يؤكد أن ابن عبد البر لا يعتقد حلول الحوادث بذات الله تعالى ، وأنه لا يُثبت المعنى الذي يُثبته ابن تيمية ومقلّدوه : أنه قال في (جامع بيان العلم وفضله): «والذي عليه جماعة أهل السنة والجماعة : أنه لم يزل بصفاته وأسمائه ، ليس لأوليته ابتداء ، ولا لآخريته انقضاء ، هو على العرش استوى»[1] .

فقوله : «أنه لم يزل بصفاته وأسمائه» : يشهد على أن ابن عبد البر لا يُثبت لله عز وجل إلا صفاتٍ أزلية ، والأزليةُ تَنْتَفي عن استواءٍ حَدَثَ بعد خلقِ العرش، وهو الحدَثُ الذي يزعمه مثبتو المعنى للاستواء ، مِن مُجَوِّزي حلول الحوادث بذات الله تعالى .

وسيأتي مزيد نقاش لهذا التأويل لعبارة ابن عبد البر .

دعوى أن ابن عبد البر يثبت المعاني اللغوية في صفات الله سبحانه

٦. تصريح ابن عبد البر بأنه يجب حمل صفات الله تعالى الواردة في الكتاب والسنة على الحقيقة ، والحقيقة هي المعنى اللغوي الذي يُحمل اللفظ عليه إذا لم تأت في اللفظ قرينة تصرفه إلى غيره :

حيث قال ابن عبد البر «أهل السنة مُجمِعُون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة ، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة ، لا على المجاز ؛ إلا أنهم لا يكيّفون شيئا من ذلك ، ولا يحدّون فيه صفةً محصورةً» .

قالوا : فهذا كلام صريح بأن ابن عبد البر يفسِّر الاستواء بدلالته اللغوية ، مُثبِتًا بذلك القدر المشترك الذي يوجبه إثبات المعنى ، وإنما يمتنع عن تعيين الكيفية ، وإلا فللصفة كيفية لا نعلمها نحن .

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ـ تحقيق : أبي الأشبال الزهيري . دار ابن الجوزي : الدمام . سنة : ١٤١٤هـ ـ (١/ ٥٧) .

كذا قالوا ويقول تقريرُهم الذي يزعم وِفاقَ ابنِ عبد البر لهم !

والواقع أن ابن عبد البر إنما كان يَرُدُّ على المؤوّلة من الجهمية والمعتزلة (كما صرح بذلك) ، فهو يرفض القول بالمجازْ في صفات الله تعالى ، المجاز الصارف للفظ عن دلالته . ولما كان الذي يقابل المجاز هو الحقيقة ، ما بقي بعد رفض المجاز إلا قبول الحقيقة .

تبرئة ابن عبد البر من إثبات المعاني اللغوية بمعنى إثبات القَدْر المشترك

لكن ابن عبد البر لم يقل حرفًا واحدًا : في أن الحقيقة التي يُثبتها في صفات الله هي المعنى الذي يُثبت القدرَ المشترك ، لم يقل حرفًا واحدًا يدل على ذلك. فمن أين جاؤوا بادعاء ذلك عليه ؟! أفيكفي أن يرفض التأويل ، ويوجب قبول خلاف التأويل ؛ لادعاء أنه كان يُثبت قدرا مشتركا بين دلالة اللفظ بين المخلوق والخالق ! ألهذا الحد من الضعف يَثْبُتُ هذا الأمر الجلل الذي يكون مُخالِفُهُ عندهم مُعَطِّلًا مُجهِّلًا ؟!

ثم لماذا لم ينظروا إلى قول ابن عبد البر : «إلا أنهم لا يكيّفون شيئا من ذلك ، ولا يَحُدّون فيه صفةً محصورةً» ، أوليس القَدْرُ المشترك صفةً محصورة؟! فالمعنى الذي يريدون إثباته يصح أن يقال عنه : إنه صفةٌ محصورة ، أي إنه صفة محدَّدةُ المعنى ، بغيره ستكون بلا معنى ، وهم يسمون الـ(لا معنى) تعطيلًا وتجهيلا . ولا تنحصر الصفة المحصورة في تحديد الكيفية ، بل تعمّ كل معنى معهودٍ في الخلق شِبْهُه يُضاف إلى اللفظ .

كيف وفي تتمة العبارة ما يصرِّح بالاكتفاء بإثبات اللفظ الوارد ، حيث قال ابن عبد البر : «أهل السنة مُجمِعُون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة ، لا على المجاز ؛ إلا أنهم لا يكيّفون

شيئا من ذلك ، ولا يحدّون فيه صفةً محصورةً.... والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنةُ رسوله» .

فـ«ما نطق به كتاب الله وسنةُ رسوله» ليس سوى لفظ الاستواء ، وليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ زيادة على اللفظ ، ولا ذِكْرَ في الكتاب والسنة لمعنًى هو إثباتُ القدر المشترك .

وبقية كلام ابن عبد البر الآتي كله يقطع بالتفويض الذي كان عليه ، وأنه تفويض المعنى .

وكما تدل عبارة «لا يَحُدّون فيه صفةً محصورةً» على نفي كل معنى ، فكذلك العبارة التي قبلها : «إلا أنهم لا يكيّفون شيئا من ذلك» ، فالتكييف الممنوع عند السلف والخلَف هو كل معنى يُثبِتُ قدرًا مشتركا يوجب وجهًا من وجوه الشبه بين المخلوق والخالق في هذه النصوص المشتبهة . لكن التيميين يصرون على حمل كلام الأئمة وفق ما قرّره لهم شمسُ معارفهم ، فهو قرّر وكرّر أن الكيف الممنوع هو ما يوجب المماثلة ، لا ما يُثبت قدرًا مشتركًا ، فصاروا يحملون التكييفَ في كلام السلف عليه . ولو سألتهم : مَن مِن السلف فَسَّر التكييف الذي نَفَوْهُ عن الله بهذا المعنى تفسيرًا صريحًا ، لبقوا حائرين ، لا يجدون إلا تحريفات جديدة ، يزعمون زورًا وتلبيسًا أنها تدل على دعواهم !

وسيأتي من كلام ابن عبد البر ما يدل على أن التكييف عنده هو كل ما يجعل الله تعالى «محلًّا للحركات» ، وهو التكييف الذي لا يمتنع التيميّون من إثبات نسبته إلى الله تعالى ؛ لأنهم لا ينزّهون الله تعالى عن حلول الحوادث في ذاته .

دعـوى أن ابـن عبـد البـر عندمـا رفـض التأويـل فهـو بذلـك يُثبـت المعنـى

٧. وآخر ما وجدتهم يحتجون به على موافقة ابن عبد البر لتقريرهم : هو رَفْضُ ابن عبد البر للتأويل في تقريره هذا .

ويوهمون بذلك أن رفضه للتأْويل هو إثباتٌ للمعنى ! ولو كانوا أهلَ فهمٍ وأهلَ قيامٍ بالحق لما احتجّوا بذلك ؛ لأن رفض التأويل قد يقابله قبول تفويض المعنى ، كما هو واقع عند جماهير الأئمة ، بل يكاد يكون عليه إجماعُ السلف والخلَف .

فكيف استجازوا الاحتجاج برفض التأويل على أن الرافض له يُثبت معناهم الذي يزعمون ؟!

ولا يزداد عجبُك منهم ، فهم أساتذة المصادرات والتحكُّمات ، ولن يكون هذا بأول مصادرة ولا بأول تحكُّم ، ولن يكون آخره !

تأويل ابن عبد البر لبعض صفات الله سبحانه

على أن ابن عبد البر لم يُفرحهم بالاطّراد الذي يتمنَّون في رفض التأويل ؛ لأنه تأول بعض ما يعدّونه صفاتٍ لله تعالى ، وعلّلَ تأويلَه بما يهدم عليهم ما يريدون نسبته إليه !

فقد تأوَّلَ ابنُ عبد البر ما يسمونه بالصفات الفعلية كالغضب والرضا والضحك ، بما لا يجعلها صفاتِ فعلٍ لله تعالى في نفسه ، وينفي عنها أن تدل على حلول الحوادث بذات الله !

فقد قال ابن عبد البر : «وأما قوله : «يضحك الله» فمعناه : يرحم الله عبده عند ذاك ، ويتلقاه بالروح والراحة والرحمة والرأفة ، وهذا مجاز مفهوم . وقد قال الله عز وجل في السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾ [المائدة : ١١٩] ،

وقال في المجرمين ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف : ٥٥] ، وأهل العلم يكرهون الخوض في مثل هذا وشِبْهِهِ من التشبيه كله : في الرضا والغضب وما كان مثلَه من صفات المخلوقين ، وبالله العصمة والتوفيق»[1] .

ولذلك انتُقد ابنُ عبد البر من أحد المنتسبين للسلفية المعاصرة ، حيث قال: «وبهذا نعلم أن ابن عبد البر أَلْحقَ بالضحك ما يماثله من الصفات الفعلية كالرضا والغضب ، فأوّلها لتوهمه أنها مثل صفات المخلوقين ، وأن إثباتها لله تعالى تشبيهًا وتمثيلًا . ولا شك أن ابن عبد البر رحمه الله قد خالف الصواب في ذلك ، لشُبهةٍ عَرَضَتْ له ، كما عَرَضَتْ لمن قبله»[2] .

وهذه قاصمة الظهر لمن زعم ابن عبد البر ممن يثبت المعاني التي توجب حلول الحوادث بذات الله ؛ لأن ابن عبد البر لم يرفض إثباتَ معانٍ للغضب والرضا والضحك فقط ، بل كل ما شابهها أيضًا ؛ ولأنه علّلَ ذلك بأنها تتضمن التشبيه .

فأنّىٰ يصحُّ أن يتعامى المحرّفون لكلام ابن عبد البر عن هذا التقرير ، لكي يتسوّلوا باسم ابن عبد البر ، زاعمين به سلفًا لهم من العلماء ؟! وإذا تجاسروا على التعامي : فأنّى يغيب تلبيسهم على أُمةٍ حفظ الله عليها دينَها من تأويل المبطلين وتحريف الغالين .

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٨/ ٣٤٥) .

(٢) عقيدة الإمام ابن عبد البر لسليمان بن صالح الغُصْن ـ دار العاصمة : الرياض . سنة : ١٤١٦هـ ـ (٣٨٩ ـ ٣٩٠) .

وكما تأول ابن عبد البر ما يسمونه صفاتِ الفعل ، ويعنون بها حوادث يُحدثها الله تعالى في نفسه ، فكذلك تأول ابن عبد البر صفة (الملل)[1] و(الكيد) و(المكر) و(الهزْء) ، فقال رحمه الله : «قوله : «إن الله لا يملُّ حتى تملّوا» معناه عند أهل العلم : إن الله لا يمل من الثواب والعطاء على العمل حتى تملوا أنتم ، ولا يسأم من أفضاله عليكم إلا بسآمتكم عن العمل له ، وأنتم متى تكلفتم من العبادة ما لا تطيقون : لحقكم الملل ، وأدرككم الضعف والسآمة ، وانقطع عملكم ، فانقطع عنكم الثواب ، لانقطاع العمل . يحضّهم ﷺ على القليل الدائم ، ويخبرهم أن النفوس لا تحتمل الإسراف عليها ، وأن الملل سبب إلى قطع العمل .

ومعلومٌ أن الله عز وجل لا يمل ، سواء ملَّ الناس أو لم يَمِلّوا ، ولا يدخله ملالٌ في شيء من الأشياء ، جلَّ وتعالى عُلوًّا كبيرا . وإنما جاء لفظ هذا الحديث على المعروف من لغة العرب : بأنهم كانوا إذا وضعوا لفظًا بإزاء لفظ ، وقبالته جوابًا له وجزاءً ، ذكروه بمثل لفظه ، وإن كان مخالفًا له في معناه . ألا ترى إلى قوله عز وجل ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ ، وقوله ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ ، والجزاء لا يكون سيئةً ، والقصاص لا يكون اعتداءً ؛ لأنه حق وجب . ومثل ذلك قول الله تبارك وتعالى ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ ، وقوله ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ ،

---

(١) اختلفت السلفية المعاصرة في (المَلَل) : فمنهم من يتأوله بخلاف ظاهره ، ومنهم من يُثبته كما يليق بجلاله ! فأثبتَ (المَلَلَ) صفةً لله تعالى بهذه الطريقة :

- الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ في فتاواه (١/ ١٧٩) .
- واللجنة الدائمة للإفتاء في السعودية ، والموقعون عليها هم : ابن باز ، وعبد الله بن غديان ، وعبد العزيز آل الشيخ ، وصالح الفوزان ، كما في فتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ٤٠٢) .

وقوله ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۝١٥ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ ، وليس من الله عز وجل هُزْءٌ ولا مَكْرٌ ولا كَيْدٌ ، إنما هو جزاءٌ لمكرهم واستهزائهم وجزاءُ كيدهم ، فذكر الجزاء بمثل لفظ الابتداء ، لما وضع بحذائه . وكذلك قوله ﷺ : «إن الله لا يمل حتى تملوا» أي : إن من ملَّ من عمل يعمله قُطع عنه جزاؤه . فأخرج لفظ قطع الجزاء بلفظ الملال ، إذ كان بحذائه وجوابًا له»[1] .

ولذلك فقد انتقده الباحث المنتسب للسلفية المعاصرة على هذا التأويل الذي يخالف تقرير ابن تيمية[2] !

وكذلك تأول ابن عبد البر (الاستحياء) و(الإعراض) :

قال ابن عبد البر : «وأما قوله في الثاني «فاستحيى : فاستحيى الله منه» فهو من اتّساع كلام العرب في ألفاظهم ، وفصيح كلامهم . والمعنى فيه ـ والله أعلم ـ : أن الله قد غفر له ؛ لأنه مَن اسْتَحْيَىٰ الله منه لم يعذبه بذنبه ، وغفر له ، بل لم يعاتبه عليه . فكان المعنى في الأول : أن فعله أوجب له حسنةً ، والآخر : أوجب له فعله محو سيئة عنه ، والله أعلم .

وأما قوله في الثالث «فأَعْرَضَ : فأَعْرَضَ الله عنه» فإنه ـ والله أعلم ـ أراد أَعْرَضَ عن عمل البر : فأَعْرَضَ الله عنه بالثواب»[3] .

ولذلك فقد انتقده الباحثُ المنتسبُ للسلفية المعاصرة على هذا التأويل الذي يخالف تقرير ابن تيمية أيضًا[4] .

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (١/ ١٩٤ ـ ١٩٦) .

(٢) عقيدة الإمام ابن عبد البر لسليمان بن صالح الغصن (٣٩١ ـ ٣٩٣) .

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١/ ٣١٧) .

(٤) عقيدة الإمام ابن عبد البر لسليمان بن صالح الغصن (٣٩٤ ـ ٣٩٥) .

فكيف يتم لهم ـ بعد ذلك ـ أن يحاولوا اغتصابَ اسمِ ابن عبد البر في قائمة المثبتين للقَدْرِ المشترك في صفات الله تعالى ، بعد هذا التأويل كله ، الذي لولا أن صاحبه لا يُثبت القدر المشترك لما تَأَوَّلَ هذا التأوُّل ؟!

وهذا آخر ما عرفتُه من مُسْتَمْسَكاتٍ ضعيفةٍ تمسّكوا بها ليحشروا اسمَ الإمام ابنِ عبد البر في خندقهم الضيِّق ، ويُخرجوه من بُحْبُوحةِ الأُمة !

عبارات ابن عبد البر الدالة على تفويض المعنى

لنبدأ الآن بذكر عبارات ابن عبد البر الدالة على تفويضه المعنى في صفة الاستواء والنزول ونحوهما :

١ . أن ابن عبد البر لم يُقِمْ تقريرَه ورَدَّه على المعركة التي اختُلقت بعده بقرون ، وهي معركة ادعاء التفريق بين تفويض السلف وتفويض الخلَف ، وليس في تقريره كله أي كلمة تدل على حضور هذا النزاع في نفسه ؛ لأنه لا وجود له أصلا في مذاهب العلماء ومدارسهم الشهيرة !

معركة الفرق بين تفويض السلف والخلف غير حاضرة عند ابن عبد البر من الأساس !

وإنما الذي كان حاضرًا في كلام ابن عبد البر هو الردّ على طائفتين فقط :

الطائفة الأولى : هم منكرو الصفات من المعتزلة والجهمية ، وممن يصرّ على التأويل ، ممن يعد مطلق إثبات لفظ الصفة تشبيهًا . ولذلك استشنع تأويلهم (الاستواء) بـ(الاستيلاء) .

والطائفة الثانية : من كان يقول ـ هروبًا من إثبات الصفة ـ : إن الله تعالى في كل مكان .

ولم يذكر مقالة أهل تفويض المعنى في سياق الرد عليهم ، ولا عدّهم أهلَ تعطيلٍ وتجهيل ، ولم يفعل فِعْلَ من يريدون أن يتزيّنوا باسمه ضمن طائفتهم !

فمن أين لابن تيمية ولمقلّديه أنه كان يخالف أهل تفويض المعنى ؟! وهو قد صرّح باسم خصومه ولقبهم وبالمقالة الصريحة التي كان يردّ عليها ، ولم يذكر مفوّضةَ المعنى ضمنَ من يردّ عليهم .

ابن عبد البر عندما ذكر معاني الاستواء إنما كان يذكر معانيه في اللغة

٢. أن ابن عبد البر عندما ذكر معاني (الاستواء) إنما كان يذكر معانيه المختلفة في اللغة ، والتي يُمكن في اللغة أن تتعدَّى بـ(بعلى) ، دون (إلى) . ولم يكن يذكر معناه في صفة (الاستواء) الواردة في كتاب الله .

وهذا صريح كلام ابن عبد البر الذي بدأ به ذكره لمعاني الاستواء ، حيث قال : «الاستواء معلومٌ **في اللغة** ، ومفهوم : وهو العلو والارتفاع على الشيء ، والاستقرار والتمكن فيه ...» .

وقد سبقت مناقشة ذلك .

وكان هدف ابن عبد البر من ذكره المعاني بيان الخطأ اللغوي لمن أوّل (الاستواء) بمعنى (الاستيلاء) ، وهو صريحُ كلامِه وصريحُ سياقه .

ابن عبد البر لا يصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه بلا زيادة على الوارد ولا نقصان

٣. صرح ابن عبد البر أنه لا يصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه في كتابه الكريم أو في سنة نبيه الأمين ﷺ ، أو ما أجمعت عليه الأمة . وليس مما وصف الله تعالى به نفسه زيادة ألفاظ على لفظ الله تعالى ورسوله ﷺ ، يزعم زائدوها أنهم بزيادتها يبيّنون معاني تلك الصفات ! وليس إثبات تلك المعاني المزعومة مما أجمعت عليه الأمة ، باعتراف ابن تيمية ومقلديه .

قال ابن عبد البر : «لا يُبلَغُ مِن وَصْفِه ؛ إلا إلى ما وصف به نفسه ، أو وصفه به نبيه ورسوله ، أو اجتمعت عليه الأمة الحنيفيةُ عنه» .

ابن عبد البر ينفي عن الصفات الفعلية : الحركة والزوال والانتقال

٤ . نفى ابن عبد البر عن صفات الله الفعلية كالمجيء والاستواء والنزول: الحركةَ والانتقالَ والزوال ، وهذا الإطلاق يأباه التيميون بزعم أنها ألفاظٌ مجملة تحتمل معاني صحيحة في وَصْفِ الله تعالىٰ وتتضمن معاني باطلة ، وبزعم أن النفي لم يَرِد في الكتاب والسنة ، ولم يكفهم للنفي قولُه تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ !

قال ابن عبد البر : «وقد قال الله عز وجل ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ، وليس مجيئُهُ حركةً ولا زوالًا ولا انتقالًا ؛ لأن ذلك إنما يكون إذا كان الجائي جسمًا أو جوهرًا ، فلما ثبت أنه ليس بجسم ولا جوهر : لم يجب أن يكون مجيئهُ حركةً ولا نُقلةً . ولو اعتبرت ذلك بقولهم : جاءت فلانًا قيامتُه ، وجاءه الموتُ ، وجاءه المرضُ ، وشبه ذلك مما هو موجودٌ نازلٌ به ، ولا مجيء = لبان لك» .

فهنا ينفي ابن عبد البر عن الله تعالى الحركة والزوال والانتقال ، ويُعلِّل ذلك بأن الله تعالى ليس جسمًا ولا جوهرًا . وهذا كلامٌ قاطع يبيّن فيه ابنُ عبد البر نفسُه سببَ تنزيهِ الله تعالى عن الحركة والانتقال والزوال ، ولم يكن سبب التنزيه عنده هو أنها لم تَرِدْ كما يزعمون ، ولا لأنها عبارات مجملة كما يدّعون . وبعد بيان ابن عبد البر لسبب التنزيه من هذه الأمور ، لا يحق لأحد أن ينسب إليه غيرَ ما قد صرّح هو به .

ولولا ظهور دلالة هذه العبارة على تفويض المعنى لما حاول ابن تيمية وابن قيم الجوزية أن يُؤَوِّلاها لتوافق رأيهما ! بما سبقت مناقشته !

استعمال ابن عبد البر لمصطلحات المتكلمين

وتنبّهوا أن ابن عبد البر في هذا السياق التنزيهي التفويضي للمعنى يستعمل اصطلاحات المتكلمين من الكُلّابية والأشعرية ، كنفي (الجسم) و(الجوهر) . ولذلك انتقده صاحب رسالة (عقيدة الإمام ابن عبد البر) وهو سليمان الغصن ،

فقال : «ومن هنا تعرف أن قول ابن عبد البر : إن الله ليس بجسم قولٌ مجمل ، وفيه مدخل . ولو أنه لم يستعمل هذا اللفظ لكان أحسن ، ولو أنه حين استعمله فصَّلَ المراد لكان أصوب»[١] .

وهذا كَنَفْيِ ابنِ عبد البر للحدِّ ، عندما قال : «ولا يحدّون فيه صفةً محصورةً» ، فتعقّبه سليمان الغصن بقوله : «وقد عرفنا أن هذا اللفظ مبتدع ، وفيه إجمال . ولكن ظاهر كلام ابن عبد البر رحمه الله أنه أراد المعنى الثالث من معاني الحد ، وهو أنه صفاته لا تُحد بغاية ، ولا تُحصر بنهاية»[٢] .

ولم يستوقف هذا الباحث عندما أَوّلَ الحدَّ في كلام ابن عبد البر بمعنى يوافق رأيه وبخلاف ظاهر كلامه : وذلك أن ابن عبد البر ساق كلامًا لابن معين في نَفْيِ الحدِّ يدلُّ على نقيض تأويله . فقد أسندَ ابنُ عبد البر عبارةً إلى ابن معين في سياق بيان معتقد أهل السنة ، وذلك عندما أسند إلى محمد بن وضاح أنه سأل يحيى بن معين عن حديث النزول ، فأجابه ابن معين بقوله : «أَقِرَّ به ، ولا تَحُدَّ فيه بقولٍ» .

فقول ابن معين «بقول» لا علاقة له بتخصيص سليمان الغصن الذي يزعم أن ابن معين إنما أراد تحديدَ الغاية والحصر بنهاية ؛ لأن عبارة ابن معين استعملت نكرةً في سياق النهي : «بقول» ، فتعمّ كل لفظٍ يُضاف إلى لفظ النص الوارد ، ونفي حدِّ الغاية وحدِّ حصر الغاية (الذي يذكره الغصن) هو نفي لحدٍّ بقول !

---

(١) عقيدة الإمام ابن عبد البر لسليمان بن صالح الغصن ـ دار العاصمة : الرياض . سنة : ١٤١٦هـ ـ (٣٠٧) .

(٢) عقيدة الإمام ابن عبد البر لسليمان بن صالح الغصن (٣١٥) .

فإن نوزع في دلالة عموم العبارة ، فلا أقل من إثبات إطلاقها ، والتي لا يصح تقييدها بغير مقيِّدٍ من كلام صاحب الكلام نفسه .

لكن القوم لا يهمهم التدقيق في عبارات الأئمة ، المهم عندهم هو الدعاوى التي تغرّ غير المدقّقين .

وسيأتي مزيدُ تأكيد على أن ابن عبد البر لا يرفض التأويل رفضًا مطلقًا ، بل إنه كان ينسب بعض التأويل إلى أهل الأثر ، ولم يحصره في أهل البدع ، كما تَوَهَّمَ بعضُهم .

ابن عبد البر ينفي عن صفات الله : الكيف في الأزل

٥. رفض ابن عبد البر الكيفية في الأزل ، وليس العلم بالكيفية كما ذهب إليه ابن تيمية .

قال ابن عبد البر : «فإن قال : إنه لا يكون مستويًا على مكان ؛ إلا مقرونًا بالتكييف ؟ قيل : قد يكون الاستواء واجبًا ، والتكييفُ مرتفعٌ ، وليس رَفْعُ التكييف يوجب رفعَ الاستواء ، ولو لزم هذا : لزم التكييف في الأزل ؛ لأنه لا يكون كائنٌ في لا مكان ؛ إلا مقرونا بالتكييف» .

ومن رفض الكيفية في الأزل فقد رفض القَدْرَ المشترك الذي به يَثْبُتُ معنى الصفة عند ابن تيمية .

وفي كلامه إشارةٌ إلى نفي حلول الحوادث بذات الله تعالى ؛ لأنه ألزم بأزلية صفات الله في صفة الاستواء ، وأنه إن لَزِمَ منها التكييف فقد لزم أن تكون الكيفية أزلية ، فلما لم تكن الكيفيةُ أزليةً لم يلزم من صفة الاستواء الكيفية .

٦. تفويض ابن عبد البر هو التفويض الكامل، بدليل اكتفائه بالإيمان باللفظ الوارد في الوحي:

اكتفاء ابن عبد البر بإثبات اللفظ الوارد في الصفات وهذا هو التفويض

وذلك في قول ابن عبد البر: «والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة: أنهم يقولون: «**ينزل**»، كما قال رسول الله ﷺ، ويُصدِّقون بهذا الحديث، ولا يُكيِّفون. والقول في كيفية النزول كالقول في كيفية الاستواء والمجيء، والحجة في ذلك واحدة».

في حين أنه قال في (الاستذكار): «وأما قوله ﷺ في هذا الحديث: «ينزل ربنا»، الذي عليه أهل العلم من أهل السنة والحق: الإيمانُ بمثل هذا وشِبْهِهِ من القرآنِ والسُّنَنِ، دون كيفية، فيقولون: ينزل، ولا يقولون: كيف النزول؟ كما لا يقولون: كيف الاستواء، ولا: كيف المجيء، في قوله عز وجل ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾، ولا: كيف التجلِّي، في قوله ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾»[1].

فالذي يُثبته أهلُ السنة عند ابن عبد البر هو لفظ: «ينزل»، كما صرّح بذلك. وأن هذا هو حكمه أيضًا في (الاستواء) و(المجيء) و(التجلِّي): إثباتُ اللفظ في ذلك كله.

تصريح ابن عبد البر بالاكتفاء بالإثبات وعدم الزيادة عليه بشيء

وقال أيضًا: «والحق فيما قاله **القائلون بما نطق به كتاب الله وسنةُ رسوله**».

وقال أيضا: «الذي عليه أهل السنة وأئمة الفقه والأثر في هذه المسألة وما أشبهها: الإيمانُ بما جاء عن النبي ﷺ فيها، والتصديقُ بذلك، وتَرْكُ التحديد والكيفية في شيءٍ منه».

فهذه عبارات صريحة بأن المثبَت عند ابن عبد البرّ هو اللفظ الوارد فقط، ولم يذكر شيئًا زائدًا على اللفظ.

---

(١) الاستذكار لابن عبد البر ـ تحقيق: بشار عواد ـ (٥/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧).

فمن أين جاءت زيادةُ إثباتِ معنى فوق اللفظ الوارد في الكتاب والسنة ؟!

وقد أكّد ابن عبد البر منهجه التفويضي في غيرِ ما كتابٍ من كُتبِه :

فقد قال في كتابه (جامع بيان العلم وفضله) : «ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصًا في كتاب الله ، أو صحَّ عن رسول الله ﷺ ، أو أجمعت عليه الأمة ، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يُسلَّم له ولا يُناظَرُ فيه... (ثم أسند إلى) الأوزاعي قال : كان مكحول والزُّهري يقولان : «ارْوُوا هذه الأحاديثَ كما جاءت ، ولا تُناظِرُوا فيها» ... (ثم قال) وقد روينا عن مالك بن أنس والأوزاعي ، وسفيان بن سعيد الثوري ، وسفيان بن عيينة ، ومعمر بن راشد : في الأحاديث في الصفات ، أنهم كلهم قالوا : أَمِرُّوها كما جاءت .

(قال ابن عبد البر) نحو حديث التنزُّل ، وحديث : «إن الله عز وجل خلق آدم على صورته» ، و : «أنه يُدخل قَدَمَه في جهنّم» ، و: «أنه يضع السمٰوات على أصبع» ، و : «أن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن ، يُقلِّبها كيف يشاء» ، و : «إن ربكم ليس بأعور» ، وما كان مثل هذه الأحاديث . وقد شرحنا القول في هذا الباب من جهة النظر والأثر ، وبسطناه في كتاب (التمهيد) عند ذكر حديث التنزّل . فمن أراد الوقوف عليه تأمّله هناك . على أني أقول : لا خير في شيء من مذاهب أهل الكلام كلهم وبالله التوفيق»[1] .

مثبتو المعاني في الصفات هم أولى الناس بذم ابن عبد البر

وقد يفرح العابثون بكلام الأئمة لقول ابن عبد البر في آخر كلامه : «لا خير في شيء من مذاهب أهل الكلام كلهم» ، ويحملونه على مفوّضة المعنى من أهل السنة ، ويتغافلون عن أن مفوِّضة المعنى أبعد الناس عن الكلام ، بل هم أسعد

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ـ تحقيق : الزهيري ـ (٢/ ٩٤٢ ـ ٩٤٣ رقم ١٨٠١ ـ ١٨٠٢) .

الناس بالتزام نص القرآن والحديث ، ومن أَولى منهم بذلك ؟! وهم من لم يتكلموا بحرف زائد عن اللفظ الوارد في الكتاب والسنة ! بل سيكون مثبتو المعنى هم أولى بأن يكونوا من ضمن أهل الكلام الذين عناهم ابنُ عبد البر ؛ لأنهم قد خالفوا النص وزادوا عليه كلامًا زعموه تفسيرًا لنصوص الصفات المشتبهة . فمَن أهل الكلام على هذا ؟ من نطقوا بما نطق به الكتاب والسنة ، وآمنوا به ، أم من تفلسفوا وزادوا كلامًا أضافوه على ما نطق به الكتاب والسنة وزعموه معنى يجب إثباته ، ونبزوا مُخالِفَهم بالتعطيل والتجهيل ؟!!

وسيأتي أن ابن عبد البر لا يذم الكلام مطلقا ، فقد قال في موضع آخر : «قد بيّنَ مالكٌ رحمه الله أن الكلام فيما تحته عمل هو المباح عنده وعند أهل بلده ، يعني العلماء منهم رضي الله عنهم ، وأخبر أن الكلام في الدِّين : نحو القول في صفات الله وأسمائه، وضرب مثلا ، فقال : نحو رَأْيِ جهم ، والقَدَر . والذي قاله مالك عليه جماعةُ الفقهاء والعلماء قديما وحديثا من أهل الحديث والفتوى ، وإنما خالف ذلك أهلُ البدع : المعتزلةُ وسائرُ الفرق ، وأما الجماعةُ على ما قال مالك ؛ **إلا أن يُضطر أحدٌ إلى الكلام : فلا يسعه السكوتُ ، إذا طمع بردِّ الباطل وصَرْفِ صاحبه عن مذهبه ، أو خشي ضلالَ عامّةٍ أو نحو هذا**»[1] .

نقد ابن خويز منداد للأشعرية

وأما ما نقله ابن عبد البر عن ابن خُوِيزِمِنْداد قبل هذا النص في (جامع بيان العلم وفضله) ، من ذمِّ ابن خُوِيزِمِنْداد للأشعرية ، وعدّهم من أهل البدع ، فسوف أذكره وأعلق عليه ، لكي لا يُستغلّ إهمالي له لنصرة باطلٍ وردِّ حق :

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ٩٣٨) .

فقد قال ابن عبد البر قبل الكلام السابق[١] : «حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن : حدثنا إبراهيم بن بكر ، قال : سمعت أبا عبد الله محمد بن أحمد بن إسحاق بن خواز منداد البصري المالكي ـ في كتاب الإجارات من كتابه في الخلاف ـ قال مالك : «لا تجوز الإجارةُ في شيء من كتب أهل الأهواء والبدع والتنجيم» ، وذكر كتبا ، ثم قال : «وكتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم ، وتُفسخ الإجارة في ذلك ، وكذلك كتب القضاء بالنجوم وعزائم الجن وما أشبه ذلك» . وقال في كتاب الشهادات في تأويل قول مالك : «لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء» قال : أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام ، فكل متكلِّم فهو من أهل الأهواء والبدع : أشعريا كان أو غير أشعري ، ولا تُقبل له شهادة في الإسلام ، ويُهجَرُ ويؤدَّب على بدعته ، فإن تمادى عليها استتيب منها»[٢] .

فمع كون هذا الأمر لا علاقة له بموضوع فهم كلام ابن عبد البر في (الاستواء)، فأحببتُ ذِكْرَه لكي لا يتظارف أحدهم بادعاء أن تجاوزي عن ذكره له علاقة بفهم كلام ابن عبد البر عن صفة (الاستواء) ، فيلبّس بذلك على الأغرار .

ابن خويز منداد مطعـــون فيه عند العلماء

ثم هم يجهلون أو يتغافلون عن أن ابن خويز منداد هذا مطعونٌ عليه عند ابن عبد البر نفسه ، فيما نقله عنه ابن حجر في (لسان الميزان)[٣] ، بل سخر منه أبو محمد

---

(١) أقصد كلام ابن عبد البر الذي أوله : «ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصا في كتاب الله ، أو صح عن رسول ﷺ ، أو أجمعت عليه الأمة ، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يُسلَّم له ولا يُناظَرُ فيه» ، هذا هو أول كلام لابن عبد البر عقب كلام ابن خويزمنداد مباشرة .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ـ تحقيق : الزهيري ـ (٢/ ٩٤٢ رقم ١٨٠٠) .

(٣) قال ابن حجر في آخر ترجمة ابن خويز منداد في (لسان الميزان) بعد أن نقل طعن الباجي=

ابن حزم سخريةً مُمِضَّةً ، حيث قال عنه : «وقد ذكر رجلٌ من المالكيين يُلقب خويز منداذ : أن للحجارة عقلا ! ولعل تمييزه يَقْرُبُ من تمييزها ! ... (إلى أن قال) فقال **هذا الجاهل** إن من الدليل على أن الحجارة تعقل ... (إلى آخر كلامه)»[١] ، كما تكلم فيه أبو الوليد الباجي[٢] ، والقاضي عياض[٣] . فلا يمكن أن يعتمد ابنُ عبد البر على ابن خويز منداد ، وهو مطعونٌ عليه عنده وعند غيره[٤] . وما أشدّ افتقارِ مَن يفرح بكلام مثله !

فإن عدنا إلى عبارات ابن عبد البر الدالة على التفويض الكامل للمعنى ، فإليكم هذه النصوص من كلام ابن عبد البر :

= وغيره : «وطعن ابن عبد البر فيه أيضا» ، لسان الميزان لابن حجر ـ تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ـ (٧/ ٣٥٩ رقم ٧١٨٣) .

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ـ تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وتقديم : إحسان عباس . طبعة دار الآفاق الجديدة : بيروت . سنة : ١٤٠٠هـ ـ (٤/ ٣٣ ـ ٣٤) .

(٢) قال الباجي عنه : «إني لم أسمع له في علماء العراق بذكر . وكان يجانب الكلام جملة ، وينافر أهله ، حتى تَعدَّى ذلك إلى منافرته المتكلمين من أهل السنّة . وحكم على الكل بأنهم من أهل الأهواء ، الذين قال مالك في مناكحتهم وشهادتهم وإمامتهم وعيادتهم وجنائزهم ما قال» . ترتيب المدارك للقاضي عياض (٧/ ٧٨) ، ونقله أيضًا الذهبي في تاريخ الإسلام (٨/ ٦٨٠) .

(٣) قال عنه القاضي عياض : «وعنده شواذ عن مالك . وله اختيارات وتأويلات على المذهب في الفقه والأصول ، لم يعرّج عليها حُذّاقُ المذهب ... (وذكر أمثلة لها ، ثم قال) ولم يكن بالجيد النظر ، ولا بالقوي الفقه» . ترتيب المدارك للقاضي عياض (٧/ ٧٧ ـ ٧٨) ، ونقله أيضًا الذهبي في تاريخ الإسلام (٨/ ٦٨٠) .

(٤) ومجرّد النقل عن ابن خويزمنداد لا يدل على اعتماده ، فكم نَقَلَ العلماءُ عمّن لا يعتمدون عليه : من باب حكاية المقالات ، أو لوجود معنًى يصح في كلامه وإن كان صاحب الكلام غير معتمد ، أو لبيان قول شاذٍ في المسألة ، أو لكي لا يُظن فوات كلامه عليه ، أو لغير ذلك من أسباب النقل العديدة والكثيرة ، والتي لا تنحصر في الاعتماد قطعًا .

تنصيص ابن عبد البر على أن السلف قد سكتوا في الصفات

قال ابن عبد البر : «ما جاء عن النبي ﷺ من نقل الثقات ، وجاء عن الصحابة ، وصح عنهم : فهو عِلْمٌ يُدان به . وما أُحدث بعدهم ، ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم : فبدعة وضلالة . وما جاء في أسماء الله أو صفاته عنهم سُلِّم له ، ولم يُناظَرْ فيه كما لم يُناظِرُوا . رواها السلف ، **وسكتوا عنها** ، وهم كانوا أعمق الناس علما ، وأوسعهم فهما ، وأقلهم تَكلُّفًا ، **ولم يكن سكوتُهم عن عِيٍّ**، فمن لم يَسَعْهُ ما وَسِعَهم فقد خاب وخسر»[١] .

فهل السكوت هو ذكر المعنى والامتحانُ عليه ونَبْزُ من لم يتكلم به بالتعطيل والتجهيل؟ إن كان هذا سكوتًا ، فماذا هو الكلام ؟!

وهل تكلم الصحابة عن المعنى الذي يُثبت القدر المشترك ، كما يزعم التيميون ؟! أم سكتوا سكوت مفوِّضة المعنى ؟!

وقال ابن عبد البر في موضع آخر : «حدثنا عبد الوارث بن سفيان : حدثنا قاسم بن أصبغ : حدثنا أحمد بن زهير ، قال : سمعت مصعب بن عبد الله الزبيري يقول : كان مالك بن أنس يقول : «الكلام في الدِّين أكرهه ، وكان أهل بلدنا يكرهونه ، وينهون عنه ، نحو الكلام في رأي جهم والقدر وكل ما أشبه ذلك ، ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل . فأما الكلام في الدين ، وفي الله عز وجل : فالسكوت أحب إليّ ؛ لأني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلا ما تحته عمل» .

فهم ابن عبد البر لمذهب الإمام مالك في الكلام وأنه لا يذم الكلام مطلقًا

(ثم قال ابن عبد البر) قد بيّنَ مالكٌ رحمه الله أن الكلام فيما تحته عمل هو المباح عنده وعند أهل بلده ، يعني العلماء منهم رضي الله عنهم ، وأخبر أن الكلام في الدِّين : نحو

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ٩٤٦) .

القول في صفات الله وأسمائه، وضرب مثلا، فقال: نحو رأي جهم، والقدر. والذي قاله مالك عليه جماعةُ الفقهاء والعلماء قديما وحديثا من أهل الحديث والفتوى، وإنما خالف ذلك أهل البدع المعتزلةُ وسائر الفرق، وأما الجماعةُ على ما قال مالك؛ إلا أن يُضطر أحدٌ إلى الكلام: فلا يسعه السكوتُ، إذا طمع بردِّ الباطل وصَرْفِ صاحبه عن مذهبه، أو خشي ضلالَ عامّةٍ أو نحو هذا»[1].

وهنا ينقل ابن عبد البر عن الإمام مالك أنه كان يرى السكوتَ فيما يتعلق بصفات الله عز وجلّ أَولى من الكلام، ويحكي هذا عن أهل أئمة المدينة في عصره.

ثم ينص ابن عبد البر أن الكلام في هذه الأمور لا يجوز إلا اضطرارًا، مما يدل على أن ابن عبد البر لا يذم الكلام مطلقا (كما يُظن)، وإنما يذمه بما يخالف سكوت السلف. فهو يقبل الكلام إذا كان في تحقيق مذهب السلف في السكوت عما يزيد على ألفاظ الكتاب والسنة.

فماذا يريد مبتغي الحق أكثر من هذا التصريح بالسكوت في صفات الله تعالى، لنعلم أن الساكت لا يذكر معنى، وإنما يكتفي بإثبات اللفظ الوارد في نصِّ الوحي. وإلا.. فهل أصبح السكوتُ معناه: ذلك الكلام الطويل في إثبات المعنى والاحتجاج له الذي في كتب ابن تيمية ومقلّديه؟! إن كان هذا سكوتًا، فليس في الدنيا كلام!!

نصوص الصفات المشكلة هي من باب المتشابه عند ابن عبد البر

وقال ابن عبد البر في موضع آخر: «والكلام في صفة الباري كلام يستبشعه أهلُ السنة، وقد سكت عنه الأئمة.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ٩٣٨).

فما أشكل علينا من مثل هذا الباب وشِبْهِهِ : أَمْرَرْناه كما جاء ، وآمنا به ، **كما نصنع بمتشابه القرآن** ، ولم نناظر عليه ؛ لأن المناظرةَ إنما تسوغُ وتجوز فيما تحته عمل ، ويصحبه قياس ، والقياسُ غيرُ جائزٍ في صفات الباري تعالى ؛ لأنه ليس كمثله شيء .

قال مصعب الزبيري : سمعت مالك بن أنس يقول : «أدركت أهل هذا البلد ـ يعني المدينة ـ وهم يكرهون المناظرة والجدال ؛ إلا فيما تحته عمل» ، يريد مالك رحمه الله الأحكام في الصلاة والزكاة والطهارة والصيام والبيوع ونحو ذلك ، ولا يجوز عنده الجدال فيما تعتقده الأفئدة ، مما لا عمل تحته أكثر من الاعتقاد . وفي مثل هذا خاصة نهى السلف عن الجدال ، وتناظروا في الفقه ، وتقايسوا فيه . وقد أوضحنا هذا المعنى في كتاب بيان العلم ، فمن أراده تأمله هناك ، وبالله التوفيق .

أخبرنا أحمد بن محمد وعبيد بن محمد ، قالا : حدثنا الحسن بن سلمة بن المعلى ، قال : حدثنا عبد الله بن الجارود ، قال : حدثنا إسحاق بن منصور ، قال: قلت لأحمد ابن حنبل : حديث النبي ﷺ : «من قرأ قل هو الله أحد : فكأنما قرأ ثلث القرآن» ، فلم يَقُم لي على أمرٍ بَيِّنٍ . قال : وقال لي إسحاق بن راهويه : «إنما معنى ذلك : أن الله جعل لكلامه فضلًا على سائر الكلام ، ثم فَضَّل بعض كلامه على بعض ، فجعل لبعضه ثوابًا أضعاف ما جعل لغيره من كلامه ، تحريضًا من النبي ﷺ أمته على تعليمه وكثرة قراءته . وليس معناه أن لو قرأ القرآن كله : كانت قراءة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، تعدل ذلك إذا قرأها ثلاث مرات ، لا ، ولو قرأها أكثر من مائتي مرة»[1] .

---

(١) هو في مسائل الكوسج للإمام أحمد وإسحاق ابن راهوية ـ تحقيق جماعة . وطباعة الجامعة الإسلامية : بالمدينة المنورة . سنة : ١٤٢٥هـ ـ (٩/ ٤٦١١ ـ ٤٦١٣ رقم ٣٢٦٤) .

(قال ابن عبد البر) : من لم يُجِبْ في هذا أخلصُ ممن أجاب فيه . والله أعلم .

(ثم ختم ابن عبد البر الكلام بأن أسند إلى) سليم بن منصور بن عمار ، قال : كتب بِشْرٌ الـمَرِيسيُّ إلى أبي[1] رحمه الله : أخبرني عن القرآن ؟ أخالقٌ أم مخلوق ؟ فكتب إليه أبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

عافانا الله وإياك من كل فتنة ، وجعلنا وإياك من أهل السنة ، وممن لا يرغب بدينه عن الجماعة ؛ فإنه إن يفعل : فأولى بها نعمةً ، وإلا يفعل : فهي الهلَكَةُ . وليس لأحدٍ على الله بعد المرسلين حجة ، ونحن نرى أن الكلام في القرآن بدعة ، **تَشَارَك فيها السائلُ والمجيب : تعاطى السائلُ ما ليس له ، وتَكلَّف المجيبُ ما ليس عليه .** ولا أعلم خالقا إلا الله ، والقرآن كلام الله ، فانتهِ أنت والمختلفون فيه إلى ما سماه الله به : تكُنْ من المهتدين . ولا تُسَمِّ القرآن باسمٍ من عندك : فتكون من الهالكين . جعلنا الله وإياك من الذين يخشونه بالغيب ، وهم من الساعة مشفقون»[2][3] .

---

(١) منصور بن عمار بن كثير السلمي : توفي حدود المائتين . وهو واعظ كبير مشهور جدا ، وهو من أهل الصلاح والعبادة والزهادة ، معدودٌ في الأولياء من هذه الطبقة العالية ، لكنه مضعَّفٌ في الرواية من قِبَلِ حفظه أو من جهة غفلة الصالحين . انظر حلية الأولياء لأبي نعيم (٩/ ٣٢٥ ـ ٣٢٩) ، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٩/ ٩٣ ـ ٩٨) ، ولسان الميزان لابن حجر (٨/ ١٦٥ ـ ١٦٨ رقم ٧٩٣١) .

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٩/ ٢٣١ ـ ٢٣٣) .

(٣) كلمة منصور بن عمار هذه احتفى بها عددٌ من أهل العلم ، منهم :
- أبو نعيم الأصبهاني الأشعري في ترجمة منصور بن عمار في حلية الأولياء (٩/ ٣٢٦)، وتجد أحد أدلة أشعرية أبي نعيم في ترجمة محمد بن القاسم بن أحمد بن فاذشاه الأصبهاني في (ذكر أخبار أصبهان) .

=

وعبارات تفويض المعنى في هذا النص عديدة :

- السكوت ، واستبشاع الكلام فيه : «والكلام في صفة الباري كلام يستبشعه أهلُ السنة ، وقد سكت عنه الأئمة» .

- في نصوص الصفات متشابه ، والموقف منها هو الموقف الذي ذكره الله تعالى في كتابه من متشابه القرآن : الإيمان بلفظها ، للجهل بتفسيرها ومعناها، وإيكالُ علمها إلى الله : «فما أشكل علينا من مثل هذا الباب وشِبْهِهِ : أَمْرَرْناه كما جاء ، وآمنا به ، كما نصنع بمتشابه القرآن ، ولم نناظر عليه» .

وهنا يفسِّرُ ابن عبد البر (الإمرارَ) لنصوص الصفات (كما جاءت) بتفسيرها الصحيح ، الدال على عدم الزيادة على اللفظ الوارد ، بخلاف محاولات المحرّفين في تغيير دلالتها ، ليدّعوا أن (الإمرار) يدل على الزيادة فوقَ (ما جاء) ، بالمعنى الذي يدّعونه ويضيفونه على (ما جاء) !

- وهذه النصوص لا يجوز الامتحان عليها ، ولو كانت أصولا إيمانية : لوجب الجدل فيها وإقامة الحجة : «ولا يجوز عنده الجدال فيما تعتقده الأفئدة ، مما لا عمل تحته أكثر من الاعتقاد» .

- إلى درجة أن يعدّ ابن عبد البر أن الأولى بالنجاة والأسعد حظا بالعلم هو مَن إذا سُئل عن شيء من هذا المشكل الاعتقادي الذي ليس تحته عمل : سكت عن أي جواب ، حتى قال : «من لم يُجِبْ في هذا أخلصُ ممن أجاب فيه» .

= - البيهقي الأشعري في الأسماء والصفات ـ تحقيق : أنس الشرفاوي ـ (١/ ٨١٧ـ٨١٨ رقم ٥٧٥) ، ـ وتحقيق : محمد محب الدين أبو زيد ـ (٢/ ٦٦٥ رقم ٥٧٢) .
- والخطيب البغدادي الأشعري في ترجمة منصور بن عمار في تاريخ بغداد (١٥/ ٨٥) ، فقد وصف ابنُ الجوزي الخطيبَ البغداديَّ بالتعصب للأشعرية في (المنتظم) .
- والذهبي في تاريخ الإسلام (٤/ ١٢١٨) ، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٩٧) .

ـ وأكّد ذلك بما نقله مقرًّا له عن منصور بن عمار ، عندما قال لمن سأله عن خلق القرآن : «ونحن نرى أن الكلام في القرآن بدعة ، تَشَارَكَ فيها السائلُ والمجيب : تعاطى السائلُ ما ليس له ، وتَكلَّف المجيبُ ما ليس عليه» .

لم يفهم ابن عبد البر من عبارات السلف إلا التفويض الكامل

٧. يحتج ابن عبد البر بعبارات السلف الدالة على تفويض المعنى دلالة واضحة ، وهي عبارات لم يصرفها عن تلك الدلالة إلا التحكّم الذي يحرفها عن دلالتها (والتحكُّمُ منهج أهل الاستكبار وطريق أهل الباطل) :

ـ كقولهم : «أَمِرُّوها كما جاءت ، بلا كيف» ، فماذا نريد أكثر من الأمر بالاكتفاء بالإمرار كما جاءت في الآية أو الحديث ؟! ومن هو الأسعد بهذا المنهج السلفي (الإمرار كما جاءت) : هل هو من أثبت اللفظ الوارد كما ورد تماما ؟ أم من زاد عليه تفسيرًا يزعمه تفسيرا لمعناها ؟!

ـ وكقولهم : «يُحدِّثُون بهذه الأحاديث ، ولا يُفسِّرون شيئا» ، فمن هو الملتزم بعدم التفسير : مفوِّضُ المعنى كما ورد ؟ أم من فسَّر اللفظ الوارد بادّعاء بيان المعنى ؟!

ولن يُجديهم شيئًا تحريفُ دلالة عدم التفسير بادّعاء أن المقصود بعدم التفسير تفسير الجهمية ؛ لأن هذا تقييدٌ لم يذكره قائلو هذه العبارة من السلف .

ـ وكقولهم : «إذا سُئلنا عن تفسير هذه الأحاديث : لم نفسرها ، ولم نذكر أحدًا يفسرها» . وهذه حكايةٌ من أبي عبيد لإجماع السلف على ترك التفسير ، بلا أي قيد !

هذه العبارات الصريحة بتفويض المعنى أوردها جميعًا ابنُ عبد البر في سياق بيان معتقد السلف الذي يتّبعه هو ، فأنّى يصح أن يُفهَم كلامُه بخلاف منهج السلف الذي أعلنَ هو عن اتّباعه له ؟!

ابن عبد البر ينسب التأويل إلى بعض أهل الأثر

٨. نسب ابنُ عبد البر وجها من وجوه التأويل لقوم من أهل الأثر ، مما يعني أن في أهل الأثر من كان يستجيز التأويل ، وأن ابن عبد البر لا يوافق الغلاة في رفض التأويل من بعض الحنابلة ومن أتباع ابن تيمية ، مما يقطع بعدم اتحاد منهجه مع منهجهم .

وقد سبق ذِكرُ نماذج من تأويل ابن عبد البر لبعض ما يسميه مخالفوه صفاتٍ لله تعالى ، وذكرنا تخطيئهم لابن عبد البر لمخالفته لهم .

وهنا عندما ذكر تفاسير أهل العلم لحديث النزول الإلهي ، قال في ذكره لأحد المقالات في تفسيره : «وقد قال قوم من أهل الأثر أيضا : إنه ينزل أمرُه ، وتنزل رحمته» .

فأول ما يوجب الانتباه إليه في هذا الكلام : أنه نسب هذا التأويل إلى بعض أهل الأثر ، وهو لقبٌ من ألقاب أهل السنة عند ابن عبد البر في مقابل أهل السنة من أهل الرأي . فهذا التأويل لصفة النزول ليس محصورًا في أهل البدع من أهل الكلام ، بل هو أحد مقالات أهل السنة الأثريين . وهذه النِّسبةُ ستكون غُصّةً في حلوق المنتسبين لأهل الأثر زورًا ؛ لأنها تُبيّنُ لهم أن مطلق التأويل ليس مخالفًا لمنهج أهل الأثر ، عند ابن عبد البر الذي يزعمونه موافقًا لهم .

وحتى عندما ردَّ ابنُ عبد البر هذا التأويل لم يردَّه لأنه تأويل ، ولا لأنه لم يصح عن الإمام مالك ، ولكن ردَّه لأنه تأويل لا يصح معناه . ولذلك فقد صرَّح ابن عبد البر بقبول التأويل إذا ما صحَّ معناه ، وكان المقصود به : «أنه تتنزّل رحمته وقضاؤه بالعفو والاستجابة ، وذلك من أمره ، أي : أكثر ما يكون ذلك في ذلك الوقت» ،

أي حيث : «كان معناه : أن الأغلب من استجابته دُعاءَ من دَعاهُ مِن عباده في رحمته وعفوه : يكون ذلك الوقت»[١] .

انكار ابن عبد البر الزيادة على اللفظ الوارد

٩. أن ابن عبد البر بلغ من تشدُّده في عدم الزيادة على اللفظ الوارد في الوحي ، بأي زيادة : أنه أنكر على من أضاف كلمة «بذاته» على اللفظ الوارد ، في مثل قوله ﷺ : «ينزل ربنا عز وجل» . فهل يمكن أن يكون المنكِر لأن يُقال : «ينزل بذاته» ونحوها إلا مفوِّضًا للمعنى ؟! وإلا فأي معنى يمكن أن يقبل بزيادته على اللفظ الوارد وهو ينكر زيادة لفظة «بذاته» فقط ؟!

فقد أنكر ابن عبد البر على نُعيم بن حماد لأنه قال : «ينزل بذاته ، وهو على كرسيه» ، فعلق ابن عبد البر على ذلك بقوله : «ليس هذا بشيء عند أهل الفهم من أهل السنة ؛ لأن هذا كيفية ، وهم يفزعون منها» .

وقال ابن عبد البر في (الاستذكار) أيضًا : «وقد قالت فرقةٌ منتسبةٌ إلى السنة : إنه ينزل بذاته ! وهذا قولٌ مهجورٌ ؛ لأنه ـ تعالى ذِكْرُه ـ ليس بمحلٍّ للحركات ، ولا فيه شيءٌ من علامات المخلوقات»[٢] .

ولم يكن إنكار ابن عبد البر لزيادة «بذاته» لأنها لفظة مجملة ، كما يزعم التيميون ، بل أنكرها لأنها تدل على حلول الحوادث بذات الله تعالى : «لأنه ـ تعالى ذِكْرُه ـ ليس بمحلٍّ للحركات ، ولا فيه شيءٌ من علامات المخلوقات» ، ويسمي ابنُ عبد البر هذا تكييفًا ، كما في عبارته الأولى : «لأن هذا كيفية ، وهم يفزعون منها» . فكُن على ذُكْرٍ بمعنى (التكييف) عند ابن عبد البر ، المستفاد من جمع كلامه في (التمهيد) بكلامه في (الاستذكار) .

---

(١) الاستذكار لابن عبد البر ـ تحقيق : بشار عواد ـ (٥/ ٢٩٨) .
(٢) الاستذكار لابن عبد البر ـ تحقيق : بشار عواد ـ (٥/ ٢٩٨) .

زيادة ابن تيمية على اللفظ الوارد

هذا وقد أثبت ابن تيمية زيادة «بذاته» إلى صفة (النزول) ، فقال في شرح حديث النزول : «وهذا الذي يوجد في القلوب يبقى بعد طلوع الفجر ، لكن هذا النور والبركة والرحمة التي في القلوب ، هي من آثار ما وصف به نفسه من **نزوله بذاته** (سبحانه وتعالى)»(١) . والإثبات يلزمه ؛ لأنه أقرَّه في (الاستواء)(٢) ؛ ولأنه يقر أن الصفات الفعلية الاختيارية عنده يُحدثها الله تعالى في ذاته ؛ لأن الحوادث ـ عند ابن تيمية ـ لا تمتنع عن ذاته سبحانه وتعالى . فلازِمُ إثباتِ معنى النزول عند ابن تيمية : أن يُقال : هو نزول بذاته .

لقد أنكر ابن عبد البر زيادة «بذاته» ، وعلَّلَ إنكاره لها بأنها «كيفية ، وهم يفزعون منها» ، ولأنه «تعالى ذِكْرُه ليس بمحلٍّ للحركات ، ولا فيه شيءٌ من علامات المخلوقات» ، ولم يُنكرها لعدم ورودها في النصوص ، ولا لأن في معناها إجمال . فهذا يعني أنه ينزه الله تعالى عن حلول الحوادث ، أو أنه يمنع عن صفة النزول وعن الاستواء معنى الحركة ، وكل معنى من المعاني التي يعرفها الخلق في المخلوقات ، وهذا عين تفويض المعنى .

فإذا أنكر ابن عبد البر زيادة «بذاته» ، وإذا لم يكن إنكارُه لها لمجرد عدم ورودها، وإنما أنكرها لأن في إثباتها : «كيفية ، وهم يفزعون منها» ، ولأن إثباتها يعني: «أنه ـ تعالى ذِكْرُه ـ ليس بمحلٍّ للحركات ، ولا فيه شيءٌ من علامات المخلوقات»،

---

(١) شرح حديث النزول لابن تيمية ـ تحقيق : محمد عبد الرحمن الخميس . دار العاصمة : الرياض . سنة : ١٤١٤هـ ـ (١٤٥) .

(٢) نقل ابن تيمية عن أبي عمر الطلمنكي ـ مُقِرًّا له ومحتجًّا به ـ قولَه : «إن أهل السنة والجماعة متفقون على أن الله استوى بذاته على عرشه» . انظر : مجموع الفتاوى (٥/ ١٨٩) ، ومجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية ـ تحقيق : محمد رشيد رضا ـ (١/ ٢١٣) .

فهذا يُثبت أنه لا يُثبت من (النزول) المعنى الذي يُثبته ابن تيمية ، وهو بذلك لن يكون مثبتًا أيَّ معنى .

كيف يُنسب لمن يُنكر زيادة لفظٍ خوفًا من التشبيه : القول بإثبات المعنى؟!

وإني لأعجب ممن ينقل كلام ابن عبد البر على أنه يُثبت لـ(الاستواء) ولـ(النزول) معنًى ، وهو يقف على كلامه في إنكار إثبات لفظة «بذاته» ، مبيِّنًا أن سبب إنكاره لها : هو أن إثباتها إثباتٌ لما يوجب تشبيهَ الله تعالى بخلقه ! ثم يبقى مصرًّا على أن ابن عبد البر يُثبت معنًى لـ(الاستواء) ولـ(النزول) ! ولكن لا عجب إلا ممن قلّت عجائبه ، أما من كان أُمَّ العجائب وأباها فلا ننتظر منه إلا الأعاجيب والأُعجوبات !

ولكننا نعود فنقول : إن ذلك الموقف الذي أبانه ابن عبد البر من زيادة لفظة «بذاته» موقفٌ قاطعٌ باستحالة أن يكون ابن عبد البر مُثْبِتًا شيئًا غيرَ اللفظ الوارد مما يتعلق بمشتبه النصوص في الصفات .

نفي ابن عبد البر أي وجه من وجوه التكييف في صفات الله ؛ خلافًا لابن تيمية

ثم تعالوا نقف مرة أخرى على معنى (التكييف) الممنوع عند ابن عبد البر ، وذلك من خلال موازنة بين كلامه في (التمهيد) وكلامه في (الاستذكار) ، عندما أراد أن يُبيِّنَ سبب رفضه لزيادة «بذاته» :

فقد قال ابن عبد البر في (التمهيد) في تعليل رفضه لزيادة «بذاته» على صفة «النزول» ـ كما سبق ـ : «لأن هذا كيفية ، وهم يفزعون منها» ، بينما قال في (الاستذكار) : «لأنه ـ تعالى ذِكْرُه ـ ليس بمحلٍّ للحركات ، ولا فيه شيءٌ من علامات المخلوقات» ، مما يعني أن الكيفية المفزوع منها عند ابن عبد البر هي كل ما يجعل الله تعالى محلًّا للحركات (الحوادث) ، وأي وجهٍ من وجوه الشبه بالمخلوقات (وهو القدر المشترك) ؛ لأن لفظةَ «شيء» في قوله : «ولا فيه شيءٌ من

علامات المخلوقات» نكرة في سياق النفي ، فتعمُّ كل وجه للشبه ، وبذلك يكون ابن عبد البر ممن يصحح قول من يقول : إن الله تعالى لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه ، خلافًا لابن تيمية الذي يُخطِّئ نفيَ كل وجه من وجوه الشبه ، بل يجعل هذا النفي موجبًا الحكم بالعدم[١] !

نهي ابن عبد البر عن الزيادة على الوارد بأي شكل كان

١٠ . يكرر ابن عبد البر الأمر بالتفويض الكامل ، وأنه ليس في الصفات المشتبهة إلا إثبات اللفظ الوارد ، بلا أي زيادة عليه :

فيقول ابن عبد البر في عبارة صريحة قاطعة : «وقد جلَّ الله وتعالى عن ذلك، وما غاب عن العيون فلا يصفه ذوو العقول إلا بخبر ، ولا خبر في صفات الله ؛ إلا ما وصف نفسه به في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ ، فلا نَتعَدَّىٰ ذلك إلى تشبيه أو قياس أو تمثيل أو تنظير ، فإنه ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾» .

فهنا يصرح ابن عبد البر بالالتزام باللفظ الوارد في الكتاب والسنة دون زيادة !

ويصرح أيضًا أن الزيادة عليهما بزيادة معنًى هو التشبيه والقياس والتمثيل والتنظير !

ابن تيمية يرفض النفي المطلق للشبه بين الله تعالى وخلقه

(١) قال ابن تيمية : «فلما كان لفظ التشبيه يقال على ما يجب انتفاؤه وعلى ما يجب إثباته لم يرد الكتاب والسنة به مطلقا ، لا في نفي ولا إثبات ، ولكن جاءت النصوص في النفي بلفظ المِثْلِ والكُفُوِ والنِّدِّ والسَّمِيّ» ، بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٤٨٥) .
وقال ابن تيمية في موطن آخر : «ولهذا كان أئمة أهل السنة ومحققو أهل الكلام يمنعون من أن يُقال : لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه ؛ فإن مقتضى هذا : كونه معدومًا . ومنهم طوائف يُطلقون هذا ، لكن من هؤلاء من يريد بنفي التشابه نفي التماثل ، فلا يكون بينهما خلاف معنوي ؛ إذ هم متفقون على نفي التماثل بوجه من الوجوه ، كما دل على ذلك القرآن ، كما قد بيناه في غير هذا الموضع ، كما يُعلم أيضا بالعقل» . بيان تلبيس الجهمية (٣/ ١٣٦) .

ويصرِّح كذلك : أن أي زيادةٍ تُثبتُ تشبيهًا (وهو غير المماثلة) فهي زيادةٌ ممنوعةٌ !

نهي ابن عبد البر عن التحديث ببعض أحاديث الصفات المشتبهة

١١ . يصرح ابن عبد البر بأن حديث الصورة ، وحديث الساق ، وحديث الـحَثْيات التي تُذكر في أحاديث الصفات : مما يصح أن يُمنع من التحديث بها لدى العامة ؛ لأنها تُوقعهم في التشبيه .

حيث ذكر ابن عبد البر أن سبب نهي الإمام مالك عن التحديث بنحو حديث الصورة ، وحديث الساق ، وحديث الحثيات هو : «خشية الخوضِ في التشبيه بكيفٍ هاهنا» .

ولم يجعل ابن عبد البر نهي الإمام مالك عن التحديث بها بسبب ضعف أحاديثها ، كما ذهب إلى ذلك بعض أهل العلم .

ومعنى ذلك : أن ابن عبد البر يعدّ هذه الأحاديث من المشتبهات ، والمشتبهات لا يعلم معناها إلا الله تعالى ، مما يوجب أن يكون موقفه من نحو هذه النصوص عدم الخوض في معناها ، والاكتفاء فيها بإثبات اللفظ والإيمان به ، مع تنزيه الله تعالى عما لا يليق به من مشابهة الخلق .

فلا يُمكن أن يُنسبَ لابن عبد البر فهمٌ يخالف اعتقاده في نحو هذه النصوص، وأنها من المشتبهات التي لا يعلم معناها إلا الله تعالى .

١٢ . ختم ابن عبد البر تقريره في (الاستواء) بنقل كلام ابن مُزَين (ت٢٩٥هـ) القاطع بتفويض المعنى ، كما سبق نقله عنه في هذا المسرد ، في سياق يدل على أنه يعدّ كلام ابن مُزين خلاصةَ تقريره في هذا الباب ، ولذلك اختتم فصله الطويل به ، دون أي تعقُّب .

ونصُّ كلام ابن مُزين الذي نقله ابن عبد البر هو النص التالي :

قال ابن عبد البر : «وقال يحيى بن إبراهيم بن مُزَين : إنما كره مالك أن يتحدث بتلك الأحاديث ؛ لأن فيها حَدًّا وصفة وتشبيهًا ، والنجاة في هذا : الانتهاءُ إلى ما قال الله عز وجل ووصف به نفسه : بوجه ، ويدين ، وبَسْطٍ ، واستواء ، وكلام ، فقال ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ وقال ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وقال ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ وقال ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، فليقل قائلٌ بما قال الله ، ولْيَنْتَهِ إليه ، ولا يَعْدُوه ، ولا يُفسِّره[١] ، ولا يقل كيف ؛ فإن في ذلك الهلاك ؛ لأن الله كلّف عبيده الإيمان بالتنزيل ، ولم يكلفهم الخوض في التأويل الذي لا يعلمه غيرُه . وقد بلغني عن ابن القاسم أنه لم ير بأسا برواية الحديث : أن الله ضحك ، وذلك لأن الضحك من الله ، والتنزّل ، والملالة ، والتعجب منه = ليس على جهة ما يكون من عباده[٢]»[٣] .

وسبق وذكرت كلام ابن مُزين مبيّنًا ما فيه من دلائل تفويض المعنى .

فلا أدري كيف يستجيز أحدٌ يحترم نفسه أن يصر بعد هذا الكلام لابن مُزين الذي ختم ابن عبد البر به تقريره أن ينازع في أن ابن عبد البر كان مفوِّضًا للمعنى في صفة الاستواء .

---

(١) هذا هو تفويض المعنى .

(٢) فهو تفويض مع تنزيهٍ عن التشبيه .

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٥١ ـ ١٥٢) ، وفي طبعة بشار (٥/ ١٦٣) .

تبرئة القرطبي لابن عبد البر من القول بالجهة ومن التجسيم

وأختم هذا العرض بمسك الختام المبرئ لابن عبد البر من إثبات الجهة لله تعالى :

قال أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ) خلال كلامه عن صفة الاستواء : «قال الشيخ أبو الحسن الأشعري : «أُثبته مستويا على عرشه ، وأنفي عنه كل استواء يوجب حدوثه» .

وله قولٌ آخر : «إنه فَعَلَ في العرش فِعْلًا ، سَمَّى به نفسَه مستويًا» .

قال علماؤنا : وبقوله الأول قال الطبري ، وابن أبي زيد ، وعبد الوهاب وجماعةٌ من شيوخ الفقه والحديث .

قال البيهقي : «وعلى هذه الطريقة مذهب الشافعي رحمه الله ، وإليه ذهب أحمد ابن حنبل ، والحسن بن الفضل البلخي ، ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابي» .

(قال القرطبي) قلت : وهو قول القاضي أبي بكر ابن الطيب في كتابه (تمهيد الأوائل) ، والأستاذِ أبي بكر ابن فورك في (شرح أوائل الأدلة) .

قال القاضي[1] : «بابٌ : فإن قال قائل : فأين هو ؟ قيل له : (الأينُ) سؤالٌ عن مكان ، وليس هو مما يحويه مكان ، ولا تحيط به أقطارٌ . غير أنّا نقول : إنه على العرش ، لا على معنى كون الجسم على الجسم بملاصقة ومجاورة ، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا» .

---

(١) يقصد الباقلاني .

(قال القرطبي) قلتُ : وهذا قول أبي عُمر ابن عبد البر ، وأبي عُمر الطَّلَمَنْكِي وغيرهم من الأندلسيين . فمن تأول على أبي عمر ابن عبد البر وفهم كلامه في كتاب (التمهيد) و(الاستذكار) أن الله تعالى مستقرٌّ على عرشه استقرار الجسم على الجسم : فقد أخطأ وتَقَوَّلَ عليه ما لم يقل ، و[حسيبُه][١] الله !

قال أبو عمر رحمه الله : «قال نعيم بن حماد : ينزل بذاته وعلى كرسيه . وهذا ليس بشيء عند أهل العلم من أهل السنة ؛ لأن هذا كيفية ، وهم يفزعون منها ؛ لأنها لا تصلح إلا فيما يُحاط به عيانًا . وقد جلّ الله تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا» .

واحتجّ بأن الله تعالى فوق عرشه من غير تحديدٍ ولا مماسّة ولا تكييف ، بآيات احتجّ بها قبله الشيخُ أبو الحسن الأشعري في كتاب (الموجز) ، قال بعدها[٢] : «وقد زعمت المعتزلة بأن الله تعالى في كل شيء ، فلزمها قولُ النصارى وأكثر» ، وأخذ [يردّ][٣] على المعتزلة . ثم ذكر قولين في معنى استوى على العرش : «أحدهما : إن قال قائل : فما الاستواء عندكم ؟ قلنا هو فِعْلٌ كان به مستويًا على عرشه» ، ثم ذكر قولا ثانيا .

ثم قال أبو الحسن : «وجوابي على الأول : وهو أن الله سبحانه مستوٍ على عرشه ، وأنه فوق الأشياء ، وأنه بائنٌ منه ، بمعنى أنه لا تحلّه ولا يحلّها ولا يُماسّها» .

---

(١) في المطبوع (حسبُه)! وهو خطأ ، لا يصح بها المعنى . والتصحيح من المخطوط، كما سيأتي .

(٢) القائل هو أبو الحسن الأشعري .

(٣) في المطبوع (يردها)! والتصحيح من المخطوط ، كما سيأتي .

وقال أبو الحسن في آخر الفصل بعد كلام كثير مع المعتزلة ، وعلى الآيات: «ومما يدل على أن الله فوق عرشه كما أخبر في كتابه عن نفسه : أن المسلمين يشيرون بالدعاء إلى السماء وإلى جهة العلو ، ولا يشيرون إلى جهة الأرض ، وهذا إجماع منهم» .

(قال القرطبي) قلت : هذا كلام الشيخ أبي الحسن ، وهو الذي نقله أبو عمر ، واحتجّ به غيرُ واحد من العلماء : أن الله فوق عرشه كما ذكرنا .

وإنما حملني على ذِكْرِ هذا : لأن كثيرًا من الأصوليين وجهلة المتفقّهين يتأوّل على أبي عمر أنه حشويٌّ قاعد ومجسِّمٌ ظاهر ! حتى إن بعض أشياخي أخبرني عمّن لقيه أنه كان يقول : ينبغي أن تُقطع تلك الأوراق من كُتبه ، أو [تُطمس][(١)] !

وهذا كلامٌ فيه تحامُلٌ ، لا يصدر مثلُه إلا عن تجاهل بما قالته قبله العلماء ، وسطّرته في كتبها الأئمة الفضلاء .وإنما كان عليه أن يبيّن ويوضّح ويعلم»[(٢)] .

تبرئة القرافي لابن عبد البر من القول بالجهة

ووافقه على هذا الاعتذار الإمامُ القرافي (ت٦٨٤هـ) حيث ذكر كلام ابن أبي زيد وما انتُقد عليه فيه ، وبيّنَ وجهَه الذي يمنع عنه القول بالجهة[(٣)] ، ثم قال: «فقال جماعةٌ عن ابن أبي زيد وعن ابن عبد البر وجماعةٍ من المجتهدين : إنهم يعتقدون الجهة ؛ لأجل هذه الإطلاقات . وقال بعض الفضلاء : هذا إنما يلزمهم إذا لم يصرحوا بأنه ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ ، وبغير ذلك من النصوص النافية

---

(١) في المطبوع (تطمسه)! والتصحيح من المخطوط ، كما سيأتي .

(٢) الأسنى في شرح الأسماء الحسنى لأبي عبد الله القرطبي ـ تحقيق : عرفان سليم حسّونة . المكتبة العصرية : بيروت . سنة : ١٤٢٦هـ ـ(١٦٨ ـ ١٧٠) ، وصححته بمخطوط محفوظ في مكتبة جار الله بتركيا ، رقم ١٠٢٤ (٥٣/ أ ـ ٥٣/ ب) .

(٣) ذكرتُ كلامه فيما سبق ، في التعليق على كلام ابن أبي زيد .

للجهة . وإنما قصدهم إجراءُ النصوص كما جاءت ، من غير تأويل ، ويقولون : لها معانٍ لا نُدركها ، ويقولون : هذا استواء لا يشبه الاستواءات ، كما أن ذاته لا تشبه الذوات. فكذلك يكون فوق سماواته دون أرضه : فوقيةً لا تشبه الفوقيات ، وهذا أقرب لمناصب العلماء من القول بالجهة»[1] .

خلاصة الكلام في موقف ابن عبد البر

والخلاصة :



لقد تبيّن بهذا العرض أن ابن عبد البر كبقية العلماء في تفويض المعنى لصفة الاستواء ، وليس في كلامه ما يسمح بسحبه إلى القول الحادث بإثبات معنى للاستواء ، ولا أنه يُثبت الجهة لله تعالى .

ولا أستغرب من إصرار التيميين على أن ابن عبد البر يقول بقولهم ، فقد عجزوا عن أن يجدوا لهم موافقا ، فإذا ما وجدوا عبارةً أَضْعَفَ بعضَ دلالتِها تَعدُّدُ احتمالاتِ الفَهْمِ ، تَشبّثوا بها ؛ إذْ لن يجدوا غيرَ أمثال هذه العبارة (وما أقل أمثالها بحمد الله) ليزعموا لهم موافقًا من أئمة الدين !

ولو كانوا يتّبعون الحق ، لوجدوا عشرات الأئمة صدرت عباراتُهم قاطعةً على خلاف قولهم ، لا تحتمل معنى راجحا ولا مرجوحًا بموافقتهم ، ولما تعلّقوا بعبارة ابن عبد البر تَعَلُّقَ الغريقِ بالقشّة ؛ لأنه لا نجاة لهم فيها من الغرق في بحر الجهل الذي جعلوه محيطًا من الثرثرة والكلام الكثير الذي يُغري الجاهلَ بتصديقهم ، ويُؤيس العالمَ بهدايتهم ، ويُعسِّر على الناصح نُصحَهم !

---

(١) الذخيرة للقرافي ـ تحقيق : د/ محمد حجي . دار الغرب : بيروت . سنة : ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م ـ (١٣/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)

فهم ابن رشد لعبارة الإمام مالك

١٠. القاضي أبو الوليد ابن رُشد ـ محمد بن أحمدَ بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن رُشْد القرطبي الفقيه المالكي ـ (ت٥٢٠هـ) :

ذكر ابن رُشد كلامَ الإمام مالك من رواية سحنون ، فقال «مسألة : قال سحنون : وأخبرني بعض أصحاب مالك ، أنه كان قاعدا عند مالك ، فأتاه رجل فقال : يا أبا عبد الله : مسألة ؟ فسكت عنه ، ثم قال له : مسألة ؟ فسكت عنه ، ثم عاد عليه ، فرفع إليه مالك رأسه كالمجيب له ، فقال له السائل : يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، كيف كان استواؤه ؟ قال : فطأطأ مالك رأسه ساعة ، ثم رفعه ، فقال : «سألتَ عن غير مجهول ، وتكلمتَ في غير معقول ، ولا أراك إلا امرأً سوءٍ ، أخرجوه» .

(ثم قال ابن رُشد) قد رُوي عن مالك أنه أجاب هذا بأن قال : «استواءٌ منه غير مجهول ، والكيف منه غير معقول ، والسؤال عن هذا بدعة ، وأراك صاحب بدعة»، وأمر بإخراجه . وهذه الرواية تبين معنى قوله : «سألتَ عن غير مجهول ، وتكلمتَ في غير معقول» ؛ لأن التكييف هو الذي لا يُعقل ؛ إذ لا يصح في صفات الباري عز وجل ، لما يوجبه من التشبيه بخلقه (تعالى عن ذلك) ، وأما الاستواء فهو معلوم غير مجهول ، كما قال ؛ لأن الله وصف به نفسه ، فقال في محكم كتابه ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ ، وقال : ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ ، فوجب الإيمان بذلك ، وأن يوصف بما وصف به نفسه من ذلك ، ويُعتقد أنها صفة من صفات ذاته، وهي العلو ؛ لأن معنى قوله تعالى : ﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ على العرش علا ، كما يُقال : استوى فلان على العرش : علا عليه ، واستوت الشمس في كبد السماء ، :

علت . ولما كان العرش أشرفَ المخلوقات وأعلاها وأرفعَها مرتبةً ومكانًا ، أعلمَ الله تعالى عبادَه بقوله : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، أي : علا ، فإنه أعلى منه، وإذا كان أعلى منه : فهو أعلى من كل شيء ؛ إذ كل شيء من المخلوقات دون العرش في الشرفِ والعُلوِّ والرِّفْعةِ ، فالمعنى في وصف الله عز وجل نفسه بأنه استوى على العرش : أنه أعلى منه ومن كل مخلوق ، لا أنه استوى عليه بمعنى الجلوس عليه والتحيز فيه والمماسّة ؛ لأنه مستحيل في صفات الله تعالى ؛ لأنه من التكييف الذي هو من صفات المخلوق ، ولذلك قال فيه مالك في الرواية : إنه غير معقول . ولا أنه استوى عليه بمعنى أنه استولى عليه ؛ لوجهين :

- أحدهما : أن الاستيلاء إنما هو بعد المدافعة والمغالبة ، والرب تبارك وتعالى منزَّهٌ عن ذلك .

- والوجه الثاني : أن الاستيلاء هو القهر والقدرة ، والله تعالى لم يزل قادرا قاهرا عزيزا مقتدرا .

قوله ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ يقتضي استفتاح هذا الوصف بعد أن لم يكن، ولا يمتنع أن يكون استواء الله على عرشه من صفات ذاته ، وإن لم يصح وصفه بها ؛ إلا بعد وجود العرش ، كما لا يوصف بأنه غيرٌ لما غايَرَه إلا بعد وجود سواه . وقد قيل : إن استواء الله تعالى على عرشه من صفات فعله ، بمعنى أنه فعل في العرش فعلًا سمى نفسه به مستويا على العرش ، أو بمعنى أنه قصد إلى إيجاده أو إحداثه ؛ لأن الاستواء يكون بمعنى الإيجاد والإحداث ، كما قال تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾ ، قصد إلى إيجادها وإحداثها .

وحَمْلُ الاستواء فيما وصف الله به نفسه من استوائه على عرشه على أنها صفةُ ذاتٍ من العلو والارتفاع : أَوْلىٰ ما قيل في ذلك ، والله أعلم»[(١)] .

التعليق على كلام ابن رشد

فمعنى قول الإمام مالك : «الاستواء معلوم» عند ابن رُشد أنه معلومٌ ورودُه في النص ، فها هو ابن رشد يقول : «وأما الاستواء فهو معلوم غير مجهول ، كما قال ؛ لأن الله وصف به نفسه» ، فالمعلوم هو وصف الله تعالى نفسه بالاستواء .

ثم ينبه ابن رُشد أن قول الله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ وإن كانت تدل على أن الوصف بها إنما صحّ إطلاقُه بعد خلق العرش ، لكن ذلك لا يلزم منه حلول الحوادث بذات الله تعالى ، لأنه كوصف الله تعالى بأنه غَيْرُ خَلْقِه ، هو إنما يصح إطلاقُه بعد خَلْقِه تعالى الخلقَ . فلما كان الله تعالى أوَّلًا ليس قبلَه شيءٌ ، وكان وليس معه شيءٌ ، لم يمكن أن يكون معه غيره عز وجل ، فَوَصْفُه سبحانه بأنه بخلاف غيره = إنما يصح بعد وجود الغير ، وإن كان عز وجل بصفات كماله على ما كان قبل خَلْقِ الخلْقِ .

نفي ابن رشد حلول الحوادث بذات الله تعالى

ولنفي حلول الحوادث بذات الله تجد ابنَ رشد يشرح العبارة التي وصفت كلام الله بأنه «ليس صفةً لمخلوق فينفد» ، بقوله : «معناه : ليس بعَرَضٍ حالٍّ في نفسه فينفد»[(٢)] .

---

(١) البيان والتحصيل لابن رُشد (١٦/ ٣٦٧ ـ ٣٦٩) ، ونحوه في المقدمات الممهدات لابن رشد ـ تحقيق : محمد حجي . دار الغرب : بيروت . سنة ١٤٠٨هـ ـ (١/ ٢١) .

(٢) انظر مقدمة تحقيق الدكتور عبد الله التوراتي لـ(شرح عقيدة الرسالة) لأبي بكر الخفاف ـ دار نقطة : بيروت . سنة : ١٤٤٥هـ ـ (٧٣) .

وقال ابن رشد في موضع آخر عن ربنا عز وجل : «ولا يجوز عليه تعالى ما يجوز على الجواهر والأجسام من الحركة والسكون والزوال والانتقال والتغير والمنافع والمضار ، ولا تحويه الأمكنة ولا تحيط به الأزمنة»[١] .

وقال ابن رشد في موضع آخر عن العرش وحديث اهتزازه لموت سعد بن معاذ رضي الله عنه : «وإضافته إلى الله تعالى إنما هي بمعنى التشريف له ، كما يقال : بيت الله وحرمه ، لا بمعنى أنه يحلُّ فيه ، وموضعٌ لاستقراره ؛ إذ ليس في مكانٍ ، ولا مستقرًّا بمكان ، فقد كان قبل أن يخلق المكان ، فلا يلحقه عز وجل باهتزاز عرشه ما يلحق من اهتز عرشُه من المخلوقين وهو جالس عليه من تحركه بحركته ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا»[٢] .

وأما تفسير الاستواء بالعلو مع نفي الحركة والسكون والزوال والانتقال والتغير والمكان : فإما أنه علو قَدْرٍ ومكانة ، وإما أنه إطلاق اللفظ مع تفويض المعنى ، على طريقة الأشعرية ، الذين ابنُ رشد منهم .

فابن رشد كان من أئمة الأشعرية ، كما اتضح من تقريراته السابقة .

رأي ابن رشد في رؤوس الأشاعرة

كما أن ابن رشد قد سُئل مرة : «ما يقول الفقيه القاضي الأجل ، الإمام الأوحد ، أبو الوليد ـ وَصَلَ الله تسديدَه وتوفيقَه ، ونَهَجَ إلى كل صالحةٍ طريقَه ـ في الشيخ أبي الحسن الأشعري ، وأبي إسحاق الإسفراييني ، وأبي بكر الباقلاني ، وأبي بكر ابن فُورك ، وأبي المعالي ، وأبي الوليد الباجي ، ونظرائهم : ممن ينتحل علم الكلام ، ويتكلم في أصول الديانات ، ويصنّف في الردِّ على أهل الأهواء : أهم أئمة إرشاد وهداية ، أم هم قادة حيرة وعماية ؟

---

(١) المقدمات الممهدات لابن رشد ـ تحقيق : محمد حجي . دار الغرب : بيروت . سنة ١٤٠٨هـ ـ (١/ ٢٣) .

(٢) البيان والتحصيل لابن رشد (١٨/ ٥٠٦) .

وما تقول في قوم يسبونهم وينتقضونهم ، ويسبون كل من ينتمي إلى مذهب الأشعرية ، ويكفرونهم ، ويتبرؤون منهم ، وينحرفون بالولايات عنهم ، ويعتقدون أنهم على ضلالة ، وخائضون في جهالة ؟ ماذا يُقال لهم ؟ ويُصنع بهم ؟ ويُعتقد فيهم؟ أيُتركون على أهوائهم ؟ أم يُكف من غلوائهم؟ وهل ذلك جرحة في أديانهم ؟ ودَخَلٌ في إيمانهم ؟ وهل تجوز الصلاة وراءهم ، أم لا ؟

بين لنا مقدار الأئمة المذكورين ، ومحلهم من الدين ، وأفصح لنا على حال المنتقص لهم والمنحرف عنهم ، وحال المتولي لهم والمحب فيهم مجملا» .

فأجاب ابن رشد بقوله : «تصفحتُ ـ عصمنا الله وإياكم ـ سؤالك هذا ووقفت عليه .

وهؤلاء الذين سَمّيتَ من العلماء : أئمةُ خيرٍ وهُدى ، ممن يجب بهم الاقتداء؛ لأنهم قاموا بنصرة الشريعة ، وأبطلوا شُبه أهل الزيغ والضلالة ، وأوضحوا المشكلات ، وبينوا ما يجب أن يُدان به من المعتقدات ؛ فهم لمعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة ، لعلمهم بالله ، عز وجل ، وما يجب له ، وما يجوز عليه ، وما ينتفي عنه ، إذ لا تُعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول .

فمن الواجب أن يُعرَّف بفضائلهم ، ويُقَرَّ لهم بسوابقهم ، فهم الذين عنى النبي ﷺ ـ والله أعلم ـ بقوله : «يحمل هذا العلم ، من كل خلف عُدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين» ، فلا يعتقد أنهم على ضلالة وجهالة إلا غبيٌّ جاهل ، أو مبتدع زائغ عن الحق مائل ، ولا يسبهم وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق ، وقد قال الله عز وجل ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحْتَمَلُواْ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ .

فيجب أن يُبصَّر الجاهل منهم ، ويؤدَّبَ الفاسق ، ويُستتاب المبتدع الزائغ عن الحق ، إذا كان مستهلًّا ببدعته . فإن تاب ، وإلا ضُرب أبدًا حتى يتوب ، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصَبيغ المتّهم في اعتقاده ، مِن ضربه إياه حتى قال : يا أمير المؤمنين ، إن كنت تريد دوائي فقد بلغت مني موضع الداء ، وإن كنت تريد قتلي ، فأجهز عليّ ، فخلّى سبيله .

والله أسأله العصمةَ والتوفيقَ برحمته ، لا ربَّ غيره»[1] .

فهم الداني لعبارة الإمام مالك

١١ . أبو العباس الداني ـ أحمد بن طاهر بن علي الأنصاري الخزرجي الأندلسي المالكي ـ (ت٥٣٢هـ) :

قال لما ذكر حديث النزول : «وهذا الحديث وما أشبهه كحديث : «من تَقرَّبَ إلي شبرًا : تَقرَّبْتُ إليه ذراعًا ، ومن تَقرَّبَ إلي ذراعًا : تَقرَّبْتُ منه باعًا ، ومن أتاني يمشي أتيتُه هرولةً» ، وحديث الحشر : «يأتيهم الله عز وجل في غير الصورة التي يعرفونها ، وفي الصورة التي يعرفونها» ، وسائرُ الأحاديث التي ظاهرها التشبيه : كثيرةٌ مستفيضةٌ ، نُقلت إلينا بمجموعها نَقْلَ تَواترٍ كنقلِ الشريعة التي تُعُبِّدْنا بها ، ومِصْداقُها من كتاب الله تعالى : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ، ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ ، ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ ، ومثل هذا كثيرٌ غيرُ منكور ، امتحنَ الله تعالى به عباده ، كما امتحنهم بعِدَّةِ أصحاب النار ، وبضرب الأمثال بالبعوضة ونحوها ، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ .

---

(١) مسائل أبي الوليد ابن رشد ـ تحقيق : محمد الحبيب التجكاني . دار الجيل بيروت ، ودار الآفاق الجديدة : المغرب . سنة : ١٤١٤هـ ـ (٢/ ٧٣٦ ـ ٨٣٨) .

والناس في هذه الأحاديث ثلاثُ فِرَقٍ ، كل حزبٍ بما لديهم فَرِحُون :

- قوم تعاطوا معرفة حقائق الأشياء وكيفياتها ، فما لم تتصورْهُ أوهامُهم ، ولا اتَّسَعَت له أفهامُهم : نَفَوْهُ وأبعدوه وكَذَّبوا به ، وقالوا : هذا تشبيه ، والربُّ تعالى منزَّهٌ عنه .

وهيهات ! أنتم أعلم أم الله ؟! كيف يُنزَّه الله جل جلاله عما أخبر به رسولُه؟! وما هو مطابقٌ لما وصف به نفسه في كتابه ؟! وأنَّى يكون ذلك تشبيهًا ؟! وإنما التشبيه أن تُشَبَّهَ صفةٌ بصفة ، أو يوصف الفعل بصفة تقتضي الحدوث(١) ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

ولو رجع أحد من هؤلاء إلى نفسه ، وعلم قصورَ علمه ، وعجزَه عن إدراك ذاته بأن يطالبها بتصور حقيقة الروح وصفة الإدراك في النوم ، إذ يرى نفسه في البلاد النائية ، وفي صعود وهبوط ، ويرى أنه يبصر ويسمع ويتكلم : لأذعن ويئس من تصور أفعال الإله الذي لا شبيه له ولا نظير ، وهو على كل شيء قدير .

- وقومٌ تلقَّوْا ذلك بالقبول ، إلا أنهم ادّعوا فَهْمَ ذلك الكلام المنقول ، وزعموا أنه لا يَعْزُبُ عنهم معرفة حقائقه ولا ما أريد به ، وتَعاطَوْا تفسيره ، فتكلفوا من ذلك ما لم يُكلَّفُوه ، وشغلوا أنفسهم بما لم يُتعبَّدوا به ، فسلكوا مع من ساواهم في العلم بزعمه طريق الجدال والمراء ، وعرضوا العامة والمتعلِّمين للحيرة والفتنة العمياء : إذ قد يسمع أحدهم كلام الفريقين ، ويريد بزعمه تَقَلُّدَ أحسن القولين ، فإن قَصُرَ عِلمُه أو عَزَبَ فهمُه : ارتابَ ، أو مال إلى قول المخالف ، فَضَلَّ وغوىٰ ، وشَقِيَ باتباع الهوى .

---

(١) وهذا يعني أن أبا العباس الداني يرى ادّعاء حلول الحوادث بذات الله تشبيهًا .



- والفرقة الثالثة ، وهي الناجية : قوم آمنوا بالغيب ، ولم يُداخلهم شكٌّ ولا ريبٌ ، تركوا الخوض في الجدال ، واشتغلوا بصالح الأعمال ، وتَأَسَّوْا بالصحابة والتابعين وسائر الأئمة المهتدين الذين سَلَّمُوا فَسَلِمُوا ، وكَفُّوا فَعُصِمُوا ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ .

قال الوليد بن مسلم : «سألنا الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في الصفات ؟ فكلهم قال : أمروها كما جاءت بلا كيف» .

وهكذا حكى الأوزاعيُّ عن مكحول والزهري أنهما قالا : «أَمِرُّوا الأحاديث كما جاءت» .

وحكى الترمذي عن مالك ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك ، أنهم قالوا : «أَمِرُّوها بلا كيف» .

وجاء نحو هذا عن الشافعي وغيره .

وقيل لمالك : «يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كيف استوى؟ فعلاه الرُّحَضاء ، ثم سُرِّيَ عنه فقال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، والكلام فيه ضلالة» .

وقال الأوزاعي لمن أوصاه : «اصبر نفسك على السنة ، وَقِفْ حيث وَقَفَ القومُ ، وقُلْ فيما قالوا ، وكُفَّ عما كَفّوا ، واسْلُكْ سبيلَ سَلَفِك الصالح ، فإنك يَسَعُك ما يسعهم» .

(قال الداني) وهذا هو الاعتقاد السليم والمنهج القويم ، وهو الذي كان عليه السلف القديم ، وكفى بالصحابة (رضوان الله عليهم) ! فهم القدوة ، ولنا فيهم أسوة ، لم يبلغنا أن أحدًا منهم خاض في مثل هذا بنوع من الجدال أو التأويل ، ولا أنه أباح فيه تَصرُّفَ القالِ والقيل ، ولَـهُمْ كانوا أولى بالبيان وأعلمَ بالسنة وباللسان، وأجدرَ بتحصين قواعد الإيمان . فحسبُنا أن نَتأسَّى بهم ، ونهتدي بهديهم . وأن يُعلم أن صفات الرب سبحانه لا تُشبَّهُ بصفات المخلوقين ، وأن أفعاله جل جلائه مقدّسةٌ عن اعتراض المبطلين . وأن نقابل جميع ما ورد من ذلك مجملًا بالقبول والتسليم ، وأن نقول عند سماع كلام أهل الزيغ ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ .

ولولا شرط الاختصار : لعَضَّدْنا هذا المذهب بصحيح الآثار ، ولَرَفَعْنا ـ بعون الله تعالى ـ كلَّ شبهة تعرض فيه ، ولَبَيَّنا أن سببَ التعمق : هو طلبُ الظهور والتنويه ، وما نَبَّهَ عليه النبيُّ ﷺ في قوله : «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»»[1] .

التعليق على كلام الداني

وهنا أبو العباس الداني يصرح بمذهب تفويض المعنى ، وينسبه للسلف ، ويفسِّرُ به مقالات الزهري ومكحول والأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك والترمذي ، ويفهم جواب الإمام مالك في الاستواء على أنه على هذا المعنى .

وأما دلائل تفويض المعنى في كلام الداني فواضحة :أنه جعل الرادّين لنصوص الصفات ، والخائضين في ادّعاء فَهْمِ ذلك المنقول في الصفات المتعاطين تفسيره :

---

(١) الإيما إلى أطراف الموطّا : لأبي العباس الداني ـ تحقيق : رضا أبو شامة الجزائري . مكتبة المعارف : الرياض . سنة ١٤٢٤هـ ـ (٣/ ٣٢٢ ـ ٣٢٩) .

كليهما من أهل البدع ، فلم يبق في مقابلهم إلا الساكتون كما سكت السلف، وهم الذين وَصَفَهم ، فلم يذكر : إلا الكفَّ وتَرْكَ الخوض والجدل والتسليمَ لتلك النصوص التي وصفها بالإجمال (غيرِ المبيّنة) . ولا قيّد كلامه في حكاية مذهب السلف بأي عبارة تدل على إثبات المعنى ، وما كان له أن يفعل ذلك ؛ لأنه لا يجتمع الكفُّ وترك الخوض والجدل مع معارك إثبات المعنى التي خاضها ابنُ تيمية ومن ادّعى إثبات المعنى .

معنى «أَمِرُّوها كما جاءت» عند الداني

ومع استفادتنا من كلام الداني فهمَه لجواب الإمام مالك وأن جواب الإمام مالكًا كان يقرِّرُ تفويض المعنى ، فقد استفدنا أيضًا فَهْمَ الداني لعبارة : «أَمِرُّوها كما جاءت» ، التي كان كثيرًا ما يُقرِّرُ بها السلفُ تفويضَ المعنى ، حتى حُرِّفت عن دلالتها ، وادُّعِيَ لها معنًى يخالف ظاهرَها ، ممن يزعم التمسُّكَ بالظواهر !

فهم ابن عطية لعبارة الإمام مالك

١٢. الإمام عبد الحق بن عطية الأندلسي المالكي المفسِّر (ت٥٤٢هـ) :

قال في تفسيره (المحرّر الوجيز) : «وقوله ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ : قالت فرقة : هو بمعنى استولى .

وقال أبو المعالي وغيره من المتكلمين : هو بمعنى استواء القهر والغلبة .

وقال سفيان الثوري : فَعَلَ فِعْلًا في العرش سماه استواء .

وقال الشعبي وجماعة غيره : هذا من متشابه القرآن ، نؤمن به ، ولا نعرض لمعناه .

وقال مالك بن أنس لرجل سأله عن هذا الاستواء ، فقال له مالك : «الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والسؤال عن هذا بدعة ، وأظنك رجل سوء ، أخرجوه عني» ،

فأدبر السائل وهو يقول : يا أبا عبد الله ، لقد سألت عنها أهل العراق وأهل الشام ، فما وُفِّق أحدٌ توفيقَك .

(قال ابن عطية) : وضَعَّفَ أبو المعالي قول من قال لا يُتكلَّم في تفسيرها بأن قال : إن كل مؤمن يُجمع على أن لفظة الاستواء ليست على عُرفها في معهود الكلام العربي ، فإذا فعل هذا : فقد فَسَّر ضرورةً ، ولا فائدة في تأخره عن طلب الوجه والمخرج البيِّن ، بل في ذلك إلْباسٌ على الناس وإيهامٌ للعوام»[1] .

وكان ابن عطية قد تعرض للاستواء في موضعين سابقين ، أولهما[2] عند تفسير قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ﴾ [البقرة : ٢٩]، فقال فيه : «واسْتَوى : قال قوم : معناه علا دون تكييف ولا تحديد ، هذا اختيار الطبري ، والتقدير : علا أمره وقدرته وسلطانه .

وقال ابن كيسان : معناه قصد إلى السماء . أي : بخلقه واختراعه .

وقيل معناه : كَمَّلَ صُنعه فيها ، كما تقول استوى الأمر . وهذا قلق .

وحكى الطبري عن قوم : أن المعنى : أقبل ، وضعّفه .

وحكي عن قوم : المستوي هو الدخان . وهذا أيضا يأباه رصف الكلام .

وقيل : المعنى استولى ، كما قال الشاعر :

قد استوى بِشْرٌ على العراقِ   من غير سيفٍ ودمٍ مهراق

---

(١) المحرر الوجيز لابن عطية ـ تحقيق : مجموعة من الباحثين . وزارة الأوقاف : قطر . الطبعة المحققة الأولى : ١٤٣٦هـ ـ (٦/ ٥٦٨) .

(٢) والثاني عند قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [الأعراف : ٥٤] ، المحرر الوجيز لابن عطية ـ تحقيق : مجموعة من الباحثين . وزارة الأوقاف : قطر . الطبعة المحققة الأولى : ١٤٣٦هـ ـ (٤/ ٢٨٢) .

وهذا إنما يجيء في قوله تعالى : ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ .

والقاعدة في هذه الآية ونحوها : مَنْعُ النُّقلة وحلول الحوادث ، ويبقى استواءُ القدرةِ والسلطان»[1] .

فهم ابن العربي لعبارة الإمام مالك

١٣. أبو بكر ابن العربي ـ محمد بن عبد الله المَعافري المالكي ـ (ت٥٤٣هـ) :

فقد قال في (عارضة الأحوذي على كتاب الترمذي) في شرح حديث النزول : «واختلف الناس في هذا الحديث وأمثاله على ثلاثة أقوال :

- فمنهم من رَدّه ؛ لأنه خبر واحد ، وَرَدَ بما لا يجوز ظاهرُه على الله ، وهم المبتدعة .

- ومنهم من قَبِلَه ، وأَمَرَّهُ كما جاء ، ولم يتأوّله ، ولا تكلَّم فيه ، مع اعتقاده أن الله ليس كمثله شيء .

- ومنهم من تأوّله وفسّره ، وبه أقول ؛ لأنه معنًى قريبٌ عربي فصيح .

أمَا إنه قد تَعَدَّى إليه قومٌ ليسوا من أهل العلم بالتفسير ، فتعدَّوا عليه بالقول النكير ، قالوا : في هذا الحديث دليل على أن الله في السماء على العرش ، من فوق سبع سمٰوات .

قلنا : هذا جهل عظيم ، وإنما قال : «ينزل إلى السماء» ، ولم يقل في هذا الحديث من أين ينزل ؟ ولا كيف ينزل ؟

---

(١) المحرر الوجيز لابن عطية ـ تحقيق : مجموعة من الباحثين . وزارة الأوقاف : قطر . الطبعة المحققة الأولى : ١٤٣٦هـ ـ (١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠) .

قالوا ـ وحجتهم ظاهرة ـ : قال الله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ .

قلنا له : وما العرش في العربية ؟ وما الاستواء ؟ ... (واستمرّ في الرد على المشبّهة ، ثم قال) :

وللاستواء في كلام العرب خمسة عشر معنى ، ما بين حقيقةٍ ومجاز ، منها ما يجوز على الله فيكون معنى الآية ، ومنها ما لا يجوز على الله بحال ، وهو إذا كان الاستواء بمعنى التمَكُّن أو الاستقرار أو الاتصال أو المحاذاة ؛ فإن شيئًا من ذلك لا يجوز على الباري تعالى ، ولا تُضرب له الأمثالُ به في المخلوقات .

وإما أن لا يُفسَّر : كما قال مالك وغيرُه : «إن الاستواء معلوم» ، يعني : مَورِدُه في اللغة ، والكيفيةُ التي أراد الله مما يجوز عليه من معاني الاستواء مجهولةٌ ، فمن يقدر أن يُعيِّنَها ؟! «والسؤال عنه بدعة» ، لأن الاشتغال به ـ وقد تَبيَّنَ ـ طلبٌ للمتشابه ابتغاءَ الفتنة .

فَتَحَصَّلَ لك من كلام إمام المسلمين مالكٍ : أن الاستواء معلومٌ ، وأن ما يجوز على الله غيرُ مُتعيِّنٍ ، وما يستحيل عليه هو منزَّهٌ عنه . وتَعيينُ المراد مما يجوز عليه لا فائدة لك فيه ؛ إذْ قد حصل لك التوحيدُ والإيمانُ بنفي التشبيهِ والمحال على الله سبحانه وتعالى ، فلا يلزمك سواه»[1] .

وأطال ابن العربي الكلام عن الاستواء في (العواصم من القواصم) ، وقال في أثناء ذلك : «فقوله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ : إن علمنا معناه : آمنّا قولًا ومعنى ، وإن لم نعلم معناه قلنا كما قال مالك : «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ،

---

(١) عارضة الأحوذي على كتاب الترمذي لابن العربي ـ تحقيق : حذيفة بن فهد كعك ، ود/ رضوان علواش ، ومحمد بن علي بن يوسف قاسم ، ود/ عبد المعطي البكور . أسفار : الكويت . سنة : ١٤٤٤هـ ـ (٢/ ٢٦٧ ـ ٢٧٢ رقم الحديث ٣٣٩) .

والسؤال عنه بدعة» . فكيف بتفسير تَعلُّقِه بالله ؟! لا يُقال إنه بدعة ، بل أشدّ من البدعة عنده . فكيف لو سمع من يقول : إن الله فوقه ؟! فكيف بمن يُعيِّنُ فوقيّة الذات ؟! فكيف بمن يقول : إنه يُحاذيه ويليه ؟!! تبًّا له !!»[١] .

وذكر ابن العربي رحمه الله في فصل طويل ما اختُلف في تأويله من نصوص الصفات ، ثم ذكر للاستواء معانيَ عديدةً ، ثم قال : «فإن شيئا من ذلك لا يجوز على الباري تعالى ، ولا تُضرب له الأمثال في المخلوقات ؛ إلا كما قال مالك وغيره من العلماء : «إن الاستواء معلوم» ، يعني : أنه قد ورد في اللغة ، والكيفية التي أراد الله مما يجوز عليه من معاني الاستواء مجهولةٌ ، فمن يقدر أن يعينها ؟ والسؤال عنه بدعة ؛ لأن الاشتغال به قد يُنشئُ طلبا للمتشابه ابتغاء الفتنة . فيتحصل لك من كلام إمام المسلمين مالك : أن الاستواء معلوم ، وأن ما لا يجوز على الله منه غير معقول وغير متعيِّن . وقد حصل لك التوحيد والإيمان بنفي التشبيه والمحال على الله ، فلا يلزمك سواه»[٢] .

وقال في (قانون التأويل) في فصل كلامه عن (المحكم والمتشابه) : «قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ . وقد ذكرنا فيها في (شرح المشكِلَينِ) خمسة عشر قولًا .

واختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال :

---

(١) العواصم من القواصم لابن العربي ـ تحقيق : د/ عمار طالبي . دار الثقافة : الدوحة . سنة: ١٤١٣هـ ـ(٢١٦) ، ـ وتحقيق عبد الحميد بن باديس . المطبعة الجزائرية : الجزائر . سنة: ١٣٤٥هـ ـ(٢/ ٢٥ ـ ٢٦) .

(٢) المسالك في شرح موطأ مالك لابن العربي (٣/ ٤٥٢) .

فمنهم من قال : تُـمَرُّ كما جاءت ، ولا يُتكلَّم فيها .

الثاني : ومنهم من قال : يُتكلَّم فيها مع من يُتحقَّقُ حُسنُ عقيدته ويقين استرشاده ، ألَا ترى إلى قول إمام الأئمة مالك : «الاسْتِوَاء مَعْلُومٌ ، وَالكَيْفِية مَجْهُولَة ، وَالسؤَالُ عَنْهُ بِدْعَة» .

الثالث : ومنهم من أطلق القول كسُفْيان بن عُيَيْنة ، قال : وقد سئل عن قوله تعالى : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، فقال : «هي وقوله : ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾ سواء» .

وأشبه قول فيه : ثلاثة :

- قول سفيان هذا .
- وقول من قال : إنه بمعنى استولى .
- وقول من قال : فَعَلَ في العرش فعلًا سماه استواء»[(١)] .

ونحو هذا الكلام كرّره في (نكت المحصول في علم الأصول)[(٢)] .

وانظر تعرض ابن العربي لمسألة الاستواء في غير موضع من كتبه[(٣)] .

---

(١) قانون التأويل : لابن العربي . ـ تحقيق : د/ محمد السليماني . دار القبلة : جدة ، ومؤسسة علوم القرآن : بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ ـ (٦٦٦ ـ ٦٦٨) .

(٢) نكت المحصول في علم الأصول لابن العربي ـ تحقيق : د/ حاتم باي . دار ابن حزم : بيروت . سنة : ١٤٣٨هـ ـ (٣٣٥ ـ ٣٣٧) .

(٣) كتاب الأفعال : لابن العربي ـ تحقيق : نبيلة الزكري . الرابطة المحمدية : المغرب . سنة : ١٤٣٨هـ ـ (٩٠ ، ١٧٤ ، ٢٩٢) .

فهم ابن قرقول لعبارة الإمام مالك

١٤. ابن قُرْقُول الوَهْرَاني ـ إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم الحمزي ـ (ت٥٦٩هـ) :

قال ابن قُرْقُول في تفسير الاستواء ، بعد أن ذكر المذاهب المتعددة في تفسيرها : «وقيل : ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ من المشكل الذي لا يعلم تأويله إلا الله ، والتصديق والتسليم والتفويض في علمه إلى الله ، وهو مذهب الأشعري وعامة العلماء . وقد سئل مالك عن كيفية الاستواء ، فقال : «الكيفية غير معقولة ، والاستواء معلوم ، والسؤال عن هذا بدعة» . وهذا خير جواب عن مثل هذا»[1] .

فمذهب الأشعري والإمام مالك سواء عند ابن قُرْقُول ؛ لأنه التصديق والتسليم والتفويض في علمه إلى الله .

فهم أبي محمد القصري لعبارة الإمام مالك

١٥. شيخ الإسلام أبو محمد عبد الجليل بن موسى بن عبد الجليل القَصْري الأنصاري الأوسي الأندلسي القرطبي المالكي (ت٦٠٨هـ) :

قال القصري في مقدمة كتابه (شرح مشكل الحديث : تنبيه الأفهام في حلّ مشكل حديثه عليه السلام) ، بعد حمدِ الله تعالى والثناءِ عليه والصلاةِ والسلامِ على النبي ﷺ : «اعلم أن الناس انقسموا في المشكل على أقسام ، ترجع بالحصر إلى أربعة :

- مُبطِلٍ معطِّلٍ للذات من الصفات .
- ومشبِّهٍ لبارئه بخلقه في الجوارح والأدوات .

---

(١) مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول ـ تحقيق : أ.د/ طه بو سريح . دار ابن حزم: بيروت . سنة : ١٤٣٥هـ ـ (٥/ ١٧٦ ـ ١٧٧) .

- ومتأوِّلٍ لها على حسب ما وهب له الوهّاب .

- ومُمِرٍّ لها كما جاءت من غير تشبيهٍ ولا تعطيلٍ .

وهذا القسم الأخير هو اعتقادُ الجمّ الغفير .

إلا أن قولهم : «أَمِرُّوها كما جاءت» يحتمل معنيين :

أحدهما : يعتقد إثباتها ، مِن غيرِ تَفهُّمٍ لها .

والآخر : إثباتُها كما جاءت مع فهمها ، أي : يفهم الشيء على ما هو عليه ، وهذا الغاية القصوى في الفهمِ والتوفيقِ لمن أُعْطِيَهُ من أهل الإبانة والتحقيق . وقد نطق به الأئمة الذين أَمروا بإمرارها كما جاءت بذلك في أقوالهم :

كمالك رحمه الله في الاستواء ، حيث قال مجيبًا للسائل عن الاستواء : «الاستواء معلوم ، والكيف غير معقول» ، فأخبر أن الاستواء معلوم ، والمعلوم مفهومٌ بلا شك .

وكذلك الأوزاعي : قد أجاب في حديث النزول أيضًا جوابًا يُنبئُ عن فهمه له واعتقاده فيه[1] .

---

(١) يُروى عن الأوزاعي أنه سُئل عن حديث النزول ، فقال : «يفعل الله ما يشاء» .
ومع أني لم أجدها مسندة ، فقد اختُلف أيضًا في فهمهما ، وفي قبولها وردّها على الأوزاعي: فانظر : مشكل الحديث لابن فورك ـ تحقيق : دانيال جيماريه . المعهد الفرنسي : دمشق. سنة : ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م ـ (٩٧) ، والرسالة الوافية للداني ـ تحقيق : دغش العجمي ـ (١٣٦) ، وإبطال التأويلات لأبي يعلى ـ تحقيق : محمد بن حمد الحمود النجدي . غراس: الكويت . سنة : ١٤٣٤هـ ـ (٦٤ ـ ٦٥ رقم ٤١) ، وشرح صحيح البخاري لقوام السنة (٣/ ١٥٤) ، وقانون التأويل لابن العربي (٥٧٧) ، والقبس له (٢٨٨ ـ ٢٨٩) ، والمسالك له (٣/ ٤٥٢ ، ٤٥٤) ، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨) (٥/ ٤٠٩ ـ ٤١٠) .

وقال أبو عيسى الترمذي رحمه الله : «قال أهلُ العلم في حديث الصفات مثل ما ورد في حديث النزول ، وذِكرِ الرِّجْلِ والقَدَم واليدين وما أشبهه : يُؤمَنُ بهذا كله، ولا يُتوهَّم ، ولا يُقال : كيف ، ولا لِمَ ، مع اعتقاد التمجيد والتنزيه عن التمثيل والتشبيه ، وينسبون من أنكرها إلى الجهمية ؛ لأن جهمًا ردَّها ، والصحيحُ: إمرارُها كما جاءت ، وبه قال الفقهاء : مالكٌ ، والشافعيُّ ، وسفيانُ الثوري ، وابن عيينة ، وابن المبارك»[(١)] .

وإلى ذلك ذهب البخاري وجميعُ المحدّثين ، وأهلُ العلم من السنة والجماعة من السلف والخلف (رحمةُ الله عليهم) .

إلا أن الظنَّ بهؤلاء أنهم فهموها على ما هي عليه .

وفهم الشيء على ما هو عليه هو الغايةُ القصوى .

ويكون معنى قولهم : «أَمِرُّوها كما جاءت» : نفيُ التعطيل ، ونفي التشبيه ، ونفيُ التأويل الخارج عن الحق .

فهذه ثلاثةُ أقسامٍ مذمومة ، والقسم الرابع هو الحق ، وهو الإمرارُ كما جاءت؛ إلا أن الناس في هذا القسم الرابع على قسمين :

- قسم فهمها : فاستراح .

---

(١) عبارة الترمذي بالنص : هي قوله : «وقد رُوي عن النبي ﷺ روايات كثيرة ، مثل هذا: ما يُذكر فيه أمر الرؤية : أن الناس يرون ربهم ، وذِكْر القدم ، وما أشبه هذه الأشياء . والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة : مثل سفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، وابن المبارك ، وابن عيينة ، ووكيع ، وغيرهم : أنهم رَوَوْا هذه الأشياء ، ثم قالوا : تُروى هذه الأحاديث ، ونُؤمن بها ، ولا يقال : كيف؟ وهذا الذي اختاره أهلُ الحديث : أن يَرْوُوا هذه الأشياء كما جاءت ، ونؤمن بها ، ولا تُفَسَّر ، ولا تُتَوَهَّم ، ولا يُقال : كيف؟ وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه» . جامع الترمذي ـ طبعة دار التأصيل ـ (٣/ ٤٨٣ رقم الحديث ٢٧٤٧ ـ ٢٧٤٨) .

- وقسمٌ توقَّفَ عن فهمها، واعتقد التمجيدَ لها؛ إلا أنه متعوبُ القلب؛ لأن الشيء إذا لم يُفهم كان طالبُه متعوبًا؛ لأن التوقُّف ليس علما. إلا أن الله تعالى قد رحم الأُمّة بسورة الإخلاص، وبقوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، فهو الغايةُ في العلم»[1].

التعليق على كلام القصري

فهذا النقل لو وقف عليه العابثون لطاروا به فرحًا، ولظنوه نصًّا في موضع النزاع؛ لأن القصري يقول: «إثباتُها كما جاءت مع فهمها، أي: يفهم الشيء على ما هو عليه»، وقال في شرح جواب الإمام مالك: «فأخبر أن الاستواء معلوم، والمعلوم مفهومٌ بلا شك». وسيقول قائلهم: ماذا بعد هذا النص الصريح على أن معنى كلام الإمام مالك هو إثبات المعنى ؟!

درس عملي لطريقة فهم كلام العلماء

ولكني سأُقيم الآن على هذا النص درسًا عمليًّا لطريقة الفهم، عسى أن يتعلَّم المتعلِّم، ويرتدع المتعالم!

فتعالوا بنا نحلِّلُ هذا النصّ:

أولا: ذكر القصري ثلاثة مذاهب مذمومة في الموقف من أحاديث الصفات:

١. المعطِّل.

٢. والمشبِّه.

٣. والمتأوِّل غير المنضبط، وكما عبَّر عنه بقيدٍ ذكره: وهو التأويل «الخارج عن الحق».

وهذا القيد للمتأول المذموم تأوله: هو أول فرق بين تقرير القصري وتقرير التيميين؛ لأن القصري جعل بعض التأويل مقبولا.

---

(١) شرح مشكل الحديث للقصري - تحقيق: محمد فتحي النادي. دار الكلمة: المنصورة. سنة: ١٤٣٢هـ - (٢٣ - ٢٧).

ثانيا : عندما ذكر القصريُّ المشبِّهَ ذكر أظهر حالات التشبيه ، وهي نسبة «الجوارح والأدوات» لله تعالى . وهذا ثاني اختلاف بين تقرير القصري ، وتقرير التيميين الذين يرفضون نفي الجوارح والأدوات ، بحجة الإجمال أو عدم الورود .

ثالثا : أنه عندما ذكر القسم المحمود من المتكلّمين في الصفات ذكر الذين يُمِرّون نصوص الصفات كما جاءت ، ثم جعلهم قسمين ، وكلاهما محمود عنده: وكان القسم الأول منهما هو مفوِّض المعنى : «يعتقد إثباتها من غير تَفهُّمٍ لها» ، «توقَّفَ عن فهمها ، واعتقد التمجيدَ لها» .

وهذا ثالثُ اختلافٍ مُهِمٍّ بين تقرير القصري والتقرير التيمي ؛ لأن القصري قد جعل هؤلاء المفوِّضين للمعنى محمودِينَ على تَوقُّفِهم على إثبات النص فقط مع التنزيه ، دون فَهْمٍ لمعناه . والمفوضون للمعنى عند التيميين : أهلُ تجهيلٍ وتعطيلٍ، وجهميةٌ أو فيهم تَجَهُّم ، فليس فيهم موضعُ مدحٍ عندهم .

فشتان ما بين التقريرين !

رابعا : جعل القصري تفويض المعنى واحدًا من معنَيَي قول السلف : «أَمِرُّوها كما جاءت» ، وهذا خلاف التقرير التيمي .

فظهر بهذا فقط : أن القصري لا يتفق مع التقرير التيمي ، فهذا أول ما يُكدِّرُ فرح العابثين بأقوال الأئمة لو كانوا قد وقعوا على هذا القول وفرحوا به ، مع أني لا أعلم أحدًا منهم قد حكاه أو نقله عن القصري .

خامسًا : صحيحٌ أن القصري قد ذكر أن الأئمة قد فهموا معنى نصوص الصفات ، لكنه لم يذكر لنا ما هو المفهوم عندهم ، ولم يقل : إن المفهوم هو ما يدل عليه ظاهر اللفظ الذي يُثبت القدر المشترك بين الخالق والخلق في معنى تلك الصفة ، كما يزعم التيميون في مثله .

فقد يكون المفهوم الذي ينسبه القصري إلى السلف وإلى الأئمة : هو التأويل الذي لا يخرج عن الحق .

وإنما نقول : «قد يكون...» ؛ لأننا نريد أن نتدرّج في الإفهام ، وإلا فسيأتي أن هذا هو مقصوده قطعًا .

سادسا : قوله عن جواب الإمام مالك «الاستواء معلوم ، والكيف غير معقول» ، أنه إخبارٌ عن أن الاستواء معلوم ، وأن «المعلوم مفهومٌ بلا شك» ، كما قال القصري = لن يُفهم حتى نفهم مراده بـ(المفهوم) : هل يريد فَهْمَ المؤوِّلِ تأويلا صحيحًا لا يخرج عن الحق ؟ أم يريد أنه يفهم المعنى بالطريقة التيمية ؟

وَوُرُودُ الاحتمال لا يُجوِّزُ الاستدلال ؛ لأن ترجيح أحد المعنيين والاحتمالين يحتاج مرجِّحا ، وبغير المرجِّح سيكون اختيارُ أحدِ المعنيين مصادرةً على المطلوب لا يقبلها العلمُ ولا منهجُ استدلالاته .

وحتى الآن نكون قد أفسدنا استدلال التيميِّ بهذا النقل ، لو كان قد وقف عليه واستدلّ به !

لكننا لا نكتفي بإفساد احتمال الاستدلال للباطل بالباطل ، حتى نُثبت أن القصري لم يكن يُثبت المعنى كما يريد التيميون ، بل كان بين تفويض المعنى ، وتأويله ، وهذا هو المفهوم الذي يريده ، وينسبه للأئمة وللإمام مالك منهم خاصة .

القول بالتفويض لا يقتضي التجهيل

فكتاب القصري كله قائم على أمرين : إما التأويل الذي يراه القصري غير خارج عن الحق ، أو على التفويض المعنوي الذي يُبيِّنُ أن منهج التفويض المعنوي لا يعني أن النص الذي فُوِّضت فيه صفة الباري لن يكون له فائدة ، ولن يكون المفوِّضُ للمعنى قد نسب إلى خطاب الشرع أنه خاطبنا بما لا فائدة فيه ، مما يوجب تنزيه خطاب الشرع منه ، بل النص الذي فُوضت فيه الصفة ما زال يدلنا على مراد الشرع من إنزاله : فقوله تعالى ـ مثلًا ـ ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ

أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ ، مع تفويض الصفة ما زال المقصد من جواب الله تعالى على كلام اليهود فيه مفهوما ، وهو أن الله تعالى هو الجواد الكريم ، وأن عطاءه تعالى لا ينقطع وأن «يد الله مَلْأى ، لا يَغِيضُها نفقةٌ ، سَحَّاءَ الليلِ والنهارِ» ، وهذا هو المقصد التي جاءت من أجله الآية ، وهو الجواب على الوصف القبيح الذي أراد اليهود وَصْفَ الله تعالى به[1] . وفي حديث النزول في الثلث الأخير من الليل ، مع تفويض الصفة : بقي المقصود من ورود الحديث مفهوما ، وهو : أن هذا وقتٌ يشتدُّ فيه رجاء استجابة الدعاء واللَّجأ إلى الله تعالى فيه، فعلى العباد أن يغتنموه بالدعاء والاستغفار[2] .

وهكذا يتبيّن أن تفويض معنى الصفة ليس فيه تجهيلٌ ، ولا أنه ينسب إلى الله تعالى ما لا يليق به : أنه خاطبنا بما لا نستفيد منه شيئًا . أما أن الله تعالى قد يخاطبنا ببعض ما لا ندرك حقيقته ، ولا نفهم معناه على ما هو عليه ، فهذا لا يعيب

---

(١) وحتى يتضح لك المقصود الأهم من الآية : افترض أن مقصودها الأهم كان هو إثبات اليدين لله تعالى ، هل سيكون الله تعالى قد أجاب على اليهود (لعنهم الله) الذين وصفوا الله تعالى بالبخل ؟! لو أن رجلا وصف رجلا بالبخل ، وكنتَ تريد الردَّ عليه ، هل كنتَ قد رَدَدْتَ عليه لو قلتَ له : كيف تصفه بالبخل وهو له يدان ؟!
لن يتم الرد على اليهود إلا ببيان سعة جود الله وكرمه ، لا بإثبات اليدين دون إثبات الكرم والجود . مما يبيِّن لك أن المقصود الأهم من الآية قد استفاده مفوِّضُ معنى الصفة ، وحقّقَ أهمَّ مرادات الله من خطابه لنا فيها .

(٢) وحتى يتضح لك المقصود الأهم من حديث النزول ، اسأل نفسك : ما الغرض من الحديث الذي صرّح به الحديثُ نفسُه : «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الآخر ، يقول : مَنْ يدعوني فأستجيبَ له ، مَن يسألني فأُعطيَهُ، من يستغفرني فأغفرَ له» ، فالمقصود من الحديث : هو توسيع رجاء الناس بالإجابة في هذا الوقت من الليل ، ولم يكن المقصود الأهم من الحديث هو إثبات صفة النزول . فالذي فوَّضَ معنى صفة النزول قد حقّقَ المقصود الأهم من الحديث ، وأَوْكَلَ ما لا يعلمه من صفة الباري إلى الباري عز وجلّ .

كلام الله تعالى ، بل هو واقعٌ فيه بالإجماع ، ما دامت الفائدة التي يريدنا الله تعالى أن نستفيدها من خطابه قد حققت مرادَ الله تعالى فينا .

مخالفة القصري للتيمية كل المخالفة

وهذا هو ما سار عليه القصري في الكتاب كله ، ولو اطلع التيميون على صفحة واحدة من الكتاب ، لعلموا أن منهج القصري يخالفهم كل المخالفة :

- فهو ينفي التحيُّزَ والجهة والمكان عن الله تعالى[1] .

- وينزّه الله عن الحركة والانتقال[2] .

- وهو يمنع حلول الحوادث بذات الله[3] ، وهذا وحده كافٍ لنفي موافقته لابن تيمية في معنى صفة الاستواء ؛ لأن المعنى الذي يقصده ابن تيمية لا يصح إلا بقبول حلول الحوادث بذات الله ، مما كان يسميه صفات الله الفعلية المتعلقة بمشيئته سبحانه . فإذا كان القصري ـ كالأشعرية وكمفوّضة الحنابلة ـ يمنع حلول الحوادث بذات الله : فقد قطع الطريق على من يريد أن يدّعيه يُثبت المعنى الذي يُثبتُه التيميون للاستواء .

---

(١) شرح مشكل الحديث للقصري (٣٥ ، ١٤٦ ، ١٥٥ ـ ١٥٦) .

(٢) شرح مشكل الحديث للقصري (١٢٩ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٦٨) .

(٣) شرح مشكل الحديث للقصري (١٨٨ ، ٢١٩) .

وانظر إليه وهو يقول على اسمي الله وصفتيه «السميع» و«البصير» : «ومن أغرب شيءٍ في شَرَفِ هاتين الصفتين العظيمتين مخالفتُهما لسمع الخلق وبصره : وذلك أن بَصَرَ المخلوقِ وسَمْعَه ـ كائنًا ما كان ـ لا بُدّ أن يتقدَّمَ المرئيُّ والمسموعُ على إدراكهما للصوت والمرئي ، فيحدُثُ عليهما الإدراكُ مع كل مسموعٍ ومُبْصَر ، فلا يسمعه العبدُ حتى يتقدَّمَ وجودُه على إدراكه . وسَمْعُ الباري وبصرُه بخلاف ذلك : لا يحدُثُ في بصره ولا في سمعه شيءٌ بحدوث الـمُبْصَرات والمسموعات ؛ لأن العلم مُدرِكٌ لجميع المعلومات : معدومة وموجودية ، وهو ناظرٌ إلى معلومه ومُدرِكٌ له ليس بينه وبينه حجاب ، والوجود والعدم في إدراك الباري سبحانه لا يزيده ولا يُفقدُه واحدٌ منهما إدراكًا ، وهذا لأن سمعه وبصره لا كالأسماع والأبصار» . (١٨٧ ـ ١٨٨)

بل منع حلول الحوادث يعني نفي كل معنى لدلالة لفظ (الاستواء) في صفة الله تعالى ؛ لأن القدر المشترك لمعناها يوجب حلول الحوادث بذات الله تعالى .

- وينزه الله تعالى عن الجارحة[١] .

تأويل القصري لبعض الصفات

- كما أنه أجاز وقَبِلَ تأَوُّلَ كل الأحاديث التي أوردها ، فمثلا : تأول النزول[٢] ، والمجيء والإتيان[٣] ، والعجب[٤] ، والفرح[٥] ، واليد[٦] ، والصورة[٧] ، والكفّ[٨] ، واليمين[٩] ، والأصابع[١٠] ، والتجلّي[١١] ، والساق[١٢] ، والقَدَم[١٣] ، والضحك[١٤] .

وهكذا تبيَّن أن (المفهوم) الذي ينسبه القصري إلى الإمام مالك ليس هو إثبات المعنى الذي يدعيه التيميون ، بل هو ينسب إلى الإمام مالك : تفويضَ المعنى الذي لا يُفقد النصَّ فائدتَه ، أو المعنى المتأوَّل الذي لا يخرج عن دلالةِ السياق وقواعدِ الشرع وأصولِ الفهم القويمة .

---

(١) شرح مشكل الحديث للقصري (٦٤ ـ ٦٥) .
(٢) شرح مشكل الحديث للقصري (١٣٣ ـ ١٣٩ ، ١٦٨) .
(٣) شرح مشكل الحديث للقصري (١٤٠ ، ١٦٨) .
(٤) شرح مشكل الحديث للقصري (٢٠٣ ـ ٢٠٦) .
(٥) شرح مشكل الحديث للقصري (٢٠٩ ـ ٢١٢) .
(٦) شرح مشكل الحديث للقصري (٤٣ ، ٦٥ ـ ٦٧ ، ٧٣ ـ ٧٤ ، ٨١ ـ ٨٢ ، ٨٥ ـ ٨٦) .
(٧) شرح مشكل الحديث للقصري (٥٥) .
(٨) شرح مشكل الحديث للقصري (٧١) .
(٩) شرح مشكل الحديث للقصري (٧٦ ـ ٧٨) .
(١٠) شرح مشكل الحديث للقصري (٨٨ ـ ٩١) .
(١١) شرح مشكل الحديث للقصري (١٠٢ ـ ١٠٤) .
(١٢) شرح مشكل الحديث للقصري (١٢٩) .
(١٣) شرح مشكل الحديث للقصري (٣٥١١٢ ـ ١١٥ ، ١٢٩) .
(١٤) شرح مشكل الحديث للقصري (١٩٧ ـ ٢٠١) .

ولا يُستغرب على القَصْري أن يحمل جوابَ الإمام مالك في الاستواء على قصد تأويل الاستواء ، ولا انفردَ بذلك الفهم لجواب الإمام مالك ، فهذا مما مال إليه عددٌ من أهل العلم سواه ، منهم الإمام القرافي (ت٦٨٤هـ)[1] . وسيكون معنى جواب الإمام مالك حينئذ : تأويلُ صفة الاستواء معلومٌ عند أهل العلم بما يُنزّهُ الله تعالى عن التشبيه بخلقه ، وسُؤالك عن معناها المستفاد من ظاهرها تكييفٌ ، وهذا السؤال عما لا يجوز بدعةٌ .

فهم ابن بزيزة لعبارة الإمام مالك

١٦. ابن بَزِيزَة ـ عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التيمي التونسي المالكي ـ (ت٦٦٢هـ) :

فقد قال في شرحه لإرشاد الجويني (الإسعاد في شرح الإرشاد) بعد ذكره لقوله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ : «قد اختلف العلماء في هذه الآي المتشابهة والأحاديث المشكلة .

فمنهم من أقرّها على ما جاءت به ، ولم يتعرّض فيها لنوعٍ من التأويل ، مع اعتقاد أن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير . وعلى ذلك درج كثيرٌ من التابعين ، كابن شهاب وغيره . ومنهم من سلك مسلك التأويل ، وهو مذهب علماء الأصول ، وعليه عَوّل المحقّقون .

وقد قال مالك رحمه الله للسائل عن آية الاستواء : «الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» . وقد أحسن في هذا الجواب، وفيه من الدلالة على تمكّنه من العلم بالتوحيد ما لا خفاء به . وقد ذكر الشيخ أبو الحسن الأشعري أن مالك بن أنس تكلّم في هذا العلم وألّف فيه . فهذا حجة

---

(١) انظر ما سيأتي (ص٢٧٦) .

على من ينكر علم الكلام من عوامّ أهل عصرنا ممن يزعم أنه مقلّدٌ لمالك وهو من أجهل الجاهلين، فكيف يقلّد مالكًا في فروع الدين، ولا يقلّده في أصوله؟!»[1][2].

فهم أبي عبد الله القرطبي لعبارة الإمام مالك

١٧. أبو عبد الله القرطبي - محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح، صاحب: (الجامع لأحكام القرآن) - (ت ٦٧١هـ):

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]: «وهذه الآية من **المشكلات**، والناس فيها وفيما شاكلها على ثلاثة أوجه:

قال بعضهم: نقرؤها ونؤمن بها، **ولا نُفسِّرُها**.

وذهب إليه كثيرٌ من الأئمة، وهذا كما رُوي عن مالك رحمه الله أن رجلا سأله عن قوله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، قال مالك: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأراك رجل سوء! أخرجوه»...»[3].

---

(١) في هذا بيانٌ لسماجة انتقاد بعض من ينتقد علماء الأشعرية: بأنهم يتبعون أئمة المذاهب الأربعة في الفروع، ويخالفونهم في الأصول! محتجّين بانتسابهم للإمام مالك في الفقه وللأشعري في المعتقد! فيأتي هنا ابن بَزيزة ويعكس عليهم سماجتهم، ليدخل الكلام في جلالة العلم، بعد أن كان منتزَعًا من سماجة الجهل والحمق!
وهؤلاء لا يريدون أن يفهموا أن العلماء من أتباع المذاهب المنتسبين للأشعرية في المعتقد كانوا يعتقدون موافقة أبي الحسن الأشعري للأئمة كالإمام مالك وللسلف، كما في عبارة ابن بَزيزة هنا، ولكنهم خصوا أبا الحسن الأشعري بالانتساب إليه في المعتقد لأنه بسط الحجج ووسّع الردّ على المخالفين.

(٢) الإسعاد شرح الإرشاد لابن بزيزة - تحقيق: د/ عبد الرزاق بسرور، و د/ عماد السهيلي. دار الضياء: الكويت. سنة: ١٤٤٢هـ - (٢٢٦ - ٢٢٧).

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي. مؤسسة الرسالة: بيروت. سنة: ١٤٢٧هـ - (١/ ٣٨١) - وطبعة دار الكتب - (١/ ٢٥١).

وقال القرطبي في كتابه (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) في شرح «ذو العرش» : «وعلى نفي الجهة الأكثرون من المتقدمين والمتأخرين ، فليس بجهة فوق عندهم ؛ لأنه يلزم من ذلك عندهم [متى] اختص بجهة : أن يكون في مكانٍ [أو][1] حيّز، ويلزم على المكان والحيّز : الحركةُ والسكون للمتحيّز ، [والتغيُّرُ][2] والحدوث .

وقد كان السلف الأول رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ، وينفون التكييف .

وقال بعضهم : إن الاستواء أمرٌ خبريٌّ ، لا مجال للعقل فيه . فالواجب : أن نتوقف في ذلك .

وعلى نحو هذا قال بعضُهم في فوقية الإله : أنها خبرية ، لا بيان لها أكثر مما ورد في الخبر .

هذا مذهب سلف أئمة الحديث :

فيُؤثر عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت : «الاستواء ثابت بلا كيف» .

وهذا مذهب مالك بن أنس وغيره : قال مالك رضي الله عنه : «الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» .

وذكر عبد الله بن وهب ، قال : «كنا عند مالك بن أنس ، فدخل رجل ، فقال: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، كيف استواؤه ؟ قال : فأطرق مالكٌ ، وأخذته الرُّحضاء ، ثم رفع رأسه ، فقال ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كما وصف نفسه ، ولا يُقال : كيف ، وكيف عنه مرفوع ، وأنت رجل سوء صاحب بدعة ، أخرجوه ، قال : فأُخرج الرجل» .

---

(١) في المطبوع (وحيّز)! والتصحيح من المخطوط ، كما سيأتي .

(٢) في المطبوع (والمتغيّر)! والتصحيح من المخطوط ، كما سيأتي .

قال الشيخ أبو الحسن الأشعري : «أُثبته مستويا على عرشه ، وأنفي عنه كل استواء يوجب حدوثه» .

وله قولٌ آخر : «إنه فَعَلَ في العرش فِعْلًا ، سَمَّى به نفسَه مستويًا» .

كلام الطبري في معنى الاستواء

قال علماؤنا : وبقوله الأول قال الطبري[1] وابن أبي زيد وعبد الوهاب

---

(١) قال محمد بن جرير الطبري : «وأوْلَى المعاني بقولِ اللهِ : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ **علَا عليهن وارتفع ، فدبَّرهن بقُدْرتِه ، وخلَقهنَّ سبعَ سماواتٍ** .
والعجبُ ممن أنكرَ المعنى المفهومَ من كلامِ العربِ في تأويلِ قولِ اللهِ : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ الذي هو بمعنَى العلوِّ والارتفاعِ هَرَبًا عندَ نفسِه من أنْ يلزَمَه بزعمِه ـ إذا تأوَّله بمعناه المفهومِ كذلك ـ أن يكونَ إنما علَا وارتفَع بعد أن كان تحتَها ، إلى أنْ تأوَّله بالمجهولِ من تأويلِه المُسْتَنْكَرِ ، ثم لم ينجُ مما هرَب منه ، فيقالُ له : أزعَمتَ أن تأويلَ قولِه: ﴿اسْتَوَى﴾ : أقبَل ، أفكانَ مُدْبرًا عن السماءِ فأقبَل إليها ؟ فإن زعَمَ أن ذلك ليس بإقبالِ فعلٍ ولكنه إقبالُ تدبيرٍ . قيلَ له : **فكذلك فقلْ : علَا عليها عُلوَّ مُلْكٍ وسلطانٍ لا علوَّ انتقالٍ وزوالٍ** . ثم لن يقولَ في شيْءٍ من ذلك قولًا إلا أُلزِم في الآخَرِ مثلَه . ولولا أنَّا كرِهنا إطالةَ الكتابِ بما ليس من جنسِه لأنبأْنا عن فسادِ قولِ كلِّ قائلٍ قال في ذلك قولًا لقولِ أهلِ الحقِّ فيه مخالفًا ، وفيما بيَّنا منه ما يُشرِفُ بذي الفهمِ على ما فيه له الكفايةُ إن شاء الله» .
تفسير الطبري ـ تحقيق : التركي ـ (١/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨) .
وكتب أحد االمنتسبين للسلفية رسالة عن عقيدة الطبري ، وأراد حشر الطبري في طائفته ، فاقتصر من كلام الطبري على قوله : «وأوْلَى المعاني بقولِ اللهِ : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾ : علَا عليهن وارتفَع ، فدبَّرهن بقدرتِه وخلَقهنَّ سبعَ سماواتٍ» ؛ ولم يكمل بقية كلامه ؛ لأن هذه المقدمة يمكن التلاعب في دلالتها ، لكن إتمامها يقطع الطريق على كل متلاعب .
فانظر كتاب : أصول الدين عند الإمام الطبري لطه محمد نجار رمضان ـ دار الكمال : الرياض . سنة : ١٤٢٦هـ ـ (٢٧٨ ـ ٢٧٩) ، وهو رسالة علمية في دار العلوم : القاهرة .
وقد قال الطبري أيضًا في تفسير اسم الله تعالى (العليّ) : «والله العليّ ، والعلي : الفعيل من قولك علا يعلو عُلوًّا : إذا ارتفع ، فهو عالٍ وعليّ ، والعلي : **ذو العلو والارتفاع على خلقه بقدرته**» . تفسير الطبري (٤/ ٥٤٤) .
=

وجماعةٌ من شيوخ الفقه والحديث.

= وقال الطبري في موطن آخر: «﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ﴾ يقولُ: وهو ذو علوٍّ وارتفاع على كلِّ شيءٍ، والأشياءُ كلُّها دونَه؛ **لأنهم في سُلطانِه، جاريةٌ عليهم قدرتُه، ماضيةٌ فيهم مشيئتُه**، ﴿ٱلْعَظِيمُ﴾ الذي له العظمةُ والكِبْرياءُ والجَبَرِيَّةُ». تفسير الطبري (٢٠/ ٤٦٦).

وانظر أيضًا تفسير الطبري لقوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨] (٩/ ١٨٠).

ويتضح منهج الطبري التفويضي في تفسير قوله تعالى ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] فقد قال: «ثم اختُلف في صفة إتيان الرب تبارك وتعالى الذي ذكره في قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾:

- فقال بعضهم: لا صفة لذلك غير الذي وصف به نفسه عز وجل: من المجيء، والإتيان، والنزول، وغير جائز تَكَلُّفُ القول في ذلك لأحد؛ إلا بخبر من الله جلّ جلالُه، أو من رسولٍ مرسَلٍ. فأما القولُ في صفات الله وأسمائه: فغيرُ جائزٍ لأحد من جهة الاستخراج؛ إلا بما ذكرنا.
- وقال آخرون: إتيانه عز وجل نظير ما يعرف من مجيء الجائي من موضع إلى موضع، وانتقاله من مكان إلى مكان.
- وقال آخرون: معنى قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ يعني به: هل ينظرون إلا أن يأتيهم أمر الله، كما يقال: قد خشينا أن يأتينا بنو أمية، يراد به حُكْمَهم.
- وقال آخرون: بل معنى ذلك: هل ينظرون إلا أن يأتيهم ثوابُه وحسابه وعذابه، كما قال عز وجل: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، وكما يقال: قطع الوالي اللصَّ أو ضربه، وإنما قطعه أعوانُه». تفسير الطبري (٣/ ٦٠٩).

ولا شك أن المعنى الأول هو الذي يرتضيه الطبري، وهو قولٌ في تفويض المعنى؛ لأنه. يرفض أي زيادة على اللفظ الوارد: «لا صفة لذلك غير الذي وصف به نفسه عز وجل: من المجيء، والإتيان، والنزول، وغير جائز تَكَلُّفُ القول في ذلك لأحد؛ إلا بخبر من الله جل جلاله، أو من رسول مرسل. فأما القولُ في صفات الله وأسمائه: فغير جائز لأحد من جهة الاستخراج؛ إلا بما ذكرنا».

وأما القول الثاني فهو قول المشبِّهة، وتقريرات الطبري كثيرة بإبطاله.

والقولان الأخيران هما من قبيل منهج التأويل، الذي يميل إليه الطبري مرات، ويرفضه مرات.

قال البيهقي: «وعلى هذه الطريقة مذهب الشافعي رحمه الله، وإليه ذهب أحمد ابن حنبل، والحسن بن الفضل البلخي، ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابي».

(قال القرطبي) قلت: وهو قول القاضي أبي بكر ابن الطيب في كتابه (تمهيد الأوائل)، والأستاذِ أبي بكر ابن فورك في (شرح أوائل الأدلة).

قال القاضي[1]: «بابٌ: فإن قال قائل: فأين هو؟ قيل له: (الأينُ) سؤالٌ عن مكان، وليس هو مما يحويه مكان، ولا تحيط به أقطارٌ. غير أنّا نقول: إنه على العرش، لا على معنى كون الجسم على الجسم بملاصقة ومجاورة، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا».

(قال القرطبي) قلتُ: وهذا قول أبي عُمر ابن عبد البر، وأبي عُمر الطَّلَمَنْكِي وغيرهم من الأندلسيين. فمن تأول على أبي عمر ابن عبد البر وفهم كلامه في كتاب (التمهيد) و(الاستذكار) أن الله تعالى مستقرٌّ على عرشه استقرار الجسم على الجسم: فقد أخطأ وتَقوَّلَ عليه ما لم يقل، و[حسيبُه][2] الله!

قال أبو عمر رحمه الله: «قال نعيم بن حماد: ينزل بذاته وعلى كرسيه. وهذا ليس بشيء عند أهل العلم من أهل السنة؛ لأن هذا كيفية، وهم يفزعون منها؛ لأنها لا تصلح إلا فيما يُحاط به عيانًا. وقد جلّ الله تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا».

---

(١) يقصد الباقلاني.

(٢) في المطبوع (حسبُه)! وهو خطأ، لا يصح بها المعنى. والتصحيح من المخطوط، كما سيأتي.

واحتجّ بأن الله تعالى فوق عرشه من غير تحديدٍ ولا مماسّة ولا تكييف ، بآيات احتجّ بها قبله الشيخُ أبو الحسن الأشعري في كتاب (الموجز) ، قال بعدها[١] : «وقد زعمت المعتزلة بأن الله تعالى في كل شيء ، فلزمها قولُ النصارى وأكثر» ، وأخذ [يردّ][٢] على المعتزلة . ثم ذكر قولين في معنى استوى على العرش : «أحدهما : إن قال قائل : فما الاستواء عندكم ؟ قلنا هو فِعْلٌ كان به مستويًا على عرشه» ، ثم ذكر قولا ثانيا .

ثم قال أبو الحسن : «وجوابي على الأول : وهو أن الله سبحانه مستوٍ على عرشه ، وأنه فوق الأشياء ، وأنه بائنٌ منه ، بمعنى أنه لا تحلّه ولا يحلّها ولا يُماسّها» .

وقال أبو الحسن في آخر الفصل بعد كلام كثير مع المعتزلة ، وعلى الآيات: «ومما يدل على أن الله فوق عرشه كما أخبر في كتابه عن نفسه : أن المسلمين يشيرون بالدعاء إلى السماء وإلى جهة العلو ، ولا يشيرون إلى جهة الأرض ، وهذا إجماع منهم» .

(قال القرطبي) قلت : هذا كلام الشيخ أبي الحسن ، وهو الذي نقله أبو عمر، واحتجّ به غيرُ واحد من العلماء : أن الله فوق عرشه كما ذكرنا .

وإنما حملني على ذِكْرِ هذا : لأن كثيرًا من الأصوليين وجهلة المتفقّهين يتأوّل على أبي عمر أنه حشويٌّ قاعد ومجسِّمٌ ظاهر ! حتى إن بعض أشياخي أخبرني عمّن لقيه أنه كان يقول : ينبغي أن تُقطع تلك الأوراق من كُتبه ، أو [تُطمس][٣] !

---

(١) القائل هو أبو الحسن الأشعري .

(٢) في المطبوع (يردها) ! والتصحيح من المخطوط ، كما سيأتي .

(٣) في المطبوع (تطمسه) ! والتصحيح من المخطوط ، كما سيأتي .

وهذا كلامٌ فيه تحامُلٌ ، لا يصدر مثلُه إلا عن تجاهل بما قالته قبله العلماء ، وسطّرته في كتبها الأئمة الفضلاء .وإنما كان عليه أن يبيّن ويوضّح ويعلم .

هذا الترمذي أبو عيسى : قد ذكر في كتابه عن مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك : أنهم قالوا في هذه الأحاديث (يريد أحاديث الصفات): [أمِرَّها][1] بلا كيف .

وهكذا قول أهل السنة والجماعة .

وقال الخطابي في (شعار الدِّين) : «هذه مسألة سبيلها [التوقيف][2] المحض، ولا يصل إليه الدليلُ إلا من هذا الوجه ، وقد نطق به الكتاب في غير آية ، ووردت به الأخبار الصحيحة ، فقبولُه من جهة [التوقيف][3] واجب ، والبحث عنه وطلب الكيفية له غير جائز» ، ثم أخذ يذكر الآيات والأخبار .

قال الخطابي : «وقد جرت عادة المسلمين وعامتهم بأن يدعوا ربهم عند الابتهال والرغبة إليه ، ويرفعوا أيديهم إلى السماء ؛ وذلك لاستفاضة العلم عندهم بأن المدعو في السماء سبحانه» .

(قال القرطبي) : لما كانت السماء محلًّا كريمًا ، ومكانًا شريفًا ، وهو موضع التفضيل والتقدير ومهبط الوحي والتنزيل : كان التوجّه بالدعاء إليه كالصلاة إلى القبلة . والله أعلم .

---

(١) في المطبوع (أقروها) كذا ! والتصحيح من المخطوط ، كما سيأتي .
(٢) في المطبوع وفي المخطوط كليها (التوقّف) بغير ياء ! والتصحيح من السياق ، ومن نَقْلِ ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٤/ ٤٩١) ، وابن القيم في تهذيب السنن ـ طبعة دار عطاءات العلم ـ (٣/ ٢٦٢) .
(٣) انظر التعليقة السابقة .

وأما الآيات والأخبار الواردة في معنى الفوقية والعلو فمتأَوَّلةٌ على ما يأتي ذكرها في تضاعيف الأسماء، وفي باب ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، وقوله تعالى ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾.

ومن علم أن الله سبحانه الغني على الإطلاق: نزّهه عن المكان والزمان والجهة.

فأما من سلك مذهب السلف: فالذي يليق به: الإضرابُ عن تفسيره وتأويله، وترك الاحتجاج به. وعلى هذه الطريقة انقرضَ أئمةُ السلف.

وكان شيخُنا [أبو](١) عامر يحيى بن ربيع الأشعري نسبًا ومذهبًا رحمه الله(٢) يقول: «وكل ما يوهم الخطأ في حق الله تعالى فهو ممنوع؛ إلا أن يَرِدَ به سمعٌ، بعد أن تفرِّق بين ما يجوز ويمتنع، ولا يحملنّك التنزيه على التعطيل، فتبالغ في النفي، كما فعلت الباطنية أو طوائفُ منها، قالوا: «لا نقول في الباري: إنه موجود؛ لأنّا إذا قلنا ذلك شبّهنا». فإذا سُئلوا عن ذلك، قالوا: ليس بمعدوم. وفي مثل هذا قال الله تعالى ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾.

---

(١) سقطت (أبو) من المطبوع، فصار اسمه: عامر بن يحيى بن الربيع، والتصويب من المخطوط، ومن ترجمته.

(٢) هو: أبو عامر يحيى بن عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن ربيع بن أحمد بن ربيع الأشعري، القرطبي نزيل مالقة في آخر عمره (ت٦٤٠هـ)، قال عنه ابن الأبار: «كان إمامًا في علم الكلام وأصول الفقه، ماهرًا في المعقولات، ونُوظر عليه في كتابَي أبي المعالي (الشامل) و(الإرشاد) وغير ذلك، وله تواليف في هذه الصناعة الجليلة، وكان صحيح البخاري وغيرُه يُقرأ عليه تفهُّمًا». التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ـ تحقيق: بشار عواد معروف ـ (٤/ ١٦٩ ـ ١٧٠ رقم ٣٤٢٠).

قال شيخُنا : فإذا قلنا : استوى على عرشه بالمعنى الذي يليق بجلاله من غير [تغيير] ولا تشبيه ، بل فعل في عرشه فعلًا سمى [به][(١)] نفسه مستويًا ، وأخبر بذلك عن نفسه [سبحانه وبحمده ، كما فعل في خلقه فعلا ، وهو الرزق ، وأخبر عن نفسه بأنه][(٢)] الرزاق والخالق ، ولم يلزم من ذلك تغيُّر ، ولا يلزم بحمد الله . وإذا كان بعض مخلوقاته لا يُحدّ ولا يُدرك كُنهُ حقيقته ، كما قال ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ﴾ ، وقال ﷺ : قال الله تعالى : «أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأت ولا أُذُنٌ سمعت ، ولا خطر على قلب بشر» ، فإذا كان هذا في بعض مخلوقاته ، فكيف بخالق ذلك ؟! رب الكل : سبحانه أن يخطر على قلب بشر ، أو يتوهمه أحدٌ ، جلّ سبحانه عن كل نظير وشبيهٍ وشريكٍ . وقد سُئل بعضُهم عن ذلك فقال قولًا [أحسنَ][(٣)] فيه ، فقال : كل ما تصوّرَ في قلبك أو وهمِك : فالله بخلافه»...»[(٤)] .

وهذا نصٌّ مفصَّلٌ لا يحتاج إلى تفسير : أن القرطبي يحمل كلام الإمام مالك والسلف على تفويض المعنى ، ودلائل ذلك في كلامه في وضوحها يُثقِلُ عليّ العود عليها بالإبراز ، وهي في محالّها وسياقها أوضح وأبين .

---

(١) ما بين معكوفتين ساقط من المطبوع .

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من المطبوع .

(٣) في المطبوع (آخر) ، والتصحيح من المخطوط .

(٤) الأسنى في شرح الأسماء الحسنى لأبي عبد الله القرطبي ـ تحقيق : عرفان سليم حسّونة . المكتبة العصرية : بيروت . سنة : ١٤٢٦هـ ـ (١٦١ ـ ١٧١) ، وصححته بمخطوط محفوظ في مكتبة جار الله بتركيا ، رقم ١٠٢٤ (٥٢/ ب ـ ٥٤/ أ) .
كتاب (الأسنى) للقرطبي طُبع طبعتين ، وفي كلا الطبعتين نقص كبير وتصحيف ، ولذلك راجعت مخطوطته النفيسة المشار إليها في العزو ، وهي منسوخة سنة ٧٤٧هـ ، وستجد تاريخ نسخها فيها (٢١٣/أ) .



نمـوذج لبتر ابـن تيميـة فـي النقـل

فانظروا كيف بَتَرَ ابنُ تيمية منه أجزاءً مهمة، وساقه مساقَ من يُقرِّرُ تقريرَه، وراجعوه في كتابه؛ فإني قد خجلت من ذكره والتعقب عليه! ثم يختم ابن تيمية نقله عن القرطبي بقوله: «هذا كله لفظه»(١)! وقد صدق أنه لفظه، لكنه ليس هو كل لفظه، وفي بقية لفظه ما يضادُّ تقرير ابن تيمية!

وقد فرح ابن تيمية بكلامٍ آخر للقرطبي، حيث قال القرطبي بعد أن ذكر أربعة عشر معنى للاستواء في اللغة: «وأظهر هذه الأقوال ـ **وإن كنت لا أقول به ولا أختاره** ـ: ما تظاهرت عليه الآيُ والأخبارُ، [والفضلاءُ الأخيارُ]: أن الله سبحانه على عرشه، كما أخبر في كتابه، وعلى لسان نبيه، بلا كيفٍ، بائن من جميع خلقه.

هذا جملة مذهب السلف الصالح فيما نقل عنهم الثقات، حسب ما تقدّم»(٢).

حذف ابـن تيمية عبارةً مؤثرة في فهـم مذهـب القرطبـي

فنَقَلَ ابنُ تيمية كلامَ لقرطبيٍّ من هذا الموضع، وحذف منه جملةً مهمة جدا، وهي قول القرطبي: «**وإن كنت لا أقول به ولا أختاره**»!! مع أنها عبارة ثابتة في الكتاب المطبوع وفي المخطوط، وقد نقلها عن القرطبي أيضًا مرعي الكَرْمي الحنبلي (ت١٠٣٣هـ)، واستشكلها الكَرْمي(٣)، كما سيأتي. ولا يخفى أن هذه

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٦١ ـ ٢٦٢).

(٢) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي ـ تحقيق: د/ محمد حسن جبل. دار الصحابة: طنطا. سنة: ١٤١٦هـ ـ (٢/ ١٣٢)، والزيادة بين معكوفتين من مخطوطة محفوظة في مكتبة جار الله بتركيا، رقم ١٠٢٤ (٢٣٦/ب).

(٣) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات لمرعي الكرمي الحنبلي ـ تحقيق: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة: بيروت. سنة: ١٤٠٦هـ ـ (١٣٢)، وضمن مجموع رسائل مرعي الكرمي ـ تحقيق: محمد بركات، وماهر أديب حبوش، و د/ علي محمد زينو، وغيرهم. دار اللباب: إستانبول. سنة: ١٤٣٩هـ ـ (٤/ ٢٢٢).

العبارة عبارةٌ حاكِمةٌ في بيان مذهب القرطبي ، وكان يكفي ابن تيمية أن ينقل عبارة القرطبي كاملة للاستدلال بها على أن مذهب السلف هو رفض التأويل ، كما فعل مرعي الكرمي . وأنت تلحظ أن حَذْفَ هذه العبارة قد أوهمَ أن القرطبي يقول بقول ابن تيمية ، وأنه يرجح ترجيحَه في إثبات معناه الذي يُثبته للاستواء !

فقال ابن تيمية : «وقال أبو عبد الله القرطبي المالكي لما ذكر اختلاف الناس في تفسير (الاستواء) ، قال : «وأظهر الأقوال[1] : ما تظاهرت عليه الآي والأخبار ، والفضلاء الأخيار : أن الله على عرشه ، كما أخبر في كتابه ، وعلى لسان نبيه ، بلا كيف ، بائن من جميع خلقه .

هذا مذهب السلف الصالح فيما نقل عنهم الثقات» .

(قال ابن تيمية) وقال أيضًا في كتابه الكبير في التفسير ، لما تكلم على آية الاستواء ، قال : «هذه مسألة الاستواء ، وللعلماء فيها كلام وأجزاء ، وقد بينا أقوال العلماء فيها في شرح الأسماء الحسنى» . وذكر فيها أربعة عشر قولًا ، وذكر قول النفاة من المتكلمين ، فقال : «وأنهم يقولون : إذا وجب تنزيه الرب عن الحيز ، فمن ضرورة ذلك ولواحقه له تنزيه الرب عن الجهة ، فليس بجهة فوق عندهم ، لأنه يلزم من ذلك عندهم متى اختص بجهة أن يكون في مكان وحيز ، ويلزم على المكان والحيز الحركة والسكون ، ويلزم من ذلك التغير والحدوث» .

وذكر أقوال هؤلاء المتكلمين ، وقال : «قد كان السلف الأُوَل لا يقولون بنفي الجهة ، ولا ينطقون بذلك ، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى ، كما نطق كتابه ،

---

(١) هنا موضع الكلام المحذوف : «وإن كنت لا أقول به ولا أختاره)» . وقد كرر ابن تيمية هذا الحذف عينه من كلام القرطبي في موضع آخر ، كما في مجموع الفتاوى (٣/ ٢٦٢) .

وأخبرت رسله ، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة ، وإنما جهلوا كيفية الاستواء»[١] .

وفي موطن آخر أطال ابن تيمية النقل قليلا من كتاب (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي ، لكنه أيضًا حذف بقيته التي تنص على مذهب القرطبي في الاستواء :

فقد قال ابن تيمية : «وقال أيضا أبو عبد الله هذا في تفسيره الكبير ، في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ، قال : هذه مسألة الاستواء ، وللعلماء فيها كلام وأجزاء ، وقد بينا أقوال العلماء فيها في كتاب (الأسنىٰ في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى) ، وذكرنا فيها هنالك أربعة عشر قولا ، والأكثر من المتقدمين والمتأخرين [يعني من متكلمي أصحابه][٢] : أنه إذا وجب تنزيه الباري عن الجهة والحيز ، : فمن ضرورة ذلك ولواحقه اللازمة عليه عند عامة العلماء المتقدمين وقادتهم المتأخرين [يعني : العلماء المتكلمين أصحابه][٣] : تنزيه الباري عن الجهة ، فليس بجهة فوق عندهم ؛ لأنه يلزم من ذلك عندهم : متى اختص بجهة : أن يكون في مكان أو حيز ، ويلزم على المكان والحيز : الحركةُ والسكون للمتحيز والتغير والحدوث .

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ـ تحقيق : محمد رشاد سالم ـ (٦/ ٢٥٨ ـ ٢٦٠) .

(٢) هذا تفسير ابن تيمية لمراد القرطبي ، لكنه يخالف ظاهر تعميمه الذي لم يخصصهم بالمتكلمين ، ولولا أنه يقصد التعميم لما قال في نهاية هذا التقرير : «وهو قول المتكلّمين»، فهو يقصد أن هذا القول الذي عليه عامة أهل الفقه والتفسير هو قول المتكلمين أيضًا . ويزيد تفسير ابن تيمية وتقييده ضعفا : قولُ القرطبي : «المتقدمين» ، فمن هم المتقدمون الذين يقصدهم من توفي سنة ٦٧١ هـ ؟ غالبا سيقصد بهم عموم أهل العلم المصنّفين من السابقين .

(٣) انظر التعليق السابق .

هذا قول المتكلمين .

وقد كان السلف الأول رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ، ولا ينطقون بذلك ، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى ، كما نطق كتابه وأخبرت رسله . ولم يُنكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة ، وخُص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته ، وإنما جهلوا كيفية الاستواء ، فإنه لا يعلم حقيقته ، كما قال مالك رحمه الله: «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والسؤال عن هذا بدعة» . وكذا قالت أم سلمة رضي الله عنها ، وهذا القدر كاف . قال : والاستواء في كلام العرب العلو والاستواء. [وذكر كلام الجوهري في (صحاحه) وغير ذلك ، **هذا آخر كلام القرطبي**]»[(١)] .

تكرار حذف ابن تيمية لكلام القرطبي في أكثر من موضع

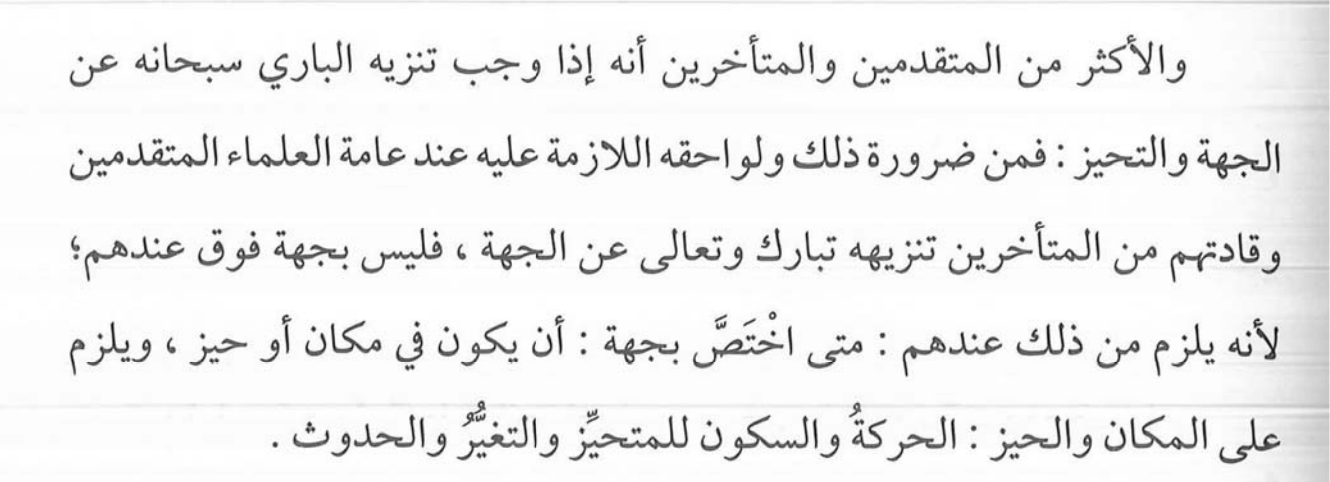
والحقيقة أن هذا ليس هو آخر كلام القرطبي كما قال ابن تيمية في نَقْلَيْهِ كليهما عنه ، فقد ترك ابن تيمية بقية كلام القرطبي في هذا الموطن ، وهو قدرٌ من كلامه يؤثر في معرفة معنى كلامه ! ولذلك سأذكر كلام القرطبي بنصه كاملا ، من أول نقل ابن تيمية ، إلى آخر هذا الموضع :

فقد قال القرطبي : «قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف : ٥٤]، هذه مسألة الاستواء ، وللعلماء فيها كلام وإجزاء . وقد بيّنّا أقوالَ العلماء فيها في الكتاب (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العُلى)[(٢)] ، وذكرنا فيها هناك أربعة عشر قولا .

---

(١) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ـ تحقيق : د/ يحيى الهنيدي . وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف : السعودية . الطبعة الأولى : ١٤٢٦هـ ـ (١/ ١٧٢ ـ ١٧٥) .

(٢) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي ـ تحقيق : د/ محمد حسن جبل . دار الصحابة : طنطا . سنة : ١٤١٦هـ ـ (٢/ ١٢١ ـ ١٤٤) .


والأكثر من المتقدمين والمتأخرين أنه إذا وجب تنزيه الباري سبحانه عن الجهة والتحيز : فمن ضرورة ذلك ولواحقه اللازمة عليه عند عامة العلماء المتقدمين وقادتهم من المتأخرين تنزيهه تبارك وتعالى عن الجهة ، فليس بجهة فوق عندهم؛ لأنه يلزم من ذلك عندهم : متى اخْتَصَّ بجهة : أن يكون في مكان أو حيز ، ويلزم على المكان والحيز : الحركةُ والسكون للمتحيِّز والتغيُّرُ والحدوث .

هذا قول المتكلمين .

وقد كان السلف الأَوَّل رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ، ولا ينطقون بذلك ، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى ، كما نطق كتابه وأخبرت رُسُلُه . ولم يُنكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة . وخُصَّ العرش بذلك ؛ لأنه أعظم مخلوقاته . وإنما جهلوا كيفيةَ الاستواء ، فإنه لا تُعلم حقيقته .

كما قال مالك رحمه الله : «الاستواء معلوم - يعني في اللغة[1] - ، والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة» . وكذا قالت أم سلمة رضي الله عنها .

وهذا القدر كاف ، ومن أراد زيادة عليه ، فليقف عليه في موضعه من كتب العلماء .

والاستواء في كلام العرب : هو العلو والاستقرار .

قال الجوهري : واستوى من اعوجاج .

واستوى على ظهر دابته ، أي استقر .

---

(١) هذا التفسير لمعنى عبارة مالك قد سقط من نَقْلِ ابن تيمية في هذا الموضع ، رغم أثره البالغ في تحرير موقف القرطبي ، وإن كان قد ذكره ابن تيمية في موضع آخر من كتبه !

واستوى إلى السماء : أي قَصَدَ .

واستوى : أي استولى وظهر .

قال :

قد استوى بِشْرٌ على العراقِ مِن غير سيفٍ ودمٍ مُهراقِ

واستوى الرجل : أي انتهى شبابُه .

واستوى الشيءُ : إذا اعتدل .

وحكى أبو عُمر بن عبد البر عن أبي عبيدة في قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، قال : علا ، وقال الشاعر :

فأورَدَتْهم ماءً بفيفاءَ قفرةٍ وقد حَلَّقَ النجمُ اليمانيُّ فاستوى

أي : علا وارتفع .

قلت : فعلوُّ الله تعالى وارتفاعه عبارةٌ عن عُلُوِّ مجدِه وصفاته وملكوته ، أي ليس فوقه فيما يجب له من معاني الجلال أحدٌ ، ولا معه من يكون العلو مشترَكًا بينه وبينه ، لكنه العليُّ بالإطلاق سبحانه»[1] .

هذا كلامه بتمامه ، وقد ختمه بمعنى العلو لديه ، وأنه : «عبارةٌ عن عُلُوِّ مجدِه وصفاته وملكوته» ، فلم يُثبت جهةَ علو ، ولا عُلوَّ جهةٍ من الجهات الست المخلوقة .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ـ تحقيق : محمد رضوان عرقسوسي ، وغياث الحاج أحمد . مؤسسة الرسالة : بيروت . سنة : ١٤٢٧هـ ـ (٩/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩) ، وفي طبعة دار الكتب المصرية (٧/ ٢١٩ ـ ٢٢٠) .

كما أن كلام المتقدمين قد نسبه القرطبي لـ«الأكثر من المتقدمين والمتأخرين» ولـ«عامة العلماء المتقدمين وقادتهم من المتأخرين» ، فهل يمكن أنه يقصد أن هؤلاء جميعًا كانوا على ضلال ؟!

تساؤل عن سبب هذا البتر والحذف الذي وقع من ابن تيمية لكلام القرطبي

فلماذا حذف ابن تيمية هذه العبارات الأخيرة التي تنفي أن يكون القرطبي يردّ هذا القول[1]؟!

أم أن ابن تيمية يريد أن يؤصِّل للفكرة التي أشاعها في مقلّديه : أن الأشعرية يقدمون أنفسهم على السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم ! وأنهم مع علمهم بخلافهم مع السلف فهم كانوا يعتقدون أنهم أعلم من السلف وأولى بمعرفة الحق منهم . ولذلك أظهر القرطبيَّ وكأنه مع علمه بمقالة السلف ، إلا أنه ما زال ينسب لأكثر المتقدمين والمتأخرين من متكلمي أصحابه خلاف ما ثبت عن السلف !

المقصود بعبارة (طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم)

فالذي سيخرج به كل من يقرأ هذا الكلام : أن القرطبي يقرر عمليًّا الاستخفافَ بعلوم السلف ، ويؤكد الفهمَ الغالط للعبارة القائلة : «طريقة السلف أسلم وطريقة الخلَف أعلم وأحكم»[2] .

---

(١) لقد حذف ابن تيمية آخرَ كلام القرطبي من عدد من المواضع في كتبه ، وليس في موضع واحد فقط . فانظر : بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٣٨٩ ـ ٣٩١) ، ودرء التعارض (٦/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠) ، ومجموع الفتاوى (٣/ ٢٦١ ـ ٢٦٢) .

(٢) فقد كرّرَ ابن تيمية في عدد من كُتبه تشنيعه على المتكلمين بمقالة بعضهم : «طريقة السلف أسلم وطريقة الخلَف أعلم وأحكم» ، على أنها تدلّ على استخفاف بعلم السلف ، وعلى تقديمٍ لعلم الخلَف على علم السلف ، فانظر الفتوى الحموية ـ تحقيق : د/ حمد التويجري ـ (١٨٥) ، ومجموع الفتاوى (٤/ ١٥٧) (٥/ ٨) ، ودرء التعارض (٥/ ٣٧٨) ، والانتصار لأهل الأثر (٢٢١ ـ ٢٢٢) ، وغير ذلك من كتب ابن تيمية . =

ثم لما ذكر القرطبي كلام الإمام مالك ، فسّرَ معنى قوله : «الاستواء معلوم»،

= فاستمرّ ابن تيمية يعيب المتكلمين بهذه العبارة ، متهما إياهم أنهم يَسْتَخِفّون بعلم السلف وأنهم يظنون أنفسهم أكثر علما وتحقيقًا ، حتى تبيَّن له هو نفسُه معناها الصحيح الذي لا يتضمن الاستخفاف بالسلف ! فكتب بخط يده على حاشية الفتوى الحموية زيادة يقول فيها : «وإن كانت هذه العبارة إذا صدرت من بعض العلماء قد يعني بها معنًى صحيحًا» ، كما بيّن ذلك الباحثُ التيمي ـ المتميّز في خدمة التراث التيمي ـ عبد الله بن علي السليمان آل غيهب في مقدمة تحقيقه لكتاب الأصبهانية لابن تيمية (١/ ٣٦) ، حيث أكّد على صحة هذه العبارة ، وأنها بخط ابن تيمية نفسه ، حتى إنه قال : «وهي مما لا ينبغي أن يُشك في صحة ثبوته ، فهي مما زاده الشيخُ بخطّه بأَخَرة» .

وهذا الذي رجع إليه ابن تيمية هو مما كان يجب أن لا يصدر منه غيرُه ؛ لأنه لا يوجد في علماء المسلمين (أشعريةً أو ماتريدية) إلا من هو معظِّمٌ لعلوم السلف ، وإنما مراد من قال تلك العبارة منهم هو المرادُ نفسُه عند الإمام أحمد ابن حنبل عندما أَلْزَمَ بإضافة عبارة «غير مخلوق» إلى عبارة السلف أن : «القرآن كلام الله» ، وعلّل الإمام أحمد ذلك بأنه لما ابتدع المعتزلة القول بخلق القرآن ، وكانوا لا يتحاشون أن يكرروا ما ورد في القرآن من وصف القرآن بأنه كلام الله ، لكنهم يتأولونه ، صار متحتّما على من أراد أن يُعلن مخالفتَه لهم أن يزيد عبارةً ما قالها السلف عن القرآن ، وهي أنه «غير مخلوق». فانظر مسائل أبي داود للإمام أحمد ـ تحقيق : محمد رشيد رضا ـ (٢٦٣ ـ ٢٦٤) ، والشريعة للآجري (١/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨) .

فمن قال من المتكلمين : «طريقة السلف أسلم وطريقة الخلَف أعلم وأحكم» مرادهم منها : أن السلف سكتوا عن أشياء لأنهم لم يُبتلَوْا بالبدع التي ظهرت بعدهم ، لا لنقصٍ في علمهم ولا لعجز في تحريرهم ، وهذا السكوت أسلم لمن لازمه حتى بعد ظهور البدع ؛ إلا أن منهج الردِّ والإبطال ونصرة الحق الذي صدر من العلماء بعد السلف وبعد ظهور البدع هو التحقيقُ لعلم السلف وهو التحرير العلمي لعقائد السلف ، والتي سكتوا عنها لعدم الحاجة إلى الكلام فيها في زمنهم ، كما سكتوا عن قول : «غير مخلوق» في صفة القرآن الكريم وأنه كلام الله .

فإذا كان ابن تيمية نفسه قد رجع إلى هذا الفهم الصحيح لكلام المتكلّمين ، واعترف أن العالم إذا قال تلك العبارة وجب فهمها على مراد صحيح ، فهل المنتسبون إلى ابن تيمية رجعوا كما رجع هو ؟! الواقع يدل على خلاف ذلك ، ولذلك لا أعرف طبعةً للحموية أضافت تلك الحاشية ، وعامة الباحثين من السلفية يشككون في صحتها ، كما قال الباحث آل غيهب في حاشيته المحال إليها سابقًا .

بأن معناه في اللغة معلوم ، ولم يفسره بتحديد أحد معانيه في صفة الله تعالى . وهذا يعني : أن القرطبي يحمل كلام الإمام مالك على أنه يريد بقوله : «الاستواء معلوم» أي : إن المعلوم في شأن لفظة الاستواء هو معناها اللغوي ، لا معناها في صفة الله تعالى .

بل يقطع بأن القرطبي يستحيل أن يعني المعنى الذي يريده ابن تيمية : أنه ختم الكلام عن العلو ، فإذا به يفسر العلو بالعلو المعنوي : «عُلُوُّ مجدِه وصفاته وملكوته» .

كما أن القرطبي في كتابه الذي أحال إلى تفصيله فيه ، وهو كتاب (الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) قد أبطل القول بالجهة إبطالا قاطعا لا يقبل التأويل[1] .

والقرطبي هو الذي نقل كلام شيخه أبي العباس القرطبي (ت٦٥٦هـ) مقرًّا له ، والذي نسب فيه إلى السلف استحالةَ حمل نصوص الصفات على ظواهرها ، فقد قال أبو العباس القرطبي : «وقد عُرف أن مذهب السلف تَرْكُ التعرُّضِ لتأويلها ، مع قطعهم باستحالة ظواهرها ، [فيقولون : أَمِرُّوها كما جاءت] . ومذهب غيرهم : إبداءُ تأويلاتها ، وحَمْلُها على ما يصحُّ حَمْلُه في اللسان عليها ، من غير قطعٍ [بتعيين مَحْمَلٍ] منها»[2] .

---

(١) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي ـ تحقيق : د/ محمد حسن جبل . دار الصحابة : طنطا . سنة : ١٤١٦هـ ـ (٢/ ١٤٣) ، وانظره أيضًا (٢/ ٢١) .

(٢) المفهم للقرطبي ـ تحقيق : محيي الدين مستو ، ويوسف علي بديوي وأحمد محمد السيد ، ومحمود إبراهيم بزّال . دار ابن كثير : ودار الكلم الطيب : بيروت . سنة : ١٤١٧هـ ـ (٦/ ٦٩٧ ـ ٦٩٨) ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ـ تحقيق : محمد رضوان عرقسوسي . مؤسسة الرسالة : بيروت . سنة : ١٤٢٧هـ ـ (٥/ ٢٣) ـ وطبعة دار الكتب ـ (٤/ ١٤) . وما بين معكوفتين زيادة من نقل أبي عبد الله القرطبي في (الجامع) .

فلا يمكن أن ينسب القرطبي إلى السلف تَرْكَ التعرُّضِ للتأويل والقطعَ باستحالة ظواهر نصوص الصفات : ثم هو نفسه ينسب إليهم ضدَّ ذلك ، فينسب إليهم إثباتَ لفظٍ لم يرد في الكتاب والسنة أصلًا ، وهو لفظ (الجهة) ، ثم يكون قد قصد بإثبات هذا اللفظ (الجهة) إثباتَ الدلالة اللغوية الظاهرة للفظ (الجهة) ، التي قطع السلف باستحالة الظاهر منها !!

هل نسي ابن تيمية أن القرطبي من أكابر الأشعرية المعظمين لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني ، كما وصفه هو نفسه بذلك ، حيث قال ابنُ تيمية : «قال ـ المعظِّمُ لأبي المعالي ، الناقل لكلامه : **أبو عبد الله القرطبي ـ وهو من أكابر علماء الأشعرية ـ ...**»[1] .

توجيه كلام القرطبي الموهم بإثبات الجهة لله تعالى

بقي : ما معنى كلام القرطبي الذي تُوُهِّم دالًّا على إثبات الجهة من الجهات الست لصفات الله تعالى ، حتى نجمع بين إثباته ونفيه ؟

خاصة أنه في النص الذي ظاهره إثباتُ الجهة نسب هذا القول للكافة «بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى» ؛ إذ لا يمكن أن يكون ما نسبه للكافة ، هو نفسه قد نَسَبَ ضدَّه إلى «الأكثر من المتقدمين والمتأخرين» وإلى «عامة العلماء المتقدمين وقادتهم من المتأخرين» !

كما أنه في النص الذي ظاهره إثباتُ الجهة نسبه إلى «السلف الأوَّل رضي الله عنهم وأنه قد نطق به كتابُه وأخبرت رُسُلُه ! فأين نطق السلف بـ(الجهة)؟! بل أين نطق القرآن الكريم بلفظ (الجهة) وأين هي الأحاديث النبوية الصحيحة التي نصّت على لفظ (الجهة) في صفات الله تعالى؟!

---

(١) التسعينية لابن تيمية ـ تحقيق : د/ محمد إبراهيم العجلان . مكتبة المعارف : الرياض . سنة : ١٤٢٠هـ ـ (٣/ ٩٠٢) .

فمع عدم ورود لفظ (الجهة) في القرآن والسنة وفي كلام السلف ، ومع القطع بعلم القرطبي بذلك : لا بد أن القرطبي في العبارة التي استند إليها ابنُ تيمية لم يكن يتكلم ـ إثباتًا أو نفيًا ـ عن لفظ (الجهة) الذي يعني الجهات الست ؛ لأن لفظ الجهة بهذا المعنى لفظٌ لم ينطق به الكتاب قطعًا ، ولا جاءت به السنة قطعًا ، ولا أثبته السلف بلفظ (الجهة) ولا نفوه بلفظه قطعًا ، ولا هو اللفظ الذي أبطلَ القرطبي معناه في كتاب (الأسنى) ! هذا مما نقطع به من معنى كلام القرطبي ؛ لأن أدلته قطعية .

وإنما بقي تحديد مراد القرطبي بعد إبطال الـمَحْمَل الذي حمله ابن تيمية عليه :

والذي لا شك فيه أن القرطبي يقصد بالجهة التي نطق بها القرآن ، والتي جاءت بها السنة ، والتي نطق بها السلف : إثباتَ الألفاظ التي تساوي في معناها عند الخلق لفظ الجهة : كالعُلُوِّ ، والفوقية ، والاستواء ، فهذه هي الألفاظ التي نطق بها القرآن قطعًا ، وجاءت بها السنة قطعًا ، وأَمرَّها السلف كما جاءت قطعًا . فهو يقصد أن الجهة التي أثبتها السلف هي الألفاظ التي فوّضوا معانيها مما وَرَدَ كـ(العلو) و(فوق) و(الاستواء) ، فليس في كلام القرطبي ما يمكن حمله على أنه أراد الجهة من الجهات الست . بل على الفهم الصحيح لكلام القرطبي سيكون لفظ (الجهة) نفسه حتى لو أنه قد ورد في السمع لكان موقف السلف منه هو موقفهم من (العلو) و(الفوقية) و(الاستواء) ، وهو موقف الإيمان باللفظ وتفويض المعنى وتنزيه الباري عن مشابهة الخلق . فهذا هو ما أثبته السلف وأثبته عنهم القرطبي قطعًا ، وليس الجهة المخلوقة التي هي إحدى الجهات الست ، وهي نحو وَصْفِه تعالى بـ(العليّ) و(الأعلى) و(على) و(فوق) و(استوى) ، تفويضًا لمعناها وتنزيهًا عن مشابهة الخلق .

ويؤكد أن هذا ما ينسبه القرطبي للسلف قوله في سياق حكاية كلام السلف: «وخُصَّ العرش بذلك ؛ لأنه أعظم مخلوقاته» . فهذه الجملة لا معنى لها لو كان القرطبي يقصد بالاستواء ما ينسبه ابنُ تيمية للسلف : أن ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، بمعنى علا عُلُوَّ الجهة من الجهات الست ، أو هو الاْستقرار ؛ لأن علو الجهة لا علاقة لها بعظم العرش ، وكذا الاستقرار :

ـ أما علو الجهة فيتعلق بالعرش ؛ لأن العرش هو آخر المخلوقات وأعلاها، لا لكونه عظيما أو غير عظيم . فتخصيص العرش بذكر العلو عليه ليس موضع تساؤل أصلًا على هذا الرأي الذي يجعله جهة حسية لله تعالى ، ولا هو محلٌّ لأي استشكال ، حتى يُقال : لماذا خُصَّ العرش بالذكر ؛ لأن العرش أعلى المخلوقات وآخرها . فالاستشكال الذي يُجاب عنه بعبارة : «وخُصَّ العرش بذلك ؛ لأنه أعظم مخلوقاته» ، لا يَرِدُ على هذا التفسير للاستواء أصلا . كما لن يكون جواب استشكالِ ما لا يُستشكل على هذا الرأي هو أن يُقال له : «وخُصَّ العرش بذلك ؛ لأنه أعظم مخلوقاته» ، وإنما سيقال له : والذي دل أن العرش أعلى المخلوقات هو كذا وكذا .

ـ أما استواء الاستقرار : فهو أبعد عن أن يصح فيه ذلك الجواب أيضًا ؛ إلا على معنى التجسيم الصريح ، وأن يكون العرش حيِّزًا للباري تعالى وتقدّسَ عن ذلك . فعند اعتقاد التجسيم الصريح يصح أن يقال : «وخُصَّ العرش بذلك ؛ لأنه أعظم مخلوقاته» . وهذا الاعتقاد حاشا القرطبي وابن تيمية وكل علماء المسلمين أن ينسبوه إلى السلف . بل هذا الدارمي (ت ٢٨٠هـ) يقول عبارته التي استُقبحت منه عن الله عز وجل : «ولو قد شاء لاستقرَّ على ظهر بعوضة ، فاستقلَّت به بقدرته ولطف ربوبيته ، فكيف على عرش عظيم أكبر من السمٰوات السبع والأرضين السبع»[١] .

---

(١) نقض الدارمي على المريسي ـ تحقيق : منصور السماري . أضواء السلف : الرياض . الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ ـ (٢٥٢) .

مما يعني أن عِظمَ العرش أو عدم عظمه ليس هو علة كون تعلقه باستواء الله تعالى عليه ؛ لأنه لو لا أن جعل الله تعالى العرشَ بقدرته ولطف ربوبيته متعلقا بـ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ لما كان لعظمه أو لغيره أي علاقة بذلك .

فقول القرطبي : «وخُصَّ العرش بذلك ؛ لأنه أعظم مخلوقاته» ، إنما هو جواب من فسّر الاستواء بِـ«عُلُوِّ مجدِه وصفاته وملكوته» كما ذهب إليه القرطبي نفسه ؛ لأنه سيقال له : عُلُوُّ مجدِ الله تعالى وعُلُوُّ صفاته وملكوته لا يخص العرش وحده ، فهو عُلوٌّ على كل خلق الله تعالى ، فلماذا خُصَّ العرش بالذكر في الآية ، فحينئذٍ سيكون الجواب المقنع هو أن يُقال : «وخُصَّ العرش بذلك ؛ لأنه أعظم مخلوقاته» .

ومن تتمات هذا الباب : أن القرطبي في كتابه (الأسنى) قد قال في المعنى السادس من معاني الاستواء : «والسادس : قولُ الطبري ، وابن أبي زيد ، والقاضي عبد الوهاب ، وجماعةٍ من شيوخ الحديث والفقه ، وهو ظاهرُ بعض كتب القاضي أبي بكر رضي الله عنه[1] ، وأبي الحسن[2] ، وحكاه عنه ـ أعني عن القاضي أبي بكر ـ القاضي عبد الوهاب نصًّا ، وهو أنه سبحانه مستوٍ على العرش بذاته ، وأطلقوا في بعض الأماكن : فوق عرشه .

قال الإمام أبو بكر[3] : «وهو الصحيح الذي أقول به ، من غير تحديد ،

---

(١) يقصد الباقلاني .

(٢) يقصد الأشعري .

(٣) هو الباقلاني .

ولا تمكين في مكان، ولا كونٍ فيه ولا مماسّة»[١].

(١) السلفي المعاصر إذا وقف على هذه العبارة للباقلاني (إمام الأشعرية في زمنه) تَوهّم أو أوهم أنها تدل على ما ينسبه هو للسلف، ويجعل الباقلاني بذلك قد رجع عن أشعريته! أو تناقض! أو حصل له شيءٌ ـ لا ندري ما هو ـ أنطقه بالحق خِلافًا لمعتقده!! وقد يتحذلق هذا الجاهلُ فينتقد السُّلُوبَ الواردة في كلام الباقلاني، فيقول: «قوله «مستوٍ على العرش بذاته، فوق عرشه» هو مذهب السلف، ولكن ليس من منهج السلف أن ينفوا الألفاظ المجملة التي لم يَرِد في الكتاب ولا في السنة نَفْيُها ولا إثباتُها: كالحدّ والمكان والتمكّن والمماسّة». فيتغافل عن دلالة هذه المنفيات، ليجعل الباقلاني موافقا للمعتقد الذي ينسبه للسلف.

هذا التحذلقُ ونحوه مما يتعالمون به باغترارٍ بائسٍ دائما، وكرّروه حتى استقاءت وَخامتَه العلومُ والعقولُ! فهم لا يعلمون (أو يعلمون ويتغافلون تدليسًا وتعصبا للباطل) أن الأشعري إذا قال: «مستوٍ على العرش بذاته، فوق عرشه» لا يقصد إثبات الجهة كما يقصدون، ولا يقصد إثبات القدر المشترك للاستواء والفوقية، وإنما يقصد إثبات اللفظ كما ورد، وأنه صفةٌ ذاتية لله تعالى، وأنه صفة أزلية، لم تَحدُثْ بعد خَلْق العرش في ذات الله، ولذلك يقولون (كما قال القرطبي) وإنما خُصّ العرش بالذكر لأنه أعظم المخلوقات.

فهذا أحد قولي الأشعرية في هذا الباب، وليس هو رجوعًا منهم عن أشعريتهم إلى إثبات المعنى الذي يُثبته التيميّون.

يقول الباقلاني في (رسالة الحرة): «أنه تعالى متقدِّسٌ عن الاختصاص بالجهات، والاتصاف بصفات المحدَثات، وكذلك لا يوصف بالتحوِّل والانتقال، ولا القيام ولا القعود، لقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وقوله ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾؛ ولأن هذه الصفات تدل على الحدوث، والله تعالى يتقدّس عن ذلك.

فإن قيل: أليس قد قال ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾؟ قلنا: بلى، قد قال ذلك، ونحن نطلق ذلك وأمثالَه على ما جاء في الكتاب والسنة، ولكن ننفي عنه أمارة الحدوث، ونقول: استواؤه لا يُشبه استواءَ الخلق، ولا نقول إن العرش له قرار ولا مكان؛ لأن الله تعالى كان ولا مكان، فلما خلق المكان لم يتغيَّر عما كان.

قال أبو عثمان المغربي يوما لخادمه محمد المحبوب: لو قال لك قائل: أين معبودك؟ ماذا كنتَ تقول له؟ فقال: أقول حيث لم يزل ولا يزول. قال: فإن قال: فأين كان في الأزل؟ ماذا تقول؟ فقال: أقول حيث هو الآن. يعني: إنه كما كان ولا مكان.=

قلت : هذا قول القاضي أبي بكر في كتاب (تمهيد الأوائل) له ، وقد ذكرناه .

وقاله الأستاذُ أبو بكر ابن فورك في (شرح الأدلّة) .

وهو قولُ ابن عبد البر ، والطَّلَمَنْكي ، وغيرهما من الأندلسيين ، والخطابي في (شعار الدين) ، وقد تقدم ذلك»[1] .

فهو ينسب هذا القول لأكابر الأشعرية ، منذ أبي الحسن الأشعري ، إلى الباقلاني وابن فورك . ولا قائل بأن الباقلاني وابن فورك قد تابا عن أشعريتهما

= وقال أبو عثمان : كنتُ أعتقد شيئًا من حديث الجهة ، ، فلما قدمتُ بغداد وزال ذلك عن قلبي ، فكتبتُ إلى أصحابنا : إني قد أسلمتُ جديدًا .

وقد سُئل الشِّبْلي عن قوله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، فقال : الرحمن لم يزل ولا يزول ، والعرش محدَث ، والعرش بالرحمن استوى .

وقال جعفر بن محمد الصادق عليه السلام : من زعم أن الله تعالى في شيء أو من شيء أو على شيء : فقد أشرك ؛ لأنه لو كان على شيء لكان محمولا ، ولو كان في شيء لكان محصورًا، ولو كان من شيء لكان محدَثًا ، والله يتعالى عن جميع ذلك» . الإنصاف فيما يجب اعتقاده (وهو رسالة الحرة) لأبي بكر الباقلاني ـ تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر . عالم الكتب : ١٤٠٧هـ . (٦٤ـ٦٦) .

وقال الباقلاني أيضًا في كتابه المصنَّف لنصرة الأشعرية ، وهو كتاب (التمهيد) : «فهل تقولون : إنه في كل مكان ؟ قيل : معاذ الله ! بل هو مستوٍ على العرش ، كما أخبر في كتابه فقال ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، وقال ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ ، وقال ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ ...» . التمهيد للباقلاني ـ تحقيق : الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي . المكتبة الشرقية : بيروت . سنة: ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م ـ (٢٦٠) .

وكلام الباقلاني وغيره من الأشعرية أكثر من أن يُحصى ، وفي هذا الكتاب نماذج كثيرة منه ، ليعلم المنتسبون للسلفية ما الذي يخالفون فيه الأشعرية وما الذي يوافقونهم فيه !

(١) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي ـ تحقيق : د/ محمد حسن جبل . دار الصحابة : طنطا . سنة : ١٤١٦هـ ـ (٢/ ١٢٣) .

(كما ادُّعِيَ زُورًا في أبي الحسن الأشعري) ، مما يوجب عدم حَرْفِ كلامهم عما هو عليه مذهب الأشعرية من تفويض المعنى . وهو أنهم يثبتون استواء لذاته ، وفوق عرشه ، كما ورد في النصوص ، مع تنزيه الله عن الحركة والمكان ومن حلول الحوادث بذاته العلية عز وجل . فالاستواء عند هؤلاء (ومنهم ابن جرير الطبري وابن أبي زيد والأشعري والباقلاني وابن فورك) صفة ذات لله تعالى ، وهي صفة قديمة لله تعالى ليست حادثة بعد خلق العرش ، وإنما خُص العرش بذكرها لشرفه وعلوه على بقية المخلوقات . وهذا الإثبات هو إثباتٌ للفظ ، دون أي معنًى يَخُصُّ لفظَ الاستواءِ ، فهو تفويضٌ تامٌّ للفظ دون تحديد معنًى خاصٍّ به .

والمهم لدينا هنا : أنه لا يمكن أن يكون القرطبي إلا وقد فهم عبارة الإمام مالك على ما يوجبه تقريره وفهمه لما كان عليه السلف وأئمة الإسلام ، وهو تفويض المعنى ، لا إثبات معنى هو القدر المشترك ، الذي يريد ابن تيمية أن يحمل كلامه عليه !

تنبيه :

الجواب على استشكال مرعي الكرمي لكلام القرطبي

استشكل مرعي الكرمي الحنبلي (ت١٠٣٣هـ) قول القرطبي : «وأظهر هذه الأقوال ـ **وإن كنت لا أقول به ولا أختاره** ـ : ما تظاهرت عليه الآيُ والأخبارُ ، [والفضلاءُ الأخيارُ] : أن الله سبحانه على عرشه ، كما أخبر في كتابه ، وعلى لسان نبيه ، بلا كيفٍ ، بائن من جميع خلقه .

هذا جملة مذهب السلف الصالح فيما نقل عنهم الثقات ، حسب ما تقدّم»[1] .

---

(١) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي ـ تحقيق : د/ محمد حسن جبل . دار الصحابة : طنطا . سنة : ١٤١٦هـ ـ (٢/ ١٣٢) ، والزيادة بين معكوفتين من مخطوطة محفوظة في مكتبة جار الله بتركيا ، رقم ١٠٢٤ (٢٣٦/ ب) .

فتعقّبه الشيخ مرعي رحمه الله بقوله: «والعجب من القرطبي حيث يقول: «وإن كنت لا أقول به، ولا أختاره»، ولعله خشي من تحريف الحسدة، فدفع وهمهم بذلك»[١].

ولا عجب في كلام القرطبي؛ لأنه على منهج الأشعرية في الإقرار بتفويض المعنى منهجًا للسلف، ويعلم أنه هو المنهج الأسلم، وهو المؤيَّد بظاهر النصوص؛ لأنه ملتزِمٌ بلفظها دون زيادة أو نقص. لكن القرطبي كان يرى منهجَ التأويل ضرورةً على الخلَفِ، بسبب نقص العلم وانتشار الجهل باللغة وبأصول الدين. فالقرطبيُّ يُرجِّحُ منهجَ التأويل بالنسبة لعصره ولكل عصرٍ بعد عصور السلف؛ لأنه لم يَعُدْ يحمي الناسَ العلمُ باللغة الذي كان عليه السلفُ الصالحُ رضي الله عنهم، ولا رسوخُ إيمانهم العاصم من الشكّ والافتتان، ولا طريقةُ فَهْمِهم القويمة التي كانت تُحصِّنُهم من الوقوع في التشبيه أو التعطيل.

فهم القرافي لعبارة الإمام مالك

١٨. الإمام القَرافي المالكي - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس المصري - (ت٦٨٤هـ):

قال القرافي (ت٦٨٤هـ) في (الذخيرة): «قال رجل لمالك يا أبا عبد الله ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب، وأراك صاحب بدعة، أخرجوه.

---

(١) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات لمرعي الكرمي الحنبلي (ت١٠٣٣هـ) - تحقيق: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة: بيروت. سنة: ١٤٠٦هـ - (١٣٢). وضمن مجموع رسائل مرعي الكرمي - تحقيق: محمد بركات، وماهر أديب حبوش، و د/ علي محمد زينو، وغيرهم. دار اللباب: إستانبول. سنة: ١٤٣٩هـ - (٤/ ٢٢٢).

قال ابن أبي زيد : الله تعالى فوق سماواته على عرشه ، دون أرضه ، وإنه في كل مكان بعلمه . وقال في الرسالة : «استوى على عرشه المجيد بذاته» ، وهذا أقرب للتأويل من الأول ، أي بغير مُعِينٍ ، بل بذاته استوى على العرش وغيره ، وخص الله تعالى العرش بالاستواء لأنه أعظم أجزاء العالم ، فيبقى غيره بطريق الأولى .

فقال جماعة عن ابن أبي زيد وعن ابن عبد البر وجماعة من المجتهدين إنهم يعتقدون الجهة ؛ لأجل هذه الإطلاقات .

وقال بعض الفضلاء : هذا إنما يلزمهم إذا لم يُصرِّحُوا بأنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ، وبغير ذلك من النصوص النافية للجهة ، وإنما قصدُهم إجراءُ النصوص كما جاءت ، من غير تأويل ، ويقولون لها معانٍ لا نُدركها ، ويقولون هذا استواءٌ لا يشبه الاستواءات ، كما أن ذاته لا تشبه الذوات ، فكذلك يكون فوق سماواته دون أرضه: فوقيةً لا تُشبه الفوقيات .

وهذا أقرب لمناصب العلماء من القول بالجهة .

ومعنى قول مالك : «الاستواء غير مجهول» : أن عقولنا دالّتنا على الاستواء اللائق بالله وجلاله وعظمته ، وهو الاستيلاء ، دون الجلوس ونحوه مما لا يكون إلا في الأجسام .

وقوله : «والكيف غير معقول» معناه : أن ذات الله تعالى لا توصف بما وضعت العرب له كيف ، وهو الأحوال المتنقلة والهيآت الجسيمة من التربع وغيره، فلا يعقل ذلك في حقه تعالى ؛ لاستحالته في جهة الربوبية .

وقوله : «والسؤال عنه بدعة» : معناه لم تجر العادة في سيرة السلف بالسؤال عن هذه الأمور المثيرة للأهواء الفاسدة ، فهو بدعة .

ورأيت لأبي حنيفة رضي الله عنه جوابا لكلام كتب به إليه مالك : «إنك تتحدث في أصول الدين ، وإن السلف لم يكونوا يتحدثون فيه» ، فأجاب : «بأن السلف رضي الله عنهم لم تكن البدع ظهرت في زمانهم ، فكان تحريك الجواب عنها داعية لإظهارها ، فهو سعيٌ في منكر عظيم ، فلذلك تُرك . قال : وفي زماننا ظهرت البدع ، فلو سكتنا كنا مقرِّين للبدع ، فافترق الحال» . وهذا جواب سديد، يدل على أن البدع ظهرت ببلاده بالعراق . ومالك لم يظهر ذلك ببلده ، فلذلك أنكر ، فهذا وجه الجمع بين كلام الإمامين وعن الشافعي رضي الله عنه : «لو وجدت المتكلمين لضربتهم بالجريد» .

قال لي بعض الشافعية ـ وهو متعيِّنٌ فيهم يومئذ ـ : «هذا يدل على أن مذهب الشافعي تحريم الاشتغال بأصول الدين» ، قلت له : ليس كذلك ، فإن المتكلمين اليوم في عرفنا إنما هو الأشعري وأصحابه ، ولم يدركوا الشافعي ولا تلك الطبقة الأولى ، إنما كان في زمان الشافعي عَمرو بن عبيد وغيره من المعتزلة المبتدعة أهل الضلالة ، ولو وجدناهم نحن ضربناهم بالسيف فضلا عن الجريد . فكلامه ذمٌّ لأولئك ، لا لأصحابنا . وأما أصحابنا القائمون بحجة الله ، والناصرون لدين الله ، فينبغي أن يُعظَّموا ولا يهتضموا ؛ لأنهم القائمون بفرض كفاية عن الأمة ، فقد أجمعت الأمة على أن إقامة الحجة لله تعالى فرض كفاية .

قال لي ذلك الشافعي : يكفي في ذلك الكتاب والسنة ، قلت له : فمن لا يعتقدهما ، كيف تقام الحجة عليه بهما ؟ فسكت .

تنبيه :

قال الغزالي : يُشترط في الطائفة التي تقوم بفرض الكفاية من أصول الدين أربعة شروط :

- أن يكون وافر العقل ؛ لأنه علم دقيق .

- وأن يستكثر منه ؛ لأنه لا أكفرَ من نصف أصولي .

- وأن يكون ديِّنًا ؛ فإن قليل الدِّين إذا وقعت له الشبهة لا يطلب لها جوابا .

- وأن يكون فصيحا ؛ لأن الفدم لا يُنتفع به في هذا الباب»[1] .

التعليق على كلام القرافي

وفي هذا النقل فوائد كثيرة ، لكن يهمنا أن القرافي قد حمل جواب الإمام مالك في الاستواء إلى ما يزيد على تفويض المعنى بُعدًا عن الفهم التيمي ، حيث حمل القرافيُّ جوابَ الإمام مالك على أنه أراد به تأويل الاستواء ! فانظر قول القرافي : «ومعنى قول مالك : «الاستواء غير مجهول» : أن عقولنا دالّتنا على الاستواء اللائق بالله وجلاله وعظمته ، وهو الاستيلاء ، دون الجلوس ونحوه مما لا يكون إلا في الأجسام» .

فهم الخفاف لعبارة الإمام مالك

١٩ . أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي الخفّاف (ت٦٨٨هـ) :

قال أبو بكر الخفاف في (شرح عقيدة الرسالة ـ لابن أبي زيد ـ) : «فإن قيل : أراكَ قد شرعتَ في التأويل والتصحيح لما يصحّ نسبتُه إلى الله تعالى من المعاني التي ينطلق عليها لفظُ الاستواء مما لا يصح ، ومالكٌ رحمه الله ـ وهو من أجلِّ الأئمة قدرًا ـ لما سأله السائلُ عن مسألة الاستواء أجاب السائلَ بأن قال له : «الاستواء معلومٌ ، والكيف مجهول ، والسؤال عن هذا بدعة»؟

---

(١) الذخيرة للقرافي (١٣/ ٢٤٢ ـ ٢٤٤) .

قلتُ : قالت طائفةٌ من أهل العلم : كلُّ ما ورد في الشرع من كتاب الله تعالى وسُنة رسول الله (صلى الله عليه وسلّم تسليما) وله في اللسان وجهٌ أو أوجُهٌ : فإنه يُبيَّن على تلك الوجوه اللغوية ؛ لأن الشرع ورد باللسان العربي والمنهج اللغوي . قال تعالى ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ ، لأنه لو خاطب رسولُ الله (صلى الله عليه وسلّم تسليما) قومَه بلغة غير لغتها ، ولسانٍ غير لسانها : لكان في ذلك تكليفٌ بما لا يُطاق ، وهو مرفوعٌ شرعًا ، وإن كان جائزًا عقلا ، وقيل: بإحالته عقلا وشرعًا .

ثم نقول : من فسّرَ الحديث والآية على ما تقتضيه اللغةُ لم يتكلّم في القرآن برأيه ، ولا دخل في الذين توعدهم ﷺ بالنار في قوله : «من تكلم في القرآن برأيه فليتبوّأ مقعده من النار» .

قالوا : وليس في القرآن شيءٌ يحرُمُ تفسيرُه ، إذا كان له وجهٌ في اللغة . فإذا احتملت الآية فُسِّرت بهما[1] ، ولا يتعيّنُ واحدٌ منهما في قصد الربّ ؛ فإن ذلك تَحكُّمٌ على الله تعالى .

وعلى هذا يُحملُ جواب مالك رحمه الله ، حيث قال للسائل : «الاستواء معلومٌ ، والكيف مجهول ، والسؤال عن هذا بدعة» .

ألا ترى أن مراده بهذا الكلام : أن معاني الاستواء معلومة في اللغة .

وأراد بقوله «الكيف مجهول» : أن تَعَيُّنَ واحدٍ من تلك المعاني الجائزة في حقه تعالى من غير الدليل السمعي المحصَّل بوقوع أحد الجائزين أو الجائزات ، إن كثرت أوجهُ الجواز في المسؤول عنه .

---

(١) يقصد المعنيين اللذين ذكرهما من معاني الاستواء ، وهما : القصد (قصد إلى أمر في العرش) ، والقهر والغلبة والإيجاد .

ولا يُظن بمالك رحمه الله أنه أراد بـ(الكيف) الكيفَ الذي هو نسبة الجسم إلى الجهات بحسب الاستقرار ، فإن قَدْرَه في دين الله أعظم من ذلك ، حاشاه من اعتقاد التجسيم أو ما يؤول إليه ، بل تَجوَّزَ في إطلاق الكيف ، فعبّرَ له عن تعيين المراد مما يصح في حقه تعالى من نهاية .

وكذلك إطلاقه عليه أنه «مجهول» ، لا يريد به الجهل الذي هو اعتقاد المعتقِد على خلاف ما هو به ، وإنما أطلق المجهول بالإطلاق اللغوي ، الذي هو مرادفٌ لغير المعلوم .

وإذا كان أمرٌ ما غيرَ معلوم : فقد يكون مجهولًا ، أو مظنونًا ، أو مشكوكًا فيه ، أو مُصمَّمًا تصميم تقليد ، أو تَعلّقَ به ضدٌّ من أضداد العلم غير التكليفية : كالغفلة ، وما كان في معناها ، مما لا يُشترط فيه الذِّكْرُ لذلك من مالك رحمه الله ومن غيره القائلين بقوله ؛ سَدًّا منهم لباب التأويل ، حِذارًا من تأويل من ليس هو من أهل التأويل ، على طريقهم في سدِّ الذرائع . وقال أبو إسحاق ابن دِهَاق[1] : «إن ترك التأويل أنسب للورع» .

قلتُ : لكن ذلك بشرط أن المتورّع يعلم ما يأتي وما يذر ، كمالكٍ وغيره من أئمة السلف . أما أن يقول من لا خبرة عنده بطريق الألفاظ والمعاني : اتركوها كما جاءت ، فذلك توريطٌ في الجهالات ، وإغراءٌ ممن هذه حاله بالضلالة ، ونعوذ بالله ممن هذه حاله ...»[2] .

---

(١) إبراهيم بن يوسف بن محمد بن دِهاق الأوسي المالقي ، المعروف بابن المرأة (ت٦١١هـ) .

(٢) شرح عقيدة الرسالة لأبي بكر الخفاف ـ تحقيق : د/ عبد الله التوراتي . دار نقطة : بيروت . سنة ١٤٤٥هـ ـ (٢٦٥ ـ ٢٦٨) .

وانتبه ـ أيها المتتبع للحق ـ كيف فسَّر هذا الإمام (الكيفَ) الذي نفاه الإمام مالك عن صفة الاستواء بأنه إثباتُ المعنى ، فإثباتُ المعنى المستفاد من ظاهر العبارة في صفة الخلق هو نفسه تكييفٌ عند الإمام مالك ، وأيُّ إثباتٍ للمعنى يقتصر على ظاهرٍ من اللفظ المشتبه : هو عند العلماء تكييف .

فهم المشدالي لعبارة الإمام مالك

٢٠. ناصر الدين أبو علي منصور بن أحمد بن عبد الحق المَشِدَّالي البِجائي المالكي (ت٧٣١هـ) :

وذكر ناصر الدين منصور بن أحمد بن عبد الحق المَشِدَّالي المالكي (ت٧٣١هـ) عبارة الإمام مالك محتجًّا بها على أنه مذهب من يمنع من تأويل الاستواء، فقال : «ثم اختلفوا في جواز تأويله ، فذهب السلف إلى منع التأويل؛ إما لأنه من المتشابهات التي لا يعلم تأويله إلا الله ، وإما حذرًا من الوقوع في محظور التأويل . وهذا المذهب مفهومٌ من جواب الإمام مالك لما سُئل عن كيفية الاستواء ....»[1] .

التعليق على كلام المشدالي

وهذا تفويض تام :

١. لاحتمال أن يكون من المتشابه ، والمتشابه لا يُثبت له معنى .

٢. أن جواب الإمام مالك كان عمن سأل عن الكيفية ، وهذا يعني أن إثبات معنى مما يخطر على بال الناس من معنى الاستواء لغةً هو تكييفٌ عند المشِدالي ، وقد صرح بذلك قبل هذا الكلام .

---

(١) شرح مقدمة الرسالة لناصر الدين المشِدّالي ـ تحقيق : د/ عبد الكريم بومركود . الرابطة المحمدية : المغرب . ١٤٤٢هـ ـ(١١٢) .

فهم الفاكهاني لعبارة الإمام مالك

٢١. تاج الدين الفاكهاني ـ أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري ـ (ت٧٣٤هـ) :

فقد ذكر عبارة الإمام مالك في الجواب عمن سأل عن الاستواء ، ثم قال بعد بيان الأقوال بين التفويض والتأويل : «واتفق أهل السنة على صرف اللفظ عن ظاهره ، لكنهم انقسموا على قسمين :

- قسمٌ تأوّلوا ، كما تقدم .

- وقسمٌ قالوا بنفي المستحيل على الله تعالى ، ونُمِرُّها كما جاءت ، ونقول: الله أعلم بما أراد»[1] .

التعليق على كلام الفاكهاني

وغالب الظن أن الإمام مالكًا عند الفاكهاني ليس من القسم الذي تأوّل ، فلم يبق إلا القسم الذي فوّض المعنى لله تعالى .

فهم اليفرني لعبارة الإمام مالك

٢٢. أبو الحسن اليفْرَني الأشعري ـ علي بن عبد الرحمن ـ (ت٧٣٤هـ) :

فقد ذكر الاستواء والفوقية ونحوها ثم قال : «وقد اختلفت مسالك العلماء في تأويلها :

فذهب جماعةٌ من السلف إلى الانكفاف عن تأويلها ، وإجراء ظواهرها على مواردها ، وتفويض معانيها إلى الله تعالى ، مع القطع بتنزيه الرب تعالى عن صفات المحدَثين ، منهم : عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وعائشة ، وأم سلمة،

---

(١) التحرير والتحبير في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني الملقّب بمالكٍ الصغير لتاج الدين الفاكهاني ـ تحقيق : د/ أحمد بن عبد الكريم نجيب . دار المذهب : نواكشوط : موريتانيا. سنة : ١٤٣٩هـ ـ (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢) .

وقد رُوي عن أبي بكر الصِّدّيق رضي الله عنه أنه قال : «أي سماء تُظلّني ، وأي أرضٍ تسعني : إن قلتُ في كتاب الله ما لا يريده الله» ، وهو مذهب مالك بن أنس وقول أهل المدينة»[١] .

الإجراء على الظاهر هو التفويض الكامل لا كما يزعم التيميون

أرأيتَ كيف جمع بين الإجراء على الظاهر وتفويض المعنى في سياق المذهب الواحد ؟! لتعلم معنى مَن قال من أهل العلم بالأخذ بالظاهر ، وأنهم لا يعنون حَمْلَ اللفظ على معناه الظاهر ، كما يزعم التيميون ، وإنما مرادهم إمرارُ اللفظ الوارد على ما ورد ، ومَنْعُ التأويل ، فهذا الإثبات اللفظي هو إجراء ظواهر النصوص على ما وردت به .

فهم ابن جزيّ لعبارة الإمام مالك

٢٣. ابن جُزَيّ المالكي ـ محمد بن أحمد بن محمد الكلبي الغرناطي ـ (ت٧٤١هـ) :

قال في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف : ٥٤] : «﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ، حيث وقع : حمله قومٌ على ظاهره ، منهم ابن أبي زيد وغيره . وتأوّله قوم بمعنى : قصد ، كقوله : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ ، ولو كان كذلك لقال : ثم استوى إلى العرش . وتأوّلها الأشعرية : أن معنى استوى : استولى بالملك والقدرة .

والحق : الإيمان به من غير تكييف ، فإن السلامة في التسليم .

---

(١) المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية لأبي الحسن اليفرني ـ تحقيق : د/ جمال علّال البختي . الرابطة المحمدية للعلماء : المغرب . سنة : ١٤٣٨هـ ـ (٢/ ٧٩٨ ـ ٧٩٩) .

ولله در مالك بن أنس في قوله للذي سأله عن ذلك : «الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والسؤال عن هذا بدعة» ، وقد رُوي مثل قول مالك عن أبي حنيفة ، وجعفر الصادق ، والحسن البصْري . **ولم يتكلم الصحابةُ ولا التابعون في معنى الاستواء ، بل أمسكوا عنه** ؛ ولذلك قال مالك : «السؤال عنه بدعة»»[1] .

التعليق على كلام ابن جزي

فالمذهب الذي ينسبه ابن جُزي إلى الإمام مالك وإلى السلف باللفظ الصريح: هو عدم ذكر المعنى[2] ؛ إذ يقول : «**ولم يتكلم الصحابةُ ولا التابعون في معنى الاستواء**» ، فما المعنى الذي أثبتوه إذا كانوا لم يتكلّموا فيه أصلًا ، وسكتوا عنه ؟!

وإذا كان ابن جُزي قد قدّم في الاستواء ذِكْرَ مذاهب ثلاثة ، وردّ المذهبين الثاني والثالث منها ، فقد بقي المذهب الأول بلا ردّ . وإذا كان المذهب الذي يرتضيه هو تفويض المعنى ، فسيكون هو المذهب الأول الذي لم يردَّه ، ونسبه إلى ابن أبي زيد وغيره ، والذي عبَّر عنه بأنه الحملُ على الظاهر ! ليكون هذا مثالا آخر على إطلاق الظاهر على إثبات اللفظ دون تأويل ، مع تفويض المعنى .

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جُزي ـ تحقيق : أ .د/ محمد سيدي محمد مولاي . دار الضياء : الكويت . سنة ١٤٣٠هـ ـ (١/ ٧١١ ـ ٧١٢) .

(٢) فالعجب من عبد الرحمن بن ناصر البراك حيث زعم أن ابن جُزي «هنا متردِّدٌ بين الإثباتِ مِنْ غيرِ تكييف ، وبين التفويض»! كما في كتابه : التعليقات على المسائل العقدية في كتاب التسهيل لعلوم التنزيل لابن جُزي له (١٣١) .

إذ ليس في كلام ابن جُزي أيُّ إثباتٍ للمعنى ، ولا فيه أيُّ تَردُّد ؛ إلا من شهوة إثبات التردّد، فعسى أن يكون في إثبات التردّد ما يُوهمُ بوجود من كان يُثبت المعنى على طريقتهم ، ولو بتردُّد ! إلى هذا الحدّ هم في حاجةٍ إلى إثبات وجود موافِقٍ ، ولو بتردُّد !!

فهم ابن سلامة لعبارة الإمام مالك

٢٤. محمد بن محمد بن سلامة بن حسن الأنصاري التونسي (ت٧٤٦هـ) :

قال في شرح الرسالة لابن أبي زيد المسماة (النكت المفيدة في شرح الخطبة والعقيدة) عن الاستواء : «فجمهور السلف وقف في ذلك ؛ لأنه صار من قبيل المجمل ، ولا سبيل لتعيين المحامل إلا من جهة الشرع ، فصار متشابهًا ، فوجب الوقف .

وعن هذا قال الإمام مالك رحمه الله لمن سأله عن آية الاستواء : الاستواء معلوم ، أي : معلومٌ محامله في اللسان . والكيف غير معقول ، أي : وما يؤدي إليه الظاهر من الكيف غير معقول ؛ لأنه مستحيل . والسؤال عن هذا بدعة ، أي: والسؤال عن تعيين أحد المحامل في اللفظ المتشابه بدعة . فمشى في ذلك على طريق جمهور السلف»[١] .

ومثل هذا الكلام في وضوح دلالته لا يحتاج إلى بيان الشاهد منه ووجه دلالته .

فهم الأنفاسي لعبارة الإمام مالك

٢٥. أبو الحجاج يوسف بن عمر الأنفاسي الفاسي (ت٧٦١هـ) :

وقال أبو الحجاج يوسف بن عمر الأنفاسي (ت٧٦١هـ) معلقا على قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ : «هذه الآية وما شابهها من المشكلات ، وما كان كذلك من الأخبار اختُلف فيه . قيل : لا يجب تأويلها ، وإنما يُؤمَن بها ،

---

(١) النكت المفيدة في شرح الخطبة والعقيدة لابن سلامة الأنصاري ـ تحقيق : د/ الميلودي بن جمعة ، والأستاذ الحبيب بن طاهر . مؤسسة المعارف : بيروت ـ (٨٥ ـ ٨٦) .

ويُسلَّم الأمر إلى الله ، ويُنزَّه تعالى فيها عما يستحيل عليه . وهذا مذهب طائفة من أهل العلم ، منهم ابن شهاب ومالك وغيرهما ، وقد دخل رجل على مالك فقال له...»[١] ، ثم أورد القصة .

فهم الشاطبي لعبارة الإمام مالك

٢٦. الشاطبي المالكي الأشعري - إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي - (ت٧٩٠هـ) :

ذكر الشاطبي في (الموافقات) مواطن كراهية السؤال ، فذكر في الموطن الثامن منها : «السؤال عن المتشابهات ، وعلى ذلك يدل قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ .

وعن عمر بن عبد العزيز : «من جعل دِينه غَرَضًا للخصومات : أَسْرَعَ التنقُّلَ» .

ومن ذلك سؤال من سأل مالكا عن الاستواء ، فقال : «الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والسؤال عنه بدعة»»[٢] .

التعليق على كلام الشاطبي

فالسؤال عن (الاستواء) عند الشاطبي منهيٌّ عنه ؛ لأنه من المتشابهات ، فأي تفويض لمعنى أشدُّ وأقوى مما أنت منهيٌّ حتى عن مجرَّدِ السؤال عنه ؟! فلا كيف ولا معنى ، ولا كلام مطلقًا ولا سؤال ولا استشكال ؛ إلا السكوت . وهذا هو معنى عبارة الإمام مالك عند الشاطبي .

---

(١) شرح الرسالة للأنفاسي ـ تحقيق : د/ محمد الطريباق اليدري . الدار المغربية ، ودار الكلمة : القاهرة . ١٤٤٠هـ ـ(١/ ٢٧٣) .

(٢) الموافقات للشاطبي ـ تحقيق : مشهور حسن سلمان . دار ابن عفان : الدمام . سنة : ١٤١٧ ـ(٥/ ٣٩٠ـ٣٩١) .

أشعرية الشاطبي

وكيف لا يكون كذلك والشاطبي أشعري في كل أبواب المعتقد؟! والأشعرية مفوضون للمعنى حتى عند مقلدة ابن تيمية[1].

٢٧. ابن خَلْدُون ـ عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن جابر بن خلدون الحضرمي المالكي ـ (ت٨٠٨هـ):

فهم ابن خلدون لعبارة الإمام مالك وردُّه على احتجاج التيميين بها

ذكر ابنُ خلدون أن مذهب السلف هو تفويض المعنى، وأن من أَوَّل من الخلف إنما أَوّل منعًا من اعتقاد التشبيه والتجسيم، ثم قال عن تأويل الخلف: «وحَمَلهم على هذا التأويل، وإن كان مخالفًا لمذهب السلف في التفويض: أن جماعة من أتباع السلف وهم المحدِّثون والمتأخرون من الحنابلة ارْتَبَكُوا في محمل هذه الصفات، فحملوها على صفاتٍ ثابتة لله تعالى مجهولة الكيفية. فيقولون في ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: «نُثبت له استواءً بحسب مدلول اللفظ، فرارًا من تعطيله، ولا نقول بكيفيته، فرارًا من القول بالتشبيه الذي تنفيه آيات السُّلُوب، من قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾، تعالى الله عما يقول الظالمون، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾».

ولا يعلمون مع ذلك أنهم ولجوا من باب التشبيه في قولهم بإثبات استواء.

والاستواء عند أهل اللغة: إنما موضوعة الاستقرار والتمكن، وهو جسماني. وأما التعطيل الذي يشنعون بإلزامه، وهو تعطيل اللفظ، فلا محذور فيه. وإنما

---

(١) صنف أحد أتباع السلفية المعاصرة وهو ناصر الفهد كتابا بعنوان (الإعلام بمخالفات الموافقات والاعتصام)، وطُبع في مكتبة الرشد: الرياض. سنة: ١٤٢٠هـ. وقرر فيها أن الشاطبي مخالفٌ للسنة حسب تصوره في أبواب المعتقد: في توحيد الربوبية، والأسماء والصفات، والإيمان، والقدر، وغير ذلك، وأنه أشعري المرجع والاستدلال.

المحذور في تعطيل الآلهة . وكذلك يشنعون بإلزام التكليف بما لا يُطاق ، وهو تمويه ؛ لأن التشابه لم يقع في التكاليف . ثم يدعون أن هذا مذهب السلف ، وحاشا لله من ذلك . وإنما مذهب السلف ما قرّرناه أولا : من تفويض المراد بها إلى الله ، والسكوت عن فهمها . وقد يحتجون لإثبات الاستواء لله بقول مالك : «إن الاستواء معلوم ، والكيف مجهول» ، ولم يُرِد مالكٌ أن الاستواء معلوم الثبوت لله ، وحاشاه من ذلك ، لأنه يعلم مدلول الاستواء . وإنما أراد أن الاستواء معلوم من اللغة ، وهو الجسماني ، وكيفيته أي حقيقته ؛ لأن حقائق الصفات كلها كيفيات ، وهي مجهولةُ الثبوتِ لله»[1] .

وهو ردٌّ صريح على ابن تيمية وأتباعه ؛ لأنه جاء بعدهم .

فهم التنوخي لعبارة الإمام مالك

٢٨. أبو الفضل قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي القيرواني (ت٨٣٧هـ) :

قال في (شرحه للرسالة) في الكلام عن ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ : «قال ابن عطية :

- قالت فرقةٌ : هو بمعنى استولى .

- وقال أبو المعالي وغيره : هو بمعنى القهر والغلبة .

- وقال سفيان الثوري : فَعَلَ فِعْلًا في العرش سماه ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ .

- وقال الشعبي وغيرُه : **هذا من متشابه القرآن ، ولا يُتعرَّض لمعناه** . قال مالك بن أنس لرجل سأله عن هذا الاستواء ، فقال له مالك : «الاستواء معلوم ،

---

(١) كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر لابن خلدون (المقدمة) ـ تحقيق : إبراهيم شبوح . القيروان للنشر : تونس . سنة ٢٠٠٧م ـ (٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣) .

والكيفية مجهولة ، والسؤال عن هذا بدعة ، وأظنك رجل سوء ، أخرجوه عني» .
زاد غيره : «والإيمان به واجب» ، فأدبر الرجل وهو يقول : يا أبا عبد الله ، لقد سألتُ عنها أهلَ العراق وأهلَ الشام فما وُفِّقَ أحدٌ فيها توفيقَك»[١] .

فهم البرزلي لعبارة الإمام مالك

٢٩. أبو القاسم البُرْزُلي المالكي ـ هو ابن أحمد بن محمد البلوي القيرواني ثم التونسي (ت٨٤١هـ) :

فهو من علماء المالكية الأشعرية ، وممن حكى الإجماع على نفي الاستقرار عن صفات الله تعالى ، وحكى الإجماع على استحالة إرادة الحقيقة من ظواهر الآيات والأحاديث التي توهم ذلك[٢] ، ونقل الخلاف في إطلاق الجهة والفوقية مع نفي التحيّز والتحديد ، ثم قال ـ نقلا عن بعض أهل الإفتاء ـ «فَتْحُ مثلِ هذا الباب للعوام ، وسلوكُ طريق التأويل : فيه إفسادٌ لاعتقادهم ، وإلقاءُ تشكيكاتٍ عظيمة في دينهم ، وتهييجٌ لفتنتهم وقيامهم ، لا سيّما إن كان ممن يُشار إليه . وأذى هذا مثلُ الرجل الذي سأل مالكًا عن معنى قوله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، فقال مالك : «الاستواء معلوم (أو معقول) ، والكيفية مجهولة، والإيمانُ به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وأراك رجلَ سوء ، أخرجوه عني» ، وزاد بعضهم في الحكاية : «فأدبر الرجل وهو يقول : يا أبا عبد الله ، لقد سألتُ عنها أهل العراق وأهل الشام ، فما وُفّق فيها أحدٌ توفيقَك» .

---

(١) شرح الرسالة لابن ناجي التنوخي ـ على حاشية شرح الرسالة لزروق . دار الفكر : بيروت . سنة : ١٤٠٢هـ ـ (١/ ٣١) .

(٢) فتاوى البرزلي ـ تحقيق د/ محمد الحبيب الهيلة . دار الغرب : بيروت . سنة : ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م ـ (٦/ ١٩٨) .

فأنت ترى مالكًا كيف أدّب هذا الرجل وزجره الزجرَ التامَّ ، وهو لم يصدر منه إلا السؤال عن بعض المتشابه خاصة ، فما ظنُّك بمن صرَّح به ؟! وقضيةُ عمر مع صَبيغ وضَرْبُهُ إياه المرّةَ بعد المرّة بسؤاله عن المتشابه : مشهورةٌ ، حتى قال له : «إن كنتَ تريد قتلي : فاقتلني ، وإلا فقد أخذتُ أدبي» .

واختلف في تأويل قول مالك :

- فصرفه ابنُ عبد البر إلى مذهبه[1] .

- وظاهر حكاية غيره : أنه وقف عن الكلام فيها ، كمذهب الواقفية .

- ومنهم من نحا به مذهبَ المتكلمين ، وإليه أشار ابن التِّلِمْساني في (شرح المعالم) ، فقال ... (ونقل كلامه الآتي)»[2] .

التعليق على كلام البرزلي

الفرق بين مذهب ابن عبد البر ومذهب الواقفية (حسب تعبير البُرْزُلي) : أن ابن عبد البر شرح مذهبه في تفويض المعنى ، بما أوهم غير المدقِّق أنه ربما أثبت الجهة في معنى الاستواء . بخلاف الواقفة : الذين توقفوا عند حدود اللفظ الوارد ، دون زيادة عليه ولا نقصٍ منه .

---

(١) سبق وبينا معنى كلام ابن عبد البر . وقد علق أبو العباس المنجور الفاسي ـ أحمد بن علي بن عبد الرحمن ـ (ت٩٩٥هـ) على عبارة البُرْزُلي : «فصرفه ابنُ عبد البر إلى مذهبه»، بقوله : «يعني ما نُسب إليه من إثبات الجهة ، من غير تكييفٍ ولا تحديد» . نظم الفرائد ومُبدي الفوائد لمحصِّل المقاصد للمنجور ـ وهو شرح لنظم (محصّل المقاصد مما به تُعتبر العقائد) لأبي العباس ابن زكري التلمساني (ت٨٩٩هـ) ـ تحقيق : د/ جمال زَرْكي . دار الرشاد الحديثة : الدار البيضاء . سنة ١٤٤٤هـ ـ (٢/ ٩٢٢) .

(٢) فتاوى البرزلي ـ تحقيق د/ محمد الحبيب الهيلة . دار الغرب : بيروت . سنة : ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م ـ (٦/ ٢٠١ ـ ٢٠٢) .

وخلاصة كلام البُرْزُلي : أنه لا يوجد أحدٌ من هؤلاء فَهِمَ كلام الإمام مالك على أنه يقصد إثبات معنى محدّدٍ للاستواء ، وهو المعنى الذي يُثبت قدرًا مشتركًا بين صفة الاستواء لله تعالى والاستواء للمخلوقين ، على ما يزعمه التيميون من مذهب السلف المتخيّل عندهم .

فهم السنوسي لعبارة الإمام مالك

٣٠. أبو عبد الله السنوسي ـ محمد بن يوسف بن عمر ـ (ت٨٩٥هـ) :

قال في (شرح المقدمات) وهو يذكر المذاهب تجاه آية الاستواء ونحوها : «المذهب الأول : وجوب تفويض معنى ذلك إلى الله تعالى ، بعد القطع بالتنزيه عن الظاهر المستحيل ، وهو مذهب السلف . ولهذا لما سأل السائل مالك بن أنس رضي الله عنه عن قوله تعالى ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، قال في جوابه : «الاستواء معلوم ، والكيف[1] مجهول ، والسؤال عنه بدعة» ، وأمر بإخراج السائل .

يعني رضي الله عنه : أن الاستواء معلومٌ من لغة العرب محاملُه المجازيةُ التي تصحُّ في حق مولانا جلّ وعلا ، والمراد في الآية منها أو من غيرها[2] بما لم نعلمه مجهولٌ لنا ، والسؤال عن التعيين ما لم يَرِدْ نصٌّ فيه من الشرع بتعيينه بدعةٌ ، وصاحب البدعة رجلُ سوءٍ يجب مجانبته وإخراجه من مجالس العلم ، لئلّا يُدخل على المسلمين فتنةً بسبب إظهار بدعة»[3] .

---

(١) وردت زيادة في بعض النسخ هنا : يعني بالكيف : كيفية فهم الآية بحملها على معنى مجهول .

(٢) الضمير في (منها) يعود على المحامل المجازية ، والضمير في (غيرها) كذلك ، والمعنى : والمراد في الآية من هذه المحامل التي عرفناها لغةً وجوَّزنا إطلاقَها عليه سبحانه ، أو من غير هذه المحامل التي عجزنا عن معرفتها أصلًا . (شرحٌ من حاشية التحقيق) .

(٣) شرح المقدمات للسنوسي ـ تحقيق : أنس محمد عدنان الشرفاوي . دار التقوى : الشام . الأولى : ١٤٤١هـ ـ (٢٠٨ ـ ٢٠٩) .

فهم زروق لعبارة الإمام مالك

٣١. أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمَّد بن عيسى البُرْنُسي الفاسي المالكي الشهير بِزَرُّوق (ت٨٩٩هـ):

قال زَرُّوق: «ذُكر الاستواء على العَرْش في ستة مواضع من كتاب الله تعالى، فقيل: إن في ذلك من المتشابه الذي يُنزَّه عن المحال، ولا يُتعرَّض لمعناه. وهو مذهب السلف وجماعةٍ من الأئمة، وحُمل عليه مذهب مالك، إذ سئل عن قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، فقال: «الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

- فقوله: «معلوم»: يعني في كلام العرب له مصارف.

- وقوله: «والكيف غير معقول»: نَفْيٌ لما يُتوهَّم فيه من محتملاته الحسية؛ إذ لا تُعقل في حقه تعالى.

- وقوله: «والإيمان به واجب»؛ لأنه ورد نصًّا في القرآن.

- قوله: «والسؤال عنه بدعة»: أنه من تَتبُّعِ المشكل الذي وقع النهي عنه.

وفي بعض رواياته: «والكيفية مجهولة»، وقد عدلنا عنها للرواية التي ذكرنا؛ لأن غير المعقول لا يُمكن العلم به، والمجهول يمكن علمه. والمقصود: نَفْيُ التعقل في ذلك، فرواية نفيه أولى، وإن كان غيرُها أكثرَ روايةً»[١].

وقال أيضًا في (شرح عقيدة الغزالي): «قال رحمه الله: «وأنه مستو على عرشه»، يعني: كما يليق بجلاله، حسب ما يذكره بعدُ من التنزيه ونفي التشبيه. وإنما ذكره لوروده شرعًا، وعارَض ظاهرَه المعقولُ فيلزم، أي: التنزيه؛ لإخراجه عن ظاهره

---

(١) شرح الرسالة لزروق ـ دار الفكر: بيروت. سنة: ١٤٠٢هـ ـ (١/ ٣١ ـ ٣٢).

المحال إجماعًا ، إما مع تعيين المجمل ، أو مع التفويض فيه . وكل منهما جائزٌ إجماعًا ، إلا أنه اختُلف في الأَوْلَىٰ : فقيل : التأويل ينفي التشبيه ، ولئلّا يَعْرَى المذكورُ[1] عن علم من بعض وجوهه ، وقيل : التفويض ؛ لأنه أسلم من الخطأ... (ثم ذكر عبارة الإمام مالك ، وقال) فانتفى المحال ؛ لأن ما لا يُعقل لا يصح . ومنهم من يرويه «والكيفية مجهولة» ، والأَولى : الرواية التي ذكرناها ؛ لأن المجهول يمكن علمه ، وغير المعقول لا يمكن علمه ، «والإيمان به واجب» ؛ لأنه ورد شرعًا ، «والسؤال عنه بدعة» ؛ لأنه من تتبُّعِ المشكِلِ ، ولم يكن من شأن من مضى ، وهم القدوة»[2] .

فهم النفراوي لعبارة الإمام مالك

٣٢. أحمد بن غُنيم النَّفَراوي المالكي (ت١١٢٦هـ) :

ذكر في شرحه للرسالة (الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني) آيات الصفات المختلف فيها ، ثم ذكر المذاهب فيها ، فقال : «وطريق السلف : كابن شهاب ومالك الإمام ومن وافقهما من السلف الصالح : تمنع تأويلها عن التفصيل والتعيين ، وقال أهلُها : نقطع بأن المستحيل غير مراد ، ونعتقد أن له تعالى استواءً ويدًا وغير ذلك مما ورد به الشرع ، لا يعلم معناه على التفصيل إلا الله ... (ثم ذكر عبارة الإمام مالك ، ثم قال) ومعنى قول مالك : «الاستواء معلوم» : أن عقولنا دلّتنا على أن الاستواء اللائق به هو الاستيلاء ، دون الاستقرار والجلوس ؛ لأنهما من صفات الأجسام .

---

(١) يعني : وصف الاستواء .

(٢) شرح عقيدة الغزالي لزرّوق ـ تحقيق : د/ محمد عبد القادر نصّار . دار الإحسان : القاهرة . سنة : ٢٠٢٠م ـ ٧٩ ـ ٨٠) .

ومعنى قوله : «والكيف مجهول» ، معناه : أن ذات الله لا توصف بالأحوال المتعلقة والهيئات الحسية من التربّع ونحوه .

«والإيمان به واجب» : لوروده في الكتاب .

«والسؤال عنه بدعة» : لأنه لم تجرِ العادة بالسؤال عنه من السلف ، بل يُفوّضون معرفته ـ على التحقيق ـ إلى الله»[1] .

٣٣. العلامة المجدِّد الطاهر ابن عاشور ـ محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي ـ (١٣٩٣هـ) :

فهم الطاهر ابن عاشور لعبارة الإمام مالك

قال الطاهر ابن عاشور في تفسير قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾: «وهذه الآية ونحوها ـ كقوله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف : ٥٤] لكونها من المتشابه ، كانت طرائق علماء الإسلام في الكلام عليها مختلفة متفاوتة :

فأما السلف من الصحابة : فلم يَخُضْ منهم فيه سائلٌ ولا مسؤول ، ولا تَطلّبوا بيانه من الرسول . وتلك سُنّتهم في أمثالها ، حين كانت عقائد الأمة سليمة من الدخل ، وحين كان معظم انصرافها إلى حُسْن العمل .

ثم حدث التشوُّفُ إلى الغوص على المعاني في عصر التابعين ، وربما طنَّت بأذهانهم أسئلةُ السائلين ، فأخذوا يسدّون باب الخوض في مثل هذا ، ويبعدون عنه

---

(١) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني للنفراوي ـ تحقيق : أ.د/ رابح زرواتي . دار ابن حزم : بيروت . سنة : ١٤٤٠هـ ـ (١/ ١٣٧ ـ ١٣٨) .

لِواذًا، وألحقوه بالمتشابه، فَقَضَوْا بالإمساك عن تأويله، ويقولون: آمنا به، ويتأولون لطريقتهم بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ثم بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]. ولذلك نُقل عن جماعة منهم أنهم قالوا في آيات المتشابه: «نُمِرُّها إمرارًا كما جاءت، بلا كيف، ولا تعطيل، ولا تشبيه، ولا تمثيل». ودَرَجَ على ذلك معظمُ أئمة العصر الذي بعد عصر التابعين، مثل مالك وأبي حنيفة والأوزاعي وسفيان الثوري والليث بن سعد وسفيان بن عيينة، ومن تبع طريقتهم من أصحابهم، والطبقة التي تليهم، مثل: الشافعي وعبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه ونُعيم بن حماد شيخ البخاري وأحمد بن حنبل والبخاري. وقد سئل مالك رحمه الله عن هذا الآية فقال للسائل: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، (وفي رواية: والكيف غير معقول)، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأظنك رجل سوء، أخرجوه عني». وعن سفيان الثوري أنه سئل عن الآية فقال: «فعل فِعْلًا في العرش سماه استواء».

ثم طلع الشك بقرنه في نفوس من لم يَزِنُوا الإيمانَ حق وزنه، فاضطُرَّ المتكلِّمون من أئمة الإسلام ـ فيما اضطروا إليه من تبيين حقائق الصفات وتعلقاتها ـ إلى أن يخوضوا في الآيات وتأويل متشابهاتها، إقناعًا للمرتاب، وإقماعًا لمن جاء يفتح لإلحاده الباب، ولم يروا عملهم هذا مخالفا لما درج عليه السلف. ولكنهم رأوا السلف سلكوا التأويل بإجمال، ورأوا أنفسهم في حاجة إلى تفصيل التأويل. ورأوا أن كلتا الطريقتين تأويل، وفسروا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، بمعنى عطف قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ على اسم الجلالة.

ولقد أبدع إمام الحرمين في بيان وجه عدم الإمساك عن تفصيل التأويل إذ قال : «إن كل مؤمن مجمع على أن لفظة الاستواء ليست على عُرفها في الكلام العربي ، فإذا فعل ذلك فهو قد فسر لا مَحالة (يعني حيث لم يحمل اللفظ على ظاهر معناه) ، فلا فائدة في تأخيره عن طلب الوجه والمخرج البين ، بل في تأخيره عن ذلك إلباس على الناس وإيهام للعوام» . وقال الغزالي : «لا خلاف في وجوب التأويل عند تعيين شبهة لا ترتفع إلا به» .

وتُسمى هذه الطريقة : طريقة الخلف ، وهي الطريقة المثلى المناسبة لما عدا القرون الثلاثة الأولى . ومن ثم قال بعض العلماء : «طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم (وأحكم)» . ومعنى هذا الكلام ـ فيما أفهم أنا ـ أن السلف أرشدوا إلى تَطَلُّبِ السلامة من الخوض في مثله ، خشيةَ قصور الأفهام والتورط في الشك . فلما لم يَنْصَعِ الناسُ إلى نُصحِهم ، وأَبَوْا إلا السؤالَ وإدخال الشك: تَعَيَّنَ سلوكُ طريقة الخلف ، فهي أعلم ، أي : أدخل في العلم ، أي : أكثر علما ؛ لأن بيان التأويل وتفصيله يكثر فيه الاحتياجُ إلى الاستدلال بالعلم والقواعد . وكلتا الطريقتين طريقةُ هُدى ، يسع المسلم سلوكها . قال ابن السبكي في خاتمة جمع الجوامع : «وما صح في الكتاب والسنة من الصفات نعتقد ظاهر المعنى ، وننزه عند سماع المشكل . ثم اختلف أئمتنا أنؤول أم نفوض منزهين ، مع اتفاقهم على أن جهلنا بتفصيله لا يقدح»»[١] .

---

(١) جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام الطاهر ابن عاشور لمحمد الطاهر الميساوي . دار النفائس : الأردن : ١٤٣٦هـ ـ (١/ ٤١ ـ ٤٦) .

المبحث الثاني
تقرير بقية العلماء (من غير المالكية)
لمعنى جواب الإمام مالك عن الاستواء



نسبة الإمام الترمذي التفويضَ الكامل إلى السلف

٣٤. الإمام الترمذي ـ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي ـ (ت٢٧٩هـ):

فقد قال الإمام الترمذي عقب حديث الرؤية وذِكْرِ القَدَم: «وقد رُوي عن النبي ﷺ روايات كثيرة، مثل هذا: ما يُذكر فيه أمر الرؤية: أن الناس يرون ربهم، وذِكْر القَدَم، وما أشبهَ هذه الأشياء. والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة: مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن المبارك، وابن عيينة، ووكيع، وغيرهم أنهم رَوَوْا هذه الأشياء، ثم قالوا: تُروىٰ هذه الأحاديث، ونُؤمن بها، ولا يقال: كيف؟ وهذا الذي اختاره أهلُ الحديث: أن يَرْوُوا هذه الأشياء كما جاءت، ونؤمن بها، **ولا تُفَسَّر، ولا تُـتَـوَهَّم**، ولا يُقال: كيف؟ **وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه**»[1].

ومع أن الترمذي لم يذكر عبارة الإمام مالك، لكنه ذكر مذهبه في تفويض المعنى. فقد نفى الإمام الترمذي عن السلف ـ ومنهم الإمام مالك ـ تفسير هذه النصوص، دون تقييد التفسير بتفسير الجهمية أو المعتزلة، بل نفى التفسيرَ عامة، دون تخصيص. بل بالغ في إثبات التفويض: حيث نفى كل تَوَهُّم لمعنى الصفة، مما يجزم بأنه يرفض إثبات معنى يتضمّن إثبات قدر مشترك، على ما يزعم المفرِّقون بين ما سمّوه (تفويض السلف) و(تفويض الخلَف).

---

(١) جامع الترمذي ـ طبعة دار التأصيل ـ (٣/ ٤٨٣ رقم الحديث ٢٧٤٧ ـ ٢٧٤٨).

ولو كان الترمذي يُثبت لهذه الصفات أي معنى ، لماذا يكتفي بنفي كل معنى، ولا يذكر المعنى الذي يزعم المحرّفون لكلامه أنه يُثبته ؟! فيكتفي بنفي التفسير والتوهم ، ولا ينطق بأي حرفٍ يدل به علىٰ أي معنى ، لو كان يُثبت له معنى !!

ولذلك فهم الحافظ أبو زرعة العراقي (ت٨٢٦هـ) كلام الترمذي على أنه مذهبُ : «تفويض المراد منه إلى الله تعالى ، والسكوت عن التأويل ، مع الجزم بأن الظواهر المؤدية إلى الحدوث أو التشبيه غير مرادة»[1] .

فَحَيَّهَلا بفهم أهل العلم لكلام أهل العلم ! ولا حيّا اللهُ فَهْمَ المتسوِّرين على العِلْم !

ولم ينفرد الإمامُ أبو زرعة العراقي بهذا الفهم ، فقد سبق أن أبا العباس الداني (ت٥٣٢هـ) قد فهم ذلك أيضًا من كلام الإمام الترمذي[2] .

وكرّر الإمام الترمذي نحو كلامه السابق عقب حديث في صفة (اليمين)، فقال : «وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات : من الصفات ، ونزولِ الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا : قد ثبتت الروايات في هذا ، ويُؤمَنُ بها ، ولا يُتوهَّم ، ولا يقال : كيف ؟ هكذا رُوي عن مالك ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك ، أنهم قالوا في هذه الأحاديث : أَمِرُّوها بلا كيف .

وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة ، وأما الجهمية : فأنكرت هذه الروايات وقالوا : هذا تشبيه .

---

(١) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع لأبي زرعة العراقي ـ تحقيق : محمد تامر حجازي . دار الكتب العلمية : بيروت . سنة : ١٤٢٥ ـ (٧٤١ ـ ٧٤٢) .

(٢) انظر ما يأتي (ص٤٠٥) .

وقد ذكر الله عز وجل في غير موضع من كتابه : اليدَ والسمع والبصر ، فتأولت الجهمية هذه الآيات ، ففسروها على غير ما فسّر أهلُ العلم ، وقالوا : إن الله لم يخلق آدم بيده ، وقالوا : إن معنى اليد هاهنا القوة .

وقال إسحاق بن إبراهيم : إنما يكون التشبيه إذا قال : يَدٌ كيدٍ ، أو مِثْلُ يدٍ ، أو سمعٌ كسمع ، أو مِثْلُ سمع ، فإذا قال : سمع كسمع ، أو مثل سمع ، فهذا التشبيه . وأما إذا قال كما قال الله تعالى : يد ، وسمع ، وبصر ، ولا يقول كيف ، ولا يقول مثل سمع ، ولا كسمع ، فهذا لا يكون تشبيها ، وهو كما قال الله تعالى في كتابه : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾»[1] .

وهذا ككلامه السابق ، فهو تفويض للمعنى ؛ لأن هذا هو معنى أنه «ويُؤمَنُ بها ، ولا يُتوهَّم ، ولا يقال : كيف ؟» ، وهو معنى «أَمِرُّوها بلا كيف» ؛ لأن الإمرار يعني الاكتفاء بالتلاوة ، ولا معنى للإمرار كما جاءت إلا ذلك . وهذا هو مراد الترمذي وغيره إذا قالوا عن الجهمية : «إنهم فسّروها على غير ما فسّر أهلُ العلم»، أي : إن الجهمية تأولوها وصرفوها عن ظواهرها ، ولم يُمرُّوها كما جاءت ؛ لأن هذا هو ما أثبته الترمذي عن السلف . وإلا فأين قال الترمذي : نثبت معناها ؟ أو أين قال : نُجريها على معناها الظاهر بما يليق بجلاله ؟ أو أين ذكر القدر المشترك؟! حتى يُحرَّف كلامه على إرادة هذه المعاني !!

توجيه كلام لابن راهويه

وقد يتمسّك المتسوّلون على السلف بعبارة إسحاق ابن راهويه : «إنما يكون التشبيه إذا قال : يَدٌ كيدٍ ، أو مِثْلُ يدٍ ، أو سمعٌ كسمع ، أو مِثْلُ سمع ...» . فيقولون : فالتشبيه منحصرٌ في ذلك عند ابن راهويه والترمذي ، مما يدل على أنهما يُثبتان معنًى لا يُوجِبُ المثليّة ! وهو كعادة هؤلاء في التمسّك بخيوط العنكبوت لتنقذهم من السقوط

---

(١) جامع الترمذي ـ طبعة دار التأصيل ـ (٢/ ٧٠ ـ ٧١ رقم ٦٦٩) .

في مخالفة السلف ! حيث إن هذه العبارة ليس فيها إثبات معنًى للصفات كما يزعمون، ولا يمكن أن يكون مقصود ابن راهويه والترمذي أن هذا هو التشبيه فقط ، فلا يقول أحدٌ : إن التشبيه لا يقع إلا إذا قيل بالمثلية تماما : يدٌ كيدٍ أو مثل اليد، فلو كانت أعظم حجما بكثير لا يكون تمثيلا ، وإذا كانتْ من غير جنس الأيدي كأن تكون من نور أو غيره لا تكون تشبيهًا ، هذا لا يقوله أحد . وإنما أراد ابن راهويه الردَّ على الجهمية الرافضين لتفويض المعنى بحجة أنه تشبيه ، فهو يقول لهم : لا يكون في إثبات اللفظ الوارد تشبيهٌ بمجرد إثباته ، إنما التشبيه يقع لو زِدْنا على إثباته التصريحَ بالتشبيه .

تأويل الإمام الترمذي

على أن الترمذي قد تأول نصًّا اضطربت فيه السلفيةُ المعاصرة ، فمنهم من أثبته في نصوص الصفات ، ومنهم من تأوله بحجة أنه ليس من نصوص الصفات ، وهو حديث التقرُّبِ والهرولة ، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عز وجل : أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه حين يذكرني : فإن ذكرني في نفسه : ذكرتُه في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ : ذكرته في ملأٍ خيرٍ منهم ، وإن اقترب إليّ شِبْرًا : اقتربتُ منه ذراعًا ، وإن اقترب إليّ ذراعًا : اقتربتُ إليه باعًا ، وإن أتاني يمشي: أتيتُه هرولة» . فقال الترمذي عقبه : «ويُروى عن الأعمش في تفسير هذا الحديث : «من تَقربَ مني شِبرًا : تَقَرّبْتُ منه ذِراعًا» : يعني بالمغفرة والرحمة[١] . وهكذا فسّر

(١) تفسير الأعمش أخرجه أبو عوانة في المستخرج على صحيح مسلم ـ المجلد ٢٠ تحقيق: د/ عبد الله بن محمد آل مساعد . الجامعة الإسلامية : المدينة المنورة . سنة : ١٤٣٢هـ ـ (٢٠/ ٣٩١ ـ ٣٩٢ رقم ١١٨١٣) ، والبيهقي في الأسماء والصفات ـ تحقيق : أنس الشرفاوي ـ (رقم ٩٧٠) ـ تحقيق : محمد محب الدين أبو زيد ـ (٣/ ١١٣٦ رقم ٩٦٨)، وابن بطة في (الإبانة) أن ابن نُمير قال : «قلت للأعمش : من يستشنع هذا الحديث ؟ فقال: إنما أراد الإجابة» ، الإبانة لابن بطة (تتمة الرد على الجهمية) ـ تحقيق : الوليد بن محمد سيف النصر . دار الراية : الرياض . سنة : ١٤١٨هـ ـ (٣/ ٣٣٧ رقم ٢٦٨) ـ وتحقيق: عادل آل حمدان . دار اللؤلؤة : القاهرة. سنة : ١٤٤٤هـ ـ (٣/ ٣٣٦ رقم ٢٧٦٠) ، وانظر كيف حرّف هذا المحقق دلالة هذه العبارة ، قال : «يعني : أتيته مهرولًا ومجيبًا برحمتي ومغفرتي له» !! فلا أدري كيف استجاز خلاف ظاهر العبارة بقرينة في عقله !!

بعض أهل العلم هذا الحديث، قالوا: إنما معناه يقول: إذا تقرب إليّ العبدُ بطاعتي وبما أمرتُ: تُسارِعُ إليه مغفرتي ورحمتي»[١].

اضطراب التيميّة في صفة الهرولة

في حين اضطرب التيميون في إثبات صفة الهرولة أو نفيها: هل تأويلها (كما تأوّلها الأعمش والترمذي) بدعةٌ وتَجهُّم؟ أم إثباتها نسبةُ ما لا يليق بالله تعالى[٢]!

---

(١) جامع الترمذي ـ طبعة دار التأصيل ـ (٤/ ٤٣٠ ـ ٤٣١ رقم ٣٩٣٨).

(٢) في حين يصف ابن تيمية تأويل الأعمش التابعي الجليل والذي ارتضاه الترمذي: بأنه تأويل الجهمية! فيقول ابن تيمية: «وقُرْبُه من العباد بتقرُّبِهم إليه: مما يقر به جميع من يقول: إنه فوق العرش، سواء قالوا مع ذلك: إنه تقوم به الأفعال الاختيارية، أو لم يقولوا.
وأما من ينكر ذلك:
- فمنهم: من يفسر قُرْبَ العباد بكونهم يقاربونه ويشابهونه من بعض الوجوه، فيكونون قريبين منه، وهذا تفسير أبي حامد والمتفلسفة؛ فإنهم يقولون: الفلسفة هي التشبه بالإله على قدر الطاقة.
- ومنهم من يُفسِّر قربَهم بطاعتهم، ويفسِّرُ قُرْبَه بإثابته. وهذا تفسير جمهور الجهمية؛ فإنهم ليس عندهم قربٌ ولا تقريبٌ أصلًا ...
(إلى أن قال ابن تيمية) والذين يثبتون تقريبه للعباد إلى ذاته: هو القول المعروف عن السلف والأئمة، وهو قول الأشعري وغيره من الكُلابية؛ فإنهم يُثبتون قُرْب العباد إلى ذاته، وكذلك يثبتون استواءه على العرش بذاته، ونحو ذلك، ويقولون: الاستواء فِعْلٌ فَعَلَه في العرش، فصار مستويًا على العرش. وهذا أيضًا قول ابن عقيل، وابن الزاغوني، وطوائف من أصحاب أحمد وغيرهم.
وأما دُنُوُّهُ نفسه وتقربه من بعض عباده: فهذا يُثبته من يثبت قيام الأفعال الاختيارية بنفسه، ومجيئه يوم القيامة، ونزوله، واستواءه على العرش. وهذا مذهب أئمة السلف وأئمة الإسلام المشهورين وأهل الحديث، والنقل عنهم بذلك متواتر.
وأول من أنكر هذا في الإسلام الجهمية، ومن وافقهم من المعتزلة، وكانوا يُنكرون الصفات والعلو على العرش. ثم جاء ابن كُلاب فخالفهم في ذلك، وأثبت الصفات والعلو على العرش، لكن وافقهم على أنه لا تقوم به الأمور الاختيارية ...». شرح حديث النزول لابن تيمية ـ تحقيق: محمد عبد الرحمن الخميس. دار العاصمة: الرياض. سنة: ١٤١٤هـ ـ (٣١٦ ـ ٣١٨).
=

مع أن الإمام الخطابي كاد أن يحكي الإجماعَ على أنه لا قائل بحمل هذا الحديث على ظاهره[(١)] !

= فلا أدري ! هل يعلم ابن تيمية أن التأويل الذي نسبه للجهمية هو تأويل أحد حُفاظ التابعين ممن تدور عليهم السنن وأحد قُرّائهم وهو الأعمش ، وهو أيضًا تأويل أحد أصحاب أمهات السنة ، وهو الإمام الترمذي ؟ هل يعلم ذلك ومع ذلك ينسب تأويلهما للجهمية ؟ أم لا يعلم ذلك ، مع وجوده في أحد أمهات السنة ؟!

ويذهب ابن تيمية في موضع آخر إلى تأويل الحديث ، لكنه أبى أن يجعله تأويلا ، فادّعى أنه مما يدل عليه ظاهر اللفظ ! فانظر بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ـ (٦/ ١٠١ ـ ١٠٤)، وانظر أيضًا تطويلا زائدًا في (٨/ ١٦٤ ـ ٢١٤) . ولو كان الحديث ظاهرًا في عدم إرادة الصفة على منهج التيميين ـ كما يقول ابن تيمية وأتباعُه الهاربون من الاعتراف بضرورة تأويل حديث الهرولة ـ لما أثبتت اللجنةُ الدائمة الهرولةَ صفةً لله تعالى !!

ولذلك لم يدر التيميون ما يقولون ! فمنهم من جعل (الهرولة) صفة لله تعالى ، ومنهم من أبى ذلك ، ومنهم من حكى الاختلاف ؛ لأن كلام ابن تيمية قد تناقض عليهم !

ففي فتاوى اللجنة الدائمة : «السؤال : هل لله صفة الهرولة ؟

الجواب : نعم ، صفة الهرولة على نحو ما جاء في الحديث القدسي الشريف على ما يليق به... (ثم ذكروا الحديث)» . وهي بتوقيع ابن باز وعبد الله بن قعود وعبد الله بن غديان وعبد الرزاق عفيفي . فتاوى اللجنة الدائمة ـ رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، الإدارة العامة للطبع : الرياض ـ (٣/ ١٩٦ رقم ٦٩٣٢) .

ولأحد السلفية المعاصرة خمسة كتب مطبوعة في إثبات صفة الهرولة ، وهو فوزي بن عبد الله الحميدي الأثري البحريني :

١. الثِّمار المتدلِّلة في إثبات لله صفة الهرولة .
٢. الأجوبة المفصَّلة في إثبات لله صفة الهرولة .
٣. قصف العرقلة لمن عطّل صفة الهرولة .
٤. فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية في إثبات لله صفة الهرولة .
٥. فتاوى أهل العلم في إثبات صفة الهرولة .

حتى يعلم القارئ إلى أي حدٍّ بلغت هذه الطائفة من الغلو والعبث والإشغال بما يضر ولا ينفع !

(١) حيث قال الخطابي عن حديث (الهرولة) : «لا أعلم أحدًا من العلماء أجراه على ظاهره ، أو اقتضى منه أو احتج بمعناه . بل كل منهم تأوله على القبولِ من الله تعالى لعبده ، وحُسْنِ الإقبال عليه ، والرضا بفعله ، ومضاعفةِ الجزاء له على صنيعه» . انظر بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٦/ ٢٢٧) .

هذا أول تأويل للترمذي في أحد أحاديث الصفات .

تأويل ثانٍ للإمام الترمذي

وللترمذيّ تأويلٌ ثانٍ لظاهر حديث آخر ، هو حديث ورد فيه : «والذي نفس محمد بيده ! لو أنكم دَلَّيْتُم بحبلٍ إلى الأرض السُّفْلىٰ لهبط على الله ، ثم قرأ ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾» ، فقال الترمذي : «وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث ، فقالوا : إنما هبط على عِلْم الله وقدرته وسلطانه . علم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان ، وهو على العرش كما وصف في كتابه»[1] .

تأويل ثالث للإمام الترمذي

وقَبِلَ الترمذيُّ تأويلَ حديثٍ ثالث ، فقد أورد حديث أبي رزين رضي الله عنه ، قال: «قلت : يا رسول الله ، أين كان ربنا قبل أن يخلق خَلْقَه ؟ قال : كان في عَماءٍ ، ما تحته هواء ، وما فوقه هواء ، وخَلَقَ عرشَه على الماء» . ثم قال الترمذي : «قال أحمد [ابن منيع] : قال يزيد [ابن هارون] : العَماء : أي ليس معه شيء»[2] .

عدم رفض الترمذي للتأويل مطلقا

وهذا يدل على أن الإمام الترمذي كان لا يرفض التأويل رفضًا مطلقًا ، كما هو تقرير كثير ممن ينتسبون للسلفية المعاصرة ، ليعلم هؤلاء أنهم لا يوافقون أئمة السنة .

سبب الاستشهاد بكلام الترمذي مع عدم تعليقه على عبارة مالك

ولولا جلالة الترمذي في السنة ، لما أوردتُ عبارته في هذا السياق ؛ لأنه لم يذكر عبارة الإمام مالك ، وهو الوحيد في هذا السياق الذي لم يذكر عبارة الإمام مالك في الجواب عن الاستواء ، فكل من سواه ممن ذكرتهم ذكرها صراحة أو أحال إلى لفظها . وإنما ذكرت كلام الترمذي في هذا المسرد لجلالة الترمذي ، ولبيان فهمه لمذهب الإمام مالك ، مما يجعل حكايته مذهب مالك قائمًا مقام شرحه لكل عبارة تتعلق بموضوع الصفات ، ومن ذلك عبارة الإمام مالك في الاستواء .

---

(١) جامع الترمذي - طبعة دار التأصيل - (٤/ ٢٦٥ رقم ٣٦٠٣) .

(٢) جامع الترمذي - طبعة دار التأصيل - (٤/ ١٥٠ رقم ٣٣٨٨) .

فهـم أبي محمد المغفَّلي لعبارة الإمام مالك

٣٥. الحافظ أبو محمد أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المزني المغفَّلي (ت٣٥٦هـ):

قال الحافظ المغفَّلي: «لعلماء الأثر في تلقي الأخبار المتشابهة مذهبان:

أحدهما: أن الإيمان بها فرض، كالإيمان بمتشابه القرآن، حين يقول تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾: أي كلٌّ من المحكم والمتشابه من عند ربنا، وقد استأثر الله تعالى بعلم المتشابه في هذا القول، فلا يعلمه إلا الله عَزَّوَجَلَّ. قالوا: فمثله المتشابه من أخبار الرسول ﷺ، إذا حُجب عنا علمُ تأويله آمنّا، وصَدَّقْنا بما قال، وَوَكَلْنا عِلْمَ تأويلِه إلى الله عَزَّوَجَلَّ ... (ثم أسند) عن الأوزاعي، أنه سأل الزهريَّ عن بعض الأخبار المتشابهة؟ فقال: من الله العلم، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم، أَمِرُّوا أحاديثَ رسول الله ﷺ كما جاءت. وقال عبد الله بن نافع: سُئل مالك بن أنس عن قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، كيف استوى؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا ضالا.

هذا مذهبُ كثير من العلماء.

والمذهب الثاني: أن الإيمان بما قاله الرسول ﷺ فرض، والبحثَ عن متشابه التنزيل وأخبار الرسول واجبٌ في الأصول والعقول؛ فِرارًا من تعطيل الصفات وآفة التشبيهات. قال: والقدوة في هذا المذهب عليٌّ وابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، ومن تابعهما من فقهاء أهل الأثر.

وبمعرفة المحكم والمتشابه تميّزَ الفاضل من المفضول، والعالم من المتعلم، والحكيم من المتعجرف.

ومن أَمَرَّ الأحاديثَ على ما جاءت ، حين التبس عليه كُنْهُ معرفتها = لم يَرُدَّها[١] رَدَّ منكر جاحد ، بل آمَنَ ، واستسلم ، وانقاد ، وَوَكَلَ عِلْمَه إلى الله تعالى ، وإلى من عَلَّمَه الله ، وفوق كل ذي علم عليم .

ورَدُّ[٢] الأخبار والمتشابه من القرآن طريقٌ سهلٌ ، يستوي فيه العالم والجاهل، والسفيهُ والعاقل . وإنما يتبينُ فضلُ علمِ العلماء وعقلِ العقلاء بالبحث والتفتيش، واستخراج الحكمة من الآية والسنة ، وحمل الأخبار على ما يوافق الأصول ، وتُصحِّحُه العقول»[٣] .

فهم أبي الليث السمرقندي لعبارة الإمام مالك

٣٦. أبو الليث السمرقندي الحنفي الماتريدي (٣٧٣هـ) :

قال رحمه الله : «وقوله تعالى : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ ، هذه الآية من المشكلات، والناس في هذه الآية وما شاكلها على ثلاثة أوجه : **قال بعضهم : نقرؤها، ونؤمن بها، ولا نفسرها** . وهذا كما روي عن مالك بن أنس رحمه الله أن رجلا سأله عن قوله : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، فقال مالك : «الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا ضالا ، فأخرجوه»، فطردوه ، فإذا هو جهم بن صفوان»[٤] .

وقال في موضع آخر : «﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ، **قال بعضهم : هذا من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله** . وذُكر عن يزيد بن هارون أنه سئل عن تأويله ،

---

(١) هذا هو جواب الشرط

(٢) المقصود بـ(الردّ) هنا : عدم الإذعان لها والقبول .

(٣) نقله عنه سماعًا تلميذُه أبو بكر الكلاباذي الصوفي في كتابه بحر الفوائد (١/ ٥٣٩ ـ ٥٤٠) .

(٤) بحر العلوم لأبي الليث السمرقندي (١/ ٣٩) .

فقال: «**تأويله الإيمان به**». وذُكر أن رجلا دخل على مالك بن أنس فسأله عن قوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، فقال مالك: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا ضالا»»[1].

فهم الخطابي لعبارة الإمام مالك

٣٧. الإمام الخطابي ـ أبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم القرشي العدوي البُستي ـ (ت٣٨٨هـ):

نقل ابن تيمية عن الإمام الخطابي في كتابه (شعار الدين) أنه قال: «القول في أنه مستو على العرش: هذه المسألة سبيلها التوقيف المحض، ولا يصل إليه الدليل من غير هذا الوجه، وقد نطق الكتاب به في غير آية، ووردت به الأخبار الصحيحة. فقبوله من جهة التوقيف واجب، والبحث عنه وطلب الكيفية له غير جائز.

وقد قال أبو عبد الله مالك بن أنس رحمه الله، وسئل عن قول الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، فقال: «الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

[فمن التوقيف الذي جاء به الكتاب: قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، وقال ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾، وقال ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلۡعَرۡشِ﴾].

(قال ابن تيمية) وذكر المواضع التي في القرآن من ذكر العرش: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝١٦ أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗا﴾، وقال ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾، وقال ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾، وقال ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ

---

(١) بحر العلوم لأبي الليث (١/ ٥٢٠).

ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ ، وقال حكايةً عن فرعون أنه قال ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ ، فوقع قصد الكافر إلى الجهة التي أخبره موسى عنها ، لذلك لم يطلبه في طول الأرض وعرضها، ولم ينزل إلى طبقات الأرض سفلا .

فدل ما تلوناه من هذه الآيات على أن الله في السماء ، ومستو على العرش .

ولو كان بكل مكان : لم يكن لهذا الاختصاص معنى ، ولا فيه فائدة .

(قال الخطابي) وقد جرت عادة المسلمين ـ خاصتهم وعامتهم ـ أن يدعوا ربهم عند الابتهال والرغبة إليه ، ويرفعوا أيديهم إلى السماء ، وذلك لاستفاضة العلم عندهم : بأن المدعوَّ في السماء سبحانه وتعالى .

(قال الخطابي) واعترض من خالف هذا بقوله ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ ، وبقوله ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ، وبقوله ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ ، ونحو هذا من آي القرآن ، وهذا لا يقدح في الآي التي تلوناها قبلُ ولا يخالفها ، والخبر عن حال الشيء وصفته من جهةٍ غير الخبر عن نفس الشيء وذاته ، وإنما هذا كقول القائل : فلان في السوق معروف ، وفي البلاد، وجائز أن يكون فلان في بيته وقت هذا الكلام غائبا عن السوق وعن البلاد . وإنما المعنى في هذه الآي : إثبات علمه وقدرته في السماء والأرض ، وهو في الآي المتقدِّم: إخبارٌ عن الذات والاستواء على العرش حَسْب ، من غير قِرانٍ لذلك بصِلَةٍ أو تعليقٍ له بشيء آخر . فأحد الكلامين قائمٌ بنفسه ، والكلام الآخر إنما سيق لغيره، وتعدى إلى ما سواه ، وهو يجمع قضيتين اثنتين ، والكلام الأول قضية واحدة .

(قال الخطابي) وزعم بعضهم : أن معنى الاستواء هاهنا الاستيلاء ، ونزع فيه ببيت مجهول ، لم يقله شاعر معروف يصح الاحتجاج بقوله . ولو كان معنى الاستواء هاهنا الاستيلاء لكان الكلام عديم الفائدة ؛ لأن الله قد أحاط ملكه وقدرته بكل شيء من الأشياء ، وبكل قطر وبقعة من السمٰوات والأرض وما تحت الثرىٰ ، فما معنى تخصيصه العرش بالذكر ؟! ثم إن الاستيلاء يتحقق معناه عند المنع عن الشيء ، فإذا وقع الظفر ، قيل : استولى عليه ، فأيُّ منعٍ كان هناك ، حتى يوصف بالاستيلاء بعده .

وكذلك لو كان بكل مكانٍ كما زعموا : لم يكن بتخصيصه العرش بالذكر فائدة .

فثبت أنه ليس المعنى إلا ما أشار إليه التوقيف .

فإن قيل : إن إضافة العرش إليه كإضافة البيت إليه ، وهو لم يجعله ليسكنه ، فكذلك لم يجعل العرش للكينونة والاستواء عليه . قيل : إن العرش لا يشبه البيت فيما ذكرتموه ، وذلك لأن البيوت تُتّخذُ غُرفًا وعادة لتكون وقاية من الحر أو البرد وما أشبههما من وجوه الأذى ، والله متعالٍ عن هذه الصفات . والعرش والسرير إنما يُتّخذ ليتمجّدَ ويستكبر بهما ، فقياسكم للجمع بين الاثنين قياسُ فَسادٍ»[1] .

محاولة ابن تيمية اجتذاب الخطابي إلى مذهبه

وهكذا حمل ابن تيمية وابن القيم كلام الخطابي على إنه يُثبت بصفة الاستواء صفةَ فعل لله تعالى حدثت في ذاته (لأن هذا هو مذهبهما) ، وأنه يُثبت جهة العلو الحسية أيضًا !

---

(١) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ـ تحقيق : د/ محمد العبد العزيز اللاحم . وزارة الشؤون الإسلامية : السعودية . سنة : ١٤٢٦هـ ـ (٤/ ٤٩١ ـ ٤٩٤) ، والزيادة بين معكوفتين من نقل ابن قيم الجوزية في تهذيب السنن ـ طبعة دار عطاءات العلم ـ (٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٤) .

وخالفهما الإمام أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ)، فحكى كلام الخطابي من كتاب (شعار الدين) على أنه ممن يقولون بتفويض المعنى، كما سبق ذكره.

من أسباب وقوع ابن تيمية في الخطأ في فهم مذاهب العلماء

وسبب خطأ ابن تيمية في فهم كلام الخطابي (ومن قلّده تبعٌ له في هذا الخطأ) أمران:

أولا: أنه يكتفي بعبارة واحدة للعالم يَتلمّسُ فيها الموافقةَ له، ويترك عشرات العبارات للعالم نفسه تخالفه كلّ المخالفة، وتؤكِّد مذهب ذلك العالم في مسائل الصفات، كما سيأتي بيانه بخصوص الخطابي.

ثانيا: أنه يحمل سياقات كلام الأئمة كلها على سياق كلامه هو، فيفهم بسبب ذلك عبارات الأئمة بناءً على معركته هو، لا على معارك الأئمة التي صرّحوا هم بخوضها!

توجيه مشكِل كلام الخطابي

فالخطابي كان يَرُدّ في كلامه السابق على من يقول: إن الله تعالى في كل مكان، ولم يكن يرد على من يُفوِّض المعنى. وهذا صريح كلام الخطابي، ألا ترى أنه قال: «فدلّ ما تلوناه من هذه الآيات على أن الله في السماء، ومستو على العرش. **ولو كان بكل مكان**: لم يكن لهذا الاختصاص معنى، ولا فيه فائدة»، وقال أيضًا: «**وكذلك لو كان بكل مكانٍ كما زعموا**: لم يكن بتخصيصه العرش بالذكر فائدة»، كما أن الآيات التي يحتج بها خصمُ الخطابيِّ ظاهرٌ من سياق الخطابي لها: أن خصمه كان يعتقد أن الله تعالى في كل مكان، فقد كان خصم الخطابي يحتج بقوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾، وبقوله ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾، وبقوله ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾.

ومن كان يقول إن الله تعالى في كل مكان سيكون الردّ عليه بإيراد الآيات التي تنزّه الله تعالى من الحلول في السماء أو في الأرض ، والتي تدل على أنه تعالى بائنٌ عن خلقه عز وجل ، وأنه سبحانه ليس في مكان . وستكون آيات العلو والاستواء على العرش من أقوى الأدلة على ذلك ، وعلى بُطلان كلام الخصم الذي يزعم أن الله تعالى في كل مكان .

الاستشهاد على إثبات الجهة بكلام فرعون

نعم سيتمسك ابن تيمية ـ إذا أغفل هذا السياق ـ بقول الخطابي عن فرعون وأمره لهامان : ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ ، عندما قال الخطابي : «فوقع قصد الكافر إلى الجهة التي أخبره موسى عنها ، لذلك لم يطلبه في طول الأرض وعرضها ، ولم ينزل إلى طبقات الأرض سفلا» .

فعند ابن تيمية أن الخطابي صرّح بالجهة بهذا الكلام ، والحقيقة أن الخطابي حكى الفهم السقيم لفرعون ، فقد ظنّ فرعون أن موسى عليه السلام قد جعل الله تعالى في جهة السماء ، عندما أخبره موسى عليه السلام (كما أخبرت الأنبياءُ أقوامَهم) بأن الألوهية والربوبية لا تكون إلا لله تعالى ، وأنك يا فرعون وأوثانك وآلهتك كلُّكم عبيدٌ لله تعالى ، وأن الله تعالى ليس من جنس مخلوقاته من الشمس والقمر وغيرهما مما كان يُعبد من دون الله تعالى ، وأنه عز وجل متعالٍ عن خَلْقِه ، ليس حالًّا في شيءٍ من خَلْقِه، وأنه فوق خلقه[1] . فالذي أخبر به موسى عليه السلام هو أن ربه سبحانه ليس

---

(١) وقد صح عن كعب الأحبار أنه قال : «قال الله تعالى في التوراة : أنا الله فوق عبادي ، وعرشي فوق جميع خلقي ، وأنا على عرشي أدبر أمر عبادي ، ولا يخفى عليّ شيءٌ في السماء ولا في الأرض» .
أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في العظمة (رقم ٢٤٤) ، وابن بطة في الإبانة (تتمة الرد على=

كمعبودات فرعون وقومه ، وأنه عزّ وجلّ عالٍ فوق السماء بائن من خلقه ، وهذا خبرٌ ليس فيه تعيين جهة ؛ إلا عند جاهل أحمق كفرعون وهامان !

هذا هو ظاهر كلام الخطابي ، ومن أراد أن يفهم كلام الخطابي كما يجب أن يُفهم ! ألا ترى إلى عَود الخطابي عقب احتجاجه بقصة فرعون إلى قوله : «فدل ما تلوناه من هذه الآيات على أن الله في السماء ، ومستو على العرش . ولو كان بكل مكان : لم يكن لهذا الاختصاص معنى ، ولا فيه فائدة» . هذا لأن هذا هو مغزى الخطابي من هذا الاحتجاج : أن الله منزّهٌ من أن يكون بكل مكان !

رد ابن العربي على مثبت الجهة بكلام فرعون

وقد ذكر أبو بكر ابن العربي احتجاج مثبتي علو الجهة بقصة فرعون وهامان ، فقال على لسانهم : «ولولا ما قال موسى : إلهي في السماء لفرعون ، ما قال ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾» . ثم ردَّ ابنُ العربي عليهم بقوله : «قلنا : كذبتم على موسى ، ما قالها قط ، ومن يُوصلكم إليه؟! إنما أنتم أتباعُ فرعون الذي اعتقد أن الباري في جهة ، فأراد أن يَرْقَىٰ إليه بِسُلَّم . فَيَهْنِيكُم أنكم مِن أتباعه ، وأنه إمامكم ... (ثم ذكر احتجاجهم بأبيات للشاعر الجاهلي أُمية بن أبي الصلت ، وأنه قد قرأ التوراة والإنجيل ، فردّ على ذلك بقوله :) .

= الجهمية) ـ تحقيق : الوليد بن محمد بن سيف النصر . دار الراية : الرياض . سنة : ١٤١٨هـ ـ (١٨٥ ـ ١٨٦رقم ١٣٧) ، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ٧) .

وقد صحح إسناده ابن قيم الجوزية ، ووثق الذهبيُّ رجالَه : «رجاله ثقات» ، فانظر : اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ـ تحقيق : زايد النشيري . دار عالم الفوائد : مكة المكرمة . سنة : ١٤٣١هـ ـ (٤٠٠) ، والعلو للعلي الغفار للذهبي ـ تحقيق : عبد الله البراك ـ (٢/ ٨٦٣ رقم ٢٨٧) .



قلنا : هذا الذي يُشبه جهلَكم : أن تحتجّوا بقول فرعون ، وقولِ مُلْحِدٍ جاهل، وتُحيلون به على التوراة والإنجيل المبدّلة المحرَّفة ، واليهود أعظم خلق الله كُفْرًا وتشبيهًا لله بالخلق»[1] .

وقد يتمسك ابن تيمية بقول الخطابي : «وقد جرت عادة المسلمين ـ خاصتهم وعامتهم ـ أن يدعوا ربهم عند الابتهال والرغبة إليه ، ويرفعوا أيديهم إلى السماء ، وذلك لاستفاضة العلم عندهم : بأن المدعوَّ في السماء سبحانه وتعالى» .

لكنه يغفل أيضًا عن أن الخطابي يريد الرد على من يقول : إن الله في كل مكان، فالاستدلال عليه بتوجُّهِ المسلمين إلى جهة السماء التي عرش الله تعالى فوقها والله عز وجل مستوٍ عليه بائنٌ من خلقه ، ليكون هذا من أوضح الأدلة أن الله ليس في مكانٍ من الأمكنة ، فضلًا عن أن يكون في كل مكان ، وليس في ذلك إثبات مكان ولا جهة .

توجيه القرطبي لكلام الخطابي في الجهة

ولذلك انظر كيف فهم أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ) كلام الخطابي حول توجه المسلمين إلى السماء : قال القرطبي : «قال الخطابي : «وقد جرت عادة المسلمين وعامتهم بأن يدعوا ربهم عند الابتهال والرغبة إليه ، ويرفعوا أيديهم إلى السماء ؛ وذلك لاستفاضة العلم عندهم بأن المدعو في السماء سبحانه» .

(قال القرطبي) : لما كانت السماء محلًّا كريمًا ، ومكانًا شريفًا ، وهو موضع التفضيل والتقدير ومهبط الوحي والتنزيل : كان التوجّه بالدعاء إليه كالصلاة إلى القبلة»[2] .

---

(١) عارضة الأحوذي على كتاب الترمذي لابن العربي ـ تحقيق : حذيفة بن فهد كعك ، ود/ رضوان علواش ، ومحمد بن علي بن يوسف قاسم ، ود/ عبد المعطي البكور . أسفار : الكويت . سنة : ١٤٤٤هـ ـ (٢/ ٢٧٠ ـ ٢٧١ رقم الحديث ٣٣٩) .

(٢) الأسنى في شرح الأسماء الحسنى لأبي عبد الله القرطبي ـ تحقيق : عرفان سليم حسّونة. المكتبة العصرية : بيروت . سنة : ١٤٢٦هـ ـ (١٧٠) ، ونسخة خطية محفوظ في مكتبة جار الله بتركيا ، رقم ١٠٢٤ (٥٣/ ب) .

عدم تجويز الخطابي البحث في الصفات والتكييف لها

ثم لماذا تُتجاوَزُ عبارةٌ للخطابي في هذا النقل نفسه الذي نقله ابن تيمية ، وهي عبارةٌ تدل على عدم البحث عن المعنى في الصفات : أقصد تقديم الخطابي هنا كلامه عن الاستواء بقوله عنه : «فقبوله من جهة التوقيف واجب ، **والبحث عنه وطلب الكيفية له غير جائز**» .

فإنه إن أمكن مقلّدةُ ابن تيمية أن يتأوّلوا (بتحكُّمِهم) الكيفيةَ غير الجائزة : بصفة الصفة كما هي في علم الله تعالى ، ولم يحملوا الكيفية (كما حملها الأئمة) على تعيين المعنى الذي يجعل بين استواء الخلق والخالق قدرًا مشتركًا (كما يريد ابن تيمية) ، فماذا سيقولون عن تعميم الخطابي قوله بأن «البحث عن الاستواء غير جائز» ، والألف واللام في (البحث) يجعل اللفظ يَعُمُّ كلَّ بحثٍ عن الاستواء، فيشمل البحثُ غيرُ الجائز عند الخطابي البحثَ عن المعنى . وليقتصر الجوازُ : على الإيمان بالاستواء ، توقيفًا وتسليمًا للنص ، كما صرح بذلك الخطابي .

فإن تركنا هذا النص من الخطابي الذي تشبّث به ابن تيمية وابن القيم ، وكأنه يصح التشبّث به ! لننظر هل تعرض الخطابي لهذه المسألة في كتاب آخر؟

فسنجد أن الخطابي تعرض فعلا لصفة الاستواء في كتابه (شأن الدعاء) :

فقد قال الخطابي في كتابه (شأن الدعاء) : «العَلِيُّ : هو العالي القاهر ، فعيلٌ بمعنى فاعل ، كالقدير والقادر ، والعليم والعالم .

وقد يكون ذلك من العُلُو الذي هو مصدر : علا ، يعلو ، فهو عالٍ ، كقوله : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ .

ويكون ذلك من عَلاءِ المجد والشرف . يُقال منه : عَلِيَ يَعْلَىٰ علاءً .

ويكون الذي علا : جلَّ أن تلحقه صفاتُ الخلق ، أو تُكَيِّفُهُ أوهامُهم»[١] .

فهنا أورد الخطابي عدة معاني لصفة الله تعالى (العليّ) ، ومنها ما يَؤُولُ إلى عُلُوِّ القهر ، وعُلُوِّ المجد والشرف ، وليسْ علوَّ الذات .

وحتى عندما أثبت لفظ العلو على العرش ، لم يُضف على إثبات اللفظ القرآني أي عبارة تدل على إثبات جهةٍ أو إثباتِ استقرارٍ أو غير ذلك .

بل ختم الخطابي كلامه عن صفة (العلي) ، والتي أورد ضمن بيان دلالاتها المحتملة صفة الاستواء : بالتنزيه المطلق لله تعالى ، فقال : «جلَّ أن تلحقه صفاتُ الخلق ، أو تُكَيِّفُهُ أوهامُهم» .

نفي الخطابي عن الله المكان والتمكن في العرش ومنعُه الخوضَ في المعنى

وبقي للخطابي عبارة أخرى هي أوضح من أن تحتاج لشرح على تفويضه المعنى في صفة الاستواء ، وهو أنه قال في كتابه (شأن الدعاء) أيضًا وهو يتكلّم عن العرش : «والله سبحانه حاملُ حملتَه ، لا حاجةَ به إلى العرش ، وليس بمكان له ، ولا هو متمكِّنٌ فيه ، ولا معتمِدٌ عليه ؛ لأن هذا كله من صفات الحدَثِ . ولكنه بائنٌ منه ومن جميع خلقه .

وإنما جاء في التنزيل : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، فنحن نؤمن بما أُنزل ، ونقول كما قال ، ولا نُكَيِّفُه ، ولا نَحُدُّهُ ، ولا نتأوَّله ، كما فعله نُفاةُ الصفات .

وهذا بابٌ من العلم الذي يجب علينا الإيمانُ بظاهره ، ولا يجوز لنا الكشف عن باطنه»[٢] .

---

(١) شأن الدعاء للخطابي ـ تحقيق : علي عبد المقصود رضوان . المكتبة العمرية ، ودار الذخائر : القاهرة . سنة : ١٤٤٣هـ ـ(٩٦) .

(٢) شأن الدعاء للخطابي (١٩٧ ـ ١٩٨) .

- فهنا ينفي الخطابي أن يكون العرش مكانًا لله تعالى ، وهذا فيه نفيٌ لأن يكون العرش جهةً لله تعالى .

- وينفي الخطابي (التمكن في العرش) : وهذا نفيٌ للاستقرار عليه .

- ثم يصرح الخطابي بأن علاقة الاستواء على العرش بالله هو أنه تعالى «بائنٌ منه ومن جميع خلقه» .

- ثم صرح الخطابي بالموقف من آية الاستواء ، وبواجبنا تجاهها ، فإذا به هو :

❁ الإيمان بها .

❁ وأن نقول كما قالت الآية ، ولم يُصحح الخطابي أي قول آخر زيادة على قول الآية . وهذا هو التفويض المعنوي بعينه !

❁ ثم أوجب الخطابي أن لا نكيّف (بشمول دلالة التكييف) ، وأن لا نحدّ الاستواء (بشمول دلالة الحد ، ومنه تحديد معنى به) ، وأن لا نؤوِّل كما يفعل نُفاةُ الصفات (لأنه يرى التزام تفويض المعنى ، وعدم الخوض فيه) .

الإيمان بالظاهر هو التفويض الكامل

- ثم أكّد الخطابي أن الواجب هو التسليم للفظ ؛ إذ هو الظاهر لنا ، وأما المعنى وهو الباطن ، فلا يجوز لنا محاولة تعيينه والكشف عنه !

وهكذا يعود الخطابي لاستعمال عبارة «الإيمان بالظاهر» على معنى عدم تأويل اللفظ ، والإيمان باللفظ والتسليم للنص الوارد . كما سبق وأكّدناه عدة مرات : أن هذا هو معنى الإجراء على الظاهر عند العلماء ، وليس معناه : إثبات المعنى الظاهر .

ثم انظر ماذا قال الخطابي في الموقف من صفة النزول، لتعلم مراده بالظاهر الذي يُسلَّم له في أخبار الصفات:

قال الخطابي في شرح حديث النزول: «مذهب علماء السلف وأئمة الفقهاء: أن يُجْرُوا مثلَ هذه الأحاديث على ظاهرها، **وأن لا يُرِيغُوا**[1] **لها المعاني**، ولا يتأوّلوها؛ لعلمهم بقصور عِلْمِهم عن دَرْكِها.

حدثنا الزعفراني: حدثنا ابن أبي خيثمة: حدثنا عبد الوهاب بن نجدة الحوطي: حدثنا بقية، عن الأوزاعي، قال: «كان مكحول والزهري يقولان: أَمِرُّوا الأحاديث كما جاءت».

أحاديث الصفات من المتشابه عند الخطابي

(قال الخطابي) قلت: وهذا من العلم الذي أُمِرْنا أن نؤمن بظاهره، وأن لا نكشف عن باطنه. وهو من جملة المتشابه الذي ذكره الله عز وجل في كتابه فقال ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾؛ فالمحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل، والمتشابه يقع به الإيمان والعلم بالظاهر، ونُوكِل باطنه إلى الله سبحانه؛ وهو معنى قوله ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وإنما حظ الراسخين في العلم أن يقولوا ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾.

وكذلك كل ما جاء من هذا الباب في القرآن: كقوله ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾، وقوله ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾.

---

(١) أراغ يَرِيغ: أي طلب يطلب، والمعنى: أن لا يطلبوا له المعاني. وهذا لفظٌ قاطعٌ بعدم طلب أيِّ معنًى لهذا الجنس من الصفات.



والقول في جميع ذلك عند علماء السلف هو ما قلنا، وقد روي مثل ذلك عن جماعة من الصحابة.

وقد زلَّ بعضُ شيوخ أهل الحديث، ممن يُرجع إلى معرفته بالحديث والرجال، فحاد عن هذه الطريقة، حين روى حديث النزول، ثم أقبل يسأل نفسه عليه، فقال: «إن قال قائل: كيف ينزل ربنا إلى السماء؟ قيل له: ينزل كيف شاء، فإن قال: هل يتحرك إذا نزل أم لا؟ فقال: إن شاء تحرك، وإن شاء لم يتحرك».

(قال الخطابي) قلت: وهذا خطأ فاحش، والله سبحانه لا يوصف بالحركة؛ لأن الحركة والسكون يتعاقبان في محل واحد، وإنما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسكون، وكلاهما من أعراضِ الحدَثِ وأوصافِ المخلوقين، والله جل وعزّ متعالٍ عنهما، ليس كمثله شيء.

ولو جرى هذا الشيخ (عفا الله عنا وعنه) على طريقة السلف الصالح، ولم يُدخل نفسه فيما لا يعنيه: لم يكن يخرج به القولُ إلى مثل هذا الخطأ الفاحش.

وإنما ذكرت هذا: لكي يُتَوقَّىٰ الكلامُ فيما كان من هذا النوع، فإنه لا يُثمر خيرًا، ولا يُفيد رشدًا. ونسأل الله العصمة من الضلال، والقول بما لا يجوز من الفاسد المحال»[1].

وهذا نصٌّ قاطع بمنهج الخطابي في الصفات: وأنها من المشتبهات التي لا يعلمها إلا الله، وأنه يجب تفويض معانيها إلى الله تعالى.

---

(١) معالم السنن للخطابي ـ تحقيق: سعد نجدت عمر، وشعبان العودة. مؤسسة الرسالة: بيروت. سنة: ١٤٣٣هـ ـ (٤/ ٩١ ـ ٩٣).

نقد الخطابي لبعض المحدّثين الذين أقحموا أنفسهم فيما لا يحسنون

كما أن قول الخطابي : «وقد زلَّ بعضُ شيوخ أهل الحديث ، ممن يُرجع إلى معرفته بالحديث والرجال ، فحاد عن هذه الطريق ...»[١] إلى آخره : فيه إشارة إلى أن بعض المحدّثين ممن هم أهلُ علمٍ بنقد الحديث وعلمٍ بعلله وبالجرح والتعديل قد دخلوا فيما لا يحسنونه من الفهم الصحيح لبعض أحاديث الإضافات أو الصفات، وأنهم لقلّة فقههم صاروا يتدرّجون في الزيادة على ما ورد في الحديث بالمعاني المبتدعة التي تدل على التشبيه[٢] .

---

(١) وللخطابي عبارة أخرى في نقد بعض أهل الحديث الخائضين فيما لا يُحسنون : فقد قال في (الرسالة الناصحية) من تصنيفه : «إن أهل الحديث قد يُسرع قومٌ منهم إلى تكفير من [تأوَّل] الأحاديث في الصفات ، وما هم عند العلماء وعامة الفقهاء بكفار ، ولكنهم من أهل البِدع . وكيف يُكفّر من تُقبل شهادته ، وتجوز مناكحته ، وتحلّ ذبيحته ...» . الغنية في الكلام لأبي القاسم الأنصاري النيسابوري (ت٥١٢هـ) ـ تحقيق : مصطفى حسنين عبد الهادي . دار السلام : القاهرة . سنة : ١٤٣١هـ ـ (٢/ ٦٥٩ ـ ٦٦٠) ، وقد تحرف ما بين معكوفتين في المصدر إلى (تناول) ، والتصحيح مما يوجبه السياق .
وقد تعقب أبو القاسم الأنصاري كلام الخطابي في إطلاق القول بتبديع من تأول أحاديث الصفات .

الإمام أحمد يصف المحدّثين بقلة الفقه

(٢) وقد سُئل الإمام أحمد عن أحد حفاظ الحديث المصنّفين على الأبواب الفقهية ، وهو عبد الرزاق بن همام الصنعاني : هل كان له فقه ؟ فقال الإمام أحمد : «ما أقلَّ الفقه في أصحاب الحديث» . طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (ترجمة : محمد بن يزيد الطرسوسي المستملي) ـ تحقيق عبد الرحمن العثيمين ـ (٢/ ٣٩٢) ، والآداب الشرعية لابن مفلح (٢/ ٦٧) ، والمنهج الأحمد للعليمي (٢/ ٤١) .
ولذلك فقد نقل ابن تيمية جواب الإمام أحمد بالمعنى ، حيث قال في رده على السبكي : «وعبد الرزاق كما قال أحمد فيه : لم يكن من الفقهاء أهل الاستدلال ، وإنما كان محدّثًا ناقلًا لقول غيره» . الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق لابن تيمية ـ تحقيق : عبد الله المزروع . دار عالم الفوائد : مكة المكرمة . سنة : ١٤٣٥هـ ـ (٢/ ٧١٧) .
وتحرف جواب الإمام أحمد في مطبوعة : (بحر الدم) لابن عبد الهادي إلى : «كامل الفقه في أصحاب الحديث»! فانظر : بحر الدم لابن عبد الهادي ـ تحقيق : د/ وصي الله عباس ـ (٢٧٠ رقم ٦١٩) . =

كما أن الخطابي قال في موضع آخر في شرح حديث النزول أيضًا : «هذا الحديث وما أشبهه من الأحاديث في الصفات : كان مذهب السلف فيها الإيمان بها، وإجراؤها على ظاهرها ، ونفي الكيفية عنها .

أخبرنا الزعفراني : حدثنا ابن أبي خيثمة : حدثنا عبد الوهاب ابن نجدة الحوطي : حدثنا بقية ، عن الأوزاعي ، قال : «كان مكحول والزهري يقولان : أَمِرُّوا الأحاديث» .

وحدثونا عن عباس الدوري قال : كان أبو عبيد يقول : «نحن نروي هذه الأحاديث ، **ولا نُرِيغُ لها المعاني**» .

وقد روينا عن عبد الله بن المبارك : أن رجلا قال له : كيف ينزل؟ فقال له بالفارسية : (كَدْخُذايْ كارِ خِويشْ كُنْ)[١] ، ينزل كما شاء .

وإنما يُنكِر هذا وما أشبهه مِن الحديث : مَن يقيسُ الأمور في ذلك بما شاهده من النزول الذي هو تَدَلٍّ من أعلى إلى أسفل ، وانتقالٌ من فوق إلى تحت ، وهذه صفة الأجسام والأشباح . فأما نزول من لا تستولي عليه صفات الأجسام ، فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه ، وإنما هو خبرٌ عن قدرته ورأفته بعباده ، وعطفه عليهم ، واستجابته دعاءهم ، ومغفرته لهم ، يفعل ما يشاء ، لا يتوجه على صفاته كيفية ، ولا

= وبالرجوع لمخطوط كتاب ابن عبد الهادي الذي بخط يده : تبيَّن أن المحقق السلفي قد تحرّف النص عليه ، وأنه على الصواب كما في بقية المصادر .

وهذه صورة خط ابن عبد الهادي في كتابه :



(١) عبارة فارسية ، وجدتها قد تُرجمت : يا سيدي اشتغل بعملك .

على أفعاله لِـمِّيَّةٌ[١] ، سبحانه ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾»[٢] .

وفي هذا النص من الفوائد :

المقصود بإجراء اللفظ على ظاهره عند العلماء

- أن تعلم أن العلماء إذا قالوا : إجراء اللفظ على ظاهره فهم يقصدون : عدم الزيادة على لفظه شيئًا . ألا ترى الخطابي كيف استعمل الإجراء على الظاهر بهذا المعنى ؟ حتى تعلم كيف تنحرف دلالات عبارات العلماء عن مرادهم بإدخال معاني أجنبيةٍ عن مرادهم إلى مرادهم !

التفويض لا يُخلي اللفظ من فائدة

- أن الخطابي لم يجد في بيان الفائدة من حديث النزول تأويلًا يصرف اللفظ عن ظاهره ، عندما جعل الحديث «خبرًا عن قدرته ورأفته بعباده ، وعطفه عليهم ، واستجابته دعاءهم ، ومغفرته لهم» ، فهو لم يقصد أن هذا هو معنى النزول ، وإنما أراد أن يبيّن أن تفويض المعنى لم يُخل اللفظ من فائدة ، فإن المقصود بذكر (النزول) هو توقّع الإجابة وقرب نزول الرحمة[٣] .

---

(١) قال محققه رحمه الله : هكذا في الأصل ، ولعله يريد السؤال عن الأفعال بـ(لِمَ) .

(٢) أعلام الحديث للخطابي ـ تحقيق : د/ محمد بن سعد آل سعود . مطبوعات جامعة أم القرى : مكة المكرمة . سنة : ١٤٠٩هـ ـ (١/ ٦٣٧ ـ ٦٣٩) .

(٣) ولم يستطع الباحث المنتسب للسلفية المعاصرة الذي كتب (الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة) أن يفهم ذلك ، فقال : «هكذا يذهب أبو سليمان إلى تأويل صفة نزول الرب (جل وعلا) الواردة في صحيح الأخبار عن رسول الله ﷺ بأن ذلك خبرٌ عن قدرته تعالى ورأفته وعطفه واستجابة دعاء عباده ومغفرته لهم . وهذا عينه قول المؤولين المبطلين ، الذين زعموا أن إتيانه سبحانه ومجيئه ونزوله معناه نزول ملائكته أو نزول أمره أو إقباله على أهل الأرض بالرحمة والاستعطاف .

والعجب منه رحمه الله ينقل مذهب السلف ، ويُصدِّرُ به كلامه ، ثم عند التفصيل والتقرير يخالفه إلى غيره ! فيتفق مع النفاة في تأويل النص وإخراجه عن ظاهر مدلوله ، مع تصريحه بأن=

وقال الخطابي في حديث : «يكشف ربنا عن ساقه» : «وهذا الحديث مما قد تهيَّبَ القولَ فيه شيوخُنا ، **فأَجْرَوْه على ظاهر لفظه ، ولم يكشفوا عن باطن معناه ، على نحو مذهبهم في التوقف عن تفسير كل ما لا يحيط العلم بكنهه من هذا الباب .**

فرُوي عن ابن عباس أنه قال عن شدة وكرب ...» ، إلى آخر كلامه في تأويل (الساق)(١) .

وهذا كلامٌ قاطع بأمور :

أولها : أن الإجراء على الظاهر عند الخطابي ، هو : عدم ذكر المعنى ، وعدم تفسير أحاديث الصفات .

ثانيها : أن الباطن الذي يوكل علمه إلى الله تعالى من أخبار الصفات هو المعنى .

= هذا من العلم الذي أُمرنا بالإيمان بظاهره وعدم الكشف عن باطنه ، كما قاله بنفسه هنا...»، إلى آخر هذه السطحية في الموقف من كلام الإمام الخطابي . انظر الرسالة الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة : الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة : للحسن بن عبد الرحمن العلوي ، وتقديم حماد بن محمد الأنصاري . دار الوطن : الرياض . سنة : ١٤١٨هـ-(٢٠٦-٢٠٧) .

لم يفكّر هذا الباحث أن يكون باحثًا حقا ، فيحاول أن يفهم كلام السلف كما فهمه الخطابي، بل قفز مباشرة إلى محاسبته بفهم مدرسته التي لَقّنَتْهُ معانيَ معينةً : لـ(الإجراء على الظاهر) ، ولـ(الإمرار كما جاءت) ، لينسب التناقضَ إلى إمامٍ كالخطابي ، وهو تناقضٌ في موضع واحد من كلام الإمام الخطابي ، ومع ذلك لم يتورع هذا الباحث - إذ لم يمنعه العلم والعقل - عن اتهام إمامٍ بمثل هذا التناقض !!

هذا نموذج للمتخصصين في المعتقد المنسوب للسلفية المعاصرة ، وليس هو أسوأهم ، بل هذه هي طريقة غالبهم في البحث والتأليف ، وهو منهجهم اللامنهجي في دَرْسِهم العقدي !

(١) أعلام الحديث للخطابي (٣/ ١٩٣٠-١٩٣٤) .

ثالثها : أن منهج السلف من أخبار الصفات التوقف عن تفسيرها ؛ لأنها مما لا يحيط العلمُ به .

ولذلك عندما تجد الخطابي يقول عن صفة اليدين : «"كلتا يديه يمين" : وليس معنى اليد عندنا الجارحة ، إنما هو صفة جاء بها التوقيف ، فنحن نُطلقها على ما جاءت ، ولا نُكيّفها ، وننتهي إلى حيث انتهى بنا الكتابُ والأخبارُ المأثورة الصحيحة ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة»(١) . لا يبقى لديك أدنى شك أنه هنا يفوّض المعنى ؛ بعد نفيه الجارحة عن اليد ، وبعد تصريحه أنه يكتفي بالإطلاق كما جاءت ، دون أن يضيف إليه أيَّ معنى !

وفي موطن آخر يقول الخطابي : «فإن قيل : كيف يصحّ الإيمانُ بما لا نُحيط علمًا بحقيقته ؟ وكيف نتعاطَى وَصْفَه بشيءٍ لا دَرْكَ له في عقولنا ؟ قيل له : إيماننا صحيح بحق ما كُلِّفْناه منها ، وعِلْمُنا محيطٌ بالأمر الذي أُلزِمْناهُ فيها ، وإن لم نُعَرَّف لما تحتها حقيقةً وكيفيةً . وقد أُمرنا أن نؤمن بالله وملائكته ورسله واليوم الآخر والجنة ونعيمها والنار وأليم عقابها ، ومعلومٌ أنّا لا نحيط علمًا بكل شيء منها على التفصيل ، وإنما كُلِّفْنا بالإيمان بها جملةً : ألا ترى أنّا لا نعلم أسماء عِدّة الأنبياء وكثيرٍ من الملائكة ، ولا يُمكننا أن نحصي عددهم ، ولا أن نحيط بصفاتهم ، ولا أن نعلم خواصَّ معانيهم ، ولم يكن ذلك قادحًا في إيماننا بما أُمرنا أن نؤمن به من أمرهم. وقد قال النبي ﷺ في صفة أهل الجنة : «يقول الله تعالى : أعْدَدْتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأت ، ولا أُذُنٌ سمعت ، ولا خطر على قلب بشر» . وقد حُجب عنا علمُ الروح ، ومعرفة كيفيته ، مع علمنا بأنه آلة التمييز ، وبه تُدرَك المعارف .

---

(١) أعلام الحديث للخطابي (٤/ ٢٣٤٧) .

وهذه كلها مخلوقات لله ، فما ظنُّك بصفات ربّ العالمين سبحانه ؟!

فإن قيل : فإن هذه الأمور إنما جاز أن ينطوي عنك علمها لأنّك لا تجد عليها دلالة من حسٍّ ، ولا في كيفيتها بيانًا من نصٍّ ، ولا رأيتَ لها مثالًا من نظيرٍ وشكل ، واليد والسمع والبصر والوجه معلومةٌ بأسمائها ونظائرها ، موجودةٌ بخواصّ صفاتها ؟

قيل : هذا ظُلمٌ في المعارضة ، وجَوْرٌ في حقِّ المطالبة : وذلك أن اليد والسمع والبصر إنما كانت جوارح لذات هو جسم طويل عريض عميق ، فلما كانت الذات الذي قامت به هذه الصفات معلومَ الكيفية : كانت صفاته كذلك . فأما إذا كانت هذه الأسماء صفةً للذات المتحاشي عن هذه النعوت ، المتنزِّه عنها : جرى الأمر فيها على النزاهة والبُعد عن التحديد والتكييف ، وحصل العلم بظاهرها من طريق التوقيف حَسْب .

وقد جعل الله تعالى آيات كتابه الذي أمر بالإيمان به والتصديق بما فيه على قِسمَين : محكمًا ، ومتشابهًا ، فقال عزَّ من قائل ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ . فاعلم أن المتشابه من الكتاب قد استأثر الله تعالى بعلمه ، فلا يعلم تأويلَه أحدٌ غيرُه ، ثم أثنى الله على الراسخين في العلم بأنهم يقولون ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ ، ولولا صحة الإيمان منهم لم يستحقّوا الثناءَ عليه . ومذهب أكثر العلماء أن الوقف التامّ في هذه الآية إنما هو عند قوله ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ، وأن ما بعده استئنافُ كلامٍ ، وهو قوله ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ ، ورُوي ذلك عن ابن مسعود وأُبيّ بن كعب وابن عباس

وعائشة (رضوانُ الله عليهم) ، وإنما رُوي عن مجاهد وحده أنه نَسَقَ الراسخين على ما قبله ، وزعم أنهم يعلمونه ، واحتجّ له بعضُ أهل اللغة ، فقال : معناه : والراسخون في العلم يعلمونه قائلين آمنّا به ، وزعم أن موضع الراسخين على الحال . وعامة أهل اللغة ينكرونه ويستبعدونه ؛ لأن العرب لا تُضمر الفعل والمفعول معًا ، ولا تذكر حالًا إلا مع ظهور الفعل ، فإذا لم يظهر فعلٌ فلا يكون حالًا ، ولو جاز ذلك لجاز أن يُقال : عبد الله راكبًا ، بمعنى : أقبل عبد الله راكبًا . وإنما يجوز ذلك مع ذكر الفعل، كقولك : عبد الله يتكلّم يُصلح بين الناس ، فكان (يُصلح) حالًا . كقول الشاعر ـ أنشدنيه أبو عمر ، قال أبو العباس ثعلب ـ :

أرسلتُ فيها رجلا لَكَالِكَا ... يَقْصِرُ يمشي ويطول باركا

أي يقصر ماشيًا .

فكان قول العامة مع مساعدة مذاهب النحويين له أَولى من قول مجاهد وحده .

وأيضًا : فإنه لا يجوز أن ينفي الله سبحانه شيئًا عن الخلق ، فيُثبته لنفسه ، فيكون له في ذلك شريكٌ ، ألا ترى قوله تعالى ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ، وقوله ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ ، وقوله ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ ، فكان هذا كله مما استأثر الله سبحانه به ، لا يشركه فيه غيرُه ، وكذلك قوله تبارك تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ . ولو كانت الواو في قوله ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ معًا للنسق : لم يكن لقوله ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ فائدة»[1] .

---

(١) تتمة الأسنى في شرح الأسماء الحسنى لأبي عبد الله القرطبي ـ نسخة خطية محفوظ في مكتبة جار الله بتركيا ، رقم ١٠٢٤ (٢١٥/ ب ـ ٢١٦/ أ) .

وهذا كلام صريح أن أخبار الصفات من المتشابه الذي أخبر الله تعالى في كتابه أنه لا يعلم تفسيرَه إلا الله تعالى ، وفيه جوابٌ من الخطابي على من اعترض على ذلك بأن الله لا يخاطبنا إلا بما ندرك معناه .

تأويل الإمام الخطابي

ومع تفويض الخطابي لمعاني بعض الصفات : كالاستواء والنزول والمجيء والإتيان ، فقد تأوَّلَ غيرها (خلافا لمقلدي ابن تيمية) : كالفرح ، والضحك ، والعجب ، والقدم ، واليمين والأصابع ، والشخص[1] .

وبهذا يتضح أن الخطابي لم يكن ليحمل عبارة الإمام مالك إلا على تفويض المعنى ؛ لأنه هو نفسه كان يفوِّض المعنى .

ولا يبقى لديك شكٌّ أن حمل كلام الخطابي في معنى الاستواء على المحمل الذي حمله عليه ابن تيمية وابن القيم خطأ عليه ؛ لأنه لا يوافق دلالة كلامه ، ويخالف منهجه العام الذي صرح به في مواطن عديدة تصريحًا لا يقبل التأويل . وبذلك يكون أبو عبد الله القرطبي في فهمه لكلام الخطابي قد أصاب كبد الحقيقة ، عندما جعل الخطابيَّ من مفوّضة المعنى ، على طريقة السلف .

فهم السجزي لعبارة الإمام مالك

٣٨. أبو نصر السِّجْزي ـ عُبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي ـ (ت٤٤٤هـ) :

فعلى الرغم من معاداة السجزي للأشعرية المعاداة كلها ، إلا أنه يخالف التقرير التيمي في صفة الاستواء !

---

(١) الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة : للحسن بن عبد الرحمن العلوي (١٥٤ ـ ١٩٣ ، ٢١٣ ـ ٢٢٤) .

فقد قال عن الأشعرية : «وأما تَظاهُرُهم بخلاف ما يعتقدونه ، كفعل الزنادقة: ففي إثبات أن الله سبحانه استوى على العرش ، ومِن عَقْدهم : أنّ الله سبحانه لا يجوز أن يوصف بأنه في سماء ولا في أرض ، ولا على عرش ولا فوق . وقد ذكر ابن الباقلاني : أن الاستواء فِعْلٌ له أحدثه في العرش .

وهذا مخالفٌ لقول علماء الأمة ، وقد سُئل مالك بن أنس (رحمة الله عليه) عن هذه المسألة فأجاب : «بأن الاستواء غير مجهول ، والكيفية غير معقولة ، الإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة»... (إلى أن قال) واعتقاد أهل الحق أنّ الله سبحانه فوق العرش بذاته من غير مماسةٍ ، وأن الكرّامية ومن تابعهم على قول المماسَّةِ ضُلَّالٌ»[1].

التعليق على كلام السجزي

فقول السجزي : «من غير مماسة» أمرٌ منتقد عند التيميين ، ولذلك علق أحد من حقق الكتاب على هذه العبارة بقوله : «الأولى عدم إطلاق لفظ المماسة نفيًا أو إثباتًا ؛ لأنه لم يَرِدْ نَفْيُه ولا إثباته عن الشارع»[2] . لكن هذا النفي من السجزي يدل على أنه لا يُثبت معنى للاستواء ؛ لأن نفي ما لم يَرِد في الشرع لا يقع من عالم أثري غالٍ في الأثرية (كالسجزي) إلا إذا كان يريد نفي المعنى الذي يُظن مستفادًا من إثبات الصفة . كما أن نسبة القول بالمماسة إلى مجسِّمة الكرّامية (كما في كلام السجزي) يدل على أن سبب منع القول بالمماسة عنده هو التجسيم ، مما يعني أن اعتقاد المماسة عند السجزي منافٍ للتنزيه من التشبيه .

---

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي ـ تحقيق : محمد محب الدين أبو زيد . المكتبة العمرية ودار الذخائر : القاهرة . سنة : ١٤٤٢هـ ـ (٧٤ ـ ٧٨) ـ وتحقيق : محمد با كريم با عبد الله . الجامعة الإسلامية : المدينة المنورة . سنة : ١٤٢٣هـ ـ (١٨٠ ـ ١٩٠) .

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي ـ تحقيق : محمد با كريم با عبد الله . الجامعة الإسلامية : المدينة المنورة . سنة : ١٤٢٣هـ ـ (١٩٠) .

مخالفة السجزي للتيميّة

ومع ذلك : لا أجزم بأن تفويض المعنى هو مذهب السجزي ؛ لأن السجزي مضطرب التقرير متشنّج الخصومة . لكني أجزم أنه مخالفٌ لتقرير ابن تيمية : بإثباتاته ولوزامها .

دعوى السجزي ضد الأشعرية وتبرئتهم مما نسب إليهم

وأما ما نسبه للأشعرية من أنهم ينفون وصف الله تعالى بأنه في سماء أو في أرض ، وأنه لا على عرش ولا فوق ، فهم لا ينفون هذا مطلقا كما ادعى ، وهذا البحث وحده كفيلٌ ببيان بطلان ما نسبه إليهم :

- أما نفي أنه في الأرض : فأهل السنة كلهم ينفون ذلك ؛ إلا إن أُريد علمه، أو أنه الإله المستحق للعبادة وحده في الأرض وفي السماء ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ .

- وأما نفي أن يكون عز وجل في السماء ، فهذا إطلاق لا يصح أيضًا ؛ لأنه إن قُصد بـ(في السماء) : على السماء ، وإثبات صفة العلو كما وردت في النص ، مع تنزيه الله تعالى عن الجهة والمكان ، فلا يخالف الأشعرية في ذلك ، على منهج تفويض المعنى عندهم .

- وأما نفي أنه تعالى على العرش : فإطلاقٌ أيضًا لا يصح عن الأشعرية؛ لأنهم يثبتون الاستواء على العرش ، مع تفويض المعنى . لكن السجزي يظن الأشعرية يُلزمون بالتأويل ، كما نقله عن الباقلاني في أحد قوليه .

- وكذلك نفيهم صفة الفوقية ، فلم يتفقوا على ذلك ، فمنهم من أثبتها ، مع التنزيه عن الجهة والمكان ، أي مع تفويض المعنى ، التزاما بالنص : ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ .

وبهذا يتبيّن أن نقد السجزي للأشعرية لا ينفي عنه تفويض المعنى ؛ لأنه كان ينسب إليهم مقالات لا يقولون بها ، أو لا يُلْزِمون بها . فهو كان يَرُدُّ على تصوّره الخاص به عن الأشعرية ، لا عن حقيقة مقالاتهم . ويكفي لتعرف ذلك من هذا النص الذي نقلناه أنه وصف الأشعرية بالنفاق ، وأنهم يُظهرون خلاف ما يُبطنون ، وكأنهم قومٌ لا أديانَ لهم ولا إيمان !!

فهم الصابوني لعبارة الإمام مالك

٣٩. أبو عثمان الصابوني - إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد النيسابوري - (ت٤٤٩هـ) :

فقد ذكر في (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) نصوص الاستواء والفوقية، ثم قال : «يُثبتون له من ذلك : ما أثبته الله تعالى[١] ، ويؤمنون به ، ويُصدِّقون الربَّ جلَّ جلالُه في خبره ، ويُطلقون ما أطلقه سبحانه وتعالى من استوائه على العرش[٢]، ويُمِرُّونه على ظاهره[٣] ، ويَكِلُونَ عِلْمَه إلى الله[٤] ، ويقولون : ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ، كما أخبر الله تعالى عن الراسخين في العلم : أنهم يقولون ذلك ، ورضيه منهم ، فأثنى عليهم به[٥] .

---

(١) الذي أثبته الله لنفسه أنه (استوى) ، وأيُّ زيادةٍ على ذلك زيادةٌ على ما أثبته الله لنفسه .

(٢) تأكيد على أن الإثبات المقصود هو مجرد الإطلاق اللفظي (استوى) .

(٣) أي بلا تأويل ، لا كما يزعم المحرّفون : أنه يُثبت له معنى ، وكل ما سيأتي يثبت أنه لا يُخاض في المعنى أصلا .

(٤) إذا أوكلوا عِلْمَه إلى الله تعالى : فقد فوضوا معناه إليه سبحانه ؛ إذ العِلْم المعرَّفُ بالإضافة يعمُّ كلَّ علم متعلق بالاستواء .

(٥) هذا بيانٌ منه أن هذه النصوص في الاستواء ونحوه من المشتبهات التي لا يعرف معناها إلا الله تعالى ، ويوكل معناها وتفسيرها إلى الله سبحانه .

أخبرنا أبو الحسن عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكّي : حدثني محمد بن داود بن سليمان الزاهد : أخبرني علي بن محمد بن عبيد أبو الحسن الحافظ ـ من أصله العتيق ـ : حدثنا أبو يحيى ابن كيسبة الوراق : حدثنا محمد بن الأشرس الوراق أبو كنانة : حدثنا أبو المغيرة الحنفي : حدثنا قرة بن خالد ، عن الحسن ، عن أبيه ، عن أم سلمة في قوله تعالى : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، قالت : «الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر» .

وحدثنا أبو الحسن ابن أبي اسحاق المزكي ابن المزكي : حدثنا أحمد بن الخضر أبو الحسن الشافعي : حدثنا شاذان : حدثنا ابن مخلد بن يزيد القُهُسْتاني : حدثنا جعفر بن ميمون ، قال سئل مالك بن أنس عن قوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوى؟ قال : «الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا ضالا» ، وأمر به أن يُخرج من مجلسه .

أخبرنا أبو محمد المخلدي العدل : حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد الاسفراييني : حدثنا أبو الحسين علي بن الحسن : حدثنا سلمة بن شبيب : حدثنا مهدي بن جعفر بن ميمون الرملي ، عن جعفر بن عبد الله ، قال : جاء رجل إلى مالك بن أنس ـ يعني ـ يسأله عن قوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، قال : فما رأيته وجد من شيء كوجده من مقالته ، وعلاه الرُّحَضاء ، وأطرق القوم ، فجعلوا ينتظرون الأمرَ به فيه ، ثم سُرِّيَ عن مالك ، فقال : «الكيف غير معلوم ، والاستواء غير مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وإني لأخاف أن تكون ضالا ، ثم أمر به فأُخرج» .

أخبرنا به جدي أبو حامد أحمد بن إسماعيل ، عن جد والدي الشهيد ، وهو أبو عبد الله محمد بن عدي بن حمدويه الصابوني : حدثنا محمد بن أحمد بن أبي عون النَّسَوِي : حدثنا سلمة بن شبيبْ : حدثنا مهدي بن جعفر الرملي : حدثنا جعفر بن عبد الله ، قال : جاء رجل لمالك بن أنس ، فقال : يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، كيف استوى ؟ قال : فما رأيت مالكا وجد من شيء كوجده من مقالته ، وذكر بنحوه .

وسئل أبو علي الحسين بن الفضل البجلي عن الاستواء ، وقيل له : كيف استوى على عرشه ؟ فقال : إنّا لا نعرف من أنباء الغيب إلا مقدار ما كُشف لنا ، وقد أعلمنا جل ذكره أنه استوى على عرشه ، ولم يخبرنا كيف استوى»[١] .

وفي وصية أبي عثمان الصابوني الثابتة عنه ، أنه قال : «هذا ما أَوصَىٰ به إسماعيلُ بن عبد الرحمن بن إسماعيل أبو عثمان الصابوني الواعظُ غيرُ المتّعِظ ، الموقِظُ غيرُ المستيقظ ... (إلى أن قال) ويشهد أن الله سبحانه وتعالى مستو على عرشه ، [استوى عليه][٢] ، كما بينه في كتابه في قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ ، في آياتٍ أُخر ، والرسول (صلوات الله عليه وسلَّم تسليما) ذكره فيما نقل عنه ، من غير أن يُكيِّف استواءه عليه ، أو يجعل لفعله وفهمه أو وهمه سبيلا إلى إثبات كيفية ، إذ الكيفية عن صفات ربنا منفية . قال إمام

---

(١) عقيدة السلف للصابوني ـ تحقيق : د/ ناصر بن عبد الرحمن الجديع . دار العاصمة : الرياض . سنة : ١٤١٩هـ ـ (١٧٦ ـ ١٨٥) .

(٢) تحرفت في كتاب ابن العديم إلى (استواء غلبة) .

المسلمين في عصره أبو عبد الله مالك بن أنس رضي الله عنه في جواب من سأله عن كيفية الاستواء: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأظنك زنديقا، أخرجوه من المسجد»[1].

التعليق على كلام الصابوني

فتأمل هذه العبرات القاطعة بأن الصابوني يفوض المعنى:

- يقول: «يُثبتون له من ذلك: ما أثبته الله تعالى»: والذي أثبته الله تعالى هو أنه استوى على العرش، وأي زيادة على ذلك خروج عما أثبته الله لنفسه.

- ويقول: «ويُطلقون ما أطلقه سبحانه وتعالى من استوائه على العرش»، وهذا تصريح بالإطلاق الذي يُطلق، وهو اللفظ الذي أخبر الله عنه.

- ويقول: «ويُمِرُّونه على ظاهره، ويَكِلون علمه إلى الله»: فالإمرار على الظاهر هو الذي يؤمن باللفظ، ويعترف بعدم العلم بمعناه؛ لأنه إمرارٌ للفظ مع إيكال العلم به لله تعالى. ولولا عبارة: «ويَكِلون علمه إلى الله» لوجد المحرّفون مجالا أوسع لتحريفهم دلالة عبارة الصابوني.

- ثم يختم الصابوني كلامه بذكر الآية التي تتحدّث عن موقف الراسخين في العلم من متشابه القرآن الكريم، وأنهم يكتفون بأن يقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ التي تؤكد أن الصابوني كان يعدُّ ما يتكلّم فيه: من النصوص المتشابهة التي لا يعلم معناها إلا الله تعالى.

---

(١) بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم ـ طبعة الفرقان ـ (٤/ ١٩٥، ١٩٩)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/ ٢٨٧).

وتذكّر أخيرًا أن الذي نَقَلَ هذه الوصية هو تاجُ الدين السبكي (ت٧٧١هـ) الأشعري الشديد في أشعريته، ولو كان قد وَجَدَ في هذه الوصية ما يخالف أشعريته لما تردَّدَ في انتقادها طرفةَ عين، أو لَكَانَ اسْتَغْنَىٰ عن ذِكْرِها في ترجمة الصابوني. أمّا أن يذكرها مُقِرًّا لها، وضمن الفوائد التي تُستفاد من الصابوني: فهذا يعني أنه لم يرَ فيها ما يخالف المعتقد الأشعري الذي يقبل تفويض المعنى. فلا يطمعنَّ مدّعٍ أن الصابوني كان يقرِّرُ بهذا الكلام المعتقدَ التيميَّ؛ لأن تاج الدين السبكي قد تَرَصَّدَ له وحَصّنَ كلام الصابوني من هذا الاعتداء عليه!

وقال الصابوني أيضًا: «إن أصحاب الحديث (حفظ الله أحياءهم، ورحم أمواتهم) يشهدون لله بالوحدانية، وللرسول ﷺ بالرسالة والنبوة، ويعرفون ربهم عز وجل بصفاته التي نطق بها وَحْيُه وتنزيلُه، أو شَهِدَ له بها رسوله ﷺ، على ما وردت الأخبارُ الصِّحاحُ به، ونقلت العدولُ الثقات عنه، ويُثبتون له عز وجل ما أثبته لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا يعتقدون تشبيها لصفاته بصفات خلقه، فيقولون: إنه خلق آدم بيديه، كما نص سبحانه عليه في قوله عز وجل من قائل: ﴿قَالَ يَـٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾، ولا يحرّفون الكلم عن مواضعه، بحمل اليدين على النعمتين، أو القوتين، تحريفَ المعتزلة والجهمية (أهلكهم الله)، ولا يكيفوهما بكيف أو [تَشْبيهها] بأيدي المخلوقين، تشبيهَ المشبِّهةِ (خذلهم الله).

وقد أعاذ الله تعالى أهل السنة من التحريف والتشبيه والتكييف، ومَنَّ عليهم بالتعريف والتفهيم، حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واتبعوا قول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾... (ثم قال):

وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن ، ووردت بها الأخبارُ الصِّحاحُ : من السمع والبصر ، والعين ، والوجه ، والعلم ، والقوة ، والقدرة، والعزة ، والعظمة ، والإرادة ، والمشيئة ، والقول ، والكلام ، والرضى ، والسخط ، والحب ، والبغض ، والفرح ، والضحك ، وغيرها ، من غير تشبيهٍ لشيءٍ من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين ، بل ينتهون فيها إلى ما قال الله عز وجل، وقاله رسول الله ﷺ ، من غير زيادة عليه ، ولا إضافة إليه ، ولا تكييف له ، ولا تشبيه، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير ، ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب ، وتضعه عليه بتأويلٍ منكرٍ مستنكر ، و[يجرونه] على الظاهر ، ويَكِلون علمَه إلى الله، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلا الله ، كما أخبر الله تعالى عن الراسخين في العلم أنهم يقولونه في قوله تعالى : ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾»[١] .

وهذا بيانٌ لمنهج تفويض المعنى بصورة واضحة ؛ لأنه يصرِّح بالاكتفاء بإثبات اللفظ الوارد كما ورد ، بلا زيادة ولا نقص ، ولا شك أن بيان المعنى الذي يدعيه التيميون هو زيادة على اللفظ الوارد .

إنكار التأويل لا يستلزم إثبات المعنى

ثم إنه ينكر التأويل ، وهذا ما يستغفلُ به التيميون الأتباع ، فيوهمونهم أنه ما دام قد أنكر التأويل فقد أثبت المعنى ، متغافلين عن أن إنكار التأويل لا يلزم منه إثبات معنى للصفة ، بل قد يقابله إثباتُ اللفظ مع تفويض المعنى .

---

(١) عقيدة السلف للصابوني ـ تحقيق : د/ ناصر بن عبد الرحمن الجديع . دار العاصمة : الرياض . سنة : ١٤١٩هـ ـ (١٦٠ ـ ١٦٥) ، ونقله عنه أبو القاسم التيمي في شرح صحيح البخاري ـ تحقيق : د/ عبد الرحيم العزاوي . أسفار : الكويت . سنة : ١٤٤٢هـ (٤/ ٦٢٠ ـ ٦٢١) ، والتصحيحات منه .

الـرد على دعوى إثبـات الصابوني للمعنــى فـــي الصفات

ومما يستغلّه التيميون قوله «ويجرونه على الظاهر» ، فيدعون أن مقصود قائلها : إثبات المعنى ، متغافلين أن المقصود بالإجراء على الظاهر : إثبات اللفظ ، بلا تأويل يصرفه عن ظاهره ، فالمطلوب في هذا الإجراء على الظاهر : منع التأويل ، والاكتفاء بإثبات اللفظ . وقد تكرّر معنا التنبيه على ذلك مرات عدة ، فكُن منه على ادِّكارٍ دائمًا .

وأكبر دليل على ذلك ما يلي :

- قوله : «ويَكِلون علمَه إلى الله» ، فلو كان يعلم معناها لصرَّح بالعلم بها، ولم يَكِل علمها لله تعالى ، هل ينسون أنهم فسّروا قول الإمام مالك : «الاستواء معلوم» على أنه العلم بالمعنى ، فإذا كان العلم بالمعنى معلوما كيف يجتمع ذلك مع إيكال علمها إلى الله تعالى .

- وقوله : «ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلا الله» ، ولا شك أنه هنا ليس في سياق نفي التأويل الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره ؛ لأن صرف اللفظ عن ظاهره لا يُقال عنه إنه لا يعلمه إلا الله ، فالصابوني يريد أن تفسيرها بمعرفة معناها مما لا يعلمه إلا الله عز وجلّ .

- وأكّد ذلك ببيان أنها من المشتبهات التي يَكِلُ الراسخون علمَها لله عز وجل وحده .

هذا هو ظاهر كلام الصابوني ، ثم وازنه - يا مبتغي الحق - بتحريفات الشُّرّاح المعاصرين لعقيدة الصابوني !

وتنبّه أن الإجراء على الظاهر يمكن أن يكون هو التجسيم ، أي بحمل المعنى في النص على الظاهر المعروف في صفة المخلوقات على صفة الله تعالى ، إذ هذا هو ظاهر اللفظ . فإذا ما اتفقنا نحن ومَن نردّ عليهم على صرف دلالة كلام الصابوني عن هذا المعنى الباطل ؛ لأن هذا هو التشبيه بعينه ، مع أنه هو ظاهر الإجراء على الظاهر الوارد في عبارة الصابوني ، هو الظاهر إذا جرّدنا العبارةَ من كل قيد نفهمه من سياق الكلام ومما يليق بإمامٍ كالصابوني منزَّهٍ عن القول بالتجسيم الذي يوافقنا على تنزيهه منه حتى التيميون = فقد اتفقنا بذلك نحن وهم على وجوب تأويل عبارة الصابوني على خلاف ظاهرها .

وأقصد من التنبيه على ذلك : أنه لا يحق للسلفية المعاصرة ادّعاء أنهم أَولَى بفهم كلام الصابوني ، بدعوى أنهم حملوا عبارة «يجرونه على الظاهر» على ظاهرها، فهم لم يحملوها على الظاهر ، بل تأوّلوها على خلاف الظاهر ، فلا يحق لهم التمسُّحُ بسعادةِ التمسُّكِ بظاهر عبارة الصابوني ! فلا هم قد أخذوا بالظاهر ؛ لأنهم لو حملوه على ظاهره للزمهم ادعاء أن الصابوني مشبِّه ، ولا أهلُ العلم قد فهموه على ذلك ؛ لأنه لا يدلُّ عليه .

وهذا أبو القاسم التيمي الملقب بِقوام السنة (ت٥٣٥هـ) عندما أورد هذا النص عن الصابوني قدّمه بعبارات السلف التي تصرِّح بتفويض المعنى ، وختم عبارته بعبارات أخرى تدل أيضًا على تفويض المعنى ، مما يعني أنه لم يجد في عبارة الصابوني خروجًا عن دلالة ذلك[1] .

---

(١) شرح صحيح البخاري لأبي القاسم التيمي ـ تحقيق : د/ عبد الرحيم العزاوي . أسفار : الكويت . سنة : ١٤٤٢هـ (٤/ ٦١٧ ـ ٦٢٤) .

فهم البيهقي لعبارة الإمام مالك

٤٠. الإمام البيهقي الأشعري ـ أحمد بن الحسين ـ (ت٤٥٨هـ):

قال البيهقي في (الأسماء والصفات): عقب حديث من أحاديثها: «قد مضى الكلام في معنى هذا الحديث دون الاستواء، فأما الاستواء فالمتقدمون من أصحابنا رضي الله عنهم كانوا لا يُفسِّرونه، ولا يتكلمون فيه كنحو مذهبهم في أمثال ذلك...

(ثم أسند إلى محمد بن كثير المصِّيصي أنه قال) سمعت الأوزاعي يقول: كنا ـ والتابعون متوافرون ـ نقول: إن الله تعالى ذِكْرُه فوق عرشه، ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته جلَّ وعلا ...

(ثم أسند عبارة الإمام مالك من وجهين سبقا في تخريجها، ثم أسند عن ربيعة الرأي نحوًا من عبارة الإمام مالك، ثم أسند إلى أحمد بن أبي الحواري أنه قال:) سمعت سفيان بن عيينة، يقول: كل ما وصف الله تعالى من نفسه في كتابه: فتفسيره تلاوته، والسكوت عليه...

(إلى أن ختم البيهقي كلامه بقوله) والآثار عن السلف في مثل هذا كثيرة.

وعلى هذه الطريق يدلُّ مذهب الشافعي رضي الله عنه، وإليها ذهب أحمد بن حنبل، والحسين بن الفضل البجلي، ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابي.

وذهب أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري إلى أن الله تعالى جل ثناؤه فعل في العرش فعلًا سماه استواء، كما فعل في غيره فعلا سماه رزقًا أو نعمة أو غيرهما من أفعاله. ثم لم يُكيِّف الاستواء؛ إلا أنه جعله من صفات الفعل لقوله ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾، و﴿ثُمَّ﴾ للتراخي، والتراخي إنما يكون في الأفعال، وأفعال الله تعالى توجد بلا مباشرة منه إياها ولا حركة.

وذهب أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري[1] في آخرين من أهل النظر : إلى أن الله تعالى في السماء ، فوق كل شيء مستو على عرشه ، بمعنى أنه عال عليه ، ومعنى الاستواء : الاعتلاء ، كما يقول : استويت على ظهر الدابة ، واستويت على السطح ، بمعنى : علوته ، واستوت الشمس على رأسي ، واستوى الطير على قمة رأسي : بمعنى علا في الجو ، فوجد فوق رأسي . والقديم سبحانه عالٍ على عرشه ، لا قاعدٌ ، ولا قائم ، ولا مماسٌّ ، ولا مُباينٌ عن العرش[2] .

---

(١) هو أحد تلامذة أبي الحسن الأشعري الآخذين عنه (ت٣٨٠هـ) ، وقد طُبع من كتبه (تأويل الآيات المشكلة الموضَّحة وبيانها بالحجج والبرهان) .

(٢) لفظ عبارة أبي الحسن ابن مهدي الأشعري في كتابه : «اعلم ـ عصمنا الله وإياك من الزيغ برحمته ـ أن الله سبحانه وتعالى في السماء ، فوق كل شيء ، مستوٍ على عرشه ، بمعنى أنه عالٍ عليه . ومعنى الاستواء : الاعتلاء ، كما يقول العرب : استويتُ على ظهر الدابة، واستويتُ على السطح ، بمعنى : علوتُه ، واستوت الشمس على رأسي ، واستوى الطير على قمة رأسي : بمعنى علا في الجو ، فوُجد فوق رأسي . والقديم ـ جلّ جلاله ـ عالٍ على عرشه ، لا قاعدٌ ولا قائم ، ولا مماسٌّ له ، ولا مُباينٌ ، والعرش ما تعقله العرب ، وهو : السرير» .

ومن إضافاته المهمة في هذا الكتاب : أنه ذكر ردّ المعتزلة على الاحتجاج عليهم برفع الداعين أيديهم وأبصارهم إلى السماء ، بقولهم : «أن أرزاق العباد لما كانت من السماء ، وكانت حفظة الأعمال من الكرام الكاتبين إنما مساكنهم السماء : جاز أن نرفع أيدينا إليهم عند الدعاء» ، هذا جواب المعتزلي ، فرد عليه ابن مهدي بأنه لو صح تعليلهم «جاز أن نخفض أيدينا في الدعاء نحو الأرض ، من أجل أن الله تعالى يُحدث فيها النبات والأقوات والمعايش ، وأنها قرارُهم ، ومنها خُلقوا ، وإليها يُرجعون ؛ ولأنه يُحدث فيها الآيات ، كالزلازل والرجف والخسف ؛ ولأن الملائكة معهم في الأرض الذين يكتبون أعمالهم ، فإذا لم يجب خفض الأيدي نحو الأرض لما وصفنا : لم تكن العلّة في رفعها نحو السماء ما وصفه البلخي ، وإنما أمرنا الله تعالى برفع أيدينا قاصدين إليه برفعها نحو العرش الذي هو مستو عليه ، كما قال ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ . وهذه علّةٌ مطّردةٌ ؛ لأن البلخي لا يمكنه أن يقول : فاستووا إلى الأرض ؛ لأن العرش تحتها ؛ إذ كان العرش فوق السماء، وليس بتحت الأرض» .

=

يريد به[1] : مباينة الذات التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد ، لأن المماسة والمباينة (التي هي ضدها) والقيام والقعود من أوصاف الأجسام ، والله عز وجل أحَدٌ صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ، فلا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام تبارك وتعالى .

وحكى الأستاذ أبو بكر بن فورك هذه الطريقة عن بعض أصحابنا ، أنه قال: استوى بمعنى : علا ، ثم قال : ولا يريد بذلك عُلُوًّا بالمسافة والتحيز والكون في مكان متمكنا فيه ، ولكن يريد معنى قول الله عز وجل : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ ، أي : مَن فوقها ، على معنى نفي الحدِّ عنه ، وأنه ليس مما يحويه طَبَقٌ ، أو يحيط به قُطْرٌ . ووَصْفُ الله سبحانه وتعالى بذلك طَرِيقهُ الخبرُ ، فلا نتعدَّى ما ورد به الخبر .

(قال البيهقي) قلت : وهو على هذه الطريقة من صفات الذات ، وكلمة ﴿ثُمَّ﴾ تعلّقت بالمستوَىٰ عليه ، لا بالاستواء ، وهو كقوله : ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾ ، يعني : ثم يكون عملهم ، فيشهده . وقد أشار أبو الحسن علي بن إسماعيل رحمه الله إلى هذه الطريقة حكايةً ، فقال : وقال بعض أصحابنا : إنه صفة ذات، ولا يقال : لم يزل مستويًا على عرشه ، كما أن العلم بأن الأشياء قد حدثت من صفات الذات ، ولا يقال : لم يزل عالما بأن قد حَدَثَتْ ، ولَـمّا حَدَثَتْ بَعْدُ ، قال:

= والمهم في هذا النقل : بيان أن من احتج من الأئمة برفع الأيدي إلى السماء وتوجه الأبصار في الدعاء إليها : لا يلزم من احتجاجه بذلك أنه يُثبت جهة العلو الحسية لله تعالى ؛ لأن أبا الحسن ابن مهدي جعل التوجه بالأيدي والقلوب نحو العرش ، وذلك أن الله تعالى مستوٍ عليه . فالذي في جهة حسية عنده هو العرش المخلوق ، لا ربُّنا العليُّ القدير عزَّ وجلّ . تأويل الآيات المشكلة لأبي الحسن ابن مهدي ـ تحقيق : ناصر محمدي . دار الآفاق العربية : القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤٣٦هـ ـ (١٤٤ ، ١٤٩ ـ ١٥٠) .

(١) هذا شرح البيهقي لعبارة أبي الحسن ابن مهدي .

وجوابي هو الأول ، وهو أن الله مستوٍ على عرشه ، وأنه فوق الأشياء بائنٌ منها ، بمعنى أنها لا تَحلُّه ولا يحلُّها ، ولا يماسُّها ولا يُشبهها ، وليست البينونة بالعزلة ، تعالى الله ربُّنا عن الحلول والمماسة علوا كبيرا .

قال : وقد قال بعض أصحابنا : إن الاستواء صفة الله تعالى تنفي الاعوجاج عنه .

وفيما كتب إليّ الأستاذ أبو منصور ابن أبي أيوب[1] : أن كثيرًا من متأخري أصحابنا ذهبوا إلى أن الاستواء هو القهر والغلبة ، ومعناه أن الرحمن غلب العرش وقهره ، وفائدته الإخبار عن قهره مملوكاته ، وأنها لم تقهره . وإنما خص العرش بالذكر ؛ لأنه أعظم المملوكات ، فنبه بالأعلى على الأدنى . قال : والاستواء بمعنى القهر والغلبة سائغٌ في اللغة ، كما تقول : استوى فلان على الناحية ، إذا غلب أهلها .

وقال الشاعر في بشر بن مروان :

قد استوى بِشْرٌ على العراقِ ... من غير سيفٍ ودمٍ مُهراقِ

يريد : أنه غلب أهله من غير محاربة . قال : وليس ذلك في الآية بمعنى الاستيلاء ؛ لأن الاستيلاء غلبة مع توقع ضعف . قال : ومما يؤيد ما قلناه قوله عز وجل : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ ، والاستواءُ إلى السماء : هو القصد

---

(١) هو محمد بن الحسن بن أبي أيوب الأيوبي أبو منصور النيسابوري (ت ٤٢١) . قال عنه عبد الغافر الفارسي : «هو محمد بن الحسن بن أبي أيوب ، الأستاذ أبو منصور ، حجة الدين ، صاحب البيان والحجة والنظر الصحيح ، أَنْظَرُ من كان في عصره على مذهب الأشعري ، تَلْمَذَ لابن فورك ، وكان فقيرًا نَزِهًا قانعًا ، مصنِّفًا» . سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ٥٧٣) .

إلى خلق السماء . فلما جاز أن يكون القصد إلى السماء استواءً : جاز أن تكون القدرة على العرش استواء»[١] .

التعليق على كلام البيهقي

ومحل الشاهد من كلامه هذا هو قوله : «فأما الاستواء فالمتقدمون من أصحابنا رضي الله عنهم كانوا لا يُفسِّرونه ، ولا يتكلمون فيه» ، وذكر عبارة الإمام مالك في هذا السياق ، وختم هذا المذهب بقوله : «والآثار عن السلف في مثل هذا كثيرة . وعلى هذه الطريق يدلُّ مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وإليها ذهب أحمد بن حنبل ، والحسين بن الفضل البجلي ، ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابي» .

وإنما أوردت بقية الكلام لاتّضاح كامل كلامه ، ولطريقة فهمه لتقرير أئمة الأشعرية .

وقال الإمام البيهقي في (الاعتقاد) أيضًا : «ثم المذهب الصحيح في جميع ذلك : الاقتصارُ على ما ورد به التوقيفُ ، دون التكييف . وإلى هذا ذهب المتقدمون من أصحابنا ، ومن تبعهم من المتأخرين ، وقالوا : الاستواء على العرش قد نطق به الكتاب في غير آية ، ووردت به الأخبار الصحيحة ، فقبوله من جهة التوقيف واجب، والبحث عنه وطلب الكيفية له غير جائز ... (ثم أسند عبارة الإمام مالك ، وقال عقبها) وعلى مثل هذا درج أكثرُ علمائنا في مسألة الاستواء ، وفي مسألة المجيء والإتيان والنزول»[٢] .

التكييف هو إثبات المعنى عند البيهقي

وتنبّه إلى معنى التكييف عند البيهقي : فهو عنده إثبات المعنى ، لا غير .

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي ـ تحقيق : أنس محمد عدنان الشرفاوي . دار التقوى : دمشق . سنة : ١٤٤٥هـ ـ (٢/ ٣١٧ ـ ٣٤٠) ـ وتحقيق : محمد محب الدين أبو زيد . مكتبة التوعية الإسلامية : الجيزة . سنة : ١٤٣٦هـ ـ (٣/ ١٠٢٨ ـ ١٠٣٦) .

(٢) الاعتقاد للبيهقي ـ تحقيق : أحمد أبو العينين . دار الفضيلة : الرياض . سنة : ١٤٢٠هـ ـ (١١٨ ـ ١١٩) .

فلا تسمح لأحدٍ أن يزعم لك أن التكييف ليس هو إثبات المعنى ؛ لأن السلف والأئمة كانوا يسمون إثبات المعنى المستنبط من دلالة اللفظ وحدها تكييفًا ؛ لأن هذا المعنى الـمُثْبَتَ قد وَصَفَ صِفَةَ الله تعالى وحَدّدَها بما يجعلها ذات كيفيةٍ يجمعها بصفة الخلْقِ قَدْرٌ مشترَكٌ من معناها الموجود في الخلْق والمعروف لديهم من حسّهم .

فهم أبي يعلى لعبارة الإمام مالك

٤١ . القاضي أبو يعلى الفراء الحنبلي ـ محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ـ شيخ الحنابلة في زمنه (ت٤٥٨هـ) :

فقد قرّرَ أبو يعلى في كتاب (إبطال التأويلات) أن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله ، وذكر الكلام المنسوب إلى أم سلمة رضي الله عنها ، والذي هو شبيهٌ بكلام الإمام مالك في جوابه على الاستواء ، فقال أبو يعلى في هذا السياق : «دليلٌ آخر على إبطال التأويل : أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها ، ولم يتعرضوا لتأويلها ، ولا صَرْفِها عن ظاهرها ، فلو كان التأويل سائغًا : لكانوا أسبقَ لما فيه من إزالة التشبيه ، ورفع الشبهة ، بل قد روي عنهم ما دل على إبطاله :

فروى أبو بكر الخلال بإسناده عن أم سلمة أنها قالت في قوله : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ قالت : «كيفٌ غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والإقرار به إيمان ، والجحود به كفر» . فقد صرّحت بالقول بالاستواء غير معقول ، وهذا يمنع تأويلَه على العُلُوّ[١] وعلى الاستيلاء»[٢] .

---

(١) وضع المحقق السلفي علاماتي تعجبٍ على عبارة «يمنع تأويله على العلو !!» .

(٢) إبطال التأويلات للفراء ـ تحقيق : محمد بن حمد الحمود النجدي . غراس : الكويت . الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ ـ (٨٠ ـ ٨١ رقم ٥١) .

فهذا تصريح بأن أم سلمة رضي الله عنها عند أبي يعلى الفراء قد فوضت المعنى ؛ لأنها أثبتت استواءً غير معقول ، لا يُحمل على أي معنى : لا على العلو ، ولا على الاستيلاء .

وفائدة أخرى نستفيدها من كلام أبي يعلى الفراء ، وهي معنى قولهم : «حَمْلُ النصِّ على الظاهر» ، فأبو يعلى حَمَلَها على تفويض المعنى دون تأويل؛ لأنه نسب الحملَ على الظاهر إلى الصحابة رضي الله عنهم وإلى التابعين ، ثم بيّن معنى كلام أم سلمة رضي الله عنها في الاستواء ، وفسّره على أنه بلا إثبات معنى العُلو للاستواء ، مع أنه هو ظاهر اللفظ ، ولا إثبات معنى الاستيلاء ، وهو تأويل اللفظ بخلاف ظاهره . فلما نفى الظاهر والتأويل : دل ذلك على أن الحمل على الظاهر عنده هو تفويض المعنى .

وإنما ذكرتُ كلام أبي يعلى هنا ، مع أنه نسب مقولة الإمام مالك إلى أم سلمة رضي الله عنها (على ما رُوي ولا يصح) ؛ لأن محلّ الشاهد في اللفظ المنسوب إليها موافقٌ لمحلّ الشاهد في اللفظ المنسوب إلى الإمام مالك .

وقال أبو يعلى الفراء أيضًا عن صفة الاستواء في كتاب آخر : «والواجب إطلاق هذه الصفة من غير تأويل ، وأنه استواء الذات على العرش : لا على معنى القعود والمماسة ، ولا على معنى العُلوّ والرفعة ، ولا على معنى الاستيلاء والغلبة .

خلافا للمعتزلة في قولهم : معناه الاستيلاء والغلبة .

وخلافا للأشعرية في قولهم : معناه العلو عن طريق الرتبة والمنزلة والعظمة والقدرة .

وخلافا للكَرّامية والمجسِّمة : أن معناه المماسّة للعرش بالجلوس عليه .

... (ثم ذكر استدلاله على هذه السُّلُوبِ، ثم قال) فلم يبق إلا أن نحمل هذه الصفة على إطلاقها، كما أطلقنا اليد والوجه والعين.

والذي يبين صحة ما ذكرنا: أنه يجب حمله على إطلاقه ما رُوي عن أم سلمة زوج النبي ﷺ في قوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، قالت: «كيفٌ غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كُفر».

والاستواء من صفات الذات موصوف بها فيما لم يزل. وهذا قياس قول أصحابنا؛ لأنهم قالوا: خالق ورازق ومحيي ومميت، موصوف بها فيما لم يزل»[١].

والذي يدل على أن أبا يعلى يفوض المعنى من كلامه السابق خاصةً:

التعليق على كلام أبي يعلى

١. أنه إنما أثبت الإطلاق فقط: «فلم يبق إلا أن نحمل هذه الصفة على إطلاقها»، «أنه يجب حمله على إطلاقه».

٢. أنه نفى المعاني التي تزيد على الإطلاق: كالقعود والمماسة.

بل نفى الانتقال والحدوث عن صفة الاستواء أيضا، حيث قال في (إبطال التأويلات) نافيا الانتقال عن صفة (الإتيان): «ومثل هذا قوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾، يجوز إطلاقه هذه الصفة عليه، لا على وجه الانتقال والحدوث، وإن كان حرف (ثم) يقتضي ذلك في اللغة»[٢].

---

(١) مختصر المعتمد في أصول الدين للقاضي أبي يعلى ـ تحقيق: د/ محمد بن سعود السفياني ود/ مشاعل بنت خالد باقاسي. دار طيبة الخضراء: مكة المكرمة. الطبعة الأولى: ١٤٤٠هـ ـ (١٨٨ ـ ١٧٩).

(٢) إبطال التأويلات للفراء ـ تحقيق: محمد بن حمد الحمود النجدي. غراس: الكويت. الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ ـ (١٥٥ ـ ١٥٦)، ونحوه فيه (١٨٦).

اضطراب عبارة أبي يعلى في إثبات الجهة

٣. أن أبا يعلى اضطرب في إثبات الجهة بإثبات الاستواء :

فبينما كان عامة كتابه على نفي الجهة عن الله تعالى ، وأن استواءه تعالى على العرش لا يوجب إثبات الجهة ، وأن كون العرش في جهة ، وأن حكم الشاهد فيمن استوى على مخلوق في جهة أن يكون هو أيضًا في جهة : إلا أن ذلك لا يوجب الحكم على الله تعالى بأنه في جهة = تراه بعد ذلك كله في آخر الكتاب يُثبت لفظ الجهة ، كما سيأتي .

فمن نصوصه التي ينفي فيها عن الله تعالى الجهة ، قوله في (إبطال التأويلات): «قوله ﷺ : «ترون ربكم كما ترون القمر» حملناه على ظاهره ، وإن كنا نعلم أن رؤية القمر في جهة محدودة ، والله تعالى لا في جهة ولا محدود . وكذلك قوله ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ تُطلق هذه الصفة ، وإن كان العرش في جهة ، ولم يوجب ذلك وَصْفَه تعالى بالجهة»[١] .

وقال في موضع آخر : «لا نثبت أمامًا وخلفا على وجه الحدّ والجهة ، بل نثبت ذلك صفةً غير محدودة . كما قالوا في الاستواء على العرش : معناه العُلُوُّ عليه ، ومعلومٌ أن العلو غير السفل ، ولم يُوجب ذلك وصفه بالجهة ، وإن كان العلو جهةً في الشاهد ، وإن لم يكن هذا معقولا في الشاهد»[٢] ، يقصد أن عدم إثبات العلو جهةً في الشاهد ، لا ينفي إثبات علو بغير جهة في الغيب .

---

(١) إبطال التأويلات للفراء ـ تحقيق : محمد بن حمد الحمود النجدي . غراس : الكويت . الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ ـ (٢١٨) .

(٢) إبطال التأويلات للفراء ـ تحقيق : محمد بن حمد الحمود النجدي . غراس : الكويت . الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ ـ (٢٤٨ ـ ٢٤٩) .

وقد كرّر الفراء هذا الكلام ونحوه مرات كثيرة جدا ، وصارت عنده مسألة الاستواء مثالًا لكل ما يريد إثباته من الصفات لفظًا دون ما توجبه من معنى[(١)] .

ثم جاء في آخر كتابه ، وبعد أن ذكر الكلام عن أم سلمة رضي الله عنها ، قال : «فإذا أثبت أنه على العرش ، والعرش في جهة ، وهو على عرشه ، وقد منعنا في كتابنا هذا في غير موضع إطلاق الجهة عليه ، والصواب جواز القول بذلك ؛ لأن أحمد قد أثبت هذه الصفة التي هي الاستواء على العرش ، وأثبت أنه في السماء ، وكل من أثبت هذا أثبت الجهة ، وهم أصحاب ابن كَرّام وابن منده الأصبهاني المحدِّث .

والدلالة عليه : أن العرش في جهة بلا خلاف ، وقد ثبت بنص القرآن أنه مستوٍ عليه ، فاقتضى أنه في جهة ...» ، إلى آخر كلامه المضطرب الغريب هنا[(٢)] .

ثم بعد هذا الموطن عاد إلى ما يوجب نفي الجهة ، فقال عن إعراض الله تعالى وإقباله : «ولأننا لا نصف إعراضَه وإقبالَه على حسب الإعراض عن الأجسام والإقبال عليها ، من جهة المحاذاة ، وبوجه المقابلة ؛ لاستحالة كونه جسمًا أو جوهرًا . بل نصفه بذلك كما جاء به الشرع ، وكما جاز وصفُه بالإرادة والكراهة»[(٣)] .

---

(١) إبطال التأويلات للفراء ـ تحقيق : محمد بن حمد الحمود النجدي . غراس : الكويت . الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ ـ (٢٧٦ ـ ٢٨٢ ، ٣٠٩ ـ ٣١٠ ، ٣٢٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٨ ، ٤٢٣ ، ٤٦٣ ، ٥٠٩ ، ٥١٤ ، ٥٢٠ ، ٥٦١) .

(٢) إبطال التأويلات للفراء ـ تحقيق : محمد بن حمد الحمود النجدي . غراس : الكويت . الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ ـ (٥٩٥ ـ ٥٩٩) .

وانظر تعليق ابن تيمية على هذا التراجع في كتابه درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨) (٧/ ١٣٢) (٩/ ١٦) ، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٦ ـ ٤٨) (٣/ ١٤ ـ ٢١ ، ٧٢٩ ـ ٧٣٢) .

(٣) إبطال التأويلات للفراء ـ تحقيق : محمد بن حمد الحمود النجدي . غراس : الكويت . الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ ـ (٦١٥) .

توجيه اضطراب أبي يعلى في الجهة

فهذا الكلام ينفي أن يكون يريد بالجهة التي أثبتها آخرًا جهةَ العُلُوِّ من الجهات الست ؛ لأنه لو كان يُثبتُها لما امتنع عن إثبات ما يوجب المقابلة والمحاذاة ! إذْ كلُّ ما كان في جهةٍ من الجهات الست فله جِهَةٌ تقابله وتحاذيه .

ولذلك أوّلَ عددٌ من الحنابلة وغيرهم إثبات القاضي أبي يعلى للجهة بأنه لم يُرِد إحدى الجهات الست المحسوسة ، ولكنها جهةٌ تخص الله تعالى . فعاد القول بذلك إلى تفويض معنى (الجهة) ، وصار الاختلاف في إثبات (الجهة) ونَفْيِها اختلافًا لفظيًّا[1] .

---

(١) انظر لبيان كون الخلاف لفظيا ، وأن مآل إثبات الجهة عند القاضي أبي يعلى هو تفويض معنى الجهة :

- الإيضاح في أصول الدين لابن الزاغوني الحنبلي (ت٥٢٧هـ) ـ تحقيق : عصام السيد محمود . مركز الملك فيصل : الرياض . سنة : ١٤٢٤هـ ـ (٣٠٧) .
- وقال ابن تيمية : «للناس في إطلاق لفظ الجهة ثلاثة أقوال : فطائفة تنفيها ، وطائفة تثبتها ، وطائفة تفصل . وهذا النزاع موجود في المثبتة للصفات من أصحاب الأئمة الأربعة وأمثالهم ، ونزاع أهل الحديث والسنة الخاصة في نفي ذلك وإثباته نزاع لفظي، ليس هو نزاعا معنويا . ولهذا كان طائفة من أصحاب الإمام أحمد ـ كالتميميين والقاضي أبي يعلى في أول قوليه تنفيها ، وطائفة أخرى أكثر منهم تثبتها ، وهو آخر قولي القاضي . والمتبعون للسلف لا يطلقون نفيها ولا إثباتها ؛ إلا إذا تبين أن ما أُثبت بها فهو ثابت ، وما نُفي بها فهو منفي» . منهاج السنة لابن تيمية (٢/ ٣٢١ ـ ٣٢٢) .

وإنما أستدل بكلام ابن تيمية على أن هناك إمكانية على توجيه الاختلاف في إثبات الجهة ونفيها على أنه خلاف لفظي ، ولا أستدل به على معنى الجهة المثبتة والجهة المنفية .

- وأقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات لمرعي الكرمي الحنبلي (ت١٠٣٣هـ) ـ تحقيق : شعيب الأرناؤوط . مؤسسة الرسالة : بيروت . سنة : ١٤٠٦هـ ـ (٩٢ ـ ٩٣) .
- وأبكار الأفكار للآمدي (ت٦٣١هـ) ـ تحقيق : أ.د/ أحمد محمد المهدي . دار الكتب المصرية : القاهرة . سنة : ١٤٣٠هـ ـ (٢/ ٣٧) .

=

٤. أنه عدّ صفة الاستواء صفة ذات أزلية :

كما قال : «والاستواء من صفات الذات موصوف بها فيما لم يزل»[١] . وهذا ينفي تعلقها بالعرش ؛ لأن العرش ليس أزليا ، وإن تناقض أبو يعلى : فألزم أن تكون صفةً متعلقة بالعرش ، وذلك في قوله : «ولا يجوز أن يكون بمعنى الاعتلاء بالقدرة والمنزلة ؛ لأنه لم يزل مُعْتَلِيًا[٢] على الأشياء . فلما أضاف الاستواء إلى العرش : وجب أن يكون لهذا التخصيص فائدة»[٣] .

٥. أن أبا يعلى ينفي حلول الحوادث بذات الله[٤] ، وإن كان يُجوّزُ ما يُسَمّيهِ تَجدُّدُها :

= - وشرح مواقف الإيجي للشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) ـ مطبعة السعادة : القاهرة . سنة : ١٣٢٥هـ ـ(٨/ ١٩) .
- والحاشية المفيدة لتحقيق نهاية المبتدئين في أصول الدين لابن حمدان ـ تحقيق : الشيخ الفاضل محمد بن عبد الواحد الحنبلي . دار الرياحين : عَمان . الطبعة الأولى: ١٤٤٤هـ ـ(٤٤ ـ ٤٦) .
- وحاشية تحقيق الدرة المضية للسفاريني ـ تحقيق : عبد الله بن محمد العبد الله . دار الرياحين : عمان . سنة :١٤٤٠هـ ـ(٢٢٨ ـ ٢٤٥) .

(١) ولذلك علّق محققُ الكتاب المقلِّدُ لابن تيمية على كلام أبي يعلى الفراء هذا بقوله في الحاشية : «صفة الاستواء ليست من صفات الذات ، بل هي من صفات الأفعال التي يفعلها سبحانه متى شاء ، بدلالة (ثم) في قوله تعالى ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾» .

(٢) في الطبعة المعتمدة : «متعليا» ، والتصويب من طبعة بتحقيق : وديع زيدان حداد . دار المشرق : بيروت . سنة : ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م ـ(٥٥) .

(٣) مختصر المعتمد لأبي يعلى (١٨٨) .

(٤) مختصر المعتمد لأبي يعلى (١٧٤ ، ١٩٧) ، مع مقدمة التحقيق (٨٩) ، وانظر إبطال التأويلات له أيضًا (١٥٥ ، ٢٦٢ ـ ٢٦٣ ، ٤٠٨ ، ٤٥٤ ، ٦٢٤) ، وشرح حديث النزول لابن تيمية ـ تحقيق : محمد عبد الرحمن الخميس . دار العاصمة : الرياض . سنة : ١٤١٤هـ ـ(٢٠٩ ، ٢٢٥ ـ ٢٢٦) .

حتى إنه فرق بين عبارة : إن الله موصوف بالاستواء على العرش والنزول فيما لم يزل ، وعبارة : مستوٍ فيما لم يزل ؛ فأجاز العبارة الأولى ، ومنع من الثانية ، قال : «لأنه يُفضي إلى قدم العرش»[١] .

ورغم الاضطراب في بعض تقريرات أبي يعلى الفراء[٢] ؛ إلا أن جملة عباراته تؤكد على أن مراده الأصيل في الإثبات في الصفات المتشابهة : هو تفويض معناها .

ولذلك كان ابن تيمية يصرح بأن أبا يعلى كان من مفوضة المعاني[٣] .

وهذا كله مما يقطع بأن أبا يعلى كان يفوّض صفة الاستواء ، وأنه كان يفهم بهذا التفويض العبارةَ القائلةَ : «كيفٌ غير معقول ، والاستواء غير مجهول» ، لا كما يذهب إليه مُدّعو إثبات المعنى والقدر المشترك ممن قلّد ابنَ تيمية .

وكان ابن تيمية ربما اعترف بأن تفويض المعنى مذهب (بعض) الحنابلة ، كما قال في أحد المواضع : «فإن قيل : معنى قوله : «الاستواء معلوم» : أن ورود

---

(١) إبطال التأويلات للفراء ـ تحقيق : محمد بن حمد الحمود النجدي . غراس : الكويت . الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ ـ (٦٩٦ ـ ٦٩٨) .

(٢) قد وصف ابنُ تيمية أبا يعلى الفراء بالاضطراب ، فقال عنه في موطن : «في كلامه ما هو مردود نقلًا وتوجيهًا ، وفي كلامه من التناقض من جنس ما يوجد في كلام الأشعري والقاضي أبي بكر الباقلاني وأبي المعالي وأمثالهم : ممن يوافق النُّفاة على نفيهم ، ويشارك أهل الإثبات على وجه ، يقول الجمهور : إنه جمع بين النقيضين» . درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٣٨) . وانظر بيان تلبيس الجهمية (٣/ ١٣١ ـ ١٣٤) .

(٣) قال ابن تيمية : «ولهذا كان هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل ، كما فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار . وتارة يفوضون معانيها ، ويقولون : تجري على ظواهرها ، كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك . وتارة يختلف اجتهادهم ، فيرجحون هذا تارة وهذا تارة ، كحال ابن عقيل وأمثاله» . درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣٥) .

هذا اللفظ في القرآن معلوم ، **كما قاله بعضُ أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه** ، قيل : هذا ضعيف... (ثم ذكر سبب الاستضعاف لديه)»[١] .

فهم الواحدي لعبارة الإمام مالك

٤٢. الواحدي ـ علي بن أحمد بن محمد النيسابوري المفسِّر ـ (ت٤٦٨هـ) :

قال الواحدي في تفسير ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ : «عامة السلف أعرضوا عن الكلام في هذه الآية ونظائرها ، وذلك طريقة مالك ، والشافعي ، والأوزاعي ، والثوري رحمهم الله»[٢] .

فهم الجويني لعبارة الإمام مالك

٤٣. إمام الحرمين أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ) :

فقال في كتاب (الشامل في أصول الدين) : «ومما يقع السؤال عنه كثيرًا : قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ . وقد افترق الأئمة في وجه الكلام على الآية :

فتمنَّعَ بعضُهم عن تأويلها ، وأجراها على تنزيلها . ولكن مع القطع بنفي الجهات ، والمحاذيات ، والكيفية ، والكميّة . وهذا القائل لا يَستبعد أن يكون في القرآن أسرارٌ لا يطّلع عليها الخلائق ، والربُّ مستأثرٌ بعلمها . وإنما يُجوِّزُ هذا القائل ذلك مع الاعتراف بأن المغيَّب عن الخلق من المعاني المكنونة ، المستأثر بعلمها المصونة : لا تكون مما تمسُّ الحاجةُ إليه في عقدٍ أو قضية تكليف . وربما

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٠٩) .

(٢) البسيط للواحدي ـ جامعة الإمام محمد بن سعود ـ (١٤/ ٣٥٥) .

تشبَّثَ هؤلاء بقوله تعالى ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ . وقد عدَّ أبو عمرو وكثيرٌ من الأئمة القُرّاء الوقفَ على اسم الله من العزائم ، وقدّروا قوله ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ ابتداءً واستباقا .

وممن نُقل عنه الإكفافُ عن تأويل هذه الآية : مالكٌ رضي الله عنه ، فإنه سُئل عنها، فقال : «الاستواء معقول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» .

فإن سلك سالكٌ هذه الطريقة ، وكان يعتقد تَقدُّسَ القديم عن مشابهة الحوادث ، ويؤمن باستوائه على عرشه ، وينكفُّ عن تكييفه وتأويله : فلا يُعترَضُ على من قال ذلك بما يُقطع به .

ثم نقول للمتمسكين بالآية ، المدّعين التمسّك بالظاهر : ليس لكم المزيد على ظاهرها وتَعدِّي مطلقها»[1] .

وقال في (الرسالة النظامية) : «قد اختلف مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة ، وامتنع على أهل الحق اعتقادُ فحواها وإجراؤها على موجب ما تبتدره أفهام أرباب اللسان منها :

فرأى بعضهم تأويلها ، والتزم هذا المنهج في آي الكتاب ، وما يصح من سنن الرسول ﷺ .

وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل ، وإجراء الظواهر على مواردها ، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى .

---

(١) الشامل للجويني ـ تحقيق : علي سامي النشار ، وفيصل بدير عون ، وسهير محمد مختار . المعارف : الإسكندرية : ١٩٦٩م ـ (٥٥٠ ـ ٥٥١) .

والذي نرتضيه رأيًا ، وندين الله به عقدًا : اتباع سلف الأمة ، فالأولى الاتباع وتركُ الابتداع .

والدليل السمعي القاطع في ذلك : أن إجماع الأمة حجة متبعة ، وهو مستند معظم الشريعة .

وقد دَرَجَ صَحْبُ رسولِ الله ﷺ ورضي عنهم على تَرْكِ التعرُّضِ لمعانيها ودَرْكِ ما فيها ، وهم صفوة الإسلام ، المستقلّون بأعباء الشريعة ، وكانوا لا يألون جهدًا في ضبط قواعد الملّة ، والتواصي بحفظها ، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها . فلو كان تأويل هذه الظواهر مُسوَّغًا ومحتومًا : لأوشكَ أن يكون اهتمامُهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة .

وإذا انصرمَ عصرُهم وعصر التابعين رضي الله عنهم على الإضراب عن التأويل ؛ كان ذلك قاطعًا ، وأنه الوجه المتّبع .

فحقٌّ على ذي الدِّين أن يعتقد تَنزُّهَ الباري عن صفات المحدَثِين ، ولا يخوض في تأويل المشكلات ، ويَكِلُ معناها إلى الرب تبارك وتعالى .

وعدَّ إمامُ القُرّاء وسيّدُهم نافعٌ الوقوفَ على قوله وتعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ من العزائم ، ثم الابتداء بقوله تعالى ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾ .

ومما استُحسن من كلام إمام دار الهجرة رضي الله عنه وهو مالك بن أنس : أنه سُئل عن قوله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، فقال : الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والسؤال عنه بدعة»[1] .

---

(١) العقيدة النظامية للجويني ـ تحقيق : د/ محمد الزبيدي . سبيل الرشاد ودار النفائس : بيروت . سنة ١٤٢٤هـ ـ (١٦٥ ـ ١٦٧) .

فهم السمعاني لعبارة الإمام مالك

٤٤. أبو المظفَّر السمعاني ـ منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي المروزي الشافعي السلفي[1] ـ (ت٤٨٩هـ) :

قال في تفسيره : «﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ : اعلم أن مخارج الاستواء في اللغة كثيرة : وقد يكون بمعنى العُلُوّ ، وقد يكون بمعنى الاستقرار ، وقد يكون بمعنى الاستيلاء (على بُعد) ، وقد يكون بمعنى الإقبال .

والمذهب عند أهل السنة أنه يُؤمَنُ به ولا يُكيَّف ، وقد رووا عن جعفر بن عبد الله ، وبشر الخفاف قالا : كنا عند مالك ، فأتاه رجل وسأله عن قوله : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استوى ؟ فأطرق مالك مليا ، وعلاه الرحضاء ، ثم قال : الكيف غير معقول ، والاستواء مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أظنك إلا ضالا ، ثم أمر به فأُخرج .

ونقل أهل الحديث عن سفيان الثوري ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك : **أنهم قالوا في الآيات المتشابهة : أمروها كما جاءت .**

وقال بعضهم : **تأويله الإيمان به** ، وأما تأويل الاستواء بالاستقبال ، فهو تأويل المعتزلة»[2] .

---

(١) هو سلفي حقيقةً ، وسيأتي أن السلفية المعاصرة تزعم أبا المظفر السمعاني على منهجهم الذي ينسبونه إلى السلف !

(٢) تفسير أبي المظفر السمعاني ـ تحقيق : ياسر إبراهيم ، وغنيم عباس غنيم . دار الوطن : الرياض . سنة : ١٤١٨هـ ـ (٣/ ٣٢٠) .

التعليق على كلام السمعاني

وهذا لفظٌ لجواب الإمام مالك يقطع بعدم إثبات معنى ؛ لأنه يصرح في هذا اللفظ بأن الاستواء مجهول . كما أن سياق ذكرها يدل أن هذا هو معناها ، حتى لو كان لفظها بخلاف ذلك ؛ لأنه في سياق بيان أن السلف كانوا يعدون الاستواء من المتشابه الذي يُكتفى به بحكاية اللفظ كما جاء .

ولا نحتج هنا على أن هذا اللفظ صحيح عن الإمام مالك ، فقد بينا عدم صحته عنه سابقًا ، وإنما نحتج بالفهم الذي كان لدى أبي المظفر السمعاني لجواب الإمام مالك ، ولأجوبة أئمة السلف في مثل قولهم : «أَمِرّوها كما جاءت» ، وعَدِّهم في المشتبهات تلك النصوصَ الواردةَ في الصفات الإلهية[١] .

كلام للسمعاني صريح في التفويض

وقال السمعاني في موضع آخر : «قوله ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ : قد بيّنّا مذهبَ أهل السنة في الاستواء ؛ وهو أنه نؤمن به ، **ونكِلُ عِلْمَه إلى الله تعالى : من غير تأويلٍ ولا تفسير**»[٢] .

فماذا نريد أوضح من ذلك على أنه تفويضٌ للمعنى ؟!

وأبو المظفر السمعاني يزعم أتباعُ السلفية المعاصرة أنه على منهجهم[٣] !

---

(١) فالسلفية المعاصرة حرفت كل عبارات السلف عن دلالاتها الواضحة ، لتزعم أنهم أرادوا بنحو هذه العبارات إثبات الدلالة الظاهرة المعروفة في المخلوقات مع تنزيه الله تعالى عن المماثلة ! أو كما يعبرون بعد تشبيههم الجزئي بأن يقولوا : كما يليق بجلاله عز وجل !!
فهنا السمعاني (السلفي عندهم) يفهم عبارات السلف على وجهها ، الذي هو بخلاف فهمهم .

(٢) تفسير أبي المظفر السمعاني ـ تحقيق : ياسر إبراهيم ، وغنيم عباس غنيم . دار الوطن : الرياض . سنة : ١٤١٨هـ ـ (٢/ ٣٦٦) .

(٣) انظر في ذلك رسالتين جامعيتين : =

مسكينٌ من كان لا سلف له ، ثم أراد أن يشحذ له سلفًا !!

= الأولى : جهود أبي المظفر السمعاني في تقرير عقيدة السلف : لمحمد بن بو بكر بن عمر بنعلي . وإشراف : الدكتور غالب بن علي العواجي . الجامعة الإسلامية : المدينة المنورة، كلية الدعوة وأصول الدين : شعبة العقيدة . سنة : ١٤١٣هـ .

ولما تعرض هذا الباحث لصفة الاستواء عند السمعاني ونسب إلى السلف أن معنى الاستواء هو : «العلو والاستقرار ، على ما يليق بجلاله وعظمته سبحانه ، من غير مماسة (!!) ، ولا حاجة إلى ذلك» ، كما قال ، نسب هذا المعنى إلى السمعاني مع مخالفته التامة لكلام السمعاني !! وزعم أن مراد السمعاني من قوله : «بلا تفسير» : أنه أراد «بلا تكييف»!!

هكذا بلا أدنى خجل من هذا التحريف الذي تجاوز مرحلة التحكّم !!

فانظر الرسالة المذكورة (٣٤٤ـ٣٤٨) .

الثانية : آراء أبي المظفر السمعاني العقدية من خلال كتابه (تفسير القرآن العزيز) جمعًا ودراسة : لمازن بن محمد بن عيسى . رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بأم درمان في السودان لعام ١٤٣٨ هـ، وقد أُجيزت بتقدير ممتاز .

جاء في خاتمتها : «فالإمام السمعاني في منهجه العام ، موافق لما عليه السلف ، وإن كانت هناك بعض أفراد المسائل التي قد يَعثُر فيها الجواد المُسرع ، ويتلعثم فيها البليغ الفصيح المتفنن المتقن... (ثم تكلم عن موقفه من توحيد الأسماء والصفات ، فقال) : وذكر السمعاني جملة من المسائل : أ ـ إثباته للصفات الإلهية على منهج السلف القائم على الإثبات بلا تمثيل ، والتنزيه بلا تعطيل» . (٧٣٣ ـ ٧٣٤) .

وعندما تعرض هذا الباحث لمعنى الاستواء عند السمعاني في مبحث خاص به (٤٠٩ ـ ٤١٠) : لم يذكر معنى الإثبات الذي ينسبه إلى السمعاني ، ولا استوقفه جوابُ الإمام مالك الذي أورده السمعاني ، عندما قال : «الاستواء مجهول» ، بل حذفه فلم يذكره ، ولم يستشكله، ولم يوجهه ، مع أنه ينسف ما ينسبه إليه نسفًا !

هكذا هي أمانة الباحثين المتخصصين ، وهذا هو مستوى علمهم ، ثم يريدون التسليم لعبثهم هذا باسم التخصص !!

فهم الغزالي لعبارة الإمام مالك

٤٥. الإمام أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ):

قال الإمام الغزالي في (الاقتصاد في الاعتقاد) بعد أن ذكر النص في الاستواء والنزول: «والذي نراه اللائق بعوامّ الخلق: أن لا يُخاض بهم في هذه التأويلات، بل يُنزع عن عقائدهم كلُّ ما يُوجِبُ التشبيهَ ويدل على الحدوث، ويُحقَّقُ عندهم أنه موجود ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، وإذا سألوا عن معاني هذه الآيات: زُجروا عنها، وقيل لهم: ليس هذا بعُشِّكم، فادْرُجُوا عنه، فلكلّ علمٍ رجال. ويُجاب بما أجاب به بعضُ السلف، حيث سُئل، فقال: «الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال بدعة، والإيمان به واجب»، وهذا لأن عقول العوام لا تتسع لقبول المعقولات، ولا إحاطتهم باللغات تتسع لفهم تَوَسُّعاتِ العربِ في الاستعارات»[١].

وقال الإمام الغزالي متحدثًا عن صفة الاستواء ونحوها: «والظن بأحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه علم أن (الاستواءَ) ليس هو الاستقرار، و(النزولَ) ليس هو الانتقال، ولكنه منع من التأويل، حَسْمًا للباب، ورعايةً لصلاح الخلق؛ فإنه إذا فُتح الباب: اتَّسَعَ الخرق، وخرج الأمر عن الضبط، وجاوز حدَّ الاقتصاد؛ إذ حَدُّ الاقتصاد لا ينضبط، فلا بأس بهذا الزجر. ويشهد له سيرة السلف: فإنهم كانوا يقولون: «أَمِرُّوها كما جاءت»، حتى قال مالك رحمه الله لما سُئل عن الاستواء: «الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»»[٢].

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ـ تحقيق: أنس محمد الشرفاوي. دار المنهاج: جدة. سنة: ١٤٣٣هـ ـ(١٢١ ـ ١٢٢).

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي ـ طبع دار المنهاج. سنة: ١٤٣٢هـ ـ(١/ ٣٧٨).

وكرر الإمام الغزالي الاستدلال بعبارة الإمام مالك على أنه تفويض تام في كتابه (إلجام العوام)[١] ، وفي كتابه (المنخول)[٢] .

فهم أبي المعين النسفي لعبارة الإمام مالك

٤٦ . أبو المعين النسفي الحنفي الماتريدي (ت٥٠٨هـ) :

قال في (تبصرة الأدلة) : «اختلف مشايخنا رحمهم الله : فذهب بعضُهم إلى أن الواجب في هذه الآيات والأحاديث أن نتلقَّى ما ورد من ذلك بالإيمان به والتسليم له والاعتقاد لصحته ، وأن لا نشتغل بكيفيّته والبحث عنه ، مع اعتقادنا أن الله تعالى ليس بجسم ولا شبيه بالمخلوقات ، وأن جميع أمارات الجسم عنه منتفيةٌ .

رُوي ذلك عن محمد بن الحسن ؛ فإن نصر بن يحيى البلخي روى عن عمر بن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة ، عن محمد بن الحسن ، أنه سُئل عن الآيات والأخبار التي فيها من صفات الله تعالى ، ما يؤدّي ظاهره إلى التشبيه ، فقال : «نُمرّها كما جاءت ، ونؤمن بها ، ولا نقول : كيف ؟! كيف؟!

وإليه ذهب من أصحابنا أيضًا : أبو عِصْمة سعد بن مالك المروزي رحمه الله .

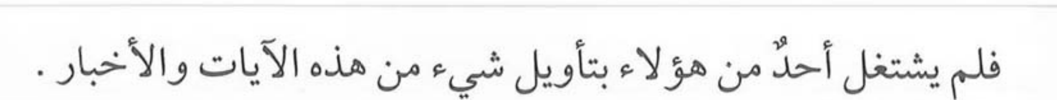
وإليه ذهب أيضًا : مالكُ بن أنس إمام أهل المدينة ، وأبو معاذ خالد بن سليمان صاحب سفيان الثوري ، وجماعةٌ من أهل الحديث : كأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، ومحمد بن إسماعيل البخاري ، وأبي داود السجستاني .

وحُكي عن مالك بن أنس رحمه الله أنه سُئل عن قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، فقال : «الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والسؤال عنه بدعة» .

---

(١) إلجام العوام عن علم الكلام للغزالي ـ طبع دار المنهاج . سنة : ١٤٣٩هـ ـ (٥٩ ، ١٣٦) .

(٢) المنخول من تعليقات الأصول للغزالي ـ تحقيق : د/ محمد حسن هيتو . دار الفكر : دمشق ـ (١٧٢ ـ ١٧٣) .



فلم يشتغل أحدٌ من هؤلاء بتأويل شيء من هذه الآيات والأخبار .

وبعضهم اشتغل بصرف هذه الآيات والأخبار إلى ما يُحتمل من الوجوه التي لا تناقض دلائل التوحيد والآيات المحكمة ...»[١] .

وكرّرَ أبو المعين النسفي الاحتجاج بعبارة الإمام مالك في كتابه (بحر الكلام)[٢] .

فهم أبي القاسم الأنصاري لعبارة الإمام مالك

٤٧. أبو القاسم الأنصاري ـ سلمان بن ناصر بن عمران الأنصاري النيسابوري ـ (ت٥١٢هـ) :

قال في (شرح الإرشاد)[٣] ، في ذكر الأقوال في صفة الاستواء : «وقال بعضهم: الاستواء صفةٌ خبريةٌ ، لا مجال للعقل فيها ؛ فالواجب أن يُتوقّف في ذلك ، إلى أن يرد بمعناه خبر . ونحو هذا قالوا في (الفوقية) : إنها صفةٌ خبرية ، لا بيانَ لها أكثر مما ورد به الخبر .

وهذا مذهب سلف الأُمة وأهلِ الحديث ، ويُؤثَرُ هذا المعنى عن أم سلمة رضي الله عنها ، قالت : «الاستواء ثابتٌ بلا كيف» ، وهو مذهب مالك بن أنس والأوزاعي وغيرهما ، وكان مالك رضي الله عنه يقول : «الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمانُ واجب ، والسؤال عنه بدعة»»[٤] .

---

(١) تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي ـ تحقيق : كلود سلامة . المعهد الفرنسي : دمشق . سنة ١٩٩٠م ـ (١/ ١٣٠) .

(٢) بحر الكلام لأبي المعين النسفي ـ تحقيق : محمد السيد البرسيجي . دار الفتح : عَمان . سنة ١٤٣٥هـ ـ (١٢٦) .

(٣) وأبو القاسم الأنصاري هذا تلميذ الجويني صاحب (الإرشاد) .

(٤) شرح الإرشاد لأبي القاسم الأنصاري ـ تحقيق : أ .د / خالد بن حماد العدواني . دار الضياء : الكويت . سنة : ١٤٤٣هـ ـ (١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢) .

وكرّرَ نحوا من هذا التقرير في كتابه الآخر (الغنية في الكلام)[١].

فهم البغوي لعبارة الإمام مالك

٤٨. محيي السنة البغوي ـ الحسين بن مسعود ـ (ت٥١٦هـ):

ذكر البغوي في تفسير قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ مقالات متعددة، ثم قال: «وأما أهل السنة فيقولون: الاستواء على العرش صفة لله تعالى، بلا كيف، يجب على الرجل الإيمان به، ويَكِلُ العلمَ فيه إلى الله عز وجل. وسأل رجل مالك بن أنس عن قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، كيف استوى؟ فأطرق رأسه مليا، وعلاه الرحضاء، ثم قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أظنك إلا ضالا»، ثم أمر به فأُخرج.

ورُوي عن سفيان الثوري والأوزاعي والليث بن سعد وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك وغيرهم من علماء السنة في هذه الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهة: أَمِرُّوها كما جاءت، بلا كيف»[٢].

نصوص الصفات من المتشابه عند الإمام البغوي

وذكر في (شرح السنة) بعض النصوص المشتبهة في الصفات، ثم قال: «فهذه ونظائرها صفاتٌ لله عز وجل، وَرَدَ بها السمعُ، يجب الإيمان بها، وإمرارُها على ظاهرها، مُعرِضًا فيها عن التأويل، مجتنبًا عن التشبيه، معتقدًا أن الباري سبحانه وتعالى لا يُشبهُ شيءٌ مِن صفاته صفاتِ الخلق، كما لا تُشبهُ ذاتُه ذواتِ الخلق، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. وعلى هذا

---

(١) الغنية في الكلام (قسم الإلهيات) لأبي القاسم الأنصاري ـ تحقيق: مصطفى حسنين عبد الهادي. دار السلام: القاهرة. سنة: ١٤٣١هـ ـ (١/ ٣٩١).

(٢) معالم التنزيل للبغوي ـ دار طيبة ـ (٣/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦).

مضى سلفُ الأمة وعلماء السنة، تَلَقَّوْها جميعًا بالإيمان والقبول، وتَجنّبوا فيها عن التمثيل والتأويل، ووَكَلُوا العلمَ فيها إلى الله عز وجل، كما أخبر الله سبحانه وتعالى عن الراسخين في العلم، فقال عز وجل: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾.

قال سفيان بن عيينة: كل ما وَصَفَ الله تعالى به نفسه في كتابه، فتفسيره قراءته، والسكوت عليه، ليس لأحد أن يفسره؛ إلا الله عز وجل ورسله[1].

وسأل رجل مالك بن أنس عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، كيف استوى؟ فقال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا ضالا»، وأمر به أن يُخرج من المجلس.

وقال الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي، وسفيان بن عيينة، ومالك بن أنس عن هذه الأحاديث في الصفات والرؤية، فقال: أَمِرُّوها كما جاءت، بلا كيف.

وقال الزهري: على الله البيان، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم.

وقال بعض السلف: قَدَمُ الإسلام لا تَثْبُتُ إلا على قنطرة التسليم»[2].

التعليق على كلام البغوي

وهذا النص نموذج واضح لتفويض المعنى، وأن قول بعض العلماء عن نصوص الصفات: «إمرارُها على ظاهرها» لا يعنون بها إثباتَ المعنى الذي يدل عليه ظاهرُ اللفظ في الخلق (مع نفي المثلية)، وإنما يقصدون به: إمرارُ الآية

(١) هذا الذي نسبه البغوي لابن عيينة هو التفويض المحض.

(٢) شرح السنة للبغوي ـ المكتب الإسلامي ـ (١/ ١٧٠ ـ ١٧١).

بتلاوتها فقط ، بلا زيادة عليها ، ولا أي تفسير يؤوِّلها بخلاف الظاهر ، ولا أي تفسير يحملها في صفة الله على المعنى الذي يُفهم من إطلاق ذلك اللفظ على المخلوقات . وقد سبق وبيّنا معنى هذه العبارة «الظاهر» في هذا السياق ، مراتٍ عديدة ، والتي كانت صريحةً بأن مرادهم فيها بـ(الظاهر) : التسليمُ باللفظ الوارد، بلا تأويل ، مع تفويض المعنى .

فهم ابن بَرهان لعبارة الإمام مالك

٤٩ . ابن بَرْهان الشافعي ـ أبو الفتح أحمد بن علي بن بَرهان البغدادي ـ (ت٥١٨هـ) :

فقد ذكر آيات الصفات الموهمة ، فبيّن أن موقف السلف منها هو : «أن لها تأويلا ، ولكنّا نُمسك عنه ، مع تنزيه اعتقادنا عن التشبيه والتعطيل ، لقوله : ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ، ثم نسب هذا المذهب إلى أم سلمة رضي الله عنها وإلى الإمام مالك ، وأحال إلى عبارته الشهيرة[1] .

فهم قوام السنّة لعبارة الإمام مالك

٥٠ . أبو القاسم التيمي الشهير بقِوَام السُّنّة (ت٥٣٥هـ) :

قال قِوامُ السنة في (الحجة في بيان المحجّة) : «قال أهل السنة : الإيمان بقوله تعالى : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ واجب ، والخوض فيه بالتأويل[2] بدعة .

---

(١) البحر المحيط للزركشي ـ تحقيق : عمر سليمان الأشقر . وزارة الأوقاف الكويتية . الطبعة الثانية : سنة : ١٤١٣هـ ـ (٣/ ٤٣٩) .

(٢) المقصود بالتأويل : التفسير بأي طريقة ، سواء أكان بحمل اللفظ على معناه المتبادر إلى الذهن (الحقيقة اللغوية) أو بصرفه عنه إلى معنى مجازي ، فهذا هو معنى التأويل عند المتقدمين ، وكما سيدل عليه بقية كلامه ، عندما عدها من المتشابهات التي لا يعلم تأويلها (أي تفسيرها) إلا الله تعالى .

نصوص الصفات من المتشابه عند قوام السنة

قالوا : وهو من الآيات المتشابهات التي ذكرها الله تعالى في كتابه ، ورَدَّ علم تأويلها إلى نفسه ، وقال : ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ ، فأوجب الإيمان بقوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، وبالآيات التي تضارع هذه الآية . ومدح الراسخين في العلم بأنهم يؤمنون بمثل هذه الآيات ، ولا يخوضون في علم كيفيتها .

ولهذا قال مالك بن أنس رحمة الله عليه حين سئل عن قوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، قال : «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة» .

والاستواء في كلام العرب تأتي لمعان :

تقول العرب : استوى الشيء إذا كان معوجًا فذهب عوجه ، تقول : سويته ، أي : قومته فاستقام ، وهذا المعنى لا يجوز على الله تعالى .

ومنه الاستواء بمعنى : المماثلة والمشابهة ، يقال استوى فلان وفلان في هذا الأمر ، أي : تماثلا وتساويا ، قال الله تعالى : ﴿لَا يَسۡتَوِيٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۚ﴾ ، أي : لا يتساوى هذان الفريقان ، وهذا أيضا لا يجوز في حق الله تعالى .

ومنه : الاستواء بمعنى القصد ، ويُستعمل مع (إلى) ، يُقال : استويت إلى هذا الأمر ، أي : قصدته . قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ ﴾ ، أي : قصدها ، ولا يُقال : استوى عليه بمعنى قصده .

فمن خالف موضوع اللغة فقد خالف طريقة العرب ، والقرآن عربي ، ولو كان الاستواء على العرش بمعنى الاستواء إلى العرش لقال تعالى : إلى العرش استوى .

قال أهل السنة : الاستواء هو العلو : قال الله تعالى ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ . وليس للاستواء في كلام العرب معنى ؛ إلا ما ذكرنا . وإذا لم يجز الأوجه الثلاثة ، لم يبق إلا الاستواء الذي هو : معلومٌ كونه ، مجهولٌ كيفيته . واستواء نوح على السفينة معلومٌ كونه ، معلومٌ كيفيته ؛ لأنه صفة له ، وصفات المخلوقين معلومة كيفيتها . واستواء الله على العرش غيرُ معلومٍ كيفيته؛ لأن المخلوق لا يعلم كيفية صفات الخالق ؛ لأنه غيب ، ولا يعلم الغيب إلا الله؛ ولأن الخالق إذا لم يشبه ذاته ذات المخلوق : لم يشبه صفاته صفات المخلوق .

فثبت أن الاستواء معلوم ، والعلم بكيفيته معدومٌ ، فعلمه موكولٌ إلى الله تعالى ، كما قال : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾»[1] .

التعليق على كلام قوام السنّة

فهنا ينسب أبو القاسم التيمي إلى أهل السنة أن آية ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ من المشتبهات[2] التي يُوكَلُ عِلْمُ تأويلِها إلى الله تعالى ، وأن الخوض في هذا التأويل الذي لا يعلمه إلا الله بدعة .

ثم منع من إطلاق المعاني اللغوية الثلاثة للاستواء على الله تعالى ، حيث قال: «وإذا لم يجز الأوجه الثلاثة» .

ثم اكتفى بإثبات اللفظ ومعناه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى : «لم يبق إلا الاستواء الذي هو : معلومٌ كونه ، مجهولٌ كيفيته» ، فالاستواء معلومٌ وجوده ، هذا هو الذي يُثبته قِوامُ السنة ، وهو وجودٌ عَلِمْناهُ من وُرُودِ النص به .

---

(١) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي ـ تحقيق محمد ربيع المدخلي ، ومحمد أبو رحيم . دار الراية : المدينة المنورة . الطبعة الثانية : ١٤١٩هـ ـ (٢/ ٢٧٣ ـ ٢٧٥) .

(٢) تذكروا أن السلفية المعاصرة ترفض وصف نصوص الصفات بالاشتباه ، وأبو القاسم التيمي يخالفهم ، وينسب ذلك لأهل السنة !

وكما هو واضح من كلامه : أنه جعل الكيفية هي المعنى الذي يعلمه الخلق ، مما يبيّن أن هذا المحدّث السلفي لا يفرق بين إثبات المعنى والتكييف ، خلافا لمن يدّعونه منهم ويحتفون بكلامه وبكتابه !

وقد قال قِوامُ السنة أبو القاسم التيمي في موضع آخر : «ما صح من أحاديث الصفات عن رسول الله ﷺ اجتمع الأئمةُ على أن تفسيرها قراءتها ، قالوا : أَمِرُّوها كما جاءت»[١] .

وهذا هو التفويض للمعنى بعينه ، ويحكيه قِوامُ السنة إجماعًا !

والحاصل أن أبا القاسم التيمي أحد أهم العلماء الذين تزعم السلفيةُ المعاصرةُ أنه من أئمتهم ويدّعون أنهم موافقون له !!

فما أشدَّ افتقار من لم يكن له سلف ، وصار يتسوّلُ له سلفًا !!

٥١. علاء الدين السمرقندي الحنفي - محمد بن أحمد بن علي - (ت٥٣٩هـ) :

فهم علاء الدين السمرقندي لعبارة الإمام مالك

قال في كتابه (ميزان الأصول) : «قال عامة العلماء : إن المتشابه الذي لا يتعلق به الأحكام والعمل : يتوقف عن الاعتقاد بطريق التعيُّن ، ولكن يُعتقد على الإبهام : أن ما أراد الله تعالى به حق .

وما يتعلق به العمل : يتوقف فيه من حيث الاعتقاد عينًا ، ويجب العمل به على أحوط الوجهين ، على ما يُعرف في باب المعارضة .

---

(١) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي (١/ ٢٥٩) .

ولا يُشتغل بالعلم بكيفيته بالتأويل والبحث عنه ، مع الاعتقاد لأن ظاهره غير مراد .

كذا رُوي عن محمد بن الحسن (رحمةُ الله عليه) : أنه سُئل عن الآيات والأخبار الواردة في صفات الله تعالى ، ما يؤدي ظاهرُها إلى التشبيه ، فقال : «نُمِرُّها كما جاءت ، ونؤمن بها ، فلا نقول : كيف وكيف» .

وهو مذهب مالك بن أنس وعبد الله بن المبارك وعامة أصحاب الحديث .

وسُئل مالك بن أنس عن قوله تعالى : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، فقال : «الاستواء غير مجهول ، وكيفه غير معقول ، والسؤال عنه بدعة» ... (ثم ذكر مذهب التأويل)»[1] .

فهم الشهرستاني لعبارة الإمام مالك

٥٢. الشَّهْرَسْتَاني ـ محمد بن عبد الكريم بن أحمد الأشعري ـ (ت٥٤٨هـ) :

قال في (الملل والنحل) وهو يذكر المذاهب في مسائل الصفات : «ومنهم من توقف في التأويل ، وقال : عرفنا بمقتضى العقل أن الله تعالى ليس كمثله شيء، فلا يُشبه شيئًا من المخلوقات ، ولا يُشْبِهُهُ شيءٌ منها ، وقطعنا بذلك ؛ إلا أنّا لا نعرف معنى اللفظ الوارد فيه ، مثل قوله تعالى : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، ومثل قوله : ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ، ومثل قوله : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ ، إلى غير ذلك . ولسنا مكلَّفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها ، بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنه لا

---

(١) ميزان الأصول للسمرقندي ـ تحقيق : د/ عبد الملك السعدي . وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ـ (١/ ٥١٧ ـ ٥١٨)

شريك له ، وليس كمثله شيء ، وذلك قد أثبتناه يقينا... (إلى أن قال :) وأما السلف الذين لم يتعرضوا للتأويل ، ولا تَهدَّفوا للتشبيه ، فمنهم : مالك بن أنس ؛ إذ قال : «الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» ، ومثل : أحمد بن حنبل رحمه الله ، وسفيان الثوري ، وداود بن علي الأصفهاني، ومن تابعهم»[1] .

٥٣. العِمراني الشافعي - يحيى بن أبي الخير بن سالم اليماني - (ت٥٥٨هـ) :

فهم العِمراني لعبارة الإمام مالك

فقد ذكر العمراني اعتقاد أهل الحديث في صفة العلو والاستواء ، فقال : «قد ذكرنا في أول الكتاب : أن عند أصحاب الحديث والسنة : أن الله سبحانه بذاته بائنٌ عن خلقه ، على العرش استوى ، فوق السموات ، غير مُماسٍّ له ، وعلمه محيطٌ بالأشياء كلها .

وقالت الكَرّاميةُ : إنه مماسٌّ للعرش .

وقالت المعتزلة : إن ذات الله بكل مكان ، حتى بالحشوش وأجواف الحيوان .

قيل لبشر المريسي فهو في جوف حمارك هذا ؟ قال : نعم ، وهذا قول الحلولية ، وهو كفر صريح لا إشكال فيه .

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني - تحقيق : د/ محمد حشمت العباسي . دار البلد : مصر ، ودار الفضيلة : السعودية . سنة : ١٤٤٠هـ - (١/ ٣٣١ - ٣٣٣) .

وقالت الأشعرية : لا يجوز وصفه بأنه على العرش ولا في السماء[١]»[٢] ، ثم أورد العمراني النصوص الدالة على صحة مذهب أهل الحديث ، وأورد بعض عبارات السلف الدالة على مذهبهم ، فكان منها جواب الإمام مالك : «الكيف غير معقول ، والاستواء منه غير مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة»[٣] .

ثم إن العمراني قال : «وأما الأشعرية فقالوا : إذا قلتم إنه على العرش أفضى إلى أنه يكون محدودًا ، أو أنه يفتقر إلى مكان وجهة تحيط به ، وتعالى الله عن ذلك .

والجواب : أنا وإن قلنا : إنه على العرش ، كما أخبر بكتابه ، وأخبر به نبيُّه ﷺ، فلا نقول : إنه محدود ، ولا إنه يفتقر إلى مكان ، ولا تحيط به جهة ولا مكان ، بل كان ولا مكان ولا زمان ، ثم خلق المكان والزمان ، واستوى على العرش بلا كيفية، ولم يخلق العرش لحاجة ، بل كما حُكي عن ذي النون المصري ، لما قيل له : ما أراد الله بخلق العرش ؟ فقال : أراد الله أن لا تتيه قلوبُ العارفين، ولم يخلقه لحاجته إليه ، فإذا قيل للعبد المؤمن أين الله ؟ قال: على العرش .

وقد صرح القاضي أبو بكر الباقلاني الأشعري في (التمهيد) بالقول في هذه المسألة ، كما قال أصحاب الحديث .

وأما الغزالي فخالفهم في (الاقتصاد) ، وقال : «أما رفع الأيدي في الدعاء إلى السماء ؛ فلأنها قبلةُ الدعاء ، كما أن البيت قبلة الصلاة» .

---

(١) ما نسبه إلى الأشعرية لا يصح عنهم ، وصفحاتٌ قليلةٌ من هذا الكتاب كفيلةٌ ببيان عدم صحته عنهم قطعًا .

(٢) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني ـ تحقيق : د/ سعود الخلف . الجامعة الإسلامية : المدينة المنورة . الطبعة الثالثة : ١٤٢٩هـ ـ (٢/ ٦٠٧ ـ ٦٠٩)

(٣) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني (٢/ ٦١٤)

وهذا تمويهٌ منه ومعاندة لما ورد به القرآن والسنة ، وما عليه العلماء من الصحابة والتابعين .

وأما قوله : «إن السماء قبلة الدعاء» ، فيقال له : لو كان هذا كما قلتَ لم يصح الدعاء إلا لمن توجه بيديه إلى السماء ، كما لا تصح الصلاة إلا لمن توجه إلى الكعبة .

ثم قال : «ولما حكم النبي ﷺ بإيمان الجارية لما أشارت إلى السماء ؛ فلأنه لا سبيل للأخرس إلى تفهم علو المرتبة إلا بإشارة إلى جهة العلو ، وكان النبي ﷺ يظن أنها من عبدة الأوثان ، فاستنطقت بمعبودها ، فعرَّفَتْ بالإشارة إلى السماء أن معبودها ليس من الأصنام» .

وهذا غير صحيح ؛ لأن النبي ﷺ قال لها : أين الله ؟ فأشارت إلى السماء ، فأقرها النبي ﷺ على ذلك ، فلو كان لا يجوز أن يُقال : إن الله في السماء ، لبيَّنَ لها النبي ﷺ ، لأنه لا يجوز له الإقرار على الخطأ ، لا سيما وكان ذلك بحضور جماعة من الناس ، أو لو كان هذا لكونها عجمية لبين النبي ﷺ ذلك لمن حضر مع أنه كان يمكنه ﷺ أن يسأل من تعبد ... (ثم استدلّ بحديث الأوعال الضعيف)»[١] .

التعليق على كلام العمراني

وكالعادة يتمسّك أتباع السلفية المعاصرة بكلام العمراني ، وكأنه يدل على تقريرهم[٢] ، وهو يخالفهم مخالفةً تامة ، بل يوافق مفوِّضةَ المعنى ، والأشعرية منهم[٣] ، وإن ردَّ على الأشعرية ، وتَوَهَّمَ أنه يخالف بعضَهم ، كالغزالي .

---

(١) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني (٢/ ٦٢٠ ـ ٦٢٥) .

(٢) كما فعل محقق كتاب العمراني .

(٣) لأن الأشعرية يقررون قبول التفويض ، وإن مال بعضهم للتأويل .



مخالفة العمراني للتيمية كل المخالفة

فدعونا نفحص عبارة العمراني : هل تدل على إثبات المعنى ؟

أولا : ما قدّم به العمراني لا يخالف فيه الأشعريةُ ، وهو قوله : «إن الله سبحانه بذاته بائنٌ عن خلقه ، على العرش استوى ، فوق السموات ، غير مُماسٍّ له ، وعلمه محيطٌ بالأشياء كلها» .

لكن هذا القول لا يرتضيه التيميون ؛ لأن نفي المماسّة لم يَرِد في الكتاب والسنة ، كما يقولون في نظائره . وهو في المقابل تقريرٌ لا ترفضه الأشعرية ، على منهج التفويض عندهم .

ثانيا : أَكّد العمراني تفويض معنى الاستواء بنفيه الجهة والمكان والحدَّ عن الله تعالى ، عندما قال : «إنه على العرش ، كما أخبر بكتابه ، وأخبر به نبيُّه ﷺ ، فلا نقول : إنه محدود ، ولا إنه يفتقر إلى مكان ، ولا تحيط به جهةٌ ولا مكان ، بل كان ولا مكان ولا زمان ، ثم خلق المكان والزمان ، واستوى على العرش بلا كيفية» .

ومن المعلوم ـ وقد أثبتناه ـ أن التقرير التيمي يرفض إطلاق القول بنفي الجهة والمكان والحدّ .

ثالثا : أما اعتراض العمراني على الغزالي وعلى الأشعرية ، وردُّه على الغزالي في بيان سبب توجُّهِ العباد إلى جهة العلو في دعائهم : فسببُه قد أوضحه العمراني ، وهو أنه كان يظن أن الأشعرية لا يجيزون أن يُقال : إن الله تعالى على العرش ، ولا يجيزون أن يُقال أيضًا : إنه سبحانه في السماء ، ألا ترى ما نسبه إليهم من أنهم قالوا : «لا يجوز وصفه بأنه على العرش ولا في السماء» ، وقال في ردِّه على الغزالي : «فلو كان لا يجوز أن يُقال : إن الله في السماء» .

فالعمراني كان يَرُدُّ على من كان يرفض تفويضَ المعنى ، والذي يقوم على رُكنٍ أساسٍ أولٍ فيه ، وهو التسليمُ للفظ الوارد . فمن أنكر إطلاقَ ما ورد في نصوص الكتاب والسنة ، فقد رفض تفويض المعنى ، لأنه هدم ركنه الأول . وهؤلاء هم من كان يردُّ عليهم العمراني ، بغض النظر عن اسمهم ، وهل كان الغزالي منهم أو لم يكن منهم ؟ ولم يكن العمراني يَرُدُّ على مفوّضة المعنى أصلًا .

ويشهد لذلك أنه نسب مذهبه في الاستواء أنه هو مذهب الباقلاني الأشعري، ولن يجرؤ أحدٌ من التيميين على نسبة الباقلاني إلى مذهبهم في إثبات المعنى ؛ إلا بقدر من المغالطة والاستكبار الخارجين عن كلام العقلاء (وقد حصل) !

فإن عدنا إلى العمراني لنؤكد على مذهبه في الصفات : هل كانت تقريراته تدل على أنه تيميُّ المنهج (أي : هل كان موافقًا له)؟ أم كان مفوِّضًا للمعنى ؟

فأولا : هل كان العمراني يُثبت حلولَ الحوادث بذات الله ؟

لأن هذه المسألةَ مسألةٌ مفصليّةٌ في معرفة مذهب الرجل ، فإنه إن كان العمراني ينفي حلول الحوادث بذات الله ، فقد نفى عن الاستواء المعنى الذي يُثبتُه التيميون قطعًا . بل سيكون قد نفى كل معنى ، وما بقي له من الإثبات إلا إثبات اللفظ ، وهو تفويض المعنى .

فها هو العمراني يقول : «بيان عقيدة أصحاب الحديث التي أَدينُ الله بها :

وهي الإيمان بأن الله سبحانه واحد لا شريك له ، فردٌ لا مِثْلَ له ، قديمٌ لا أول له ، مُوجِدٌ لا مُوجِدَ له ، باقٍ لا انقطاع له ، ليس بجوهرٍ ، ولا جسمٍ ، ولا عَرَضٍ ، ولا بمحلِّ الأعراض والجواهر والأجسام ، ولا يحلُّها ، مستو على العرش ، كما

أخبر ، بلا كيفية ، حي عالم قادر مريد سميع بصير متكلمٌ ... (إلى أن قال) وأن هذه الصفات يستحقها لذاته قديمة بقدمه»(١) .

فهنا يصرِّح بنفي ما كان المتكلمونْ ينفونه ، خلافًا لابن تيمية(٢) . وأما نفي حلول الأعراض بالله تعالى فهو نفيٌ منه لحلول الحوادث بالله تعالى(٣) . وهذا كافٍ لبيان مناقضة العمراني للتيميين في ما يدّعونه من إثبات معنى للصفات المشتبهة عموما ، وللاستواء خصوصًا ؛ لأنه هو موضع البحث هنا .

ثم يؤكد العمراني نفي حلول الحوادث بذات الله بقوله عن صفات الله ، والتي ذكر منها الاستواء على العرش : أنها «صفاتٌ يستحقها لذاته ، قديمةٌ بقدمه» ، فمعنى ذلك أن الاستواء قديمٌ بأولية الله تعالى . وهذا تقريرٌ ينقض ادعاء أن الاستواء صفةٌ حدثت بعد خلق العرش ، وتوجب أن يكون لقائلها مذهبٌ يجمع بين اعتقاد قدم صفات الله وعدم حدوثها واعتقاد أن العرش مخلوقٌ بعد أن لم يكن وأنه ليس أزليا. وقد تقدم معنا توجيهٌ لذلك ، فلعل العمراني من القائلين به . لكن المهم هنا : أن قوله بقدم صفة الاستواء يقطع بأنه لا يُثبت معنًى للاستواء ، كما يزعم التيميون !

ولم يقف العمراني عند تفهيمنا مذهبه في تفويض المعنى عند هذا الحد ، بل صرّح به تصريحًا آخر لا لَبْسَ فيه ، فقال : «ونؤمن بأخبار الصفات الواردة عن النبي ﷺ في النزول وغيره : إيمانًا مُجملًا ، ولا نُفَسِّرُها ، بل نُمِرُّها كما جاءت»(٤) .

---

(١) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني (١/ ٩٨ ـ ٩٩) .

(٢) ولذلك تعقبه محقق كتابه بأنه أخطأ في ذلك ـ حاشية التحقيق ـ (١/ ٩٨ ـ ٩٩) .

(٣) ولذلك كان ابن تيمية يرفض هذه العبارة ، حتى قال في موضع : «ومقصودهم بنفي الأعراض : نفي الصفات ، فلا تقوم به عندهم حياةٌ ، ولا علم ، ولا قدرة ، ولا كلام ، ولا سمع ، ولا بصر ، ولا رضى ، ولا غضب ، ولا حب ، ولا بغض ، ولا غير ذلك» . بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١/ ٢٢٣) .

(٤) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني (١/ ١٠٠) .

فهذا الإيمان المجمل والذي بلا تفسير : هل هو تفسير المعنى وبيانه ؟!
أم هو قطعًا : تفويض المعنى[1] ؟! أي المذهبين الذي يَصْدُقُ عليه أنه مجملٌ وبلا تفسير ؟!

لا نحتاج أن نجيب ، لأن جوابنا ـ مهما قوي ـ سيكون أضعف من الحقيقة الحاضرة !!

فهم الجيلاني لعبارة الإمام مالك

٥٤. شيخ الزهد عبد القادر الجيلاني الحنبلي (ت٥٦١هـ) :

فقد قال الشيخ عبد القادر في كتابه (الغنية) : «وينبغي إطلاق صفة الاستواء : من غير تأويل ، وأنه استواء الذات على العرش ، لا على معنى القعود والمماسة ، كما قالت المجسمة والكرامية ، ولا على معنى العلو والرفعة كما قالت الأشعرية ، ولا على معنى الاستيلاء والغلبة كما قالت المعتزلة ؛ لأن الشرع لم يَرِدْ بذلك ، ولا نُقل عن أحد من الصحابة والتابعين من السلف الصالح من أصحاب الحديث ، بل المنقول عنهم حمله على الإطلاق .

وقد رُوي عن أم سلمة زوج النبي ﷺ في قوله عز وجل ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، قالت : «الكيف غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والإقرار به واجب ، والجحود به كُفْر» ... (إلى أن قال) فالاستواء من صفات الذات ، بعدما أخبرنا به ، ونص عليه ، وأكّده في سبع آيات من كتابه والسنةِ المأثورة به .

---

(١) علق محقق كتاب العمراني على هذا الكلام بتحريف دلالته ، فقال : «المراد تفسير الجهمية ، وهو تأويلها . أما فهم المعنى فهذا ثابت ، ومنه قول الإمام مالك : الاستواء معلوم» ، (١/ ١٠٠) .
هكذا يستجيزون إضافة قيود لم تَرِد في كلام أهل العلم ، بل ورد في كلامهم ما ينقضها !

وهو صفةٌ لازِمةٌ له، ولائقةٌ به، كاليد والوجه والعين والسمع والبصر والحياة والقدرة، وكونُه خالقًا ورازقًا ومحييًا ومميتًا موصوفٌ بها. ولا نخرج من الكتاب والسنة، نقرأ الآية والخبر، ونؤمن بما فيهما، ونَكِلُ الكيفية في الصفات إلى علم الله عز وجل، كما قال سفيان بن عيينة رحمه الله: «كما وصف الله تعالى نفسه في كتابه».

فتفسيره: قراءته، لا تفسير له غيرها، ولا نتكلف غير ذلك، فإنه غيب، لا مجال للعقل في إدراكه، ونسأل الله تعالى العفو والعافية، ونعوذ به من أن نقول فيه وفي صفاته ما لم يخبرنا به هو أو رسوله عليه الصلاة والسلام»[١].

ووجه الاحتجاج بكلام الجيلاني: أنه ذكر كلام الإمام مالك منسوبًا إلى أم سلمة رضي الله عنها، وأنه يدل على مذهب تفويض المعنى.

وكان ابن تيمية ربما اعترف بأن تفويض المعنى مذهب (بعض) الحنابلة، كما قال في أحد المواضع: «فإن قيل: معنى قوله: «الاستواء معلوم»: أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم، كما قاله بعضُ أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه، قيل: هذا ضعيف ... (ثم ذكر سبب الاستضعاف لديه)»[٢].

٥٥. بهاء الدين طاهر بن أحمد القزويني المعروف بالنجار الشافعي (ت٥٧٥هـ):

فبعد أن مال القزويني النجار في كتابه (سراج العقول في منهاج الأصول)

---

(١) الغنية للجيلاني - طبعة دار صادر، سنة: ١٤٢٤هـ - (٧٣ - ٧٤).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٠٩).

إلى تأويل الاستواء بأنه استتمام الخلق بخلق العرش ، فما خلق فوق العرش شيئًا ، قال عمن أنكر هذا التأويل : «وإن كان المنكِر ممن يمنع التأويل أصلًا ، فليعتقد أن الرحمن استوى على العرش استواءً يليق بوصفه ، وهو معنى قول السلف : «أَمِرّوها كما جاءت ، بلا كيف» ، وقول مالك بن أنس : «الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمانُ به واجب ، والسؤال عنه بدعة » :

- فمعنى قوله : «الاستواء معلوم» : أي ظاهر اللفظ معلومٌ منصوصٌ في الكتاب والسنة .

- «والكيفية مجهولة» : أي لا كيفية لذاته وصفاته فيعلمها أحد ، وهو معنى قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ .

- وقوله : «والإيمانُ به واجب» ؛ لأن الاستواء من الكتاب المنزَّل الذي يجب الإيمانُ بكُلِّه وبعضه .

- «والسؤال عنه بدعة» ، يريد : من سأل عنه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله»[١] .

فهم ابن الجوزي لعبارة الإمام مالك

٥٦. أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي (ت٥٩٧هـ) :

قال ابن الجوزي في كتابه (دَفعُ شُبَهِ التَّشْبِيهِ بأَكُفِّ التنزيه) : «**جميع السلف على إمرارها كما جاءت ، من غير تفسيرٍ ولا تأويل** ... (ثم ذكر عبارة الإمام مالك)»[٢] .

---

(١) سراج العقول في منهاج الأصول للقزويني النجار ـ تحقيق : د/ سيف النصر الجِبالي . دار النور المبين : عمّان . سنة : ٢٠٢٢ م ـ (٨٤) .

(٢) دفع شبه التشبيه بأكفّ التنزيه لابن الجوزي ـ تحقيق : حسن السقاف . دار الإمام الرواس : بيروت . الطبعة الرابعة : ١٤٢٨هـ ـ (١٢٢) .

وقال في (زاد المسير) : «**وإجماع السلف منعقدٌ على أن لا يزيدوا على قراءة الآية**»[١] .

حكايات الإجماع على تفويض السلف

فهو تفويضٌ للمعنى ، مع إيمانٍ باللفظ ، دون أي زيادة على ما جاء في النص ، ويحكي ابنُ الجوزي عليه إجماعَ السلف .

فهل تنبه القارئُ الذي يبحث عن الحق إلى هذه الإجماعات التي يحكيها الأئمةُ على تفويض المعنى ؟! فهذا أحدها ، وسبق غيرها ، وسيأتي ما يؤيدها !!

فهم الرازي لعبارة الإمام مالك

٥٧ . فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ) :

أشار الرازي إلى موقف الإمام مالك معظمًا له ، بل مرجِّحًا له :

فقد قال الرازي بعد ذكر المشبِّهة : «وقد يُلحَقُ بهؤلاء من ليس منهم ، بل يتميّزون عنهم ، وهم السلف الذين احترزوا عن تأويل المتشابهات ، مع قطعهم بنفي التشبيه ، كمالك بن أنس وأحمد بن حنبل وغيرهما من أئمة الحديث ، فإنهم قالوا : «لما قطعنا بأن الله تعالى منزَّهٌ عن مشابهة الحوادث ، ولم يتعلّق بمعرفة مراد الله تعالى من هذه المتشابهات غرضٌ آخر : لا في الفروع ، ولا في الأصول ، كان البحث عنها إقدامًا على خطر ، وهو أن تفسير الآية بما ليس مرادَ الله من غير حاجةٍ إليه[٢]» . وهذا المذهب ما[٣] به كثير ناس ، وهم الملقّبون بالسلف الصالح ، وأصحابه يمتازون عن المجسمة أشد الامتياز»[٤] .

---

(١) زاد المسير لابن الجوزي ـ طبعة المكتب الإسلامي : بيروت . سنة : ١٣٨٥هـ ـ (٣/ ٢١٣) .

(٢) كذا هو النص ، وفيه خلل ، وإن كان المقصود واضحا .

(٣) كذا النص ، والمعنى : مال إليه كثير من الناس .

(٤) الرياض المونقة من آراء أهل العلم للرازي ـ تحقيق : أسعد جمعة . كلية الآداب والعلوم الإنسانية : القيروان . سنة : ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م ـ (٨٩ ـ ٩٠) .

ولما ذكر الرازي الاختلاف في الوقف في قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ ، ذكر حجج من رأى الوقف عند لفظ الجلالة في قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ، وأن المتشابه لا يعلم تأويله أحدٌ إلا الله تعالى وحده ، ثم أورد ما يدل على هذا القول . فذكر الحجة السادسة على هذا القول ، فكان من ذلك : كلمة الإمام مالك هذه[١] .

فهم ابن المقترح لعبارة الإمام مالك

وقال الرازي في (معالم أصول الدين) بعد ذكر الموقف من الظواهر المشعرة بالجسمية (حسب تعبيره) ، مفضلا منهج التفويض الذي كان عليه السلف : «فلم يبقَ إلا الإقرار بمقتضى الدلائل العقلية ، وحملُ الظواهر النقلية : إما على التأويل ، وإما على تفويض علمها إلى الله تعالى ، وهو الحق»[٢] .

وسيأتي أن ابن التِّلِمْساني نزّل كلام الرازي على كلام الإمام مالك لما سُئل عن الاستواء[٣] .

وقال الرازي أيضًا عن نحو قوله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ : «ثم هنا مقامان :

المقام الأول : هو أن نقول : مراد الله تعالى من قوله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ليس بيان إثبات الجهة ، لكن مراده تعالى من هذه الآيات على سبيل التفصيل غير معلوم ، فآمنا وصدّقنا ، وتركنا التفسير والتأويل .

---

(١) تفسير الرازي ـ مفاتيح الغيب ـ (٧/ ١٤٧) ، ونقله الطيبي عن الرازي مؤيِّدًا له ، كما في فتوح الغيب (٤/ ٢٥) .

(٢) معالم أصول الدين للرازي ـ تحقيق : نزار حمادي . دار الضياء : الكويت . سنة ١٤٣٣هـ ـ (٥٦) .

(٣) انظر (ص٣٨٦) .

المقام الثاني : أن نؤوّل الآيات المتشابهة الواردة في هذا الباب ، على سبيل التفضّل .

والقول الأول : قول أئمة السلف .

والقول الثاني : قول العلماء وأهل الأصول»(١) .

فهم ابن المقترح لعبارة الإمام مالك

٥٨. ابن المقتَرَح ـ تقي الدين مظفَّر بن عبد الله بن الحسين المصري الشافعي ـ (ت٦١٢هـ) :

قال ابن المقترَح في (شرح الإرشاد) بعد أن ذكر تأويل الاستواء بالاستيلاء والقهر : «وعلى هذا نُقل عن بعض حُذَّاق السلف أنه قال : «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» .

معناه : أن لفظ الاستواء في اللغة معلوم المحامل ، وهي لفظة عربية لا إشكال فيها ، فتُطلَقُ ويُراد بها : الاستيلاء والقهر ، كما ذُكر . وتُطلق ويُراد بها : القصد إلى الخلق في العرش ، كقوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾، أي : قصد إليها .

فإن بطل حملها على الاستقرار : بقي الاحتمالان يجوزان ، فلا يمكن حمل اللفظ على أحدهما إلا بسُنّة ، ولم يقم في السُّنّة دليلٌ على تعيين محمل ، فهو المعنيُّ بقوله : «والكيف مجهول» . ولا يمكن التعويل على ترجيح أحدهما على الآخر بأمرِ مجرّدِ الظن ، فإن ذلك يفيد في الأحكام الشرعية ، ولا مجال للعقل فيما يتعلق

---

(١) الخمسون في أصول الدين للرازي ـ مع : حاشية على الخمسون في أصول الدين : للدكتور سعيد فودة .الأصلين للدراسات والنشر . سنة : ١٤٣٨هـ ـ (١٢٢ ـ ١٢٣) .

بأسمائه وصفاته . والسائل لطلب الترجيح بهذه الجهة مبتدع ، والآية على هذا من المتشابهات»[(١)] .

فهم ابن قدامة لعبارة الإمام مالك

٥٩. موفق الدين ابن قدامة المقدسي الحنبلي (ت ٦٢٠هـ) :

قال الموفق ابن قدامة في (ذم التأويل) : «ومذهب السلف (رحمةُ الله عليهم) الإيمانُ بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله ، أو على لسان رسوله ﷺ ، من غير زيادةٍ عليها ، ولا نقصٍ منها ، ولا تَجاوُزٍ لها ، **ولا تفسيرٍ**[(٢)] ، ولا تأويلٍ لها بما يخالف ظاهرها ، ولا تشبيهٍ بصفاتِ المخلوقين ولا سماتِ المحدثين ، **بل أَمَرُّوها كما جاءت ، ورَدُّوا عِلْمَها إلى قائلها ، ومعناها إلى المتكلِّم بها**[(٣)] .

وقال بعضهم (ويُروى ذلك عن الشافعي ـ رحمةُ الله عليه ـ) : آمنتُ بما جاء عن الله **على مراد الله** ، وبما جاء عن رسول الله **على مراد رسول الله** ﷺ[(٤)] .

---

(١) شرح الإرشاد لابن المقترح ـ تحقيق : أ .د/ فتحي أحمد عبد الرزاق . دار الضياء : الكويت . سنة : ١٤٤٢هـ ـ (٦٠٣ ـ ٦٠٤) .

(٢) نَفَى عن السلف (التفسير) ، وفرّقه عن (التأويل المخالف للظاهر) ، ليبيّن أن التفسير المنفي عن السلف ليس هو تأويل الجهمية ونحوهم .

(٣) عبارات صريحة في التفويض الكامل .

(٤) وهذا تفويض كامل ؛ لأنه أحال بالمراد من نصوص الصفات : إلى الله تعالى وإلى رسول الله ﷺ .

وقد قال السَّلَمَاسي ـ يحيى بن إبراهيم بن أحمد الواعظ الحنبلي ـ (ت ٥٤٨هـ) : «واتفق أهلُ العلم : أن أحدًا لم يجمع جُمَل الإيمان بالله وبرسوله كما جمعه الشافعي رضي الله عنه في قوله الموجز : «آمنت بالله ، وبما جاء عن الله : على مراد الله . وآمنت برسول الله ، وبما جاء عن رسول الله : على مراد رسول الله»» . منازل الأئمة الأربعة للسلماسي ـ تحقيق : د/ محمود قدح . الجامعة الإسلامية : المدينة المنورة . سنة : ١٤٢٢هـ ـ (١٤٦) .

وعلموا أن المتكلِّم بها صادقٌ لا شك في صدقه : فَصَدَّقُوه ، **ولم يعلموا حقيقةَ معناها** : فسكتوا عما لم يعلموه . وأخذ ذلك الآخرُ والأول ، ووصى بعضُهم بعضا بحسن الاتباع والوقوفِ حيث وقف أوّلُهم ، وحذّروا من التجاوز لهم والعدول عن طريقهم ، وبيّنوا لهم سبيلهم ومذهبهم . ونرجو أن يجعلنا الله تعالى ممن اقتدى بهم : في بيان ما بينوه ، وسلوك الطريق الذي سلكوه .

والدليل على أن مذهبهم ما ذكرناه : أنهم نقلوا إلينا القرآن العظيم وأخبار الرسول ﷺ نَقْلَ مُصدِّقٍ لها مؤمنٍ بها قابلٍ لها غيرِ مرتابٍ فيها ولا شاكٍّ في صدق قائلها ، **ولم يُفسِّروا ما يتعلق بالصفات منها ، ولا تَأَوّلُوه** ، ولا شَبّهوه بصفات المخلوقين ؛ إذ لو فعلوا شيئًا من ذلك : لنُقل عنهم ، ولم يَجُزْ أن يُكتم بالكلية ؛ إذ لا يجوز التواطؤ على كتمان ما يُحتاج إلى نقله ومعرفته ، لجريان ذلك في القبح مجرى التواطؤ على نقل الكذب وفعلِ ما لا يحل .

نصوص الصفات من المتشابه عند ابن قدامة

بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا : أنهم كانوا إذا رأوا من يسأل عن **المتشابه**[1] : بالغوا في كَفِّه : تارة بالقول العنيف ، وتارة بالضرب ، وتارة بالإعراض الدال على شدة الكراهة لمسألته... (ثم ذكر قصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع صَبيغ بن عِسْل ، ثم قال) ولما سُئل مالك بن أنس رضي الله عنه ، فقيل له : يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، كيف استوى ؟ فأطرق مالكٌ ، وعلاه الرُّحَضاء (يعني : العرق)، وانتظر القوم ما يجيء منه فيه ، فرفع رأسه إليه ، وقال : «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وأحسبك رجل سوء» ، وأمر به فأُخرج .

---

(١) التصريح بأنها من المتشابه الذي لا يعلم تفسيره إلا الله تعالى .

وقد نُقل عن جماعة منهم الأمر بالكَفِّ عن الكلام في هذا ، وإمرارُ أخبار الصفات كما جاءت ، ونَقَلَ جماعةٌ من الأئمة أن مذهبهم مثل ما حكينا عنهم...»[١] .

ثم أتمّ ابنُ قدامة نقل عبارات الأئمة في تفويض المعنى وذم التأويل .

ومع هذا الوضوح التام على تفويض المعنى لا يخجل المدلّسون من نفي تفويض المعنى عن ابن قدامة !

وقال ابن قدامة في (تحريم النظر في كتب الكلام) : «إذا سألنا سائل عن معنى هذه الألفاظ ، قلنا لا نزيدك على ألفاظها زيادةً تفيد معنى ، بل قراءتها تفسيرها ، من غير معنى بعينه ، ولا تفسيرٍ بنفسه . ولكن قد علمنا أن لها معنى في الجملة يعلمه المتكلِّم بها ، فنحن نؤمن بها بذلك المعنى .

ومن كان كذلك كيف يُسأل عن معنى ، وهو يقول لا أعلمه ، وكيف يُسأل عن كيفية ما يرى أن السؤال عنه بدعة ، والكلام في تفسيره خطأ ، والبحث عنه تكلف وتعمق .

أو ما سمع حكاية مالك بن أنس (رحمه الله تعالى ورضي الله عنه) حين سئل عن قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ : كيف استوى ؟ فأطرق حتى علاه الرُّحَضاء ، ثم رفع رأسه ، فقال : «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة» ، ثم أمر الرجل فأُخرج»[٢] .

---

(١) ذم التأويل لابن قدامة ـ ضمن مجموع بعنوان : مجموع فيه : إثبات صفة العلو ، ولمعة الاعتقاد ، وذم التأويل . تحقيق : بدر البدر . دار ابن الأثير : الكويت : ١٤١٦هـ ـ (٢٢٢ ـ ٢٢٤) .

(٢) تحريم النظر في علم الكلام لابن قدامة ـ تحقيق : عبد الرحمن دمشقية . دار عالم الكتب : بيروت . الأولى : ١٤١٠هـ ـ (٥٩ ـ ٦٠) .

وقال في (لمعة الاعتقاد) : «كل ما جاء في القرآن أو صحَّ عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن وجب الإيمان به ، وتَلَقِّيه بالتسليم والقبول ، وتَرْكُ التعرُّضِ له بالردّ والتأويل والتشبيه والتمثيل .

وما أشكل من ذلك : وجب إثباته لفظًا ، وتَرْكُ التعرض لمعناه ، ونَرُدُّ عِلْمَه إلى قائله ، ونجعل عهدته على ناقله ، اتّباعًا لطريق الراسخين في العلم ، الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين بقوله سبحانه وتعالى : ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ ، وقال في ذم مبتغي التأويل لمتشابه تنزيله ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ، فجعل ابتغاء التأويل علامة على الزيغ ، وقرنه بابتغاء الفتنة في الذم ، ثم حجبهم عما أملوه ، وقطع أطماعهم عما قصدوه ، بقوله سبحانه : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ .

قال الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه في قول النبي ﷺ : «إن الله ينزل إلى سماء الدنيا» ، أو : «إن الله يُرىٰ في القيامة» ، وما أشبه هذه الأحاديث: «نؤمن بها ، ونصدق بها : **بلا كيف** ، **ولا معنى** ، ولا نَرُدُّ شيئا منها ، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق ، ولا نرد على رسول الله ﷺ ، ولا نَصِفُ الله بأكثر مما وصف به نفسه ، **بلا حد ولا غاية** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ، ونقول كما قال ، ونصفه بما وصف به نفسه ، لا نَتَعدَّىٰ ذلك . ولا يبلغه وَصْفُ الواصفين ، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه ، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت، ولا نتعدى القرآن والحديث ، ولا نعلم كيف كُنْهُ ذلك ؛ إلا بتصديق الرسول ﷺ ، وتثبيت القرآن» .

قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه : «آمنت بالله، وبما جاء عن الله ، **على مراد الله** ، وآمنت برسول الله ، وبما جاء عن رسول الله ، **على مراد رسول الله**» .

وعلى هذا درج السلفُ وأئمةُ الخلَف رضي الله عنهم ، كلهم متفقون على الإقرار **والإمرار** والإثبات لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله ، من غير تَعَرُّضٍ لتأويله . وقد أُمرنا بالاقتفاء لآثارهم ، والاهتداء بمنارهم ، وحُذرنا المحدثات، وأُخبرنا أنها من الضلالات... (إلى أن ذكر نصوص الصفات ، ومنها آيات الاستواء)» ، ثم ختم هذا الفصلَ التفويضيَّ بكلام الإمام مالك في الاستواء[1] .

وكان ابن قدامة قد صرّح أن آيات الصفات من المتشابه الذي لا يعلم تفسيره إلا الله تعالى !

فقد قال في (روضة الناظر) : «الصحيح أن المتشابه : ما ورد في صفات الله سبحانه ، مما يجب الإيمان به ، ويحرم التعرُّض لتأويله : كقوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ ، ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ ، ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ ، ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ ، ونحوه . **فهذا اتفق السلف** رحمهم الله **على الإقرار به ، وإمراره على وجهه ، وترك تأويله** ؛ فإن الله سبحانه ذم المبتغين لتأويله ، وقرنهم في الذم بالذين يبتغون الفتنة ، وسماهم أهل زيغ .

وليس في طلب تأويل ما ذكروه من (المجمل) وغيره ما يُذم به صاحبه ، بل يُمدح عليه ؛ إذ هو طريق إلى معرفة الأحكام وتمييز الحلال من الحرام ؛ ولأن في الآية قرائن تدل على أن الله سبحانه منفرد بعلم تأويل المتشابه ، وأن الوقف الصحيح عند قوله تعالى ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ ، لفظا ومعنى :

أما اللفظ : فلأنه لو أراد عطف الراسخين لقال : ويقولون آمنا به بالواو .

---

(١) لمعة الاعتقاد لابن قدامة ـ ضمن مجموع بعنوان : مجموع فيه : إثبات صفة العلو ، ولمعة الاعتقاد ، وذم التأويل . تحقيق : بدر البدر . دار ابن الأثير : الكويت : ١٤١٦هـ (١٧١ ـ ١٧٤ ، ١٧٨) .

وأما المعنى : فلأنه ذم مبتغي التأويل ، ولو كان ذلك للراسخين معلومًا لكان مبتغيه ممدوحًا لا مذمومًا .

ولأن قولهم آمنا به يدل على نوع تفويضٍ وتسليم لشيء لم يقفوا على معناه، سيما إذا اتبعوه بقولهم ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ ، فَذِكْرُهم ربَّهم هاهنا يعطي الثقة به ، والتسليم لأمره ، وأنه صدر منه ، وجاء من عنده ، كما جاء من عنده المحكم .

ولأن لفظة (أمّا)[1] لتفصيل الجمل ، فذِكْرُه لها في الذين في قلوبهم زيغ مع وصفه إياهم بابتغاء المتشابه وابتغاء تأويله : يدل على قسم آخر يخالفهم في هذه الصفة ، وهم الراسخون . ولو كانوا يعلمون تأويله : لم يُخالفوا القسم الأول في ابتغاء التأويل .

وإذ قد ثبت أنه غير معلوم التأويل لأحد : فلا يجوز حمله على غير ما ذكرناه؛ لأن ما ذكر من الوجوه يعلم تأويله كثير من الناس .

فإن قيل : فكيف يخاطب الله الخلق بما لا يعقلونه ؟ أم كيف يُنزِّلُ على رسوله ما لا يُطَّلَعُ على تأويله ؟

قلنا : يجوز أن يكلفهم الإيمان بما لا يطلعون على تأويله ، ليختبر طاعتهم، كما قال تعالى ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ ، ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾، ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ ، وكما اختبرهم بالإيمان بالحروف المقطعة مع أنه لا يُعلم معناها»[2] .

---

(١) إشارة إلى (أمّا) في قوله تعالى ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ .

(٢) روضة الناظر لابن قدامة ـ تحقيق : د/ عبد الكريم النملة . مكتبة الرشد : الرياض . سنة : ١٤١٣هـ ـ (١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٢) .

فماذا يريد مبتغي الحق أصرحَ من هذا التقرير الذي يقطع بأن ابن قدامة الحنبلي كان يحكي إجماع السلف على تفويض معاني الصفات ؟!

وكان ابن تيمية ربما اعترف بأن تفويض المعنى مذهب (بعض) الحنابلة، كما قال في أحد المواضع : «فإن قيل : معنى قوله : «الاستواء معلوم» : أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم ، كما قاله بعضُ أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه ، قيل : هذا ضعيف... (ثم ذكر سبب الاستضعاف لديه)»[1] .

وانظر : كتاب (موقف ابن قدامة المقدسي من التفويض) للأستاذ الدكتور جمال فاروق الدقاق[2] . فقد جمع فيه مقالات ابن قدامة الدالة على مذهبه في نصوص الصفات التي قد يُتوهَّم منها تشبيهٌ ، وأثبت أنه كان على مذهب تفويض المعنى ، كبقية السلف وأئمة الخلف .

فهم السهروردي لعبارة الإمام مالك

٦٠. شهاب الدين السُّهْرَوَرْدِي ـ عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله القرشي التيمي البكري الشافعي الصوفي ـ (ت٦٣٢هـ) :

قال شهاب الدين السُّهْرَوَرْدِي : «أخبر الحق سبحانه وتعالى أنه استوى ، فقال تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، وأخبر رسول الله ﷺ بالنزول ، وغير ذلك مما جاء في اليد والقدم والتعجُّبِ والتردُّد .

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٠٩) .

(٢) موقف ابن قدامة المقدسي من التفويض : للأستاذ الدكتور جمال فاروق الدقا ق . مكتبة الغانم : عمّان . سنة : ١٤٤٥هـ .

وكل ما ورد من هذا القبيل دلائلُ التوحيد، فلا تتصرَّف فيها بتشبيه وتعطيل؛ فلولا إخبار الله تعالى، وإخبار رسول الله تعالى ﷺ : ما تجاسرَ عقلٌ يحومُ حول ذلك الحِمى، وتلاشى دون ذلك عقلُ العقلاء ولُبُّ الألِبّاء. فالله تعالى دنا من عباده بما أخبر، ودلّ على نفسه بما أظهر، ورفع حجابًا من الحُجب عن وجه الكبرياء، وكشف شيئًا من سُبُحات العظمة والعلاء. فكل أخبار الصفات تجلّيات إلهية، وكُشوفٌ وألطافٌ جلية. عَقَلَ من عقل، وجَهِلَ من جهل.

فلا تَبْعُد عن الله بالتشبيه وقد قَرُبَ منك، ولا تفرّ منه بالتعطيل وقد دنا إليك.

أطلق لسانَ الاستواء، وأعرض عن الكيفية، وهكذا سائر الصفات، فهو سبحانه بما تَجلَّى لعباده بهذه الأخبار ظاهرٌ، وبما قَصُرت العقول عن إدراك كُنهها وكيفيتها باطن، فلا تستكشف من عظيم شأنه ما بطن، ولا تستشفّ من عُلوّ سلطانه ما انكمن.

وإياك ـ أيها الراغب في الدنيا، الغالبُ عليه محبّةُ الجاه والعلوّ والرِّفعة بين الناس ـ أن تتصرَّف فيها بعلمك؛ فإنها أسرارٌ وإن كانت أخبارًا، وأنت مريضٌ، فداوِ أوّلًا مزاجَ قلبِك من مرض الميل إلى الدنيا الفانية، حتى يستقيم مزاجُ عقلك.

ثم اعلم: أن المتصرّفين في ذلك من الطوائف مأجورون، من حيث إنهم قصدوا التوحيد، ومؤاخذون من حيث إنهم عَدَلوا عن المنهج القويم والإخلادِ إلى التشبيه والتعطيل.

فانظر ـ أيها المنصفُ ـ ودعْ عنك الهوى والعصبية، وراجع فِكْرَك من غير فظاظةٍ وغِلَظٍ، واتّق الله في نفسك ودينك أن تُطلق القول في أخيك المسلم بسرعة طبعك ونفور نفسك؛ فإن الله تعالى عند كلمة كل قائل.

واعلم أيها الأخ الحنبلي : أن أخاك الأشعري ما ذهب إلى التأويل إلا لما توهَّمَ من مخامرة البواطن من التشبيه والتمثيل ، ولو سَلِمَ له مجرّدُ الاستواء : ما أوّل ، وأَيُّ حاجةٍ كان له إلى ذلك لولا خوفُ التشبيه ؟!

وأيها الأخ الأشعري : إن أخاك الحنبلي خوفُه من النفي والتعطيل حمله على المبالغة والإصرار ، ومخامرةٍ خفيةٍ من الاستقرار .

فليصالحْ أحدُكما الآخر : يُزيح الحنبليُّ عن باطنه المخامرةَ الخفيةَ في الاستقرار ؛ فالاستواء لا يفوته ، ويُزيحُ الأشعريُّ عن باطنه خوفَ التشبيه ، ولا يَخلُدُ إلى التأويل ؛ فالاعترافُ بمجرّد الاستواء لا يضرُّه .

وليقولا جميعًا ـ إثباتًا من غير تشبيه ، ونفيًا من غير تعطيل ـ : آمنّا بما قال الله على ما أراد الله ويليقُ بالله ، وآمنّا بما قال رسولُ الله ﷺ على ما أراد رسولُ الله ﷺ ؛ فعِلْمُ الأسرار موكولٌ إلى الله ورسوله .

وما أحسن قول القائل : «الاستواء معلوم ، والكيفيةُ مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤالُ عنه بدعة»»[1] .

فهم ابن التلمساني لعبارة الإمام مالك

٦١. شرف الدين عبد الله بن محمد الفهري الشهير بابن التِّلِمْساني (ت٦٥٨هـ) :

قال ابن التِّلِمْساني في (شرح معالم أصول الدين ـ للرازي ـ) : «قوله : «وإما على تفويض علمها إلى الله تعالى ، وهو الحق» :

---

(١) أعلام الهُدى وعقيدةُ أرباب التُّقى لشهاب الدين السهروردي ـ ضمن : من تراث السهروردي كتبٌ ورسائل . دراسة وتحقيق : أ.د/ عائشة يوسف المنّاعي . دار الحاوي : بيروت . سنة ١٤٣٩هـ ـ (٦٧ ـ ٦٨) .

اعلم أنه لا يُتصوَّر ورودُ نصٍّ متواتر على ما يخالف العقل ، فإن كان آحادًا : قطعنا بكذب ناقله أو سهوه أو غلطه ، وإن كان محتملًا : فالمحمل المخالف للعقل غير مراد . ثم ننظر : فإن بقي احتمالٌ واحدٌ : تَعيَّنَ أن يكون مرادًا بحكم الحال ، وإن بقي احتمالان فصاعدًا : فلا يخلو : إما أن يدل دليلٌ من الشرع على تعيين أحدهما ، أو : لا . فإن دلّ : وجب اتباعُه ، وإن لم يدلّ قاطعٌ على تعيينه : فهل يُعيَّن بالاجتهاد والظن ؟ اختُلف فيه ، فذهب السلف إلى تفويض علمه إلى الله تعالى ، واعتقاد أن له معنى صحيحًا تصحّ إضافته إلى الله تعالى ، يعلمه الله ، ويجب الإيمان به ، ولا نعيّنه خشية الإلحاد في الأسماء والصفات ، كما نُقل عن بعض السلف .

ويُعزى إلى مالك أنه سُئل عن الاستواء ، فقال : «الاستواء معلوم» أي محامل الاستواء معلومةٌ لغةً ، «والكيف مجهول» أي تعيين وجه منها مجهول لنا ، «والإيمان به واجب» أي الإيمان بأن الله تعالى أراد به معنى يصح وصفه به واجبٌ ، «والسؤال عنه بدعة» أي عن تعيينه بطريق الظن بدعة ، ولم يُعهد من السلف التصرّف به في المعتقدات ، وإنما تصرّفوا بالاجتهاد في تفاصيل الأحكام الشرعية ، فتعيينه بالظن أمرٌ لم يُنقل عن الصحابة (رضوان الله عليهم) ، فكان بدعة»[1] .

فهم الرسعني لعبارة الإمام مالك

٦٢. الرَّسْعَني الحنبلي ـ عبد الرزاق بن رزق الله ـ (ت٦٦١هـ) :

قال الرسعني في تفسيره (رموز الكنوز) في تفسير آية الأعراف ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ : «مذهب أهل الحق في هذه الآية وأمثالها من آيات الصفات وأخبار الصفات : الإقرارُ والإيراد ، من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تأويل ولا تعطيل .

---

(١) شرح معالم أصول الدين للرازي ـ تحقيق : نزار حمادي . دار الفتح : عمان . سنة : ١٤٣١هـ ـ (٢٢٠ـ٢٢٢) .



وإلى هذا وأمثاله أشار النبي ﷺ بقوله : «وسكت عن أشياء رحمةً لكم ، فلا تبحثوا عنها» .

وقيل لمالك بن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : كيف استوى ؟ فقال : «الكيف مجهول ، والاستواء معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» .

ولو استقصيتُ ما ورد في الزجر عن الخوض في آيات الصفات عن الصحابة والتابعين فمن بعدهم من الأئمة الأربعة وغيرهم لطال ذلك ، ويكفي الإنسان في هذا الثابت .... (ثم ذكر الرسعني تفاسير أهل اللغة لمعنى (استوى) ، وأنه يكون بمعنى : أقبل ، وبمعنى استقر ، وبمعنى : استولى ، ثم قال :) قلتُ : أما قول أهل اللغة : فغايته أن العرب تستعمل هذه الكلمة بالمعنى الذي ذكروه ثَمَّ ، وهو مسلَّم، فلِمَ قالوا بأنه هاهنا هو المراد مع تجويز غيره من المعاني ؟ ولأن قالوا بأنه معنى جائز الإرادة فيكون مرادًا فعارضهم بمثله .

وأما قول الذين قالوا : إنه بمعنى استقرّ ، فنقول لهم : ما معنى الاستقرار هاهنا ؟ فإن فسّره بالمعنى المتبادر إلى الأفهام : فلا يخفى ما في ذلك من المحذور، حيث أثبتوا لله صفةً لم ينطق بها كتابٌ ولا سُنةٌ ، ولم يساعد عليها دليلُ العقل . وإن لم يفسّروه بالمعنى المتبادر إلى الأفهام ، فلا يخلو : إما أن يفسّروا الاستقرار بشيء معلوم ، أو لا . وإن فسروه بشيء معلوم ورد عليهم من الكلام ما ورد عليهم في تفسير الاستقرار بالمعنى المتبادر إلى الأفهام من كونهم أثبتوا صفةً لله من غير كتابٍ ولا سُنة ، وإن لم يفسِّروه بشيءٍ فليقتصروا أوّلًا على تلاوة الآية والإيمانِ بالاستواء على المعنى الذي أراده الله ، كما قلنا... (ثم أبطل تفسير الاستواء بمعنى

الاستيلاء ، وذكر الاختلاف في الاستواء هل هو صفة ذات أم صفة فعل ، ونقل عن الشريف أبي علي ابن أبي موسى الحنبلي المتوفى سنة ٤٢٨هـ أنه رفض الخوض في ذلك ، وأنه قال) فأنا لا أقول في ذلك إلا ما قال أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه : «استوى كما قال ، بلا حدٍّ ولا كيف» .

(فقال الرَّسْعَني :) وعلى هذا القول الذي قاله الشريف وارتضاه وجدتُ علماءنا وأشياخَنا الذين بالشام والعراق ، وله نعتقد ، وعليه نعتمد ، وبه نقول .

وقد صنّف شيخُنا الإمام الموفق أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي كتابًا سمعناه عليه ، يخصّ هذه المسألة ، جمع فيه ما صحَّ من الأخبار والآثار الدالة على أن الله تعالى مستوٍ على عرشه فوق سبع سماواته . وذكر فيه ما لا يجد المسلم المتّبع لشريعة محمد ﷺ بُدًّا من الانقياد إلى تسليمه والإيمان به ...»[1] .

التعليق على كلام الرسعني

فمع تفويض الرَّسْعَنِي لمعنى صفة الاستواء ، واكتفائه بإطلاق اللفظ وفق مراد الله تعالى ، فقد أضاف إلى هذه الفائدة : أنه أكّد بأن الموفق ابن قدامة كان مفوِّضًا لمعنى الاستواء ، ولذلك أحال إلى كتابه وأثنى عليه . وقد سبق أن نقلنا كلام ابن قدامة الصريح بتفويض معنى الاستواء ، ولكننا نخاطب قوما خلطوا البهت بالجهل وعدمِ الفهم ، فكان لا بد من سدّ أنفاس البهت ومنافذ الجهل ، ليتضح الحق من الباطل .

---

(١) رموز الكنوز للرسعني ـ تحقيق : أ .د/ عبد الملك بن دهيش . مكتبة الأسدي : مكة المكرمة . سنة : ١٤٢٩هـ ـ(٢/ ١٤٨ ـ ١٥٢) .

فهم المظهري لعبارة الإمام مالك

٦٣. المُظْهِري ـ الحسين بن محمود بن الزَّيْداني الكوفي الحنفي ـ (ت٦٦٢هـ) :

قال في (المفاتيح شرح المصابيح) : «اعلم بأنَّ الله سبحانه وتعالى منزَّهٌ عن سِمةِ الحدوث ، وصفةِ الأجسام . وكلُّ ما ورد في القرآن والأحاديث في صفاته ممَّا ينبئ عن الجهة والفوقية والاستقرار والإتيان والنزول : فلا نخوض في تأويله ، بل نؤمن بما هو مدلولُ تلك الألفاظ[1] : **على المعنى الذي أراده سبحانه ، مع التنزيه عما يُوهِمُ الجسمية والجهة** . كما يُروى عن مالك ـ رحمة الله عليه ـ لما سُئِل عن قوله : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، فقال : «الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، وسؤالك عنه بدعة» .

وهو مذهب السلف الصالح رضي الله عنهم .

أما المتكلِّمون من أهل السنة[2] والمعتزلة : فقد أوَّلوا جميع الألفاظ الواردة

---

(١) لو اكتفى المظهري بقوله : «نؤمن بما هو مدلول تلك الألفاظ» ، لأمكن أن يزعم أولئك المتلاعبون أن المظهري يُثبت المعنى ؛ لأكنه أفسدَ عليهم زعمهم :
- بقوله : «على المعنى الذي أراده سبحانه» ، أي نَكِلُ تعيين المدلول إلى الله تعالى ، فهو العالم به وحده .
- وبقوله : «مع التنزيه عن الجهة» ، وهو النفي الذي يرفضونه ؛ بادّعاء أنه لفظٌ مجمل ، لأن أحد معاني الجهة عندهم يصح إثباتها في حق الله تعالى .
- وسيأتي ما يؤكد أنه ينسب للسلف الصالح أنهم كانوا لا يعلمون معاني هذه الصفات ؛ لأنه لا يعلم تأويلها إلا الله تعالى وحده

(٢) المتكلمون من أهل السنة عنده هم الأشعرية ، ولذلك يقرر مذهبهم ، وينسبه لأهل السنة. كقوله في (الدنوّ الإلهي) : «فبعض أهل السنة لا يقول في معنى هذا وأشباهه ، وبعضهم يقول : معناه : دنو رحمته ، أو نزول خطابه مع الملائكة» . المفاتيح (٣/ ٢٩٩) . فتفويض المعنى والتأويل كلاهما من مذاهب أهل السنة عنده .
=

في هذا الباب، على ما يليقُ بذاته سبحانه.

وهؤلاء يقفون في قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ على قوله: ﴿فِى ٱلْعِلْمِ﴾.

والفرقة الأولى - وهم السلف الصالح رضي الله عنهم - يقفون على قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾»[1].

فهم الأرزنجاني لعبارة الإمام مالك

٦٤. وجيه الدين الأَرْزَنْجاني الحنفي - عمر بن عبد المحسن اللخمي (ت نحو سنة ٧٠٠هـ):

فقد ذكر في (التكميل شرح أصول البزدوي) أن آيات الصفات من المتشابه، الذي: «لا حظَّ للراسخين في العلم منه؛ إلا التسليم اعتقادًا لحقيّةٍ فيه، نؤمن بتنزيله، ولا نشتغل بتأويله، ونفوّض أمره إلى الله تعالى، ونقول: ما أراد الله

= وقال في (النزول): «قوله: «إن الله ينزل إلى السماء الدنيا»، فبعض أهل السنة لا يفسر هذا الكلام ويقول: لا نعلم معناه، وبعضهم يفسر: بأنه يُنزل رحمته، ويُقرِّبُ فضلَه وغفرانَه إلى الحجاج». المفاتيح في شرح المصابيح (٣/ ٣٠٣).

ولما نقل المظهري كلام الخطابي في صفة اليمين، وهو في كتابه أعلام الحديث (٤/ ٢٣٤٧)، فنقله بالمعنى، فقال: «بل ما جاء من ذكر اليمين واليد والإصبع وغيرها في صفات الله، لا نُؤَوِّلُه، بل نؤمن به، ونقول: هو صفة من صفات الله تعالى، ولا نعلم كيفيتها». المفاتيح (٤/ ٣٠٠ - ٣٠١)، فرح بذلك محققو كتابه! فرغم اعترافهم بأشعرية المظهري؛ إلا أنهم زعموا أنه قد وافق سلفيتهم في هذا الموضع! كما تراه في مقدمة تحقيق المفاتيح (١/ ٢٣ - ٢٤)! وما عرفوا أنه ما خرج في هذا الموضع عن أشعريته؛ لأنه قرّر تفويض المعنى، لا غيره، فلم تتمّ فرحتهم ليدّعوه مضطربَ العقيدة، أو متأثرًا بعلماء بلده، أو تائبًا من الأشعرية!!

(١) المفاتيح شرح المصابيح للمظهري - تحقيق لجنة، بإشراف: نور الدين طالب. وزارة الأوقاف: البحرين. سنة: ١٤٣٣هـ - (٥/ ٤٦٨ - ٤٦٩ رقم ٤٢٧٨).

تعالى منه حق» ، ثم ذكر ما يدل على هذا التقرير ، وأَوْرَدَ خلالَ ذلك عبارةَ الإمامِ مالك بن أنس[١] .

فهم أبي البركات النسفي لعبارة الإمام مالك

٦٥. حافظ الدين أبو البركات النسفي الحنفي ـ عبد الله بن أحمد بن محمود ـ (ت٧١٠هـ) :

ذكر حافظ الدين النسفي في (شرح المنتخب في أصول المذهب لحسام الدين الأخسيكتي) أن آيات الصفات وأخبارها من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله تعالى ، وأن الواجب تجاهها : «أن يُتلقَّى ما ورد من ذلك بالإيمان به ، والتسليم له ، والاعتقاد بصحته ، ولا يُشتغَلُ بكيفية التأويل والبحثِ عنه ، مع اعتقادنا بأن الله تعالى ليس بجسم ولا شبيه بالمخلوقات ، وأن جميع أمارات الحدوث عنه منتفية ... (ثم أورد عدة عبارات للأئمة تدل على هذا التقرير ، وكان منها عبارة الإمام مالك)»[٢] .

فهم السغناقي لعبارة الإمام مالك

٦٦. حسام الدين حسين بن علي السِّغْناقي الحنفي الماتريدي (ت٧١٤هـ) :

قال في (التسديد في شرح التمهيد ـ للنسفي ـ) : «قوله : «وما تعلّقت به الخصوم من الآيات : متشابهةٌ محتملة لوجوه كثيرة» ، وهي الآيات التي ذكرها ،

---

(١) التكميل شرح أصول البزدوي للأرزنجاني ـ تحقيق : ذاكر عودة الحمادي الحنفي . دار النور المبين : عمان . الأولى : ٢٠٢٢م ـ (١/ ١٩٧ ، ٢٠٣) .

(٢) شرح حافظ الدين النسفي لكتاب المنتخب في أصول المذهب ـ تحقيق : سالم أوغوت ـ (١١٤ ـ ١١٦) .

من قوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ والآيتان بعدها[١] «غير ممكنة الحمل على ظواهرها ، على ما قررناه» ، وهو ما ذكر من قوله : من لزوم المحال . «فإما أن نؤمن بتنزلها ، ولا نشتغل بتأويلها ، على ما هو اختيارُ كثيرٍ من كُبراء الأئمة» ، وهو طريق سلفنا الصالح ، «وإما أن نصرف إلى وجه من التأويل» ، وهو طريق المحقّقين من المتأخرين ، وليس لأحد الفريقين أن يُنكر على الآخر مذهبه . بل نقول ـ كما قال بعض الأئمة حين سُئل عن كلا الطريقين ـ : طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلَف أحكم ، **يعني : التسليم أسلم للعوامّ الذين لا تحتمل عقولهم دقائقَ الكلام ، حتى لو سألوا عن هذه الآيات والأخبار المتشابهة ، وتكلّفوا في طلب تأويلها : زُجروا عنها ، كما فعل مالك بن أنس حين سُئل عن قوله تعالى** ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، **فقال : «الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والسؤال عنه بدعة»»**[٢] .

وهنا نضيف فائدة : وهي معنى قول بعض المتكلمين : «منهج السلف أسلم، وطريقة الخلف أحكم» ، وأنها ليست عبارة تنتقص علم السلف ، ولا تُقدِّم عِلْمَ الخلَفِ عليهم[٣] .

---

(١) هما قوله تعالى ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك : ١٦] ، وقوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف : ٨٤] .

(٢) التسديد في شرح التمهيد للسغناقي ـ تحقيق : علي طارق زياد يلماز . نشريات وقف الديانة التركي . سنة ٢٠٢١هـ ـ (١/ ٢١٣ ـ ٢١٤) .

(٣) وقد سبق أن ابن تيمية نفسه رجع إلى إقرار هذا الفهم الصحيح لعبارة المتكلمين التي طالما شنّعَ هو وأتباعُه عليهم فيها ، فانظر ما سبق (ص٢٦٥ ـ ٢٦٦) .

فهـــم عـــلاء الديـــن البخـــاري لعبـــارة الإمـــام مالـــك

٦٧. علاء الدين البخاري الحنفي ـ عبد العزيز بن أحمد ـ (ت ٧٣٠هـ) :

حيث ذكر في (كشف الأسرار عن أصول البزدوي) الموقف من المشتبهات، وأنها مما لا حظَّ فيها للراسخين من العلم ؛ إلا اعتقاد الحقيّة فيه والتسليم . ثم ضرب مثلا للمشتبهات بصفة (الوجه) و(اليد) و(الاستواء) ، ثم أورد عبارة الإمام مالك على أنها تدل على هذا المذهب[1] .

فهـــم ابـــن جهبـــل لعبـــارة الإمـــام مالـــك

٦٨. ابن جَهْبَل ـ شهاب الدين أحمد بن يحيى بن إسماعيل بن طاهر الكلابي الحلبي ثم الدمشقي الشافعي ـ (ت ٧٣٣هـ) :

قال العلامة ابن جهبل الشافعي في ردّه على ابن تيمية : «وروى قول ربيعة ومالك : «الاستواء غير مجهول» ، فليت شعري ! من قال : إنه مجهول ؟! بل أنت زعمتَ أنه لمعنًى عيَّنته ، وأردتَ أن تعزوه إلى الإمامين ، ونحن لا نسمح لك بذلك .

ثم نقل عن مالك أنه قال للسائل : «الإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا مبتدعا» ، فأمر به فأُخرج .

فيُقال له : ليت شعري ! من امتثل منا قولَ مالكٍ ؟ هل امتثلناه نحن ؟ حيث أمرنا بالإمساك ، وألجمنا العوامَّ عن الخوض في ذلك ؟ أو الذي جعله دراسته يُلقيه ويُلفِّقه ويُلقّنه ويكتبه ويُدرِّسُه ، ويأمر العوام بالخوض فيه[2] ؟ **وهل أنكر على المستفتي في هذه المسألة بعينها وأخرجه كما فعل مالك** رضي الله عنه **فيها بعينها؟**

---

(١) كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ـ تحقيق : محمد المعتصم بالله البغدادي . دار الكتاب العربي : بيروت . الثالثة : ١٤١٧هـ ـ (١/ ١٤٩ ، ١٥٥) .

(٢) يقصد ابن تيمية .

وعند ذلك يعلم أن ما نقله عن مالك حجة عليه ، لا له»[١] .

٦٩. علاء الدين الخازن المفسِّر ـ علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي الشافعي نزيل دمشق ـ (ت ٧٤١هـ) :

فهم الخازن لعبارة الإمام مالك

قال في تفسيره (لباب التأويل في معاني التنزيل) : «وقوله تعالى : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ، العرش في اللغة : السرير ، وقيل : هو ما علا فأظل ، وسُمّي مجلس السلطان عرشًا اعتبارًا بعلوه ، ويُكنى عن العزّ والسلطان والمملكة بالعرش على الاستعارة والمجاز ، يُقال : فلانٌ فُلَّ عرشُه ، بمعنى : ذهب عِزُّه ومُلْكه وسلطانه... (إلى أن قال) وأما ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمعنى استقر : فقد رواه البيهقي في كتابه الأسماء والصفات برواية كثيرة عن جماعة من السلف ، وضَعَّفها كلها ، وقال : «أما (الاستواء): فالمتقدمون من أصحابنا كانوا لا يفسرونه، ولا يتكلمون فيه، كنحو مذهبهم في أمثال ذلك ، وروى بسنده عن عبد الله بن وهب أنه قال : «كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، كيف استواؤه؟ قال : فأطرق مالك وأخذته الرحضاء ثم رفع رأسه فقال : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كما وصف نفسه ، ولا يُقال له : كيف ، و(كيف) عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة ، أخرجوه ، فأُخرج الرجل» . وفي رواية يحيى بن يحيى، قال : «كنا عند مالك بن أنس ، فجاء رجل ، فقال : يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كيف استواؤه ؟ فأطرق مالك برأسه ، حتى علته الرُّحَضاء ، ثم قال: الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ـ تحقيق : د/ محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو . دار هجر : مصر . سنة : ١٤١٣هـ ـ (٩/ ٧٣ ـ ٧٤) .

بدعة ، وما أراك إلا مبتدعًا ، فأمر به أن يُخرج» . روى البيهقي بسنده عن ابن عيينة قال : «ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه : فتفسيرُه تلاوتُه والسكوتُ عنه». قال البيهقي : «والآثار عن السلف في مثل هذا كثيرة ، وعلى هذه الطريقة يدل مذهب الشافعي (رضي الله تعالى عنه) ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل ، والحسن بن الفضل البجلي ، ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابي» . قال البغوي : «أهل السنة يقولون: الاستواء على العرش صفةٌ الله ، بلا كيف ، يجب على الرجل الإيمان به ، ويَكِلُ العلمَ به إلى الله عز وجل» ، وذكر حديث مالك بن أنس مع الرجل الذي سأله عن الاستواء ، وقد تقدم . وروى عن سفيان الثوري والأوزاعي والليث بن سعد وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك وغيرهم من علماء السنة في هذه الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهة : «اقرؤوها كما جاءت ، بلا كيف» .

وقال الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله بعد ذكره الدلائل العقلية والسمعية : أنه لا يمكن حمل قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ على الجلوس والاستقرار وشَغْلِ المكان والحيّز ، وعند هذا حصل للعلماء الراسخين مذهبان :

الأول القطع بكونه تعالى متعاليا عن المكان والجهة ، ولا نخوض في تأويل الآية على التفصيل ، بل نفوض عِلمَها إلى الله تعالى ، وهو الذي قررنا في تفسير قوله : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾ ، وهذا المذهب هو الذي نختاره ونقول به ونعتمد عليه . والمذهب الثاني : أنا نخوض في تأويله على التفصيل ...» ، ثم ذكر مذهب أهل التأويل[1] .

---

(١) لباب التأويل للخازن ـ دار الفكر : بيروت . سنة : ١٣٩٩هـ ـ (٢/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨) .

فهم الطيبي لعبارة الإمام مالك

٧٠. الإمام شرف الدين الطِّيبي ـ الحسين بن عبد الله الشافعي ـ (ت٧٤٣هـ) :

قال في (شرح المشكاة) : «المتشابه الذي يُحذر منه : هو صفات الله تعالى التي لا كيفية لها ، وأوصاف القيامة التي لا سبيل إلى إدراكها بالقياس والاستنباط ، ولا سبيل إلى استحضارها في النفوس ؛ إلا أنها معرَّفةٌ على لسان الشارع .

وسئل مالك بن أنس عن قوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، قال : «الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» .

السجاوندي : «العقل مبتلى باعتقاد حقيقة المتشابه ، كابتلاء البدن بأداء العبادات. فالحكيم إذا صَنَّفَ كتابًا ، ربما أجمل فيه إجمالًا ؛ ليكون موضع جُثُوِّ المتعلِّم لأستاذه . والملوك يكثر في أمثلتهم علاماتٌ لا تدركها العقول . وقيل : لو لم يُبتلَ العقلُ الذي هو أشرف لاستمرَّ العالِـمُ في أُبّهةِ العلم على المرودة ، وما استأنس إلى التذلل بغير العبودة ، والمتشابه هو موضع جثو العقول لبارئها استسلامًا واعترافًا بقصورها والتزامًا» ـ انتهى كلامه»[1] .

وقد سبق أن نقلنا عن الطيبي تأييده للرازي بأن المتشابهات لا يعلم تأويلها إلا الله تعالى[2] .

فهم الذهبي لعبارة الإمام مالك

٧١. الإمام الذهبي ـ محمد بن أحمد بن عثمان الشافعي ـ (ت٧٤٨هـ) :

قال في كتاب (العلو للعي الغفار) بعد عبارة الإمام مالك : «هذا ثابت عن مالك، وتقدم نحوه عن ربيعة شيخ مالك ، وهو قول أهل السنة قاطبة : أن كيفية

---

(١) الكشف عن حقائق السنن للطيبي (٢/ ٦١٩) .

(٢) انظر ما سبق (٣٧٤) .

الاستواء لا نعقلها ، بل نجهلها ، وأن استواءه معلومٌ كما أخبر في كتابه ، وأنه كما يليق به ، لا نُعمِّق ، ولا نتحذلق ، **ولا نخوض في لوازم ذلك نفيًا ولا إثباتًا ، بل نسكت، ونقف كما وقف السلف** . ونعلم أنه لو كان له تأويل لبادر إلى بيانه الصحابةُ والتابعون ، ولما وسعهم إقرارُه وإمرارُه والسكوتُ عنه ، ونعلم يقينا مع ذلك أن الله جل جلاله لا مِثْلَ له في صفاته ولا في استوائه ولا في نزوله سبحانه وتعالى»[1] .

نفي الذهبي الحيز والجهة عن الله تعالى

وفي موطن آخر نفى الذهبيُّ لُزومَ إثباتِ الجهة لله تعالى بإثبات استوائه على العرش[2] ، فقال : «ولا نسلم كون الباري تعالى على عرشه فوق السماوات يلزم منه حيّز وجهة ؛ إذ ما دون العرش يُقال فيه حيّز وجهة ، وما فوقه فليس كذلك»[3] .

---

(١) العلو للعلي الغفار للذهبي ـ تحقيق : عبد الله بن صالح البراك . دار الوطن : الرياض . سنة: ١٤٢٠هـ ـ (١/ ٩٥٤) .

(٢) يعارض ابن تيمية هذا التلازم ، فيقول في الرد على الشيعي : «كذلك قوله : « كل ما هو في جهة فهو محدث « لم يذكر عليه دليلا ، وغايته : ما تقدم من أن الله لو كان في جهة لكان جسما ، وكل جسم محدَث ، لأن الجسم لا يخلو من الحوادث ، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث .

وكل هذه المقدمات فيها نزاع : **فمن الناس من يقول : قد يكون في الجهة ما ليس بجسم؛** فإذا قيل له : هذا خلاف المعقول ، قال : هذا أقرب إلى العقل من قول من يقول : إنه لا داخل العالم ولا خارجه ، فإن قَبِلَ العقلُ ذاك : قَبِلَ هذا بطريق الأولى ، وإن ردَّ هذا: ردَّ ذاك بطريق الأولى ، وإذا رَدَّ ذاك تَعيَّنَ أن يكون في الجهة ، **فثبت أنه في الجهة على التقديرين**» . منهاج السنة لابن تيمية ـ تحقيق : محمد رشاد سالم ـ (٢/ ٦٤٨ ـ ٦٤٩) ، وانظر تلبيس الجهمية (١/ ٥١٩ ـ ٥٢٠) .

وهذه مغالطة يستبيحها ابن تيمية بحجة إلزام الخصم ، وسيأتي بيان ذلك .

(٣) العلو للعلي الغفار للذهبي ـ تحقيق : عبد الله بن صالح البراك . دار الوطن : الرياض . سنة : ١٤٢٠هـ ـ (٢/ ١٣٧٨) .

الفرق الحقيقي بين مثبت المعنى ومفوض المعنى

وهذا هو محل الاختلاف الحقيقي بين من فوّض المعنى ومن أثبته ، فمن فوّضَ المعنى يُثبت استواءً على العرش وفوقه ، لورود ذلك في النصوص ، إيمانًا بها وتسليمًا ، ومع ذلك لا يُثبت الجهة من الجهات الست . وأما من أثبت معنى الاستواء والفوقية فيلزمه إثبات الجهة ، والذهبي يرفض ذلك . وأما إن غالط أحدٌ فقال : أُثبت جهةً عدمية ، ليست مكانا ولا جهة من الجهات الست ، فنقول له : رجعتَ إلى تفويض المعنى ، فدع التشغيب ! لأنك أثبتَّ اللفظ (كالفوقية والعلو) بغير ما يدل عليه اللفظ عند البشر ، وبغير أي تصور للفوقية والعلو عندهم ؛ فإنه إذا كانت الأرض مستديرةً والأفلاكُ ومحيطةً بها السموات كذلك ، فما بقي للفوقية الحسية التي يتوهمها أهلُ الأرض في بقعةٍ منها أيُّ معنى يُمكن أن يُثبَت ، ولن تكون هذه الجهة العدمية مما يمكن أن يُشار إليها في جهة ، ولا يكون في تَوجُّهِ العباد إلى جهة السماء بالدعاء والاستغاثة ما يدل على إثبات الجهة لله تعالى[1] ، الجهة التي يُريدها مثبتو معنى العلو والاستواء الذين لا يكتفون بتفويض المعنى ، أو الجهة التي لا يريدونها لكنها لازِمُ دعواهم بإثباتِ معنى العلو والفوقية[2] .

---

(١) قال ابن تيمية : «وجمهور الخلق على أن الله فوق العالم ، وإن كان أحدهم لا يلفظ بلفظ (الجهة) ، فهم يعتقدون بقلوبهم ويقولون بألسنتهم إن ربهم فوق» . منهاج السنة النبوية لابن تيمية ـ تحقيق : محمد رشاد سالم ـ (٢/ ٦٤٢) .

(٢) قال ابن تيمية : «فلفظ (الجهة) قد يُراد به شيءٌ موجودٌ غير الله ، فيكون مخلوقا ، كما إذا أُريد بالجهة نفس العرش ، أو نفس السمٰوات . وقد يُراد به ما ليس بموجود (غير الله تعالى) ، كما إذا أُريد بالجهة ما فوق العالم . ومعلوم أنه ليس في النص إثباتُ لفظ (الجهة) ولا نفيه ، كما فيه إثبات (العلو) و(الاستواء) و(الفوقية) و(العروج إليه) ونحو ذلك . وقد عُلم أن ما ثَمَّ موجودٌ إلا الخالق والمخلوق ، والخالق مباين للمخلوق ـ (سبحانه وتعالى) ليس في مخلوقاته شيءٌ من ذاته ؛ ولا في ذاته شيءٌ من مخلوقاته .
فيقال لمن نفى الجهة : أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق ؟ فالله ليس داخلا في المخلوقات ، أم تريد بالجهة ما وراء العالم ؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مباينٌ للمخلوقات . =

وفي موطن آخر: نقل الذهبي عن البغوي ما ذكره في تفسير آية الأعراف ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وهو أن البغوي ذكر قول الكلبي ومقاتل، وهو أنهما فسّرا ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ أنها بمعنى: استقرّ، فتعقب الذهبي ذلك بقوله: «لا يعجبني قولُه: استقر، بل أقول كما قال مالك: الاستواء معلوم»[1].

وأكّد الذهبي فهمه لعبارة الإمام مالك ولمذهب السلف في حديث آخر كان الإمام مالك قد نهى عن التحديث به، وهو حديث اهتزاز العرش لموت سعد بن معاذ رضي الله عنه، فقد أكّد الذهبي بكلامه على هذا الحديث ما كان ينسبه إلى السلف من منهجهم تجاه هذه النصوص، وأنه هو التفويض للمعنى، حيث قال: «قلت: أنكر الإمام ذلك، لأنه لم يثبت عنده، ولا اتصل به، فهو معذور، كما أن صاحبي (الصحيحين) معذوران في إخراج ذلك ـ أعني: الحديث الأول والثاني ـ لثبوت سندهما، وأما الحديث الثالث، فلا أعرفه بهذا اللفظ، فقولنا في ذلك وبابه: الإقرار، والإمرار، وتفويض معناه إلى قائله الصادق المعصوم»[2].

= وكذلك يُقال لمن قال: الله في جهة: أتريد بذلك أن الله فوق العالم؟ أو تريد به أن الله داخلٌ في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول: فهو حق، وإن أردت الثاني: فهو باطل»، مجموع الفتاوى (٣/ ٤١ ـ ٤٢).

وقال ابن تيمية أيضًا: «فمن قال: الباري في جهة، وأراد بالجهة أمرا موجودًا، فكل ما سواه مخلوق له، ومن قال: إنه في جهة، بهذا التفسير: فهو مخطئ.

وإن أراد بالجهة أمرا عدميا، وهو ما فوق العالم، وقال: إن الله فوق العالم، فقد أصاب. وليس فوق العالم موجود غيره، فلا يكون سبحانه في شيء من الموجودات». منهاج السنة النبوية لابن تيمية ـ تحقيق: محمد رشاد سالم ـ (٢/ ٥٥٨).

(١) العلو للعلي الغفار للذهبي ـ تحقيق: عبد الله بن صالح البراك. دار الوطن: الرياض. سنة: ١٤٢٠هـ ـ (٢/ ١٣٥٨).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٨/ ١٠٤).

فهم ابن اللبّان لعبارة الإمام مالك

٧٢. شمس الدين ابن اللبّان الشافعي ـ محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الإِسْعِرْدي ـ (ت٧٤٩هـ) :

قال رحمه الله في كتابه (إزالة الشبهات عنْ الآيات والأحاديث المتشابهات) : «ومن الآيات المتشابهة : آيات الاستواء والأحاديث الواردة فيه ، ومرجعها عند المحقّقين إلى الآيات المحكمات .

وأول ما ينبغي تقديمه : معنى الاستواء لغةً :...(فذكر ستة معاني لغوية ، وهي : قَصَد ، واستولى ، واعتدل ، واستقام ، وعلا ، ثم قال) وهذه التفاسير كلها محتملة ، وهي على وفق اللغة والمعاني اللائقة بربنا سبحانه . وأما (استوى) بمعنى (استقرّ) ، ومنه قوله تعالى ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ ، وقوله تعالى ﴿لِتَسْتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ ، فلا يليق نسبة مثله إلى استواء ربنا سبحانه على العرش . مع أنّا نقول : قد علمتَ أصل اشتقاق (الاستواء) ، ولا مدخل فيه لمعنى الاستقرار . وإنما الحق أن معنى (استوى على الدابة) جاء على الأصل، ويكون معناه (اعتدل) ، أو (علا عليها) ، والاستقرار من لازم ذلك بحسب خصوصية المحلّ ، لا أنّ للاستقرار مدخلًا في معنى اللفظ مطلقًا . وحينئذٍ فلا يصحّ نسبةُ مثله إليه تعالى ؛ لاستحالته في حقّه ، وعدم وضع اللفظ له .

وقد ثبت عن الإمام مالك رحمه الله أنه سُئل : كيف استوى ؟ فقال : «(كيف) غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والإيمانُ به واجب ، والسؤال عنه بدعة» .

فقوله : «(كيف) غير معقول» أي : (كيف) من صفات الحوادث ، وكل ما كان من صفات الحوادث فإثباته في صفات الله تعالى ينافي ما يقتضيه العقل ؛ للجزم بنفيه عن الله تعالى .

وقوله : «والاستواء غير مجهول» أي : أنه معلومُ المعنى عند أهل اللغة .

والإيمان به على الوجه اللائق به تعالى واجب ؛ لأنه من الإيمان بالله وبكُتبه .

«والسؤال عنه بدعة» أي : حادثٌ ؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين بمعناه اللائق بحسب اللغة ، فلم يحتاجوا للسؤال عنه . فلما جاء من لم يُحِطْ بأوضاع لُغتِهم ، ولا له نورٌ كنورهم يهديه لصفات ربه تعالى : شَرَعَ يسألُ عن ذلك ، فكان سؤالُه سبيلًا لاشتباهه على الناس وزيغِهم عن المراد ، وتعيَّنَ على العلماء حينئذٍ أن لا يُهملوا البيانَ ، قال الله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ .

ولا بُدّ في إيضاح البيان من زيادة ، فنقول : قد قرّرنا أن (استوى) افتعل من السواء ، وأصله العدل ، وحينئذٍ فالاستواء المنسوب إلى ربنا تعالى في كتابه بمعنى (اعتدل) ، أي : قام بالعدل ، وأصله من قوله تعالى ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ ، فقيامه بالقسط والعدل : هو استواؤه . ويرجع معناه إلى أنه أعطى بعزّته كلَّ شيءٍ خَلْقَه ، موزونًا بحكمته البالغة في التعرُّف لخلقه بوحدانيته ؛ ولذلك قرنه بقوله ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ .

والاستواء المذكور في كتابه استواءان : استواءٌ سماوي ، واستواءٌ عرشي .

فالأول : مُعَدًّى بـ(إلى) ، قال تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ ، وقال تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ .

ومعناه (والله أعلم) : اعتدل ، أي : قام بقسطه وتسويته إلى السماء ، فسوّاهنّ سبعَ سمٰوات . ونبّهَ على أن استواءه هذا هو قيامُه بميزان الحكمة ، وتسويتُه بقوله تعالى أوّلا عن الأرض ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ ، وبقوله تعالى آخِرًا ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ .

وأما الاستواء العرشي : فهو أنه تعالى قام بالقسط متعرِّفًا بوحدانيته في عالَـمَينِ : عالم الخلق ، وعالم الأمر ، وهو عالم التدبير ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾. وكان استواؤه على العرش للتدبير بعد انتهاء عالم الخلق ؛ لقوله تعالى ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ﴾ . وبهذا يُفهم سرُّ تعدية الاستواء العرشي بـ(على)؛ لأن التدبير للأمر لا بُدّ فيه من استعلاءٍ واستيلاء»[1] .

٧٣. تقي الدين السبكي ـ علي بن عبد الكافي بن علي ـ (ت٧٥٦هـ) :

فهم السبكي لعبارة الإمام مالك

أورد السبكي عبارة الإمام مالك ، ثم قال شارحًا لها : «ليس فيه إلا الإيمان بآية ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ كما نطق به القرآن ، وأن كيفيته غير معقولة ، والسائل عنها ضالٌّ مبتدع شيطان . وفي ذلك قطعٌ بأن الاستواء على ظاهره المعلوم عند الناس من أنه القعود ، فإن ذلك معقول ، وليس فيه تصريحٌ بفوقية الذات . ولا يلزم من قولنا ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ أن يكون هو على العرش ؛ إلا بعد أن نثبت أن الاستواء هو القعود والجلوس كما في المخلوق ، وجلَّ الله عن ذلك .

فهذا الرجل لم يفهم كلام مالك ، ولا كلام غيره من العلماء الكثيرين الذين حَكى عنهم كلهم .

وإنما يُؤثر عنهم كلام مقتدٍ بالكتاب ، يُراد به معنى صحيح مع التنزيه ، وما لا يوهم التشبيه ولا يقتضيه»[2] .

---

(١) إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات : لابن اللبان ـ تحقيق : أنس محمد عدنان الشرفاوي . دار التقوى : دمشق . سنة : ١٤٤١هـ ـ (٢٥٩ ـ ٢٦٤) .

(٢) السيف الصقيل في الردّ على ابن زفيل للسبكي ـ تحقيق : محمد زاهد الكوثري . المكتبة الأزهرية للتراث ـ (٩٤) .

فهم ابن عادل لعبارة الإمام مالك

٧٤. ابن عادل النعماني الحنبلي ـ سراج الدين عمر بن علي بن عادل الدمشقي ـ (ت٧٧٥هـ) :

ذكر ابن عادل آية المحكم والمتشابه في سورة آل عمران ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾ ، ورجّح أن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله ، ثم أورد عبارة الإمام مالك في سياق استدلاله أن المتشابه لا يعلم تفسيره أحد إلا الله تعالى[١] .

وقال في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ : «قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ : من المتشابهات التي يجب تأويلها ، وللعلماء هاهنا مذهبان :

الأول : أن يُقطع بكونه تعالى متعاليًا عن المكان والجهة ، ولا نخوض في تأويل الآية على التفصيل ، بل نفوض عِلْمَها إلى الله تعالى ، ونقول : الاستواء على العرش صفة لله تعالى ، بلا كيف ، يجب على الرجل الإيمان به ، ونكِلُ العلم فيه إلى الله عزوجل . وسأل رجل مالك بن أنس عن قوله : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، كيف استوى ؟ فأطرق رأسه مليا ، وعلاه الرُّحَضاء ، ثم قال: «الاستواء مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عند بدعة ، وما أظنك إلا ضالا» ، ثم أمر به فأُخرج... (ثم ذكر مذهب التأويل)»[٢] .

---

(١) اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ـ تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، ومحمد علي معوض . دار الكتب العلمية : بيروت . سنة : ١٤١٩هـ ـ (٥/ ٤٠ ـ ٤١) .

(٢) اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ـ تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، ومحمد علي معوض . دار الكتب العلمية : بيروت . سنة : ١٤١٩هـ ـ (٩/ ١٥٠ ـ ١٥١) .

فهـم الزركشـي لعبـارة الإمـام مالـك

٧٥. بدر الدين الزركشي ـ محمد بن عبد الله بن بهادر ـ (ت٧٩٤هـ) :

قال الزركشي عن حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات : «وقد اختلف الناس في الوارد منها في الآيات والأحاديث على ثلاث فرق :

أحدها : أنه لا مدخل للتأويل فيها ، بل تُجرى على ظاهرها ، ولا تُؤَوِّلُ شيئًا منها : وهم المشبِّهة[١] .

والثاني : أن لها تأويلًا ، ولكنا نمسك عنه ، مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه والتعطيل ، ونقول : لا يعلمه إلا الله : وهو قول السلف .

والثالث : أنها مؤوَّلة ، وأوّلوها على ما يليق به .

والأول باطل ، والأخيران منقولان عن الصحابة .

فنُقل الإمساك عن أم سلمة رضي الله عنها : أنها سُئلت عن الاستواء ، فقالت : «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» .

وكذلك سُئل عنه مالك ، فأجاب بما قالته أم سلمة ؛ إلا أنه زاد فيها : أن من عاد إلى هذا السؤال عنه أضرب عنقه .

وكذلك سُئل سفيان الثوري ، فقال : «أفهم من قوله : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ما أفهم من قوله : ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾» .

وسُئل الأوزاعي عن تفسير هذه الآية فقال : «﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كما قال ، وإني لأراك ضالا» .

---

(١) وهذا يبيِّن الفرق بين من يجريها على ظاهرها عند الزركشي ، ومن يمسك عن تأويلها ، وهم السلف الآتي ذكرهم .

وسئل ابن راهويه عن الاستواء : أقائم هو أم قاعد ؟ فقال : «لا يمل القيام حتى يقعد ، ولا يمل القعود حتى يقوم ، وأنت إلى هذا السؤال أحوج» .

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : «وعلى هذه الطريقة مضى صدر الأمة وسادتها ، وإياها اختار أئمة الفقهاء وقادتها ، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه ، ولا أحدٌ من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأباها ، وأفصح الغزالي عنهم في غير موضع بتهجين ما سواها ، حتى ألجم آخرًا في (إلجامه) كل عالم أو عامي عما عداها، قال : وهو كتاب (إلجام العوام عن علم الكلام) آخرُ تصانيف الغزالي مطلقا، آخر تصانيفه في أصول الدين ، حث فيه على مذاهب السلف ومن تبعهم[(١)]»[(٢)] .

فهم ابن الملقن لعبارة الإمام مالك

٧٦. ابن الملقِّن ـ سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي ـ (ت٨٠٤هـ) :

قال ابن الملقن في شرحه لصحيح البخاري ، وفي شرح حديث النزول : «وحُكي عن بعض السلف في هذا الحديث وشبهه : الإيمانُ بها ، وإجراؤها على ظاهرها[(٣)] ، ونَفْيُ الكيفية عنها . وكان مكحول ، والزهري يقولان : أَمِرّوا الأحاديث. وقال أبو [عبيد] : نحن نروي هذه الأحاديث ، [ولا نريغ لها] **المعاني**[(٤)] . وإلى نحو هذا نحى مالك في سؤال الاستواء على العرش» .

---

(١) وسأذكر نص جواب ابن الصلاح ، والسجال الذي دار حوله بينه وبين العزّ ابن عبد السلام في ملحق بآخر هذا الكتب (ص٤٣٤ ـ ٤٦١) .

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي (٢/ ٧٨ ـ ٧٩) .

(٣) أي نرفض التأويل .

(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن ـ تحقيق : دار الفلاح . دار النوادر : دمشق . سنة ١٤٢٩هـ ـ (٩/ ١٠٤) .

وقد تصحف في هذا المطبوع (أبو عبيد إلى أبو عبد الله) ، (ولا نريغ لها) إلى (نرفع بها)، والتصحيح من نقل الإمام الخطابي في أعلام الحديث ـ تحقيق : د/ محمد بن سعد آل سعود . مطبوعات جامعة أم القرى : مكة المكرمة . سنة : ١٤٠٩هـ ـ (١/ ٦٣٨ ـ ٦٣٩) .

فهم أبي زرعة العراقي لعبارة الإمام مالك

٧٧. أبو زرعة العراقي الشافعي ـ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين ـ (ت٨٢٦هـ) :

حيث ذكر مذهبَي الأئمةِ من نصوص الصفات الموهمة ، فقال في بيان المذهب الأول لهم : «أحدهما : تفويض المراد منه إلى الله تعالى ، والسكوت عن التأويل ، مع الجزم بأن الظواهر المؤدية إلى الحدوث أو التشبيه غير مرادة .

وهو مذهب السلف .

وسُئل مالكٌ رحمه الله عن قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، فقال : «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» .

وقال الترمذي في الكلام على حديث الرؤية : «المذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة : مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وسفيان بن عيينة ووكيع وغيرهم : أنهم قالوا : تُروَى هذه الأحاديث كما جاءت ، ونؤمن بها ، ولا يقال : كيف؟ ولا نُفسر ، ولا نتوهم ، وهو الذي اختاره أهل الحديث»[1]»[2] .

فهم الحصني لعبارة الإمام مالك

٧٨. تقي الدين الحِصْني ـ أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن الحسيني الشافعي ـ (ت٨٢٩هـ) :

قال في كتابه (دَفْعُ شُبَهِ مَن شَبّهَ وتَمرّدَ ونَسَبَ ذلك إلى السيّد الجليل أحمد) عن الاستواء : «فإن سأل العامي عن ذلك ، فيقال له : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .

وسنوضح ذلك إن شاء الله تعالى .

---

(١) سبق نقل كلام الترمذي بلفظه (ص٢٩٧ ـ ٢٩٨) .
(٢) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع لأبي زرعة العراقي ـ تحقيق : محمد تامر حجازي . دار الكتب العلمية : بيروت . سنة : ١٤٢٥ ـ (٧٤١ ـ ٧٤٢) .

وإنما أجاب الإمام ربيعة بذلك ، وتبعه تلميذُه مالك ؛ لأن الاستواء بالمعنى الذي يفهمه العوام من صفات الحدَث ، وهو سبحانه وتعالى نزَّهَ نفسه عن ذلك بقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ، فمتى وقع التشبيه بِزِنَةِ ذرّة جاء الكفر بالقرآن .

قال الأئمة : وإنما قيل : «السؤال عنه بدعة» ؛ لأن كثيرًا ممن ينتسب إلى الفقه والعلم لا يُدركون الغوامض في غير المتشابه ، فكيف بالمتشابه ؟!... (ثم قال عن نفي الإمام مالك للكيف) فنفى العلم بالكيف ، فمن استدلّ بكلامه على أنه سبحانه وتعالى فوق عرشه : فهو لجهله وسوء فهمه... (إلى أن قال) :

وقول مالك رضي الله عنه : الاستواء معلوم ، يعني : عند أهل اللغة .

وقوله : والكيف مجهول ، أي بالنسبة إلى الله عزّ وجل ؛ لأن الكيف من صفات الحدث ، وكل ما كان من صفات الحدَث فالله عز وجل منزّهٌ عنه ، فإثباتُه له سبحانه كُفْرٌ محقَّق عند جميع أهل السنة والجماعة .

وقوله : والإيمان به واجب ، أي : على الوجه اللائق بعظمته وكبريائه .

وقوله : والسؤال عنه بدعة : لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين به وبمعناه اللائق به بحسب اللغة ، فلم يحتاجوا إلى السؤال عنه ، فلما ذهب العالِمون به ، وحدث من لم يعلم أوضاعَ لُغتهم ، ولا له نور كنورهم ، شَرَعَ يسأل لجهله بما يجوز على الله تعالى وما لا يجوز ، وفرح بذلك أهل الزيغ ، فشرعوا يُدخلون الشبه على الناس، ولذلك تعيَّن على أهل العلم أن يُبيّنوا للناس وأن لا يُهملوا البيان ، لقوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾»[1] .

---

(١) دَفْعُ شُبَهِ مَن شَبَّهَ وتَمَرَّد ونسب ذلك إلى السيّد الجليل أحمد لتقي الدين الحِصْني ـ تحقيق : عبد الواحد مصطفى . دار المصطفى : تريم . سنة : ١٤٢٤هـ . (٦٣ ـ ٦٤ ، ١٤٨ ـ ١٥٠) .

فهم البرماوي لعبارة الإمام مالك

٧٩. الحافظ البِرْماوي ـ محمد بن عبد الدائم بن موسى بن النُّعَيمي العسقلاني المصري الشافعي ـ (ت٨٣١هـ) :

بعد أن رجّح الوقف على لفظ الجلالة في قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ، نقل كلام الإمام الغزالي السابق من كتابه (المنخول) ، وما تضمنه من استدلاله بعبارة الإمام مالك على تفويض المعنى في صفة الاستواء[1] .

فهم السيوطي لعبارة الإمام مالك

٨٠. جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) :

ذكر السيوطي في (الإتقان) آيات الصفات في المتشابه ، ومنها آية الاستواء، ثم قال : «وجمهور أهل السنة ، منهم السلف وأهل الحديث : على الإيمان بها ، **وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى**، ولا نفسرها ، مع تنزيهنا له عن حقيقتها... (ثم أورد عبارة الإمام مالك)»[2] .

فهم القسطلاني لعبارة الإمام مالك

٨١. شهاب الدين القَسْطلّاني ـ أحمد بن محمد بن أبي بكر المصري الشافعي ـ (ت٩٢٣هـ) :

قال في (إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري) : «وقد ثبت عن الإمام مالك أنه سئل كيف استوى ؟ فقال : «كيفٌ غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» .

---

(١) الفوائد السنية في شرح الألفية (في أصول الفقه) للبِرماوي ـ تحقيق : عبد الله رمضان موسى . دار النصيحة : المدينة المنورة . سنة : ١٤٣٦هـ ـ (٣/ ٩٧١) .
(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٣/ ١٤) .

- فقوله: «كيف غير معقول»، أي: (كيف) من صفات الحوادث، وكل ما كان من صفات الحوادث فإثباته في صفات الله تعالى ينافي ما يقتضيه العقل، فيُجزم بنفيه عن الله تعالى.

- وقوله «والاستواء غير مجهول»، أي: إنه معلوم المعنى عند أهل اللغة.

- «والإيمان به» على الوجه اللائق به تعالى «واجب»؛ لأنه من الإيمان بالله تعالى وكتبه.

- «والسؤال عنه بدعة»، أي: حادث؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين بمعناه اللائق بحسب اللغة، فلم يحتاجوا للسؤال عنه»[1].

فهم شيخ زاده لعبارة الإمام مالك

٨٢. شيخ زاده الحنفي - عبد الرحيم بن علي بن المؤيَّد الأماسي - (ت٩٤٤هـ):

قال في شرحه العقيدة الطحاوية: «فالمختار عند السلف: عدمُ التأويل، وتفويض علمه إلى الله تعالى. قال الإمام مالك: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

واختاره إمامُنا الأعظم.

ففيه ردٌّ على المجسِّمة لإثباتهم الاستقرار على العرش»[2].

---

(١) إرشاد الساري للقسطلاني (١٠/ ٤٧٣).

(٢) شرح العقيدة الطحاوي لشيخ زاده - تحقيق: طه محمد علي. ركاز: إربد: الأردن. ١٤٤٤هـ = ٢٠٢٣م (٩٢).

فهم الرملي لعبارة الإمام مالك

٨٣. شهاب الدين الرملي ـ أحمد بن حمزة الأنصاري الأشعري ـ (٩٥٧هـ) :

حيث سُئل عن إثبات الجهة لله تعالى ، فقال في فتاواه : «الحمد لله مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم ما عدا من سيأتي أن هذا القول وهو أن الله تعالى بجهة العلو غير صحيح كما هو مقرر في كتب الكلام مبسوطاتها ومختصراتها وقد رووه بأدلة كثيرة لا يحتملها هذا الجواب ... (إلى أن قال) : وسئل الإمام أحمد عن الاستواء ، فقال : «استوى كما أخبر ، لا كما يخطر للبشر» .

وسئل الإمام الشافعي عن الاستواء ، فقال : «آمنت بلا تشبيه ، وصدقت بلا تمثيل ، واتهمت نفسي في الإدراك ، وأمسكت عن الخوض فيه كل الإمساك» .

وقال الإمام أبو حنيفة : «من قال لا أعرف الله في السماء هو أم في الأرض : فقد كفر ؛ لأن هذا القول يوهم أن للحق تعالى مكانًا ، فهو مشبِّه» .

وسئل الإمام مالك عن الاستواء فقال «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة» ، روي أنه قال للسائل بعد ذلك «فلا أراك إلا خارجيًّا ، أخرجوه عني» .

وهذا الذي ذهب إليه الأئمة الأربعة ، فلا خلاف بينهم في ذلك . ومن تَوَهَّمَ أن بين أحد من الأئمة اختلافًا في صحة الاعتقاد : فقد أعظم الفرية على أئمة الأمة ، وساء ظنه بأئمة المسلمين»[(١)] .

---

(١) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير للخطيب الشربيني ـ مطبعة بولاق الأميرية : القاهرة . سنة : ١٢٨٥هـ ـ (١/ ٤٨٠) .

فهم العليمي لعبارة الإمام مالك

٨٤. **العُلَيْمِي الحنبلي ـ مجير الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العُمري المقدسي ـ (ت٩٧٢هـ) :**

قال في تفسيره (فتح الرحمن) : «﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ، استواءً يليقُ بعظمتِه بِلا كيفٍ ، **وهذا من المشكِلِ** الذي يجبُ عندَ أهل السُّنَّةِ على الإنسانِ الإيمانُ به ، **ويَكِلُ العلمَ فيه إلى الله عز وجل** ، وسُئِلَ الإمامُ مالكٌ رضي الله عنه عن الاستواءِ فقالَ : «الاستواءُ معلومٌ ؛ **يعني : في اللغة** ، والكيفُ مجهولٌ ، والإيمانُ بِهِ واجبٌ ، والسؤالُ عنهُ بِدْعَةٌ» ، وسُئِل الإمامُ أحمدُ رضي الله عنه عن قوله تعالى : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، فقال : «هُوَ كما أخبرَ ، لا كما يخطرُ للبشرِ» .

والعرشُ في اللغة : هو السريرُ ، وخُصَّ العرشُ بالذِّكْرِ تشريفًا له ؛ إذ هو أعظمُ المخلوقات»[(١)] .

فهم ابن حجر الهيثمي لعبارة الإمام مالك

٨٥. **ابن حجر الهيثمي المكي الشافعي ـ شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي السعدي الأنصاري ـ (ت٩٧٤هـ) :**

حيث أورد عبارة الإمام مالك في سياق النهي عن السؤال عن المشتبهات، ثم قال : «واختُلف في تأويل قول مالك المذكور ، فصرفه ابن عبد البر إلى مذهبه ، وظاهر حكاية غيره أنه وقف عن الكلام فيها ، كمذهب الواقفة، ومنهم من نحا به مذهب المتكلّمين ، وأشار [إليه][(٢)] ابن التلمساني في

(١) فتح الرحمن للعليمي (٢/ ٥٢٩) .

(٢) ساقط من المصدر ، والسياق يقتضيه .

(شرح المعالم)[1] ...»[2]، ثم ذكر كلامه السابق ذكره هنا .

أما صرف ابن عبد البر كلام مالك على مذهبه ، يقصد بها : التصريح بالفوقية، لكن مع تفويض معناها . وهِيَ مسألة خلافية بين الأشعرية ، لا علاقة لها بإثبات المعنى الذي يريده التيميون ، ومن رفضها إنما رفضها لأنها عنده توهم الفوقية الحسية ، لا لأنها يلزم منها اعتقادها .

ويكفي أن ابن حجر بيّن أن عبارة الإمام مالك لا تحتمل معنى واحدًا ، بل إن من معانيها المحتملة : التأويل .

فهم الشربيني لعبارة الإمام مالك

٨٦. الخطيب الشِّرْبِيني الشافعي الأشعري ـ محمد بن أحمد المصري ـ (ت٩٧٧هـ) :

قال في تفسيره (السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير) : «قال أهل السنة : الاستواء على العرش صفة الله بلا كيف ، يجب الإيمان به ، ونكل فيه العلم إلى الله تعالى . والمعنى أنّ له سبحانه وتعالى استواءً على العرش ، على الوجه الذي عَنَاهُ ، منزَّهٌ عن الاستقرار والتمكن .

وسأل رجل مالك بن أنس عن قوله تعالى : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، فأطرق رأسه مليًّا ، وعلاه الرُّحَضاء ، ثم قال : «الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أظنك إلا ضالًّا» ، ثم أمر به فأُخرج»[3] .

---

(١) هو شرف الدين عبد الله بن محمد الفهري الشهير بابن التِّلِمْساني (ت٦٥٨هـ) ، وسبق نقل كلامه (ص٣٨٤ ـ ٣٨٥) .

(٢) الفتاوى الحديثية لابن حجر المكي ـ تحقيق : محمد أحمد بدران . دار التقوى : دمشق . سنة : ١٤٢٥هـ ـ (١٩٨) .

(٣) فتاوى الرملي ـ المكتبة الإسلامية ـ (٤/ ٢٦٥ ـ ٢٦٧) .

ولم يعجب هذا الكلام الباحث المعاصر المنتسب للسلفية المعاصرة، وجعل الخطيب الشربيني بهذا التقرير يسير على منهج الأشعرية في تقريرهم لصفة الاستواء[١] . وهو بذلك قد أحسن في فهمه كلام الخطيب الشربيني ، وما تَضَمَّنَهُ كلامُه من فَهْمِهِ لعبارة الإمام مالك على أنه يقرر بها تفويض المعنى في صفة الاستواء .

فهم ملا علي قاري لعبارة الإمام مالك

٨٧. مُلّا عليّ القاري (ت١٠١٤هـ) :

قال في (ضوء المعالي لبدء الأمالي) عن الاستواء : «ومذهب الخلَف جوازُ تأويل الاستواء بالاستيلاء ، ومختار السلف : عدمُ التأويل ، بل اعتقادُ التنزيل ، مع وصف التنزيه له سبحانه عما يوجب التشبيه ، وتفويض الأمر إلى الله وعِلْمِه في المرادِ به ، كما قال الإمامُ مالك : «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والسؤالُ عنه بدعة ، والإيمان به واجب» .

واختاره إمامُنا الأعظم .

وكذا كلُّ ما ورد من الآيات والأحاديث المتشابهات ، من ذكر اليد والعين والوجه ، ونحوها من الصفات»[٢] .

---

(١) الخطيب الشربيني ومنهجه في التفسير : لثقيل بن ساير بن زيد الشمري ـ رسالة ماجستير. جامعة الإمام محمد بن سعود : الرياض . كلية أصول الدين : قسم القرآن وعلومه . مطبوعات مكتبة الأقصى : الدوحة . سنة : ١٤١١هـ ـ (١٨٦ ـ ١٨٩) .

(٢) ضوء المعالي لبدء الأمالي لملا علي القاري (مجموع رسائل العلامة الملا علي القاري) ـ تحقيق : ماهر أديب حبّوش . دار اللباب : إستانبول . سنة : ١٤٣٧هـ ـ (٧/ الرسالة رقم ٧٦/ ص٣٠) .

فهم الشيخ مرعي لعبارة الإمام مالك

٨٨. الشيخ مَرْعِي بن يوسف الكَرْمي المقدسي الحنبلي ـ شيخ حنابلة زمنه ـ (ت١٠٣٣هـ):

قال الشيخ مرعي الكرمي في (أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات): «فمذهب السلف أسلم، ودع ما قيل من أن مذهب الخلَف أعلم؛ فإنه من زخرف الأقاويل وتحسين الأباطيل؛ فإن أولئك قد شاهدوا الرسول والتنزيل، وهم أدرى بما نزل به الأمين جبريل، ومع ذلك فلم يكونوا يخوضون في حقيقة الذات، **ولا في معاني الأسماء والصفات**، ويؤمنون بمتشابه القرآن، وينكرون على من يبحث عن ذلك من فلانة وفلان.

وإنكار الإمام مالك على من سأله عن معنى الاستواء أمرٌ مشهور، وهو في عدة من الكتب منقول مسطور»(١).

ثم ذكر الاختلاف في معنى المحكم والمتشابه، ثم ذكر قول الراغب الأصبهاني: «والمتشابه من جهة المعنى: أوصاف الله تعالى، وأوصاف يوم القيامة، فإن تلك الصفات لا تُتصَوَّر لنا؛ إذْ كان لا يحصل في نفوسنا صورةُ ما لم نُحِسُّهُ، أو لم يكن من جنس ما نُحِسُّهُ»(٢).

---

(١) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات لمرعي الكرمي ـ تحقيق: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة: بيروت. الأولى: ١٤٠٦هـ ـ (٤٦). وضمن مجموع رسائل مرعي الكرمي ـ تحقيق: محمد بركات، وماهر أديب حبوش، و د/ علي محمد زينو، وغيرهم. دار اللباب: إستانبول. سنة: ١٤٣٩هـ ـ (٤/ ١٤٢).

(٢) المفردات في غريب القرآن للراغب ـ تحقيق: صفوان داوودي. دار القلم: دمشق. سنة: ١٤١٢هـ ـ (٤٤٤).

فأثنى الكرمي على هذا الكلام بقوله الذي يصرح بأن أوصاف الله تعالى من متشابه المعنى : «وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق .

(ثم قال) واختلفوا هل يجوز الخوض في المتشابه على قولين :

مذهب السلف ، وإليه ذهب الحنابلة ، وكثير من المحققين : عدم الخوض ، خصوصًا في مسائل الأسماء والصفات ؛ فإنه ظَنٌّ ، والظن يخطئ ويصيب ، فيكون من باب القول على الله بلا علم ، وهو محظور ، ويمتنعون من التعيين خشيةَ الإلحاد في الأسماء والصفات . ولهذا قالوا : والسؤال عنه بدعة ؛ فإنه لم يُعهد من الصحابة التصرُّفُ في أسمائه تعالى وصفاته بالظنون ، وحيث عملوا بالظنون : فإنما عملوا بها في تفاصيل الأحكام الشرعية ، لا في المعتقدات الإيمانية»[١] .

نصوص الصفات من المتشابه عند الشيخ مرعي

ثم قال أيضًا : «اعلم أن من المتشابهات آياتِ الصفات التي التأويل فيها بعيد، فلا تُؤَوَّل ولا تُفَسَّر ، وجمهور أهل السنة ـ منهم السلف وأهل الحديث ـ على الإيمان بها ، **وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى ، ولا نفسرها** ، **مع تنزيهنا له عن حقيقتها**»[٢] .

ثم نقل الكلام الذي ذكرناه سابقا للجلال السيوطي في تفويض معاني الصفات كالاستواء وغيره ، وذكر كلام إمام الحرمين أبي المعالي الجويني من (النظامية) في ترجيح تفويض المعنى ، وموافقة ابن الصلاح له ، ثم عَقَّبَ على ذلك بالموافقة ، فقال : «قلت : وهذا القول هو الحق ، وأسلم الطرق»[٣] .

---

(١) أقاويل الثقات لمرعي الكرمي (٥٥) ، وضمن مجموع رسائل مرعي الكرمي (٤/ ١٥٠) .
(٢) أقاويل الثقات لمرعي الكرمي (٦٠) ، وضمن مجموع رسائل مرعي الكرمي (٤/ ١٥٥) .
(٣) أقاويل الثقات لمرعي الكرمي (٦٥ ـ ٦٦) ، وضمن مجموع رسائل مرعي الكرمي (٤/ ١٦٠ ـ ١٦١) .

ثم قال : «اعلم ـ أيدني الله وإياك بروح منه ـ أن من المتشابه صفاتِ الله تعالى ؛ فإنه يتعذر الوقوف على تحقيق معانيها ، والإحاطةُ بها»[١] .

ثم بعد أن بيّنَ أن الموقف من متشابه الصفات الإلهية هو تفويض معناها (كما سبق) ، قال : «ومن المتشابه الاستواء في قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، وقوله ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ ، وهو مذكور في سبع آيات من القرآن. فأما السلف : فإنهم لم يتكلموا في ذلك بشيء ، جريًا على عادتهم في المتشابه : من عدم الخوض فيه ، مع تفويض علمه إلى الله تعالى ، والإيمان به»[٢] .

ثم أورد عبارة الإمام مالك : «الكيف غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة»[٣] ، ثم نقل تفسير جماعة من المتكلمين كالتِّلِمْساني (الذي سبق ذكره) لعبارة الإمام مالك ، وهي قولهم ـ كما حكاه الكرمي ـ : «وقد قال كثير من المتكلمين ، كابن التلمساني وغيره : أن معنى قولهم «والاستواء معلوم» ، يعني : أن محامل الاستواء معلومة في اللغة ، بعد نفي الاستقرار من القهر والغلبة والقصد ، إلى خلق شيء في العرش ونحو ذلك من محامل الاستواء ، فهذه المحامل معلومة في اللسان العربي ، «والكيف مجهول» أي : تعيينُ بعضٍ منها مرادًا لله مجهولٌ لنا ، «والسؤال عنه بدعة» يعني : أن تعيينه بطريق الظنون بدعة ؛ فإنه لم يُعهد عن الصحابة التصرف في أسماء الله وصفاته بالظنون»[٤] .

---

(١) أقاويل الثقات لمرعي الكرمي (٦٧) ، وضمن مجموع رسائل مرعي الكرمي (٤/ ١٦٢) .

(٢) أقاويل الثقات لمرعي الكرمي (١٢٠) ، وضمن مجموع رسائل مرعي الكرمي (٤/ ٢١٢) .

(٣) أقاويل الثقات لمرعي الكرمي (١٢١) ، وضمن مجموع رسائل مرعي الكرمي (٤/ ٢١٢) .

(٤) أقاويل الثقات لمرعي الكرمي (١٢١ ـ ١٢٢) ، وضمن مجموع رسائل مرعي الكرمي (٤/ ٢١٣ ـ ٢١٤) .

تفسير مرعي لعبارة الإمام مالك

لكن الكرمي لم يقبل بهذا التفسير لعبارة الإمام مالك ، فجاء بتفسيرٍ آخر لا يُخرج عبارة الإمام مالك عن أنها دالة على تفويض المعنى ، حيث قال معقبا على تفسير ابن التلمساني : «قلت : وهذا التفسير عندي غير مرضي ؛ فإنه لو كان المراد ذلك لقال : والجواب عنه بدعة ؛ لأن المجيب هو الذي يُطلب منه التعيين ، وأما السائل فمُجْمِلٌ . وقوله : «والاستواء معلوم» يعني : باعتبار مَحَامِلِهِ في اللغة ، ولو كان كذلك لقال : والمراد مجهول .

والذي يقتضيه صريح اللفظ :

- أن المراد بقولهم «الاستواء معلوم» أي : وَصْفُه تعالى بأنه على العرش استوى معلومٌ بطريقِ القطع الثابت بالتواتر .

- فالوقوف على حقيقته : أمرٌ يعود إلى الكيفية ، وهو الذي قيل فيه «والكيف مجهول» ، والجهالة فيه : من جهة أنه لا سبيل لنا إلى معرفة الكيفية ، فإن الكيفية تبع للماهية .

- وقولهم : «والسؤال عنه بدعة» ؛ لأن الصحابة لم يسألوا عنه رسول الله ﷺ ، والتابعين لم يسألوا الصحابة ؛ ولأن جوابه يتضمن الكيفية . ولهذا قيل في الجواب لمن دخلت عليهم الشبهة ، طالبين بسؤالهم التكييف: «والكيف مجهول» .

فالذي ثبت نَفْيُه بالشرع والعقل واتفاق السلف : إنما هو عِلْمُ العباد بالكيفية. فعندها تنقطع الأطماع ، وعن دَرْكِها تَقْصُرُ العقول ، بل هي قاصرة عما هو دون ذلك : هذه الروح من المعلوم لكل أحد خروجها من الجسد ، وأن الملك يقبضها ،

وهذا المعلوم لكل أحد كيفيتُه مجهولة لكل أحد ، بل كيفية نزول الطعام والشراب إلى الجوف ، واستقرار كل في محل وتفريق خاصيته في الجسد مجهولة ، أفلا يعتبر العقل القاصر بذلك عن تعلقه بإدراك كيفية استواء ربه على عرشه سبحانه وتعالى؟!»[1] .

التعليق على كلام الشيخ مرعي

فمعنى معلوم عند الكرمي : أنه عُلم الوصف به بالنص ، فهو إثباتٌ للإطلاق الوارد في الشرع ، دون إثبات معنى .

ولذلك لما أورد الكرمي المعاني اللغوية للاستواء : كالاستقرار ، والقهر والغلبة ، والصعود ، والاستيلاء ، والاعتدال ، والإقبال ، وغيرها = رفض تفسير صفة الاستواء لله تعالى بجميعها ، حتى إنه قال عن (الاستقرار) نقلا عن السيوطي: «وهذا إن صح ، يحتاج إلى تأويل ؛ فإن الاستقرار مشعرٌ بالتجسيم» ، ثم قال عقبه : «ولعل المراد : أن هذا هو تفسيرٌ لمجرّد معنى أصل الاستواء ، كما في قوله تعالى ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ ، وقوله ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾»[2] .

فإذا رفض كل المعاني اللغوية تفسيرًا لصفة الاستواء : لم يبق إلا تفويض المعنى .

---

(١) أقاويل الثقات لمرعي الكرمي (١٢٢ ـ ١٢٣) ، وضمن مجموع رسائل مرعي الكرمي (٤/ ٢١٣ ـ ٢١٤) .

(٢) أقاويل الثقات لمرعي الكرمي (١٢٣) ، وضمن مجموع رسائل مرعي الكرمي (٤/ ٢١٥) .

فهـم البعلي لعبـارة الإمـام مالـك

٨٩. عبد الباقي البعلي الحنبلي ـ ابن عبد الباقي بن عبد القادر الدمشقي ـ (ت١٠٧١هـ) :

فقد قرّر في عقيدته (العين والأثر في عقائد أهل الأثر) تفويض معنى صفة الاستواء ، حيث قال : «يحرُمُ تأويلُ ما يتعلّق به تعالى وتفسيرُه : كآية الاستواء ، وحديثِ النزول ، وغير ذلك من آيات الصفات ؛ إلا بصادرٍ عن النبي ﷺ أو بعض الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا مذهب قاطبةِ السلف .

فلا نقول في التنزيه كقول المعطِّلة ، بل نُثبتُ ولا نحرِّف ، ونَصِفُ ولا نُكيِّف .

والكلام في الصفات فرعٌ عن الكلام في الذات .

كما اشتهر جواب أبي علي الحسين بن الفضل البجلي عن الاستواء ، فقال: «إنّا لا نعرف من أنباء الغيب إلا مقدار ما كُشف لنا ، وقد علّمنا ـ جلّ ذِكرُه ـ أنه استوى على عرشه ، ولم يُخبرنا كيف استوى» .

ومن اعتقد أن الله سبحانه مفتقرٌ للعرش أو لغيره من المخلوقات ، أو أن استواءه على العرش كاستواء المخلوق على كرسيه : فهو ضالٌّ مبتدع ، فكان الله ولا زمان ولا مكان ، وهو الآن على ما عليه كان.... (إلى أن قال في تعداد مسائل الاختلاف بين الحنابلة والأشعرية حسب رأيه ، فقال :)

منها : نؤمن بأنه سبحانه مستوٍ على عرشه ، بائنٌ من خلقه ، من غير تأويل .

فعن أم سلمة رضي الله عنها : جوابًا في الاستواء ... (إلى أن قال :) فإن قال قائل : ماتقولون في الاستواء ؟ قيل له : إن الله مستوٍ على عرشه كما قال ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ .

والـمُبْطِلُ لتأويل من تأوّل (استوى) بمعنى استولى : أن هذا تفسيرٌ لم يفسّره أحدٌ من السلف ، من سائر المسلمين ، من الصحابة والتابعين ، بل أوّل من قال ذلك الجهميةُ والمعتزلة . كما ذكره أبو الحسن الأشعري في كتاب (المقالات) وكتاب (الإبانة) ، فإنه كان معلومًا للسلف علمًا ظاهرًا ، فيكون التفسيرُ المحدَثُ باطلًا .

ولهذا قال مالك : «الاستواء معلوم» ، وأما قوله : «والكيف مجهول» : فالجهل بالكيف لا ينفي علم ما قد عُلِم أصله ، كما نقرّ بالله ونؤمن به ، ولا نعلم كيف هو .

أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمةُ الله عليه) في بعض رسائله»[١] .

كما أن الشيخ عبد الباقي أشار إلى عبارة الإمام مالك في سياق ما يدل على مذهب الحنابلة في الصفات عموما ، وفي الاستواء خصوصًا[٢] .

توجيه عبارة موهمة للبعلي

ومع تصريح الشيخ عبد الباقي أنه لا يزيد في الإطلاق على ما جاء في الكتاب والسنة ، فإثباته هو إثبات اللفظ الوارد ، وهو ما توارد عليه الحنابلة قبله ؛ إلا أن عبارته الأخيرة قد تدل على وفاقه لابن تيمية ، وهي قوله : «فالجهل بالكيف لا ينفي علم ما قد عُلِم أصله ، كما نقرّ بالله ونؤمن به ، ولا نعلم كيف هو . أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمةُ الله عليه) في بعض رسائله» .

---

(١) العين والأثر لعبد الباقي البعلي ـ تحقيق : مبارك بن راشد الحثلان . دار الرياحين . عمان . سنة : ١٤٤١هـ ـ (٤٧ ، ٦٥ ـ ٦٦ ، ١٠٧ ـ ١٠٨) .

(٢) العين والأثر لعبد الباقي البعلي ـ تحقيق : مبارك بن راشد الحثلان . دار الرياحين . عمان . سنة : ١٤٤١هـ ـ (٦١) .

مخالفة البعلي لتقريرات ابن تيمية

وكان يمكن حمل الكلام على موافقة ابن تيمية لولا أن عبد الباقي البعلي ينفي حلول الحوادث بذات الله تعالى، حيث قال: «لا تحلُّه الحوادث، ولا يحل في حادث، ولا ينحصر فيه»، ومن نفى حلول الحوادث بذات الله لا يمكن أن يكون موافقًا لابن تيمية في إثبات معنًى للاستواء، بل لا بد أن يكون مثبتا للاستواء صفةً أزليةً لله تعالى. وهذا ما لا يوافق عليه تقريرُ ابن تيمية من معنى الاستواء عنده، وغيره من صفات الأفعال: كالكلام.

وقال عبد الباقي البعلي في موضع آخر: «فنؤمن بالاستواء والنزول والمجيء والإتيان ونحوه: بلا كيف، فلو شاء أن يبيِّن لنا كيفيةَ ذلك لفعل، فانتهينا إلى ما أحكمه، وكففنا عما تشابه ... (ثم أورد عبارات عددٍ من أئمة السلف تدل على تفويض المعنى، منها عبارة الإمام الشافعي: «آمنتُ بالله وبما جاء عن الله وعلى مراد الله، وآمنتُ برسول الله ﷺ، وبما جاء عن رسول الله ﷺ، وعلى مراد رسول الله»، ثم ختم نقله بعبارة الإمام مالك»[١].

فهنا يقرر الشيخ عبد الباقي أن إثبات اللفظ الوارد والإيمان به هو الواجب، وما تجاوزَ إثباتَ اللفظ: فهو المتشابه الذي يُكفّ عنه؛ لأنه مما لا يعلم تأويلَه إلا الله تعالى. ولا شك أن (المعنى) غير (اللفظ) الوارد، فهو الذي يجب الكَفُّ عنه. ولذلك أورد عبارة الإمام الشافعي الصريحة بتفويض المعنى؛ لأنها تحيل في المعنى على مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ، دون خوض فيما زاد على إثبات اللفظ والإيمان به.

---

(١) إنسان العين وجلاء الغين لعبد الباقي البعلي ـ تحقيق: مبارك بن راشد الحثلان. دار الرياحين. عمان. سنة: ١٤٤١هـ (١٢٤ ـ ١٢٦).

فهم الخليلي القادري لعبارة الإمام مالك

٩٠. الفقيه محمد الخليلي الشافعي الأشعري القادري ـ ابن محمد بن شرف الدين الشافعي ـ (١١٤٧هـ):

قال الخليلي الشافعي في (فتاواه) بعد أن ذكر مذهب أهل التأويل: «ومن لم يُؤوِّل قال: **نُفوِّض عِلْمها إلى الله تعالى**، مع الجزم بالتنزيه والتقديس، **واعتقاد عدم إرادة الظاهر جزما على الطريق الأسلم**، وهذا هو مذهب أكثر السلف، ولهذا يقفون على قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ثم يبتدئون بـ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾.

وقد روى البيهقي بسنده أن رجلا جاء إلى الإمام مالك رضي الله عنه فقال: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، كيف استوى؟ قال: فأطرق الإمام مالك رأسه حتى علاه الرُّحَضاء ـ أي العرق ـ ثم قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعا». فأمر به أن يُخرج. ونُقل نحو هذا الكلام عن غير الإمام مالك أيضا.

ومعنى قوله: «الاستواء غير مجهول»: أنه غير مجهول الوجود؛ لأن الله تعالى أخبر به، وخبره صِدْقٌ يقينًا لا يجوز الشك فيه، وفي ذلك كلام طويل»[١].

فهم السفاريني لعبارة الإمام مالك

٩١. السَّفَّاريني الحنبلي ـ محمد بن أحمد بن سالم ـ (١١٨٨هـ):

قال السفاريني الحنبلي في (لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية «شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية»): «فمذهب السلف: الإيمان بذلك جريًا على عادتهم من عدم الخوض في المتشابه، مع تفويض علمه

---

(١) فتاوى الخليلي ـ مطبعة محمد أفندي شاهين: مصر. سنة: ١٢٨٤هـ ـ (١/ ٧٧).

إلى الله تعالى ... (ثم أورد عبارة الإمام مالك)»[1] .

وقال أيضًا في (لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عَقْدِ الفرقة المرضية) : «اعلم أن كثيرًا من الناس يظنون أن القائل بالجهة أو الاستواء هو من المجسمة ، لأنهم يتوهمون أن من لازم ذلك التجسيم، وهذا وهم فاسد ، وظن كاذب ، وحدس حائد ؛ لأنا نقول أولا لمن ارتكب هذا المركب : لازم المذهب ليس بمذهب عند أئمة أهل التحقيق ، وذوي النباهة والمعرفة والتصديق ، فكيف يحسن أن يُنسب إلى المرء شيءٌ من لوازم كلامه ، وهو من أبعد الناس عنه بقصده ومرامه .

فإن أهل الإثبات المتبعين للمنصوص من الأخبار والآيات ، ينزهون الله تعالى عن التكييف والحد ، ويعتقدون أن من وصفه تعالى بالجسم أو كَيَّفَ : فقد زاغ وأَلْحد .

(إلى أن أورد عبارة الإمام مالك ، ثم قال في شرحها) فمعنى قول أم سلمة رضي الله عنها في الحديث ، ومن نحا نحوها من الأئمة : «الاستواء معلوم» أي : وَصْفُه تعالى بأنه تعالى على العرش (استوى) استواءٌ معلومٌ بطريق النقل الثابت بالتواتر ، وأما الوقوف على حقيقة أمرٍ يعود إلى الكيفية : فمجهول ، والجهالة فيه من جهة أنه لا سبيل لنا إلى معرفة الكيفية ؛ لأنها تبع للماهية .

وقولهم «والسؤال عنه بدعة» ؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم لم يسألوا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتابعين لم يسألوا الصحابة ، ولأن جوابه يتضمن الكيفية .

---

(١) لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية «شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية للسفاريني ـ تحقيق : عبد الله بن محمد بن سليمان البصيري . مكتبة الرشد : الرياض . الطبعة الأولى : ١٤١٥ هـ ـ(١/ ٣٤٩ـ ٣٥٠) .

ولهذا قيل في الجواب لمن دخلت عليهم الشبهة، طالبين بسؤالهم التكييف: والكيف مجهول، فالذي ثبت نفيه بالشرع والعقل واتباعِ السلف: إنما هو علم العباد بالكيفية، فعندها تنقطع الأطماعِ، وعن دركها تقصر العقول، والوقوف على دَرَجِ سُلَّم التسليم منتهى همم الأئمة الفحول»[1].

٩٢. شهاب الدين الآلوسي ـ أبو الثناء محمود بن عبد الله الحُسيني ـ (ت١٢٧٠هـ):

فهم الآلوسي لعبارة الإمام مالك وردُّه على الفهم التيمي لها

قال الآلوسي رحمه الله في تفسيره (روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني) في تفسير قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾: «والناس في الكلام على هذه الآية ونحوها مختلفون: فمنهم من فسر العرش بالمعنى المشهور، وفسر الاستواء بالاستقرار، ورُوي ذلك عن الكلبي ومقاتل، ورواه البيهقي في كتابه (الاسماء والصفات) بروايات كثيرة عن جماعة من السلف، وضَعَّفها كلَّها.

وما رُوي عن مالك (رضي الله تعالى عنه) أنه سُئل: «كيف استوى؟ فأطرق رأسه مَلِيًّا، حتى عَلَتْهُ الرُّحضاء، ثم رفع رأسه، فقال: الاستواءُ غير مجهول، والكيف غير معقول، والايمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، ثم قال للسائل: وما أظنك إلا ضالًّا، ثم أمر به فأُخرج» = ليس نَصًّا في هذا المذهب؛ لاحتمال أن يكون المراد من قوله «غير مجهول»: أنه ثابتٌ معلومُ الثبوت، لا أن معناه (وهو الاستقرار) غير مجهول، ومن قوله: «والكيف غير معقول» أن كل ما هو من صفة الله تعالى لا يُدرك العقلُ له كيفيةً؛ لتعاليه عن ذلك، فكَفُّ الكيفِ عنه مشلولة.

---

(١) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عَقْدِ الفرقة المرضية للسفاريني ـ مؤسسة الخافقين: دمشق الطبعة: الثانية: ١٤٠٢ هـ ـ (١/ ١٩٨ ـ ١٩٩).



ويدل على هذا : ما جاء في رواية أخرى عن عبد الله بن وهب : «أن مالكا سُئل عن الاستواء ، فأطرق ، وأخذة الرحضاء ، ثم قال : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كما وصف نفسه ، ولا يُقال له : كيف ، وكيف عنه مرفوع . . إلى آخر ما قال .

ثـم إن هـذا : إن كان مـع نفـي اللـوازم : فالأمر فيه هيِّنٌ ، وإن كان مـع القول بها ـ والعياذ بالله تعالى ـ : فهو ضلالٌ ، وأيُّ ضلال ؟! وجهلٌ ، وأيُّ جهل بالملك المتعال ؟!»[1] .

٩٣. شيخ الأزهر الباجوري ـ إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي ـ (ت١٢٧٦هـ) :

فهم الباجوري لعبارة الإمام مالك

ذكر في شرح جوهرة التوحيد المنهج الذي قرره اللقاني تجاه النصوص المتشابهات :

وكـلُّ نـصٍّ أوهـمَ التَّشْبِيها أَوِّلْـهُ أو فَـوِّضْ ورُمْ تنزيهـا

ثم أورد عبارة الإمام مالك مثالا على تفويض السلف[2] .

(١) روح المعاني للآلوسي (٨/ ١٣٤ ـ ١٣٥) .

(٢) تُحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للباجوري ـ تحقيق : أحمد الشاذلي الأزهري . دار النور المبين : عمان . سنة : ٢٠١٦م ـ (٢٥٥ ـ ٢٦٥) .

وبهؤلاء الأئمة العلماء نكتفي لبيان الفهم الصحيح لجواب الإمام مالك عن الاستواء، فهو الفهم الذي تدل عليه عبارته، ولذلك تتابع عليه هذا الجمع الغفير من أهل العلم، والذين هم بعضهم ومن تيسّرَ ذِكْرُه منهم، وليسوا جميعَهم. فأنّىٰ يكون الفهمُ الصحيحُ خارجًا عن فهمهم؟! وأنت لا تكاد تجد اتفاقًا مثل هذا الاتفاق بين أهل العلم من جميع المذاهب على فهم واحد، ومثل هذا التتابع عبر العصور!

فلا تخف أيها المبتغي للحق من مخالفة إمامٍ كابن تيمية رحمه الله، ما دُمْتَ تستند إلى الدليل، وبفهم هؤلاء الأئمة جميعًا.

وهنا ننتهي من هذا العرض، ونختتم الكتاب، بعد أن أتممنا فصوله ومباحثه بحمد الله تعالى.






الخاتمة

أهم نتائج الكتاب :



١. أن الاختلاف بين مذهب التفويض للمعنى المنضبط ومذهب التأويل المنضبط (إن عَدَدْناه اختلافًا) : اختلافٌ معتبر (لا يوجب تبديعًا ، ولا يجيز إنكارًا) ، ولذلك كانا هما المذهبين اللذين يُمكِنُ أن تأتَلِفَ عليهما القلوبُ ، ويتوحّدَ بهما الصفّ .

٢. أن أكبر المعارك العقدية التي كانت تحصل بين أتباع المذهبين بالردود الغليظة والتبديع وإثارة العامة وإشعال الفتن : إنما كانت تحصل بسبب البغي والتحريش الشيطاني ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ ، أو بسبب الغلو في التفويض أو الغلو في التأويل .

٣. لم يكن أئمة الحنابلة يعيبون على الأشعرية إلا المبالغة في التأويل (حسب نظرتهم) ، ولم يكونوا يزعمون أن الفرق بينهم وبين الأشعرية يتجاوز الخلافَ في التأويل إلى الخلاف في تفويض المعنى . فلم يكن الحنابلة يزعمون

أن تفويضهم يختلف عن التفويض الذي يَقْبَلُه الأشعرية ؛ اللهم إلا قلة من غلاة المنتسبين لمذهب الإمام أحمد ، ممن مال إلى الكرّاميّة والمجسّمة (قبل ابن تيمية)، ممن لا اعتبار بخلافهم في حكاية اعتقاد الإمام أحمد ومذهبه فيه .

٤. أولُ عالمٍ حنبلي معتبرٍ ادّعى الفرقَ بين تفويض السلف وتفويض الخلف هو ابن تيمية ، فقد ادّعى أنّ تفويض السلف كان إثباتًا للمعنى وتفويضًا للكيف ، وأن تفويض الخلف (ويقصد الأشعرية) هو تفويضٌ للمعنى والكيف ، ووصف تفويضَ المعنى بالتجهيل والتعطيل .

كما بيّن المقال أن تفويض المعنى ليس تجهيلا ولا تعطيلا ، ولا هو مما يُخلي خطابَ الشرعِ من فائدة ، كما يدّعيه التيميّون ويشنّعون به على تفويض المعنى .

٥. ادعى ابن تيمية أن جواب الإمام مالك رحمه الله عمن سأله عن الاستواء : «الاستواء معلوم ، والكيف مجهول» : يدل على إثبات المعنى ، وتفويض الكيف .

وادّعى ـ في سبيل تدعيم قوله هذا ـ جمعًا من العلماء على إثبات المعنى ، منهم الأئمةُ التالية أسماؤهم ، وهم : أبو محمد ابن أبي زيد ، ومكي بن أبي طالب ، وأبو عمر الطَّلَمَنْكي ، وابن عبد البرّ ، وغيرهم .

وتأوّل ابن تيمية عبارات السلف الدالة على تفويض المعنى على خلاف ظاهرها لكي توافق رأيه ، كقولهم عن نصوص الصفات : «بلا معنى» ، و : «بلا تفسير» ، و : «أَمِرُّوها كما جاءت» ، و«قراءتُها تفسيرُها» .

فناقش الكتابُ فَهْمَ ابن تيمية لعبارة الإمام مالك وفق الرواية التي اختارها لجوابه ، وبيَّنَ أنه فهم غير مستقيم ، وأقل ما يُقال عنه : إنه فهمٌ محتمل ، لا يُجزَم به ، ولا يصحُّ أن يُؤَسَّسَ عليه مذهبٌ يُنسب إلى السلف بخلاف مذهبهم المقطوع به بدلالة مواقفهم وتقريراتهم .

وردَّ عليه في العلماء الذين حاول سَحْبَهم إلى موافقته ، بأن بيّن أنهم مخالفون له .

وردَّ عليه تأوُّله لكلام السلف بخلاف ظاهره في تفويض المعنى .

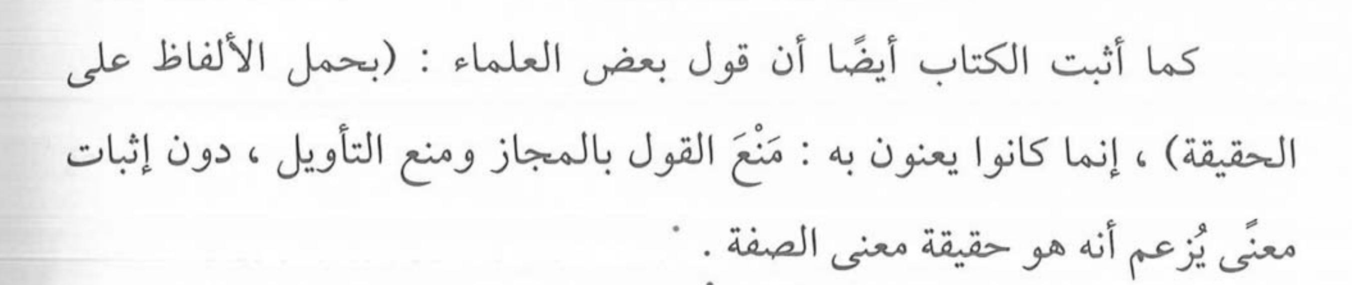
٦ . خرّجَ الكتاب روايات جواب الإمام مالك عن الاستواء ، وبيّنَ الصحيح منها من غير الصحيح . ونتج من هذا الفحص العلمي : أن أصحّ ألفاظ جواب الإمام مالك ينقضُ فهم ابن تيمية ؛ لأن الإمام مالك في هذه الرواية الأصحّ قال : «﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ : كما وصف نفسه ، ولا يُقال : كيف ، وكيف عنه مرفوعٌ» . فهي عبارةٌ صريحةٌ بإثبات اللفظ الوارد فقط ، وأن كل ما تجاوز اللفظ إلى محاولة تفسيره بحسب ظاهره المتبادر من معنى اللفظ في صفات الخلق فهو (تكييفٌ) وتشبيهٌ ممنوع ، حتى لو نُفيت مع هذا الإثبات المماثلةُ .

٧ . بيّنَ الكتاب المعنى الصحيح لعبارة «الاستواء معلوم» ، لو افترضنا أنها الأصح ، وأنها لا علاقة لها بإثبات المعنى الذي يريده ابن تيمية .

٨ . أثبت الكتاب أن (الكيف) الممنوع عند الإمام مالك هو نفسه المعنى الذي يريده ابن تيمية ، وهذا هو فَهْمُ الأئمة سواه .

٩ . أكّد الكتاب على أن عبارات السلف بنفي المعنى والتفسير والإمرار كما جاءت ونحوها كلها عباراتُ تفويضٍ للمعنى ، كما هو ظاهرها ، وهكذا كان يفهمها الأئمةُ ، سوى ابن تيمية ومن قلّده .

١٠ . أثبت الكتاب أن عبارات العلماء بحمل اللفظ على الظاهر إنما كانت تعني عندهم منع التأويل ، مع التسليم للفظ الوارد في صفة الله ، مع تنزيه الله تعالى عن كل صفات المخلوقين وعن كل شَبَهٍ بهم .



كما أثبت الكتاب أيضًا أن قول بعض العلماء : (بحمل الألفاظ على الحقيقة) ، إنما كانوا يعنون به : مَنْعَ القول بالمجاز ومنع التأويل ، دون إثبات معنًى يُزعم أنه هو حقيقة معنى الصفة .

١١. نَقَلَ الكتاب حكايةَ الإجماع عن عددٍ من أهل العلم بأن السلف كانوا يفوّضون المعنى ، فليس ادعاء انفراد ابن تيمية في تفريقه بين تفويض السلف وتفويض الخلف من إبداعات هذا الكتاب ، بل هو مسبوقٌ إليه من عدد من الأئمة الذين حكوا الإجماع على أن تفويض السلف كان للمعنى الذي هو الكيف .

١٢. اجتمع ثلاثةٌ وثلاثون إماما مالكيًّا على خلاف ابن تيمية في فهمه لجواب الإمام مالك ، ومعهم ما جاوزَ تسعين إماما وعالما : كلهم يخالفون ابن تيمية في فهمه لجواب الإمام مالك رحمه الله .

١٣. لم أجد أحدًا من الأئمة وافق ابن تيمية على فهمه لكلام الإمام مالك ؛ إلا ممن جاء بعده وقلّده في رأيه ، كتلميذه ابن قيم الجوزية ، ومن يزعم اتباعهما من السلفية المعاصرة .

١٤. أكّد الكتاب على بشريّة ابن تيمية ، وأنه يخطئ ، وأنه ربما حذف العبارة التي تُشكِلُ على تقريره ، وأنه ربما تغافل عن دلالة العبارة التي لا تخدم تقريره ، وأنه في ذلك لا يصدر عن قصد الخيانة ، فحاشاه وكل علماء المسلمين من ذلك ، وإنما صدر منه ذلك تحت رغبةٍ منه لنصرة ما اعتقده حقًّا ، وخشي من انتصار ما اعتقده باطلا بعبارةٍ هنا أو هناك لا تستحق عنده الاعتماد عليها . وهو الخطأ الذي ينشأ من اختلاط الشُّبهة بالشهوة ، فيصبح الدليلُ شُبهةً والشبهةُ دليلًا ، والـمُحْكَمُ مُشْتَبِهًا والـمُشْتَبِهُ مُحْكَمًا !

١٥. لقد جاء هذا الكتاب ليبيّن سبب الحرص على تقرير (تفويض المعنى) مذهبًا للسلف الصالح ؛ لأنه هو مذهب السلف حقًّا وصدقًا ؛ ولأنه هو الأملُ في توحيد مدارس أهل السنة في مسألة الصفات الإلهية ، التي طالما أشعلت الفتن بينهم ، وأوغرت الصدور ، وفرّقت الجماعات .

وبعد هذا الاستعراض الذي لم آلُ فيه جهدًا أن أجمع بين الاختصار والكفاية ، وبين إبلاغِ الاحتجاجِ وتَجنُّبِ المِرَاءِ ، وبين التصريح بخطأ من أخطأ من الأئمة وحِفْظِ حقِّهم في الإجلال الواجب لهم ، وبين غضبي من مواضع التلبيس والتحريف ولِين الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ، وبين عدم المداهنة في العلم والتنفيرِ باستطالة الغَلَبةِ = إلا أني أعلم أن الجهد ضعيف ، والطبع البشري لا يقوى على تمام أُمنياتِ الحقِّ ، فأسال الله أن يعفو عني ما تجاوزتُ فيه مقصدي، وأن يجبر نَقْصَه بفضله ورحمته .

والواجب على القارئ الذي يريد الحق : أن لا يفتّشَ عن خطأٍ ليرُدَّ به الصواب ، بل عليه أن يَقْبَلَ الصوابَ ، ولو كان قد بيّنَ له خطأَه هو ، ولو كان قد آلمَه ، ولو كشف له عورةً ما كان يظنها بعورة . ثم بعد أن قَبِلَ الصواب : لا بأس أن يُقيِّد الخطأ الذي لا بُدّ واجدَه في أي عملٍ بشري .

هذا هو الواجب الذي لا يُتفضَّلُ به على صاحب الكتاب ، بل يتفضَّلُ به القارئ على نفسه ؛ فإن متتبّع الأخطاء ليردَّ بها صوابًا لغيره : ما هو إلا متتبِّعٌ لأكبر أخطاء نفسِه وأدوائها : وهو الهوى الذي يُعمي عن رؤية الحق ، وماذا بَقِيَ من التقوى مع اتباع الهوى ؟!

يا أخي : هذا دينٌ ، وليس إرْثَ أبيك وأُمِّك ! وهو دين الله تعالى ، فلا تتعصَّب فيه لغير الله تعالى ولغير الشرع الذي أنزله على عباده .

سيقولون لك : فلانٌ يُخطِّئ ابنَ تيمية ! فإن أَنْطَقَكَ الحقُّ ، فقُلْ لهم : المهمّ عند المُحِقّ هو : هل ذكر دليلَ التخطيء ؟ هل كان الدليل قائمًا بالحجة على خطأ ابن تيمية ؟ وإلا فمجرّد تخطيء ابن تيمية لم يكن قطُّ مذمّةً عند أحدٍ من العقلاء !

وسيقولون لك : ومن يكون فلانٌ حتى يتطاول على شيخ الإسلام ؟! فإن وفّقك الله للصدق ، فقُل لهم : الصدق يقول : إن الحق فوق ابن تيمية ، فمن بَيّنَ خطأً لابن تيمية إنما استطالَ بما هو فوق ابن تيمية (وهو الحق) ، ولم يستطِلْ عليه بالجهالة والخِفّة ؛ فدَعُوا ادّعاء الاستطالة حتى تُثبتوا أن فلانًا قد جَهِلَ وخَفَّ . أما أن يكون مجرّد ردّه على ابن تيمية دليلَ التطاول ، فحينئذٍ لن ينجو ابن تيمية نفسه من أن يوصف بالتطاول على الصحابة رضي الله عنهم وعلى التابعين والأئمة المتبوعين فيما قد خَطّأهم فيه .

ثم قُل لهم : الرجلُ قد ذَكَرَ تسعين إمامًا يخالفون ابن تيمية ، فماذا تُنكرون عليه وهو يقف في صفٍّ لا ينهزم ، فيه أكثر من تسعين إمامًا لا ينهزم مثلُهم من جهلٍ أو قِلّة .

فقد يستكبرون في التسليم ببعضِ هؤلاء الأئمة ، ويغالطون ويلبّسون بأنهم لا يخالفون ابن تيمية . فقُلْ لهم : عُدُّوهم ثمانين إمامًا ، لا تسعين ، أو عُدّوهم سبعين، أو دون ذلك ، فسيبقى أن صاحب الكتاب لم يكن وحده في الرد على ابن تيمية ، بل ما هو إلا مُبرِزٌ للأئمة الذين ردُّوا على تقرير ابن تيمية ، ممن سبقوا ابن تيمية ، وممن لحقوه .

ثم لو افترضنا أن صاحب الكتاب يقف وحده في الرد على ابن تيمية بزعمكم، فما أسهل أن تُسقطوه حينها : إذا ما بيّنتم خطأَه فيما نسبه إلى العلماء الذين خالفوا ابن تيمية . فليس عليكم إلا أن تُثبتوا أن التسعين عالما الذين ذكرهم موافقون لابن تيمية ، لكي يَسْقُطَ الكتابُ وصاحبُ الكتاب في هُوّة الجهل والتطاول على العلماء !

أما الاستمرار في الافتراء على صاحب الكتاب بِتُهم الباطل وأوصاف التنقُّص ، ومحاولة تنفير الناس عن الكتاب بأوصاف البدعة والكُفر التي اعتدتم عليها : فليس ذلك كله من عُدَدِ النصر في ساحة العلم ، بل هي عُدَد الهزيمة وخُطّة الاندحار .

«من تكلّم في غير فنّه أتى بالعجائب» ، «ليته بقي في تخصّصه» ، عباراتٌ ابتذلتموها ، من كثرة ما كرّرتموها لإخفاء عجزكم عن الردّ العلمي . وكأنكم صرتم أنتم المتخصِّصين ، لمجرّد شهادات الزور التي نلتموها في تخصصات شرعية لكم ! لا والله ، فقد نبّأتني رسائلكم الجامعية وشهاداتكم أنكم لستم سوى نَسَخة سوء ، ونَقَلة جهل . ولو كنتم متخصِّصين حقا لما اضطُرِرْتُ للرد على هَذْركم ، ولما اكتشفتُ عبثكم باسم العلم الذي تدّعون التخصص فيه . فلو كان صاحبُ هذا الكتاب ليس متخصِّصًا في العلم الذي أظهر جهلَكم فيه ، لو كان كما تفترون (بغيًا وحسدًا) : فلستم أنتم أيضًا متخصِّصين فيه ، وإلا لما وقعتم في هذه الجهالات . فدعوا ادّعاء التخصّص ، والغيرة عليه : فلستم منه في شيء ؛ إلا بزور الشهادات ، والدعاوى الكاذبات . فالمتخصِّصُ حقا هو من عرف الحق ونصره بدليله ، والدعيُّ على التخصص هو من غرق في الباطل وانتصر له بالجهل . فاتركوا الأدلة ونصرة الحق هي التي تحدِّدُ صاحب التخصص من الأدعياء !

ثم اختموا باللجوء إلى ربنا اللطيف الودود : «اللهم ربَّ جَبرائيلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ ، فاطرَ السماواتِ والأرضِ ، عالمَ الغيبِ والشهادةِ ، أنت تَحْكُمُ بين عبادِك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهْدِنا لما اخْتُلِفَ فيه من الحقِّ بإذنك ، إنك تهدي مَنْ تشاءُ إلى صراطٍ مستقيم» .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين ، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين ، وعلى ذُرّيّته إلى يوم الدين .

وكتب

أ.د الشريف حاتم بن عارف العوني

في مكة المكرمة زادها الله تشريفًا وتعظيمًا



الملحق الأول

سجالٌ عقدي حول إيجاب الإجمال أو إيجاب التفصيل في المسائل الخلافية من مسائل صفات ربِّنا الجليل سبحانه وتعالى

سجالٌ يُنشر لأول مرة كان قد وقع بين ابن الصلاح والعزّ ابن عبد السلام رحمهما الله

قصة المناظرة بين شيخي الإسلام[1] :

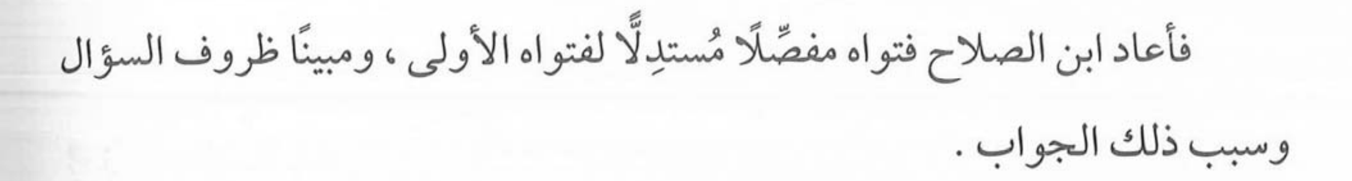
فقد وَرَدَ سؤالٌ على شيخ الإسلام أبي عَمرو ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) متفرّع عن مسألة صفة الكلام لله تعالى ، وعن مسألة نفي كون القرآن مخلوقا ، وهي مسألة الحرف والصوت : هل هما قديمان ؟ أم مُحدَثان ؟

فأجابه ابن الصلاح بإيجاب الإيمان المجمل بأن القرآن الكريم كلام غير مخلوق ، وإيجاب ترك الخوض في تفاصيل ذلك .

في حين سُئل شيخ الإسلام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الملقّب بسلطان العلماء (ت٦٦٠هـ) عن هذه المسألة ، فأوجب الاعتقاد التفصيلي ، واستجهل من يُفتي بإيجاب السكوت .

---

(١) لقّب الإمام الذهبي كلَّ واحد منهما بـ(شيخ الإسلام) ، فانظر : سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٠) ، وتاريخ الإسلام (١٤/ ٩٣٣) . وهو لقب يخصه الإمام الذهبي بمن جمع بين الإمامة والقدوة في العلم والعمل .



فأعاد ابن الصلاح فتواه مفصَّلًا مُستدِلًّا لفتواه الأولى، ومبينًا ظروف السؤال وسبب ذلك الجواب.

فبلغت العزَّ ابن عبد السلام فتواه التفصيلية، فردّ عليها بردّ شديد مفصَّل.

ثم دافع تلميذُ ابن الصلاح كمالُ الدين المغربي (ت٦٥٠هـ)، فردّ على ردّ العز ابن عبد السلام. فعدّه العز ابن عبد السلام ردًّا من ابن الصلاح نفسه، فتمّم الرد عليه، وكأنه بقية فتوى ابن الصلاح.

وقد طُبعت تلك الفتاوى المختصرة لابن الصلاح، وطُبعت فتواه المفصّلة التي يرد فيها على العز ابن عبد السلام. وأما رد العز ابن عبد السلام، فلم يُطبع كاملا (حسب علمي)، وما نُشر من مختصر فتواه نُشر دون النص أنها جواب وردٌّ على فتوى ابن الصلاح (كما سيأتي بيانه).

وقد عُرف ما بين الإمامين من المنافرة والردود، منها مسألة صلاة الرغائب المعروفة، والتي طُبع اختلاف الإمامين فيها[1].

وقد وجدتُ في التنبيه على هذه المساجلة الجديدة وتحليلها فوائدَ عديدة مهمة: متعلقة بترجمة هذين الإمامين، وبمستوى تأثير الاختلاف العقائدي على العلماء، وعلى حرارة هذا الاختلاف، ومقدار تأثيره الشديد على الواقع الإسلامي

---

(١) طُبعت غير مرة، منها مرة بعنوان: مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين: العز ابن عبد السلام وابن الصلاح: حول صلاة الرغائب المبتدعة. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني ومحمد زهير شاويش. المكتب الإسلامي: بيروت. الطبعة الأولى سنة: ١٣٨٠هـ والثانية: سنة: ١٤٠٥هـ.

العلمي والاجتماعي ، وموقع العوام من هذا الاختلاف في التحزّب وإثارة الفتن ، وغير ذلك من الفوائد العلمية والتاريخية والاجتماعية المتعلقة بهذا الموضوع ، وهذا ما جعلني أحب نشر هذه المساجلة .

ولذلك سأذكر الفتاوى بحسب ترتيب وقوعها ، مبتدئًا بفتوى ابن الصلاح المختصرة ، ثم بفتويين مختصرتين للعز ابن عبد السلام ، والتي تضمنتا ردًّا على مبهم غير مسمى . ثم أذكر فتوى ابن الصلاح المفصّلة ، معلقا عليها في حواشيها بردود العز ابن عبد السلام (التي تُنشر كاملةً لأول مرة) ، مذيّلة بردّ تلميذ ابن الصلاح على رد العز ابن عبد السلام ، محشًّا عليها أيضًا بإكمال العز ابن عبد السلام ردوده على هذا الرد .

أولا : فتوى ابن الصلاح المختصرة :

وَرَدَ نصُّ السؤالِ والجواب في فتاوى ابن الصلاح كما يلي : «مسألة : طائفة يعتقدون أن الحروف التي في المصحف قديمةٌ ، والصوت الذي يظهر من الآدمي حالةَ القراءة قديمٌ ، كيف يحل هذا ؟! ومذهب السلف بخلاف هذا ! ومذهب أرباب التأويل يخالف هذا ! والمراد أن يفرق الانسان بين الصفة القديمة والصفة المحدَثة ، حتى لا يتطرق إلى النفس والعقل بسببه أن يُفضي إلى الضلال ، أعاذنا الله من ذلك .

بينوا لنا هذا بالدليل العقلي والدليل الشرعي ؟

أجاب رضي الله عنه : الذي يَدينُ به مَن يُقتدىٰ به من السالفين والخالفين ، واختاره عباد الله الصالحون : أن لا يُخاض في صفات الله تعالى بالتكييف ، ومن ذلك القرآن

العزيز ، فلا يقال تَكلَّم كذا وكذا ، بل نقتصر فيه على ما اقتصر عليه السلف رضي الله عنهم : القرآن كلام الله ، منزَّلٌ غير مخلوق ، ويقولون في كل ما جاء من المتشابهات : آمنا به، مقتصرين على الإيمان جملةً من غير تفصيلٍ وتكييف ، ويعتقدون على الجملة : أن الله سبحانه وتعالى له في كل ذلك ما هو الكمال المطلق من كل وجه ، ويُعْرِضُون عن الخوض خوفًا من أن تَزِلَّ قَدَمٌ بعد ثبوتها .

فبهم فاقتدوا : تَسْلَمُوا .

وإلى هذه الطريق رجع كثيرٌ من كبار المتكلمين المصنِّفين ، بعد أن امتعضوا مما نالهم من آفات الخوض .

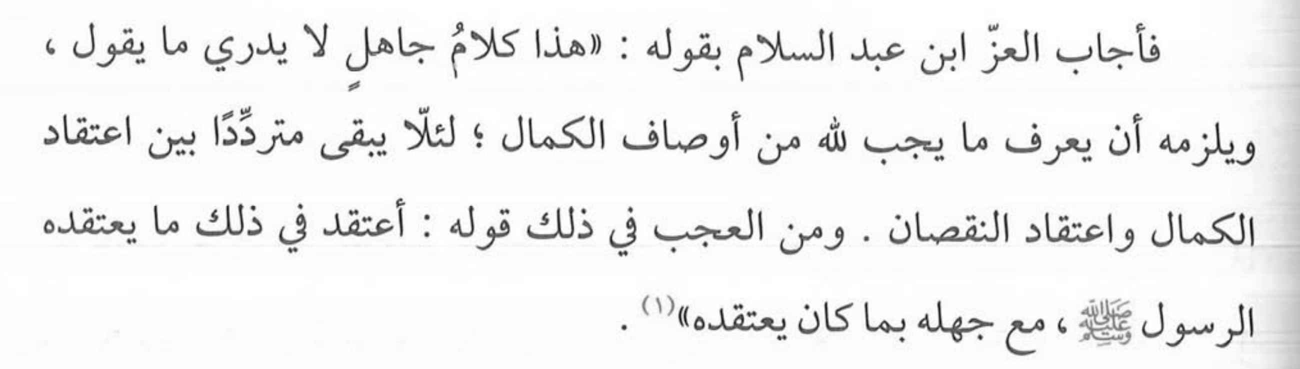
فمهما وَرَدَ عليكم شيءٌ من هذه المسائل : فقُلْ : أعتقد فيها لله تعالى ما هو الكمال المطلق ، والتنزيه المطلق ، ولا أخوض فيما وراءه ، يُجزيني الإيمانُ المرسَل ، والتصديقُ المجمَل . والله أعلم»[1] .

ثانيا : فتوى العز ابن عبد السلام :

نص السؤال : «من يقول : لا أُدخل نفسي فيما لا أستيقنه من أن كلام الله بحرفٍ وصوتٍ ، أو لا حرفَ ولا صوت ، وأقول : أعتقد في ذلك اعتقادَ النبي ﷺ . هل يجب الإنكارُ عليه ؟ وسَوْقَهُ إلى غير هذا السبيل ؟ أم لا ضررَ عليه ؟» .

---

(١) فتاوى ابن الصلاح ـ تحقيق : د/ عبد المعطي القلعجي . دار الوعي : حلب . سنة : ١٤٠٣هـ ـ (٧٤ رقم ٦٩) . وصححتها تصحيحًا يسيرًا بعدد من النسخ الخطية في الأزهرية وفي مكتبات تركيا وغيرها .



فأجاب العزّ ابن عبد السلام بقوله : «هذا كلامُ جاهلٍ لا يدري ما يقول ، ويلزمه أن يعرف ما يجب لله من أوصاف الكمال ؛ لئلّا يبقى متردِّدًا بين اعتقاد الكمال واعتقاد النقصان . ومن العجب في ذلك قوله : أعتقد في ذلك ما يعتقده الرسول ﷺ ، مع جهله بما كان يعتقده»[١] .

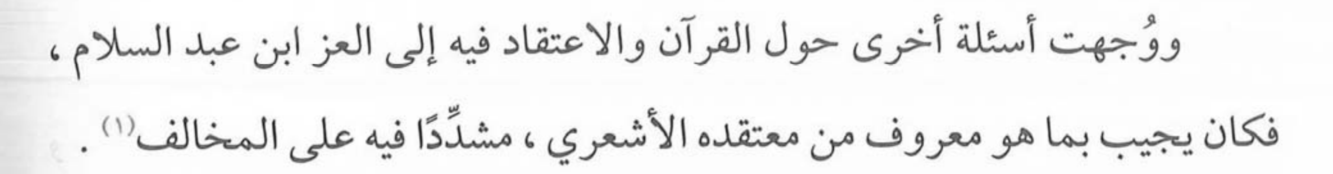
وفي موطنٍ آخر يُسأل العز ابن عبد السلام : «هل يخرج الإنسانُ عن الواجب بقوله : «ما أقول في القرآن وأحاديث الصفات بشيء ، بل أعتقد في ذلك ما كان يعتقده السلف ، والكلام فيه بدعة ، وأُمِرُّ الأمر على ظاهره ؟ أم لا ؟

أجاب : من يقول إنه يعتقد في ذلك ما كان يعتقده السلف : فقد كذب ، كيف يعتقد ما لم يشعر به ، ولم يقف على معناه ؟! وليس الكلام في هذا بدعة قبيحة ، وإنما الكلام فيه بدعةٌ حسنة واجبة ، لما ظهرت المشبِّهة . وإنما سكت السلف عن الكلام فيه ؛ إذ لم يكن في عصرهم من يحمل كلام الله وكلام رسوله على ما لا يجوز حمله عليه ، ولو ظهرت في عصرهم مشبِّهة لأكذبوهم وأنكروا عليهم غايةَ الإنكار . فقد ردّ الصحابة والسلفُ على القدرية لما أظهروا بدعتَهم ، ولم يكونوا قبل ظهورها يتكلمون في ذلك . وكذلك ردّوا على من زعم أن القرآن مخلوق ، ولم يتعرّضوا لذلك قبل ظهور قائله»[٢] .

---

(١) الفتاوى الموصلية : للعز ابن عبد السلام ـ تحقيق : إياد خالد الطبّاع . دار الفكر المعاصر : بيروت ، ودار الفكر : دمشق . الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ ـ (١٠٢ ـ ١٠٣ رقم ٧٣) .

(٢) نقلا من نسخة الفتاوى المجموعة من فتاوى تاج الدين الفِرْكاح ومجموعة من معاصريه ـ نسخة خطية محفوظة في مكتبة تشستربيتي رقم ٣٣٣٠ ـ (١٤٥/ ب) .



ووُجهت أسئلة أخرى حول القرآن والاعتقاد فيه إلى العز ابن عبد السلام، فكان يجيب بما هو معروف من معتقده الأشعري، مشدِّدًا فيه على المخالف[1].

ولولا ما بين الإمامين من الاختلاف عموما، وفي هذه المسألة خصوصا، ولولا ما سيأتي من الجدل الصريح بينهما في هذه المسألة: لأمكن عدم الربط بين وقائع هذه الفتاوى ببعضها، ولأمكن اعتبارها قد صَدَرَت في وقائع منفصلة. لكن مع هذا الواقع الذي ذكرناه: يبقى احتمال تعلق هذه الفتاوى ببعضها احتمالا واردًا، إن لم يكن احتمالًا راجحا، إلا أنه يبقى ظنًّا واردًا في أقل تقدير. والأهم: أن اختلاف الأجوبة سيكون هو فاتِحَتَنا إلى فهم مناط الاختلاف بين الإمامين في سجالهما الصريح الذي ننشره اليوم، وليكون اختلافُهما في تلكم الفتويين منطلقَنا في فهم النقاش التالي الذي دار بين الإمامين.

ولئن كانت فتوى ابن الصلاح المفصّلة قد طُبعت، فإن فتاوى العز ابن عبد السلام المفصّلة لم تُطبع كاملة حسب علمي، اللهم إلا من نَشْرةٍ مختصَرةٍ منها نشرها الشيخُ جمال الدين القاسمي ـ وهو محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الجيلاني الدمشقي ـ (ت١٣٣٢هـ) في كتابه (دلائل التوحيد)[2]، نقلا عن مخطوطة لديه من مجموع الفتاوى لتاج الدين الفِرْكاح الشافعي ـ عبد الرحمن بن

---

(١) نقلا من نسخة الفتاوى المجموعة من فتاوى تاج الدين الفِرْكاح ومجموعة من معاصريه ـ نسخة خطية محفوظة في مكتبة تشستربيتي رقم ٣٣٣٠ ـ (١٤٩/ب ـ ١٥٠/أ).

(٢) دلائل التوحيد لجمال الدين القاسمي ـ دار الكتب العلمية: بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ ـ (٨٧ ـ ٩٠).

إبراهيم بن ضياء بن سباع الفزاري ـ (ت ٦٩٠هـ)[1] . إلا أن القاسمي رحمه الله لم يذكر أن هذه الفتوى للعز ابن عبد السلام هي في حقيقتها ردٌّ على فتوى ابن الصلاح، ولا أشار إلى ذلك ، فصارت ردود العزّ ابن عبد السلام في الفتوى غيرَ مقيَّدةٍ بالفتوى التي صدرت تُناقِشُها وتَرُدُّ عليها ، مما لا يتيحُ لنا فَهْمَ الواقعة التي كانت سببًا لها ، كما لا يتيح لنا الموازنة بين الفتويين ، مع أهمية ذلك : لتمام فهم الفتوى ، ولمناقشة الرأيين ، ولاسْتِخْلاصِ الفوائد من هذا السجال العلمي بين الإمامين .

ولذلك سأذكر فتوى العز ابن عبد السلام منقولة من ثلاث نسخ خطية ، مع ما نشره الشيخ جمال الدين القاسمي منها أيضًا[2] .

---

(١) وصف جمال الدين القاسمي النسخة الخطية التي ينقل منها بقوله : «من نوادر الفتاوى والكتب المخطوطة عندنا الموروثة من الجدّ رحمه الله ، وقد كان يُعجب بها بعضُ الأعلام ويُطالعها كثيرًا» ، دلائل التوحيد لجمال الدين القاسمي ـ الحاشية ـ (٨٨) .

(٢) النسخة الخطية المعتمدة في نشر فتوى العز ابن عبد السلام هي : نسخة تشستربيتي ، ضمن مجموع رقم ٣٨٥٤ . واتّخذتها أصلا (فهي النسخة الأصل) ؛ لأنها أتمّ النسخ ، وهي فيها (٤٧/ ب ـ ٤٨/ ب) .

ورجعت للنسختين التاليتين لتصحيح القراءة فقط ، مع نشرة القاسمي أيضًا .

- نسخة (ب) : وهي نسخة من مجموع الفتاوى لتاج الدين الفِرْكاح ، محفوظة في تشستربيتي برقم ٣٣٣٠ : (١٥١/ ب ـ ١٥٥/ أ) .
- نسخة (ح) : وهي نسخة مصورة من مجموع الفتاوى لتاج الدين الفِرْكاح أيضًا ، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، برقم ٣٥١٧ ، مصورة عن نسخة في مكتبة حيدر آباد . ولكن تصويرها الذي وقفت عليه سيء ، فاستفدت منها في بعض المواضع فقط . (صفحة ١٥٠ ـ ١٥٤) . =

ثالثا : جواب ابن الصلاح المفصَّل وتذييل تلميذه عليه ، مع ذكر ردّ العز ابن عبد السلام في حواشي الجواب :

فقد وردت فتوى ابن الصلاح عن تلك المسألة بأوسع من إجابته السابقة، وذلك في فتاوى ابن الصلاح التي كان قد جمعها تلميذُ ابن الصلاح والملازمُ له، وهو : الإمامُ الفقيهُ كمالُ الدين إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي الشافعي (ت ٦٥٠هـ) .

وسوف أذكر السؤال والجواب بتمامه في هذه النسخة من فتاوى ابن الصلاح ، مُحَشِّيًا لها بردّ الإمام العزّ ابن عبد السلام عليها ، فأضع الرد تعليقا على كل فقرة ناقشها العز ابن عبد السلام وردّ عليها ، ليتمكن القارئ من مقارنة الكلامَينِ ، ومن معرفة الرأيَينِ .

ونص السؤال الذي وُجّه لابن الصلاح في هذه النسخة من الفتاوى هو الآتي :

«استفتاءٌ من السواد فيه السؤالُ عن الحرف والصوت والاستواء ، وعن سُنة رسول الله ﷺ ، وما كان [عليه] الخلَفاء الراشدون والأئمة المهديون والتابعون . ويُشتكى فيه مما وقع بينهم من الشر بخوضهم وتنازعهم في ذلك ، حتى تناظرت الأعرابُ والحمقى وذووا الألباب ، وكَفّرَ بعضُهم بعضًا ، وتُرك من أجل ذلك القارئ ، وصُلّي خلف الأُمّي ، ويُسأل فيه أئمةُ المسلمين : أن يجتهدوا في كَشْفِ هذه الظلمة ، وتعطيل هذه الفتن ، وإظهار السنن» .

= - وأما نشرة القاسمي فهي أشدها اختصارًا ؛ لأنه اختصرها أصلا من مجموع فتاوى الفِرْكاح .

وقد قدّم تلميذُ ابن الصلاح الإمامُ كمال الدين المغربي نصَّ الفتوى بالثناء عليها، فقال: «أجاب أستاذنا بأليق جواب بحال من صدر منه السؤال، و[أقطعِ] شيءٍ للفتن، جرى فيه على طريقة أهل الورع والصالحين، وسلك مسلكًا يشترك في قبوله أهل المذاهب الأربعة، ويقبله أهل القلوب الذين زَيّنَ الله في قلوبَهم الإيمان وكَرَّهَ إليهم الكفر والفسوق والعصيان[١]، فقال:

لقد حُرموا هؤلاء التوفيق، وأخطأوا الطريق[٢]. إنما يجب عليهم أولا: أن يعتقدوا أن الله تبارك وتعالى كل صفة كمال، وأنه مقدَّس عن كل صفة نقص،

---

(١) علّق العزُّ ابنُ عبد السلام على ذلك بقوله: «أما ما نسبه إلى أرباب المذاهب وأهل القلوب والورع: فافترىٰ عليهم، على ما نذكره».

(٢) علّق العزُّ ابنُ عبد السلام على ذلك بقوله: «[فهو الذي أخطأ الطريق، وحُرم التوفيق؛ لتسويته بين أهل الحق والباطل في ذلك، مع أن الحق لا يعدوهما].
فإن قال: أردتُ أنهم على باطل لأجل كلامهم في ذلك، فهو خطأ؛ لأنه منع أهل الحق من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأن لأهل الحق أن يُنكروا المنكر، ويَرُدّوا على أهل الباطل أقوالَهم وبدعَهم. فكيف يكون مخطئًا من أنكر المنكر، ودعا إلى المعروف؟! ولم يزل السلف عالـمُهم وجاهلُهم ينكرون على أهل البدع بدعَهم، وينصّون على الحقّ في ذلك، كما في مسائل القدر والإرجاء [والجبر][أ] وخلق القرآن ونفي الصفات وغير ذلك.
ثم لو كان ذلك غير سائغ من العامي، فَلَمْ يخصّ في الاستفتاء عالـمًا من جاهل، ولا أخرقَ من عارف؛ لأن السائل قال: وتناظرت (الأغرار)[ب] والأعراب والحمقى وذووا الألباب».

(أ) وما بين معكوفتين زيادة من نسخة الأصل.

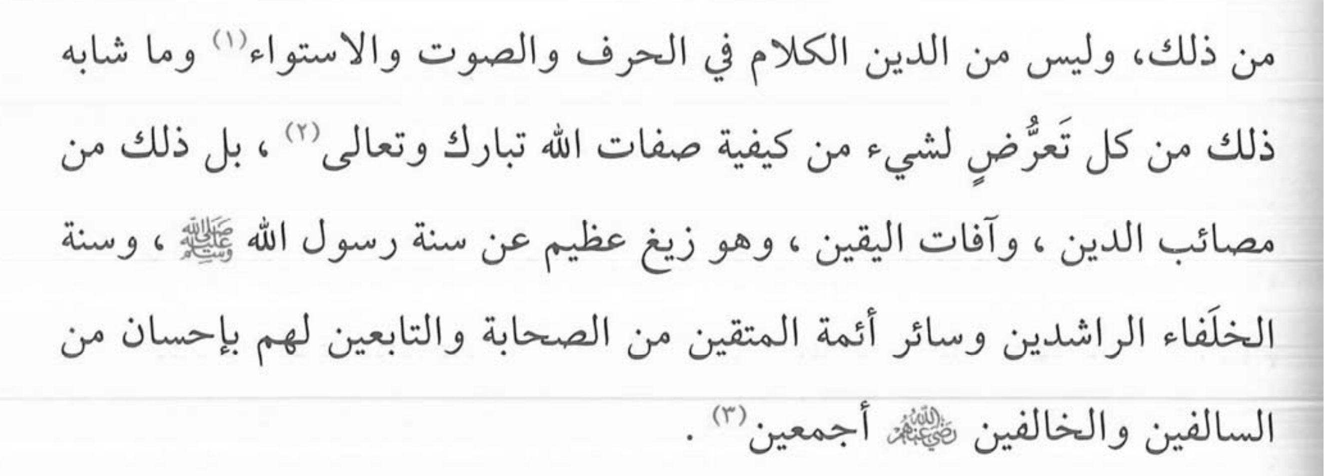
(ب) و(الأغرار) تحرفت في الأصل إلى (القراء)، والتصحيح من (ب) و(ح).

منزَّهٌ عن كل تشبيه وتمثيل[١] ، وليقولوا عن اعتقاد جازم : آمنا بالله ، وبما قال الله ، على المعنى الذي أراده [الله] ، وآمنا بما جاء عن رسول الله ﷺ ، على الوجه الذي أراده رسول الله ﷺ . فهذا جامعُ جُملِ الإيمان ، إذا أَتَوْا به . فقد وَفَّوْا بما كُلِّفوا به

---

(١) علّق العزُّ ابنُ عبد السلام على ذلك بقوله : «وأما قوله : «يجب عليهم أولا : أن يعتقدوا أن لله تبارك وتعالى كل صفة كمال ، وأنه مقدَّس عن كل صفة نقصٍ وتشبيهٍ وتمثيل» ، فكيف يقدر على اعتقاد إثبات الكمال وسلْبِ النقص مَن لا يفهم صفاتِ الكمال مِن صفات النقص ؟! وهل ثار الخلاف بين الناس إلا في ذلك ؟! فكل من أثبت لله صفةً ونفى أُخرى : زعم أن الكمال فيما أثبته ، والنقص فيما نفاه . وقد أغلق عليهم أبوابَ السؤال عن ذلك ، وقال : السؤال عنه بدعة . فإذا جاءنا واحدٌ وقال : أنا متحيِّر بين صفتي الكمال والنقص ، فلا أدري الكمال في نفي التجسيم أو إثباته ؟ أو في سلب الصفات وإثبات أحكامها (كما يقوله المعتزلي) ، أو في إثباتها (كما يقول الأشعري)؟ ولا أدري الكمال في قدرته على خلق أعمال العباد وإرادته لها ، ووجوبِ رعاية الأصلح للخلق، وقِدَم الصفات ، والعلم بالجزئيات ، وإثبات[أ] ما قالته الفلاسفة ، أو نفي ذلك جميعه ؟ فنقول له حينئذٍ : لا تسأل عن هذا ، فإن سؤالَك عنه بدعة ؟!! ونأمره أن يبقى في شكٍّ وتَرَدُّدٍ في ذلك ، ولا نبيِّنُ له الحق من الباطل والخطأ من الصواب ؛ لأن الكلام في ذلك بدعة ؟!! كما زعم!!
وهذا بابٌ لو فُتح : لاضمحلَّ الإسلام ، وارتفعت الأحكام» .

(أ) كذا في الأصل (وإثبات ما قالته) ، والمنسوب إلى الفلاسفة : عدم علم الله تعالى بالجزئيات ، فلعلها : (أو إثبات) ، وهي في نسخة (ب) و(ح) بحذف كلمة (إثبات) .



من ذلك، وليس من الدين الكلام في الحرف والصوت والاستواء[١] وما شابه ذلك من كل تَعرُّضٍ لشيء من كيفية صفات الله تبارك وتعالى[٢] ، بل ذلك من مصائب الدين ، وآفات اليقين ، وهو زيغ عظيم عن سنة رسول الله ﷺ ، وسنة الخلَفاء الراشدين وسائر أئمة المتقين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان من السالفين والخالفين رضي الله عنهم أجمعين[٣] .

---

(١) علّق العزُّ ابنُ عبد السلام على ذلك بقوله : «وأما قوله : «ليس من الدين الكلام في الحرف والصوت والاستواء» : فخطأٌ فاحش ، يُشمُّ منه روائح الحشو ! وكيف لا يكون من الدين ؟! وقد تكلمت فيه طوائفُ المسلمين :

- فمنهم من تأوله بتأويل معيَّن .
- ومنهم من أجراه على ظاهره ، ولم يعيِّن تأويله ، ووَكَله إلى الله ، وأطلق من ذلك ما أطلقه الشارع .
- ومنهم من اعتقد ظاهره .

فهؤلاء طوائف المسلمين ، وهم بموجب قوله خرجوا من الدين !

فإن اعتذر : أني أردتُ بذلك أهل الجهل ، لم يُقبل عُذره ؛ لأنه خلافُ صريحِ قوله . بل لأهلِ الجهل أن يتكلّموا في ذلك بما يُسَوِّغُ الشرعُ الكلامَ فيه : من نفي وإثبات . ولكنه يَعتذِرُ في المضايق بمثل هذه الأعذار الباردة ﴿لَّا تَعۡتَذِرُواْ لَن نُّؤۡمِنَ لَكُمۡ قَدۡ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنۡ أَخۡبَارِكُمۡ﴾» .

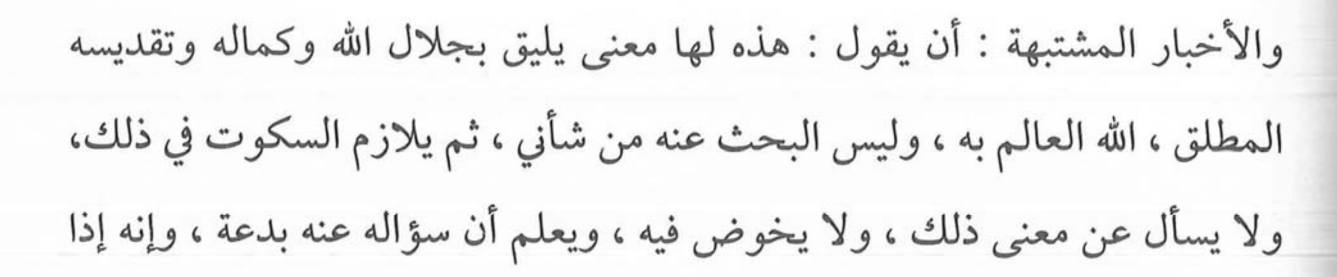
(٢) علّق العزُّ ابنُ عبد السلام على ذلك بقوله : «ثم إنه أطلق الكيفية على صفات الله تعالى ، ولا يخفى ما فيه من سوء الأدب» .

(٣) علّق العزُّ ابنُ عبد السلام على ذلك بقوله : «ثم هذا الذي افتراه على الصحابة والتابعين وأئمة الدِّين المتقين : جهالةٌ عظيمة ، لا يبوء بمثلها عاقل ؛ لأنه إن نسبهم إلى السكوت عن ذلك قبل ظهور البدعة : فلا حجة في سكوتهم ؛=

وسبيل من أراد سلوك سبيلهم في هذه الأمور ، وفي سائر الآيات المشتبهات

= لأنهم سكتوا حيث يجوز لهم السكوت ، كما سكتوا عن الكلام في قِدَم القرآن، إلى أن ظهرت البدعة ، فتكلّموا فيها ؛ فالبدع يجوز السكوت عنها ما دامت خامدةً ساكنةً ، فإذا ظهرت وثارت : وجب الابْتِدارُ إلى إنكارها وإبطالها ، وتَبيينِ الحق في ذلك ، نُصحًا لدين الله وعملًا بكتابه ؛ إذ يقول : ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾. وإن نسبهم إلى أنهم سكتوا مع ظهور البدع عن تعيين الحق من الباطل : فقد فَسَّقهم ، ونسبهم إلى تَرْكِ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . مع أن المنقول عنهم خلافُ قولِه : فإنهم تكلموا على البدع وعابوها ، وميّزوا الحقّ من الباطل ، ونصّوا عليه ، ولم يقولوا لأحدٍ : لا يُتكلّمُ في هذا بنفيٍ ولا إثبات ، كما زعم هذا المسكين : فإن منهم من عَظَّمَ الأمر في ذلك الحين ، حتى كَفَّروا بعضَ أهلِ البدع . ومنهم من سكت اكتفاءً بكلام غيره ؛ لسقوط الفرض عنه . وكيف يجوز السكوت على باطل ؟! وقد تمكّنت شُبهتُه من القلوب ، ويُترك صاحبها مُرتكسًا في ضلالته ، مصرًّا على جهالته ! والتكَلُّمُ في حَلِّ الشبهة سُنّةٌ، أولُ من عمل بها رسولُ الله ﷺ ، لما سأله رجلٌ عن الإبل تكون في الرمل كأنها الظِّباء ، فيأتيها الجمل الأجربُ فيُجربها ، فقال له رسول الله ﷺ: «فمن أَعْدَى الأوّل؟!» ، فقطع شُبهته في العدوى ، بما يؤدّي قولُه إليه من التسلسل أو الدَّوْر. ثم جرى على ذلك الصحابةُ والتابعون وعلماءُ المسلمين إلى يومنا هذا :

- وقد تَبرّأ ابنُ عمر من القدريّة في حديث حُميد بن عبد الرحمن الحميري ، لما أُخْبرَ بقولِ مَعْبَدٍ في القدر .
- وناظرَ عليٌّ في القدر .
- وكذلك ناظر ابن عباس وعليٌّ (أ) الخوارج .


والأخبار المشتبهة : أن يقول : هذه لها معنى يليق بجلال الله وكماله وتقديسه المطلق ، الله العالم به ، وليس البحث عنه من شأني ، ثم يلازم السكوت في ذلك، ولا يسأل عن معنى ذلك ، ولا يخوض فيه ، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة ، وإنه إذا

- وناظر أبو حنيفة الخوارج .
- ومناظرة الشافعي مع حفصٍ الفرد مشهورة .
- وناظر السلفُ المعتزلة القائلين بخلق القرآن وخلق أعمال العباد ، وأنكروا على الجبرية والمرجئة ما ابتدعوه ، ونصّوا على أن الحق على خلافهم .

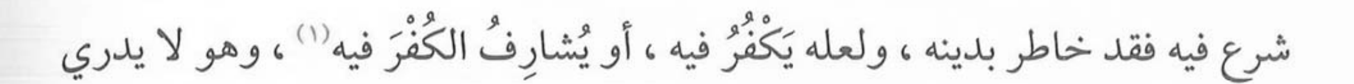
ولم يُنقل عن أحدٍ منهم أنه أمر جاهلًا بالسكوت عن الحق ، بل دَعَوْهم إلى اعتقاد الحق ، وعيّنوه لهم ، ولم يجعلوه ملتبِسًا بالباطل .

وجرى على طريقتهم في ذلك أكثر العلماء ، وصنّفوا فيه التصانيف : كالحارث بن أسد المحاسبي ، وكان مقدَّمًا في علم الطريقة والشريعة، وأبي الحسن الأشعري ، والقاضي أبي بكر الباقلاني ، وأبي إسحاق الإسفراييني، وإمام الحرمين ، والغزالي ، والقُشيري ، وابنه أبي نصر ، وابن فورك ، وغيرهم ممن يكثر تَعدادُه .

فانظروا إلى من أخرج هؤلاء بأسرهم عن الدِّين والاستقامة التي دَرَجَ عليها الصحابةُ والتابعون !

والعجب أنه لا يتكلَّمُ في المسائل المتعلّقة بالحشو ، ويتكلّم فيما عداها من المسائل : كخلق القرآن ، وخلق الأعمال ، والجبر ، والإرجاء ، وإثبات الصفات ، يريد أن يوهم كلا الفريقين أنه منهم ﴿يُرِيدُونَ أَن يَأۡمَنُوكُمۡ وَيَأۡمَنُواْ قَوۡمَهُمۡ﴾» .

(أ) في الأصل : «ناظر ابن عباس وعليّ في القدر الخوراج) ، والتصويب من (ب) .



شرع فيه فقد خاطر بدينه، ولعله يَكْفُرُ فيه، أو يُشارِفُ الكُفْرَ فيه[١]، وهو لا يدري

(١) علّق العزُّ ابنُ عبد السلام على ذلك بقوله: «أما ما زعم من سبيل الصحابة والتابعين من ملازمة السكوت فيْ ذلك، والقضاء بأن السؤال عنه بدعة، وأنه إن شَرَعَ فيه فقد خاطرَ بدينه.. إلى آخر كلامه في ذلك: فخطأٌ عظيم فاحش، لا يبوء به موفق، ولا ينتحلُه عاقل؛ لأنه قد أَوجبَ على من شكّ في ذلك أو في شيءٍ منه أن يبقى على شكّه وتَردُّدِه متحيِّرًا في الله متردِّدًا بين ما يسنح له من الخواطر الدائرة بين الكفر والإيمان، مخالفًا لقوله ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، ولقول الرسول ﷺ: «إنما شِفاءُ العِيِّ السؤال». فنخرج من ذلك أنه أوجب على المتحيِّر في الله وفي صفاته أن يبقى على تحيُّرِه في ذلك وتَشَكُّكِه إلى يوم يلقاه مذمومًا بقوله: ﴿وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾.

وقد نصَّ علماءُ المسلمين الذين يجب المرجعُ إلى أقوالهم: في أن مَن تمكّنت من قلبه شُبهةٌ لزمه السعيُ في إبطالها وقطعها. وكيف لا يكون كذلك؟! وقد قال رسول الله ﷺ: «دَعْ ما يريبُكَ إلى ما لا يريبك»، ومقتضى هذا: وجوبُ سعي المرتاب الشاكّ في إزالة رَيبِه وشَكِّه. وقد منعه هذا المسكينُ من ذلك، وجعله من جملة البدع، مع أن أدلة الشرع تنادي عليه بأنه مفروض واجب، لا يَسَعُ تَرْكُه، ولا يجوزُ مخالفتُه.

(أ) وما كفاه ذلك، حتى ادّعى أنه طريقُ السلف الصالحين من هذه الأُمة.

فانظر إلى هذه الوصمة العظيمة التي دخلت على الإسلام من حين نبغ هذا المسكين».

(أ) من هنا إلى أول قوله: «وأما تشديد الشافعي...» ساقط من النسخة (ب) و(ح).

ويحفظ أيضا قلبَه عن [الفِكْر] فيه والبحث عنه[١]، ويدفع خواطر ذلك بما يدفع به الوسواس: من الاستعاذة وغيرها، ثم لا يتصرف في ألفاظ تلك الآيات والأخبار، ولا يزيد فيها ولا ينقص، ولا يُفرِّقُ منها مُجتمِعًا، ولا يجمع منها متفرِّقًا، بل ينطق بها كما جاءت، واكِلًا عِلْمَها إلى من أحاط بها ـ وبكل شيءٍ ـ عِلمًا.

هذا سبيل السلامة ومنهج الإستقامة.

وعلى وليّ الأمر (وفقه الله تعالى) أن يمنع هؤلاء القوم وأشباههم عن الحيد عن هذا السبيل، ويُعزِّرَ كلَّ متكلِّم منهم في شيءٍ من هذا القبيل، من أي فريقٍ كان، وعلى أي مذهب كان: تعزيرًا رادعًا، وتأديبًا بالغًا[٢]، مُتأسِّيًا بعمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما عامل به صَبيغ بن عِسْل، الذي كان يسأل عن المتشابهات، ضربه على ذلك ونفاه، ونفعه الله بذلك.

ونسأل الله سبحانه وتعالى العصمة والتوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل».

---

(١) علّق العزُّ ابنُ عبد السلام على ذلك بقوله: «ثم جعل من جملة طريق السلف: أن يحفظ القلب عن الفكر في ذلك والبحث عنه! فليت شعري! من أين اطلع على أن السلف حفظوا قلوبَهم عن ذلك، كما زعم؟!».

(٢) علّق العزُّ ابنُ عبد السلام على ذلك بقوله: «وأما إيجابه على وليّ الأمر أن يُعزِّرَ أهلَ الحقّ وأهلَ الباطل، فهو أحقُّ بأن يُعزَّر على فُتياه هذه التعزير البالغ الرادع، وأن لا يُترك بين ظهراني المسلمين ليُلبّسَ عليهم دينهم. كيف يُعزَّرُ من قال الحق وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر؟!

ولو كان الكلامُ في ذلك محرّمًا (كما زعم) لما صحّت فتياه؛ إذ كان يلزمه أن يقول: يُعزَّر من كان عالمًا بتحريمه، دون من كان جاهلًا».

هذا هو جواب ابن الصلاح مذيَّلًا بردود العز ابن عبد السلام .

فلما وقف تلميذُ ابنِ الصلاح وجامعُ فتاواه كمالُ الدين المغربي (ت٦٥٠هـ) على ردود العز ابن عبد السلام ، تعقّبها بالرد التالي ، والذي أتمّ العزُ ابن عبد السلام ردودَه وتعقّباته عليه أيضًا ، بل تعامل العز ابن عبد السلام مع ما ظاهره أنه كلام التلميذ[١] وكأنه كلام الشيخ ابن الصلاح .

وسأذكر تَعقُّبَ التلميذ على العزّ ابن عبد السلام ، مُحشِّيًا عليه بردّ العزّ ابن عبد السلام عليه أيضًا .

قال كمال الدين المغربي رادًّا على العز ابن عبد السلام ، ومشيرًا إلى جواب شيخه ابن الصلاح : «فهذا جواب في نفسه برهانه .

ولما وقف عليه ذلك الرجلُ ، ثارَ ، فبدَّعَ وشَنَّعَ ، وافترى وأفحش ، وزعم أنه لا بد من الخوض والتفصيل ، ونسب شيخَنا إلى الحشو . وسبحان الله ! كيف يكون حشوًا وهو سبيل سلف الأمة وسادتها ، ومذهبُ الأئمة أرباب المذاهب فقهاء الملة[٢] .

---

(١) كقول التلميذ فيما يلي «ونسب شيخَنا إلى الحشو» ، وقوله في تقديم الفتوى: «أجاب أستاذنا بأليق جواب بحال من صدر منه السؤال ، و[أقطع] شيء للفتن ، جرى فيه على طريقة أهل الورع والصالحين ، وسلك مسلكا يشترك في قبوله أهل المذاهب الأربعة ، ويقبله أهل القلوب الذين زين الله في قلوبهم الإيمان وكَرَّهَ إليهم الكفر والفسوق والعصيان» .

(٢) علّق العزُّ ابنُ عبد السلام على ذلك بقوله : «ثم العجب من قوله : إن هذا سبيل سلف الأُمة وساداتها ومذهبُ الأئمة أرباب المذاهب وفقهاء الأُمة ! كيف أخرج من ذكرناهم من الصحابة والتابعين والعلماء من ذلك ؟!» .

لا سيما الشافعي وشَيْخَيْ أصحابِه : المزني ، وابن سُريج . فأخبارهم وكتبهم ناطقةٌ بمبالغتهم في ذلك ، وتشديد الإمام الشافعي على من حاد عن هذا معروف مشهور(١) . وما للبيهقي فيه من تأويلٍ وتخصيص : فهو غفلةٌ منه وذهول(٢) ، وفي كلام الشافعي في مواضع عدة ما يوضح بطلان تأويله . ولم يزل على ذلك اختيارُ كبارِ فقهاء المسلمين وجميعِ صالحيهم ، والمتكلمون من أصحابنا لا يقدحون في هذه الطريقة(٣) ، وإن كان الخوض شغلهم وفيهم، فهم يرون جواز الخوض من غير قدح في هذا ، بل يرونه أولى لمن سَلِمَ له وأسلمَ للعامة ولأكثر الناس .

---

(١) علّق العزُّ ابنُ عبد السلام على ذلك بقوله : «وأما تشديد الشافعي على أهل الكلام : فإن هذا الاسم كان في زمن الشافعي مخصوصًا بأرباب الأهواء الخارجين عن الحق ، فأطلقه باعتبار عُرْف أهل زمانه . ثم صار هذا الاسم عامًّا بعده» .

(٢) علّق العزُّ ابنُ عبد السلام على ذلك بقوله : «ثم انظر إلى تخطيئه للبيهقي ، وما نسبه إليه من الغفلة والذهول!» .
وهذا النص ساقط من النسخة (ب) و(ح) .

(٣) علّق العزُّ ابنُ عبد السلام على ذلك بقوله : «وأما قوله : إن متكلمي أصحابنا لا يقدحون في أهل هذه الطريقة : فلا يصح ؛ لأنه ادّعى أنهم أوجبوا السكوت ، وحرّموا الكلام والسؤال ، والمتكلمون ينكرون ذلك ، ويقدحون فيه» .
وهذا النص ساقط من النسخة (ب) و(ح) .

وهذا الإمام الغزالي رحمه الله قد صَنَّفَ في تقرير مثل هذا الجواب الذي أجاب شيخُنا كتابا هو آخر تصانيفه سماه (إلجام العوام عن علم الكلام)، بيَّنَ فيه بالأدلة الساطعة كلَّ ما في جواب شيخنا، وذكر أنه لا خلاف بين السلف في أن ذلك هو الجواب على كل العوام. ولولا أن هذا الكتاب موجودٌ مشهور: لنقلت منه بَسْطَ ما أشار إليه شيخنا في جوابه من الدليل على صحته، لكنا غرضنا من بيان بطلان ما قاله هذا المعترض لا يتوقف على التطويل، بل يُنقل ذلك إلى ها هنا إرشادُ من أراده إلى موضعه[1].

وأشار إمام الحرمين على نِظام المُلْكِ فيما صنفه له: بإلزام العامة بسلوك السبيل.

واستُفتي الإمامُ الغزالي مثلَ هذا الاستفتاء، فأجاب بجواب موجود منقول، قَرَّرَ فيه مثلَ ما أجاب شيخنا، بكلام من جملته: «وأما الكلام في أن كلامه حرف وصوت أو ليس كذلك: فهو بدعة؛ لأن السلف لم يخوضوا في هذا، ولم يزيدوا على قولهم: القرآن كلام الله غير مخلوق. فالسكوت عما يسكت عنه السلف

(١) علّق العزُّ ابنُ عبد السلام على ذلك بقوله: «وما ذكره عن الغزالي في كتابه (إلجام العوام): فليس ذلك بنهيٍ لهم عن اعتقاد الحق، ولا أَمَرَ بالارتياب والتشكُّكِ بين الصواب والخطأ. وإنما نهاهم أن يتكلّموا بما لا يعلمونه؛ لئلّا يجرّهم الكلامُ إلى الكُفر أو الابتداع.
مع أن كُتب الغزالي مشحونةٌ بأنه يجب على المرء تَصْحِيحُ اعتقادِه، وأنه إن عَرَضَتْ له شُبهةٌ لَزِمَهُ السعيُ إلى إزالتها. وذَكَرَ ذلك في (الإحياء)، وهو من آخر ما صنّفه واعتُمد عليه».

[ليس بتقصير][1] ، والخوض فيما لم يخوضوا فيه فضول[2] . قال: وكل من يدعو العوام إلى الخوض في هذا : فليس من أئمة الدين ، وإنما هو من المضلين . ومثاله: من يدعو الصبيان الذين لا يعرفون السباحة إلى خوض البحر ، ومن يدعو الزَّمِنَ الـمُقْعَدَ إلى السفر في البراري من غير مركوب» .

وقال في رسالته إلى الزاهد الفقيه أحمد بن سلامة الدِّمَّـمِي (رحمهما الله) في كلام أجراه في هذا المعنى : «الصواب للخلق كلهم ـ [إلا] الشاذَّ النادرَ الذي لا تسمح الأعصارُ إلا بواحد منهم أو اثنين ـ : سلوكُ مسلك السلف في الإيمان المرسل والتصديق المجمل بكل ما أنزله الله تعالى وأخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير بحث وتفتيش ، والاشتغالُ بالتقوى ، ففيه شُغْلٌ شاغلٌ» . هذا كلامه بعينه .

ثم إن في سؤال أصحاب الاستفتاء المذكور مزيد اقتضاء لذلك ؛ إذ فيه سؤالهم عما كان عليه الخلَفاء الراشدون والتابعون . وما أجابه به شيخنا هو الذي يطابق هذا ، [لا] الخوض والتفصيل الكلامي .

---

(١) في المطبوعة : (فالسكوت عما سكت عنه السلف تقصير» ، فكتب في حاشية نسخة الفاتح : «صوابه : ليس بتقصير» .

(٢) علّق العزُّ ابنُ عبد السلام على ذلك بقوله : «وأما قوله : إن السلف لم يتكلّموا في أمر الحرف والصوت بنفيٍ ولا إثبات : فتَسَتُّرٌ منه ، قد أبطلناه فيما تقدّم : بأنهم تكلموا في دَفْعِ كل بدعةٍ سنحت أو ضلالة ظهرت ، بما فيه مقنع . وأن الواجبَ قَمْعُ البدع ، والنصُّ على الحق ، متى ما ظهرت بدعة . فهذه طريقة علماء الدين ، وسيرةُ العُبّاد والصالحين : ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾» .
من أول قوله «وأما قوله : إن السلف لم يتكلموا» إلى قوله : «متى ظهرت البدع» : ساقط من النسخة (ب) و(ح) .

وفي الاستفتاء أيضا : [الشِّكايةُ] مما وقع بينهم من الشر والتكفير بسبب تنازعهم في ذلك ، وسألوا أن يجتهد لهم في تعطيل هذه الفتن . فهل يليق بهذا المراد، ويقرب من حصول هذا المرتاد : ما أجابَهم به شيخنا ؟ أو التفصيل الذي إذا وَرَدَ على هؤلاء من قِبَلِ فقهائهم : وَرَدَ ضِدُّه على أولئك الآخرين من قِبَلِ فقهائهم ؟ فتمسَّكَ كلُّ فريقٍ منهم بقول فقهائهم ، ولا يتعدونه ، على ما تقدمت تجربته في حق أصحاب هذه الفتيا خصوصا ، وفي حق غيرهم من العامة عمومًا ، فيتنازعون ، ويتجادلون مع عامتهم وجهالهم ، فيزداد الضالُّ منهم ضلالًا ، ويُشارف المهتدي منهم بخوضه بلا آلةٍ زيغًا وغواية ، ويتفاقم ما [سُئل إطفاؤه] من ثائرة الفتن التي أثار ما بينهم التنازع ، ولا يبرح من ساحتهم ما شَكَوْهُ من التباغض والتقاطع .

وأما [ما] شنع به هذا الرجلُ على شيخنا : من أنه في جوابه قد طعن على من خاض من العلماء في ذلك ، ومن صنف فيه : فهذا التشنيع يلحق للإمام الغزالي ، لا له ؛ فإنه سَوَّىٰ في كتابه (إلجام العوام) وفي غيره بين طوائف العوام وطوائف العلماء في المنع من الخوض ، ولم يُجوِّز ذلك إلا لكبار الصالحين والأولياء العارفين بالله تعالى . وأما جواب شيخنا فهو مخصوصٌ بالعوام وأصحاب الواقعة ، وهم أقوام فلّاحون . وقد بين هذا الخصوص بقوله أوّلا : «لقد حُرم هؤلاء» ، ثم بقوله ثانيا : «يمنع هؤلاء القوم وأشباههم عن الحيد عن هذا السبيل» . وحسبنا الله ونعم الوكيل وهو أعلم»[1] .

---

(١) فتاوى ابن الصلاح ـ تحقيق : د/ عبد المعطي قلعجي . دار المعرفة : بيروت . الأولى : ١٤٠٦هـ ـ (١١٥ ـ ١١٨) . وقابلتها بمخطوط في مكتبة الفاتح برقم ٢٣٤٧ (١٥٠/أ ـ ١٥٢/أ) ، والتصحيحات التي بين معكوفتين منها .

وهذا آخر هذا السجال الحارّ بين الإمامين :

رابعا : نخرج من هذا السجال بفوائد ، منها :

١. حرارة مسألة الحرف والصوت في ذلك العصر ، وهي إحدى أشهر مسائل الاختلاف بين جمهور الحنابلة والأشعرية ، فضلا عن خلافهم فيها مع المعتزلة . إلى درجة أن تكون مثارا لفتنٍ بين العامة ممن لا يميّز بين مقالات الطوائف ، تعصُّبًا بين هؤلاء العامة لمقالات من يتّبعونهم من الفقهاء والعلماء .

٢. ابن الصلاح لم يكن يقرر قدم الحرف والصوت ، ولكنه كان يوجب السكوت في هذه المسألة وما شابهها ، ويوجب التفويض التام للمعنى في مسائل الصفات المختلَف فيها كالحرف والصوت والاستواء ، حتى عدَّ هذه الأمور من المشتبهات ، التي يكفي فيها الإيمان المجمل مع التنزيه ، وهو أن يؤمن بلفظها الوارد في الشرع ، «على المعنى الذي أراده الله ، وآمنا بما جاء عن رسول الله ﷺ، على الوجه الذي أراده رسول الله ﷺ» ، كما قال ابن الصلاح ، وكما قال أيضًا : «لا يتصرف في ألفاظ تلك الآيات والأخبار ، ولا يزيد فيها ولا ينقص ، ولا يُفرِّقُ منها مُجتمِعًا ، ولا يجمع منها متفرِّقًا ، بل ينطق بها كما جاءت ، واكِلًا عِلْمَها إلى من أحاط بها ـ وبكل شيءٍ ـ عِلمًا» .

ولابن الصلاح كلامٌ آخر يبيّن جانبًا مهما من منهجه العقدي فيما يتعلق بالأسماء والصفات ، فقد قال في تفسير قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة : ٦٤]، «والناس في تفسير اليد المذكورة في هذه الآية على أربعة فرق :

- فِرقة يقولون : إنَّ اليد القدرة .

- وفرقة يقولون : إنّ اليد نعمة .

- وفرقة يقولون : إنّ اليد جارحة .

- وفرقة يقولون : **إنّ اليد صفة من صفات الله تعالى ، لا يُدرى ما هي ، والله تعالى لم يبيّن لنا هذه الصفة .**

وهذه الآية ، كقوله تعالى : ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص : ٧٥] ، سواء الكلام في هذه الآية وفي تلك .

والله تعالى بريء من الجارحة والأبعاض والأجزاء ؛ لقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، ولم يجز أن يكون تفسير اليدين في هذين الموضعين القدرة ؛ لأنَّ الله تعالى خلق جميع الخلائق بقدرة ، وبَيَّن في هذه الآية أنَّ لآدم على إبليس مزية من جهة الخِلقة ، ولو خلقهما بقدرة لما بيَّن مزية آدم على إبليس ، وكذلك النعمة ؛ لأنَّ الله تعالى منعم على خلقه بنعمة الخلق إياهم ، فلم يبقَ إلا أن يكون تفسير اليدين في هاتين الآيتين صفة من صفاته تعالى : **لا يُدرى ما هي .**

فثبت اليد كما جاء في الخبر [وتفسيرها كما يجوز لنا تفسيرها][1] .

واليدان واليد واحد ؛ لأن صفات الله كلها واحدة ، لا يجوز أن يكون ثنتان ، فكذلك اليدان ، معناه : اليد الواحدة ، وقد يُعبّر عن الواحد بلفظ الاثنين ، والمراد به واحد ، كقوله تعالى ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ ، وكقوله ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ ، وما أشبه ذلك .

---

(١) كذا الجملة في المخطوط ، ولم يتبين لي صوابها .

وقوله ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ : هذا كقوله ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ ، ومعناه: الله يجازيهم وباستهزائهم ، ولكن لما كان الابتداء استهزاءً ، فكذلك المجازاة عليه استهزاء . وكقوله ﴿فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ ، والابتداء اعتداء ، والمكافأة ليست باعتداء . وأشباه ذلك كثيرة ، فكذلك قوله ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ، لما كان الابتداء باليد فكذلك جوابه باسم ما ابتداه»[(١)] .

فهذا النص يدل على ثلاثة ملامح مهمة من ملامح منهج ابن الصلاح في مسألة الأسماء والصفات :

الأول : أنه يميل إلى تفويض المعنى ، وتفويضه للمعنى تفويض صريح ، حتى إنه لينفي أن تُدرى ما هي الصفة .

الثاني : أنه يستجيز التأويل ، كما فعل في تثنية اليدين ، والاستهزاء .

الثالث : أنه يمنع من وصف الله تعالى بما ينسب إليه الجارحة والأبعاض والأجزاء ، وهذا هو منهج أهل تفويض المعنى .

---

(١) التفسير الوجيز لابن الصلاح ـ مخطوط في مكتبة ولي الدين بتركيا رقم ٢٨٢ ـ (٥٠/ ب) . مستفادًا من مقال بعنوان (التفسير الوجيز لابن الصلاح الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ) : تحقيق نسبته وبيان بعض ملامحه) : لجمال نعمان ياسين ، منشور في موقع مركز تفسير للدراسات القرآنية .

https//: tafsir. net/article/5523/at _ tfsyr _ al _ wjyz _ labn _ as _ slah_ ash _ shhrzwry _ t643 _ h _ thqyq _ nsbt _ h _ wbyan _ b _ d _ mlamhh

وقد أفادني الاطلاع على هذا المقال الباحث الشيخ سلمان أعوان .

٣. وهل كان يوجب ذلك على العلماء وعلى العامة، على حدٍّ سواء. ظاهر فتواه الأولى العموم، وإن كان سياق الفتوى المفصّلة قد يؤيد تخصيصها بالعوام، ولكنه لم يذكر أي عبارة تنص على أن حكم العامة غير حكم العلماء.

٤. هل صدرت فتوى ابن الصلاح مراعيةً للمصالح والمفاسد، لإطفاء الفتنة، كما ذكر ذلك التلميذ في تذييله؟ فإن كان كذلك: لا يكون هناك أي اختلاف بين الإمامين في الموقف العلمي من المسألة. وإنما يقتصر الاختلاف الحقيقي بينهما في تقدير المصالح والمفاسد، وما هي صيغة الفتوى التي تحقق المصلحة وتدفع المفسدة؟ وما هي العبارة الصحيحة التي تعبِّر عن الرأي الصحيح المتفق عليه بين ابن الصلاح والعز ابن عبد السلام؟ وإن كان العز ابن عبد السلام يرى الاختلاف حقيقيًّا، يتضح بما يأتي.

٥. هل كان يمكن ابن الصلاح أن يُفتيَ بغير هذه الفتوى، ليُطفئَ نارَ الفتنة التي سُئل عنها، فيجمع بين مقصده والفتوى الموافقة لأشعريته؟ لا نستطيع البتّ في ذلك، لكن انتقاد العز ابن عبد السلام يدل على أنه كان يرى إمكانَ ذلك، ولعله كان يرى أن بيان ما يراه حقًّا من الاعتقادات لا يتعارض مع نهي العامة من إثارة الفتن وزجرهم عن التعصب الذي يسلب حقوق الأخوة الإسلامية، ولا يعارض الأخذ على أيدي الفقهاء الذين يتنصرون بالعامة، فيدعونهم إلى الانتصار لمقالاتهم (سواء أكانت حقًّا أو باطلًا) بالتعدّي على عباد الله بالقول أو الفعل، إما بالتصريح للعامة بذلك تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والذبّ عن حياض الدين، أو بالتلميح إلى ذلك، كأن يقولوا: حقُّ من يقول كذا أن يُفعل به كذا وكذا.

فقد سُئل العز ابن عبد السلام : «هل يجوز ردُّ السلام على من يقول القرآن مخلوق ، أو بحرف وصوت ؟ وهل يجب هجره أم لا ؟» ، فأجاب بقوله : «لا يحرُمُ رَدُّ السلام على هؤلاء ؛ لأنهم مسلمون ، بل يجب رَدُّ السلام عليهم ، كما يجب الردُّ على غيرهم»[1] .

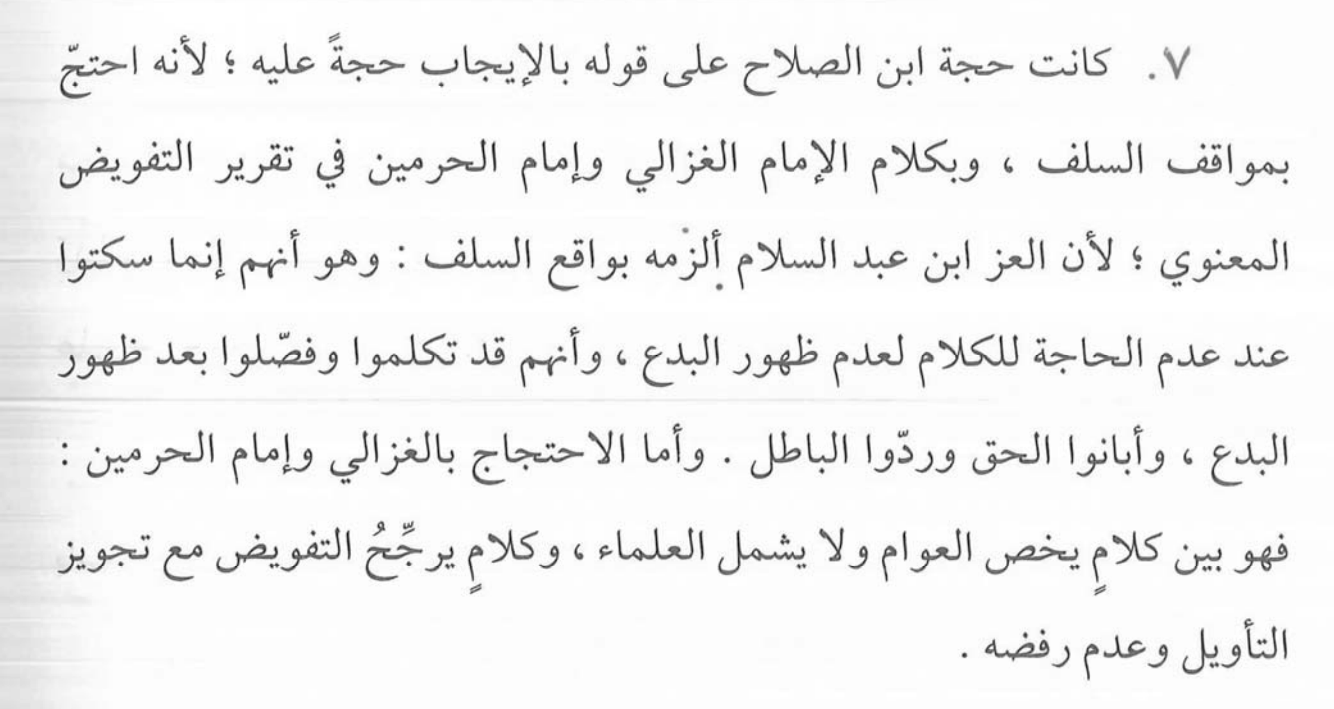
على أن الاختلاف في تقدير المصالح والمفاسد (إن كان هو منطلق الاختلاف) بابٌ أوسع من الاختلاف في تقرير الحقيقة العلمية .

٦. محلّ النزاع بين الإمامين في رأي العز ابن عبد السلام يتضح من أن ابن الصلاح : أوجب السكوتَ وعدمَ بيان ما يعتقده حقًّا ، أو بعبارة أخرى : أنه أوجب تفويض المعنى مطلقا ، حتى إنه ساوى في إيجاب السكوت بين من يقول بقدم الحرف والصوت ومن ينفي عن كلام الله الحرف والصوت ، بل أوجب على الحُكّام إلزام الناس بذلك وتعزيرَ من يخالف هذا السكوت . ومعنى ذلك أن ابن الصلاح وافق الحنابلة في تحريم التأويل ، وهو بذلك قد خالف الأشعرية الذين كان يُعلن الانتساب إليهم . فلو أن ابن الصلاح ذكر التفويض كأحد خيارين ، ثانيهما هو التأويل ، لوافق بذلك الأشعرية ، ولما اعترض عليه العز ابن عبد السلام ؛ إلا لو كان ذلك التفويضُ المعيَّنُ سيصيرُ قنطرةً للتشبيه والتجسيم في نظر العزّ ابن عبد السلام .

ولذلك أخذ العز ابن عبد السلام على ابن الصلاح : أنه ساوى بين من يقول بالحق عند العزّ (وهو قول الأشعرية) ومن يقول بالباطل عنده (وهم بعض الحنابلة أو جمهورهم) .

---

(١) الفتاوى الموصلية للعز ابن عبد السلام (٤٥ رقم ٢٥) .



٧. كانت حجة ابن الصلاح على قوله بالإيجاب حجةً عليه ؛ لأنه احتجّ بمواقف السلف ، وبكلام الإمام الغزالي وإمام الحرمين في تقرير التفويض المعنوي ؛ لأن العز ابن عبد السلام ألزمه بواقع السلف : وهو أنهم إنما سكتوا عند عدم الحاجة للكلام لعدم ظهور البدع ، وأنهم قد تكلموا وفصّلوا بعد ظهور البدع ، وأبانوا الحق وردّوا الباطل . وأما الاحتجاج بالغزالي وإمام الحرمين : فهو بين كلامٍ يخص العوام ولا يشمل العلماء ، وكلامٍ يرجِّحُ التفويض مع تجويز التأويل وعدم رفضه .

٨. ألزم العزُّ ابن عبد السلام ابنَ الصلاح بأن يكون موقفه من هذه المسألة كموقفه من مسائل ليست في مستواها الثبوتي ، كقِدَم الصفات ، والعلم بالجزئيات ! ولابن الصلاح أن يعترض على ذلك ، بأن ما سُئل عنه ليس من جنس تلك المسائل المقطوع بها ، فلا يصح أن يُلزَم باتحاد فتواه فيها جميعا ، وهي مختلفة المراتب ضمن مراتب الظن واليقين .

٩. كانت عبارات العز ابن عبد السلام قاسية جدا تجاه ابن الصلاح ، حتى إنه لمزه بمحاولة إرضاء جميع الأطراف على حساب الحق ، بل لمزه بأنه ربما كان يخفي موافقتهم . مع أن صريح كلام ابن الصلاح كان ينكر ذلك . لكن سبب ذلك ـ فيما يبدو ـ أمران :

الأول : أن العز ابن عبد السلام أعمق غورا وأدق نظرًا من ابن الصلاح في هذه الدقائق ، وعمق الرأي ودقته تجعل الخفي واضحًا ، فيصير الخطأ الخفي خطأً ظاهرا مستشنعًا عند صاحب العمق والتدقيق .

الثاني : العز ابن عبد السلام أُوذي من بعض حنابلة عصره ، فقد سعوا في سفك دمه أو سجنه لدى الحكّام ، وكادوا أن ينالوا منه بذلك ، لو لا أن نجّاه الله من تلك الفتنة . ومثله سيرى في أي محاولة للتلطّف مع أمثال هؤلاء خيانةً للدين ومداهنةً على حساب الحق ! ولن يقبل بغير الإنكار الصريح عليهم ومباينتهم كل المباينة . بخلاف ابن الصلاح ، الذي كان اشتغاله بالحديث في دار الحديث الأشرفية ، قد جعله قريبا من كل الطوائف ، وهو مكتسبٌ له وللدين ، لا يريد أن يفقده ، لتقديره المصلحة العامة فيه .

١٠. هل كانت هذه المسألة وهذا الاختلاف مما يستدعي هذا التغليظ في الردّ من العز على ابن الصلاح ؟

أما ذات المسألة : فلا تستحق ، إذا كان القائل بقول الحنابلة في الحرف والصوت يُنزِّهُ الباري عز وجل عن التجسيم والتشبيه . فحتى لو عدّه المخالف متناقضا ، أو غاليًا في التفويض الذي قد يؤدي إلى التشبيه ، فما دام يصرِّحُ أنه لا يلتزم باللازم الفاسد ، فأقصى ما يبلغه أن يوصف بالتناقض ، وهذا لا يوجب الإنكار والتشنيع عليه .

لكن هذا التجريد الموضوعي في النظر إلى المسألة لا يُمكن أن يُحاسب به مَن عاش في واقعٍ غَيّبَهُ تمامًا عن النظر العلمي : من التكفير والتبديع والإيذاء والسعي للنيل من الدم والعرض . وكل من جرّب شيئًا من ذلك عرف الفرق بين التنظير والواقع في ذلك ، وأيقنَ أن النسبيةَ لا تكاد يتّسع لها مجالٌ في مسائل العلم إلا في باب الإعذار بملاحظة الواقع الذي قُرِّرت فيه .

هذا آخر ما أحببت التعليق به على هذا السجال ، وهو يحتمل فوق ذلك من التحليل والاستنباط ، ففي حرارة جدل العلماء تُكتنز الفوائد ، ومن غلظة عبارتهم تُقتنص طرائدُ العلوم . فما أسعد منْ استخرج كنوز ذلك الجدل ، فميّزها عن حجارة القسوة ، وغبرة الغلظة ، بل أهال على ما سوى الكنوز ترابَ الإهمال ، ثم زرع فوقها نبات الإعذار ! وما أشأم من لم يستفد من هذا السجال إلا الحجارة والغبرة ، فخرج علينا بسوء الأدب وفاحش القول ، عريًّا من كل فضلٍ للعلم ، منكشفًا بعورات الجهل !

اللهم جمّلنا بالعلم والحلم ، وأَعِذْنا من كل عورات الجهل !

هذا.. والله أعلم .





الملحق الثاني

القدر المشترك

(الذي بإثباته يَثْبُتُ معنى صفات الله تعالى في التقرير التيمي)

في بحث صدر مؤخّرًا لباحث تيمي عرّف فيه (القدرَ المشترك) عند ابن تيمية بقوله: «القدر المشترك: هو معنى كلي ذهني يدل عليه اللفظ قبل الإضافة والتخصيص، ويشترك أفراده في جنسه وأصله، مع اعتقاد التفاضل فيما بين أفراده.

ويُسمى: أصل المعنى وأصل الحقيقة.

وهو في باب الصفات؛ الاشتراك في معنى الاسم والصفة المقولة في الرب عز وجل وعَلى غيره. وهو ما نفهمه من لغة التخاطب التي نزل بها الوحي، وهو الاشتراك بين الأسماء والصفات في أصل المعنى، مع التفاضل والتباين في الحقيقة والكُنْه»[(١)].

---

(١) مقال: متعلقات القدر المشترك في باب الصفات: د/ فهد بن كريم الأنصاري. مجلة الدراسات العقدية، العدد: ٣٣، رجب سنة ١٤٤٥هـ (١٨٨ـ ١٨٩).

وإنما نقلت هذا التعريف ؛ لأنه آخر ما رأيتُ أنه قد تمخّضَت عنه بحوثُهم المتخصِّصة [١] ؛ حيث إنهم من أبعد الناس عن تعريف مصطلحاتهم ؛ إذ ربما أقاموا الدنيا وما أقعدوها وأجلبوا بخيلهم ورجْلهم وسوّدوا الصفحات وبعثروا الكلمات بتقريراتٍ تَتأسَّسُ على لفظ واحد لا يفهمون معناه ، حتى إنك لا تجد لهم في هذا اللفظ أيَّ تعريفٍ ينضبط وتقريراتِهم هم أنفسهم ! كـ(العبادة) وشِرْكِها[٢] . فإذا ما جاؤوا يعرّفون ذلك اللفظ الحَكَم والمؤسَّسَ عليه : اختلفوا فيه بعَدَدِ أنفاس معرِّفيهم ، اختلافًا معنويًّا لا لفظيًّا !! هذا إذا ما عرّفوا ، ولم يكتفوا بادّعاء عدم الحاجة لتعريف المعروف ؛ هروبًا من الاعتراف بالعجز والتخبّط الذي هم فيه !!

فإن عُدنا للتعريف السابق لـ(القدر المشترك) وجدناه ـ في الحقيقة ـ لا يُبيِّن المقصودَ الدقيقَ لـ(القدر المشترك) ، ولا يمنع النزاع في فهمه :

- فهل القدر المشترك مما يتّسع مدلولُه حتى يشمل قياس القدر المشترك للصفة في الخلق على الخالق عز وجل ؟

- أم أنه يَضِيقُ ، حتى لا يدل إلا على عدم جواز نفي اللفظ المثبَت .

فكلاهما يمكن أن نعدَّه قدرًا مشتركًا ، مع التباين الكبير بينهما !

فأي (قدر مشترك) منهما يكون هو المقصود في صفات الله تعالى ؟

---

(١) فهو مقال في مجلة محكّمة متخصصة في الدراسات العقدية ، لدكتور وأستاذ مشارك وعضو في الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب .

(٢) كما بينته في كتابي (مفهوم شرك العبادة) .

بل حتى في المعنى الأول للقدر المشترك : قد تتضمن دلالةُ اللفظ مقاديرَ مشتركةً متعدّدةً ، فهل المراد جميعها ؟ أم بعضها ؟

ولكي أُيسِّرَ البيان (ومن باب التقريب لا التقرير) أقول : هناك قَدْرانِ مشتركان للصفات:

الأول : قَدرٌ يُوجب وجودَ شَبَهٍ ما بين صفة الله تعالى وصفة المخلوق .

والثاني : قدرٌ لا يوجب أيَّ شبهٍ ؛ إلا في تنزيه الله تعالى عن ضد هذه الصفة .

فلو جئنا لـ(اليد) مثلًا : إن أردنا القدر المشترك لـ(اليد) الذي يفهمه العربي من حواسِّه ومما يعرفه مما أُطلق عليه اسم (اليد) في لغته ، سواء أكانت (اليد) في ذِكْر الإنسان أم في الحيوانات (صغيرها وكبيرها) أم في الحشرات (كالنمل والجراد) أم في الجماد (كيد الباب ويد المائدة ويد السيف).. سنجد أن القدر المشترك بين هذي الأيدي جميعًا : هو أنها جزءٌ ناتِئٌ عن أصل الجسد ، وقد يُقيَّد في (الإنسان) فيقال : ويُستعمل هذا الجزءُ في الأخذ والإعطاء والصنع والبطش ونحو ذلك .

فهل يلتزم التيميون بإثبات هذا القدر المشترك في صفة اليد لله تعالى ؟ هل يقولون : إن القدر المشترك الذي نُثبته ليد لله تبارك وتعالى هو أنها جزءٌ من الذات الإلهية ناتئٌ عن أصل الذات ؟!

هذا القدر المشترك لا أعلم أحدا يجرؤ على التصريح بإثباته ، حتى ابن تيمية لم يجرؤ على إثباته قطّ . ولن يصرِّح بإثباته إلا المجسِّمُ والمشبِّهُ الصريحُ؛ لأنه التصريح الذي يجعل (اليد) عضوا وجارحة ، ولذلك نفاه أهل السنة[1] ؛ إلا

---

(١) كما قال الإمام الطحاوي في عقيدته التي تلقتها الأمة بالقبول : «وتعالى عن=

التيميون ! الذين رفضوا النفي بحجة عدم ورود النفي وعدم ورود الإثبات (وكأن القدر المشترك الذي يتخيّلونه قد ورد إثباتُه !) ، أو بحجة الإجمال في دلالة اللفظ (وكأن القدر المشترك ليس فيه إجمالٌ أيضًا ، كما سنبيّنه هنا) !

والغريب أن التيميين رغم كثرة كلامهم وتكرار عباراتهم وإملال تقريراتهم عن وجوب إثبات القدر المشترك في صفات الله تعالى : لا يكادون يبيّنون ما هو هذا القدر المشترك الذي يقصدون إثباته لله تعالى في صفاته ؛ إلا إذا صرّحوا ـ أو كادوا ـ بالتشبيه .

هذا هو المعنى الأول للقدر المشترك ، والذي لا ينتج إلا من قياس المعنى الذي يعرفه العربي للصفة (مما لا يخرج عن معرفة حواسّه فيما يشاهده من المحسَّات المخلوقة) على معنى صفة الباري عز وجل الذي هو غيبٌ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ .

هذا هو القسم الأول لمعنى القدر المشترك .

وأما القسم الثاني لمعنى (القدر المشترك)، وهو الذي يُضَيِّقُ في دلالته : فلا يدل إلا على أنه لا يجوز نفي تلك الصفة عن الله تعالى ، بل يجب إثبات لفظها كما أثبتها الله تعالى أو رسوله ﷺ ، دون زيادة أو نقص على اللفظ الوارد . فلا يجوز أن

= الحدود والغايات ، والأركان والأعضاء والأدوات ، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات».

ولذلك يصرِّح المنتسبون للسلفية المعاصرة بالاعتراض على كلام الإمام الطحاوي هذا !

يوصف الله تعالى بضدّ ما وصف به نفسه في تلك الصفة ، بل يوصف بما وصف به نفسه ويُتوقَّفُ عند هذا الإثبات اللفظي .

ففي (اليد) مثلا : لا يجوز أن يوصف الله تعالى بأنه لا يدَ له ، بل يجب إثبات ما أثبته الله لنفسه ﴿قَالَ يَاإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ ، دون خوض في صورة اليد ، وعلى علاقتها بما يعرفه البشر من أيدي المخلوقات ، بل يَتنزَّهُ الله تعالى عن أيِّ شبهٍ بأيدي المخلوقات ؛ لأن هذا يخالف آيات التنزيه ، كقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ . ولا مانع أن نستدل بما دل عليه النص ، وهو أنها صفة تدل على الخلق والقدرة وعلى الإعطاء والإنعام ، لا أن يد الله سبحانه آلةٌ وعضوٌ وجزءٌ ناتئٌ عن أصل الذات كما هي (اليدُ) في المخلوقات ، فهي لفظٌ يدل على صفة (الخالق والقدير والكريم والمنعِم) ، ولا ندّعي أن لفظ (اليد) يدل على آلةٍ لتلك الصفات .

وكذلك الشأن في صفتي السمع والبصر مثلا : فقد تتسع دلالة (القدر المشترك) ، فتكون شاملةً لما عُهد في المخلوقين :

- من كون السمع لا يقع إلا للأصوات ، وبعد وجود الأصوات ، وأن البصر لا يكون إلا للمُبصَرات ، وبعد وجود المبصَرات .

- ومن أن للسمع آلةً غير آلة البصر (وهي الأُذن) ، وأن للبصر آلة غير آلة السمع (وهي العين) ، فلا يسمع أحدٌ من الخلق بعينه ، ولا يُبصر أحدهم بأُذُنه .

فهذا هو القدر المشترك الذي تشترك فيه صفة السمع وصفة البصر المعهودتان في لغة العرب بين المخلوقات ، واللتان عُهدتا عند العرب من

مشاهدة المخلوقات . وهو القدر المشترك الذي يلزم التقريرَ التيمي إثباته إذا ما التزم بادعاء إثبات القدر المشترك ؛ لأن هذا هو المعنى الكلي الذي يجمع كل من وُصف بالسمع والبصر ؛ لأن الناس لا يعرفون إلا أن هذا هو السمع والإبصار، والذي عرفوه من عالم الشهادة معرفةً حسية ، لا معرفةً سمعية غيبية .

أما القدر المشترك الذي تنزّلنا بتسميته بذلك ، وهو القدر المشترك (المضيَّق) والذي يمنع التشبيه وأيَّ قَدْرٍ منه ، وينزّه الباري عز وجل منه : ففي (السمع) و(البصر) :

- هو أنه تعالى موصوف بـ(السميع) و(البصير)، إثباتًا للفظ الوارد .
- وأنه تعالى كما أنه منزّهٌ عن عدم إدراك المسموعات والمبصرَات ، فهو منزَّهٌ عن وجود أيِّ شبه بين صفة السمع والبصر بين الله تعالى وبين خلقه .

لأنه لا يصح أن يُدّعى أن صفة السمع والبصر في الله كما هي في المخلوقات؛ إذ سمع الله أزلي وبصره أزلي ، ولا يستفيد من وقائع أصوات الخلق وأفعالهم مسموعًا حادثًا ولا مرئيا حادثا . فلا يصح أن يُقال : إن سمع الله تعالى لا يقع إلا للأصوات بعد وجودها ، ولا يكون الإبصارُ إلا للمبصرات بعد وجودها ؛ إلا بقدر من التشبيه يُخضع صفة الله تعالى الأزلية لسلطة الزمان الذي خلقه ، وهو إثباتُ حلول الحوادث بذاته عز وجل .

كما أنه لا يمكننا أن نزعم أن صفة السمع لله تعالى تعجز عن سماع ما ليس بصوت ، فقد يسمع الله ما شاء ، ولو كان عندنا مما لا صوت له ومما لا يُسمع وليس لإدراكه عندنا أيُّ علاقةٍ بالسمع .

ولا يمكننا أن نزعم أنه تعالى لا يبصر إلا الشُّخوص كما عهدناه في القدر المشترك للمبصَرات في الخلق ، بل يرى الله تعالى المعاني ، وما لا شخص له كالأصوات ، كما في الحديث الصحيح : «إن الله لا ينظر إلى أجسادكم ، ولا إلى صوركم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم ، وأشار بأصابعه إلى صدره»، وفي الأثر الثابت عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « إن الله نظر في قلوب العباد ، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد ، فاصطفاه لنفسه ، فابتعثه برسالته ، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد ، فجعلهم وزراء نبيه ، يقاتلون على دينه» .

فلا يصح أن يُنفى عن الله تعالى أنه يسمع المبصَرات ويُبصِرُ الأصوات ، مع أن هذا منفيٌّ عن القدر المشترك للسمع والبصر الذي وُضعتْ عليه لغةُ العرب ؛ لأن البشر لا يدركون من معاني الصفات إلا ما يجدونه في عالم الشهادة من المخلوقات .

وهذا يعني أن كون السمع هو إدراك المسموعات بعد صدور الصوت فقط (وهذا هو القدر المشترك في معنى السمع الذي يعرفه الخلق) : مما لا يصح أن يكون هو معنى الصفة لله تعالى ، ومثله صفة البصر .

كما أنه من القدر المشترك في معنى السمع والبصر : أن للسمع آلةً خاصةً به هي الأُذن (على اختلاف صورها وأحجامها) ، وللبصر آلةً هي العين (على اختلافها أيضًا) . فيلزم من ادّعى إثبات القدر المشترك أن يُثبت لله تعالى أُذنًا بها يسمع ، ويسمع فقط ، ويُثبت لله عينا (بالقدر المشترك ، حتى لو لم يَرِدْ بها النصُّ) ، وبها يُبصر فقط . ومع ذلك أجد أن التيميين لا يُجوّزون إثبات الأُذن ؛ لأنها لم يَرِد النصُّ بها ، رغم أن القدر المشترك يُلزم بإثباتها . ولا يجوزون إثبات العين إلا لورودها في النص مضافةً لله تعالى ، لا بالقدر المشترك .

وهذا والذي قبله تناقضٌ في إثبات القدر المشترك ، وتحكُّمٌ في إثبات جزء من القدر المشترك ، ونفي جزء منه .

فإن قيل : نُثبت ما يليق ، وننفي ما لا يليق ، قيل لهم : من هنا يبدأ غيرُكم الإثباتَ والنفي أيضًا ، وهو أن يكون الإثبات تنزيهيًّا . ثم هذا ينقض ادعاء إثبات القدر المشترك ؛ لأنه جعل مِن القدر المشترك ما لا يجوز إثباته ، ومنه ما يجوز إثباته ، فعدتم إلى ما منه فررتم ، ونقضتم قاعدة (القدر المشترك) ، وهي أن الله خاطبنا بما تعرف العرب من معهود كلامها مع تنزيه الله تعالى عن المثلية ، وعدم نفي كل وجوه الشبه ؛ لأن منها ما لا يقتضي المماثلة المنفية .

وكذلك نستطيع أن نستمر في بيان فساد طريقتهم في بقية الصفات : كالوجود والحياة ونحوها من صفات الله تعالى .

فالمثبَت من صفة الوجود لله تعالى ليس هو القدر المشترك الذي عرفناه من المخلوقات ، وإنما هو ما عرفناه من ضد الوجود ، وأنه سبحانه تعالى ليس عدما . فتنزيه الله تعالى عن مشابهة الخلق في صفة الوجود ، هو الذي صحح لنا أن نعتقد وجودَه تعالى وجودًا أزليًّا سرمديا ، أوّلًا بلا ابتداء ، وآخِرًا بلا انتهاء ، سبحانه وتعالى . ولو أثبتنا القدر المشترك في معنى الوجود الذي عرفه العرب قبل الإسلام ، لأثبتنا لله وجودَ الخلقِ المحدَثَ الفاني (تعالى وتقدّس) !

والمثبَت من صفة الحياة لله تعالى (الحي) لا علاقة له بالحياة التي نعرفها في الخلق المحدَث الفاني ، بل هي لله تعالى حياةٌ أزلية سرمدية . فالقدر المشترك في حياة الخلق : أنها حياة مخلوقة مُحْدَثة ، وحياةٌ فانية ، ولا يعرف العرب إلا هذا

القدر المشترك للحياة . فإن كان ابن تيمية سيطّرد بالتزام إثبات القدر المشترك في صفات الله ، فإيمانه المقطوع به سيمنعه من إثبات هذا القدر المشترك كله في صفة الحياة !

كما أن القدر المشترك في حياة الخلق أن حياتهم مكتسبة من غيرهم (من ربهم) ، هذا قدرٌ مشترَكٌ مقطوع باشتراكهم جميعًا فيه ، وهو مشترَك بين كل المخلوقات التي عليها سَمَّى العربُ الحياةَ حياةً . وأما حياة ربّنا عز وجل فهي حياة ذاتية ، ليست مكتسبة ، فلا تجتمع بذلك صفةُ الحياة لله تعالى مع القدر المشترك لصفة الحياة في الخلق من هذه الجهة أيضًا .

وهذا يبيّن لك أن القدر المشترك التيمي لا يطّرد إلا مع الوقوع في التشبيه الصريح الذي يتبرّأ منه ابن تيمية ، ولا يلتزم بلوازمه . أما التناقض وعدم الاطراد الذي عليه إثباتُه للقدر المشترك : فهو دليلُ فسادِ هذا الإثبات للمعنى الذي يزعمه ، والذي بناه على ما سماه بـ(القدر المشترك).

وإذا أردتَ أن تُلزِم التيميين بوهاء تقريرهم : طالبهم بتحديد المعنى المبيِّن للقدر المشترك الذي يزعمونه في كل صفة ، قل لهم : لا يكفي أن تقولوا : نُثبت القدر المشترك ، بل لا بُدّ أن تُحدِّدوا هذا القدر المشترك في كل صفة على حِدة: في (اليد) وحدها ، وفي (الوجه) وحده ، وفي (الساق) وحدها ، وفي (اليمين) وحدها، وفي (الأصابع) وحدها ، ونحو ذلك ، ما هو القدر المشترك لكل صفة من هذه الصفات في كل صفة منها على حدة ؟ لأنه بغير هذا التحديد للقدر المشترك لن يكون هناك معنى للصفة ، وربما توهم الناس أن القدر المشترك غير ما هو لديكم ، وربما جَسّموا أو عطّلوا (حسب وصفكم)، فبيِّنوا للناس ما هو هذا القدر المشترَك عندكم ، بالله عليكم ؟!

ولا شك أن الجواب عن هذا الطلب لازمٌ عليهم ؛ لأنهم يزعمون أن القدر المشترك مستفادٌ من دلالة اللغة وما يعرفه العرب من تلك الأوصاف في الموجودات .

فإنهم لا مناص لهم إذا طُولبوا بذلك من أحد أحوال ثلاثة :

- إما أن يصرحوا بالتشبيه ، ولكنهم لا يلتزمون بالقدر المشترك كله ، كما بينّاه آنفا في (السمع) و(البصر) و(الحياة) وغيرها . وإنما سيكتفون ببعض القدر المشترك الذي يظنونه منجيًا لهم من التشبيه ومن نسبة النقائص لله تعالى . وهذا تحكُّمٌ منهم ، لن يُقبل منهم ؛ لأنه اختيارٌ بغير دليل ، ويخالف دعواهم الأُولى بإثبات القدر المشترك المفهوم من لغة العرب ومعهود معنى اللفظ عندهم الذي يدل على أصل المعنى وجنسه .

مع أن قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [١] نصٌّ في نفي كل شبهٍ ، وتنزيه عن كل شبه ؛ لأنها بإضافة الكاف للمثل قد أكّدت نفي كل ما يصح أن يكون مِثْلا ، والقدر المشترك يجمع المتصفين به في مِثْلِيَّتِه ، فلا يخلو إثباته من إثبات مِثْلِيّةٍ مِن وجهٍ من الوجوه ، والآية قد أبلغت كل الإبلاغ في نفي كل وجه للمثلية ، فنفت بذلك كل وجه من وجوه الشبه ، ونفت بذلك القدر المشترك .

- وإما أن يتراجعوا عن إثبات قدرٍ مشترك في معنى الصفة ، وعندها يكونون قد عادوا لقول أهل السنة والسلف والخلف في تفويض المعنى .

---

(١) اختيار الطبري أنها بمعنى : «ليس كشيء» ، تفسير الطبري (١٣/ ٥٥٣) (٢٠/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧). وهذا نفيٌ لكل شبه بكل شيء ؛ لأن القدر المشترك شيء ، فنفي الشبه بكل شيء نفيٌ للقدر المشترك .

- وإما أن يتهرّبوا من الجواب (وهذا هو الغالب عليهم) بحجج الثرثرة واللف والدوران (كعادتهم) :

وهذا الهروب : قد يقع منهم بنوع باطنيّةٍ وتقيّةً عن الاعتراف بالتشبيه ، وقد يقع منهم عجزًا يَصْعُبُ عليهم الاعترافُ به ، وإن أراد الله بالعاجز منهم خيرًا : فمآلُه إلى تفويض المعنى .

والخلاصة :



أننا حيث سلمنا بوجود شيء اسمه (قدر مشترك) بين صفة الله تعالى ومعنى الصفة في اللغة ، فهو المعنى الكلي المستفاد من اللغة ، المنزَّهُ عن تصورات الناس المستفادة من حواسهم ومما عرفوه في الخلق ، وهو المعنى الذي لا يبلغ أن يُحيطَ بمعرفة حقيقة الصفة ، فالله عز وجل لا تحيط به الأبصار ولا البصائر .

وبهذا المعنى فرّقنا بين معاني صفات الله كـ(الخالق) و(الرازق) و(السميع) و(البصير) و(العزيز) و(الحكيم) ونحوها .

وبهذا المعنى المثبَت ، والمعنى المنزَّه عنه الله تعالى : نَفَيْنا عن الله تعالى كلَّ شَبَهٍ له بالخلق ؛ لأن أي قدر مشترك مزعوم يوجب وجودَ أيِّ شبهٍ إنما هو معنى استُقِيَ من مشاهدة المخلوقات ، فهو بذلك مُسْتقًى من قياس الخالق على المخلوق ! والله عز وجل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ، ولا يجوز قياسُه بخلقه (سبحانه وتعالى) ، ولا قياسُ شيءٍ من صفاته (تعالى وتقدَّس) بشيءٍ من معاني صفات خلقه التي عرفوها من مشاهدة المخلوقات .

وبهذا نفرق بين معاني الصفات بين :

- صفاتٍ لا يوجب إثبات معناها أي شبه للخالق بالمخلوق كـ(الخالق) و(الرازق) و(السميع) و(البصير) و(العزيز) و(الحكيم) ونحوها ؛ لأنها تُثبت معنًى لُغويًّا لا يستقي المعنى من الحس والمشاهدة ، بل إنه معنًى بنسبته لله تعالى أوجب بحدّ ذاته تنزيه الله تعالى عن دلالات الحس والمشاهدة . فالخَلْقُ يَخْلُقون[1] والله عز وجلّ يَخْلُق ، فإذا وُصف الله تعالى بـ(الخالق) عُلم قطعًا أن معنى صفة (الخالق) لله تعالى ليس كمعناها في صفة المخلوق ، وأن معناها مختلفٌ اختلافَ تنزيهٍ عن كل شبه للخالق بالمخلوق ، وأن المعنى اللغوي الذي صَحَّحَ إطلاق اللفظ على الخالق والمخلوق معًا لم يوجب المشابهة المستفادة من دلالة اللفظ في الحس والمشاهدة .

- وصفاتٍ أُخرى يوجب إثباتُ معنًى لها شَبَهًا للخالق بالمخلوق كـ(اليد) و(الوجه) و(الاستواء) و(النزول) ونحوها، فأوجب العلماء تفويض معناها لله تعالى ؛ خشيةً من الوقوع في التشبيه ، أو أَوّلوها بما تسمح به أساليبُ العرب في التعبير من قرائن السياقات أو صوارفِ الأصولِ العقدية القطعية التي ثبتت بأدلة الشرع (نَقْلِيّها وعَقْلِيّها) .

---

(١) قال الله تعالى ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ ، وقال تعالى ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ ، وقال تعالى ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ ، وقال تعالى عن عيسى عليه السلام ﴿وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ .

وبهذا يتضح أن (تفويض المعنى) في هذا الجنس من الصفات ليس نفيًا للمعنى ، وإنما هو نَفْيٌ لعِلْمِنا نحن بالمعنى ، وإيكالُ العلم به إلى الله تعالى .

وهذا التفويض للمعنى لا يوجب أن نكون قد خُوطِبنا بما لا فائدة فيه ، بل كل صفة نُفوِّض معناها : يستفيد المسلمون من سياقها فوائدَ إيمانيةً ومعانيَ تنزيهيةً لله تعالى ، لكن لا علاقة لتلك المعاني بادّعاء تعيين المعنى المراد . فالمعنى المراد لا يعلمه إلا الله تعالى ، وقد يُطلع الله من شاء من عباده عليه (ولو يوم القيامة)، وقد تكون علاقة بعض تلك الصفات في الحقيقة الإلهية علاقةً مجازية ، وإن كان البشر لا يجزمون بها ، بل لا ينبغي لهم أن يرجحوا أحدها بغير توقيف ، فعِلْمُها عند الله تعالى ، والتعيينُ من بين المحتملات بغير توقيف مجازفةٌ وتهوّرٌ لا يجوز في عالم الشهادة ، فكيف في عالم الغيب ؟! وكيف بغيب الغيوب المتعالي على الخلق بحُجُب الربانية والإلهية ربّنا العلي القدير تبارك وتعالى.

ويمكننا أن نقول في التلخيص أيضًا ليُفهَم الحقُّ على وجهه :

القدر المشترك المقبول هو الاشتراك الذي لا يستقي معنى صفة الله تعالى إلا من دلالة اللفظ في اللغة مجرَّدةً عن معناها في المخلوقات ، فهو معنى ذهني لا علاقة له بما يعرفه الناس من المخلوقات ، وبهذا المعنى عَلِمْنا الفرقَ بين (الخالق) و(الرزاق) وبين (السميع) و(البصير) ، وهو المعنى الذي أقام عليه علماءُ الأمةِ شَرْحَ الأسماء والصفات ، حتى أئمة الأشعرية منهم[1]، فكلهم

---

(١) كأبي منصور البغدادي الأشعري (ت٤٢٩هـ) في كتابه (تفسير الأسماء والصفات) ، والبيهقي في (الأسماء والصفات) ، والغزالي (ت٥٠٥هـ) في (المقصد الأسنى في الأسماء الحسنى)، وأبي بكر ابن العربي (ت٥٤٣هـ) في=

يعرف الفرق بين (الخلّاق) و(الرزّاق) و(العزيز) و(الحكيم)، دون أن يكون هذا المعنى مما يثُبت معنى يوجب التجسيم والتشبيه، بل مع التنزيه التام لله عن التشبيه. وبغير إثبات هذا المعنى اللغوي المجرّد لن يكون هناك فرقٌ في الدلالة بين الأسماء والصفات، وهذا النفي المطلق للمعنى لا يقول به إلا أهلُ التعطيل المطلق.

وأما القدر المشترَكَ في صفات الله تعالى الذي يُستقى من المعنى الذي يعرفه الناس في المخلوقات: فهو الذي يُنزَّهُ الله تعالى عنه، كـ(اليد) و(الوجه) و(النزول) و(المجيء)؛ لأنهم لا يدركون معنى لهذه الألفاظ إلا المعاني التي يَسْتَقُونها من المخلوقات. أما إذا جرّدوها من تلك المعاني التي استقوها من المخلوقات: فقد فوّضوا حينئذٍ معانيها، وصارت لا تدل على معنى يُدركونه. وأما إذا أصرّوا على إثبات المعنى الذي عرفوه من القدر المشترك في المخلوقات: فقد وقعوا في التشبيه، أو في ما يلزم منه التشبيه.

تنبيه:

من أهل العلم من ينازع في صفاتيةِ كثيرٍ من الألفاظ المضافة لله تعالى والمعدودة عند غيرهم من الصفات: كاليد والوجه[1]، ويقولون هذه ليست صفاتٍ

= (الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العُلى)، وغيرهم من أئمة الأشعرية والماتردية.

(١) وهذا الاختلاف وقع نحوه للمنتسبين للسلفية المعاصرة في ألفاظ أخرى: كما في (الهرولة) و(الظل) و(الإزار) و(الرداء) وغيرها. فمنهم من يُثبتها صفاتٍ لله تعالى، ومنهم من ينفي كونها صفاتٍ أصلًا، فلا يَجْعلُ نَفْيَه الصفاتيةَ عنها تأويلًا.

في لغة العرب أصلًا ، فلا يوصف أحدٌ بأنه يدٌ أو وجه ؛ إلا على المعنى المجازي لليد والوجه ، بخلاف الرحمن والرحيم والكريم والخالق والرازق ونحوها ، فهي صفات . أما حقائق هذه الألفاظ المختلف فيها (كاليد والوجه ونحوهما) في لغة العرب فهي أنها : أعضاء وأجزاء وجوارح ، وليست في اللغة صفاتٍ أصلًا . فجَعْلُ (اليد) و(الوجه) صفاتٍ كصفة (السميع) و(البصير) التي هي صفاتٌ في اللغة : خطأٌ على اللغة ، فلا يصح أن تُلحق بالصفات : ألفاظ (اليدِ) و(الوجه) نحوهما ، مما هي فينا أعضاءٌ وأجزاء وجوارح ، وليست بصفات . ولذلك ربما سموا ما أُضيف إلى الله تعالى منها كـ(يد الله) و(وجه الله) بـ(الإضافات) ، ويأبون تسميتها بـ(صفات) . مما يعني أنها عندهم لا علاقة لها بالصفات أصلا : كبيت الله ، وناقة الله . وأما التفريق الذي يقرره التيميون بين إضافة المتصل (كاليد والوجه) وإضافة المنفصل (كبيت الله وناقة الله) [١] : فهو تفريقٌ لا يجعل ما ليس بصفةٍ صفةً ؛ لأن (اليد) و(الوجه) أصلا ليست صفات فينا ، وإنما هي أجزاء وأعضاء ، فإما أن تُثبَتَ لله تعالى على أنها أعضاء وأجزاء لا صفات (وهم يهربون من إثبات الأعضاء والأجزاء بحجة

---

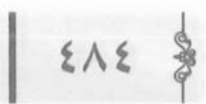
(١) مع عدم اطرادهم في ذلك ، وإلا لما أثبت بعضهم الإزار والرداء صفاتٍ لله تعالى ، كما فعل ابن عثيمين، حيث قال لسائل : «لو أن الله عز وجل يوم القيامة سألك ما تقول ؟ ماذا تقول لله ؟ المسألة ما هي احتمال اللفظ للمعنى ، المسألة: كيف تقابل الله عز وجل يوم القيامة إذا كان ظاهر كلامه أنه إزار حقيقي ورداء حقيقي ، ولكن كيف ارتدى به ؟ كيف اتزر به ؟ هذا علمه عند الله ، أفهمت ؟».
https //:alathar .net /home /esound /index . php?op=codevi&coid128729=
وانظر أيضا : لقاء الباب المفتوح لابن عثيمين (١٨/ ٥٢) .

عدم الورود أو الإجمال ، لا لكونها عندهم من التشبيه الممنوع)، وإما ينفون إثباتها أعضاءً وصفاتٍ أيضًا ، فيكونون بذلك قد رجعوا إلى موافقة من توهموا خلافَهم .





دليل الموضوعات التفصيلي







دليل الموضوعات الإجمالي

